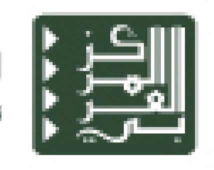
مجموعة مؤلفين

تنظيم الدولة المكنّى «داعش»

الجزء الثاني
التشكّل والخطاب والممارسة



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تنظيم الدولة المكنّى «داعش»

الجزء الثاني

التشكّل والخطاب والممارسة

======================

حمزة المصطفى

حيدر سعيد

طارق العلي

مروان قبلان

نيروز ساتيك

======================

إشراف
عزمي بشارة

====================

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

تنظيم الدولة المكنى «داعش»/ عزمي بشارة.

2 ج. في 2 مج.؛ 24 سم.

محتويات: ج. 1. إطار عام ومساهمة نقدية في فهم الظاهرة/ عزمي بشارة -- ج. 2. التشكل والخطاب والممارسة/ حمزة المصطفى ... [وأربعة أخرون]؛ إشراف عزمي بشارة.

يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية.

ISBN 978-614-445-227-1

1. داعش (منظمة) 2. تنظيم القاعدة. 3. الأصولية الإسلامية. 4. الإرهاب. 5. الإسلام والسياسة. 6. الحركات الإسلامية. 7. الإسلام والدولة. 8. الإسلام، نظام الحكم في. 9. الجهاد في الإسلام. أ. بشارة، عزمي. ب. المصطفى، حمزة.

363.325

العنوان بالإنكليزية

The Islamic State of Iraq and the Levant (Daesh):
Formation, Discourse and Practice
Volume II

by Multiple Authors

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشـر **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**

شارع الطرفة – منطقة 70 وادي البنات – ص. ب: 10277 – الظعاين، قطر هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174 ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان هاتف: 8
00961 1991837 فاكس: 00961 1991839

البريد الإلكتروني:

beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني:

www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2018

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المساهمون

حمزة المصطفى

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وسكرتير تحرير دورية سياسات عربية التي يصدرها المركز. تركز اهتماماته البحثية على قضايا التحول الديمقراطي، والحركات الإسلامية والجهادية. نشر عدة بحوث ودراسات، منها كتابه **المجال العامّ الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص، الاتجاهات، آليات صناعة الرأي العامّ**، الصادر عن المركز (2014).

حيدر سعيد

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس تحرير دورية سياسات عربية. حاصل على شهادة الدكتوراه في اللسانيات. تركز أعماله البحثية على دراسة سياسات الهوية في المجتمعات المنقسمة. أسهم في كتابة **التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق** للعامين 2009–2014. من مؤلفاته وضع **العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية** (2008)، و**سياسة الرمز: عن نهاية ثقافة الدولة الوطنية في العراق** (2009).

طارق العلي

كاتب سوري، طبيب في الأصل، نشر دراسات عدة بعد اندلاع الثورة السورية تتناول تحليل الفصائل المشاركة فيها وتطوراتها السياسية، منها كتابه **ما العمل السياسي في الثورة السورية** (2016).

مروان قبلان

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومدير وحدة تحليل السياسات فيه. شغل سابقا منصب مدير مركز الشام للدراسات والبحوث، وعميد كلية العلاقات الدولية في جامعة القلمون بسورية.

له عدة أبحاث منشورة في قضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة مانشستر.

نيروز ساتيك

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وسكرتير تحرير دورية عمران التي يصدرها المركز. حاصل على شهادة الماجستير في علم الاجتماع والإنتربولوجيا من معهد الدوحة للدراسات العليا. تتركز اهتماماته البحثية في قضايا المجتمع السوري وسوسيولوجيته.

ملخص تنفيذي

بعد أن قدّم عزمي بشارة دراسة شاملة لظاهرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» ووضع الإطار العام لمشروع البحث في الجزء الأول من الكتاب، يتناول الجزء الثاني جوانب عينية من تشكّل التنظيم وتطوره وتمدده وفكره وحياة المجتمعات في ظل سيطرته؛ وذلك ضمن ثمانية فصول تتناول حالتي العراق وسورية، فضلًا عن بنيته الخطابية، والسياقات الإقليمية والدولية لصعوده وانحساره.

يبدأ الجزء الثاني بنشوء تنظيم القاعدة وتنظيم دولة العراق الإسلامية، ثم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويتألف القسم الأول بعنوان «نشأة تنظيم الدولة الإسلامية وجذوره وسياقاته المحلية: حالة العراق» من ثلاثة فصول تعالج الحالة العراقية. يتناول الفصل الأول بعنوان «ممران إلى 'داعش': الجهادية الكردية والزرقاوي»، تأليف الباحث حيدر سعيد، والمقصود «المعبرين» اللذين كانا بمنزلة القناة التي عبرت منها الجهادية إلى العراق، وهما: الجهادية الكردية، وأبو مصعب الزرقاوي. وإذا كانت الدراسات قد ركّزت على العنصر الثاني (الزرقاوي)، فإن دور العنصر الأول (الجهادية الكردية) ظل غير واضح. وهو دور حاسم وأساسي.

ويبيّن الفصل أن نمو الجهادية الكردية اختلف بنيويًا عن نموها في العراق والجزء العربي منه. فتنظيمات الإخوان المسلمين في كردستان قامت بدور مركزي في تطور تيارات الإسلام السياسي الكردية. وإذا كان الإخوان الكرد ظلوا مرتبطين بالقيادة المركزية العراقية، فإنهم عاشوا، ما بعد إيقاف التنظيم المركزي في بغداد عام 1971، مخاضًا كبيرًا لإعادة بناء تنظيم سياسي إسلامي كردي، وتطوير مقاربة الإسلاميين في التعاطي مع القضية الكردية، للانخراط في الحركة الكردية المسلحة، فضلًا عن أن كردستان، بخلاف الجزء العربي من العراق، عرفت تجربة جهادية في أفغانستان.

ويجادل الباحث في أن عراق التسعينيات كان دولة فاشلة في كردستان. وكانت هذه بيئة ملائمة لسيطرة الإسلاميين على المنطقة الحدودية مع إيران، التي شكلت، تاريخيًا، مصدر النشاط الإسلامي الكردي، وتحويلها إلى مصنع للتنظيمات الجهادية.

وكان الحراك السلفي في كردستان ذا أهمية قصوى لنظيره العربي في العراق؛ إذ أصبحت كردستان نقطة استقطاب للجهاديين من سائر مناطق العراق. ولن تفهم خطورة ما كان يجري إلا بعد الغزو الأميركي للعراق، وحصول هجرة الجهاديين المعاكسة، من كردستان إلى بغداد.

وستتجمع خيوط هذه الديناميكية، تحت اسم واحد مكثف، هو تنظيم الزرقاوي، الذي يحوز شبه إجماع على أبوّته لداعش. وهي أطروحة لا تخلو من التبسيط، ذلك أن تنظيم الزرقاوي كان بمنزلة فضاء تنفست داخله مكنونات داخلية عراقية، وكان الزرقاوي «معبرًا ضروريًا» لصياغة التنظيمات الجهادية العراقية، بالشكل الذي ستكون عليه بعد عام 2003، بل يمكن القول إن توسّع شبكة الزرقاوي استند إلى هذا الكمّ القليل من الجهاديين العراقيين، وكان الزرقاوي ضروريًا لوضع هذه «الأشتات» في إطار واحد، على المستوى التنظيمي والأيديولوجي، فضلًا عن إكسابها شرعية الانتماء إلى الحركة الجهادية العالمية.

ويتناول الفصل الثاني المعنون «صعود تنظيم ‘الدولة الإسلامية’ في العراق: الخلفيات والممارسات» وهو من إعداد نيروز ساتيك، الخلفية التاريخية لتشكّل التنظيم، إضافة إلى العوامل السياسية والاجتماعية التي مهدت لاستعادته مصادر قوّته، والتي مكّنته من السيطرة على مساحات جغرافية واسعة من العراق من بينها أربعة مراكز مدن رئيسة. وتمثلت أهم هذه العوامل بفشل مشروع الاحتلال الأميركي للعراق في بناء مؤسسات حكومية وطنية عراقية، ونهج الحكومة العراقية في ممارسة سياسات التمييز بين المواطنين العراقيين والإقصاء السياسي.

ويتناول الفصل أيضًا تركيبة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وآليات عمله وسياساته وإستراتيجيته ومؤسساته التي تدير شؤونه الداخلية. وقد ساعد في جمع معلوماته الصحافي العراقي عثمان المختار. ويستند هذا الفصل إلى العديد من المقابلات الشخصية مع أعضاء سابقين في التنظيم أو فاعلين سياسيين على صلة بالحراك السياسي في العراق من المناطق العراقية التي نشط فيها.

كما يناقش الفصل ممارسات التنظيم وسلوكه مع المجتمعات المحلية في العراق وكيفية تعامله مع المؤسسات الحكومية وإدارته هذه المناطق خلال فترة سيطرته. وارتكز على مقابلات شخصية أجريت مع

المواطنين العراقيين في عدد من المناطق في المحافظات العراقية، رووا فيها تجاربهم الشخصية وتحولات حياتهم اليومية وتكيفهم مع حكم التنظيم لمناطقهم، إضافة إلى تدبير شؤونهم واحتياجاتهم في الصحة والاقتصاد ... إلخ، في ظل غياب مؤسسات الدولة، والتغيرات التي فرضها التنظيم في التعليم والمساجد. أجرى المقابلات في محافظة الأنبار الصحافي سيف صلاح الهيتي، وفي محافظة ديالى، الصحافي أكثم سيف الدين، بينما لم يرغب من أَجرى المقابلات في محافظتي نينوى وصلاح الدين في الكشف عن اسمه.

يُستنتج من هذا الفصل أن الأساس المصلحي الجيوسياسي كان المحرّك الرئيس للقيادة المركزية لتنظيم القاعدة، في حين اعتمد تنظيم داعش على مقاربة جديدة تقوم على أولوية مواجهة النفوذ والتوسع الإيرانيين في المنطقة ومحاربة ما يسميه «المشروع الصفوي»، خصوصًا بعد رحيل القوات الأميركية عن العراق. فالأساس الهوياتي (السني – الشيعي) هو المحرّك الرئيس لسلوك داعش، ومن خلاله يستقطب الأفراد المقاتلين. سوف تتجلى هذه المقاربة باستغلال التنظيم الحركة الاحتجاجية في المحافظات ذات الطابع العشائري وسط العراق في عام 2013، فركز في خطاباته على قضية التهميش الطائفي الذي مارسته حكومة نوري المالكي (2010–2014) ضد العراقيين السنّة. ومن خلال ذلك استطاع تحويل حركة احتجاجية لها مطالب وطنية وفئوية إلى حراك مسلح ضد الحكومة العراقية. ولذلك سنجد أن المضطهدين، وهم من المعتقلين السابقين في سجون الحكومة العراقية ومن قبلها القوات الأميركية ومن ذوي ضحايا العنف الطائفي في العراق والمسحوقين تحت آلة التهميش والإقصاء والتمييز الإثني الطائفي، هم المكون الأوسع في داعش.

أما عن علاقة التنظيم بالمجتمع المحلي في المحافظات العراقية التي حكمها خلال فترة الدراسة، فنجد أنه كان أشد عنفًا وأكثر ميلًا إلى السيطرة الكاملة على تصرفات الأفراد في حياتهم اليومية كلما كانت سيطرته العسكرية مطلقة مثل حالة محافظة الأنبار، بينما تقل كلما كانت أضعف مثل حالة محافظة ديالى.

ويصف الباحث حيدر سعيد في الفصل الثالث «الطريق إلى سقوط الموصل» خلفيات سقوط المدينة بيد تنظيم داعش، من منظور فشل الدولة في سياسة التعدد الإثني؛ إذ لا يمكن فصل ما جرى عن الأزمة التي يعيشها النظام السياسي العراقي الذي أنشئ ما بعد عام 2003. ويجادل بأنه لا يمكن فصل التنظيمات

الراديكالية عن البيئة السياسية التي تنمو فيها، فهي نتاج لوضع سياسي يعاني اختلالاتٍ بنيوية. ومن ثمّ، لا تملك هذه التنظيمات قوةً ذاتيةً، كما أنها ليست تكوينات أيديولوجية، ولا قيمة للأيديولوجي فيها منزوعًا عن سياقه السوسيو-سياسي. ويشرح الفصل أزمة النظام السياسي من خلال النزعة الأغلبوية التي كانت العتبةَ التي تولدت منها نزعة تسلطية استئثارية، وتزامُن هذه الأزمة مع الثورات العربية وتطوراتها، ولا سيما الثورة السورية؛ إذ فهم المالكي الصراع الدائر في العراق بوصفه جزءًا من صراع إقليمي أوسع من العراق. ونكّل، وفق هذا المنطق، بالسياسيين السنة باعتبارهم ممثلي محاور عابرة للحدود، بحسب هذا الفهم، وليسوا شركاء سياسيين. وكان هذا التنكيل السبب المباشر الذي أطلق حركة احتجاج واسعة في المحافظات السنية.

وكانت مشاركة دولة العراق الإسلامية في القتال في سورية أول دور خارجي ينفذه التنظيم، سعيًا لتعزيز مكانته الإقليمية واستعادة تأثيره الداخلي، مع استمرار الأزمة السياسية في العراق وتصاعدها.

ويرى الفصل أن إحياء الفصائل المسلحة، مما كان يسمى «فصائل المقاومة العراقية»، هو من النتائج التي أفضت إليها التطورات السياسية في السنتين اللتين سبقتا سقوط الموصل؛ إذ كانت «الانتفاضة السنّية» حافزًا لاستئناف نشاطها، غير أن هذه الفصائل خاضت صراعًا مركبًا ضد داعش: على النفوذ والسيطرة، وعلى رواية ما جرى؛ إذ كان وجود داعش محرجًا للنخب السنية. ولذلك، تمثلت السردية السنّية عن سقوط الموصل بأنه جزء من انتفاضة سنية عامة، وأن داعش ليس الطرف الرئيس فيها، بل أحد الأطراف فحسب. وقد قمعَ داعش بشدة طموحات جميع الفصائل التي لم تندمج فيه. وأقصى سائر المنظمات السنية التقليدية، مع أن نموه استند إلى «مظالم السنّة»، ليشكّل قاعدتَه من خلال «الولاء الخالص» له.

يتناول القسم الثاني «نشأة تنظيم الدولة الإسلامية وسياقاته وبنيته: حالة سورية». ويرصد دورة حياة تنظيم الدولة في سورية منذ تأسيسه في نيسان/ أبريل 2013 حتى اندحاره في نهاية عام 2017. ينطلق هذا القسم من فرضية مفادها أن القراءة التأويلية للنصوص أو التركيز على الخلافات الفكرية السائدة ضمن أوساط التيار الجهادي لا يفسران، على أهميتها، نشأة أو «إعادة إحياء» تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عام 2013. عوضًا عن ذلك، يجري التركيز على متغيرات أخرى أفرزتها تجارب «الفروع الإقليمية»

للقاعدة بعد غزو أفغانستان في عام 2001، والتي كان تأسيس تنظيم دولة العراق الإسلامية عام 2006، وجبهة النصرة في سورية عام 2012 من أبرز تجلياتها العملية.

وبعد دراسة متأنية لأسباب الخلاف بين جبهة النصرة وتنظيم الدولة، يصل البحث إلى استنتاج رئيس مفاده أنّ الصراع على السلطة والنفوذ من أجل تأسيس مشروع سلطة «دولتي» يرث الدولة الوطنية أو يسد فراغ غيابها كان هو المحرك الرئيس في التنافس بين التنظيمين السابقين للاستئثار بـيافطة «الجهادية العالمية» من دون الالتزام بأفكارها أو تعاليمها. ومن هذا المنطلق، وضعت المحددات التي تنظم العلاقة بالآخر، وصيغت إستراتيجية التمدد والانتشار، وطرائق بناء «الدولة الإسلامية» أو «الخلافة».

في هذا الإطار، جاء الفصل الرابع للباحث حمزة المصطفى بعنوان: «تنظيم الدولة الإسلامية في سورية: النشأة والبيئة». ويرصد هذا الفصل نشأة تنظيم الدولة الإسلامية في سورية في سياق تجربة القاعدة في العراق وتطوراتها وتحولاتها وتفرعاتها السوريّة. ويركز البحث، في فحصه نشأة التنظيم في سورية، على أسباب الخلاف وجذوره بين جبهة النصرة، وتنظيم دولة العراق الإسلامية، وأسباب الخلاف بين الأخير وتنظيم القاعدة، الذي قاد إلى انقلاب «الفرع» على «الأصل»، وأسس تجربة جهادية جديدة ومختلفة ليس فقط في نهج التوحش، بل في كونها تجمع بين مرتكزات الفكر الجهادي وشعاراته الأممية، والسعي لإقامة مشروع حكم ضمن حيز مكاني محدد.

ينطلق هذا الفصل من الغزو الأميركي للعراق عام 2003 باعتباره نقطة ارتكاز رئيسة في مسيرة العمل الجهادي المسلح في المشرق العربي، غير أنه يركز على ظروف الثورات العربية التي انطلقت عام 2011 وتداعياتها وتحولاتها خاصة في ليبيا وسورية، والتي مهدت الطريق لتأسيس تجارب جهادية مسلحة تتقاطع مع قوى الثورات السياسية والعسكرية على هدف إسقاط الأنظمة، وتختلف في الغايات المنشودة من إسقاط الأنظمة بسعيها لإقامة مشروعها الخاص المرتكز على أفكارها وأيديولوجيتها.

يرصد الفصل الخامس للمؤلف ذاته، وهو بعنوان: «تنظيم الدولة الإسلامية في سورية: التمدد والانتشار»، الانتشار المكاني لتنظيم الدولة وتوسعه في سورية منذ الإعلان عنه في 9 نيسان/ أبريل 2013

حتى اندحاره من الرقة أواخر عام 2017. يعتمد الباحث في تتبع انتشار التنظيم تقسيمًا مكانيًا وزمانيًا معينًا. ويستعرض في المرحلة الأولى التي تمتد منذ تأسيس التنظيم حتى تاريخ انطلاق المواجهة الكبرى مع فصائل المعارضة السورية مطلع عام 2014، إستراتيجيات التمدد والانتشار التي اتبعها التنظيم في مناطق بعينها مثل الرقة وريف حلب وجبال اللاذقية. ثم يتابع الفصل انتشار تنظيم الدولة في سورية في الفترة 2014–2017، لكنه يركز بشكل أكبر على عام 2014؛ إذ جرت خلاله تغيرات مهمة ومفصلية لعل أبرزها سقوط مدينة الموصل في 10 حزيران/ يونيو 2014. آنذاك، وظف التنظيم الزخم العسكري والمعنوي الذي حصل عليه في العراق ليتوسع داخل سورية ويستعيد أغلبية المناطق التي طُرد منها في المواجهة الأولى مع الفصائل السورية، وفي مقدمتها محافظة دير الزور، قبل أن يسعى إلى إيجاد موطئ في مناطق جديدة في محيط دمشق والقلمون وريف حمص الشرقي، وعين العرب (كوباني) على الحدود السورية – التركية.

أما الفصل السادس فكتبه الباحث طارق العلي وأسهم حمزة المصطفى في تحريره، وهو بعنوان «تنظيم الدولة الإسلامية في سورية: البنية ومصادر التمويل». ويسعى هذا الفصل إلى بناء تصوّرٍ قريب ما أمكن من الواقع عن هيكل التنظيم وعن مشروعه السياسي وعن قوّته وإستراتيجيته العسكرية المسخّرة له، والتي أدّت بشكلٍ مفاجئ إلى تمدُّده في زمن قياسي مكّنه من فرض نفسه على باقي الفاعلين الميدانيين في سورية والعراق قبل أن تتقلص مساحة سيطرته بعد التحالف الدولي. وفي سبيل ذلك، يوظف الباحث أدواتٍ مستعارةً من الأبحاث الإستراتيجية السياسية – العسكرية ليقترب منه من هذا الجانب المُغفَل في الكتابة العربية مقارنةً بالكتابة الأجنبية. ويوظف وسيلتَي مقاربة؛ الأولى أن نستوعب أيديولوجيا التنظيم ونتعرف في ضوء ذلك إلى الأهداف السياسية العامة التي يعلن عنها أو يضمرها وتظهر في ثنايا خطابه وسياق أفعاله. والثانية تقصّي أثر تحرّكاته العسكرية خلال مجالٍ زمني معيّن، والتفكّر في كيفية توظيف عناصر قوّته النظرية والمادية ومراقبة سلوكه في خدمة أهدافه السياسية ربطًا بمرجعيته الفكرية. وضمن هذا الفصل، يعرض الباحث أبرز مصادر تمويل التنظيم والحركات الجهادية في سورية التي وظفها في إدارة معاركه وإدارة المجتمعات المحلية تحت سيطرته.

يتضمن القسم الثالث «تنظيم الدولة الإسلامية: الخطاب والسياقات الإقليمية والدولية» فصلين؛ كتب الباحث حيدر سعيد الفصل السابع، وعنوانه: «'داعش': البنية الخطابية: بين الانخراط في المحلي الوطني والبعد الإسلامي الكوني». ويبحث هذا الفصل في البنية الخطابية للتنظيم من خلال مراجعة تحليلية لـ «مكتبة داعش»، أي مدوّنته التي أنتجها بنفسه، لا ما ورثه من الفكر الجهادي، والنصوص الفكرية التي صاغها، ورؤاه وتصوراته السياسية والأيديولوجية، لا ما نُسب إليه اعتباطًا من تصورات مرحّلة من الإرث الجهادي العام.

يمكن تحديد الجزء المهم في مدونة داعش، مع محدوديتها، الذي يتمثل في النصوص التي وضعها انطلاقًا من تجربته، وأراد بها بسط توجهاته التي ميّزته في سياق الحركة الجهادية، ولا سيما فكرة «الدولة الإسلامية». وهذه النصوص استمرار لحزمة التصورات التي ظهرت مع تشكّل دولة العراق الإسلامية، أواخر عام 2006، وتعكس تحولًا من خطاب «الجهادية العالمية»، إلى التنظير لدولة خلافة متعينة. والنص الأهم في هذا المجال هو كتاب **إعلام الأنام بميلاد دولة الإسلام** (2007)، وهو نصٌ يمكن عدّه نموذجيًا في خطابه. فهو أول نص يعبّر عن تجربة الجهادية في العراق، ويطرح موضوعًا غير رائج في الأدبيات الجهادية، وهو موضوع «الدولة الإسلامية» بوصفها المرحلة التي وصلت إليها التجربة الجهادية. ولذلك، كان الكتاب تبريريَّ النزعة، يسعى للتأصيل الشرعي لمشروع الدولة الإسلامية. وستصبح هذه النزعة «الموديل» الذي يسم خطاب داعش، ويميزه من الخطاب الجهادي الذي كان تبشيريًا، ويحاول التعبئة في خطاب الجهاد العالمي ضد الغرب.

تقود هذه المقدمات إلى استنتاج أن داعش ليس استمرارًا للقاعدة، وهو ليس استمرارًا أيديولوجيًا، أي ليس تطورًا ضمن سجال أيديولوجي على فكرة الخلافة.

ويشبّه الفصلُ خطابَ داعش بالمجرة التي تضم مركزًا وأطرافًا، فما يقوله هذا الخطاب ليس واحدًا، وليس متساويًا بين المركز والأطراف، بل متفاوت ومتباين أحيانًا. فإذا كانت نصوصه الفكرية الأساسية هي التي صاغت نموذجه الخطابي، فإنه لم يحذف الجوانب الأيديولوجية الأخرى (مواجهة الغرب، والطواغيت، وهجاء الديمقراطية، وغير ذلك)، بل أزاحها إلى الفئات الطرفية، وقد استعارها من خارج إنتاجه

الأيديولوجي، فيما يسمّيه الفصل «الاستصحاب أو التضمين الأيديولوجي»، الذي يضمن لداعش طابعًا كونيًا، يكون معه خطابه مركبًا بين نزعة محلوية ذات جذور قومية ونزعة إسلاموية كونية.

أما الفصل الثامن بعنوان «السياقات الإقليمية والدولية لصعود ‘تنظيم الدولة الإسلامية’ وانحساره»، والذي كتبه الباحث مروان قبلان، فيعالج سياقاتٍ وأحداثًا إقليمية ودولية رسمت معالمه وتوجهاته، كما أوجدت آليات التصدي له وضوابطه. وعند دراسة السياقات الإقليمية والدولية لصعود تنظيم الدولة الإسلامية تواجهنا في المستوى الإقليمي ثلاثية سياقية تنطلق تاريخيًا من الغزو الأميركي للعراق عام 2003، وتتوقف عند ثورات الربيع العربي ومنهجية القمع التي تبنّتها الأنظمة الاستبدادية في مواجهة الجماهير الثائرة، خاصة في الحالة السورية. دفع صعود التنظيم وتحوّله إلى مصدر تهديد أمني إقليمي ودولي الولايات المتحدة الأميركية، التي مثلث سياساتها في المنطقة أحد عوامل صعوده، إلى خلق آلية دولية لمواجهته عبّر عنها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2170. عرفت هذه الآلية بالتحالف الدولي لمحاربة الإرهاب الذي ضم أكثر من 60 دولة.

لم تتوقف الاستجابة الأمنية الميدانية عند الولايات المتحدة وتحالفها، بل تعدته إلى قوى دولية مثل روسيا، وأخرى إقليمية مثل تركيا وإيران والسعودية. وغيّرت هذه الحرب الدولية المعلنة على الإرهاب خريطة التحالفات السائدة، وأنتجت نمطًا من العلاقات التي تميزت في عهد الرئيس أوباما بالتباعد مع تركيا، والتقارب مع إيران، والتحالف مع السعودية بشروط.

القسم الأول

نشأة تنظيم الدولة الإسلامية وجذوره وسياقاته المحلية

حالة العراق

الفصل الأول
ممران إلى «داعش»
الجهادية الكردية والزرقاوي

حيدر سعيد

مقدمة

لا شك في أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» لا ينفصل عن سياقه السوسيو-سياسي، فهو ليس أيديولوجيا هبطت من السماء، وكان يمكن أن تهبط في أي وقت، وفي أي مكان.

ليس جديدًا القول إن داعش نتاج الغزو الأميركي للعراق في عام 2003، وما تبعه من تفاعلات معقدة. لكن، لا يمكن أن نختزله في أنه واحد من تطورات المقاومة الجهادية لهذا الغزو. والسياق السوسيو-سياسي الذي نتحدث عنه معقد، فهو يشمل التوازن الطائفي وطريقة النظر إلى الدولة والهوية وموقع العراق (وسورية لاحقًا) وإغراءه الجهادية العالمية.

ومع ذلك، هناك ممران أو معبران أساسيان قادا إلى تشكّل داعش، بالشكل الذي أصبح عليه، هما: الحركة الجهادية في كردستان العراق منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين، وتنظيم أبو مصعب الزرقاوي.

وحين نقول «ممرين» أو «معبرين»، نقصد أنهما كانا بمنزلة القناة التي عبرت منها السلفية الجهادية إلى العراق، وداعش هو أحد تشكّلات السلفية الجهادية، من دون شك. لكن هذا لا يعني أن السلفية الجهادية ظلت كما هي بعد أن عبرت إلى العراق، بل إنها تصيّرت بشكل جديد، وربما أنتجت نموذجًا مختلفًا جذريًا عن نموذجها الأصلي، غيّرتها الممراتُ نفسها، وغيّرتها الأرضُ الحاضنة، فلا الممراتُ، ولا الأرضُ الحاضنة تكوينات سلبية، عاجزة عن التفاعل.

إن دور هذه الممرات أساسي في تحديد التفاعلات التي ستُنتج الوجهَ الجديد للسلفية الجهادية، ففيه سيتحدّد دور الفاعلين المحليين، والرؤى التي سينتجها الواقعُ الجديد، وطبيعة العلاقة بالنموذج الأصلي.

وإذا كانت الدراسات قد ركّزت على العنصر الثاني (الزرقاوي)، فإن دور العنصر الأول (الجهادية الكردية) ظل غير واضح. وفضلًا عن ذلك، قُدّمت صورة العنصر الثاني بشكل مبسّط: جهادي عابر للحدود يستنهض الأرض المحلية، في حين أن الواقع أكثر تعقيدًا، وثمة تضافر وتداخل مركب بين هذين العنصرين. وهو ما ستحاول هذه الدراسة شرحه.

بات من المسلّمات القول إن العراق لم يعرف حركة سلفية، ولا تنظيمًا سلفيًا، إلا في حالات فردية، كان فيها سلفيون، وليست تنظيمات، يمارسون عملًا علميًا تأليفيًا. ويشمل هذا السلفيةَ بشكلها الوهابي قديمًا. ولعل أبرز أعلام السلفية التقليدية في العراق الآلوسيان، أبو الثناء (1803–1854)، وحفيده محمود شكري (1856–1924). وفي ستينيات القرن العشرين وسبعينياته وثمانينياته، جرت محاولتان وحيدتان ومحدودتان ومحليتا الطابع، لبناء تنظيم سلفي، تأثرتا بما قام به الإخوان المسلمون، تتمثل الأولى في التنظيم الذي ظهر في أواخر السبعينيات وعُرف باسم «جماعة الموحّدين»، والأخرى هي الجماعة التي ظهرت في أواخر الثمانينيات وعُرفت باسم «جماعة فائز الزيدي» وكانت تملك جسمًا تنظيميًا بحسب ما يقول الشهود عليها[1].

لذلك، تُعدّ التسعينيات هي الولادة الحقيقية للسلفية في العراق، من حيث هي جسم متسع، حتى وإن كان يفتقد إلى أطر تنظيمية واضحة، بسبب ظروف الحظر السياسي التي كانت قائمة آنئذ[2]. أما السلفية الجهادية (بمصدرها الوهابي – القُطبي) فلم تنشأ إلا مع التنظيمات والفصائل السلفية الجهادية التي تشكّلت ونشطت في كردستان في النصف الثاني من التسعينيات، والتي كانت ممهدات تُوّجت بتشكل حركة «أنصار الإسلام» في عام 2001، وانضم إليها بعض السلفيين العراقيين العرب. أما في الفضاء العربي في العراق، فليست ثمة سلفية جهادية قبل الاحتلال الأميركي في عام 2003.

يجري، دائمًا، تناول الحركة السلفية الجهادية في كردستان كجزء من تناولها في العراق[3]، تقليدًا لما هي عليه الحال في مجالات أخرى، في السياسة وغيرها، تكون فيه كردستان صدى لما يجري في العراق، أو حتى جوارها الإقليمي الأوسع. وهذا الأمر جزء من الصلة التفاعلية الصميمة التي تربط كردستان بالفضاء الثقافي العربي.

غير أن الأمر يختلف جذريًا مع السلفية الجهادية. ومن يُنقّب في تاريخ السلفية الجهادية في كردستان، يكتشف أن نموّها هناك كان له وجهٌ خاص ودينامية خاصة، تختلف اختلافًا بنيويًا عن نموّها في العراق والجزء العربي منه، إن لم نقل إنّ كردستان كانت، في هذا المجال، بمنزلة المركز الذي استتبع أصداء أو حركات ارتدادية نظيرة في العراق.

مع ذلك، لا تبدو هذه الدينامية واضحة بدقة (ما عدا صورة ركام أنصار الإسلام الذي أجهزت عليه الطائرات الأميركية في آذار/ مارس 2003، في الساعات الأولى لبدء حرب إسقاط نظام صدّام حسين).

سأحاول، هنا، رسم صورة السلفية الجهادية في كردستان من خلال الاختلافات ذات الطابع البنيوي مع ما جرى في العراق.

في تقديري، هناك أربعة اختلافات أساسية، يساهم توضيحها ليس في فهم الدينامية العامة لنمو السلفية الجهادية في كردستان فحسب، بل في عموم العراق كذلك، وهي:

– امتدت كردستان إلى منطقة استطاعت أن تكون الحاضنة والمصدر للنشاط الإسلامي كله، بوجوهه وتياراته كافة (الصوفي والتقليدي والإصلاحي والإخواني والسلفي والتكفيري والحزبي على نحو عام)، وهي منطقة هورمان المحاذية للحدود الإيرانية، ببلداتها الرئيسة (بيارة، خورمال، طويلة). ولعل احتضان هذه المنطقة للطريقة النقشبندية منذ مطلع القرن التاسع عشر[4]، جعلها تنفتح على سائر النشاط الديني، وتؤثر في جوارها، منطقة سهل شهرزور، ولا سيما بلدته المركزية حلبجة. وبالفعل، لم تكتفِ هذه المنطقةُ بأنها أنتجت واحتضنت واحدة من أهم الطرق الصوفية في المنطقة ذات الأهمية المركزية في الفضاء الديني في كردستان، وكذلك في التطور السياسي فيها، بل إنها أنتجت رجالَ دين وفقهاء كردًا تقليديين، توالت

شخصيات مهمة منهم على منصب «مفتي الديار العراقية». واحتضنت هذه المنطقةُ، أكثر من غيرها من مناطق كردستان، الدعوةَ الإخوانية التي قَدِمت إلى كردستان في أواخر أربعينيات القرن العشرين من الموصل وبغداد[5] (سنرى لاحقًا، أن الإخوان، حركةً وتنظيماتٍ وفكرًا وفضاء دينيًا/ سياسيًا، سيصبحون – على نحو ما – مصدرَ تطورات الإسلاموية اللاحقة كلها في كردستان، بما فيها السلفية الجهادية، وهو أمر يخالف حالة العراق العربي، بشكل جذري). ومنذ أواخر الخمسينيات، بدأت هذه المنطقة، فضلًا عن حلبجة، تصبح قاعدة للإسلام السياسي الكردي، يقول سامي شورش: «في هذه الفترة العصيبة من تاريخ العراق السياسي [ما بعد ثورة 1958]، شهد فرع الجمعية [جمعية الأخوان المسلمين] في كركوك امتدادًا نحو مدينة السليمانية، ومنها إلى قصبة حلبجة الحدودية مع إيران، حيث تحولت القصبة منذ تلك الفترة إلى حاضنة أساسية للحركات الإسلامية في كردستان العراق. وتنوعت الأسباب في هذه الظاهرة، من بينها أن حلبجة ضمّت على مر القرون مدارس إسلامية وشرعية، ومراكز دينية وفقهية، وهي تقع جغرافيًا في منطقة حساسة بين الفضائين السني العراقي والشيعي الإيراني، إضافة إلى قربها من قريتي (بيارة) و(تويلة) اللتين شهدتا ازدهارا لافتا للطريقة النقشبندية»[6]. كما كانت هذه المنطقة مقر جماعة أنصار الإسلام السالف ذكرها. وعلى الرغم من أن الجزء العربي من العراق زاخر بالمراكز الدينية والمدن المقدّسة، ليس ثمة نظير لهذه المنطقة في علاقتها بالنشاط الإسلامي، ذلك أن أوجه النشاط الإسلامي الكردي كلها ترتبط بها بشكل فريد.

– أدّت تنظيمات الإخوان في كردستان دورًا مركزيًا في تطوّر تيارات الإسلام السياسي الكردية، حيث كانت بمنزلة الفضاء الذي خرجت منه تطورات الإسلام السياسي كلها، سواء ما بقي منها داخل إطار الإخوان أم ما خرج منه. وليس لهذا الدور نظيرٌ في العراق العربي، على الرغم من أن تنظيمات الإخوان في كردستان ليست أصيلة، بل نشأت بتأثير التنظيم العراقي الذي نشأ بدوره بتأثير بعض المبتعثين العراقيين إلى مصر، وبعض المدرّسين المصريين العاملين في العراق. طبعت تنظيمات الإخوان الكردية سمتان أساسيتان: تتمثل **الأولى** في أن الإخوان لم يشكلوا إلا جزءًا محدودًا من المشهد السياسي الكردي، في ظل سيطرة النخب العلمانية، القومية واليسارية، على المجال السياسي الكردي وقيادتها حركة التحرر الكردية. أما **الثانية** فتتمثل

في أن الإخوان ظلوا مرتبطين بالقيادة المركزية العراقية، بمعنى أنهم ظلوا فرعًا من إخوان العراق، وليسوا تنظيمًا مستقلًا. وإذا كانت المقارنة مفيدة هنا، فإن شخصيات كردية سيطرت على قيادة الحزب الشيوعي العراقي منذ بداية الخمسينيات، وتكرّس الأمر في عام 1964، فضلًا عن تشكيل الحزب الشيوعي الكردستاني في عام 1993، في حين أن القيادة لم تُتَح للكرد في تنظيمات الإخوان (إلا في بعض الاستثناءات من الشخصيات الكردية المتعرّبة)، ولم يقم تنظيم إخواني خاص بالكرد إلا بعد توقف التنظيم المركزي، على نحو ما سنلاحظ لاحقًا في هذه الدراسة. كانت تابعية الإخوان الكرد لبغداد بمنزلة «تهمة» أو «مثلبة» من منظور الحركة القومية الكردية التي كان جزء أساسي من نضالها يتمحور على بيان الخصوصية الكردية عن العراق. وفي العموم، كانت تُردّد اتهامات للإخوان الكرد بأنهم لم ينشغلوا بالقضية الكردية قدر انشغالهم وارتباطهم بحركة الإخوان المسلمين من حيث هي تنظيم عالمي[7]. يضاف إلى هذا أنه كان يؤخذ على الإخوان الكرد أنهم فضّلوا العمل السلمي في إطار القضية الكردية، ولم يفضّلوا العمل المسلح حتى بعد انطلاق ثورة 1961. إن ارتباط الإخوان الكرد بالتنظيم المركزي في بغداد أمر شديد الأهمية، وسيترك آثاره (ربما غير المقصودة، وغير المباشرة) في سائر النشاط الإسلامي في كردستان. ففي عام 1971، التزم الإخوان الكرد بقرار إيقاف التنظيم الذي اتّخذه المراقب العام للجماعة، عبد الكريم زيدان، في أثر الضغوط التي واجهها من الحكومة العراقية آنذاك. وكان توقّف تنظيم الإخوان بهذا الشكل أمرًا حاسمًا في البدء بالعمل التنظيمي خارج إطار المركز، سواء بقي في إطار الإخوان المسلمين أم خرج عنه.

ومن يُقلّب صفحات تاريخ الحركة الإسلامية في كردستان، يُفاجأ بالمخاض الكبير الذي عاشه إسلاميو كردستان في سبيل إعادة بناء تنظيم سياسي إسلامي، كردي، أو يخص المناطق الكردية. وقد تشكلت كبرى الجماعات الإسلامية الكردية بدءًا من ذلك التاريخ.

على نحو عام، يمكن تصنيف هذه الجماعات صنفين: **الأول** هو التيار الذي بقي داخل إطار الإخوان، والذي يسمى في الأدبيات الإسلامية الكردية «تيار صلاح الدين محمد بهاء الدين» الذي أخذ شرعية بقائه داخل تنظيم الإخوان بأخذه رخصة من المراقب العام للإخوان المسلمين في العراق بممارسة العمل التنظيمي استثناءً من قرار الإيقاف، وهو أمر تكرر في الثمانينيّات حتى في الجزء العربي في العراق. وقد يكون ما فعله

الإخوان الكرد هو بتأثير ما قام به بعض الإخوان العرب. غير أن الأمر، وإن كانت ديناميته أخذت شرعيتها من قادة التنظيم المركزي في بغداد، وكان يُوصَف بأنه ظل منجذبًا «نحو المبادئ العراقية لحركة الإخوان المسلمين» (بمعنى المقاربة السلمية للقضية الكردية)[8]، انتهى إلى تأسيس تنظيم كردي للإخوان المسلمين، عُرف باسم «الاتحاد الإسلامي الكردستاني»، يجري التعامل معه - إقليميًا ودوليًا - بوصفه الطبعة الكردية من الإخوان المسلمين. وتمثل الصنف **الثاني** في تحرك عدد من الشخصيات الإخوانية لملء الفراغ الذي خلّفه توقف تنظيم الإخوان. وفي تقديري، لا يمكن أن يُفهَم هذا التحرك بوصفه تحركًا أيديولوجيًا، أي بحثًا عن ضفة أيديولوجية أخرى خارج إطار الإخوان، وإن كان واقعُ الحال قد قاد، في بعض الأحيان، شخصيات إخوانية نحو التحالف مع رجال دين تقليديين أو مع سلفيين. ومع ذلك، كان قرار إيقاف تنظيم الإخوان والمخاض الذي تلاه فرصة لاستدراك المشروع الإخواني والاعتراض عليه، بعدم العودة إلى إطاره، على نحو ما فعل التيار الأول. وكان الاعتراض يتّجه أساسًا إلى نقطتين: مركزية التنظيم التي لم توفّر فرصة لبناء تنظيم كردي أو خاص بالمناطق الكردية، ومقاربته السلمية للكفاح القومي الكردي في سياق حركة قومية كردية مسلحة. وبدت ضرورة تعديل مقاربة الإسلاميين في التعاطي مع القضية الكردية أكثر إلحاحًا بعد حادثة حلبجة[9]. وهنا، ستؤدي شخصيتان دورًا أساسيًا في الحراك الإسلامي الكردي والأشكال التي سيتخذها، وهما: الملّا عثمان عبد العزيز، والملّا فاتح كريكار. وكلاهما قادم من خلفية إخوانية[10].

- نشأت، بالتدرج، فكرة تحوّل نضال الإسلاميين الكرد من أجل القضية الكردية من العمل السلمي إلى العمل المسلح، ما يعني الانخراط في الحركة القومية الكردية المسلّحة، والوقوف جنبًا إلى جنب وفي خندق واحد مع العلمانيين الكرد.

وفي الحقيقة، يعود السجال بين الإسلاميين الكرد على تبني العنف في طريقة تعاطيهم مع القضية الكردية وكفاحها إلى الستينيات، بعد انطلاق ثورة 1961. وتبني العنف سوف يعني، بلغة الإسلاميين، إعلان الجهاد، أي إن النقاش على تسلّح الحركة الإسلامية الكردية، كان في الواقع نقاشًا في الجهاد.

غير أن القيادة المركزية للإخوان، وهو التنظيم الإسلامي الوحيد بين الكرد آنئذ، كانت ضد أن يعلن الإسلاميون الكرد الجهاد ضد نظام صدام حسين، انسجامًا مع مقاربتها النضال السلمي. ويفسّر بعض

الباحثين موقفَ القيادة المركزية (العربية) لتنظيم الإخوان بوصفه موقفًا طائفيًا، من جهة أن هذه القيادة كانت ترى البعثَ ونظام صدام حسين جزءًا من النسيج السنّي. وازداد هذا الاعتقاد مع حرب الثمانينيات؛ إذ كان قادة الإخوان يَرَوْن أن نظام صدّام، وإن كان قد اضطهدهم، فإنه يساهم في الوقوف في وجه التمدد الشيعي الخميني النزعة[11]. ولعل الموقف المتحفظ لأحد قادة الإخوان، عدنان محمد سلمان الدليمي، من الإسلاميين الكرد الذين أعلنوا الجهاد ضد نظام صدام، الذي عبّر عنه في سيرته، يوحي بشيء من هذا الموقف[12].

كان النقاش في تسلّح الحركة الإسلامية الكردية أم لا (أي إعلانها الجهاد أم لا) نقاشًا أساسيًا ومركزيًا، وهو الذي سيعمل على شق الحركة الإسلامية الكردية.

شهد مطلع الثمانينيّات تطورًا مهمًا في هذا المجال، بعضُه ربما كان مدعومًا من الخارج. ويذكر المؤرخون، هنا، حالة الجيش الإسلامي الكردستاني، الذي رعت إيران تشكيله في العامين 1981 و1982، في سياق سعيها لدعم فصائل إسلامية تحارب النظام في العراق[13]. وتلا ذلك تأليف «الرابطة الإسلامية في كردستان»، عام 1984، التي يُرجع بعض مؤرخي الحركة الإسلامية الكردية تشكلها إلى تنظيم سري من علماء الدين في مدينة السليمانية[14] تشكل في أواخر السبعينيات، بمعنى أنه لم يتطور عن جماعة الإخوان. وحين هاجر بعضهم إلى إيران، أعلنوا عن تطوير هذه المجموعة إلى تنظيم باسم «الرابطة الإسلامية». وقد تبنت الرابطةُ فكرةَ الجهاد، وشكّلت عام 1985 جناحًا عسكريًا باسم «جيش القرآن»[15].

غير أن الشخصية المركزية في السجال على الجهاد وتسلح الحركة الإسلامية الكردية هي الملّا عثمان عبد العزيز، وهو أحد أبرز الإسلاميين الكرد وأهمهم، ومؤسس تنظيم «الحركة الإسلامية في كردستان العراق»، وهو التنظيم الأهم في تجربة الإسلام السياسي في كردستان العراق بعد تنظيم الإخوان، ومنه خرج جلّ التنظيمات اللاحقة («الجماعة الإسلامية» والتنظيمات القريبة من السلفية الجهادية). وكان عبد العزيز من أوائل الكرد الذين انضموا إلى تنظيمات الإخوان. ومع إيقاف التنظيم في عام 1971، كان عبد العزيز مع تبنّي الإسلاميين الكرد العمل المسلح في سياق النضال من أجل القضية الكردية، وكان يرى ضرورة إعلان الجهاد. ولذلك، لم يتفق مع خط صلاح الدين محمد بهاء الدين الذي كان امتدادًا لتقاليد الإخوان العراقيين.

من هنا، انتهى عبد العزيز إلى تأسيس «الحركة الإسلامية لكردستان العراق» في عام 1987، كما انتهى إلى إعلان الجهاد. وقبل ذلك، خاض عبد العزيز نقاشًا طويلًا في هذا الأمر، مع قادة التنظيم المركزي في بغداد، ومع قادة التنظيم العالمي. يشير عادل باخوان (نقلًا عن مقابلة شخصية مع مشير مصطفى كلالي، هو أحد قادة «الحركة الإسلامية»،) إلى أن التنظيم العالمي للإخوان المسلمين عقد اجتماعًا في دبي في عام 1980، عرض فيه عبد العزيز فكرة ضرورة إعلان الجهاد على نظام صدام، بوصفه نظامًا محتلًا لكردستان، تمامًا مثلما السوفيات يحتلّون أفغانستان، غير أن فكرته رُفضت، ولا سيما أن المنطقة كانت مشحونة بردات الأفعال على الثورة الإسلامية في إيران. وحتى بعد أن أعلن الجهاد في النصف الثاني من الثمانينيات، طلب منه قادة الإخوان في بغداد سحب هذا الإعلان[16]. وكان هذا الخلاف أحد أهم العوامل التي قادت إلى تشكيل تنظيم الحركة الإسلامية في كردستان في العام 1987، الذي كان نقطة مفصلية في الحركة الإسلامية الكردية، ليس بسبب اكتشاف نظام البعث لتنظيمات الاخوان في العام [17]1986 فحسب بل ما ترتب على هذا من هجوم القوات العراقية، في أيار/ مايو 1987، على مدينة حلبجة، وتدمير وتجريف جزء من أحيائها، ردًّا على تظاهرات معارضة للحكومة أطلقها الناشطون الإسلاميون، ثم ما ترتب على ذلك كله من هجرة عدد كبير من علماء حلبجة ورجال الدين فيها وناشطي الإخوان الى إيران، ليعلنوا من هناك جماعة باسم (جماعة العلماء المهاجرين)، تدعو الى الثورة المسلحة[18].

كان الشيخ عبد العزيز أحد هؤلاء العلماء المهاجرين، بل إنه دعا الناشطين الإسلاميين وطلاب العلوم الشرعية إلى الهجرة إلى الجبال المحيطة بحلبجة. وهناك من يرى أن تبني فكرة العمل المسلح يرجع إلى لقاء عبد العزيز ببعض الشيوخ التقليديين (عبد اللطيف البرزنجي وغيره)، في معسكرات اللجوء في إيران، وأن تحول الإسلاميين الكرد نحو العمل المسلح هو فكرة إيرانية، تستهدف توجيه الإسلاميين الكرد لضرب النظام العراقي.

وفي جميع الأحوال، كانت الثمرة الأهم لهذا الحراك هو انضمام عبد العزيز، الذي كان مكلّفًا حينها بالإشراف على تنظيمات الإخوان الكردية، إلى حركة الرابطة الإسلامية، ثم تحول الحركة إلى حزب إسلامي جديد باسم «الحركة الإسلامية في كردستان العراق»، وانتخب عبد العزيز – بالإجماع – مرشدًا عامًّا لهذه

الحركة الجديدة، وذلك لمكانته الدينية والاجتماعية. كل ذلك فتح «الرابطة»، من كونها حركة محدودة وخطوة صغيرة، إلى تنظيم أوسع وأكثر تطورًا[19].

واللافت أنه عند إعلان «الحركة الإسلامية» انسحب الإخوان القدماء من هذا المشروع المسلح، وعارضوها، إذ كانوا يرون أن هذه الحركة لا تتوافق مع استراتيجية الإخوان[20].

وتدريجًا، تحولت الحركة الإسلامية إلى أن تكون الإطار المرجعي المحلي الأساسي لسائر النشاط الإسلامي في كردستان.

إذًا، لم يكن من العسير وصف عمل مسلح لمقاتلين إسلاميين في إطار حركة تحرر قومي من نظام استبدادي، بأنه «جهاد»، بمعنى أن الجهاد، في هذه الحالة، كان حاجة داخلية كردية، وليس توظيفًا إيرانيًا للإسلاميين الكرد. والأهم، أن هذا الجهاد هو جزء من حركة التحرر الكردية ومشروعها المسلح، وليس أمرًا مقتبسًا من المصادر الجهادية العالمية. لكن عددًا من الباحثين ومن منظري السلفية الجهادية[21]، دمج هذا «الجهاد» بالجهادية العالمية، وعدّ عناصرَه ممثلين للجيل الأول من «الجهادية الكردية»[22]. وهو أمر لا تؤيده التنقيبات، ذلك أنه ليس ثمة أي دليل على أن عبد العزيز اتصل بالحراك السلفي الجهادي، أو اطّلع وتبنّى أفكار السلفية الجهادية.

نظريًا، ما أُحاوله، هنا، هو رسم خط فاصل بين «الجهاد»، بوصفه خيارًا يعبّر عن العمل المسلح الذي اختاره الإسلاميون الكرد، في سياق حركة التحرر القومية الكردية، والجهاد بوصفه أيديولوجيا[23]، وليس أداة تبنّاها ما بات يُعرف بالحركة السلفية الجهادية، في سياق تراكم أيديولوجي وسجال على إحياء الفريضة الغائبة، والجهاد ضدّ مَن: الكفار، أم الأنظمة الجاهلية؟ العدو القريب أم البعيد؟

لم يضع الإسلاميون الكرد، آنئذ، فكرة الجهاد في سياق هذا النسق المفهومي. ولذلك، أعتقد أن من يدمج هذه المرحلة من الجهادية الكردية في السلفية الجهادية العالمية إنما يركّب فكرة في نسق مفهومي لا تنتمي إليه.

– لا يملك العراق تجربة جهادية، بخلاف معظم البلدان العربية والإسلامية الأساسية والمناظرة له، ولا سيما في المختبر الأعظم للجهادية الإسلامية الذي يتمثّل في تجربة الجهاد في أفغانستان؛ فأي عمل إحصائي لـ «المجاهدين» العراقيين في أفغانستان، لا يستطيع أن يخرج بأكثر من مجموعة أسماء محدودة، تنقطع فاعليتها في أفغانستان، ولا تنفتح سيرتها على حكاية تأثيرٍ وفاعلية ونشاط في بلدها الأصل. بالتأكيد، هذا الأمر في حاجة إلى تفسير. وفي تقديري، أن إغلاق العراق، بدءًا من عام 1980 وتقييد حرية الحركة والتنقل، منعا العراقيين من التفاعل مع ما كان يجري حولهم، واقتصر تفاعل الإسلاميين العراقيين مع تجربة أفغانستان على جمع التبرعات وما يدور في هذه الدائرة[24]. وهذه الأسماء المحدودة من «المجاهدين» العراقيين في أفغانستان هي أسماء من استطاعوا اختراق هذا الطوق. وقبل ذلك التاريخ، كانت للعراقيين مساهمات تختلف نوعيًا عن دورهم المحدود في أفغانستان. ولعل مساهمتهم في فصائل المقاومة الفلسطينية (وإن كانت مختلفة أيديولوجيًا) دليل جيد على ذلك. وسيكون لعقدة «الفراغ الجهادي» هذه أثر حاسم في كيفية تعامل السلفيين العراقيين مع الزرقاوي في عام 2003، على نحو ما سنلاحظ لاحقًا.

أما في كردستان فيبدو أن الأمر مختلف: ثمة تجربة جهادية كردية في أفغانستان، ليست كبيرة، لكنها بالتأكيد أكثر سعة من العراق. وقد أكمل المجاهدون الكرد سيرتهم في مناطق أخرى، أي إن تجربتهم الأفغانية انفتحت على تجارب أخرى، ربما أكثر تعقيدًا. ونفسر ذلك بأن الشتات الكردي أتاح لجزء من المقاتلين الكرد التفاعل مع محيطهم، ولا سيما في لحظتين أساسيتين: بعد ما يسمّى «انهيار الثورة الكردية» في أثر اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران عام 1975، وبعد معارك الأنفال في عام 1988. وبقدر ما أطلق قرار قيادة الإخوان المسلمين في العراق إيقاف التنظيم في عام 1971 مخاضًا للبحث عن أُطر لإعادة بناء تنظيم سياسي إسلامي كردي، ساهم الشتات الكردي في وقوف الإسلاميين الكرد على تجارب من «خارج الصندوق»، إن صح التعبير، ولا سيما السلفية الجهادية.

يفسّر عدد غير قليل من الباحثين توسعَ الإسلام السياسي الكردي منذ الثمانينيّات بأنه حدث بسبب عوامل خارجية في الأغلب، وليست ديناميكية كردية داخلية: دعم إيران للمجموعات الاسلامية الصغيرة

في إطار مواجهة نظام صدّام، أو دعم نظام صدّام لهذه المجموعات في إطار مواجهة الأحزاب القومية الكردية العلمانية[25].

قد يكون هذا الرأي متأثرًا برواية الأحزاب القومية الكردية. ولكن الحقيقة أن محاذاة إيران لمحافظة السليمانية جعلتها ذات صلة مباشرة بسائر التفاعلات السياسية هناك. ولعل إيران هي الكلمة التي تتخلل سائرَ النشاط الإسلامي الكردي، بما أن معقله الأساسي، هورمان وجوارها، يقع قرب الحدود الإيرانية، فمعظم الناشطين الإسلاميين حين كانوا يريدون الهرب، يفرّون إلى إيران، وفي إيران، وبينها، بدأت الأفكار الأولى للتنظيمات السياسية الإسلامية الكردية، سواء كان ذلك بتدخل الدولة الإيرانية أم لا.

ومع أنني أتحفظ على اختزال تطور الحركة الإسلامية الكردية بكونها نتاج تأثير إيراني، أظن أن هذه الصلة الجغرافية وما تنتجه من تفاعلات يجعلاننا نفهم لمَ تتحدث الأدبيات التي أَرَّخت لنشوء الإسلام السياسي وتطوّره في كردستان بهذا الشكل عن دور المهجر الإيراني الذي لجأ إليه عدد من الإسلاميين الكرد، ولا سيما بعد ضرب مدينة حلبجة في ربيع 1988 وقبيل ذلك، والذي تحوّل – تدريجًا – قاعدة للإسلاميين، وأثره في تطور الحركات الإسلامية الكردية إلى حركات مسلّحة تتبنّى الفكرة الجهادية. وإذا كان بعض الباحثين يرون أن إيران مارست ضغوطًا على المقاتلين الإسلاميين الكرد اللاجئين إليها لتشكيل قوى إسلامية مسلحة تواجه نظام البعث، في سياق تفاعلها مع الإسلاميين الكرد، وأنها رعت إنشاء «الحركة الإسلامية في كردستان» ودعمتها وموّلتها[26]، وهي أكبر فصيل إسلامي كردي، فإن باحثين آخرين يرون أن إيران كانت تدعم الإسلاميين من منطلق أيديولوجي، لمواجهة النموذج العلماني الذي تتبنّاه الأحزاب الكردية التقليدية، أو لأنها أرادت أن تواجه اضطرار عدد من الإسلاميين الكرد (وفي صدارتهم الملّا كريكار) إلى الخروج من ضغط إيران الشيعية، نحو باكستان التي جعلتهم قريبين من تجربة الجهاد الأفغاني في مدينة بيشاور.

وبغض النظر عن الاختلاف في تفسير الدوافع الإيرانية لدعم الإسلاميين الكرد، تتفق جميع هذه المصادر على مفصلية تجربة المهجر الإيراني في تطور الإسلام السياسي في كردستان.

أولًا: الجهادية الكردية أبعد من الدولة الفاشلة

لا شك في أن مفهوم «الدولة الفاشلة»، من حيث هو إطار تحليلي وتفسيري لنهضة المجموعات الراديكالية، إطار جيد، بما أنه يفسر صعود قوى «اللادولة» لتملأ الفراغ. وتعبير «اللادولة» هو إشارة إلى شبكة من قوى وفاعلين ومجموعات وتبادلات ونشاطات حاملة خطابًا وأفكارًا، تصعد لتؤدي دورًا في الفراغ الذي يُخلّفه فشل الدولة في أداء مهماتها. وبالتأكيد، فإن التنظيمات الإسلامية الراديكالية، من حيث هي قوى فاعلة وأفكار، تستفيد من فشل الدولة.

غير أن مقولة «الدولة الفاشلة» غير كافية وحدها لتفسير بسط التنظيمات الراديكالية سيطرتها. إنها، بدقة، جزء من «البيئة» التي تنشط فيها هذه التنظيمات، غير أنها عنصر واحد فقط، وليست البيئة كلها. وسيكون علينا، دائمًا، التفكير في العناصر الاجتماعية والثقافية الأخرى، خارج الدولة الفاشلة.

في الحالة الكردية، شكّل النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين البيئةَ المثالية للدولة الفاشلة، ليس في سقوط الدولة المركزية فحسب، والحرب الأهلية التي خاضها الحزبان الكرديان الرئيسان، ثم اقتسام السيادة على ما عرف بـ «منطقة الملاذ الآمن»، بل في ما أتاحه هذا التعقيد كله من إمكان سيطرة الإسلاميين (وهم، هذه المرة، خليط من الإسلاميين الكرد التقليديين الذين تشكّلوا وفق التجربة التاريخية للإسلام السياسي الكردي، والعناصر السلفية الجهادية التي تمكّنت، بسبب تجربة الشتات الكردي، من الاطّلاع والانخراط في تنظيم القاعدة وتجربة الجهاد الأفغاني) على المنطقة التي شكّلت، تاريخيًا، مصدرَ النشاط الإسلامي الكردي: هورمان وجوارها، ثم تحوّل هذه المنطقة إلى مصنع للتنظيمات السلفية الجهادية، ومهدِ ولادة «أنصار الإسلام» وتشكّله في أواخر عام 2001.

يذكر مايكل روبن، في مقالة مبكرة (أواخر 2001)، أن الاتحاد الوطني الكردستاني، بعد انتهاء الحرب الأهلية (1994–1996) واقتسام السيادة على المناطق بين الحزبين، تنازل عن السيادة في مناطق حلبجة وبنجوين وخورمال وبيارة وطويلة لمصلحة الإسلاميين. ويذكر أن هؤلاء سيطروا على مداخل المنطقة، تمامًا كما لو كنت تدخل إلى مناطق سيطرة طالبان: مقاتلون إسلاميون بلحى طويلة يديرون نقاط السيطرة هذه.

ويصف روبن سيطرة الإسلاميين على المنطقة آنئذٍ بأنها كانت محاولة لفرض نمط حياة إسلامي، من ذلك إجبار الناس على إغلاق محالّهم التجارية وقت صلاة الجمعة، وغير ذلك[27].

ولعل الأهم من متابعة كيفية تعامل زعماء التنظيمات الراديكالية الكبرى مع هذه المناطق ووضْع إستراتيجياتهم انطلاقًا منها، على نحو ما وصف أبو بكر ناجي، متابعة كيف يتشكّل المعنى اليوتوبي لهذه المناطق لدى العناصر المنخرطة في التنظيمات الأيديولوجية، بوصفها فضاء التحقق الأيديولوجي.

لذلك، ربما كان من غير المسبوق أن يتجمّع هذا العدد من العناصر الجهادية الكردية، بعضهم لديه خبرة في التجربة التاريخية للإسلام السياسي الكردي، ولكن أغلبهم اكتسب خبرته من التجربة الجهادية في الخارج. تذكر المصادر المتخصصة أسماء عدد من الزعامات من الذين لا تجد ذكرًا لهم قبل أواخر التسعينيات. والتحق بهم عدد من الجهاديين العراقيين العرب والجهاديين العرب وغيرهم.

منذ ذلك التاريخ، تذكر المصادر أسماء عدد غير قليل من التنظيمات المقاتلة التي تشكّلت في هذه المنطقة، ولم تعمّر طويلًا، لأنها دخلت في دينامية ائتلاف واندماج وانقسام، وصولًا إلى تشكيل تنظيم جند الإسلام، في أيلول/ سبتمبر 2001 الذي تزعّمه أبو عبد الله الشافعي، الذي سرعان ما اندمج في تنظيم الوحدة الإسلامية الذي تزعّمه الملّا كريكار، ليشكّلا تنظيمًا واحدًا، هو أنصار الإسلام.

مخطط التنظيمات الجهادية الكردية وصولًا إلى أنصار الإسلام

السنوات	ما نشأ بتأثير فكرة الجهاد التقليدية	ما خرج من الحركات الإسلامية التقليدية وتأثر بالقاعدة والجهادية العالمية		ما نشأ في الأصل بتأثير سلفي جهادي
1981 – 1982	الجيش الإسلامي الكردي (بقيادة عباس شبك، مدعوم من إيران)			

السنوات	ما نشأ بتأثير فكرة الجهاد التقليدية	ما خرج من الحركات الإسلامية التقليدية وتأثر بالقاعدة والجهادية العالمية			ما نشأ في الأصل بتأثير سلفي جهادي
1985	**جيش القرآن** (الجناح العسكري لحركة الرابطة الإسلامية)				
1991	**الجهاد الإسلامي في كردستان العراق** (تنظيم سياسي شكّله الملا أمين بيرداو خوشناو)				
1997		**حماس** (انشقت عن «الحركة الإسلامية». أسسها حسن والضي، وبعد اغتياله في عام 1999، تزعمها عمر بازياني، له خبرة جهادية في أفغانستان)			
1998		**وحدة سوران الثانية** (انشقت عن «الحركة الإسلامية». تزعمها آسو هوليري)			
2000				**جماعة التوحيد** (انشقت عن «الحركة الإسلامية». معظم عناصرها من أربيل. تزعمها أبو بكر هوليري)	
2001			**جبهة التوحيد الإسلامية** (تزعمها أبو بكر هوليري، وضمت عددًا من المقاتلين من ذوي الخبرة الجهادية الأفغانية)	**حركة الإصلاح** (انشقت عن «الحركة الإسلامية». تزعمها الملا كريكار)	

السنوات	ما نشأ بتأثير فكرة الجهاد التقليدية	ما خرج من الحركات الإسلامية التقليدية وتأثر بالقاعدة والجهادية العالمية			ما نشأ في الأصل بتأثير سلفي جهادي
2001			**جند الإسلام** (تشكلت قبل أيام قليلة من هجمات 9/ 11. تزعمها أبو عبد الله الشافعي)		
2001			**أنصار الإسلام** (تزعمها الملا كريكار، ثم أخرج من الزعامة، ليتولى قيادتها أبو عبد الله الشافعي)		
2003		**أنصار السنّة** (تشكّل من بقايا أنصار الإسلام بعد الغارة الأميركية على مواقع التنظيم في آذار/ مارس 2003)		**جماعة التوحيد والجهاد** (بزعامة أبي مصعب الزرقاوي)	

المصدر: من إعداد الباحث.

على الرغم من هذا الحراك الجهادي، ينبغي القول إن الجهادية الكردية لم تنتج حركة واسعة من الانخراط في المشروع الجهادي العالمي، وهذه خلاصة بالغة الأهمية. وإلى حدٍ ما، كانت الجهادية الكردية، بوصفها استمرارًا للحركة الإسلامية الكردية عمومًا، ردة فعل على العلمنة الواسعة التي قادتها الأحزاب الكردية التقليدية، بمعنى أنها محاولة لترسيخ البعد الإسلامي في الهوية الكردية، الذي تكاد تفرط فيه الحركة القومية الكردية، تمامًا مثل وظيفة الإسلاميين في تركيا أو في تونس على مستوى الهويتين التركية والتونسية. وإذا كانت هذه المواجهة قد أتخذت أشكالًا عدة، منها التوافق والتنافس السياسي السلمي (على نحو ما عمل الإخوان المسلمون و«الحركة الإسلامية»)، فإن الجهاديين دخلوا في مواجهة مسلّحة مع العلمانيين. وفي هذا الإطار، يجب فهم التوتر الدائم الذي طبع العلاقة في التسعينيات، بين الجهاديين الكرد والأحزاب الكردية

التقليدية، والذي وصل إلى مرحلة المواجهة، بما في ذلك اغتيالات ومحاولات اغتيال لمجموعة بارزة من الزعامات الكردية، وتفجيرات وأعمال عنف استهدفت مقرّات هذه الأحزاب.

وبهذا المعنى، يشكل الجهاديون نموذجًا مغايرًا، حتى في المعنى الذي يكتسبونه في السياق السياسي والاجتماعي والثقافي الكردي.

ينبغي أن نلاحظ، هنا، أن عددًا مهمًا وأساسيًا من المجموعات الجهادية الكردية بدأ تياراتٍ أو قوى مسلّحة داخل التنظيمات السياسية الإسلامية الكردية التقليدية، ودخلت هذه القوى في صدامات مع قادة هذه التنظيمات، ولا سيما على الموقف من الأحزاب العلمانية التقليدية. وكانت هذه التيارات تُعبّر عن جيل ونموذج جديدين. فإذا كان النضال الأساسي للجيل الأول من الإسلاميين الكرد هو القضية الكردية وكيفية مساهمة الإسلاميين فيها، وكان العنف موجّهًا ضد النظام العراقي، فإن السؤال الأساسي بالنسبة إلى الجيل الجديد، الناشئ في التسعينيات، حيث كردستان بعيدة عن سيطرة الدولة العراقية، كان عن المكوّن الإسلامي للهوية الكردية، وكان النضال في هذا المجال يستهدف الشركاء الكرد، ولا سيما الأحزاب العلمانية التقليدية. غير أن الصراع على تعريف الهوية الكردية كان يكتسب بعدًا أيديولوجيًا بتأثير المفاهيم الجهادية وتطوّراتها، فتبنّت المجموعات الجهادية المفاهيمَ التي طوّرتها الحركة الجهادية، ولا سيما كفر الأنظمة العلمانية ومواجهة التبعية للغرب. من هنا، كان من السهل على هذا الجيل أن ينتقل إلى مواجهة الأميركيين في العراق بعد عام 2003.

يجب، إذًا، أن توضح أي خطاطة لتطورات الإسلاموية في كردستان الاختلاف بين هذين النموذجين: نموذج الإسلاميين التقليديين، من جهة، الذي ظل يدور حول القضية الكردية وكيفية مساهمتهم فيها، وإعلان الجهاد على النظام العراقي أم لا، وكان طبيعيًا لهذا الجيل أن يتوافق مع الأحزاب العلمانية التقليدية، ويساهم في العملية السياسية التي أطلقتها في عام 1992، ونموذج الجهاديين، من جهة أخرى، الذي دار صراعه على تعريف الهوية الكردية ودخل في مواجهة مسلّحة مع الأحزاب العلمانية.

ثانيًا: الجهادية الكردية والقاعدة

بدأ قادة الأحزاب العلمانية الكردية، ولا سيما الاتحاد الوطني الكردستاني الذي تشكّل السليمانيةُ (بما فيها منطقة هورمان) منطقة نفوذه، في الحديث عن أن هذه المنطقة أصبحت ملاذًا ومقصدًا لمقاتلي القاعدة، وذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مباشرة، وبالأحرى بعد تشكيل جند الإسلام. ينقل تقرير مبكّر عن الحركة الجهادية الكردية أن القيادي في الاتحاد الوطني ورئيس وزراء حكومة السليمانية آنذاك، برهم صالح، قدّم مداخلة في واشنطن، في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2001، ذكر فيها أن تنظيم جند الإسلام (ولم يكن أنصار الإسلام قد تشكل بعد) شُكّل بطلب من القاعدة، وأنه جزء من شبكتها، وأنه يضم مقاتلين عربًا، فضلًا عن عشرات من الكرد العراقيين الذين تلقوا تدريبات في أفغانستان[28].

منذ ذلك التاريخ (أيلول/ سبتمبر 2001)، وإلى لحظة ضرب أنصار الإسلام (آذار/ مارس 2003)، أصبح أنصار الإسلام والتنظيمات الجهادية الكردية مثار حديث عالمي، فظهرت سلسلة مقالات في الصحافة العالمية، ولا سيما الأميركية، ومجموعة من التقارير والدراسات التي أصدرتها مراكز التحليل السياسي، تتحدث عن هذا الأمر بوصفه مؤشرًا على «انتقال القاعدة إلى كردستان» لتشكيل جيب هناك، وعن إمارة أنصار الإسلام في المنطقة التي تشبه طالبان[29].

يصف تقرير مجموعة الأزمات الدولية عن «الإسلام الراديكالي في كردستان العراق»، الصادر في شباط/ فبراير 2003، زيارة فريق من المؤسسة إلى منطقة هورمان في ربيع 2002، ويتحدث عن «إمارة أنصار الإسلام» هناك التي يصفها بأنها إمارة تشبه إمارة طالبان. ومع أن عدد السكان كان قليلًا (بضعة آلاف)، بسبب ما أصاب المنطقة من تدمير في أثناء الحرب العراقية - الايرانية، فضلًا عن القتال بين مقاتلي الاتحاد الوطني الكردستاني والأحزاب الإسلامية، تعرّضت المنطقة لنزيف هجرة، بسبب ممارسات أنصار الإسلام الطالبانية: تطبيق الشريعة بما تتضمن من قيود شديدة، وحظر أشكال الترفيه العامة، وفرض القيود الدينية على لباس النساء والرجال، وفرض الالتزام بمواقيت الصلاة، وغير ذلك. وكان التنظيم ينفذ عقوبات على المخالفين، قد تصل إلى الموت.

ويذكر التقرير، أيضًا، الصدامات التي احتدمت بين أنصار الإسلام والمجموعات الدينية في المنطقة؛ فبالنسبة إلى الطرق الصوفية دمر التنظيم مراقد بعض مشايخ الطريقة النقشبندية انسجامًا مع معتقده

الوهابي، وهجّر الكاكائيين (وهم أبناء نحلة دينية ذات أصول زرادشتية، كان يدين بها جزء من أبناء المنطقة، ثم تطوّرت بالاختلاط مع الإسلام) الذين يقطنون في ثلاث بلدات قريبة من منطقة سيطرته، لكونهم «هراطقة» في نظره.

كما أصدرت المنظمات الحقوقية (مثل هيومان رايتس ووتش) تقارير عن انتهاك أنصار الإسلام حقوق الإنسان.

أثارت ممارسات أنصار الإسلام سجالات كبيرة، حتى داخليًا، بينها وبين التنظيمات الإسلامية الكردية التقليدية (الحركة الإسلامية في كردستان والجماعة الإسلامية). ويُلمح التقرير إلى أن هذا الخلاف قد لا يكون أيديولوجيًا مبدئيًا، بقدر ما هو ناتج من ارتباط الحركة والجماعة بالنظام السياسي القائم في كردستان.

وفرعيًا، تحدث الإعلام العالمي عن الصلة المحتملة، عبر كردستان، بين القاعدة ونظام صدام حسين، وهو الأمر الذي ستطوّره الدعاية الأميركية الرسمية تمهيدًا للحرب، إلى درجة أن يتحدث وزير الخارجية الأميركية آنذاك، كولن باول، في إفادته الشهيرة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مطلع شباط/ فبراير 2003، عن هذه الصلة، التي يقول إنها تتم بين أحد قادة القاعدة، وهو الزرقاوي، وأحد قادة الدولة العراقية. وقد نفى زعيم أنصار الإسلام الملّا كريكار هذا الأمر مرات عدة[30]. ومع ذلك، لم يمنع هذا من أن تصبح المنطقة هدفًا ضمن الحرب العالمية على الإرهاب، استهدفتها الصواريخ الأميركية في الساعات الأولى لحرب 2003[31].

وبالأحرى، قد يكون الظرف الذي شُكّل فيه جند الإسلام هو الذي سمح بفتح الحديث عنه عالميًا، هذا إن لم نقل إن تشكيل جند الإسلام لا ينفصل عن تطورات الجهادية العالمية.

يثير تقرير مجموعة الأزمات الدولية بعض الشكوك في صحة تحول حلبجة إلى ملاذ لمقاتلي القاعدة، لأن دلائل وجود هؤلاء المقاتلين الذين قدموا إلى كردستان بعد الهزيمة في أفغانستان تستند إلى استجوابات من معتقلين من أنصار الإسلام لدى الأحزاب الكردية التي تعمّدت إثارة القضية عالميًا، ولا سيما أن لديها خصومة قديمة مع التنظيمات الإسلامية عمومًا؛ فالمواجهات بين مقاتلي الاتحاد الوطني الكردستاني

والناشطين الإسلاميين ترجع إلى النصف الأول من التسعينيات. لذلك، وفّرت هذه الأحزاب، خصوصًا الاتحاد الوطني، إمكانية أن يستجوب الصحافيون الأجانب ووكلاء الاستخبارات الأجنبية، ولا سيما وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) معتقلي أنصار الإسلام. ومن ثم، قد تكون فكرة تحوّل حلبجة إلى جيب للقاعدة تهمة ألصقتها الأحزاب العلمانية الكردية (ولا سيما الاتحاد الوطني)، بسبب الخصومة مع هذا الفصيل الجهادي من الإسلام السياسي الكردي[32].

ومع ذلك، يبدو الأمر لي أبعد من هذا أو أكثر تعقيدًا؛ فوجود مقاتلين عرب في المنطقة وفي صفوف أنصار الإسلام كان جزءًا من شهادات سكّانها، فضلًا عن عناصر أنصار الإسلام الذين انشقوا أو أُسروا من الاتحاد الوطني الكردستاني.

وللتدقيق، يكشف التنقيب في الوثائق والتقارير والشهادات التي كُتبت عن تلك المرحلة ثلاث خلاصات أساسية عن علاقة القاعدة بالتنظيمات الجهادية في كردستان:

– إن وجود مقاتلين عرب، عراقيين وغير عراقيين، انخرطوا في التنظيمات الجهادية الكردية وأصبحوا جزءًا من قياداتها، هو حقيقة ثابتة، بلا ريب. يوضح الملا كريكار أنه «لما وصل بعض طلائع جند الشام إلى كردستان (جناح رائد خريسات [...]) ووجدوا من يناصرهم من مجاهدي الحركة الإسلامية الذين وجدوا فيهم سندًا وفي ساحتهم معبرًا، وأنشأوا لأنفسهم قاعدة تجميع جيدة ومأوى قريبًا، و[...] المنشئ والمشرف والأمير كان أبو عبد الرحمن [الشامي...]، تفاعلت مجموعة أبو [كذا] عبد الرحمن مع شباب كتيبة سوران من داخل الحركة الإسلامية في كردستان. وعندما انفصلت كتيبة سوران ومعهم الشاميون كوَّنوا يوم 2001/9/1 ‘جند الإسلام في كردستان’»[33]. ولم تكن أعداد هؤلاء تتجاوز العشرات، بحسب تقرير مجموعة الأزمات الدولية، الذي يقدّر – استنادًا إلى قادة أنصار الإسلام أنفسهم وكذلك قادة الاتحاد الوطني الكردستاني – عدد عناصر أنصار الإسلام بالمئات، من بينهم نحو مئة من غير الكرد[34].

– إن هؤلاء المقاتلين هم أردنيون، في الغالب، وتحديدًا من المجموعات الجهادية في مدينة السلط، بحسب ما تكشف شهادة أحد الجهاديين الأردنيين الذين التحقوا بكردستان، والتي توضح أن عدد

الجهاديين العرب في كردستان ما قبل الاحتلال الأميركي للبلاد لم يكن يتعدى العشرات، أغلبهم من السلطيين، وأن التوافد الكبير للعرب حدث مع نشوء جماعة التوحيد والجهاد، وليس قبل ذلك[35].

السلط هي واحدة من معقلَيْن جهاديين بارزين في الأردن، إلى جانب الزرقاء. يشرح محمد أبو رمان كيف نمت وتصاعدت المجموعة الجهادية في المدينة، بحيث أصبحت واحدة من معاقل الجهادية في الأردن، منذ أن بدأ الفكر الجهادي يتسرب إليها منذ أواسط التسعينيات، وقد التف عدد مهم من شبانها حول المنظر الجهادي الأردني أبي محمد المقدسي[36]، الذي ذكرهم كثيرًا في نصوصه[37].

تختلف السلط عن الزرقاء في أن جهادييها اختاروا الجهاد في العراق، في حين اختار جهاديو الزرقاء أفغانستان[38]. ولفترة، أصبحت كردستان محجًّا لجهاديي السلط، فيما يطلق عليه أبو رمان «عشق الذهاب إلى كردستان». وقد «قضى عدد منهم في أتون الصراع الداخلي الكردي»، واعُتقل عدد آخر «على خلفية الذهاب الى كردستان»[39].

ولأن الجهاد كان غاية إيديولوجية لهم، تحثهم على البحث عن «مواطن للجهاد»، عملوا بنصيحة الزرقاوي، حين كان ينشئ معسكر هيرات في أفغانستان في أواخر التسعينيات، فذهبوا إلى أفغانستان، وتلقوا تدريبًا عسكريًا هناك، غير أنهم لم يمكثوا في أفغانستان، بل توجهوا إلى كردستان العراق عبر إيران. وسواء كان تخطيط هذا المسار من الزرقاوي أم لا، أصبح هذا الخط خطًا معتادًا لجهاديي السلط: الذهاب إلى أفغانستان للتدرب، ثم العودة عبر إيران، إلى كردستان[40].

وهكذا، بدأ توافد جهاديي السلط على كردستان منذ أواخر التسعينيات، وقد انخرطوا في الحراك الجهادي القائم، وساهموا في تأسيس الفصائل الجهادية الناشئة وقيادتها ودعمها وتدريبها، فكان أحد أبرز عناصر مجموعة السلط الجهادية، أبو عبد الرحمن الشامي (رائد خريسات) المسؤول الشرعي لتنظيم جند الإسلام. وقد قُتِل الشامي في مواجهات مع الاتحاد الوطني الكردستاني في تشرين الأول/ أكتوبر 2001، وهو كان المقصود بحديث برهم صالح عن أن بيشمركة الاتحاد الوطني قتلت قياديًا كبيرًا في القاعدة، سوري الجنسية، كان ملتحقًا بجند الإسلام. وظل تدفق جهاديي السلط على كردستان قائمًا بعد مقتل

خريسات. وقد قُتل عدد كبير منهم في الضربة الأمريكية على مواقع أنصار الاسلام في آذار/ مارس 2003. ولم يمنع هذا من مواصلة تدفقهم إلى العراق، ليلتحقوا بشبكة الزرقاوي منذ ذلك التاريخ.

ومع أن جهاديي السلط انخرطوا في مسعى الزرقاوي لتدريب مقاتلين عرب في أفغانستان، لم يكونوا – ما قبل الاحتلال الأميركي للبلاد – يأتمرون بأمره، ولا كانوا جزءًا من تنظيم يقوده هو، بل كانت لهم حركتهم المستقلة التي حاول خريسات تنظيمها في إطار فصيل يحمل اسم «جند الشام»، وهو الأمر الذي أثار اعتراض الزرقاوي الذي كان قد سعى إلى تشكيل فصيل من جهاديي بلاد الشام بالاسم نفسه[41]. في حين يرى حسن أبو هنية ومحمد أبو رمان أن الزرقاوي هو من بدأ التخطيط للعمل في كردستان وجعلها ملاذًا آمنًا منذ عام 1999. ويؤكد سيف العدل، القيادي في تنظيم القاعدة، أنه أقام صلات بالمجموعات الجهادية هناك، وساهم في إنشاء معسكرات للتدريب، ودعا إليها مجموعة من رفاقه الأردنيين الذين ساهموا في تشكيل جند الإسلام، وظلوا مسيطرين عليه وعلى أنصار الإسلام[42]. وقد كانت سيطرة الأفغان العرب على التنظيم هي سبب ترك كريكار له.

– لم يرتبط جهاديو السلط من ثمّ بتنظيم القاعدة، ولا كان خروجهم إلى كردستان بقرار من قيادته بالتالي. وليست بين أيدينا أي وثيقة من وثائق القاعدة تشير إلى أن قيادتها قررت الانتقال إلى كردستان ما بعد الهزيمة في أفغانستان، أو فتح فرع هناك. وهذا ينفي، كذلك، صلة التنظيمات الجهادية الكردية بالقاعدة، إلا خبرة الجهاد في أفغانستان، التي اكتسبها بعض عناصرها وقياداتها. وحتى الزرقاوي نفسه، لم يرتبط بالقاعدة إلا بعد الغزو الأميركي للعراق، وهو كان يبحث في أفغانستان عن مشروعه الجهادي المستقل. يذكر سيف العدل، في نصه السالف عن الزرقاوي، أن هذا الأخير كان يتعامل مع القاعدة من باب التنسيق، وليس البيعة، وإن كان هذا النص يوحي بأن اختيارات الزرقاوي بُنيت بالتفاهم مع قادة القاعدة، فيذكر سيف العدل أنه هو الذي اقترح على الزرقاوي إنشاء معسكر هيرات، لجلب عناصر من بلاد الشام والعراق وتركيا، حيث يحس تنظيم القاعدة بضعف وجوده في هذه المناطق، كما أنه هو الذي اقترح على الزرقاوي ورفاقه الأردنيين والفلسطينيين الذهاب إلى كردستان بعد الهزيمة في أفغانستان، التي كان الزرقاوي قد بنى صلات فيها منذ عام 2000. غير أن كردستان كانت، بحسب سيف العدل، مجرد «ترانزيت»، لأن الهدف

الأساسي كان «الانسياح جنوبًا إلى المحافظات السنيّة»، بتعبيره، ذلك أن «الهدف كان الوصول إلى مناطق السنّة في وسط العراق، والبدء بالتحضير والبناء لمواجهة الغزو الأميريكي وهزيمته»[43].

في الخلاصة، أصبحت كردستان، مع نشوء التنظيمات الجهادية فيها أواخر التسعينيات، موطنًا جهاديًا، يقصده طالبو الجهاد، من دون أن تربطهم بتنظيم القاعدة علاقة تنظيمية. وكانت، تحديدًا، مقصدًا أساسيًا لجهاديي مدينة السلط الأردنية. وما بعد حرب أفغانستان، أصبحت ملجأ لعدد من الجهاديين العرب، ومنهم الزرقاوي، وهو ما يعبر عنه المُلا كريكار بالقول: «كان أبو مصعب الزرقاوي ومن معه في هيرات كبقية العرب الأفغان حيارى يفتشون هذه المرة عن ملجأ ليختفوا فيه، فتلمحت لهم كردستان»[44]. وقد أفاد وجودهم هناك في تدريب المقاتلين الكرد المحليين على المهارات القتالية والتفجيرات الانتحارية. وشهدت تلك الفترة، كذلك، أول ذيوع عالمي لاسم الزرقاوي، من خلال الارتباط بأنصار الإسلام.

ثالثًا: «أشتات» الجهادية في العراق قبل عام 2003

لم يعرف العراق إذًا، أي تنظيم سلفي جهادي قبل عام 2003، هذا فضلًا عن التاريخ المرتبك لـ «الحركة» السلفية كلها في العراق، التي ظلّت ترتكز على ناشطين ودُعاة، أكثر من وجود تنظيمات أو أحزاب. وشهدت سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، بتأثير من تجربة الإخوان المسلمين والإسلام السياسي الشيعي، تشكيل جماعتين سلفيتين، هما: جماعة الموحّدين، وجماعة فائز الزيدي، وهما تنظيمان سلفيان، لكنهما تفككا ولم يستمرا، على نحو ما تقدم.

كانت التسعينيات نقطة فاصلة في عموم الحراك السلفي في العراق. وما ميّز الحقبة 1991–2003، هو تشكّل فرق ومجموعات صغيرة ومتناثرة ومتفرّقة (وليست تنظيمات أو أحزابًا)، في بغداد ومدن أخرى، تضم عددًا من «طلبة العلم» والأئمة والشيوخ الصغار ومن يدور في دائرتهم من المهتمين أو المتأثرين. بمعنى أن الجسم السلفي في عراق التسعينيات تشكّل من هذه الفرق الصغيرة. وكانت كل فرقة تعقد حلقات لقاء، دورية أو غير دورية، في أحد الجوامع، أو تستغل النشاطات الخيرية لتنظيم لقاءاتها[45]. ولذلك، كانت كل فرقة من هذه الفرق تُعرف باسم الناشط الأبرز فيها، أو باسم الجامع الذي يلتقي فيه

أعضاؤها. ودخل أفراد ممن لهم تاريخ سلفي ما قبل التسعينيات، أو حتى بعض أعضاء «جماعة الموحّدين» و«جماعة فائز»، في هذه الفرق. وكانت هذه اللقاءات أشبه باللقاءات العلمية، تعتمد النموذج الكلاسيكي للتدريس الديني.

على المستوى الأيديولوجي، كان من اللافت أن جزءًا غير قليل من هذه الفرق حاول أن يخرج عن حدود السلفية التقليدية، ليناقش بعض المسائل التي كانت تناقش في أدبيات السلفية غير التقليدية في خارج العراق (الحركية، والجهادية)، بتأثير ما كان يحدث في العالم من تطوّرات في الحركتين السلفية والجهادية والإنتاج الأيديولوجي في هذا المجال. غير أن ظروف الانغلاق السياسي التي كان يعيشها العراق آنئذ لم تكن تسمح بالانفتاح الكامل على ما كان يجري في الفضاء السلفي، فلم يتم التطرق إلى الجهاد بوصفه إيديولوجية، بل سيطر على المجموعات السلفية في عراق التسعينيات نقاش ثنائية (الإرجاء/ التكفير)، ولاحقًا، فكرة «التكفير»، التي لم تبلغ بسلفيي العراق مناقشة فكرة «تكفير الأنظمة والحكّام»، بل اقتصرت على أفكار «تكفير المجتمع» و«جاهليته» و«شيوع مظاهر الشرك فيه»، ذات الأصل الوهابي - القطبي[46].

تصف جريدة **النبأ** التي يصدرها داعش، في إحدى مقالاتها التي تتحدث عن المجموعات السلفية في العراق ما قبل عام 2003، الناشطين السلفيين آنئذ، بـ «الأشتات»، فتقول: «أنعم الله على العراق قبل الغزو الأمريكي بأشتات من الموحّدين»[47]. وتتحدث المقالة عن أن مجاميع من السلفيين تشكّلت قبل عام 2003 لـ «يتدارسوا الدين بعيدًا عن أعين البعثيين». وتحدد المقالة أماكن انتشار هذه المجاميع، فتذكر أنها كانت في «بغداد وحزامها، والأنبار وباديتها وديالى وكركوك والموصل وتلعفر»[48].

ويرى بعض الباحثين أن نموّ الظاهرة السلفية في عراق التسعينيات بهذا الشكل إنما هو استنبات أجنبي، في تربة ليست حنبلية، حيث مهاد السلفية، وليس فيها تراث أو تاريخ سلفي عريق. والدور الأجنبي هنا هو إشارة إلى أقوال عن دور سعودي في تنشيط المجاميع السلفية في العراق في التسعينيات، ولا سيما بعد العداء العراقي - السعودي في إثر غزو العراق الكويت في عام 1990.

ترتبط هذه «النهضة السلفية»، جزئيًا، بـ «الدولة الفاشلة»، حيث أنتج تضعضع الدولة العراقية وضعفها منذ مطلع التسعينيات حزمة من الظواهر، منها نموّ الظاهرة السلفية بهذا الشكل، وكذلك الحركة الصدرية في الفضاء الشيعي، مع أنها أوسع وأكثر تعقيدًا، وتختلف على نحو جذري عن السلفية، إلا أن سياق نشأة الحركتين (السلفية والصدرية) يبدو واحدًا: بدأت الحركتان في وقت واحد، وبنت كل واحدة منهما شبكتها انطلاقًا من الجوامع، وهذا نتاج انعدام المجال السياسي التقليدي (الأحزاب)، ويرتبط توقيت قيامهما بضعف الدولة. وتبدو كل واحدة منهما بحثًا عن جواب عن أزمة الدولة مقتبس من نموذج خارجي: النموذج الشيعي الإيراني في الثورة الإسلامية، والنموذج السلفي. وشكّل الشبان مادة الحركتين، ولا سيما من الجيل الذي استهلكته حرب الثمانينيات، فوجد أبناؤه أنفسَهم متحرّرين من الحرب في التسعينيات، وأفادت الاثنتان من الهامش الذي أتاحته الدولة في التسعينيات للنشاط الديني (الحملة الإيمانية وخطب الجمعة لمحمد الصدر). ومن ثم، كأن الصدام الذي حصل بعد عام 2003 هو صدام هذين الجوابين، لكن، بأن يُعاد تعريف كليهما طائفيًا: أصبح نموذج الثورة الإسلامية يدافع عن تجربة الشيعة في الحكم، وأصبح نموذج تكفير المجتمع يدافع عن «المظلومية السنّية».

كان الحراك السلفي في كردستان ذَا أهمية قصوى لنظيره العربي في العراق، فمع عام 2001، ومحاولات بناء تنظيم جهادي موحد، وصولًا إلى جماعة أنصار الإسلام التي أُعلن عن تشكيلها في أواخر عام 2001، أصبحت كردستان نقطة استقطاب للسلفيين الجهاديين من سائر مناطق العراق؛ إذ التحق بها عدد مهم منهم، وأصبحوا دُعاة لها. تذكر مقالة **النبأ** السالفة أن «جماعة أنصار الإسلام [...] كانوا يديرون ساحة الجهاد الوحيدة في المنطقة آنذاك وإليهم نَفَر كثير من شباب العراق وغيرها من البلاد»[49]. وتذكر مصادر أخرى أن عددًا من أبرز عناصر الفرق السلفية من العرب العراقيين بايع التنظيم والتحق به. وتذهب المصادر أبعد من ذلك بالإشارة إلى أن جماعة سرّية لها صلة بأنصار الإسلام، نشأت في الجزء العربي من العراق، وتركّزت في مناطق شمال بغداد والضلوعية ويثرب، وهي مرتبطة بالشيخ سعدون القاضي (وهو أحد أبرز شخصيات السلفية الجهادية من العراقيين العرب)، ما يعني أنها أول جماعة مسلحة سلفية جهادية نشأت في العراق العربي، وأن هذه الخلايا الصغيرة صار من واجباتها تهيئة الكوادر ونقلها إلى السليمانية،

حيث مقر أنصار الإسلام لتتلقّى تدريبًا عسكريًا وفكريًا. وهذا يعني أن فرق السلفية الجهادية في العراق بدءًا من عام 2002 انتقلت من كونها حلقات درس في الجوامع، إلى خلايا مسلحة.

كان هذا التحول عتبة مهمة في أن تذوب فرق السلفية الجهادية في عمل عسكري بعد الغزو الأميركي في عام 2003.

رابعًا: الزرقاوي وهوية الجهادية العراقية

كما يرتبط نشوء السلفية في عراق التسعينيات بالدولة الفاشلة، يمكن القول إن نشوء أنصار الإسلام هو، كذلك، من مظاهر فشل الدولة العراقية في كردستان ونتاجاته، منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين.

ومع ذلك، ينبغي هنا أن نذهب أبعد لنقول: إن مفهوم «الدولة الفاشلة» لا يصلح في تفسير نشوء الجهادية الكردية إلا جزئيًا، بمعنى أنه لا يلمّ بسائر العوامل التي تقف خلف الظاهرة، فهي أعقد وأبعد من «فشل الدولة»؛ فمن جهة، هناك الدينامية التي اختار معها الإسلاميون الكرد دمج عملهم العنفي «الجهادي» بالكفاح المسلّح للحركة التحررية الكردية، علمانية الطابع، وهناك، من جهة أخرى، ما سمح به الشتات الكردي من تعرف هؤلاء الإسلاميين إلى الأيديولوجيات الجهادية. وفي الحقيقة، لن تُفهم خطورة ما كان يجري خلال هذه المدة القصيرة (أقل من عام ونصف العام بين تشكيل أنصار الإسلام في كانون الأول/ ديسمبر 2001 والغزو الأميركي للعراق في آذار/ مارس 2003)، وبتفاعلاتها كلها (الحراك الجهادي الكردي الذي انتهى إلى تشكيل أنصار الإسلام وما مثّله من نقطة استقطاب لمجاميع السلفية الجهادية المتناثرة في الجزء العربي من العراق)، إلا بعد عام 2003، وتحديدًا، بعد الهجرة المعاكسة من كردستان إلى بغداد، حيث وجدت الجهادية ما كانت تبحث عنه: ها هم الأميركيون يحطّون قربها.

تتحدث أدبيات داعش عن تنظيم أنصار السنّة الذي تشكل بعيد الغزو الأميركي للعراق، بالقول: «بعد فترة قصيرة من سقوط بغداد بأيدي الصليبيين، تشكّل في العراق عدد كبير من الفصائل المقاتلة، ذات غايات ومذاهب شتّى، ومن بين تلك الجماعات [...] (أنصار السنّة) الذي كان تشكل من بقايا (أنصار الإسلام)

بعد انزياحهم إلى مدن العراق، ومن مجموعات الموحّدين المنتشرة في مناطق العراق المختلفة، وأُسندت قيادته لقادة (أنصار الإسلام) الذين نزلوا إلى مدن العراق بعد أن فقدوا ملاذاتهم القديمة في جبال كردستان»[50]. كما يذكر بعض المصادر أن عمر بازياني (وهو أحد العناصر البارزة في الجهادية الكردية) أسس مع بعض الناشطين الجهاديين العرب، بُعيد الغزو الأميركي للعراق وفي أثر الضربة التي تعرّضت لها مواقع أنصار الإسلام على أيدي الأميركيين في آذار/ مارس 2003، جماعة جديدة عرفت باسم «ملّة إبراهيم»، تُعدّ النواة الأولى لتأسيس «جماعة التوحيد والجهاد» التي تزعّمها الزرقاوي في صيف [51]2003.

ستتجمع خيوط هذه الدينامية كلها، تحت اسم واحد مكثّف هو: تنظيم الزرقاوي الذي كُتب الكثير عنه وعن دوره وأثره في التنظيمات الجهادية التي تشكلت معه وبعده في العراق. وثمة شبه إجماع على أبوّة الزرقاوي لـداعش، وقبل داعش – بكل تأكيد – «دولة العراق الإسلامية»[52].

ومع أننا نتفق، من حيث المبدأ وعلى نحو غير قليل، مع هذه الأطروحة، نعتقد كذلك أنها تتضمن شيئًا من التبسيط والتعميم غير القادر على تنسيق التفصيلات في أطروحة متماسكة. ولا شك في أن العلاقة بين الزرقاوي وداعش هي علاقة شديدة التعقيد، وتحتاج إلى كثير من التأمّل.

«أبوّة الزرقاوي لداعش»، بما يتضمّنه هذا التعبير من استعارة بلاغية، صحيح من جهتين: **الأولى** هي أن الزرقاوي عمل وكان مسؤولًا عن توجيه العمل الجهادي نحو المواجهة الطائفية مع الشيعة، وهو أمر تكرّس مع داعش، وتتعلّق الجهة **الثانية** بتقنيات العنف ودرجته المفرطة التي باشر بها الزرقاوي، وكانت مثار جدل في داخل الأوساط الجهادية، بما فيها القريبة منه (أبو محمد المقدسي)، غير أن أسلوب الزرقاوي العنيف استمر مع داعش، وأصبح تقريبًا سمتَه الأبرز.

لكن، ينبغي لهذه العلاقة ألا تذهب بنا إلى افتراض أن الزرقاوي وداعش يجمعهما مشروع واحد، صمّمه الزرقاوي وأطلقه، واستمر فيه داعش، فالأمر أكثر تعقيدًا بكل تأكيد.

صحيح أن الزرقاوي هو سلف داعش المباشر، ولكن وظيفته في تكوّن داعش وتطوّره لا تقف عند كونه مصدرًا فحسب، فإلى جانب هذا، مثّل تنظيم الزرقاوي فضاء تنفّست في داخله مكنونات داخلية عراقية.

والأكثر من ذلك، مثّل هذا التنظيم، في أحد الجوانب، الإطار السلبي الذي كان ينبغي وجوده، ليتطوّر داعش بالضدّ منه.

وإذا أردنا أن نستبدل استعارة الأب باستعارة أخرى نعتقد أنها أكثر كفاءة في توصيف العلاقة بين الزرقاوي وداعش، فإننا نقول إنه كان «معبرًا ضروريًا» لتكوّن التنظيمات الجهادية العراقية، بالشكل الذي ستكون عليه بعد الاحتلال الأميركي في عام 2003.

معبرٌ من ماذا؟

سأركز، في الصفحات اللاحقة على أربعة عناصر في هذه العلاقة بين الزرقاوي وداعش، ستتوضح من خلال المقارنة بين حال فرق السلفية (والسلفية الجهادية) في العراق وتكويناتها وشظاياها قبل الاحتلال الأميركي، وكيف صيّرها (أو أنها احتاجت إلى) «معبر الزرقاوي»، لتتصيّر في شكل آخر، وهي: التنظيم، والدمج الأيديولوجي، وشرعية الانتماء إلى الجهادية العالمية، وتفاوض الهويات.

وفي تقديري، أن التنظيمات الجهادية في العراق كانت ستصل إلى ما وصلت إليه، بالزرقاوي ومن دونه، لكنها احتاجت إليه لتكثيف هذه الصيرورة، مع لمسات هنا وهناك، فرضتها شخصيةُ الزرقاوي، بكل تأكيد.

يستند هذا الحكم العام إلى تعاملنا مع الجهادية العراقية بوصفها تعبيرًا عن أزمة سياسية، وأنها أشبه بحركات التمرد التي تنتجها أوضاع واختلالات سياسية واجتماعية، وهي بذلك تناظر الحركات الجهادية التي تشبه المجموعات المتمرّدة التي تشارك في الحروب الأهلية، بما في ذلك المجموعات الماركسية الثورية، وهو ما جعل بعض الباحثين يرى أن الجهادية العنيفة، بهذا المعنى، هي خارج دائرة الإرهاب، ولا يصلح تعريفها بمجرد وصفها منظمة دينية.[53]

على الرغم من ضعف الحركة السلفية في العراق، وكذلك السلفية الجهادية، قبل عام 2003، وعلى الرغم من محدودية المشاركة العراقية في الجهاد العالمي وضآلتها، ولا سيما أفغانستان، استند نفوذ شبكة الزرقاوي وتوسّعها في العراق، وبشكل أساسي، إلى هذا الكم القليل من الجهاديين العراقيين، ومنهم حركة أنصار الإسلام. وربما لم يكن بإمكانها أن تنشط وتعمل في الأرض العراقية، لولا هذه «الأشتات»، بتعبير

داعش؛ بمعنى أن «أشتات» السلفية الجهادية العراقية هي التي شكّلت الأرضية التي بُنيت عليها شبكة الزرقاوي وأعطتها الشرعية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الحراك الجهادي الكبير الذي شهدته كردستان، وعلى الرغم من تعرّض البلاد للغزو الأميركي، كان الزرقاوي ضروريًا لوضع هذه الأشتات في إطار واحد، على المستوى التنظيمي والأيديولوجي، هذا فضلًا عن إكسابها شرعية الانتماء إلى الحركة الجهادية العالمية.

يشير بعض الباحثين إلى أن جماعة التوحيد والجهاد التي شكَّلها الزرقاوي وأعلن عنها في أيلول/ سبتمبر 2003، ضمّت خليطًا من الفصائل الجهادية المحلية والمجاهدين العرب، ولعل مادّتها الأساسية تشكلت من بقايا أنصار الإسلام، بعد الضربة التي تلقّاها هذا التنظيم في الحرب، وكان الزرقاوي راغبًا أصلًا في الاستحواذ على مقاتلي أنصار الإسلام[54].

أنتج هذا الدمج (والتفاعل) بين الزرقاوي والجهاديين العراقيين التطورات اللاحقة كلها؛ بمعنى أنه مثلما كانت تكوينات السلفية الجهادية المحلّية الصغيرة هي الإطار الذي بُنيت عليه شبكة الزرقاوي، أصبحت هذه الشبكة الأخيرة، بالشكل الذي تطوّرت به، الإطار الذي أنتج التطورات اللاحقة، ولا سيما داعش، في حين ذوت – أو كادت – التنظيمات السلفية الجهادية الأخرى.

لم تكن المساهمة العراقية في تكوّن شبكة الزرقاوي واضحة في ظل هيمنة صورة الجهادي العابر للحدود الذي استنهض المجتمع المحلي، والتي تشبه صورة الثوري الغيفاري عند اليسار في زمن الحرب الباردة.

والأهم في العلاقة بين الزرقاوي والجهادية العراقية هو «تفاوض الهويات» بين الطرفين، فإذا كان الزرقاوي قد انتمى إلى الجهادية العالمية وتكلم بلغتها، فإنه أدرك أن شبكته لا يمكنها أن تمضي أكثر في العراق من دون أن تتأطر بالهوية السنّية، وأن مصير الجهاد في العراق مرتبط بقبول المجتمع السنّي المحلّي، وأن هذا سيفضي به إلى مواجهة الشيعة.

وإذا كانت «الأزمة السنّية» ليست من ابتكار الزرقاوي، فإنه هو الذي تولّى، بتأثير المجموعات الجهادية العراقية الصغيرة والضعيفة آنئذ، صوغ العلاقة بين الجهادية والهوية السنّية، ربما لأول مرة على هذا النحو في

تاريخ الخطاب الجهادي، بحيث أصبح مفهوم «الأمة» في هذا الخطاب لا يعني «الأمة الإسلامية»، بل الجماعة السنّية.

في هذا السياق، كان هجاء الشيعة الذي شكّل مفصلًا أساسيًا في خطاب الزرقاوي، ربما لأول مرة في تاريخ الخطاب الجهادي، يكرر دائمًا الموقف ممن يسمّيهم «الروافض». وكان الحديث عن الشيعة وتكفيرهم وعدّهم العدوَ الأول جزءًا مركزيًا في ما خلّف الزرقاوي من خطب ونصوص، فضلًا عن العنف المفرط تجاه المدنيين الشيعة الذي طبع عمله في العراق.

أثار هذا الأمر سجالًا كبيرًا، على إن كان أصيلًا أم مقتبسًا، أيديولوجيًا أم ذا طبيعة براغماتية[55]، كما أثار سجالًا كبيرًا بين المنظرين الجهاديين وقادة القاعدة أنفسهم، تناول مسائل من قبيل تكفير عوام الروافض أم علمائهم فحسب، ومستوى العنف تجاههم، وغير ذلك.

وفي الحقيقة، إن من يستمع إلى خطب الزرقاوي عن الشيعة ويقرأ نصوصه في هذا المجال، يجد أنها لا تختلف عن مواقف الآلاف من المسلمين السنّة المحافظين في المشرق العربي الذين هالهم «سقوطُ» واحدة من أكبر حواضر المنطقة والعالم الإسلامي والتاريخ الإسلامي بيد الشيعة مع الغزو الأميركي للعراق في عام 2003، وصدمةُ حكم الشيعة للعراق، مصحوبةً بـ «شيطنة» لهم، فخطبُه مليئة بالأخبار التي تشيطن الشيعة. وهذا يعني أن موقف الزرقاوي من الشيعة مماثل، في قسم كبير من مفرداته، لموقف المحافظين السنّة العاديين والبسطاء في زمن الاستقطاب الطائفي، أكثر من شبهه بمفردات رموز الحركة السلفية الجهادية. إلا أن السجال على موقف الزرقاوي من الشيعة مهم، لأنه يمثل تطورًا داخل موقف القاعدة، وإحدى العتبات أمام التحوّل النوعي الذي سيمثله داعش، كما سأوضح لاحقًا؛ إذ لا تكاد نصوص القاعدة تتناول مسألة الشيعة إلا عرضًا وبشكل يسير.

تزامن هذا الأمر مع تزايد اهتمام الخطاب الجهادي في العراق، الذي أصبح، منذ خريف 2002 بعدما بدا واضحًا أن الولايات المتحدة قررت خوض الحرب على العراق، المفردةَ الأساسية في خطابات الجهاديين،

بدءًا بكبار القادة (بن لادن، الظواهري، ...)، ومرورًا بالمنظرين الإستراتيجيين (العييري، حامد العلي، ...)، على حساب موضوعات فلسطين والشيشان والسعودية[56].

يرى بعض الباحثين أن موقف الزرقاوي من الشيعة ليس طارئًا، بل هو موقف متجذّر، وهو نتاج مصدرين: الوهابية، والموقف من الشيعة الذي طبع سلفيي بلاد الشام وإخوانهم، واشتد مع الحرب العراقية – الإيرانية وتحالف نظام الأسد مع الجمهورية الإسلامية في إيران. ويتابع هؤلاء الباحثون مواقف عدد من الشخصيات الإخوانية والسلفية الشامية البارزة من الشيعة، ولا سيما سعيد حوى ومحمد سرور، وتأثيرهم في سائر سلفيي بلاد الشام، مثل المقدسي والزرقاوي[57]. في حين يرى آخرون أن هذا الموقف كان من تأثيرات السلفيين العراقيين الذين التقاهم الزرقاوي في العراق[58].

ومع أن هناك تيارًا يمثله بعض الباحثين العراقيين يسعى، من خلال رومانسية وطنية، إلى تبرئة الفصائل السلفية العراقية (المقاومة العراقية) من شبهة الطائفية (واستهداف الشيعة تحديدًا)، ويعزوها إلى الجهاديين الأجانب فحسب[59]، ومع أن الموقف من الشيعة قائم وواضح في التراث القديم والحديث للسلفية المعاصرة، على نحو ما تقدّم (ابن تيمية والوهابية)، فإن مواجهة التشيّع كانت عنصرًا جوهريًا في الحراك السلفي في العراق منذ السبعينيات[60]. وهذا ما يكشفه كتّاب من داخل الدائرة السلفية العراقية يَرَوْن أن ثمة تلازمًا بنيويًا بين حملات تسنين الشيعة منذ السبعينيات، ومجموعات السلفية الناهضة[61]. وسنلاحظ، لاحقًا، أن استعمال تعبير «الصفوية» (وليس الرافضة)، لوصف الشيعة، بما يتضمّنه من حمولة إثنية واستعادة لاتهامات ولاء الشيعة لإيران، كان سائدًا في خطاب الفصائل السلفية العراقية التي لم تنخرط في مجموعة الزرقاوي، مباشرة بعد عام 2003، في حين ظل الزرقاوي يستعمل تعبير «الرافضة».

ومن ثم، كان يجب أن يتعرّف الزرقاوي إلى هذا الموقف العدائي للشيعة، السائد بين الفصائل والمجموعات السلفية العراقية.

ولكن هذا جانب واحد فقط من صورة مركّبة، لأنني أعتقد أن من الصحيح القول، في الوقت نفسه، إن خطاب الزرقاوي عن الشيعة هو شكل (أو أحد أشكال) التطور الذي كان سيتّخذه الخطاب الجهادي لحظة

اصطدامه المباشر بمجتمع متعدّد الهويات الدينية والطائفية، مثل المجتمع العراقي. وفي الحقيقة، يجمع الموقف من الشيعة بين مصدرين: عقيدي وسياسي، أو يمكن التعبير عن هذا التركيب بأنه استمرار للموقف التقليدي من التشيّع من جهة، كما يرد في العقيدة السلفية التقليدية وتراثها. ولكنه، من جهة أخرى، يتحدّد راهنًا ويتجدّد ويُعاد صوغه بحسب التطوّرات السياسية، ولا سيما بعد احتلال العراق، والدور السياسي الكبير الذي قام به الشيعة منذ ذلك التاريخ، بل صعودهم إلى حكم واحدة من أعرق عواصم العالم الإسلامي. كانت هذه اللحظة هي التي صدر وتكرر فيها مثل هذا الخطاب العدائي للشيعة، من أكثر من منظِّر جهادي، وجلّهم لا يرتبط بعلاقة مباشرة بالزرقاوي.

أضرب مثلًا، هنا، باثنين ممن يصنّفان بأنهما من كبار كتّاب التيار الجهادي ومنظريه: يوسف العييري وعطية الله الليبي.

يرى المنظرون الجهاديون أن دين الشيعة ليس دين محمد، بل هو «دينٌ مبدّلٌ عن دين الله»[62]. ومعنى كونه مبدّلًا، بحسب ما يشرحون، «أنه ليس هو الدين الذي بعث الله به رسوله محمدًا (صلى الله عليه وسلم)، فهم قد بدّلوه وغيّروه وطوّروه عبر الأزمنة والعصور، وأدخلوا فيه من البدَع العظيمة الاعتقادية والعملية الكثير، فالتبديل واقع على مستوى الدين وهو التوحيد ومجمل الاعتقاد، وعلى مستوى الشريعة وهي الأحكام العملية، فإنك إذا نظرت في ما عندهم من الدين اليوم وجدتَ شيئًا مختلفًا اختلافًا كبيرًا – في كلّيات كثيرة وفي جزئيات غير منحصرة كثرةً – عن دين محمد (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه»[63].

لذلك، يحدّدهم الليبي بوصفهم «أعداء الأمة من داخلها»، فهم «خليط من الزنادقة والمنافقين والمارقين والخونة وأهل الفساد بكل أنواعه وأشكاله، قلّ فيهم ممن ينتمي إليهم انتماءً عامًّا إجماليًا مَنْ فيه خيرٌ أو بقية من دين صحيح. قد يوجَد لكنه كالنادر، ولا سيما الآن في العراق بعد أن تمايزت الصفوف، واشتعلت الحرب بين أهل الحق وأهل الضلالة والإلحاد والمروق من الدين»[64].

إن هذا الدين هو مصدر الشيعة في «وضع أجنداتهم السياسية واستراتيجياتهم كلها»[65]، ويصفهم الليبي بأنهم «باطنية»، بمعنى أنهم «يستبطنون اعتقاداتٍ وأفهامًا وأهدافًا وأحاسيس ومشاعر ومحابّ

ومباغض غير التي يظهرونها؛ والمقصود هنا بالأساس طبقاتُهم الناطقة باسم المذهب ومَن قارَبهم، فتشمل رجالَ الدين منهم ورجال الدولة والسياسة والفكر والدعوة والثقافة والكثير من متديّنيهم. هذا شيء مقطوع به عندنا نحن أهل الإسلام أهل السنّة النبويّة أتباع محمد». ومن دلائل ذلك، تناقضُهم، بحسب الليبي، «بين تأييدهم للجهاد في فلسطين ولبنان وإنكارهم له في أفغانستان والعراق، وكونُهم في العراق هم يد الأمريكان ومخلبهم»[66].

إن وصف الشيعة بالباطنية أتى في سياق تناول الجهاديين لموقف حزب الله من القضية الفلسطينية، الذي يرونه موقفًا ظاهرًا، باطنُه «تصدير الثورة الشيعية، وخدمة الاستراتيجية الشيعية الكبرى [...]، بحيث يكون (حزب الله) أداة للحركة الشيعية الكبرى في لبنان وعلى مقربة من القدس أهم قضية إسلامية، وللتغلغل الشيعي في جسد الأمة الإسلامية، وبعبارة أخرى: حرص إيران على أن يكون جنوب لبنان منطقة نفوذ لها وللشيعة»[67].

هذه الفكرة يكرّرها منظر جهادي آخر، هو يوسف العييري الذي يرى أن «عداوة الرافضة المزعومة لليهود أو النصارى هي عداوة لا تعدو أن تكون شعارات فقط، لتكون سببًا في تصدير الثورة الخمينية [...] وقد شاهدنا في العراق كيف سارع علماء الرافضة بفتح الأبواب للصليبيين وتعاونوا معهم، للسيطرة على العراق [...] فكرروا دور جدّهم ابن العلقمي الذي فتح بغداد للتتار»[68]. ومن ثم، يستنتج العييري أن «خطر الرافضة على هذه الأمة يعادل خطر اليهود والنصارى، ولهم مخططات متشابهة ضد الأمة [... وهم] لا يمانعون من وضع أيديهم بأيدي العدو الصليبي أو اليهودي ضد أهل السنّة»[69].

ينفتح تصور العييري (الذي يوصف بأنه أحد أهم المنظرين الإستراتيجيين للقاعدة) للصراع مع الشيعة على مقاربة جيوستراتيجية، ولا سيما بعد ما حققه الشيعة في العراق، ذلك أن «خطرهم ليس على العراق وحدها [وحده] بل هو على جميع المنطقة، فإذا بسط الرافضة نفوذهم في العراق أو نالوا شبه حكم ذاتي في جنوب العراق، فقد اقتربوا أكثر من فرض أنفسهم، فهم تعداد لا يستهان به في السعودية وفي الكويت وفي البحرين»[70].

ولا يكتفي العييري والليبي برفض دعوات التقريب بين السنّة والشيعة، فهو، من وجهة نظرهما، «لن يزيد [...] الأمة إلا شرًا، فالتقريب مع الرافضة أشد خطرًا من التقارب مع اليهود، فاليهود عداؤهم معروف والرافضة يتّقون ويتمسّحون بالإسلام، ويخدعون أبناء الأمة»[71].

لذلك، يستنتج الليبي حربًا قريبة، وضرورية من وجهة نظره، بين السنّة والشيعة. فالشيعة، بحسب ما يقول، «عدوّ قادمٌ لنا، لا في العراق فحسب، بل في المنطقة كلها، بل على امتداد رقعة كبيرة من عالمنا الإسلامي»، ويضيف: « إذا انسحبت أمريكا، فنشوب حرب بين السنّة والشيعة على نطاق واسع هو شيء متوقع بقوة»، بل إنها حرب «حتمية وقد حان وقتها»[72].

واضح من نصوص الليبي أن سبب هذه الحرب هو ما تهيّأ للشيعة من وضع سياسي جديد في العراق، يقول: «الرافضة [... لم] يترك الحقد والغِلّ على أهل السنّة في قلوبهم بقية من رحمة، إنهم يتربّون كابرًا عن كابر على الحقد علينا وانتظار الفرصة للثأر منا بزعمهم، إننا بالنسبة لهم العدوّ الأول والأخير، واليوم هم ينظرون إلى ما جرى ويجري في العراق على أنه فرصة تاريخية لهم لينتقموا من أهل السنّة ويثأروا لأنفسهم منهم، ويستولوا على الحكم في العراق، ثم في بلاد أخرى مجاورة، وهم في حالة من الانتفاش والغرور والطغيان». ولذلك، فإن تفادي هذه الحرب، على وفق هذا المنطق، سيقوّي الشيعة «ويُشعرهم بالزهوّ والعلوّ ويرفع معنوياتهم ويزيدهم طغيانًا، ولن يجدي شيئًا، فهم ماضون في محاولة القضاء على أهل السنّة. وسيلقي على أهل السنة لباسَ الذل والعار والمهانة والتأخر والتقهقر، وسيفقدون (أهل السنّة) أضعاف أضعاف ما فقدوه لحد اللحظة الراهنة، وستكون خسائرهم أكبر في الأنفس والأموال والثمرات والأعراض وفي كل شيء، فلا يمكن ولا يجدي أبدًا تفادي الحرب مع الرافضة»[73].

وفي الخلاصة، أن الحرب التي أشعلها الزرقاوي على الشيعة قائمة في صلب المنطق الجهادي، وليست اجتهادًا فرديًا.

على القدر نفسه من الأهمية، كان هذا الخطاب ذَا طابع وظيفي؛ بمعنى أنه كان يجمع بين كونه تطورًا طبيعيًا أنتجته دينامية الفكر الجهادي في مواجهة مجتمع متعدد الطوائف، وكونه ذَا وظائف سياقية محددة؛

إذ عمل مثل هذا الخطاب على تعبئة المجتمع السنّي في العراق في معركة الزرقاوي، ذات الطابع الأيديولوجي، فالعدو الأول بالنسبة إليه هم الأميركيون، ثم الشيعة، ثم منافقو السنّة، والعداء للأميركيين عداء أيديولوجي. وقد عمل الزرقاوي على تعبئة السنّة العراقيين ضدّ الأميركيين، ليس لأنهم «صليبيون وكفّار» فحسب، بل لأنهم عملوا على صعود الشيعة. وهذا الموقف من الأميركيين يتضمن أيضًا رفضًا للنموذج السياسي الغربي (الديمقراطية) ومحاولة لـ «إنفاذ شرع الله». ومن ثم، تمكّن الزرقاوي من تعبئة السنّة العراقيين في هذا المجال الأيديولوجي.

بهذا المعنى، يمكن عدّ خطاب الزرقاوي ضد الشيعة جزءًا من السنّية السياسية النامية في المنطقة بعد تبلور الشيعية السياسية.

تجعلنا هذه الوظائف السياقية نفهم سبب عدّ بعض الباحثين خطابَ الزرقاوي عن الشيعة مختلفًا عن خطاب «القاعدة».

إن الأدبيات العراقية القومية المشككة في الشيعة وولائهم للوطن عريقة، إلا أنها لم تكن تكفّرهم، كما فعل خطابُ الزرقاوي والفصائل الجهادية العراقية بعد عام 2003، بل كانت تصف الشيعة المعارضين للنظام بأنهم موالون لإيران، وذلك في سياق خطاب علماني تحديثي ذي طابع وطني وقومي عربي.

يخص هذا المنظور الإثني في تصوّر المسألة الشيعية العراقيين أكثر من غيرهم. وقد رحلت هذه النزعة الإثنية إلى الخطاب الجهادي العراقي، الذي صار يركّز على عدم عروبة الشيعة أكثر من كفرهم، أو بالأحرى، يجمع الطعنَ في عروبتهم مع تكفيرهم.

ومن ثم، أصبح تعبير «الصفويين» تعبيرًا مركزيًا في معجم الفصائل الجهادية العراقية بعد عام 2003 لوصف الشيعة[74]، بدلًا من وصف الرافضة، وهو تعبير يتعدّى الإشارةَ المذهبية، فيتضمن حمولةً إثنيةً؛ فهذا التعبير يُستمدّ من أدبيات الصراع على العراق بين الإيرانيين (الصفويين ثم القاجاريين) والعثمانيين، على نحو ما تقدّم، ويشير إلى الدولة الصفوية، وهي الدولة الإيرانية التي حوّلت إيران من المذاهب السنّية (الشافعية والحنفية) إلى المذهب الجعفري. وأكثر من ذلك، يستعيد هذا التعبير أدبيات

التشكيك في ولاء الشيعة في العراق، حيث استُعمِل هذا التعبير في السجالات السياسية والثقافية في العراق قبل الاحتلال الأميركي للبلاد، ليشير إلى تهمة متداولة على نطاق واسع في السجال الطائفي في العراق، وهي أنّ الشيعة العراقيين هم من أصول إيرانية، أو أنّ ولاءهم السياسي لإيران أكبر من ولائهم للعراق. وهذا كله يعني، في الخلاصة، عرقنة المواجهة مع الشيعة.

ومع ذلك، لم يظهر تعبير «الصفويين» بهذه الكثافة في خطاب داعش أو أسلافه، إلا مع أبي بكر البغدادي؛ في حين ظهر مكثّفًا في خطاب الفصائل الجهادية المحلّية من خارج دائرة القاعدة وداعش، فلم يستعمل الزرقاوي، الذي يتّخذ موقفًا متشددًا من الشيعة ولا يعدُّهم مسلمين ويدعو إلى قتلهم، تعبير «الصفويين». وتبنّى أبو عمر البغدادي تعبير «الرافضة»، مع أنه كان يستعمل أحيانًا، تعبير «الرافضة المجوس»، في الإشارة إلى الشيعة الإيرانيين، إلى جانب تعبيرات من قبيل «الشرطة العراقية العميلة».

انتقل أبو بكر البغدادي من تعبير «الروافض» الذي يستعمله الزرقاوي، إلى تعبير «الصفويين» الإثني الإيحاء، وأصبح هذا التعبير مركزيًا في معجمه، فقال: «الجيش الصفوي» و«الشرطة الصفوية». وأعطى هذا كله طابعًا عراقيًا للصراع مع الشيعة.

يرتبط استعمال البغدادي (والفصائل الجهادية العراقية خارج إطار داعش قبله) تعبير «الصفويين» بعاملين، في تقديري، فإلى جانب العامل العراقي في التوسّع باستعمال تعبير ذي خلفية عراقية؛ إذ يستلّه البغدادي من أدبيات السجال الطائفي في العراق، لا يمكن غضّ النظر عن الكيفية التي وُظّف بها هذا التعبير ووُضع، في سياق الاحتدام الطائفي الحاد في المنطقة بعد الربيع العربي وصعود المحاور الطائفية فيها. ومرةً أخرى، يشير هذا التعبير إلى أنّ البغدادي موسوم بسلوك سنّي، أكثر مما هو أيديولوجي سلفي.

خضعت العلاقة بالزرقاوي لسجال كبير بين الجهاديين العراقيين والتنظيمات والفصائل المسلّحة الناشئة غداة الاحتلال الأميركي للبلاد في عامي 2003 و2004، ولا سيما مسألة الانضمام إلى جماعة جهادية موحّدة بقيادة الزرقاوي. وفي تقديري، تعكس الأجوبة المختلفة التي أنتجها هذا السجال (بين رفض

وقبول، وحماسة وتحفّظ) قلق الجهادية العراقية وارتباكها إزاء الزرقاوي (أو الزرقاوية، هنا): الحاجة إليه وإمكان التفاوض معه، مع إلحاح الحدود الوطنية في حركة الجهاديين العراقيين وتفكيرهم.

يعكس هذا السجال تنازعًا مبكرًا بين الجهاديين العراقيين على «قيادة المقاومة»، هذا مع أن الانقسام على مسألة العمل مع الزرقاوي بين الجهاديين العراقيين أخذ لاحقًا شكل خلاف على الآليات والأولويات ومدى استهداف الشيعة، وغير ذلك.

وللتدقيق أقول: إن أغلبية الشخصيات الجهادية، من العرب السنّة، ذات التاريخ العريق في فرق السلفية في العراق وتنظيماتها (الجيل القديم من السلفيين)، لم تنخرط في شبكة الزرقاوي، بل اتّجهت إلى تأسيس أكبر ثلاثة فصائل سلفية جهادية مسلّحة محلّية: الجيش الإسلامي في العراق، وجيش المجاهدين، وجيش أنصار السنّة[75]، في حين يمكن القول إجمالًا إن من انخرط في شبكة الزرقاوي هم العراقيون غير العرب (عمر بازياني، أبو علي الأنباري ... إلخ)، أو العرب السنّة الشبان (محارب الجبوري وغيره).

تذكر رسالة منشورة على الإنترنت، موقّعة باسم رفاق الزرقاوي (لم يجر التأكد من صحّة نسبتها)، أن أصوات العرقنة كانت تعلو في أيام الزرقاوي، ولا سيما في المجاميع التي أنشأها العراقيون، وفيها ضباط من الجيش السابق، وتشير إلى أن جيش أهل السنّة والجماعة كان يستنكف عن مبايعة الزرقاوي، ولم يدخل إلى مجلس شورى المجاهدين إلا بعد أن ترأسه العراقي أبو عبد الله الرشيد البغدادي، وهي تستنكر على أبي بكر البغدادي توسّعه في ضم ضباط الجيش العراقي السابقين، وترى في ذلك ما يمكن تسميته «نكوصًا أيديولوجيًا»، ومن ثم، تَعدّ داعش ثمرة لخط العرقنة[76].

المراجع

1- العربية

أبو هنية، حسن ومحمد أبو رمان. **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية**. عمّان: مؤسسة فريدرش إيبرت، 2015.

______. **الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن**. عمّان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2012.

الأعمال الكاملة للشيخ الإمام الشهيد المجاهد عطية الله الليبي. جمع وترتيب الزبير الغزي [د.م.]: دار المجاهدين، [2015].

الأمين، حازم. **السلفي اليتيم: الوجه الفلسطيني لـ «الجهاد العالمي» و«القاعدة»**. بيروت: دار الساقي، 2010.

بازياني، محمد سيد نوري. **مستقبل الحركة الإسلامية في كردستان العراق**. أربيل: مكتب التفسير للنشر والإعلان، 2006.

الدليمي، عدنان محمد سلمان. **صفحات من تاريخ الإخوان المسلمين في العراق: تجربتي**. عمَّان: دار المأمون، 2013.

الراوي، وليد. **دولة العراق الإسلامية**. عمّان: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2012.

السباعي، هاني. «الحركات الإسلامية الجهادية: أنصار الإسلام، جيش أنصار السنة، أبو مصعب الزرقاوي، كتائب أبي حفص. هل صارت العراق مناخًا خصبًا للحركات الإسلامية الجهادية؟ وهل هناك تنسيق بين هذه الحركات وتنظيم القاعدة؟». ورقة عمل. في: https://bit.ly/2NgWSgB

السلفية العالمية: الحركات السلفية المعاصرة في عالم متغير. تحرير رول ميير. ترجمة محمد محمود التوبة. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

سيويلي، إدريس. **التيار الإسلامي في كوردستان العراق (1946–1991): دراسة تاريخية عن نشأة ونشاطات الأحزاب والجماعات الإسلامية**. مخطوط غير منشور.

عبد الجبار، فالح. **دولة الخلافة: التقدم إلى الماضي («داعش» والمجتمع المحلي في العراق)**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

عبد الحميد، محسن. **الإخوان المسلمون في العراق: 1945-2003**. عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع، 2011.

عبد الغني، عماد (إشراف). **الحركات الإسلامية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

العبيري، يوسف بن صالح. **سلسلة الحرب الصليبية على العراق**. [د.م.]: مركز الدراسات والبحوث الإسلامية - رصد لأحداث الحرب الصليبية وتحريض المؤمنين، 2003. في: https://goo.gl/jjUruH

مجموعة مؤلفين. **الظاهرة السلفية: التعددية التنظيمية والسياسات**. تحرير بشير موسى نافع وعز الدين عبد المولى والحواس تقية. الدوحة/بيروت: مركز الجزيرة للدراسات/الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014.

________. **الحركة الإسلامية في كردستان**. ط 2. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.

المحمود، عبد العزيز بن صالح. **عودة الصفويين**. الإسماعيلية: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، 2007.

الهاشمي، هشام. **عالم «داعش»: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام**. لندن/بغداد: دار الحكمة/دار بابل، 2015.

2- الأجنبية

Bakawan, Adel. «Three Generations of Jihadism in Iraqi Kurdistan.» *Notes de l'Ifri*. 2017. at: https://bit.ly/2BSaayK

«Bandwagon: The Kurds climb on it.» *The Economist*. 27/09/2001. at: https://econ.st/2PgwyDV

Bruinessen, Martin van. «Kurdish `Ulama and their Indonesian Disciples.» *Les Annales de l'Autre Islam.* no. 5 (1998).

Hegghammer, Thomas. «Global Jihadism after the Iraq War.» *Middle East Journal*. vol. 60. no. 1 (Winter 2006).

Hosenball, Mark. «A Radical Goes Free.» *Newsweek*, 26/1/2003. at: https://bit.ly/2MyG1tr

International Crisis Group. «Radical Islam in Iraqi Kurdistan: The Mouse that Roared?» *Iraq Briefing.* Amman-Brussels. 7/2/2003. at: https://bit.ly/2P6wlDr

Judah, Tim. «In Iraqi Kurdistan.» *The New York Review of Books*, 26/9/2002. at: https://bit.ly/2wtBQEk

Kalyvas, Stathis N. «Jihadi Rebels in Civil War.» *Dædalus: The Journal of the American Academy of Arts and Science*. vol. 147. no. 1 (Winter 2018).

Kazimi, Nibras. «Zarqawi›s Anti-Shi›a Legacy: Original or Borrowed?» *Current Trends in Islamist Ideologies.* no. 5 (August 2006).

Rubin, Michael. «The Islamist Threat from Iraqi Kurdistan.» *Policy Analysis.* The Washington Institute for Near East Policy (December 2001). at: https://goo.gl/RAKVFf

Weiss, Michael & Hassan Hassan. *ISIS: Inside the Army of Terror*. New York: Regan Arts, 2015.

(1) يحيى الكبيسي، «السلفية في العراق: تقلبات الداخل وتجاذبات الخارج»، في: مجموعة مؤلفين، **الظاهرة السلفية: التعددية التنظيمية والسياسات**، تحرير بشير موسى نافع وعز الدين عبد المولى والحواس تقية (الدوحة/بيروت: مركز الجزيرة للدراسات/الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 98.

(2) المرجع نفسه، ص 100.

(3) ينظر على سبيل المثال: مقداد النوري، «الحركات والتنظيمات الإسلامية في العراق»، في: عبد الغني عماد (إشراف)، **الحركات الإسلامية في الوطن العربي**، ج 2 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 2064-2121؛ عبد الحكيم جوزل، «الحركات السلفية في إقليم كردستان ومواقفها من تنظيم 'الدولة الإسلامية' (داعش)»، في: فالح عبد الجبار، **دولة الخلافة: التقدم إلى الماضي («داعش» والمجتمع المحلي في العراق)**، (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، الملحق 4، ص 405-413.

(4) Martin van Bruinessen, «Kurdish `Ulama and their Indonesian Disciples,» Les Annales de l'Autre Islam, no. 5 (1998), pp. 95-98.

(5) عدنان محمد سلمان الدليمي، **صفحات من تاريخ الإخوان المسلمين في العراق: تجربتي** (عمَّان: دار المأمون، 2013)، ص 314-315.

(6) سامي شورش، «دعاوى الإصلاح وفتاوى العنف: الإسلام السياسي في كردستان العراق»، في: مجموعة مؤلفين، **الحركة الإسلامية في كردستان**، ط 2 (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011)، ص 188.

(7) من «المثالب» التي يجري تداولها بحق الإخوان الكرد أنهم انشغلوا بحكم إعدام سيد قطب، في الوقت الذي كان ضحايا كرد يسقطون على يد الجيش العراقي، ولم يحفلوا بهذا الأمر، كجزء من الموقف العام للإخوان العراقيين. ينظر: إدريس سيويلي، **التيار الإسلامي في كوردستان العراق (1946-1991): دراسة تاريخية عن نشأة ونشاطات الأحزاب والجماعات الإسلامية**، مخطوط غير منشور، ص 38-47.

(8) ينظر: شورش، ص 192.

(9) هناك نوع من التفسير القوماني للإخوان المسلمين الكرد. مثال ذلك، أن سامي شورش يتحدث عن نزعة قومية عربية كامنة في سياسات الإخوان المسلمين العرب العراقيين، وأن ثمة خلافات كانت بين الإخوان المسلمين العرب والكرد، على طريقة استجابة قيادة التنظيم للقضية الكردية، ولا سيما بعد اندلاع ثورة أيلول/سبتمبر 1961. المهم، هنا، أن شورش يرى أن قرار إيقاف التنظيم في عام 1971 أطلق هذه الخلافات، أو في الأقل، المقاربتين المختلفتين إلى العلن، والتفت الإخوانُ الكرد حول قيادة الملّا مصطفى بارزاني، بحسب ما ينقل عن صلاح الدين بهاء الدين. ينظر: شورش، ص 190-191.

(10) الدليمي، ص 314.

(11) Adel Bakawan, «Three Generations of Jihadism in Iraqi Kurdistan,» Notes de l'Ifri, July 2017, accessed on 25/8/2018, at: https://bit.ly/2BSaayK

(12) الدليمي، ص 316-317.

(13) كاوة نادر عبد القادر، «الاعتدال والتطرف: الإسلام السياسي في كردستان العراق»، في: مجموعة مؤلفين، **الحركة الإسلامية في كردستان،** ط 2 (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011)، ص 75.

(14) محمد سيد نوري بازياني، **مستقبل الحركة الإسلامية في كردستان العراق** (أربيل: مكتب التفسير للنشر والإعلان، 2006)، ص 96.

(15) إدريس سيويلي، «التيارات الإسلامية في كردستان العراق: النشأة والتطور»، في: مجموعة مؤلفين، **الحركة الإسلامية في كردستان،** ط 2 (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011)، ص 20.

(16) Bakawan.

ينبغي أن نوضح هنا، أن المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في العراق عبد الكريم زيدان، أعلن إيقاف التنظيم في عام 1971، لكن نشاط الإخوان لم يتوقف. يصف بعض قادة الإخوان آنذاك، أن ما حدث هو أنهم انتقلوا من العمل الجماعي التنظيمي إلى العمل الفردي الخاص (ينظر: الدليمي، ص 240). وقد ركّز العملُ الخاص على العمل الخيري والدعوي، لكن من دون جسم تنظيمي. فضلًا عن أن بعض أعضاء الجماعة (ولا سيما من التنظيم الطلابي) لم يلتزم قرار الإيقاف، فاستمر من خلال تنظيم سري كشفته السلطات العراقية في عام 1987، ما أدى إلى اعتقال أعضائه. وإلى جانب هذا، ظهرت في بغداد وبعض المناطق العراقية الأخرى، مجموعات تنظيمية صغيرة، كانت تختفي بسرعة، أو تكتشفها السلطات. ينظر: محسن عبد الحميد، **الإخوان المسلمون في العراق:** ١٩٤٥-٢٠٠٣ (عمّان: دار المأمون للنشر والتوزيع، 2011)، ص 360-363. وخلال هذه الفترة، بعد عام 1971، أي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات على وجه الخصوص، ظلت أغلبية أعضاء الجماعة تتعامل مع عبد الكريم زيدان بوصفه القيادي الأول فيها، حتى وإن كان من دون جسم تنظيمي، ومع بعض الشخصيات القيادية آنذاك، على أنها قيادة الجماعة. ولذلك، حين ترد عبارات من قبيل «قيادة الإخوان رفضت ...»، أو «رأت قيادة الإخوان ...»، أو ما على هذه الشاكلة، عن حقبتي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، فإن المقصود هو المراقب العام السابق عبد الكريم زيدان، والفريق القيادي الذي كان حوله؛ إذ كان يجري الاتصال بهم واستشارتهم، بوصفهم قيادة الجماعة ورأسها. وهذا ما فعله الإسلاميون الكرد آنذاك. واستمر الأمر على هذه الحال حتى خروج المراقب العام من العراق في عام 1992، وانتخاب مجلس شورى جديد، بشكل سري في عام 1996. وفي خارج العراق، شهد عام 1991 إعادة تأسيس الحزب الإسلامي العراقي الذي أُسس في عام 1960، بوصفه الواجهة السياسية للجماعة.

(17) إدريس سيويلي، «التيارات الإسلامية في كردستان العراق: النشأة والتطور».

(18) المرجع نفسه، ص 21.

(19) المرجع نفسه.

(20) المرجع نفسه.

(21) هاني السباعي، «الحركات الإسلامية الجهادية: أنصار الإسلام جيش أنصار السنة أبو مصعب الزرقاوي كتائب أبي حفص، هل صارت العراق مناخًا خصبًا للحركات الإسلامية الجهادية؟ وهل هناك تنسيق بين هذه الحركات وتنظيم القاعدة؟»، ورقة عمل، شوهد في 2/9/2018، في: https://bit.ly/2NgWSgB

(22) Bakawan.

(23) ينظر تمييز عزمي بشارة بين «الجهاد» و«الجهادية» في الجزء الأول من هذا الكتاب.

(24) الدليمي، ص 132.

(25) David Romano, An Outline of Kurdish Islamist Groups in Iraq (Washington DC: The Jamestowen Foundation, September 2007,) p. 7.

(26) Ibid, p. 8.

(27) Michael Rubin, «The Islamist Threat from Iraqi Kurdistan,» Policy Analysis, The Washington Institute for Near East Policy, December 2001, accessed on: 25/8/2018, at: https://goo.gl/RAKVFf

(28) International Crisis Group, «Radical Islam in Iraqi Kurdistan: The Mouse that Roared?» Iraq Briefing, Amman-Brussels, 7/2/2003, p. 6, accessed on: 25/8/2018, at: https://bit.ly/2P6wlDr

يذكر صالح أن بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني قتلت عددًا كبيرًا من عناصر التنظيم وقياداته، من بينهم قيادي كبير في القاعدة، سوري الجنسية، سنكتشف - لاحقًا - أن المقصود هو أبو عبد الرحمن الشامي (رائد خريسات)، الجهادي الأردني، الذي شكّل مع رفاقه الأردنيين تنظيمًا عُرف باسم «جند الشام»، وأنه لم يكن يرتبط تنظيميًا بالقاعدة.

(29) ينظر مثلًا: «Bandwagon: The Kurds climb on it,» *The Economist*, 27/9/2001, accessed on: 29/8/2018, at: https://econ.st/2PgwyDV; Catherine Taylor, «Taliban-style group grows in Iraq,» *The Christian Science Monitor*, 15/3/2002, accessed on: 29/8/2018, at: https://bit.ly/2MUZ7cH; Jeffrey Goldberg, «The Great Terror,» *The New Yorker*, 25/3/2002, accessed on: 29/8/2018, at: https://goo.gl/AYAeRy; Scott Peterson, «Iraqi funds, training fuel Islamic terror group,» *The Christian Science Monitor*, 2/4/2002, accessed on: 29/8/2018, at: https://bit.ly/2wu5IAC; Observer Worldview, «How Kurdistan's first suicide bomber changed his mind,» *The Guardian*, 25/8/2002, accessed on: 29/8/2018, at: https://bit.ly/2N1Iko4; Daniel Williams, «Islamic Militants Harassing Iraqi Kurds,» *The Washington Post*, 5/9/2002, accessed on: 29/8/2018, at: https://wapo.st/2wrbKBW; Tim Judah, «In Iraqi Kurdistan,» *The New York Review of Books*, 26/9/2002, accessed on: 29/8/2018, at: https://bit.ly/2wtBQEk; C.J. Chivers, «Threats And Responses: Northern Iraq Kurds Face a Second Enemy: Islamic Fighters on Iraq Flank,» *The New York Times*, 13/1/2003, accessed on: 29/8/2018, at: https://nyti.ms/2wj8yZV; Mark Hosenball, «A Radical Goes Free,» *Newsweek*, 26/1/2003,

accessed on: 29/8/2018, at: https://bit.ly/2MyG1tr; Richard Norton-Taylor, «Iraqi Islamist denies link with Baghdad,» *The Guardian*, 3/2/2003, accessed on: 29/8/2018, at: https://bit.ly/2N0Qsp5

(30) International Crisis Group, p. 1.

(31) «Bandwagon: The Kurds climb on it».

(32) International Crisis Group, pp. 1-2.

(33) فاتح كريكار، «الرؤية الزرقاوية وحملها الثقيل»، الجزيرة نت، 15/6/2006، شوهد في 31/8/2018، في: https://bit.ly/2PUVTUA

(34) International Crisis Group, p. 6.

وينظر كذلك: محمد سليمان [أبو رمان]، «من السلط إلى كردستان: حوار مع أحد عناصر التيار السلفي الجهادي»، العصر، 24/9/2004، شوهد في 25/8/2018، في:

http://alasr.ws/articles/view/5700/

(35) المرجع نفسه.

(36) محمد أبو رمان، «السلفية الجهادية في السلط: كيف؟ ولماذا؟»، وكالة عمّون الإخبارية، 16/8/2007، شوهد في 1/9/2018، في: https://bit.ly/2D1kbtz

وينظر: حسن أبو هنية ومحمد أبو رمان، **الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن** (عمّان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2012)، ص 293.

(37) منها رسالته إلى الزرقاوي المعنونة بـ «الزرقاوي: مناصرة ومناصحة»، إذ يشير إلى ألمه لأن الجهادي السلطي أبا عبد الرحمن الشامي (رائد خريسات) ترك الدعوة في بلاده، وخرج إلى كردستان، حيث قُتل هناك. ينظر: أبو محمد المقدسي، «الزرقاوي: مناصرة ومناصحة»، منبر التوحيد والجهاد، شوهد في 23/8/2018، في: https://bit.ly/2G7ptkx

ويعود المقدسي ليرثي خريسات ورفاقه من جهاديي السلط، ينظر: «رائد خريسات أو الشيخ أبو عبد الرحمن الشامي: أمير المهاجرين في إمارة أنصار الإسلام»، شبكة الليوث الإسلامية، شوهد في 23/8/2018، في: https://bit.ly/2D3bCyg

(38) حازم الأمين، **السلفي اليتيم: الوجه الفلسطيني لـ «الجهاد العالمي» و«القاعدة»** (بيروت: دار الساقي، 2010).

(39) محمد أبو رمان، «السلفية الجهادية في السلط: كيف؟ ولماذا؟».

(40) أبو هنية وأبو رمان، ص 298.

(41) مروان شحادة، «العراقي ‹أبو أسيد› ‹أميرًا› للجناح العسكري في ‹قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين›: تفجيرات عمان جزء من ثأر قديم والزرقاوي ضاعف اعتماده على العراقيين»، جريدة **الحياة**، 11/6/2006، شوهد في 22/8/2018، في: https://bit.ly/2Sh4ouX

(42) سيف العدل، «تجربتي مع أبي مصعب الزرقاوي»، منبر التوحيد الجهاد، شوهد في 18/8/2018، في: https://bit.ly/2O537Uw

وينظر: محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، **تنظيم «الدولة الإسلامية»: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية** (عمّان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2015)، ص 29.

(43) سيف العدل.

(44) كريكار.

(45) هشام الهاشمي، **عالم «داعش»: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام** (لندن/بغداد: دار الحكمة/دار بابل، 2015) ص 108-109.

(46) مقابلة مع الشيخ علي الجبوري، الأمين العام السابق للمجلس السياسي للمقاومة العراقية، إسطنبول، 13/10/2018.

(47) «العالم العابد والداعية المجاهد الشيخ أبو علي الأنباري»، جريدة **النبأ**، العدد 41، 28 شوال 1437 هـ [آب/أغسطس 2016]، ص 12.

(48) المرجع نفسه.

(49) المرجع نفسه.

(50) «العالم العابد والداعية المجاهد الشيخ أبو علي الأنباري».

(51) وليد الراوي، **دولة العراق الإسلامية** (عمّان: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 16.

(52) أبو هنية وأبو رمّان، **تنظيم «الدولة الإسلامية»**، ص 26؛

Michael Weiss & Hassan Hassan, *ISIS: Inside the Army of Terror* (New York: Regan Arts, 2015), p. 1.

(53) Stathis N. Kalyvas, «Jihadi Rebels in Civil War,» *Dædalus: The Journal of the American Academy of Arts and Science*, vol. 147, no. 1 (Winter 2018).

(54) الهاشمي، ص 29.

(55) Nibras Kazimi, «Zarqawi›s Anti-Shi›a Legacy: Original or Borrowed?» Current Trends in Islamist Ideologies, no. 5 (August 2006), p. 54.

(56) Thomas Hegghammer, «Global Jihadism after the Iraq War,» Middle East Journal,
vol. 60, no. 1 (Winter 2006), p. 24.

(57) غيدو شتاينبيرغ، «السلفية الجهادية والشيعة: ملاحظات حول الجذور الفكرية لمناهضة التشيع»، في: **السلفية العالمية: الحركات السلفية المعاصرة في عالم متغير**، تحرير رول مبير، ترجمة محمد محمود التوبة (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014)، ص 159. كان محمد سرور قد وضع كتابًا معروفًا في عام 1982، بعد الثورة الإيرانية، بعنوان **وجاء دور المجوس**، وباسم مستعار (عبد الله الغريب)، يهجو فيه الشيعة، ويعدّهم كالمجوس واليهود، وأنهم الآن أخطر مما كانوا عليه في الماضي، بحسب ما يعتقد.

(58) Kazimi, p. 55.

(59) لعل كتاب **دولة العراق الإسلامية** هو خير مثال على هذا التيار، ينظر: الراوي، ص 14.

(60) عبد العزيز بن صالح المحمود، «جهود علماء العراق في الرد على الشيعة (القسم السابع)»، الراصد، 31/8/2008، شوهد في 25/8/2018، في: https://bit.ly/2MtTYZH

(61) عبد العزيز بن صالح المحمود، «من تاريخ التسنن في العراق (3/3)»، الراصد، 4/12/2013، شوهد في 25/8/2018، على الموقع: https://bit.ly/2wk393K

(62) عطية الله الليبي، «حزب الله اللبناني والقضية الفلسطينية: رؤية كاشفة»، في: **الأعمال الكاملة للشيخ الإمام الشهيد المجاهد عطية الله الليبي**، جمع وترتيب الزبير الغزي ([د.م.]: دار المجاهدين، 2015)، ص 548.

(63) المرجع نفسه، ص 548-549.

(64) المرجع نفسه، ص 230.

(65) المرجع نفسه، ص 549.

(66) المرجع نفسه، ص 534.

(67) المرجع نفسه، ص 564-565.

(68) يوسف بن صالح العييري، **سلسلة الحرب الصليبية على العراق**، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية (2003)، شوهد في 2/9/2018، في: https://goo.gl/jjUruH

(69) المرجع نفسه.

(70) المرجع نفسه.

(71) المرجع نفسه.

(72) الليبي، ص 230-231.

(73) المرجع نفسه، ص 231.

(74) عبد العزيز بن صالح المحمود، **عودة الصفويين** (الإسماعيلية: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، 2007)، ص 5. ومع أننا لا نستطيع أن نحدد بدقة، متى بدأ استعمال تعبير «الصفويين» لوصف الشيعة في السجالات السياسية العراقية، يذكر المحمود أن الوصف استعار «الدولة الصفوية»، دون غيرها من الدول الشيعية غير العربية (البويهية، مثلًا)، بسبب الطابع التوسعي الإمبراطوري للدولة الصفوية، ولمشروع التشيع، بحسب ما يعتقد، ص 53-54.

(75) الكبيسي، ص 106-107.

(76) «بيان براءة رفاق الشيخ الزرقاوي 'تقبّله الله' من أفعال البغدادي وجنده»، منتديات أهل السنة في العراق، 29/1/2014، شوهد في 25/8/2018، في: https://bit.ly/1F4kVth

الفصل الثاني
صعود تنظيم «الدولة الإسلامية» في العراق
الخلفيات والممارسات

نيروز ساتيك

مقدمة

يروي هذا الفصل قصة صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، ولا سيما في مرحلة تمدّده وسيطرته على بعض المدن والمحافظات وكيفية إدارته حياة السكان، اعتمادًا على وثائق وشهادات من داخله، جُمّعت من خلال المقابلات. كما اعتمد بشكل مكثّف على الشهادات الميدانية التي جمعها باحثون متعاونون بتكليف من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ونشرنا أسماء أغلبية هؤلاء الباحثين، لكن قسمًا منهم طلب عدم ذكر اسمه نظرًا إلى طبيعة المقابلات. ومن جهتنا دققنا في هذه الشهادات وقوّمناها داخليًا قبل نشرها، وحذفنا منها ما بدا لنا أن فيه مبالغات. لكننا لم نحلل بنية التنظيم أو فكره، بل حاولنا أن نروي الوقائع من منظور من عايشها. ولا شك، ونحن نتعامل مع شهادات شفوية عما يمكن اعتباره تاريخًا راهنًا، في أن الزمن سوف يثبت أن كثيرًا من المعلومات لم يؤخذ في الحسبان لأنه ليس معروفًا حاليًا، وسوف تنشر وثائق تؤكد بعض ما نُشر في هذا الفصل على لسان شهود عايشوا المرحلة أو عاشوا في ظل التنظيم، أو تنفيه.

يمنح هذا الفصل فرصة للقارئ للاطلاع على الحياة في ظل حكم تنظيم الدولة، وللمقارنة أيضًا بين سبل إدارته في المحافظات العراقية المختلفة، حيث تشابهت في سياسات وإجراءات، وتفاوتت في أخرى.

أولًا: عراق ما بعد الاحتلال

كان تنظيم دولة العراق الإسلامية سليل تنظيم أبي مصعب الزرقاوي «جماعة التوحيد والجهاد» وتطوراته، شبه فاقد الحياة بحلول ربيع 2010، وذلك بعد مرور أكثر من عامين على مشروع الصحوة الذي أنتج بدعم أميركي فصائل عراقية سنّية مسلحة، واجهت التنظيم، ونقلت جزءًا مهمًا من عناصره إلى الخندق المقابل.

أصدر التنظيم، في ذروة ضعفه في مطلع عام 2010، وثيقة إستراتيجية يُقرّ فيها بالهزيمة أمام فصائل الصحوة، وبخروجه من جميع المدن العراقية وانحساره في المناطق الصحراوية النائية. غير أن هذه الوثيقة بعنوان **خطة استراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لدولة العراق الإسلامية**، تضمّنت خططًا للتحضير لمرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي من العراق في أواخر عام 2011 (الذي أقرته الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة لعام 2008. وهو ما حدث بالفعل)؛ إذ حسمت القوات الأميركية أمرها على الرحيل، ولم تعد تطيق البقاء في العراق، بحسب ما تقرّر الوثيقة[77].

اتّبعت القوات الأميركية، قبل قرار الخروج، سياسة الموجة العاتية (Surge) التي تمثلت بالدفع بعدد كبير من القوات وتكثيف العمليات ضد التنظيم، لكن هذا وحده لم يكن ليهزم التنظيم من دون الصحوات التي ضمّت مقاتلين من المجتمع نفسه الذي عمل التنظيم، وقبله مجموعة الزرقاوي، على تعبئته طائفيًا، فأصبحت الصحوة العدو الأول في نظر دولة العراق الإسلامية. وإذا كانت الوثيقة قد رفعت شعار «تسع طلقات للمرتدّين وطلقة واحدة للصليبيين»، فإن مقاتلي الصحوة يمثلون أبرز هؤلاء «المرتدين» (وهم فئات عدة).

تركز الوثيقة على ضرورة ضرب الصحوة ومحاربتها إلى جانب فصائل المقاومة العراقية. كما تدعو إلى الاستفادة من خطأ عدم تعجيل المواجهة مع الصحوات في المرحلة الماضية، والتركيز على القوات الأميركية في الأساس، وترى قلب هذه الإستراتيجية، وذلك من خلال التركيز على الصحوات والمقاومات الوطنية في المقام الأول. واعتبرت الوثيقة أن التنظيم حقق تقدمًا ملحوظًا بالتزامن مع استعادته نفوذه بشكل تدرّجي. وعلى نحو تفصيلي، تضمّنت هذه الوثيقة أسئلة حول ما يجب على التنظيم القيام به لاستعادة سيطرته على المناطق التي خسرها، أو قيام «الدولة الإسلامية» في العراق، حتى إن التنظيم سمى الوثيقة «الدراسة».

قُسِمَت الوثيقة إلى مقدمة وخمسة فصول مع استنتاجات وتوصيات. اعترف التنظيم في المقدمة بهزيمته وانحسار نفوذه في العراق، ولذلك ركز في الوثيقة على ضرورة استمرار ضرب الصحوات ومحاربتها إلى جانب فصائل المقاومة العراقية التي اعتبرها أشد بلاءً من الصحوات، حيث اتهمها بأنها تسعى لـ «قيام حكومة عراقية ترضى عنها الولايات المتحدة الأميركية ولو جزئيًا، وبالتالي رضا الأنظمة العربية العميلة المجاورة». أما الصحوات، فرأت فيها الوثيقة ظاهرة عشائرية، لها أعرافها وتقاليدها، يمكن التعامل معها وفق هذا المنطق واستمالة العشائر الناقمة عليها وعلى سلوكها. كما تناولت الوثيقة إستراتيجيتها للتغيير في النظام الدولي الذي عدّته هشًّا يمكن تغييره بسهولة إذا ما حققت الدولة الإسلامية القوة والرهبة وقدرتها على تغيير موازين القوى وفق الشريعة الإسلامية. فتصل إلى نتيجة بقيام دولة إسلامية على أرض الواقع، لا هي تعترف بالنظام الدولي، ولا هو يعترف بها.

وضعت الوثيقة أهم خطوة يجب على تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق» القيام بها في الفصل الأول، وهي «السعي الجاد لتوحيد الجهود» مع الجماعات الجهادية الأخرى، وذلك من خلال «الوحدة التامة بينهم وأن يجعلوها أهم شأنهم وأولى شغلهم، فلا شك في أن حدوثها سيحدث إرباكًا شديدًا للمخططات الصليبية». وفي الوقت نفسه، طلبت من الجماعات الأخرى التنازل عن صغائر الأمور، كما تنازل التنظيم عن بعض المطالب. وبعد ذلك يأتي «التخطيط العسكري المتوازن»، حيث دعت الوثيقة إلى تركيز الجهود على استهداف من سمّتهم الأعداء الداخليين. يستند التخطيط العسكري المتوازن إلى ثلاثة أساليب: **أولها**، تسع رصاصات للمرتدين ورصاصة للصليبيين. وهدف التنظيم من ذلك إلى «رفع معدلات الخوف من إمكانية الإصابة والموت عند الانتساب لهذه الأجهزة على معدل إمكانية السلامة والاستمتاع بالوظيفة والمرتب»؛ **ثانيها**، سياسة التطهير، أي إخراج القوات الحكومية بالقوة العسكرية، وشبّهتها الوثيقة بسياسة الأرض المحروقة، لكنها تقتصر على القوات الحكومية؛ و**ثالثها**، سياسة الاستهداف. وتعني بها اغتيالات مركّزة لفئات محددة (الأقلية المؤهلة من القوات الأجنبية، والرموز السياسية العراقية القوية المؤثرة والفاعلة)، وهذا يتطلّب تجنيد «الاستشهاديين» في عناصر الحراسة لبعض تلك الرموز.

في الفصل الثالث «مجالس الصحوة الجهادية»، يدعو التنظيم إلى تشكيل قوات للصحوة الجهادية موالية له، بديلًا من الصحوات التي تصفها الوثيقة بالمرتدّة، في مناطقها. ويتم ذلك من خلال «التعاون مع شيوخ العشائر الشرفاء [المناصرين للدولة، والناقمين على قادة الصحوات] بتشكيل قوى أمنية من الشباب من عشيرتهم لحماية مناطقهم من الشرطة العميلة والقوى الصليبية»، على أن يتم تمويلهم من شيوخ العشائر أنفسهم. وتتحقق هذه الخطوة من خلال (توسّع نفوذ الدولة الإسلامية بكل يسر وسهولة، ومن ثم كسب ولاء العشائر وإدخال المجتمع في صلب عملية بناء الدولة الإسلامية وطمأنة المتوجّسين من الدولة).

كما اهتمت الوثيقة في الفصل الرابع بضرورة «العناية بالرمز السياسي»، حيث أكدت وجود شخص يلتف حوله الناس ويكون محط أنظارهم. ولصنع هذا الرمز السياسي يجب أن يتوافر فيه كثير من السمات: حجم التضحيات والالتزام الأخلاقي والحياد الشرعي في القضايا الأخلاقية. وجاء في الوثيقة أن أصبحت لأمير «دولتهم» أبي عمر البغدادي، رمزية بسبب السياسة الإعلامية الحكومية العراقية التي تصفها الوثيقة بالحمقاء لكثرة الأخبار عن ملاحقته واعتقاله، ما جعله محط اهتمام الإعلام. لكن الوثيقة تدعو إلى الاهتمام بتعيين نواب للأمير حتى لا يعتمد مشروعها على رجل واحد.

في الفصل الخامس «طمأنة المخالفين»، لم تول هذه القضية اهتمامًا إلا في صفحة واحدة، على خلاف الفصول الأخرى التي بلغ حجم كل فصل منها نحو عشر صفحات، وركزت على محاولات تشويه سمعة التنظيم من خلال هذه النقطة. ولم تُفصح هذه الصفحة عن آليات التطمين سوى بتأكيد «الحكم العادل عند التمكين في أي مكان يوجدون فيه، فيكون الكلام مسبوقًا بالفعل». كما تحدثت الوثيقة، هنا، عن ضرورة طمأنة الأقليات الدينية، مشيرة إلى المسيحيين الذين دفعوا للدولة في عهدها السابق الجزية وهم راضون، مستدلّة بموقف النبي من اليهود في صحيفة المدينة، لكن لم تشر الوثيقة في هذا الفصل إلى الموقف من الشيعة مطلقًا، ما يعني إبقاء موقف الزرقاوي السابق الذي كان يعتبر أن القتل بناء على الانتماء الطائفي تكفير وتخوين لجميع أعضائها.

تصل الوثيقة إلى نتائج وتوصيات عدة: السعي للوحدة، وتغير السياسة العسكرية بحسب الظروف، وأهمية الرموز الجهادية، والتعامل مع المخالفين وفق الشريعة الإسلامية.

وضع التنظيم إستراتيجيات عسكرية، صاغها عسكريون من أصحاب الخبرات القتالية الميدانية؛ إذ اعتمد البغدادي على المجلس العسكري الذي يقوده ضباط من الجيش العراقي السابق[78]. وتبنّى هؤلاء إستراتيجية عسكرية تقوم على فتح جبهات قتالية متعددة في آن واحد، لتشتيت تركيز قوات الخصم، وقسّموا جنودهم في كل ولاية قسمين: القسم **الأول** كتيبة النخبة الانغماسية للقتال المباشر، وهي المسؤولة عن اقتحام الثكنات العسكرية والمراكز الأمنية والقرى والمدن؛ والقسم **الثاني** يتمثل في خلايا محلّية نائمة تستيقظ حين تفرغ مناطقها من الوجود الأمني والعسكري بفعل الكتيبة الانغماسية، حيث يجب عليهم مسك تلك المناطق أمنيًا وإداريًا.

بدأ تنظيم دولة العراق الإسلامية يفكر في استعادة السيطرة على المحافظات العراقية التي سبق لتنظيم القاعدة السيطرة عليها في العراق مع العملية العسكرية التي أطلق عليها اسم «هدم الأسوار» في 21 تموز/ يوليو 2012 في كلمة مسجلة لزعيم التنظيم أبي بكر البغدادي، دعا فيها «الشباب المسلم» إلى الهجرة إلى العراق للبدء في استعادة المناطق التي خسرها القاعدة سابقًا. كما أوضح أن «حال المجاهدين في العراق يسرّ الصديق ويُغيظ العدا، فهم في وحدة صف وكلمة وسعة رزق ونعمة». واعتبر «إن أكثر أهل السنة في العراق وعلى رأسهم العشائر يؤيدون تنظيم الدولة وينتظرون عودتها»[79].

كانت عملية هدم الأسوار، بالمعنى الرمزي الذي تدل عليه، مؤشرًا على بدء حقبة عسكرية جديدة لدى التنظيم، حيث كثّف عملياته العسكرية، من اغتيالات استهدفت على نحو أساسي ضباطًا في وزارتي الدفاع والداخلية[80]، وعمليات انتحارية بالسيارات المفخخة، واستهداف المجمعات الحكومية، فقتل خلال تموز/ يوليو 2012 في العراق بشكل عام ما يقرب من 325 عراقيًا، ما عُدَّ الشهر الأكثر دموية في العراق حينها. كما حاول التنظيم اقتحام ثلاثة سجون، أبرزها عملية استهدفت مديرية الجرائم الكبرى في بغداد، لكنه فشل في تحرير أي من عناصره المعتقلين. واستهدف، بحسب البيان عن عملية هدم الأسوار، «الأهداف المنتخبة بدقّة على مقرّات حكوميّة ومراكز أمنيّة وعسكريّة وأوكار شرٍّ رافضية ورؤوسًا لحكومة الصفويّين وأوباشها ومطاياها خونة السنّة الذين باعوا الدّين والعِرض والأرض»[81].

في نيسان/ أبريل 2013، أعلن أبو بكر البغدادي عن ضم «جبهة النصرة» في سورية إلى «دولة العراق الإسلامية»، وقيام «الدولة الإسلامية في العراق والشام»[82] (داعش). وترجع الأسباب المباشرة لهذا الإعلان إلى الخلاف بين البغدادي وأبي محمد الجولاني زعيم الجبهة، الذي يكاد يتلخّص في من له الأولوية بالزعامة ومركزية القرار؛ ففي حين حاول الجولاني مقاومة رغبة البغدادي في السيطرة على قرار الجبهة، بوصفها فرعًا لدولة العراق الإسلامية، رأى البغدادي أن أجندة الجولاني تقترب من أجندة الفصائل السورية. وتطور الخلاف بعد أن أصدر الجولاني في اليوم التالي لإعلان الدمج بيانًا يرفض فيه الامتثال للدمج والانضمام إلى تنظيم داعش، وأعلن ارتباطه بالتنظيم المركزي للقاعدة وتأكيد بيعته الصريحة للظواهري. وأحيا هذا الإعلان الخلاف بين القاعدة ودولة العراق الإسلامية، الذي يتدرّج منذ بيعة الزرقاوي لأسامة بن لادن، وصولًا إلى «إعلان الدولة»؛ إذ تهدف أجندة القاعدة منذ إعلان تأسيس «الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين» في عام 1998 إلى قتال الغرب عمومًا والولايات المتحدة خصوصًا باعتبارها حامية الأنظمة العربية الاستبدادية، وراعية حليفتها الإستراتيجية إسرائيل من جهة، والسعي لتطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة الخلافة من جهة أخرى. إنّ مواجهة الغرب ورفع الهيمنة الخارجية، والتصدي للاستبداد وتمكين الشريعة داخليًا، هما ركنا القاعدة الأساسيان. أما أجندة دولة العراق الإسلامية، فتقوم على أولوية مواجهة النفوذ والتوسع الإيراني في المنطقة ومحاربة «المشروع الصفوي» كما تصفه، خصوصًا بعد رحيل القوات الأميركية عن العراق؛ واستخدام داعش التحشيد الهوياتي، أي الشرخ «السُنّي - الشيعي»، ومعمّقًا له في الوقت نفسه، بينما كان العداء للولايات المتحدة موضع اهتمام القاعدة وأداتها التحشيدية. أما تمكين الشريعة، فهو الهدف المشترك للطرفين، إلا أنّ توقيت الإعلان عن قيام دولة العراق الإسلامية فجّر خلافات جرى تجاوزها آنذاك نظرًا إلى الظروف الموضوعية والأسباب العملية. وساهم وجود بن لادن على رأس التنظيم بما يمتلكه من نفوذ شخصي واحترام بين الجهاديين في تدبير الاختلاف والتعايش الحذر، على الرغم من الانتقادات التي لم تنقطع لنهج الفرع العراقي وممارساته المتعلقة بتكتيكاته القتالية من خلال التوسع في استخدام العمليات الانتحارية وتحديد دائرة الاستهداف[83].

لم يفلح الظواهري في احتواء الخلاف بين البغدادي والجولاني، حين أصدر قراره القاضي بتحديد الولاية المكانية للفرعين في 9 حزيران/ يونيو 2013، والفصل ببطلان الدمج وحل الدولة الإسلامية في العراق والشام مع بقاء جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق فرعين منفصلين يتبعان تنظيم القاعدة.

لا يمكن التغاضي عن الماضي أو التاريخ الذي مهّد لتصاعد دور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أكانً بعمقه العسكري أم الفكري وشكل البيئة المناسبة لديناميته. فالتنظيم ولد من رحم تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين باعتبارها حركة تمرد أو انقلابًا فكريًا وعسكريًا على قيادة القاعدة الأصلية بسبب نمطه الكلاسيكي الذي لم يتغير مع تغير مجريات الأحداث في المنطقة. وهو ما عبّر عنه بدقة القائد العسكري لتنظيم الدولة في الفلوجة الشيخ أبو حسان الطائي، حيث تضمّنت خطبته نقاطًا جديدة في أدبيات الحركات الجهادية؛ فأكد احترامه لـ «قاعدة الجهاد العالمي في تأصيل وإيقاد روح الجهاد مجددًا في الأمة»، إلا أنه أبدى نقدًا لها باعتبارها «لم تطور نفسها لخدمة الأمة، وحافظت على أساليب ووسائل وأفكار ثأرية، لم تحدّثها منذ تسعينات القرن الماضي». كما وجد أن مشكلة القاعدة لم «تتطور كما تطور العدو معنا في أساليب القتل واستعداء المسلمين من الصليبيين واليهود والرافضة والمرتدين». كما شبّه عملها «بحمل سيف خشب أمام حراب من حديد ولن ينفع بقاؤها، بل سيكون وجودها خورًا، بل غطاءً وحجة لقتل المسلمين، دون أن تقدم شيئًا لهم عدا عن عمليات بائسة لا تنفذ إلا بعد أن تبرد جراح المسلمين وتسحق الأحزان عظامهم بعد لحومهم»[84]. لذلك ما عاد تنظيم القاعدة في نظر هذه الشريحة من المجتمع العراقي التي يمثلها الشيخ الطائي، يتماشى مع الرغبة في انتقامها من الاستعمار ووكلائه والمتدخلين الإيرانيين في شؤونهم المحلية.

قد تكون الدوافع العميقة وراء إعلان قيام الدولة الإسلامية في العراق والشام هي محاولة تنظيم دولة العراق الإسلامية إعادة تأهيل نفسه من خلال الأزمة السورية. لذلك، استمرت العمليات التي بدأت منذ هدم الأسوار. ففي تموز/ يوليو 2013 هاجم التنظيم سجن التسفيرات في تكريت، حيث تمكّن من إطلاق سراح أكثر من 120 سجينًا من قادة التنظيم[85]. وفي 23 تموز/ يوليو 2013، أعلن أيضًا تمكّنه من اقتحام سجني أبو غريب (سجن بغداد المركزي) والتاجي (شمال بغداد) من خلال عمليات عسكرية ضخمة،

استخدم فيها 12 سيارة مفخخة بعد أن قطع الطرق المؤدية إليها وقصف مراكز قوات الجيش القريبة من السجنين. وأسفرت العملية عن تهريب أكثر من 500 عنصر من عناصره[86].

مع ذلك، لم يكن لتنظيم داعش القدرة على السيطرة على أي مدينة عراقية قبل مطلع عام 2014. إلا أن النقمة في المجتمع العراقي تفاقمت. ولعل حركة الاحتجاج في المحافظات العراقية الوسطى، منذ أواخر عام 2012، هي التعبير الأقصى عن هذه النقمة. وطالبت الحركة بحقوق سياسية وخدمية ومعيشية. ويأتي في مقدمة مطالب المنتفضين وقف التمييز الطائفي الذي تتعرّض له المكوّنات العراقية السنّية، وإلغاء ما يعرف بالمادة «أربعة إرهاب» في القانون العراقي التي يطلق عليها المحتجون تهكّمًا اسم «أربعة سنّة»؛ للتعبير عن الشعور السائد بأنها تستهدف العرب العراقيين السنّة. كما يطالب المحتجون بإلغاء قانون المساءلة والعدالة الذي حلّ محلّ قانون اجتثاث البعث.

أدّت سياسات رئيس الوزراء نوري المالكي إلى فقدان السياسيين العراقيين السنّة الذين لم ينضموا إلى تلك الاحتجاجات صدقيتهم. وقمع المالكي الحركة الاحتجاجية السلمية التي انطلقت مع نهاية عام 2012، وتحوّلت النقمة من الاحتجاج إلى العمل المسلح. فالسياسات الهوياتية التي طبعت مسارات الدولة منذ بداية الاحتلال ولّدت شعورًا لدى المجتمع العراقي السنّي بالتهميش. ولم تجلب محاولات العرب السنّة للانخراط في العملية السياسية سوى مزيد من التهميش والشعور بالظلم والتمييز. وتنامت هذه المشاعر وتعزّزت عقب اقتحام القوات العراقية خيم المعتصمين على الطريق الدولية التي تربط بين بغداد وعمان ودمشق، حيث استخدم المالكي جميع الوسائل الممكنة المغلّفة بالقانون والشرعية لاستبعاد خصومه السياسيين وترسيخ سلطته الفردية من خلال تولّيه الملفات الحيوية كلها في الدولة. فإضافة إلى تولّيه منصب رئاسة الوزراء، كان المالكي يتولى المسؤولية عن وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني، ويتحكم في تفسير جملة من القوانين وتطبيقها؛ بدءًا بقانون الإرهاب الذي بات سيفًا مسلطًا يستخدمه للتخلص من معارضيه وخصومه السياسيين وتدعيم سلطته، كما حدث مع نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الذي بات ملاحقًا بتهمة الإرهاب، مرورًا بالتعامل مع وزير المالية رافع العيساوي واعتقال حرّاسه واعتقال النائب أحمد العلواني[87] وقتل شقيقه، وانتهاءً بقانون المساءلة والعدالة الذي حل مكان قانون اجتثاث

البعث. ومن خلال القانون الأخير، تم تهميش سياسيين بارزين من العراقيين السنّة واستبعادهم بدعوى وجود ارتباطات مزعومة عليا بحزب البعث السابق.

اتخذ المالكي قرارًا بعدم الاستجابة ولو جزئيًا لمطالب الاعتصامات السلمية وعمل على فضّها بالقوة، ما أدّى إلى مقتل 50 محتجًا وجرح أكثر من 110 في مدينة الحويجة بمحافظة كركوك في 23 نيسان/ أبريل 2013. وقبل أحداث الحويجة، اصطدمت قوات الأمن بالمتظاهرين في مناسبتين، في الفلوجة في 25 كانون الثاني/ يناير، وفي الموصل في 8 آذار/ مارس 2014، ما أدّى إلى مصرع سبعة أشخاص في الحادثة الأولى وشخص واحد في الثانية.

تعامل المالكي مع هذه الحوادث بوصفها تمرّدًا يقوده «الصدّاميون والبعثيون والإرهابيون» الذين تحرّكهم قوى أجنبية، الأمر الذي رسّخ قناعات بعدم جدوى النضال السلمي، وهو ما استثمره تنظيم داعش عبر توسيع دائرة التجنيد وتكثيف عملياته المسلّحة(88).

في 25 نيسان/ أبريل 2013، أصدرت اللجان الشعبية في ساحة العزة والكرامة في الأنبار بيانًا يحمل رقم 36، أعلنت فيه عن تشكيل «جيش العشائر»(89)، بعد تعدد المناوشات بين العشائر والقوات الحكومية. وفي اليوم التالي، أعلن إمام جامع الرمادي قصي الزين في خطبة الجمعة (26 نيسان/ أبريل 2013) أن مهمة هذا الجيش هي «الدفاع عن أعراض وحرية وكرامة أهل السنّة من المالكي وميليشياته»، وقال «إننا لن نعود إلى بيوتنا خائبين في هذه المعركة مع الحكومة ولن نرجع إلا جثثًا أو منتصرين»(90). وتصدى جيش العشائر لمحاولات الجيش والعمليات الخاصة (SWAT) اعتقال ناشطي الاعتصامات ووجهاء العشائر، خصوصًا أمير عشائر الدليم علي حاتم السليمان(91)، والشيخ محمد خميس أبو ريشة، أحد شيوخ عشيرة البوريشة وأحد قادة ساحات الاعتصام(92).

في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2013، قتل قائد الفرقة السابعة في الجيش العراقي اللواء الركن محمد الكروي(93) مع أربعة ضباط آخرين وعشرة جنود خلال اقتحامهم معسكرات الجماعات المتطرفة في محافظة

الأنبار غرب العراق. وفي اليوم نفسه، قُتل ضابط آخر برتبة عقيد وأربعة من عناصر الشرطة في هجمات متفرقة[94].

لم تُجدِ سياسة المالكي نفعًا في إخراج المحتجين من الساحات والشوارع، فلجأ إلى التسويف عبر تشكيل لجان حكومية لدراسة المطالب الرئيسة للمعتصمين. وفي الوقت نفسه كان ثمَّة نهْج حكومي واضح للربط بين حركة الاحتجاج وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إضافة إلى اتهام الفاعلين الرئيسين في حركة الاعتصام بالتحريض على العنف والطائفية لتبرير إصدار أوامر بإلقاء القبض عليهم بتهم «الإرهاب»؛ الأمر الذي اضطر أغلبيتهم إلى مغادرة العراق. لذلك، استغل المالكي عملية 21 كانون الأول/ ديسمبر 2013، ومقتل الضابطين العراقيين، للتصعيد السياسي والعسكري ضد الحركة الاحتجاجية العراقية، مساويًا إيّاها بتنظيم داعش. يتضح من ذلك أنّ المالكي كان في حاجة إلى عملية كبرى يستطيع من خلالها تقديم نفسه مرةً أخرى بصفته رجل العراق القوي، والمدافع الأول عن شيعة العراق أمام «الوهابيين/ الإرهابيين/ التكفيريين/ البعثيين». والحقيقة، أنّ جزءًا غير قليل من قادة الاعتصامات السلمية الطويلة هذه، هو ممن حارب تنظيم القاعدة خلال الأعوام السابقة عندما كان الزرقاوي يقود التنظيم، وأطلق عليه تسمية الصحوات. وهم قادة محليون عشائريون، أو أهليون حلّوا محلّ الأحزاب ومؤسسات الدولة المنهارة في مرحلة الاحتلال، ادّعوا أنّ الحكومة المركزية هي حكومة طائفية تابعة لإيران، وأنها تميِّز ضدّ مناطقهم.

هدد المالكي في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2013 المعتصمين في ساحات المحافظات الغربية بحرق خيمهم إن لم يفضّوا الاعتصام، ووصف تلك الساحات بساحات «الفتنة»[95].

في صباح اليوم التالي (الثالثة فجرًا من يوم 28 كانون الأول/ ديسمبر 2013)، عملت القوات الأمنية على فض الاعتصام في مدينة الرمادي بالقوة العسكرية. كما دهمت قوات مكافحة الإرهاب منزل النائب في البرلمان العراقي أحمد العلواني، وسط مدينة الرمادي، واعتقلته بعد قتل شقيقه وإصابة عدد من الحراس[96]، كما ذكرنا آنفًا. ووقع خلط، في الخطاب الرسمي العراقي، بين عمليات الجيش في صحراء الأنبار ضد

الجماعات المسلحة، واستهداف ساحات الاعتصام في محافظة الأنبار، وعملية إلقاء القبض على النائب العلواني[97].

قدّم 44 برلمانيًّا عراقيًّا من السنّة في 30 كانون الأول/ ديسمبر استقالاتهم إلى رئيس مجلس النواب، احتجاجًا على التصعيد العسكري والسياسي من الحكومة العراقية. وجاء في بيان الاستقالة الجماعية أنّ مواجهات الأنبار تمثل «حربًا بعيدةً عن الإرهاب، وهي بالتأكيد ليست حرب الجيش ضد الشعب، وليست حرب الشيعة ضد السنّة، إنها حرب السلطة، حرب الامتيازات السياسية»[98]. وأصدر مفتي الديار العراقية الشيخ رافع الرفاعي في اليوم نفسه فتوى قتال قوات الجيش الحكومي خلال بيان تلاه بنفسه. واستثنى المفتي الشرطة المحلية من هذه الدعوة، شريطة مساندتها المنتفضين وعدم استخدام السلاح ضدهم، كما دعا باقي المحافظات إلى حمل السلاح وقطع طرق الإمداد عن الأنبار بالكامل[99]. ورُفِعت الاعتصامات في المدن الأخرى خشية اقتحامها، حيث رفع مجلس عشائر الأنبار الذي يتزعّمه رافع مشحن الجميلي الاعتصام في مدينة الكرمة، وأعلن النفير العام للعشائر في شرق الأنبار للقتال ضد القوات الحكومية العراقية. كما امتدت الاشتباكات من محافظة الأنبار إلى المحافظات الأخرى في ديالى وصلاح الدين وأطراف بغداد[100].

كان جيش العشائر الذي تشكل في نيسان/ أبريل 2013 للدفاع عن ساحات الاعتصام، أول من بادر إلى شن عمليات عسكرية ضد قوات الجيش العراقي والاشتباك معها لإخراجها من المدن المنتفضة، كي لا تبسط سيطرتها عليها، وتنهي الحركة الاحتجاجية، قبل تنفيذ مطالب المحتجين. وكانت العشائر العراقية تمايز نفسها من خلال لباسها وشاراتها، حيث كان لكل قبيلة لون معين للتعريف بأفرادها وأتباعها (اتخذت قبيلة بوعيسى اللون الأحمر، وقبيلة الجميلي اللون الأصفر، والبوعلوان الأخضر ...). ويوضح الشيخ محمد خميس أبو ريشة موقع تنظيم داعش من هذه التشكيلات العسكرية، ودورها في الاشتباكات العسكرية مع القوات العراقية، بتأكيد أن عناصر التنظيم كانت موجودة بشكل فاعل ضمن جيش العشائر منذ البداية، وتشارك في العمليات العسكرية، لكنها كانت تتخفى تحت الغطاء العشائري، حيث كان يرتدي مقاتلوها لباس العشائر نفسه، وكان بعضهم من أبناء هذه العشائر وبعضهم الآخر ليس من أبنائها، ويحملون الشارات الملونة نفسها التي يحملها أفراد العشائر[101].

استمر المالكي في إطلاق التهديدات والإهانات ضد المحتجين؛ فأعلن في الأول من كانون الثاني/ يناير 2014 دفع قوات إضافية إلى الأنبار، وتوعّد بحسم المعركة خلال ساعات لمصلحة القوات العراقية التي كانت قد بدأت في التحشيد على الطريق الدولية السريعة التي تربط بين بغداد والأنبار[102]. كما وجّه المالكي في 5 كانون الثاني/ يناير 2014 بعد خروج مدينة الفلوجة من سيطرة الحكومة، نداءً إلى «أهالي الفلوجة وعشائرها، بطرد الإرهابيين من المدينة حتى لا تتعرض أحياؤها إلى أخطار المواجهات المسلحة»[103].

أُعلِن في 5 كانون الثاني/ يناير 2014 أيضًا تشكيل مجالس عسكرية في المحافظات الست المنتفضة في العراق للدفاع عن مناطقها ضد القوات العراقية النظامية[104]. حينئذ، وجّه «المجلس العسكري لثوار الأنبار» نداءً إلى كافة ضباط الجيش العراقي السابق للالتحاق بهذا المجلس. ودعا من وصفهم بـ «المغرر بهم» من الجيش العراقي والميليشيات والصحوات[105] إلى الانضمام إلى شعبهم من مسلحي العشائر[106]. وضم المجلس فصائل مقاومة سابقة للاحتلال الأميركي، وتزعّمه علي حاتم السليمان. ومن ثم أعلن المجلس العسكري لثوار الأنبار النفير العام للقتال ضد الجيش والقوات الأمنية[107].

استطاعت الفصائل العسكرية العشائرية السيطرة على مدينة الفلوجة بكاملها في 4 كانون الثاني/ يناير 2014[108]. وكان معظم المقاتلين من العراقيين باختلاف انتماءاتهم العسكرية، وليس معهم من المهاجرين أكثر من 150 شخصًا[109]. وفي 10 كانون الثاني/ يناير 2014، انسحب الجيش إلى الطريق الدولية المؤدية إلى بغداد، بفعل اشتداد المعارك، وتسلّمت الشرطة المحلية مهمات الأمن بإسناد من العشائر التي دعت إلى مساعدة الشرطة، وتشكيل ما عرف بالمجلس المحلي المؤقت في مدينة الفلوجة، وغابت عنه جميع المناصب القيادية في الفلوجة (قائم مقام، مدير بلدية، مدير شؤون المدينة الداخلية)[110].

خلال النصف الأول من كانون الثاني/ يناير 2014، استمرت المواجهات العنيفة بين القوات الحكومية والعشائر التي سيطرت خلالها على أجزاء من المدن المنتفضة في الأنبار ونينوى وديالى وصلاح الدين وحزام بغداد، وعلى مقرّات الجيش والقوى الأمنية أيضًا واغتنمت أسلحتهم[111].

كلما تصاعدت العمليات العسكرية، كان دور تنظيم داعش يتضخم، ويظهر بشكل أكثر وضوحًا على أنه القوة الأكثر فاعلية في المعارك ضد الجيش. يقدم رئيس مؤتمر صحوة العراق الشيخ أحمد أبو ريشة كثيرًا من القرائن على ذلك، منها الخبرة والبأس والشراسة في القتال التي لا يمتلكها أبناء العشائر؛ مثل ظاهرة قطع الرؤوس، والإعدامات الميدانية لجنود الجيش، وعدم اتباع تعليمات مشايخ العشائر وزعمائها بعدم تنفيذ أي عمليات قتل وإطلاق سراح الجنود الذين يتم أسرهم، والظهور المفاجئ للأسلحة الثقيلة التي لا تمتلكها العشائر، مثل راجمات الصواريخ والكاتيوشا والغراد[112].

استمرت الاشتباكات متقطعة بين ائتلاف من 34 عشيرة في الأنبار ضمن المجالس العسكرية الثورية السالفة الذكر، وأبرزها (البوعساف والبوعلوان والبوفهد والبوسودة والبوفراج والبوعلي والجميلة والمحامدة والحلابسة وكرطان والبومرعي)، مع القوات الحكومية وبعض الصحوات من أمثال مجلس إنقاذ الأنبار الذي يقوده الشيخ حميد الهايس في الفلوجة والرمادي. ولم تنجح الوساطات والمبادرات المحلية (التحالف الكردستاني، زعيم المجلس الإسلامي عمار الحكيم، السلطة المحلية في الأنبار، رئيس البرلمان العراقي وزعيم كتلة «متّحدون» أسامة النجيفي) في حل الأزمة بين الحكومة والمنتفضين[113].

سيطرت العشائر العراقية خلال كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2014 تباعًا على المناطق العراقية بشكل متسلسل، وهي الجزء الشمالي من مدينة الرمادي وجزيرة الخالدية وأجزاء من الحبانية وكامل مدينة الفلوجة وكامل مدينة الكرمة وأجزاء من مدينة أبو غريب (ضاحية بغداد الغربية) ومدينة سليمان بيك في محافظة صلاح الدين وذراع دجلة بين سامراء والفلوجة والسجر (بلدة شرق الفلوجة).

ثانيًا: دخول تنظيم الدولة على خط الحراك المسلح العشائري

انسحبت قوات التدخل السريع والفوج الرابع وقوات النخبة واللواء 54 التابع لفرقة العمليات الخاصة في الجيش من محور شمال الرمادي 25 كم وجنوب الفلوجة 30 كم في 16 كانون الثاني/ يناير 2014، وهي طرق حيوية ومهمة لإغلاق طريق الصحراء التي ظلت محاصرة أعوامًا عدة من القوات العراقية، وتمنع الدخول إليها بشكل كامل. وبذلك أصبحت المنطقة الصحراوية مفتوحة تمامًا، ومنها دخلت 42 سيارة

رباعية الدفع محملة بعشرات المقاتلين الذين يرفعون أعلام تنظيم الدولة، ومجهزين بأسلحة متوسطة وخفيفة، بقيادة شاكر وهيب الملقب بأبي عائشة الفهداوي، حيث انقسمت تلك القوات فريقين: توجّه الأول إلى الفلوجة، والثاني إلى الرمادي.

حاصرت مجموعة الفلوجة قيادة الشرطة العامة في المدينة التي كانت في مأمن بالاتفاق مع العشائر، ومنحت عناصر الشرطة مهلة ساعة واحدة لتسليم أنفسهم، وإخلاء المكان في مقابل العفو عنهم. وبالفعل انصاع العناصر لتهديد مقاتلي داعش، وسلّموا مقرهم بأسلحته ومعداته كاملة. وفي اليوم التالي، عقد أمير المجموعة آنذاك الشيخ أبو أحمد الدليمي لقاءً مع مقاتلي العشائر، وأعلن أنه سيقدم الدعم والإسناد إلى العشائر، ولن يخرج عن طوعهم، وأن القضية باتت قضية «سنّية» يجب على الجميع الاصطفاف حولها، وأن مجموعته ستخرج من المدينة، بعد التأكد من أنها أصبحت في أمان من قوات الحكومة، وأن إزاحة عناصر الشرطة، كانت ضرورية على الرغم من كونهم من السنّة ومن أهل المدينة، لكن لا يؤتمن جانبهم. وافق قادة الحراك المسلح على تعهدات الأمير الدليمي، واستلم داعش محوري الفلوجة الشرقي والجنوبي، بينما استلم جيش المجاهدين وثوار العشائر المحورين الشمالي والغربي[114].

شهدت مدينة الرمادي مجزرة في 26 كانون الثاني/ يناير 2014، أسفرت عن مقتل 65 مدنيًا، أغلبيتهم من النساء والأطفال، نتيجة قصف مدفعية الجيش العراقي أحياء مختلفة من المدينة، ما أعطى ذريعة للتنظيم للتدخل بشكل أكبر من السابق، وإعلانه رسميًا عن استلام ملف حماية المدن وتنفيذه لـ «غزوات» ضد مدن الأنبار الأخرى[115]. وفي 22 شباط/ فبراير 2014، هاجم تنظيم الدولة مواقع العشائر في الفلوجة والرمادي، وسحب أسلحتها، وخيّر عناصرها بين مبايعته أو الرحيل عن المدينة. وهو ما يُعَد بمنزلة انقلاب تنظيم داعش على وعوده السابقة (للعشائر)، وبداية مشروع إسقاط المدن بعد انتفاء الحاجة إلى العشائر التي اتخذ منها غطاءً لدخول المدن[116]، بعد أن تمكّن من الوجود في مدينتي الفلوجة والرمادي، وتحوّلت الفلوجة وقسم من مدينة الرمادي إلى نقطة تجمع لمقاتليه القادمين من سورية[117]. ووفقًا لتقديرات رئيس مجلس محافظة الأنبار صباح كرحوت، وصل عدد مقاتلي داعش إلى 12 ألف عنصر في نيسان/ أبريل 2014،

تركزت أغلبيتهم في الأنبار التي باتت مفتوحة الحدود مع محافظة نينوى وعاصمتها الموصل عبر صحراء الرطبة الغربية[118].

تدريجًا، اضمحلّت قوة العشائر والفصائل المسلحة الأخرى التي اضطر عدد كبير من مسلّحيها بشكل فردي إلى مبايعة تنظيم الدولة (جماعات من مجلس العشائر العسكري، جيش المجاهدين، جيش النقشبندية، كتائب ثورة العشرين)، بينما قررت عناصر أخرى من الجماعات السابقة، وجبهة حراك (يحسب قادتها على الإخوان المسلمين) عدم مبايعة التنظيم والوقوف في وجهه[119].

استكمل التنظيم سيطرته على جميع المناطق التي سيطرت عليها الفصائل العشائرية سابقًا. فأصبح نحو 40 في المئة من محافظة الأنبار تحت سيطرته من خلال احتلال مدنها الرئيسة، الفلوجة والكرمة والصقلاوية والجزيرة والصوفية والسجارية وستة أحياء سكنية من مركز مدينة الرمادي في الاتجاه الجنوبي منها، وأجزاء من مدينة أبو غريب (ضاحية بغداد الغربية) ومدينة سليمان بيك في محافظة صلاح الدين وذراع دجلة بين سامراء والفلوجة[120]. ويعود ذلك إلى استغلال التنظيم الصراع بين القوات الحكومية والعشائر العراقية، حيث تراجع نفوذ الحكومة العراقية وترهّلت قوة العشائر العسكرية، على نحوٍ دفع قسمًا من مقاتلي العشائر إلى التحالف معه، إضافة إلى أن بعض الفصائل بايعه أو وجد عناصر له بين ثناياها.

تجاهلت الحكومة العراقية نداءات القيادة العسكرية وتحذيراتها في الأنبار من دخول 500 سيارة ومركبة من الرقة السورية إلى مدينة الأنبار لاستخدامها في اقتحام مدينة الرمادي. ومن ثم بدأت القوات الخاصة، في تجميع آلياتها ومعداتها قبل أيام عدة من مهاجمة التنظيم للمدينة، استعدادًا للانسحاب. فأبلغت القوات العسكرية رئيس الحكومة حيدر العبادي بتحضير إجراءات انسحاب المئات من آليات القوات الخاصة ومركباتها. فطالبها العبادي حينها بدلائل على ذلك، وأوعز بإرسال طائرات مسيّرة من دون طيار إلى مواقع الجيش، وتأكد من صحة هذه الإجراءات. وفي 17 أيار/مايو 2015، انسحبت 200 آلية ومركبة تابعة للقوات الخاصة من الرمادي، وهي آخر ما بقي منها، وبعد ساعات قليلة، بدأ التنظيم قصفه المدفعي على المدينة، مرسلًا الانتحاريين والسيارات المفخخة إليها، ما أدى إلى تدنّي معنويات باقي قوات الجيش الموجودة

هناك، التي بدأت في الانسحاب بدورها. فاضطرب الوضع العسكري إلى درجة أن حراس قيادة عمليات الأنبار هربوا وتركوا قادتهم وحدهم[121].

أما الموصل، فتوافد عليها مئات المقاتلين من محاور ربيعة والجزيرة والحضر المحاذية لسورية التي سيطر التنظيم عليها منذ أشهر طويلة، فطلبت القيادة العسكرية في الموصل من الحكومة المركزية في 8 حزيران/ يونيو 2014 غطاءً جويًا للمشاركة في قتال تلك الجماعات. لكن المالكي أعطى أوامره بسحب اللواء الثامن واللواء الثاني والأربعين من الحدود والإبقاء على حرس الحدود، وهم من المنتسبين العرب السنّة ومن أهالي نينوى ومن عشائر الحمدان وشمّر وعنزة والجبور حصرًا. فانهارت الحدود وسيطر التنظيم على كامل مخافرها وقتل العشرات من حرس الحدود. واستقطب التنظيم خلال ذلك كثيرًا من أهالي الموصل الناقمين على سياسات المالكي، حتى تضخم عدد التنظيم بالتزامن مع توافد عدد آخر من سورية. فسيطر على الجانب الأيمن من الموصل، وأعطى المالكي أوامره المباشرة لثلاثة من قادة الجيش بالانسحاب من شوارع الجانب الأيسر، والتمركز في قاعدة الغزلاني العسكرية، لإعادة رسم خطة عسكرية ومعالجة الوضع، ما أدى مباشرة إلى سيطرة التنظيم على الجانب الأيسر أيضًا، ليهاجم معسكر الغزلاني ويوقع عددًا كبيرًا من القتلى في صفوف الجيش، ويصادر أكبر مخازنه التي حوت أسلحة ومعدات وعربات أميركية، حصلت عليها بغداد ضمن صفقة في عام 2010، وكانت مخصصة لأمن الموصل بالذات[122]. أما الجيش الذي انسحب إلى مشارف الموصل، فسرعان ما انهار مع كمّ الانتحاريين الهائل والأسلحة التي استولى عليها التنظيم من قاعدة الغزلاني، وتقدُّم مسلحي التنظيم لابتلاع مدن الشرقاط والجزيرة وتل الرمان وتلعفر ومخمور ومكحول، وصولًا إلى حدود أربيل غربًا وحدود الأنبار المنهارة أصلًا جنوبًا، ثم تلتها عملية سقوط تكريت وأجزاء من كركوك، ثم مدن العوجة والحويجة وحمرين وبلد والعلم والضلوعية ونحو 40 في المئة من ديالى، ليكمل التنظيم حلقته العراقية بربط تلك المدن مع مدن الأنبار الغربية الخارجة أصلًا عن سيطرة الحكومة منذ مطلع عام 2014.

ثالثًا: بنية التنظيم سوسيولوجيًا وإداريًا

على **المستوى السوسيولوجي**، ترتكز بنية التنظيم على أربعة أنماط سوسيولوجية بين مقاتليه، وهي على الشكل التالي:

- **النمط الأول**: جهاديون فكرًا وعملًا وهدفًا، وهم أعضاء تنظيم القاعدة السابقون وجماعات سلفية جهادية عراقية أخرى ومقاتلون عرب[123] وأجانب من جنسيات مختلفة. وبحسب تقديرات سلام الفريجي (أحد العناصر البارزين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام)، فهم يمثلون بين 30 و35 في المئة من مجموع مقاتلي التنظيم، بشكل عام في العراق، من بينهم 90 في المئة جاهزون لعمليات انتحارية، وأغلبية المقاتلين العرب من السعودية وتونس ومصر وسورية واليمن، بينما تحتل فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا الصدارة في الدول الغربية[124].

- **النمط الثاني**: هم من المعتقلين السابقين في سجون الحكومة وفي سجون القوات الأميركية قبل ذلك، ومن ضحايا العنف الطائفي في العراق. وجد هذا النمط في تنظيم الدولة الإسلامية فرصة النجاة من البطش اليومي لقوات الحكومة ومجالًا للانتقام من الميليشيات الشيعية. ويتغذّى هذا النمط من الكراهية والرغبة في الانتقام، ويمثل الأغلبية المطلقة في الجسد العام لتنظيم الدولة الإسلامية بحسب تقديرات عنصر من التنظيم معتقل حاليًا في السجون العراقية (فراس ناجي الشيحاوي). ويمتازون بخبرة عسكرية وشراسة في القتال، لا تقل عن النمط الأول إلا بمسألة الإيمان بالهجمات الانتحارية وقابلية تنفيذها. وقد يصعب الجزم بمدى إيمانهم بفكرة «الدولة الإسلامية» التي أعلنها البغدادي ويعدّونها صعبة التنفيذ على الأرض ومشروعًا غير مؤهل للقبول لا سياسيًا ولا اجتماعيًا ولا دينيًا، وجميعهم من المجتمع العراقي الشمالي والغربي والأوسط. يقول الشيحاوي: «انضممت إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في شباط/ فبراير 2014 مع خليّة مسلّحة عددها 18 عنصرًا، 11 منهم من أبناء الفلوجة، وذلك بهدف النيل من القوات الحكومية وإيقاع أكبر الخسائر بها. أنا وأصدقائي، لا نريد الموت بعمليات انتحارية، أو الدخول في معارك عنيفة، كل ما نريده هو تلقين قوات المالكي درسًا وعقابًا مناسبًا من خلال مطيّة داعش، فمن غيرها لن نتمكن من تحقيق ذلك»[125].

- **النمط الثالث**: مقاتلو المصلحة، تأثيرهم مهم في داخل المجتمع العراقي سلبيًا أو إيجابيًا، على الرغم من كونهم قلة في التنظيم. وهم بتعريف أدق الساعون إلى عودة عقارب الساعة إلى الوراء، إلى ما قبل عام 2003، والانتقام أيضًا من أهداف ومصالح ضيقة معادية لهم، أو ساهمت في إقصائهم، وذلك بتعميق فشل المشروع الأميركي في العراق، واستهداف رموز التطبيع مع إيران. ويستخدمون تنظيم الدولة الإسلامية كحصان طروادة، مع أن التنظيم يستخدمهم بدوره. ولعل العلاقة الجيدة بتنظيم جيش رجال الطريقة النقشبندية، تفسر ذلك في وقت دخل داعش في صراع مع فصائل جهادية سلفية معروفة ولها ثقلها في الشارع العراقي. يقول مجيد رشيد الدليمي (عضو قيادة شعبة سابق في حزب البعث): «تحمل داعش فرصة إيجابية للتغيير في العراق، مثلها يجب أن يستمر بالضغط على حكومة نصّبها الاحتلال، وأطاح رئيسها الشرعي صدام حسين، نحن نؤيدها في سعيها لإسقاط الحكومة، لكن لا نؤيد سعيها لإقامة دولة إسلامية، ونعلم أنها ستفشل، لكن استمرار عملها فيه فرصة تغيير إلى الأحسن بالنسبة إلينا، والأسوأ بالنسبة إلى مشروع الاحتلال وأجندته في العراق المتمثل بالحكومات المتعاقبة، لذا نحن ندعم توجّهها في جوانب، ونعارضه في جوانب أخرى، لكننا نغض الطرف عن أعمالها ونركّز على كونها ورقة تغيير لا أكثر»[(126)].

- **النمط الرابع**: الأغراب المختلفون، وهم المقاتلون الأجانب في التنظيم، وهؤلاء لم يعيشوا تحت الاحتلال وما بعده من حكومات. ولكل منهم قصة مختلفة عن الآخر. نروي هنا بعضًا منها بالاستناد إلى مصادر صحافية استقت معلوماتها من أهالي المنضمين إلى التنظيم أو منهم أنفسهم عندما عادوا إلى بلادهم:

• فتاة أصولها من الكونغو، مسيحية كاثوليكية، عاشت في باريس مع أمها وأختها من دون أب. وبعد وفاة والدتها، عملت في الخدمة الاجتماعية لمساعدة المهاجرين في ضواحي باريس، حينها اعتنقت الإسلام، وبنت علاقة صداقة قوية بثلاثة شبان يصغرونها بـعشرة أعوام. سافر الشبان الثلاثة إلى سورية والتحقوا بالتنظيم، وأقنعوها بالسفر إليهم بعد أن فشلت في إقناعهم بالعودة. تروي الفتاة أنهم استغلوا شعورها بحاجتها إلى الاستقرار النفسي ويتمها وحياتها غير الآمنة[(127)].

• شخص آخر ليس له أصول مهاجرة، مواطن كندي أبيض مسيحي. حاول الانتحار خلال مراهقته، ثم اعتنق الإسلام وهو في السابعة عشرة. استقر نفسيًا بعد ذلك، بمعنى أنه ما عاد شخصًا منعزلًا. تشدد

إسلاميًا في عام 2013 وأصبحت له حياته الخاصة المنعزلة مرة أخرى، ومن ثم هاجر إلى سورية[128].

• مواطنة ألمانية مسيحية، ليست لها أصول مهاجرة، مراهقة، عاشت مع أمها وزوج أمها. هاجرت إلى سورية حين كانت في الخامسة عشر بعد أن أعلنت إسلامها وسلكت سلوكًا إسلاميًا في المظهر والخطاب[129].

• مواطن بلجيكي مسيحي كاثوليكي متديّن، لا ينحدر من أصول مهاجرة. كان خادم المذبح في الكنيسة، عاش في عائلة متوسطة الدخل. كانت والدته مدمنة كحول. افترق والداه وهو في مرحلة المراهقة، وعانى مرض (ADHA) الذي يجعل الشخص غير قادر على التركيز. أدمن الحشيش ثم المخدرات؛ فانخفضت معدلاته الدراسية. وهو في السادسة عشرة، قرأ كتاب **طريق المسلم**، فشعر بأن «الإسلام ينظم الحياة بدرجة أعلى من المسيحية». اعتنق الإسلام، ثم هاجر إلى سورية[130].

• الأميركيون المنضمون إلى التنظيم ليس لهم نمط معيّن، منهم فقراء ومنهم من طبقة وسطى أو من ميسوري الحال، منهم مسلمون ومنهم مسيحيون، عاش أجدادهم في أميركا أو هاجروا إليها وهم أطفال، يعيشون في قرى صغيرة أو مدن كبيرة.

• مهاجر من بنغلاديش مسلم دخل في مرحلة اكتئاب خلال مراهقته. لجأ إلى عائلة أخته المتشددة دينيًا، خرج من حالة الاكتئاب بعد أن أصبح متشددًا دينيًا. تولدت لديه قناعة بأن الالتزام الديني هو الذي ساعده في ذلك. انضم إلى التنظيم مع عائلة أخته.

• شخص يعيش في كاليفورنيا مسيحي كاثوليكي مؤمن، عاش أجداده في المكسيك، هادئ ومنعزل، اعتنق الإسلام وانضم إلى التنظيم لاحقًا[131].

الاختلاف السوسيولوجي سمة تميز هذا النمط من التنظيم، ما يجمعه هو التشارك في مشكلات الحياة الخاصة. اختار هؤلاء أن يعبّروا عن نوازع صراعاتهم الداخلية في إرهاب العالم، وفضّلوا أن يقدّموها بصورة تشد الأنظار إليهم بالعمليات الانتحارية للتنظيم والقتال في صفوفه في سورية والعراق.

أما على مستوى **البنية الإدارية والتنظيمية**، فيتكوّن التنظيم من مجالس وهيئات عدة تشكل هيكله العسكري والإداري والشرعي، وهي:

- المجلس العسكري: يرتكز في بنيته على ضباط الجيش العراقي السابق في ظل حكم حزب البعث، الذين انضوا إلى التنظيمات المسلحة بعد الاحتلال الأميركي للعراق، واعتقلوا في سجن بوكا. ويعنى هذا المجلس بوضع الخطط العسكرية في الميدان وتنفيذها[132].

- مجلس الأمن والاستخبارات: يتكون من ثلاثة أفراد هم من عديد ضباط استخبارات النظام العراقي السابق. يقوم البغدادي بتعيين جميع أعضاء هذا المجلس، وكذلك الأمير الأمني في كل ولاية ومن معه[133]. ويقع على عاتق هذا المجلس مراقبة أعضاء التنظيم وحمايته من الاختراق، إضافة إلى تنفيذ المهمات السرية، مثل الاغتيالات النوعية. كما يُعنى بمسح المناطق المستهدفة وتجنيد المتعاونين وشراء الذمم بالمال أو التهديد بالقتل للشخص المستهدف وأسرته وحتى أقربائه. كما يُناط بهذا المجلس مهمة التفاوض والاتصال بجهات وشخصيات خارج التنظيم بخصوص الرهائن أو التجارة النفطية والاقتصادية وبيع الآثار وغيرها. أما جهاز الأمن الداخلي فيعمل على مراقبة عناصر التنظيم بالدرجة الأولى والتأكد من نياتهم بالنسبة إلى المجندين الجدد وإجهاض أي محاولات اختراق. يرتبط هذا مباشرة بالبغدادي، ويمثل عامل رعب للأفراد والعناصر[134].

- مجلس الشورى: يتألف من الخليفة أبي بكر البغدادي وأعضاء آخرين بارزين، منهم الشيخ أبو إبراهيم المصري بصفته مساعدًا أول للبغدادي وعضوًا في المجلس، والشيخ أبو علي الأنباري (عراقي) بصفته مساعدًا ثانيًا له، فضلًا عن عضويته في المجلس. اعتقلوا جميعهم سابقًا في سجن بوكا في الفترة بين حزيران/ يونيو 2005 وأيلول/ سبتمبر 2007. كما يضم المجلس السعودي أبا مهاجر القحطاني الملقب بأبي شيبة وهو أكبر الموجودين سنًا في المجلس، والشيخ عوض الشمري (كويتي الجنسية) والشيخ عبد الرحمن الطالباني الشهير بالشيخ وائل وهو كردي عراقي، والشيخ المصري حلمي هاشم المكنّى بشاكر نعم الله، والشيخ صباح العاني الأستاذ الروحي للبغدادي ومرافق سابق لأبي عمر البغدادي ومعتقل سابق في بوكا،

وكل ما يعرف عنه أنه من سكان الأنبار في العقد الخامس من العمر، كان يعمل مدرّسًا. ويلاحظ أن أربعة من أعضاء مجلس الشورى هم ضباط بعثيون سابقون[135].

هذه المجالس الثلاثة، إضافة إلى الهيئات الشرعية ذات صلة بعضها ببعض داخل التنظيم، وهي الأقوى، مرتبطة كلها بالبغدادي، وهي تحدد الإستراتيجية العسكرية للتنظيم وترسمها ميدانيًا بشكل عام. لكن قد يؤثر التنافس بين ولاة الولايات في تنظيم الدولة في العراق وسورية، مباشرة في رسم منهج التنظيم في التمدد الجغرافي والتوسع البشري[136].

يعين البغدادي جميع القادة والأمراء في هذه المجالس والهيئات في العراق وسورية، ويحدد وظائفهم. إضافة إلى ذلك، يمكنه أن يصدر أوامره للمجلس العسكري أو أن ينقض أي قرار لا يتوافق مع توجّهه[137]. لم يكن اختيار البغدادي زعيمًا للتنظيم بإجماع مجلس الشورى، ولا حتى بإجماع الهيئات الشرعية، إنما فرضت بيعته عليهم من المجلس الأمني والعسكري المقرب منه[138]. ويرسم تنظيم الدولة الإسلامية منهجه وفق قرارات البغدادي واجتهاداته الشخصية، حتى إنه يُهيمن على قرارات الهيئات الشرعية التي تشعر بالقلق بشكل دائم بسبب قربها منه، وكلما كان قادة التنظيم أقرب إليه، كانوا أكثر قلقًا وتوترًا وخوفًا على أوضاعهم في التنظيم[139].

يُعد معظم المناصب التنظيمية في تنظيم الدولة ضعيفًا جدًا، بسبب تسلّط العسكر والأمن، وشخصية البغدادي التي تميل إلى السيطرة على كل شيء، والعلاقات الشخصية عامل رئيس في اختيار الشخصيات للمناصب القيادية[140]. لذا، عندما وضع البغدادي الهيكلية، فإنه غالبًا ما تجاهل القادة التاريخيين في التنظيم أو التفّ عليهم، معتمدًا على الشبكات الشخصية وعلاقات القرابة والعلاقات[141] التي أنشأها في الأنبار وسجن بوكا أيام أبي عمر البغدادي[142].

لا يملك تنظيم الدولة إدارة مدنيّة منفصلة عن الإدارة العسكرية؛ إذ عادة ما يتولّى القائد أو الوالي على المدن التي يسيطر عليها، مهمة شؤون إدارة المدينة من جميع النواحي المدنية والاجتماعية والعسكرية، بمساعدة عدد من معاونيه يعرفون بمصطلح «المساعد أو المعين». يتولّى الوالي إدارة جميع القضايا، ويصدّق

على جميع القرارات الخاصة في المدينة بعد أن يصدر ما يسمى «وثيقة المدينة» التي تحتوي على القوانين الجديدة الشرعية. كما يرسم ملامح عقوبة خرقها، وهي تختلف بين مدينة وأخرى، وفقًا لرؤية القائد واستقرائه طبيعة المدينة الاجتماعية والاقتصادية على وجه الخصوص[143].

رابعًا: التشريع عند التنظيم

اعتمد تنظيم القاعدة على إيقاع الخسائر بأعدائه التقليديين من خلال هجمات انتقائية عادة ما كانت ردات فعل على ما اعتبره أعمالًا عدائية ضد المسلمين. لكنه انتقل ميدانيًا إلى مرحلة جديدة من خلال تأسيس مشروع خلافة إسلامية ذات حدود جغرافية معلومة وقوة كافية ليكون ندًا لخصومه مع توسيعه دائرة الانتقام أو ما يعرف بـ «التوسع بالدماء»، لتشمل جواز قتل الطفل والمرأة من غير محاربي المسلمين للوصول إلى الأهداف. يوضح ذلك العميد مجيد محمد، مدير التحقيق الجنائي في جهاز مكافحة الإرهاب في محافظة الأنبار غرب العراق، في شهادة خاصة بهذه الدراسة، قائلًا: «وجدنا القاعدة من خلال تعاملنا السابق معها أكثر حذرًا في عمليات تفجير السيارات المفخخة والعبوات الناسفة داخل الأحياء السكنية ذات الأغلبية السنّية، على عكس تنظيم الدولة الإسلامية الذي وجد قاعدة فقهية قديمة تقول: 'كلٌ يبعث على نيّته'، حيث لا يتأخرون عن تفجير سيارة مفخخة عند باب مدرسة ابتدائية من أجل قتل ضابط أو قائد عسكري إذا لم يكن هناك بد في الوصول إليه في مكان آخر. وهذا الأسلوب هو أكثر ما يميز بين داعش والقاعدة، فتنظيم الدولة لا دماء معصومة عنده وليس لديه وسيلة محذورة تمنعه من الوصول إلى هدفه (الحكم بما أنزل الله)، وبذلك يمنح نفسه فتاوى واجتهادات من منظرين وشرعيين في صفوفه»[144].

انتهج تنظيم الدولة الإسلامية سياسة فرض البيعة على الفصائل المعارضة السنّية التي تقاتل الحكومة. وقطع علاقاته وصلاته بعدد واسع من الكتّاب والمنظرين والحركات والجماعات الجهادية في أنحاء العالم الإسلامي كلها، الذين امتنعوا عن بيعة زعيم التنظيم أبي بكر البغدادي خليفة للمسلمين[145].

يتصدّر الهيئات الشرعية في التنظيم العلماء الذين غالبًا ما يملكون القدرة على إنشاء الفكرة التي تكون موجزة وذات بناء لغوي متماسك ومضمون شرعي مستقيم نوعًا ما. ويعتمد تنظير عموم الجماعات الجهادية

المعاصرة، على كتابات سيّد قطب وعبد القادر بن عبد العزيز (سيّد إمام الشريف المكنّى أيضًا دكتور فضل) وعبد الله عزام وأبي مصعب السوري؛ إذ لا يوجد بين عناصر التنظيم شخصيات تنظيرية خاصة به، وهم في الأغلب لا يمتلكون المنطلق الذي تؤسس عليه الأفكار والمسارات في الدعوة والمنهج والطريقة الجهادية[146].

للهيئات الشرعية الدور الأبرز في بثّ روح الحماسة والعاطفة القتالية وصوغ خطابات البغدادي والبيانات والتعليق على الأفلام والأناشيد الإعلامية للتنظيم. وغالبًا ما يكون أعضاء الهيئات الشرعية من المهاجرين العرب، خصوصًا السعوديين. تقسم هذه الهيئات قسمين رئيسين: أحدهما للقضاء والفصل بين الخصومات والنزاعات المشتركة، وإقامة الحدود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ والآخر للإرشاد والتجنيد والدعوة ومتابعة الإعلام[147].

لم تبرز في صفوف تنظيم الدولة أي شخصية شرعية أو فقهية منظّرة لفكره على الإطلاق، على عكس التنظيمات الجهادية الأخرى، حيث وُجد معها كثير من المنظّرين أو المبررين لعملياتها. اعتمد التنظيم ولأول مرة في التنظيمات الجهادية – كما يفيد الشيخ مناف إسماعيل العبيدي (إمام وخطيب في أحد مساجد مدينة الخالدية في الأنبار) – على «القياس والاجتهاد والارتجال والاستفتاء، أو ما يسمونه الشورى. ومنح مجلس الشورى قادته الميدانيين حق التصرف وإصدار القرارات في الأحكام والحدود التي يطلقها كما يتطلّب الظرف أو الموقف في هذه المدينة أو تلك. لكن الملاحظ على أحكام التنظيم الدينية المتعلقة بالحدود أن قادته يميلون إلى فتاوى الاجتهاد أكثر من الشورى أو الاستفتاء، ونقصد بالحدود هي أحكام القتل وأنواعها وأحكام العقوبات وألوانها، حيث تتفاوت تلك الفتاوى في شدتها، لكنها في العادة تكون أفظع من التي نفّذتها قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين»[148]. ففي 17 أيلول/ سبتمبر 2014، نفى التنظيم شخصًا من مدينة الفلوجة وعائلته لضبطه متلبّسًا بسرقة أحد البيوت. بينما قطع يد سارق آخر في مدينة الموصل بعد أسبوع واحد من الحادثة الأولى التي تشبه تفصيلات الأحداث نفسها. كما قطع رأس شاب بتهمة (سب الدين)، بينما قطع لسان آخر للسبب نفسه في تكريت في شباط/ فبراير [149]2015.

لم تمنع هذه العشوائية في الفتاوى الشرعية من تأسيس محكمة شرعية عليا تتمتع بسلطات واسعة من حيث المبدأ، اتخذت مدينة الرقة السورية مقرًا لها. تتألف هذه المحكمة من أربعة قضاة: سعودي وتونسي وعراقي وسوري، لا يعرف لهم اسم أو كنية، ولم يظهروا على وسائل إعلام التنظيم سابقًا، وغير معروفين لكثير من أعضائه. تتولّى هذه الهيئة الشرعية أو المحكمة الشرعية رسم سياسات التنظيم العامة أو المصيرية، وأبرزها حل الخلافات المتكررة بين القادة الميدانيين والبتّ فيها، بينما يتولّى القادة أنفسهم حل الخلافات بين جنود التنظيم وعناصره من المقاتلين العاديين. كما يقع على عاتق هذه المحكمة مهمة التفاوض والمقايضة من ناحية إجازتها أو تحريمها وإصدار أحكام الإعدام الجماعية (عشيرة الشعيطات السورية وعشيرة البونمر العراقية)، إضافة إلى أمور أخرى، مثل ثبوت الرؤية الشرعية لهلال رمضان والعيدين[150]. وفرضت الظروف الميدانية لاحقًا، تبعًا لغارات التحالف الدولي ضد التنظيم، فصل مهمات القضايا الشرعية في العراق عن المحكمة في الرقة، وأُنشئت محكمة جديدة شرعية خاصة في العراق في مدينة الموصل، وعُيِّن عراقي وسوري وشيشاني مسؤولين عنها[151].

يوضح الشيخ حسام اللامي، المكنّى بأبي محمود[152]، وهو شرعي عام في تنظيم داعش فرع العراق دور الهيئات الشرعية، فيقول: «وظيفتي هي القضاء والفتوى والفصل بين النزاعات، وإقامة الدورات الشرعية والعقائدية والخطب الحماسية وتدريس الكتب التي تحث وترغّب في الشهادة في سبيل الله، ومتابعة أمور القضاء والحدود والتحقيقات والحسبة وتقديم المشورة إلى الوالي. كما كان من مهماتي تهيئة الخلايا النائمة من خلال محاضرات في مساجد الفلوجة، خصوصًا مسجد الروضة المحمدية»[153]. ويكمل عن وظيفته: «وظيفتي التي أفتخر بها هي تأليبي للانتحاري، وملء قلبه حقدًا على الشيعة والصحوات، قبل أن ينفذ عمليته، ومعظم هؤلاء من شمال أفريقيا ومن مواليد عامي 1993 و1996. وسبق لي أن أفتيت بسبي الإيزيديات في الموصل»[154].

خامسًا: طرائق قتال التنظيم وأساليبه

يضع المجلس العسكري للتنظيم الخطط القتالية والآليات العسكرية وطرائق إنجازها. وغالبًا ما يعتمد على الخلايا النائمة، وهي قوة عسكرية تامة الجهوزية للمشاركة في السيطرة على المدن والمناطق من الداخل، باستهدافها المباني الحكومية والثكنات العسكرية والمراكز الأمنية بالتزامن مع بدء الهجوم على المنطقة من الخارج[155].

تحضّر الهيئات الشرعية لهذه العمليات بإرسال الدعاة الذين يعملون على إثارة الحماسة وإحياء روح الجهاد والقتال ضد الحكومات، وتأسيس خلايا نائمة مؤيدة للتنظيم. ثم يبدأ عناصر المجلس العسكري في اختيار المناطق المهمة التي يجب استهدافها والسيطرة عليها، وعادة تكون المباني الحكومية والحقول النفطية والمعابر الحدودية والمطارات ومحطات القطارات والنقل العام والطرق الرئيسة ومفارق المدن والبلدات والجسور الحيوية وضفاف الأنهر والبحيرات والسدود والمخازن التجارية والصناعية والزراعية. يركز التنظيم على المناطق التي تعتبر محصّنة جغرافيًا، وفيها أغلبية من العشائر العراقية السنّية التي تساعدهم في الصمود طويلًا ومسك الأرض والاستحواذ على السلاح والعتاد والثروات، خصوصًا في مناطق أرياف مناطق العشائر العراقية السنية، حيث تعمل العناصر الأمنية الخاصة بالتنظيم على رصد المناطق العراقية السنّية التي تعاني ظلمًا، إذ تنصح الخلايا النائمة أن تكون قريبة من تلك المناطق، وأن تستغل الثورة الشعبية والحراك الشعبي للسيطرة عليها، وعند ارتباك الوضع العسكري بين القوات الأمنية والقوى الشعبية الثائرة، يقوم عناصر التنظيم بتكثيف هجماتهم لإجبار القوات النظامية على الانسحاب[156].

يتشكل المجلس العسكري من المشاة وكتائب الانغماسيين وكتائب الانتحاريين وكتائب المدفعية والهاونات والخبرات الفنية لنصب الكمائن والعبوات وتفخيخ السيارات، وكتائب العمليات الخاصة. والأخيرة هي الأهم في المجلس العسكري إذ تقوم بعمليات اقتحام المنطقة/ الهدف، حيث تُختار مجموعة من المتطوّعين بمواصفات جسمانية وصحية ونفسية محددة. وهذا ما يعرف بعمليات البدء (التأسيس)، ثم عمليات التدريب البدني والتعبوي والتأهيل والقتال الحي والمشاركة في مناورات قتالية بذخيرة حية. تقود هذه الكتائب مجموعة من ضباط الأركان وأغلبيتهم من المؤسسة العسكرية والأمنية السابقة، وهم من يدير عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والمراقبة والانضباط والمراجعة والتقويم[157].

يستخدم التنظيم في وضع الخطط ورسم الهجمات خرائط شركة غوغل وأجهزة التتبع (جي بي أس) التي تمثل عاملًا مهمًا في إعداد الهجمات قبل تنفيذها. ويعتمد على خطوط قتالية مختلفة، تقسم ثلاثة أقسام: القسم الأول، ألوية جيش الخلافة، وهم المقاتلون الاعتياديون من جنسيات مختلفة، وهذا يمثل أو يناظر القوات البرية في الجيوش التقليدية. والقسم الثاني، كتائب الانغماسيين أو كتائب البتار، كما تعرف داخل التنظيم، وهم يناظرون القوات الخاصة أو الكوماندوز في الجيوش النظامية. أما القسم الثالث، فهم الانتحاريون، ويعرفون باسم كتائب أبي دجانة الأنصاري أو سرايا الاستشهاد. ولكل قسم مهماته وواجباته. والكتائب الأخيرة (الانتحاريون) هم الأكثر تقديرًا وتأثيرًا، حيث يوصفون بأنهم السلاح النووي للتنظيم الذي لا يملكه أي من خصومه الآخرين[158].

تختلف تكتيكات التنظيم في الدفاع عن إستراتيجيته في الهجوم؛ إذ تقوم الخطة الدفاعية على خطوط صد تبدأ بحقول الألغام، ثم التفخيخ الذي يشمل المنازل والسيارات والأجسام المتفجرة المفخخة. ويتولّى هذه المهمة القسم الأول، أي المقاتلون الاعتياديون، وفي حال فشلهم، تنتقل المهمة إلى كتائب الانغماسيين، وفي حال انكسارهم أيضًا، يأتي دور الانتحاريين لصد الهجوم. نجحت هذه الإستراتيجية في ضمان حماية دامت طوال عام كامل لمدينة الفلوجة، وأقل منها بالنسبة إلى المدن الأخرى، مثل الموصل وتكريت والكرمة وهيت، إلا أن القصف الجوي، يعتبر نقطة ضعف التنظيم؛ إذ يكبّده خسائر بشرية كبيرة. ويتأثر به بشكل خاص القسم الأول من المقاتلين في التنظيم، على عكس كتائب الانغماسيين والانتحاريين.

أما استراتيجية الهجوم، فعادة تكون معاكسة للخطط الدفاعية، حيث يبدأ بالهجمات الانتحارية المحدودة لإرباك خطوط الخصم، ثم كتيبة الانغماسيين، ومن ثم يتقدم المقاتلون الاعتياديون. ولا يضع التنظيم في خططه مقدار خسائره البشرية أو محاولة التقليل منها كونه يعتمد على معتقد ديني يتعلق بالشهادة وقدر الموت على كل عنصر من عناصره والتسابق إلى الجنة[159].

يجمع تنظيم الدولة في أساليبه القتالية بين أسلوب حرب المدن والجيش شبه النظامي، فهو يجمع بين الأساليب الأمنية والعسكرية التقليدية وحروب العصابات. ولذلك تكون خسائره محدودة ويصعب حصاره والتضييق عليه. ويعود تمدده العسكري إلى حسن التخطيط والقدرة على الصدمة والمفاجَأة والعقيدة

والإعداد المعنوي العالي والاحترافية العالية في قطع الطرق الرئيسة وإيصال الإمدادات، والإصرار على النصر أو الموت.

يوضح مسؤول ملف الانتحاريين في التنظيم عمار الخزعلي[160] آلية تنفيذ العمليات الانتحارية في بغداد، فهناك ثلاث طرق لدخول الانتحاريين إلى بغداد: الرطبة - النخيب - اليوسفية، والثرثار - ذراع دجلة - أبو غريب، وحوض الحمرين - خان بني سعد - المدائن؛ وهذه المناطق التسع، هي مضافات للانتحاريين. والمضافات أماكن عزل للانتحاري عن العالم الخارجي، يجرّد فيها من استعمال الهاتف والإنترنت، ويلزم بالصوم، وسماع القرآن والنشيد الجهادي، لا يسمح بالتكلم مع الانتحاري في أي موضوع يخص سيرته وتاريخه. ونسبة كبيرة من ناقلي الانتحاريين هم من شيعة اعتنقوا المذهب السنّي، أو لديهم وثائق أمنية مزوّرة، يستطيعون إدخال الانتحاري إلى بغداد بطرائقهم الخاصة. ولا يزيد عدد خلايا الناقلين والمجهزين في «ولاية بغداد» على عشرين شخصًا. ومن ثم يستلم الانتحاري من المسؤول الأمني الأوامر المتعلقة بالهدف من حيث المكان والزمان ونوع العملية الانتحارية[161]. ويكمل الخزعلي: «منذ شهر أيلول/ سبتمبر 2014 ولغاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، جهّزت تسعة عشر انتحاريًا، أعمارهم بين 18 و28 عامًا، وأغلبيتهم حاصلة على مستوى تعليمي بين الإعدادية والبكالوريوس، ومن طبقات متوسطة في حالتهم المعيشيّة، وهم أربعة عراقيين، وأربعة ألمان، وأربعة سعوديين، وثلاثة تونسيين، وثلاثة سوريين، وأسترالي واحد. وأكثر ما أحزنني هو تنفيذ أخي الصغير سلام من مواليد عام 1994 عملية انتحارية في منطقة الكاظمية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014. لكنني أفتخر بتجهيز انتحاري فجّر نفسه في ملعب الصناعة في شرق بغداد لتجمع عصائب أهل الحق الشيعية، في صيف 2014 في منطقة شارع القناة. ولو قدر لي الخروج من السجن، فسأنفّذ عملية انتحارية على السفارة الإيرانية في بغداد»[162].

سادسًا: تجنيد عناصر التنظيم

تعددت طرائق تنظيم الدولة في ضم المقاتلين الجدد، وأبرزها البيعة العامة وتكون على مقاتلي الفصائل السابقة السلفية أو تلك الوطنية، بالقوة أو الترضية بالمال، لجماعات كثيرة العدد أو صغيرة، بين 20 و70

شخصًا في مرات كثيرة. حدث ذلك مع تنظيم جيش المجاهدين في الفلوجة في 10 أيلول/ سبتمبر 2014، عندما أجبروا على البيعة أو القتال، أو ما حدث مع تنظيم أنصار السنّة في الأنبار، عندما بايع أربعون عنصرًا من عناصره التنظيم بسبب الحاجة إلى المال[163].

وتتمثل الطريقة الثانية في ديوان التجنيد الذي يختص في جلب المقاتلين ويعمل بالتنسيق مع ديوان الإعلام من خلال بث الخطب ونداءات النصرة والنفير. نجح الديوان في تعيين ممثلين له في أوروبا وآسيا ودول عربية مختلفة. يتولّون مهمة التجنيد وإرسال المقاتلين، وهم أكثر الحلقات ثقة وفاعلية حتى الآن. أما الطريقة الثالثة، فهي التطوع الفردي من الذين يفدون إلى سورية ثم العراق من مختلف دول العالم. يوضعون في معسكرات تدريب جهادية، يخضعون فيها لجرعات فكرية وعقائدية قبل التدريب على القتال، ويبقون خاضعين لمراقبة لجنة الأمن الداخلي (ما يسمى عندهم «تحت العين»)[164].

يبدأ ضم عناصر جديدة إلى التنظيم بالجذب والدعوة، حيث يقوم بها الناشرون والدعاة الذين يوجدون غالبًا في بؤر التجنيد التقليدية؛ المساجد والجمعيات الخيرية والإغاثية والثقافية الإسلامية والجامعات والمعاهد والمدارس الدينية ورحلات الحج والعمرة والمعسكرات الصيفية والكشفية والصالات الرياضية ومواقع الإنترنت للتواصل الاجتماعي. تبدأ هذه المرحلة بجذب الشخص الهدف بعد الاطلاع على نفسيته ومزاجه، ويكون التركيز في هذه المرحلة على مسائل التوحيد والحاكمية والولاء والبراء وأهمية الحكم بالقرآن، وأن الجهاد هو الحل وزرع الشبهات التكفيرية، ودفع الشاب الهدف إلى الاستماع لكل ما يجعله حزينًا، والاستعانة بالخطباء والخطب الصوتية الحزينة والأناشيد الحماسية، ومن هنا يسهل دخول الأفكار التكفيرية والمتطرفة إلى عقله من دون مقاومة منه[165]. تأتي المرحلة الثانية في مبايعة التنظيم وإعداده تنظيميًا ونقل الشباب إلى جهات تنظيمية تعمل على إدخالهم ثلاث دورات مركّزة: أمنية وبدنية وعسكرية، وغالبًا ما يكون عدد المتدربين بين 3 و5 أشخاص[166]. ومن ثم يصنّف الشباب بحسب مؤهلاتهم الفكرية والجسدية إلى «مقاتل، متخصص[167]، انغماسي[168]، انتحاري»، ويعودون ليخضعوا إلى دورات أخرى لتأكيد اختصاصهم. كما تبدّل أسماؤهم بألقاب وكنى ويزودونهم بوثائق مزوّرة[169].

استقطب التنظيم أكثر من 2000 مراهق (11–16 عامًا) في العراق منذ أول جمعة في شهر رمضان 2014 وحتى مطلع عام 2015 عن طريق المساجد، وأدخلوا في دورات شرعية وعسكرية. سرعان ما اكتسب هؤلاء المراهقون العقيدة التكفيرية والكراهية والمكر والشدة المفرطة والخصومة والجدل[170].

سابعًا: مالية التنظيم

يعتبر تمويل التنظيم أهم عوامل قوته وبقائه بسبب نفقاته الكثيرة في التسلّح، شراءً أو تصليحًا، أو منح الرواتب للعناصر وتوزيع الهبات على المواطنين القابعين تحت حكمه. لذا، يفرض الإتاوات على التجار ورجال الأعمال في المدن التي يسيطر عليها، في مقابل حماية كاملة ونقل البضاعة بحرية داخل مناطق سيطرته أو حتى عبورها إلى مناطق سيطرة الحكومة. ويفرض أيضًا رسومًا على الشاحنات الكبيرة وصهاريج النقل التي تعبر الأراضي التي يسيطر عليها، وعلى شركات الهاتف المحمول وشركات أخرى محلية مختلفة في حجمها التجاري[171].

سيطر التنظيم على تسعة مصانع عاملة في العراق: الإسمنت والطابوق والفوسفات والأسمدة ومساحيق التنظيف والتعليب الغذائي، إضافة إلى مئات الآلاف من الهكتارات الزراعية المنتجة للقمح والشعير والفواكه والخضروات التي تعتمد عليها بغداد وبعض المدن الأخرى في توفير مستلزماتها الغذائية. وجنى التنظيم عقب سيطرته على الموصل يوميًا من تلك المصادر ما معدّله مليون إلى مليون و800 ألف دولار على طول مساحة سيطرته، التي تقدّر بنحو 48 في المئة من مساحة العراق، وتشمل محافظات ومناطق مختلفة في نينوى والأنبار وصلاح الدين وكركوك وديالى وحزام بغداد الغربي والجنوبي وجزءًا من الحزام الشمالي[172].

وفّرت سيطرة التنظيم على حقول نفط كبيرة في العراق (بطمة وشورة وعين زالة وقصبة ونجمان والكيارة وجوان وباي حسن) وتهريب نفطها، مبالغ مادية، مكّنته من الاعتماد الذاتي في تمويله. وتورط فيها تجار أكراد بتواطؤ مع مسؤولين كبار في إقليم شمال العراق[173].

حظي التنظيم بوفرة مالية نتيجة استيلائه على العشرات من المصارف الحكومية والأهلية خلال اقتحامه المدن العراقية. وعمل على تفكيك المنشآت العراقية بشكل مستمر، وبيعها لجهات مختلفة عبر مافيات وشبكات تهريب، فضلًا عن عمليات تهريب الأغنام والاستيلاء على السيارات، وبيع المواقع والآثار، إضافة إلى المبالغ المالية الكبيرة التي يحصل عليها فدية لقاء إطلاقه سراح العراقيين والأجانب الذين يختطفهم. ويراوح بدل هذه الفديات بين خمسين ألفًا وملايين الدولارات. ومرر التنظيم عمليات غسيل الأموال في عدد من دول الجوار والدول الأوروبية، وكان أكثر نجاحًا في الدول العربية والإقليمية المجاورة، بسبب تخلّف النظام المالي فيها.

تتركز نفقات التنظيم على دفع الرواتب للمقاتلين المنضمّين، حيث يدفع مرتب شهري مقداره 700 دولار للمقاتل و500 دولار للقائد العسكري، على عكس الجيوش النظامية التي تمنح الضابط راتبًا أعلى من الجندي. ولا ينفق التنظيم مبالغ ضخمة على شراء الأسلحة، فهو اعتمد على سلسلة هزائم الجيش العراقي وسيطرته على قواعده ومعسكراته التي تضم أسلحة ثقيلة وخفيفة.

فصل زعيم التنظيم الموازنة المالية لكل مدينة أو ولاية عن الأخرى، بمعنى أن قائد المدينة أو أميرها يتدبّر أحواله المالية من خلال الطرائق التي تمت الإشارة إليها آنفًا. لكن الأموال المتحصّل عليها من الصفقات الضخمة تكون في أرصدة البغدادي نفسه. لكل ولاية مصادر تمويل مختلفة تمكّن الوالي أو القائد من دفع نفقات العناصر الشهرية (الرواتب)، إلا أن هناك مدنًا ومناطق فقيرة بفعل طبيعتها الجغرافية التي لا تقع على خطوط نقل تجارية أو لا تحوي آبار نفط، أو أن تجّارها هربوا منها، يقوم الخليفة البغدادي بسد العجز في تلك المدن من موازنة التنظيم العامة شهريًا. وبلغت الموازنة العامة للتنظيم، بحسب خطيب الجمعة في الموصل الشيخ أبي سعد الأنصاري، في مطلع عام 2015، ملياري دولار، وبفائض 250 مليون دولار. خُصصت الموازنة للمناطق كلها التي يسيطر عليها التنظيم في العراق وسورية، وتم توزيع الفائض على المجهود الحربي[174].

اهتم التنظيم بالمسائل المالية والإدارية، خصوصًا بعد إعلان الخلافة في 29 حزيران/ يونيو 2014، حيث جمع المزيد من الأموال، وأصبح أكثر دقة في عمله الإداري والمالي وفي تنسيق بريد الولايات. فأنشأ

التنظيم ديوانًا للمالية والأعمال الإدارية، وأدرجه ضمن أولوياته[175]. أشرف البغدادي على الديوان إشرافًا مباشرًا عن طريق أقاربه وأصدقائه ومساعديه[176]، وهناك لجنة متخصصة بالمتابعة والتدقيق، وغالبًا يختار من يعمل بهذا الملف شخصًا اختُبرت أمانته، من بين من لهم تاريخ جهادي وعقيدة سلفية جهادية. وفي كل ولاية من ولايات التنظيم إدارات مرتبطة بهذا الملف، حيث يستلم الإداري والبريد والأموال من منسق بريد الولايات، وهو ما يعرف بالإداري العام[177].

يشرح أبو هاجر محمد حميد عمر العسافي[178] ملف المالية الإداري العام لتنظيم داعش فرع العراق، فيقول «تأتي الأموال من الجباة وهم يجمعونها من مصادر متعددة، منها الاختطاف والفديات والإتاوات والسلب وتهريب النفط والآثار وتبرعات الأغنياء والصدقات والزكوات من الجمعيات والمساجد [...] ربما تصل في الشهر إلى ثمانية ملايين دولار، ترفع إلى مجلس الإمارة كي يقوم بتوزيعها بحسب الولايات»[179]. وعن توزيعها يقول: «يتم تبويب صرف هذه الأموال على أبواب صرف ثابتة مثل الكفالة للمقاتلين والمساندين والسجناء والأرامل واليتامى، حيث يخصص لكل مقاتل 300 دولار شهريًا، إضافة إلى 75 دولارًا كمصروف خاص، و50 دولارًا للزوجة، ولكل طفل 25 دولارًا، إضافة إلى دفع إيجار البيت وحالات الطوارئ، وتكاليف التنقل والعلاج والوثائق المزورة. وللقادة الميدانيين كفالة شهرية قدرها 500 دولار، وللقادة الوسط 1000 دولار، ولمجلس الشورى والإمارة ورئاسة المجالس، العسكرية والأمنية، والهيئات الشرعية والإعلام والمالية والإدارية 3000 دولار». ويقول أيضًا «في آذار/ مارس 2014، قمت بتوزيع مبلغ أكثر من ستة ملايين دولار لولايات فرع العراق، وكان كالآتي؛ ولاية الأنبار 700 ألف دولار، ولاية الجنوب 700 ألف دولار، ولاية ديالى 600 ألف دولار، ولاية نينوى مليون و500 ألف دولار، ولاية بغداد 400 ألف دولار، ولاية كركوك 300 ألف دولار، ولاية صلاح الدين 200 ألف دولار، معسكرات الصحراء (الرطبة) 500 ألف دولار، ولاية الحدود 200 ألف دولار، ملف التطوير والتقنيات 200 ألف دولار، ملف الإعلام 200 ألف دولار، مشتريات العتاد والسلاح 400 ألف دولار»[180]. وأكدت ذلك الوثائق التي وجدت في بيت أبي عبد الرحمن البيلاوي (رئيس المجلس العسكري)[181]. كما

يدّعي أبو هاجر أن للتنظيم استثمارات في إندونيسيا وماليزيا وتركيا والخليج ولبنان وأوروبا الشرقية، تدر أرباحًا كبيرة تصل إلى ثلاثة ملايين دولار شهريًا.

يوثق التنظيم من خلال الإداري الإيرادات والمخرجات والديون وأبواب الصرف كلها بالتاريخ، وبشيفرة معتمدة تختلف من ولاية إلى أخرى. لكن التنظيم لا يعطي المال للمهاجرين إلا إذا تزوج أحدهم أو أصبح لديه عائلة[182].

ثامنًا: العلاقة بالبيئة المحلية في العراق نماذج من حكم التنظيم لمدن عراقية

1- محافظة نينوى: مدينة الموصل

عرفت الموصل، تاريخيًا، توترًا اجتماعيًا بين مدينة الموصل وأريافها. وفي الغالب، تعود الأصول الاجتماعية لمنتسبي الجيش والأمن في مدينة الموصل إلى الأرياف المحيطة القريبة من المدينة أو البعيدة عنها.

لعب تنظيم الدولة على هذه التناقضات الاجتماعية، فالتركيبة الاجتماعية لنسبة كبيرة من أعضائه ترجع إلى أبناء الريف والقاطنين في أطراف مدينة الموصل، في القرى والنواحي والأقضية. أما أبناء المدينة نفسها من المنتمين إلى هذا التنظيم، فهم أيضًا من أصول ريفية يسكنون أحياء تشبه القرى داخل المدينة[183].

قبل دخول تنظيم داعش في حزيران/ يونيو 2014، كانت محافظة نينوى من المحافظات غير المستقرة أمنيًا، على الرغم من أنّها كانت تضم قطعات عسكرية كبيرة من الجيش والشرطة الاتحادية (وهي قوة تابعة لوزارة الداخلية) والشرطة المحلية، وكانت الفرقة الثانية من الجيش متمركزة في الساحل الأيسر من المحافظة، في حين توجد الفرقة الثالثة في مناطق الكسك وسد الموصل وتلعفر التي تقع على الحدود العراقية – السورية، أما الشرطة الاتحادية، فتنتشر في الجانب الأيمن من الموصل، إضافة إلى (لواء الموصل) وهو مكوّن من رجال الشرطة المفصولين من الخدمة الذين تمت إعادتهم وضمهم إلى الشرطة الاتحادية. ومديرية شرطة نينوى مقرها في منطقة الدواسة في الساحل الأيمن، كما يوجد فوج داخل معسكر الغزلاني في

الساحل الأيمن، يتألف من 5000 عنصر، يسمى فوج مكافحة الإرهاب، تابع للفرقة الذهبية (المرتبطة بمكتب القائد العام للقوات المسلحة، الذي هو رئيس الوزراء في العادة).

يمثّل أبناء المحافظات الوسطى والجنوبية (غالبًا من الشيعة) نسبة 75-80 في المئة من قوام الفرقتين العسكريتين الثانية والثالثة والشرطة الاتحادية، وتضم الفرقة الثالثة، إضافة إلى الشيعة، أكرادًا، وقلّة من أبناء الأقضية والنواحي جنوب الموصل (السنّة). أما فوج مكافحة الإرهاب، فيتكوّن من أبناء الوسط والجنوب حصرًا، في حين تتألف الشرطة المحلية في أغلبيتها من ثلثين من أبناء الأقضية والنواحي المحيطة بالموصل (وهم خليط طائفي وإثني)، وثلث تقريبًا من أبناء الموصل (السنّة). وبالنظر إلى أهميّة الموصل، سلّحت وزارة الدفاع الجيش العراقي فيها بترسانة عسكرية كبيرة ضمّت مدفعية ثقيلة، وعربات مدرعة، وعجلات همر، وناقلات (MB1)، وصواريخ محمولة على الكتف، ودبابات، وأحاديات 14,5 و12,5، وبنادق أميركية (M15)، وبنادق كلاشينكوف، ورشاشات (BKC)، وقاذفة (RBG7). أمّا الشرطة الاتحادية، فجهزت بمدرعات، وأحاديات 14,5، ورشاشات (BKC)، وقاذفات، في حين كان فوج مكافحة الإرهاب يمتلك تسليحًا أميركيًا خاصًا، وهو مميّز جدًا، واعتمدت الشرطة المحلية في تسليحها على بنادق كلاشينكوف، ورشاشة (BKC)، وأحاديات[184].

خلال الأعوام القليلة الماضية، تعرّض عدد كبير من عناصر الأجهزة الأمنية في الموصل إلى الاغتيال أو الاختفاء. فانتشرت الشائعات في المدينة بأن عمليات اغتيال ضباط الشرطة ومنتسبيها من «المواصلة»، كان ينفذها زملاء لهم من «الجرياويين» (المتحدرين من أصول ريفية) كي يستبعدوهم ويُحلّوا مكانهم إخوتهم أو أبناء عمومتهم. وشكلت السياسات الطائفية، وإقصاء الضباط، خصوصًا ممن كانوا ينتمون إلى حزب البعث سابقًا، أو كانوا في دوائر أمنية[185]، أرضية خصبة لنمو التنظيمات المسلحة في المحافظة.

قبل سقوط الموصل، عاش مقاتلو تنظيم الدولة حياتهم الطبيعية الاجتماعية وحتى العسكرية، أكانوا من العراقيين أم من الأجانب والعرب عابري الحدود، في منطقة الجزيرة السورية الممتدة إلى المنطقة الغربية. وكانت منطقتا الشرقاط والبعاج من أكبر الحواضن التي يوجد فيها جلّ ثقلهم العددي، حيث يدرّب التنظيم وينشئ معسكراته، كذلك كان أفراد التنظيم يعبرون الحدود في اتجاه الأراضي السورية ومعهم شتى

أنواع البضائع والأسلحة المهربة التي تفتقدها المدن السورية. واندمج بعض أعضاء التنظيم من المقاتلين العرب والأجانب في القرى التابعة إداريًا لقضاء الشرقاط وناحية القيارة عبر الزواج من نسائها. ولا توجد إحصاءات دقيقة عن عدد هذه الزيجات، غير أنه ليس كبيرًا. وتمت بموافقة الأهل والفتاة نفسها[186].

أما سيطرة الحكومة (عسكريًا)، فكانت محصورة ضمن المخافر الموزعة على الطريق الدولية السريعة الرابطة بين الموصل وبغداد، وكثيرًا ما كانت هذه المخافر، ولا سيما التابعة للشرطة، تسقط عسكريًا في أثناء الليل بيد التنظيم. وكان التنظيم يقيم حواجز ويدقق في هويات المسافرين إلى المحافظات والمدن في الجنوب والوسط بحثًا عن منتسبي الأجهزة الأمنية، حيث تتوافر لديه معلومات وافية عنهم وعن أوقات إجازاتهم، وكذلك صور وتسجيلات لعدد من الضباط والجنود في وحداتهم وببزاتهم العسكرية[187].

أ- اجتياح التنظيم الموصل وهزيمة الجيش

بدأت بوادر هجوم تنظيم الدولة الإسلامية على محافظة نينوى في 5 حزيران/ يونيو 2014، أي قبل الهجوم الكاسح بخمسة أيام فقط، حيث تواردت أنباء إلى مسامع أهالي المحافظة عن احتمال وقوع هجوم كبير على المدينة، الأمر الذي دفع قادة عمليات نينوى إلى فرض حظر على التجوال في ظهر اليوم ذاته.

عند الثانية بعد منتصف ليلة 6 حزيران/ يونيو 2014، شنّ التنظيم هجومًا على الساحل الأيمن من المدينة، وتحديدًا على منطقتي الإصلاح الزراعي والهرمات التي تضم جيوبًا للتنظيم، ودخلت عناصره في سيارات رباعية الدفع محملة بالمسلحين من الجانب السوري ومنطقة الجزيرة، وهي منطقة مفتوحة من الناحية الجغرافية وتشمل مئات الكيلومترات على طول الحدود بين العراق وسورية، وساعدتهم الخلايا المؤيدة لهم في تلك المناطق، فاستُهدفت الحواجز الأمنية ومراكز الشرطة، ولم يكن هناك وجود للجيش، لأن هذه المناطق تحت سيطرة الشرطة المحلية والاتحادية.

في 9 حزيران/ يونيو، ضرب انفجار كبير بصهريج مفخخ تجمعًا للجيش والشرطة الاتحادية التي كانت متجمعة قرب فندق الموصل وأوقع خسائر كبيرة في صفوفهم، على نحو أدى إلى انهيار كبير في معنويات القوات الأمنية وهروبها من ساحة الموصل. فاستغلّ التنظيم هذا الانفجار وتقدم بسرعة ودخل ساحل

المدينة الأيسر، وبدأت في صباح اليوم التالي انفجارات عدة تضرب مقرات الفرقة الثانية للجيش. وهنا بدأ الانهيار الكبير والانسحاب في صفوف قوات الجيش، وحتى ظهيرة اليوم نفسه، لم يبق أي وجود لقوات الجيش أو الشرطة في الموصل؛ إذ انهارت جميع القطعات العسكرية من دون قتال، وهُزم الجيش تاركًا أسلحته وعجلاته ومعدّاته. وأثار هذا الانهيار السريع والمستغرب شكوكًا وتساؤلات عند الرأي العام العراقي والعربي والعالمي.

لم يتحالف تنظيم الدولة مع عشائر بعينها في الموصل لتسهيل عملية دخوله، بل كسب تأييدًا وحواضن في عموم المحافظة للأسباب التي ذكرناها، والتي مهّدت لتمدّده؛ إذ كانت مناطق أطراف الموصل في الساحل الأيمن: مشيرفة والهرمات والإصلاح الزراعي، أهم حواضنه، وكانت تلك المناطق (الفقيرة) ساخنة وتشهد أعمال عنف شبه مستمرة، وتضم عشائر عربية مختلفة، منها عشائر الجبور وطي والنعيم والعبيد واللهيب والمعامرة وغيرها. وكانت عناصر التنظيم تحتمي في تلك المناطق، لأنها مفتوحة ومنبسطة وتقع في أطراف المدينة في الجانب الغربي الذي يمتد عبر مئات الكيلومترات إلى الحدود العراقية - السورية، كما أن الضغوط الحكومية على تلك المناطق أوجدت لدى أهلها تذمرًا من الأجهزة الأمنية. وشهدت مناطق عدة في الموصل، مثل الشورة والمحلبية والحويجة وتلعفر وغيرها، نشاطًا ملحوظًا لداعش كونها مناطق مفتوحة جغرافيًا، وتشهد عمليات تهريب للسلاح والمواد الممنوعة، مثل البنزين والنفط الأبيض، في حين ينقسم أهالي تلك المناطق بين مؤيد للحكومة ممن تطوّعوا في سلك الشرطة والجيش، ومناهض لها ممن انخرط مع المسلحين أو مع تجار السلاح والتهريب.

يلاحَظ هذا الانقسام جليًا في منطقتي الحويجة وتلعفر اللتين بقيتا تشهدان أعمال عنف حتى سيطرة التنظيم على المدينة. ففي قضاء تلعفر مثلًا حصل انقسام كبير منذ الأحداث الطائفية في عام 2005 وتعرّض التركمان (السنّة) فيه إلى تهجير منظم واضطهاد متعدد الأوجه؛ على نحو اضطر كثيرًا منهم إلى النزوح إلى مركز الموصل ومناطق أخرى مجاورة، الأمر الذي دفع عددًا منهم إلى الانتماء إلى تنظيم داعش. بينما بقي العراقيون التركمان (الشيعة) يسيطرون على القضاء الذي كان مقسمًا إداريًا ومناطقيًا إلى مناطق خاصة بالشيعة وأخرى خاصة بالسنة، وشهد هذا القضاء أيضًا أعمال عنف كثيرة في الأعوام الأخيرة، وكان من

أول المناطق التي استهدفها التنظيم بعد دخوله الموصل، نظرًا إلى وجود عدد كبير من أبناء تلعفر (من المهجرين منه) منتمين في صفوفه. وفي المقابل، فُرّغ القضاء من التركمان الشيعة الذين هجّروا بعد سيطرة داعش عليه[188].

ب- العلاقة بالمجتمع المحلي في مدينة الموصل

- الأوضاع الاجتماعية

بعد اجتياح التنظيم منطقة الموصل وسيطرته عليها بشكل كامل، كانت المساجد وخطباؤها في حالة ترقب مشوب بحذر. وبدت خطب الجمعة آنذاك عادية في موضوعاتها وتدعو إلى التهدئة والحكمة في التعامل، والدعاء لحل الأزمة مع ورود ملاحظات تأتي من التنظيم يتناولها الخطباء. طلب التنظيم البيعة لزعيمه أبي بكر البغدادي، وتم إعلان بيان البيعة في بعض المساجد في بداية الخطب، وبعضها في نهاية الخطب قبل الصلاة، وامتعض كثير من أهالي الموصل من ذلك ورفضوا البيعة، ولم يرددوا ما كان يقوله الخطيب أو المسلح الذي قرأ البيان، الأمر الذي دفع المسلحين إلى عزل كثيرين من خطباء المساجد الذين لم ترُقْهم تلاوة البيان، وعُيّن خطباء جدد من التنظيم، معظمهم من الشبان، فتحولت خطب الجمعة على لسانهم إلى قراءة بيان رسمي يوزع على المساجد كلها في خطبة موحدة في كل جمعة، لتتحول إلى خطب سياسية، يعلن فيها التنظيم موقفه من موضوع معيّن أو يصدر فتاوى وتعليمات تتضمنها الخطبة، حيث عُممت الخطب من ديوان المساجد، وهي مطبوعة يتلوها الخطباء. وتُوزّع بعد الصلاة بيانات تفسيرية لتعليمات هذه الخطب التي كانت تركز على موضوعات «التحريم والمنع والجهاد». زاد استفزاز التنظيم للناس، وعلّق أعلامه السود على منابر المساجد، على نحوٍ زاد من حنق المصلين؛ على اعتبار أن المساجد هي بيوت الله وليست مقرات لحركات سياسية أو دينية أو مسلحين.

أجبر التنظيم الناس على الصلاة في أوقاتها في المساجد، كما أجبر أصحاب المحال على غلق محالهم في موعد الأذان لتأدية الصلاة في المساجد، الأمر الذي دفع كثيرًا من أهالي الموصل إلى الصلاة في البيوت، في

حين أقدم أصحاب بعض المحال على إقامة صلاة جماعة في الساحات وممرات العمارات حتى لا يسمعوا توبيخ مسلحي التنظيم والخطباء الجدد الذين فرضوا الدعاء في كل صلاة للجهاديين[189].

أصدر التنظيم أوامر وقرارات ضيّقت الخناق على المرأة وجعلتها حبيسة المنزل بشكل تدرجي. مع بداية دخول التنظيم المدينة، تعامل مع المرأة بالنصح والإرشاد وأعطى مهلة قصيرة للالتزام بالملابس «الشرعية»، وبعد فترة قصيرة غيّر طريقة تعامله، فبدأ يحاسب المرأة على الخروج من المنزل في حال لم يقتنعوا بملابسها، وتعرّضت نساء كثيرات للإهانة بالكلام والتوبيخ بصوت عالٍ من عناصر التنظيم، كما ضُرب عدد من النساء على رؤوسهن بعصا خفيفة من باب التعزير مع توجيه كلمات حادة وصراخ أحيانًا. فأصبح الخمار أمرًا واقعًا ومطبّقًا في المحافظة. وانتقل التنظيم إلى المحاسبة على عدم وضع القفاز ولبس الجوارب، ومن ثم منع كشف العينين واشترط وضع قطعة قماش خفيفة عليهما. أدى هذا الأسلوب في التعامل مع المرأة إلى منع كثير من أولياء الأمور بناتهم من ارتياد الجامعات، كما منعوا النساء من الخروج من المنزل إلا لضرورة قصوى، في حين تركت نسبة كبيرة من الموظفات أعمالهن في الدوائر، واقتصر بعضهن على الالتزام بالدوام يومًا أو يومين، حتى لا تُقطع رواتبهن، وتركت كثيرات من الطبيبات عياداتهن ومستشفياتهن وهربن من المدينة بعد المضايقات والتدخل في عملهن من خلال منع مراجعة مريض من الجنس الآخر لهن، ومنع الصور التوضيحية التي تشير إلى جسم الإنسان في العيادات، وفرض وضع الخمار حتى في أثناء العمل وداخل الغرف الخاصة بالمعاينة الطبية. تروي السيدة سلمى إبراهيم خلال إجراء البحث الميداني لفريق البحث في مدينة الموصل عن تعامل التنظيم مع المرأة: «تجاوزت أساليب محاسبة التنظيم للنساء حد المعقول، وأوغل باللامعقول، فقد ابتكر التنظيم طريقة جديدة لمعاقبة النساء اللواتي يخالفن تعليماته تمثلت بـ ‘العض’ بالأسنان من الكف والذراع، حتى خروج الدم من نساء منتميات إلى الحسبة، وتم تطبيق هذه العقوبة على النساء اللواتي خالفن الحجاب الجديد، وهو الجلباب الذي ترتديه المرأة فوق الجبة يصل إلى حد الركبتين»[190].

وضع التنظيم لوحة إعلانية كبيرة أمام إحدى بوابات جامعة الموصل الرئيسة، تضمنت العبارة الآتية: «أيتها المسلمة أنت ملكة في بيتك»، وفي جانبها الآية الكريمة (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ) (الأحزاب: 33)، كما وضع

لوحات أخرى في السوق في الساحل الأيمن في منطقة باب الطوب (مركز مدينة الموصل)، وهي أكبر وأشهر سوق في المدينة، كدلالة على عدم الرغبة في خروج النساء إلى السوق أو العمل أو التعلم.

فجّر التنظيم عددًا من المساجد ومراقد الأولياء والصالحين التي تمثل رموزًا دينية وحضارية وثقافية تميز المدينة من غيرها من المدن العراقية، مثل مرقد النبي يونس ومراقد النبي جرجيس، ويحيى أبو القاسم والشيخ فتحي وغيرها، وأزال «قبر البنت» في منطقة باب سنجار الذي يعتقد أنه يعود إلى المؤرخ ابن الأثير (ت. 558هـ)، وأزال تمثال الموسيقار والمقرئ عثمان الموصلي الذي كان يتوسط الحديقة أمام باب محطة قطار الموصل[191].

تعامل التنظيم مع الطوائف والأديان الأخرى في المدينة بشكل قاس جدًا، فهجّر المسيحيين والشبك والإيزيديين والشيعة، واستولى على ممتلكاتهم وقتل بعضهم وسبى النساء وباعهن. رفض القساوسة المسيحيون، شروط التنظيم وعروضه الخاصة بالاعتراف بالدولة الإسلامية ودفع الجزية أو الدخول في الإسلام، الأمر الذي دفع التنظيم إلى منحهم مهلة قصيرة لمغادرة المدينة، وبعدها صادر ممتلكاتهم، وأفرغ عناصره حقائبهم على الحواجز عند نزوحهم، وأخذوا ما فيها من مال ومصوغات وذهب، كما استولوا على سياراتهم، وصادروا المواشي التي تميز الشبك بتربيتها، وقاموا بذبحها وبيع لحومها بسعر بخس جدًا. كما اكتسح التنظيم الأقضية والنواحي والقرى المحيطة بالموصل من جهة محافظتي دهوك وأربيل، التي كانت تسكنها مجموعات من الشبك والمسيحيين والإيزيديين والتركمان الشيعة، ونهب أموالهم وممتلكاتهم وفتح مراكز لبيعها بثمن رخيص، فبدأت معها أكبر موجة نزوح في المدينة.

انتقل كثير من أعضاء التنظيم من القرى والأقضية والنواحي، ولا سيما التابعة لمحافظة نينوى أو محافظة صلاح الدين أو الأنبار مع أسرهم، قاصدين مدينة الموصل، بحثًا عن السكن في البيوت التي هَجرها أصحابها، ولا سيما من المسيحيين.

ولم يرض أهالي الموصل على ما فعله التنظيم بالطوائف والأقليات، ورُوي بعض القصص عن مواقف إنسانية قام بها أهل المدينة؛ إذ حُكي أن كثيرًا من ذوي الفضل من الموصليين، أقدم على شراء نساء وبنات

إيزيديات من التنظيم وأطعموهن وكسوهن وغيّروا ملابسهن ثم هربن متنكّرات إلى حدود مدينة كركوك، واختار بعضهن البقاء في الموصل على أمل خروج التنظيم من المدينة. كما امتنع كثير من أبناء الموصل عن شراء لحوم ذبائح الشبك لتحريمهم أكلها كونها مسروقة، وكان بعضهم يطلب من الجزارين القسم على أن اللحوم التي لديه غير مسروقة قبل شرائها[192].

أقام التنظيم سجونًا جديدة تحت الأرض، أغلبيتها تحت مباني المستوصفات والمساجد وفي مركز الموصل وفي الكنائس. واستعمل الجلد والإيهام بالغرق والصعق بالكهرباء لانتزاع الاعترافات، وكان لديهم ثلاثة سجون تديرها نساء في الحي العربي وتلعفر وحي 17 تموز، ويصنف السجناء نوعين[193]:

- النوع **الأول** المشدد عليهم، وهم أربع فئات؛ فئة الكفار الأصليين وأغلبيتهم إيزيدية، وفئة الكفار من أهل الكتاب وأغلبيتهم من المسيحيين، وفئة الكفار المرتدين وأغلبيتهم من الصحوات والشرطة والأمنيين والسياسيين وآخرين من السنّة، وفئة الكفار من الشيعة، والأخيرون يتلقون المعاملة الأسوأ.

- النوع **الثاني** المخفف عليهم؛ وفيه ثلاث فئات، فئة المتهم بالشبهات وهو معتقل إلى حين التثبت من سلامة عدالته وعقيدته ومنهجه، وفئة من عليه شكوى وشهود، وفئة من عليه مخالفات شرعية وهو معتقل بأمر هيئة الحسبة والتحقيقات وينتظر إقامة الحد عليه أو تعزيزه. وهؤلاء أقل تعرضًا للأذى، ويسمح لهم بالصلاة وقراءة القرآن.

– مؤسسات الدولة

شهد الواقع التعليمي في محافظة نينوى ترديًا كبيرًا عقب دخول تنظيم الدولة إلى الموصل؛ إذ صبّ التنظيم اهتمامه على موضوع عزل الذكور عن الإناث في المراحل التعليمية كلها، من الابتدائية وحتى الجامعة، ووضع «الخمار الشرعي» للإناث في تلك المراحل الدراسية كلها أيضًا، ومن ثم تساهل في ما بعد تجاه التلميذات في المرحلة الابتدائية حتى الصف الثالث، أي حتى عمر التاسعة، حيث سمح لهن بوضع الحجاب من دون الخمار، أي كشف الوجه. وأبدى تنظيم الدولة حرصًا شديدًا على تعليم الصغار في الابتدائية، من خلال متابعة «ديوان التعليم» للدوام واستمراره، وذلك لرغبتهم في إيجاد جيل «قرآني» يحفظ

القرآن، ويتعلّم ما جاء فيه من تعاليم، محاولًا زرع بعض تعاليمه وشعاراته في هذه الفئة العمرية. أما في المرحلتين المتوسطة والإعدادية، فكان حرصه على التعليم أقل؛ إذ إنه يُفضّل بقاء الإناث في بيوتهن في هذه المرحلة العمرية، ويدرسن القرآن والتعاليم الدينية فحسب، وإن لم يتخذ قرارًا بذلك، ولذلك ألغى ديوان التعليم كثيرًا من المواد التي يعدّها «غير مجدية» أو «تتعارض مع الشريعة الإسلامية»، مثل الفلسفة والاجتماعيات والتاريخ وغيرها.

اختلف تعامل التنظيم مع الذكور عنه مع الإناث؛ إذ اعتبرهم (في هذه المرحلة، المتوسطة والإعدادية) مادة محتملة له، فالشاب أو المراهق يكون في مرحلة انتقالية تبدأ فيها تشكيل شخصيته وفكره وتوجّهاته في الحياة، وهنا عندما تستغل هذه المرحلة جيدًا ويتم الترويج الفكري والعقائدي للتنظيم خلال هذه المرحلة العمرية، سيحصل على عدد كبير من المقاتلين المندفعين. وهناك مجموعات من التنظيم ممن لديها القدرة على زرع الأفكار والتوجهات والإقناع، تدخل المدارس وتقيم المحاضرات عن معنى الجهاد وفرضه والتحفيز عليه، لكن لم يمنعوا تلامذة المرحلتين المتوسطة والإعدادية من الدوام.

ترك كثير من التلامذة «الذكور» الدوام في تلك المراحل الدراسية، لخوف أهاليهم من الزجّ بهم في صفوف الجهاديين، وبسبب الجانب المادي الذي أنهك كثيرًا من العائلات الموصلية نتيجة البطالة وقلة الدخل وتأخر صرف الرواتب، كما امتنع بعضهم عن الدوام بعد تصريح وزير التربية العراقي عن عدم الاعتراف بالشهادات في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم، على أن يتم في نهاية السنة الدراسية امتحانهم من 100 درجة (أي بلا درجات فصلية) أو إيجاد حلول بديلة بحسب الظروف واعتبار السنة الدراسية سنة عدم رسوب[194].

اتخذ التنظيم، في الجامعات، إجراءات حازمة من خلال عزل الذكور عن الإناث ومنع الاختلاط في ما بينهم؛ إذ يحرص أفراد الحسبة بشكل كبير على محاسبة أي طالب يختلط بأنثى، وكانت إجراءاتهم صارمة معهم، لا بل حتى مع المدرّسين والأساتذة أنفسهم، حيث منعوهم من الجلوس في غرفة واحدة مع المدرّسات، وحدث ذلك أيضًا مع باقي الموظفين في الجامعات، وكان هذا السبب في تغيب كثيرات من

الموظفات والمدرّسات نتيجة المحاسبة الشديدة على الخمار والملابس النسائية ووضع كفوف اليدين والجوارب.

ركّز التنظيم على بعض التخصصات التي يعدّها تخدم سياساته، ومنها التخصصات الطبية لحاجتهم إليها في المعارك الدائرة وتضميد الجرحى، كما ركّزوا على تخصصات اللغات للاستفادة منها في تجنيد المهاجرين وتعليمهم أفكار التنظيم، والتخصصات التربوية التي تخرج مدرسين ومعلمين يقومون بتعليم جيل يؤمن بمبادئ التنظيم وقيمه، مع التركيز على التخصصات الشرعية.

حاول التنظيم كسب ود الطلاب من خلال بعض التسهيلات في الامتحانات؛ إذ سمح بالتقدّم إلى امتحانات الدورين الثاني والثالث للمكملين (وهم الذين يرسبون في ثلاث مواد دراسية وما دون)، واحتساب السنة سنة عدم رسوب، وتفعيل قرار العبور، وهو قرار «النجاح العام» الذي يشمل غير الناجحين. أبلغ التنظيم طالبات كلية الطب بعدم رغبته في تخريج طبيبات، وإثر ذلك، امتنعن عن الدوام بعد التبليغ. أما التخصصات الأخرى الجامعية، فانتهت بانتهاء الامتحانات النهائية ولم تحضر بعدها أي طالبة إلى الجامعة إلا نادرًا، للسؤال عن الدوام أو عن نتائج الامتحانات[195].

أما في ما يتعلق بباقي مؤسسات الدولة وخدماتها العامة، فتدهورت بشكل كبير؛ إذ تعرض قطاع النقل إلى أضرار كبيرة نتيجة قلة الوقود ورداءة نوعيته، وفرض التنظيم ضرائب على سيارات النقل الخارجي (الحمل والسفر) تختلف باختلاف حجم السيارة ونوع البضاعة التي تحملها، حيث راوحت هذه الضرائب على سيارات نقل المسافرين إلى خارج المدينة بين 50 و100 ألف دينار، وعلى سيارات حمل البضائع بين 100 و500 دولار[196].

بالنسبة إلى خدمات المياه، تعرّضت محطات تصفية المياه إلى أضرار كبيرة نتيجة انقطاع التيار الكهربائي وقلة الصيانة ومواد التصفية والتعقيم، ما أدّى إلى انقطاع المياه أيامًا عدة عن مدينة الموصل. كان التيار الكهربائي يصل إلى محطات المياه عن طريق سد الموصل، لكن بعد سيطرة التنظيم على السد واستعادته من البشمركة في أيلول/ سبتمبر 2014، قطع الخط الناقل للكهرباء وتعرّضت المدينة إلى أزمة مياه خانقة، وبعد

ذلك جرى تشغيل محطة القيارة في تشرين الأول/ أكتوبر 2014 وأوصلت الكهرباء إلى مشروعات المياه والمستشفيات، ومنذ ذلك الحين فِرضت ضريبة مقدارها 5000 دينار شهريًا على تزويد المنازل بالمياه.

انقطع التيار الكهربائي عن الموصل طوال أربعة أشهر بشكل شبه كامل، حيث كان يتم التزوّد بالتيار ساعتين في الأسبوع أو أربع ساعات في بعض الأسابيع، لكن بعد انقطاع خط السد، فُقد التيار نهائيًا، ثم عاد في كانون الأول/ ديسمبر 2014 مدة ساعتين أو أقل في بعض مناطق الموصل في كل 10 أو 15 يومًا[197].

يرى تنظيم داعش أن القوانين الوضعية قوانين محرّمة، لأنها من صنع البشر ولا يجوز اتّباعها وتقليدها، وبناء عليه أغلق المحاكم، وفتح بدلًا منها محكمة شرعية واحدة اتخذ لها مقرًا جديدًا، ويشمل عملها حل القضايا والمشكلات كلها التابعة للأحوال الشخصية والمدنية ومعالجتها. ومنع التنظيم عقود الزواج التي يعقدها رجل الدين (الملا) وحرّم ذلك، مشترطًا إبرام عقود القران في المحكمة الشرعية. كما منع المحامين من ممارسة عملهم.

ارتفعت معدّلات الزواج بزوجتين أو أكثر، خصوصًا بين مسلحي التنظيم الذي يسهّل أمور الزواج الثاني والثالث لعناصره، من خلال مساعدتهم ومنحهم غرف نوم وأثاثًا وأجزاء من «الغنائم» التي حصلوا عليها نتيجة دخولهم إلى المناطق والقرى العراقية التي يقطنها المسيحيون والشبك والإيزيديون والشيعة. يروي المحامي منير سراج محمد: «في المحكمة الشرعية يتم عقد القران للراغبين في الزواج من خلال قاضٍ (شرعي) يقوم بتقديم النصح والإرشاد إلى العروسين، ويسألهما عن أداء الصلاة في أوقاتها، وهل يصلي العريس الفجر في المسجد أم في المنزل وغيرها من الأسئلة الشخصية، ولم يكن القضاة يسمحون بعقد قران الذين لا يصلّون، وكانوا يؤجلون عقد قرانهم ويوجهونهم إلى دورات دينية للإرشاد بالالتزام الديني والتمسك بالصلاة، حتى إن كثيرًا من الشبان كان يكذب بالادعاء أنه يصلي، خوفًا من تعرضه للتأنيب والتعزير»[198].

افتتح التنظيم مكتبًا لتقديم الشكاوى الخاصة بالعقارات في منطقة المجموعة، سمّاه مكتب شكاوى عقارات الدولة الإسلامية، وأغلق باقي الدوائر الرسمية وصادر السيارات الحكومية الموجودة فيها. وفي ما

يتعلق بالتسجيل العقاري، حصل التنظيم على المعلومات الخاصة بممتلكات من يعتبرهم «مطلوبين له» أو الهاربين، أو من يسمّيهم «مرتدين»، والأملاك الخاصة بـ «الأقليات» والسياسيين والعسكريين وصادرها وكتب عليها «عقارات الدولة الإسلامية»، وكتب تحتها حرف النون أي نصراني، أو حرف الميم، أي مرتد، وهكذا لباقي الفئات. وشمل هذا الإجراء المنازل والعمارات السكنية والتجارية والمحال في الموصل وخارجها[199].

لم يبق أي مجال تجاري أو مالي يدرّ مالًا إلا أخذ منه التنظيم حصة، أو صادره كله، حتى»البسطات» (الباعة الذين يفترشون الأرض) من خلال فرض ضريبة على الأرض التي يبيعون فيها، وأجبروا أصحابها على عمل صناديق من مادة البليت بغرض استخدامها في البيع وتخزين البضاعة، وذلك لترقيمها وجردها وجباية مبالغ عنها. وصادروا المحال والمخازن التجارية المملوكة لعراقيين مسيحيين أو شيعة أو إيزيديين، أو لتجار رفضوا دفع الضرائب. من المعروف عن التنظيم قبل دخوله الموصل أنه كان يجبي الأموال من الشركات الكبرى والمعامل والمحال ودوائر الدولة والمقاولين وأصحاب المشروعات وسائقي المركبات الكبيرة لتمويل أعماله، لكنه بعد أن سيطر على المدينة بدأ في الجباية من محطات بيع المشتقات النفطية غير النظامية التي انتشرت في الشوارع، والمحارق[200] غير النظامية التي تقوم بتكرير النفط بطرائق بدائية، علمًا أنه كان يبيع لها النفط الخام. كما جبى الأموال من كل منزل في مقابل توفير مياه الشرب ومبالغ لتنظيف الشوارع[201].

باختصار، استمر ما يمكن تسميته «اقتصاد الإتاوة» الذي كان يعمل به التنظيم قبل سيطرته على المدن، وتوسّع بعد أن أعلن الدولة.

استطاع التنظيم السيطرة على أسعار السوق، للمواد الغذائية وغيرها، بل انخفضت الأسعار نتيجة عدم القدرة على تصديرها أو نقلها إلى محافظات أخرى بسبب الحصار المفروض على المدينة. وكانت أغلبية البضائع الأخرى تأتي من طريق سورية وتحت إشراف مسلّحي التنظيم الذين يأخذون ضريبة على كل مركبة تحمل بضائع تدخل إلى المدينة تابعة للتجار الذين ليسوا منهم والمعفيين أصلًا من الضريبة. لكن التنظيم لم

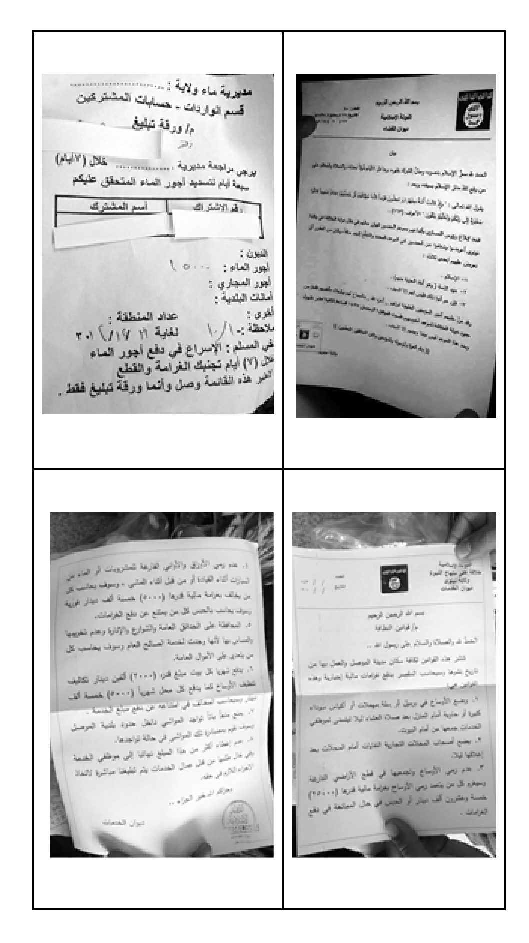
يستطع السيطرة على أسعار المشتقات النفطية التي يزداد الطلب عليها في الشتاء، والتي ارتفعت بشكل كبير، وكان يستورد المشتقات النفطية من سورية بنوعية رديئة جدًا.

حدد التنظيم أسعار تشغيل المولدات الكهربائية في المناطق السكنية، بـ 8000 دينار عراقي (نحو سبعة دولارات أميركية) للأمبير الواحد، في مقابل تشغيل ثماني أو تسع ساعات، وفي مناطق أخرى، حدد سعر الأمبير بـ 7000 دينار، أما التشغيل التجاري (وهو ما زاد على تسع ساعات)، فكان يجري بالاتفاق بين أصحاب المولدات والسكان، مع العلم أن المولدات هي المصدر الرئيس للطاقة الكهربائية، بعد أن أوقفت حكومة إقليم كردستان وسلطاته التيار عن مناطق سيطرة التنظيم.

لم يتدخل التنظيم في استلام الرواتب التي ترسل من الحكومة المركزية إلى موظفي المحافظة وتوزيعها، والتي كان يستلمها الموظفون من مصارف خارج الموصل، بينما حاول الاستيلاء على رواتب العراقيين المسيحيين والشيعة والإيزيديين الذين تركوا المدينة وهربوا، لكن الحكومة استقطعتها وأرسلتها إلى النازحين من المسيحيين والشيعة والإيزيديين. وتقطّع وصول الرواتب، حيث كانت تتأخر أحيانًا شهرين أو ثلاثة، وتأخرت رواتب بعض الموظفين مدة سبعة أشهر. صرف التنظيم رواتب رمزية لعمال التنظيفات في البلدية، وبعد أن بدأ في جباية الأموال من المنازل، أقر لهم رواتب شهرية ثابتة.

أبلغ التنظيم الموظفين أنه غير ملزم بدفع رواتب بديلة لهم، في حال قُطعت رواتبهم من الحكومة المركزية، وهو لا يتكفل بأحد سوى مقاتليه، على الرغم من أنه عطّل أغلبية الأعمال في المحافظة وتسبب في قطع أرزاق كثير من أهالي المحافظة من خلال إغلاق أماكن الترفيه والمقاهي وقطع الاتصالات، الأمر الذي عطل عمل أصحاب محال بيع أجهزة الهاتف النقال وتوابعها وتصليح الأجهزة والإكسسوارات الخاصة بها، فضلًا عن تعطيل المحاكم وما يرتبط بها من وظائف وأعمال، وإغلاق أغلبية الدوائر الحكومية، وتعطيل كثير من المشروعات، وتوقف كثير من المهن مثل المحاماة وبعض أعمال البناء، الأمر الذي تسبب في شلل اقتصادي. وفي المقابل انتعشت بعض الحرف البسيطة التي تتعلق باللباس الشرعي للنساء والأعمال التي تتعلق ببيع المشتقات النفطية[202].

لم يعيّن التنظيم موظفين جددًا إلا في مجال التنظيف التابع للبلدية، حيث عاد بعضهم إلى العمل بعد صرف راتبه من التنظيم، وكان عمال النظافة يأخذون مبالغ بسيطة من بعض البيوت لا تتجاوز 1000 أو 2000 دينار، لكن بعد تثبيت رواتبهم واستمرار صرفها من التنظيم، تم تبليغ المواطنين بعدم إعطاء أي مبلغ لهم مهما كانت قيمته، علمًا أن مبالغ العقود أو الأجور التي كان هؤلاء العمال يتقاضونها من التنظيم، ليست عالية، وراوحت بين 250 و400 ألف دينار، موّلها التنظيم من الجباية، بواقع 2000 دينار من كل منزل، لقاء وصل(203).



مديرية ماء ولاية : ....

قسم الواردات - حسابات المشتركين

م/ ورقة تبليغ

يرجى مراجعة مديرية .... خلال (٧ أيام)

سبعة أيام لتسديد أجور الماء المتحقق عليكم

رقم الاشتراك	أسم المشترك

الديون :

أجور الماء : ١٥٠٠٠

أجور المجاري :

أمانات البلدية :

أخرى :

ملاحظة :- ١/١٠ لغاية ٢١/١٢/٢٠١٦ عداد المنطقة :

أخي المسلم : الإسراع في دفع أجور الماء خلال (٧) أيام تجنبك الغرامة والقطع

تعتبر هذه القائمة وصل وإنما ورقة تبليغ فقط .

2- محافظة الأنبار

أ- اجتياحها ومواقف العشائر فيها

لم تغب التنظيمات الإسلامية الراديكالية المسلحة عن محافظة الأنبار منذ الاحتلال الأميركي للعراق في عام 2003، إلا أن نشاطها بقي بين مد وجزر أو ظهور علني ومخفي؛ إذ كانت هذه التنظيمات تقوم بعمليات

اغتيال وزرع عبوات وقنص من دون أن يوجد عناصرها على الأرض ميدانيًا. وعندما بدأت الحركة الاحتجاجية في المحافظة في أواخر عام 2012، بدأت هذه التنظيمات تقترب من خيم الاعتصام بقصد حماية التظاهرات، لكنها لم تظهر بشكل واضح وصريح[(204)]. وبعد حادثة اعتقال النائب أحمد العلواني، سالفة الذكر، فرضت القوى الأمنية حظر التجوال في الرمادي، وفضّت ساحات الاعتصام وأحرقت خيمها بعد معارك عسكرية محدودة مع العشائر. ومن ثم تطورت المعارك العسكرية لتتحول إلى حرب مفتوحة بين القوات الحكومية والقوى العشائرية بالشكل الذي أشرنا إليه سابقًا.

خرجت الفلوجة والنواحي التابعة لها من سيطرة الحكومة مع بدء المواجهات في مطلع عام 2014 مباشرة، لأن المدينة لا تحوي أي قوة للجيش، ولا يوجد فيها سوى الشرطة المحلية، بسبب خلافات كبيرة بين أهالي المدينة والجيش الذي يصفونه بالطائفي، لذا قررت الحكومة منع دخوله إلى المدينة قبل عام من ذلك.

انسحبت قوات الشرطة المحلية من الساحة، والحكومة المحلية أيضًا من المدينة من دون أي مقاومة إلا من بعض الجيوب في القطاع الجنوبي، حيث قُضي عليه سريعًا. فأصبحت المدينة خارج سيطرة الحكومة، وظهر فيها بعض التنظيمات المسلحة: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والجيش الإسلامي، وجيش المجاهدين، وجيش رجال الطريقة النقشبندية. بعد ذلك، خرج جميع الفصائل العسكرية من المدينة، وسيطر تنظيم الدولة الإسلامية على الفلوجة في نهاية كانون الثاني/ يناير 2014. وسردنا سابقًا بالتفصيل كيف سيطر التنظيم على الفلوجة وأجزاء من مدينة الرمادي.

سيطر داعش بعد الفلوجة على منطقة الكرمة بعد معركة استمرت ساعات مع الجيش، وانتهت بانسحابه، وذلك بعد وساطة عشائرية قادها الشيخ رافع مشحن الجميلي، أكبر شيوخ الكرمة وأشهر زعاماتها، حيث اتفق الطرفان على انسحاب عناصر الجيش وترك أسلحتهم في مقابل ضمان سلامة خروجهم من الكرمة. ووافق تنظيم الدولة الإسلامية على هذا الاتفاق. وأصبحت الكرمة تلقائيًا تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية بعد إخضاعه الفصائل العسكرية الأخرى. وفي 16 حزيران/ يونيو 2014، هاجم التنظيم قضاء الرطبة القريب من الأردن ونقاط التفتيش الحدودية والقوات الأمنية الموجودة، واستمر

القتال فيه مدة يوم واحد، حيث استطاع التنظيم إحكام سيطرته عليه. وفي 18 حزيران/ يونيو 2014 شن التنظيم عملية عسكرية للسيطرة على قضاء القائم، وهو قضاء حدودي أقصى غرب العراق وملاصق لسورية، فيه فرقة عسكرية إضافة إلى الشرطة المحلية. استمرت المعركة مدة ثلاثة أيام، قتل خلالها آمر الفرقة، فانهارت القوات الأمنية، وهربت القوات الحكومية، وسيطر التنظيم.

في ساعات الصباح الأولى من 20 حزيران/ يونيو 2014، شن التنظيم هجومًا على قضاء راوة، وهو قضاء مترامي الأطراف وكبير وحوله صحراء كبيرة، فيه قيادة عمليات البادية والجزيرة. استمر القتال فيه مدة يومين، لم تستطع القوات الحكومية الصمود، فتراجعت إلى قاعدة عين الأسد في ناحية البغدادي، وسيطر التنظيم بالكامل على القضاء. وفي اليوم التالي، وصل التنظيم مباشرة إلى القضاء التالي، وهو قضاء عانة، فحلّت الأجهزة الأمنية نفسها بشكل مباشر، وخرج وجهاء المدينة، وطلبوا من التنظيم دخولها سلميًا حتى يجنبوها ويلات الحرب والمواجهات.

في صباح 4 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، هاجم التنظيم قضاء هيت بأربع سيارات مفخخة على نحو متتابع. استهدفت السيطرة على المراكز الرئيسة ونقاط التفتيش في المدينة، يصاحبها تقدم لعناصره. وفي مساء اليوم نفسه، سيطر على المدينة مع استمرار مقاومة بسيطة من بعض عناصر قوات الشرطة، فقتل بعضهم، وأسر من بقي منهم.

وهكذا، تكون المناطق التي ما زالت خارج سيطرة تنظيم الدولة في الأنبار هي أجزاء من قضاء الرمادي (المركز)، قضاء الخالدية، ناحية عامرية الفلوجة التابعة لقضاء الفلوجة، ناحية البغدادي التابعة لقضاء هيت، بشكل جزئي، وقضاء حديثة. ولكل منطقة منها أسباب معيّنة، جعلت من الصعوبة على التنظيم السيطرة عليها.

بقي مركز مدينة الرمادي صامدًا في وجه التنظيم، بسبب وجود المجمعات الحكومية والدوائر الرسمية كلها، وكذلك عدد كبير جدًا من القوات الأمنية ومقر قيادة عمليات الأنبار وقيادة الشرطة المحلية.

كان قضاء الخالدية قرب قاعدة الحبّانية العسكرية، وهي قاعدة كبيرة وحيوية جدًا، فيها قوات عسكرية كبيرة، من المناطق التي لم تسقط بيد التنظيم حتى ذلك الحين. وكانت الحكومة قد اهتمت بهذا القضاء بمساعدة قبيلة البوفهد التي يعمل كثير من أبنائها في الجيش والشرطة. وفي قاعدة الحبانية مستشارون عسكريون أميركيون. ولم تسقط أيضًا ناحية العامرية البعيدة جغرافيًا عن قضاء الفلوجة، ولها حدود إدارية مشتركة مع العاصمة بغداد، وقريبة من محافظة بابل. واستطاعت القوات الحكومية استعادة السيطرة على منطقة جرف الصخر، ما ساهم في حماية ناحية العامرية التي تسكنها عشيرة البوعيسى، وهي عشيرة كبيرة، يعمل كثير من أبنائها في سلك القوات الأمنية، كما طوّعت الحكومة المئات من أبناء العامرية لتشكيل أفواج خاصة للدفاع عن المدينة، وزوّدتهم بالأسلحة والعتاد.

تقع ناحية البغدادي قرب قاعدة عين الأسد العسكرية، وهي إحدى أضخم القواعد العسكرية في الشرق الأوسط، وفيها مستشارون عسكريون أميركيون، وعشيرة العبيد، وهي عشيرة كبيرة جدًا، يعمل أبناؤها في الدوائر الأمنية والحكومية أيضًا.

أما قضاء حديثة، فهو قضاء وعر وحدوده مترامية وصحراوية وصخرية وذو مساحة واسعة، وفيه سد حديثة المائي، وهو أول السدود على نهر الفرات بعد دخوله الأراضي العراقية. ولهذا السد دور كبير في تخزين المياه وتوفير الطاقة الكهربائية للعاصمة. تسكن القضاء أغلبية من عشيرة الجغايفة التي تقاتل إلى جانب القوات الحكومية.

أدّت سياسات حكومة المالكي إلى إيجاد حالة من التعاطف أو الرغبة، عند أهالي هذا القضاء، في التنسيق مع تنظيم الدولة الإسلامية للخلاص من هيمنة الحكومة. ويوضح ذلك رافد سعود، الناشط في مجال إغاثة المهجرين، خلال إعداد البحث الميداني، بالقول[205]: «توجد خلايا نائمة للتنظيم في كل مدينة لأن عدد الموالين والمبايعين كبير، ويعتمد التنظيم كليًّا عليهم في مجال الاغتيالات والعمل الاستخباري وجمع المعلومات، حيث إن لديه قاعدة بيانات دقيقة جدًا، ما يسهّل عملياته العسكرية خلال مهاجمة كل مدينة، وذلك من خلال اتفاقات بين عناصره من داخل المدينة وخارجها لتحديد ساعة الهجوم، وتحديد الأهداف ومراكز القوة والضعف في كل مكان». ويكمل رافد علاقة العشائر بالتنظيم، بقوله: «لا يوجد عشائر محددة

تسكن وحدها في منطقة معيّنة، إنما هناك عشائر بارزة أو كبيرة، تهيمن على منطقة سكنية محددة. ولا يمكن أن نقول إن عشيرة محددة مع التنظيم، بينما الأخرى ضده. فطبيعة التركيبة السكانية في الأنبار هي طبيعة عشائرية، وبناء عليه، فمن ينتمي إلى التنظيم أو من يحاربه، هم أبناء عشائر الأنبار. تسكن قضاء حديثة عشيرة الجغايفة المعادية للتنظيم، وتقطن عشيرة العبيد المعادية له أيضًا في ناحية البغدادي. وفي قضاء الخالدية توجد عشيرة البوفهد، وهي تساند الأجهزة الأمنية وتحارب معها. وفي قلب محافظة الأنبار في مدينة الرمادي، توجد عشيرة البوعلوان وهي من أشد المقاتلين ضد التنظيم. وفي ناحية عامرية الفلوجة، توجد عشيرة البوعيسى التي يعمل أبناؤها في الأجهزة الأمنية. وفي قضاء القائم، تبرز عشائر البومحل والكرابلة والسلمان. وفي قضاء راوة، لا يوجد عشيرة كبيرة، إنما يطلق على أبنائها اسم الراوي نسبة إلى المدينة وليس العشيرة. وليس في قضاء عانة عشيرة كبيرة، تسيطر على القضاء كله، إنما هناك عائلات، يطلقون على أنفسهم لقب العاني نسبة إلى المدينة أيضًا. وكذلك الأمر في قضاء هيت المكوّن من عشائر وعائلات عدة، يطلقون على أنفسهم لقب الهيتي. وقضاء الرمادي، وهو قضاء كبير وواسع جدًا، يقسم ضفتين حول النهر، تسمى الجهة اليسرى الجزيرة، والجهة اليمنى الشامية، تسكنه عشائر كبيرة جدًا، تنتمي إلى عشائر الدليم. وفي قضاء الفلوجة، عدد كبير جدًا من العشائر الملتزمة دينيًا، وتكثر المساجد. لكن سيطرة التنظيم على أي مدينة، لا تعني موالاة العشيرة التي تسكنها، بمجملها، له، أو أن العشيرة التي تسكن مناطق خارج سيطرته هي ضده بالمجمل أيضًا؛ وإنما الأمر هنا نسبي ويختلف باختلاف الظروف التي تحيط بكل عشيرة، وبحسب منطقتها الجغرافية وأوضاعها التي تحيط بها وتتحكم فيها الأوضاع الاقتصادية والأمنية قبل دخول التنظيم وبعده»[206].

ب- العلاقة بالمجتمع المحلي في محافظة الأنبار

- الأوضاع الاجتماعية

ألغى التنظيم الأذانين في صلاة الجمعة، المتعارف عليهما في جميع مساجد الأنبار والعراق منذ عهود سابقة، باعتبار ذلك خارجًا على نهج السلف، وأبقى على أذان واحد فقط. كما أوقف صلاة الجمعة في

مساجد معيّنة، واستمرت في مساجد أخرى، وذلك من أجل توحيد الخطب، وتحقيق اجتماع الأهالي. وألغى أيضًا ممثلية الوقف السنّي التي نهبها وسرق مقتنياتها، وحوّلها إلى مقرات له، إضافة إلى استحواذه على رواتب موظفيها[207].

خرج معظم أئمة المشايخ والخطباء الذين لا يتفقون مع تنظيم الدولة الإسلامية في الفكر والمنهج من مدينة الرمادي في الأنبار حال دخول التنظيم إليها. كما غيّر التنظيم نحو 90 في المئة من الخطباء والأئمة والمؤذنين وطردهم بحجة أن منهجهم صوفي، أو أنهم غير صالحين لهذه المهمة. كما اعتقل كثيرًا من المشايخ ولم يكشف عن مصيرهم. وصعد إلى المنابر مشايخ، أغلبيتهم من خارج المحافظة، بعضهم من العرب غير العراقيين، وكان لافتًا أنهم من جيل الشباب[208].

بتغيير الخطباء، تغير منهاج الخطب؛ إذ أصبحت موحّدة وموزّعة على المساجد وتركز على الجهاد. وكانت هذه حال أغلبية مدن محافظة الأنبار. كما أعطى المشايخ دروسًا في المساجد التي يسيطر عليها التنظيم، تعنى بالعقيدة فحسب، ولا يوجد فيها عظات من السيرة النبوية وغيرها[209].

أما عن تعامل التنظيم مع قضية المرأة وأبناء الطوائف أو الإثنيات الأخرى في الأنبار، فأصدر في قضاء هيت، مثلًا، بيانًا وزّعه في الشوارع وتناولته خطب الجمعة، بعدم جواز خروج النساء من دون نقاب كامل، يشمل جسدها كله، وعدم الخروج من البيت إلا بمحرم يصاحبها أينما تذهب[210]. وأرجعوا السيارات التي تقل الطالبات الجامعيات إلى الجامعة، في حالة عدم وجود محرم معها في السيارة. وهددوا سائقي السيارات بمصادرة سياراتهم إن نقلوا نساء من دون محرم. كما حدد التنظيم أسواقًا خاصة يحق للمرأة دخولها مع محرم أيضًا، وفتح التنظيم محالَّ تديرها نساء ولا يدخلها رجال، تبيع اللباس الشرعي الذي تعارفوا عليه. ومنعوا جميع الموظفات غير المنقبات من الذهاب إلى أعمالهن، وحددوا في كل دائرة غرفًا خاصة بالنساء، لا يدخلها غيرهن، ومنع بعضهن الآخر من مزاولة الدوام أصلًا. وفي المراكز الصحية، خصصت مراكز محددة لمراجعة النساء، تديرها نساء فحسب[211].

بالنسبة إلى المواطنين العراقيين من أبناء الطوائف أو الإثنيات الأخرى، يندر وجودهم في الأنبار، لأن أغلبية سكانها من العرب المسلمين الذين يعتنقون المذهب السنّي. ومن كان فيها هاجر منذ عام 2004

بسبب الأحداث الطائفية والقتل. وترك الطلاب القادمون من جنوب العراق (كربلاء والعمارة والناصرية)جامعة الأنبار[212].

فجّر التنظيم ما بقي من أضرحة، وهو ما بدأته القاعدة منذ عام 2006، على الرغم من أنها لا تُزار ولا تقدم إليها القرابين، وأغلبية تلك المقامات بناها أهالي الأنبار لأولياء ليسوا من الصحابة أو من آل البيت[213]. كما منع التنظيم بناء القبور، وهدم القائم منها، ومنع التدخين أيضًا، وأبلغ أصحاب البضائع بتصريف بضاعتهم في أسرع وقت خارج المدينة، ومن خالف هذه التعليمات، عوقب بدفع أضعاف مبلغ سعر السجائر. أما المواطن الذي يجاهر بالتدخين، فيُجلد أمام تجمع للأهالي في الساحات العامة[214].

في مجال التجارة والأعمال، شكل التنظيم لجانًا لإدارته. وتركّز اهتمامه على تحصيل نسبة من ربح التجارة بحسب نوعها. وزعم التنظيم أن الجباية لتغطية المساعدات والزكاة والصدقات وإعالة الأيتام. وألزم التاجر بإعلام التنظيم بحركة دخول الشاحنات إلى المدينة، بحجة توفير الحماية، في مقابل أجر مادي، ما رفع أجور النقل. لكن أسعار سلع المواد الغذائية (اللحوم، والخضروات، والفواكه) انخفضت بشكل لافت[215]، لأن التنظيم ألغى الحدود بين العراق وسورية، وسمح للشاحنات التي تنقل الخضروات والفواكه واللحوم بالدخول مباشرة، من دون تأشيرات أو تصريح دخول مع توفير الحماية لها[216]. كما فرض ديوان الحسبة إغلاق المحالّ التجارية كلها في أثناء الصلاة، ويعاقب التاجر الذي يفتح محله بغلقه مدة 48 ساعة[217].

لم يدفع التنظيم رواتب للموظفين الإداريين الذين عيّنهم على الرغم من وعوده المتكررة لهم. لكنه عيّن في كل دائرة حكومية خدماتية، مراقبًا يتبع له لمتابعة سير أعمالها. واستمرت الحكومة في دفع رواتب الموظفين العاملين، وكان على مسؤول الحسابات في كل دائرة الذهاب إلى المديريات الرسمية في المناطق التي تحت سيطرة الحكومة لاستلام ميزانية دائرته. ولم يمنع التنظيم ذلك، خشية انقلاب الأهالي ضده أو مغادرتهم المدينة. وهدد بمنعها في أكثر من مرة، لكنه لم يقطعها عن الموظفين في أي مناسبة. ولم يمنع راتب أي موظف في دائرة حكومية (الزراعة، الصناعة، الري، الصحة ...)، ما عدا الدوائر التي تتبع وزارات الداخلية والدفاع والقضاء، التي عطّلها في الأصل وحاسب مسؤوليها منذ سيطرته على الأنبار[218].

حرص التنظيم على أن يكون له دور في الخدمات العامة في المدينة، لقربها من الأهالي وحياتهم اليومية، حيث أشرف مباشرة على عمليات التنظيف التي تقوم بها دوائر البلدية، ووفر موادها الضرورية والمحروقات لسياراتها. وحاسب مدير البلدية إن حصل إخفاق في تنظيف الشوارع والمناطق السكنية.

حاول التنظيم أن يتدخّل في عمل دوائر الكهرباء، حيث أشرف بعض عناصره على عمل موظفيها، ورافقهم في عمليات الصيانة بحجة توفير الحماية للعمال. كما استخدم الرافعات الخاصة بدوائر الكهرباء في نصب أعلامه على أعمدة الكهرباء، وأجبر موظفيها على رفعها.

قطعت الحكومة التيار الكهربائي عن المدينة في محاولة منها للضغط على التنظيم، فاتجه الأهالي إلى أصحاب المولدات، باعتبارها المصدر الوحيد للتيار، وبسبب ارتفاع سعر مادة الكاز التي تشغل هذه المولدات وزيادة عدد ساعات التشغيل، ارتفع سعر الأمبير الواحد إلى 25 ألف دينار (20 دولارًا أميركيًا) مدة 6 ساعات تشغيل. فتدخل التنظيم، وأجبر أصحاب المولدات على خفض السعر إلى 18 ألف دينار، ومدة 8 ساعات تشغيل (من الرابعة مساءً)، أي إنه، اكتفى بتنظيم هذه العملية وأشرف على تطبيق ما أمر به، ووعد أصحاب المولدات بأن يوفر مادة الكاز بسعر مدعوم في مقابل التزام أصحاب المولدات الأهلية بتعليماته حول السعر وساعات التشغيل، لكنه لم يفِ بوعده. والتزم أصحاب المولدات بالقرارات، على الرغم من امتعاضهم، خوفًا من العقوبات. كما انقطعت مادة الغاز المخصص للطبخ، نسبيًا عن مناطق الأنبار، فعاد الأهالي إلى استعمال الحطب. وفي حال توافر الغاز، كان سعر الجرة الواحدة يصل إلى 40 ألف دينار (نحو 35 دولارًا أميركيًا)، وكان متوافرًا قبل دخول التنظيم بسعر 5 آلاف دينار.

أما بخصوص المياه، فتابع التنظيم الدوائر المسؤولة عن سحب المياه وضخّها إلى المواطنين، لكن لم يتمكن من تشغيل مضخّات المياه في حالة انقطاع التيار الكهربائي، ولجأ إلى المولدات الأهلية التي تحتاج إلى كميات كبيرة من الكاز غير المتوافر أصلًا بالكميات الضرورية، لذلك شغّل هذه المضخات في أيام محددة مدة ساعات.

في مجال النقل، تراجعت وسائل النقل العامة بسبب شح الوقود، وصعوبة توافره في مناطق تشهد عمليات عسكرية. ولم يتدخل التنظيم في هذه الخدمة، لكنه أقام نقاط تفتيش عند مداخل المدن وبعض الطرق الفرعية، ثابتة أو متنقلة، وفي أي مكان يعتبره مهمًا مدة معينة، ثم يرفعها وينقلها إلى مكان آخر، لتدقيق الهويات[219].

استولى التنظيم على بيوت كثيرة تعود لمنتسبي الجيش والشرطة وأعضاء مجالس محلية ومديري دوائر وموظفي القضاء والصحوات الذين هربوا أو قتلوا. وصادر جميع ممتلكاتهم بما فيها ماشيتهم، ووضع العلامة (x) أو كلمة وقف للدولة الإسلامية على هذه العقارات المصادرة، ما يعني أنها أصبحت ملك الدولة الإسلامية. وغالبًا، ما سكنها أعضاء التنظيم مع عائلاتهم. وفي بعض الأحيان، أقام التنظيم مزادات علنية في المناطق العامة لمحتويات هذه البيوت، وباعها بأسعار بخسة جدًا، أو أهداها باعتبارها غنائم حرب. وكذلك استولى على السيارات الحكومية كلها التابعة للدوائر، عدا الخاصة بدائرة الصحة، فلم يتعرض لها ولا لممتلكاتها. وأصبحت تعتبر كل سيارة تحمل رقمًا حكوميًا، ملكًا للدولة الإسلامية[220].

- المؤسسات الحكومية

على الصعيد التعليمي، هربت أغلبية الكوادر التعليمية وأعضاء الهيئة التدريسية من المناطق التي سيطر عليها التنظيم بسبب أعمال القصف، أو خوفًا من مضايقات قد يتعرّضون لها، خصوصًا أن الحكومة العراقية سمحت لجميع المهجرين بمباشرة أعمالهم في الأماكن التي نزحوا إليها. وكانت الكوادر النسائية أغلبية الفئة النازحة بسبب فرض الحجاب القسري الذي وضع مواصفاته وحجمه أعضاء الحسبة. وفي المقابل، توعّد التنظيم المدرسين الذين يرغبون في الهروب خارج المدينة بأنه سوف يقطع رواتبهم ويستولي على بيوتهم[221].

أنشأ تنظيم الدولة الإسلامية بعد سيطرته على مدينة الرمادي بشهر واحد، ديوانًا للتعليم. وغَيّر مدير الوحدة التربوية في مدينة القائم التابعة لمدينة الرمادي، وعيّن شخصًا عراقيًا، يسمى مسؤول «ديوان التعليم»، وهو المتحكم والآمر الناهي في الأمور كلها التي تخص التعليم. وبدأ يلغي كثيرًا من المناهج المعتمدة من الوزارة، وألغى اختصاصات المدرّسين والمعلمين، وأدخلهم في دورات تدريبية على المناهج

الجديدة. كما أجبر المدرّسات على وضع النقاب في أثناء الدوام الرسمي، قبل أن يصدر أمرًا بوضعه كاملًا في كل مكان. أما في المراحل المدرسية (الثالث المتوسط والسادس الإعدادي) التي تكون امتحاناتها وزارية وعامة في العراق كله، فلم يستطع التنظيم تغيير مناهجها حتى لا يثير السخط الشعبي ضده، لأن الأهالي لن يقبلوا التلاعب بمستقبل أبنائهم، وهي مراحل مفصلية، حيث سُمح للطلاب بتقديم امتحاناتهم في مناطق تسيطر عليها الحكومة العراقية[222].

بالنسبة إلى التعليم الجامعي، أوقف التنظيم العمل في فرع جامعة الأنبار في القائم. وتوقفت الدراسة في المقر الرئيس للجامعة بسبب بقاء محيطها الجغرافي في منطقة اشتباكات عنيفة. لذلك، نقلت الجامعة الدوام الرسمي إلى فروع وكليات في الأنبار، تقع في مناطق آمنة، مثل كليتي الطب والزراعة. ونظرًا إلى المخاطر الأمنية، دأب الطلاب على تقديم الامتحانات فحسب، إن أمكنهم ذلك، من دون الالتزام بالدوام الرسمي للجامعة. في البداية، أصدر التنظيم قرارًا يسمح لطلاب الجامعات القاطنين في المناطق الخاضعة لسيطرته بتقديم امتحاناتهم تحت إشرافه. فعزف الطلاب عن تقديمها، لإدراكهم أن الحكومة لن تعترف بتلك النتائج. فاضطر التنظيم إلى السماح لهم بتقديمها في مراكز تابعة للحكومة، حتى لا تتفاقم النقمة الشعبية ضده. لكنه لم يسمح للطالبات بمغادرة المدينة إلا مع محرم مرافق لهن[223].

ألغى التنظيم جميع الدوائر التابعة لوزارات الداخلية والدفاع والعدل، منها مراكز الشرطة والسجون والمقرات الحكومية التابعة لها ودوائر الاستخبارات والمعسكرات والمحاكم. وأتلف محتوياتها، ودأب على مصادرتها وملاحقة من لم يتمكن من قتله من العاملين فيها. أما الدوائر الحكومية الأخرى، فبقيت على حالها، ويمارس موظفوها أعمالهم بشكل يومي، لكن من دون تقديم خدمات إلى المواطنين، لأن الحكومة لم تحول ميزانيات لغير الرواتب، كما لم تعترف بالكتب الرسمية التي تصدر عن هذه الدوائر الواقعة تحت سيطرة التنظيم. وواجه الأهالي مشكلة الحصول على أوراقهم الثبوتية، مثل جوازات السفر وشهادات الوفيات والولادات وعقود الزواج وتسجيل عقاراتهم؛ إذ أقفل التنظيم جميع المحاكم[224]؛ وألغى محاكم الأحوال الشخصية والمدنية والجنايات[225]، واعتبرها شركية، وطالب موظفيها بالتوبة[226].

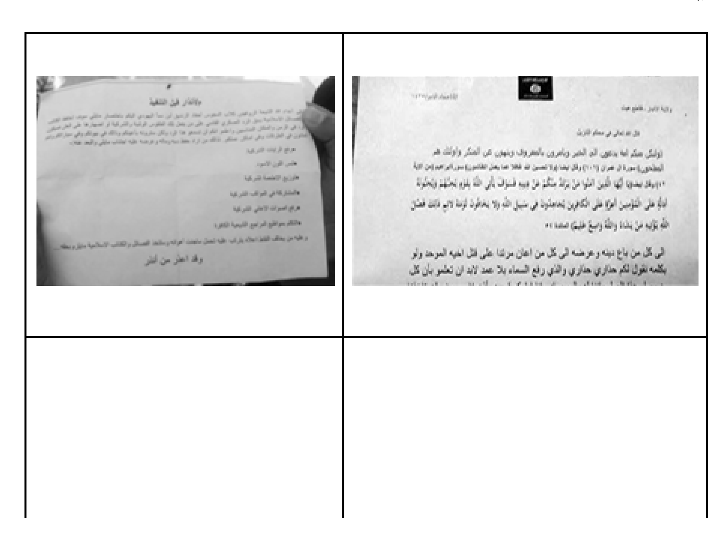
اعتمد الأهالي على الشيوخ وعلماء الدين في قضايا الميراث والزواج والطلاق، حيث سجل الأهالي تلك العقود بورقة خاصة مع ذكر الشهود، في انتظار رجوع المحكمة وتدوين مستحقاتهم. كما لجأ الأهالي إلى مركز المحافظة في الأنبار، كونها تحت سيطرة الحكومة، لاستصدار الوثائق الرسمية. وحاولوا عن طريق الوجهاء والمشايخ إقناع التنظيم بإعادة فتح محاكم الأحوال الشخصية والمدنية، لكنه رفض هذه المطالب لأنها تحكم بالقوانين الوضعية، ونبّههم إلى ضرورة مراجعة المحاكم الشرعية التي تحكم بما أنزل الله، وهي الأضمن لحقوق الأهالي.

اجتمع كبار رجال الدين وشيوخه وعلمائه وأصدروا ورقة تسجيل زواج تشبه المعمول بها في المحاكم الحكومية. وذلك بقصد تثبيت الزواج للأشخاص غير القادرين أو غير الراغبين في السفر إلى مركز الرمادي. وتحدّد الورقة مبالغ المقدم والمؤخر من صداق الزوجة، وتُسلّم إلى الزوجين والشهود نسخ عدة من هذا العقد، وتُحفظ نسخة عند الشيخ الذي أشرف على عقد الزواج. ولم يتدخل التنظيم في هذه العملية، بل تزوج عدد من أعضائه وفقها. ولم يمنع التنظيم الأعراس في المدينة، حيث أُقيم كثير منها على الرغم من اختلاف عادات أهل المدينة عن طقوس الزواج بعد دخول التنظيم، وهي عادات ملتزمة بتعاليم الدين الإسلامي في الأصل، إلا أنه منع الأغاني، وسمح ببعض الأناشيد الإسلامية التي تخلو من الموسيقى تحديدًا، ومنع خروج النساء في السيارات في أثناء إحضار العروس[227].

أنشأ التنظيم في كل مدينة محاكم شرعية للبت في موضوع المعتقلين أو قضايا التعزير[228] واستتابة العناصر في سلك الشرطة والجيش، أو الحكم بسجنهم أو قتلهم. وعيّن في المحكمة قاضيًا شرعيًا وموظفين للاستعلامات، وبعض الإداريين، وحرسًا على الأبواب، يتميزون بحسن سلوكهم وتعاملهم مع الأهالي لأنهم مجردون من الصلاحيات المحصورة كلها بيد القاضي الشرعي. وتضع أغلبيتهم اللثام، إلا بعض الموظفين والقاضي، ويقع على عاتقهم استقبال الشكاوى من المواطنين، ممن كانت لديه شكوى عامة أو خاصة، بما فيها الشكاوى من عناصر التنظيم نفسه. يكرر التنظيم في خطب الجمعة ومنشوراته ضرورة الرجوع إلى المحكمة الشرعية في جميع قضاياهم، والمطالبة بحقوقهم مهما صغرت أو كبرت، ويصرّ بشكل دائم على أن الجميع سواسية في نظر المحكمة، سواء أكان الشخص عسكريًا كبيرًا في التنظيم أم غير ذلك.

ونظرت المحكمة في جميع الحوادث المجتمعية في الأنبار، مثل الشجار بين المواطنين وعمليات السرقة والحوادث المرورية[229].

عملت الحكومة على نقل جميع السجناء المتهمين بقضايا «الإرهاب» من سجون الأنبار كلها إلى مقر مديرية شرطة الأنبار، أي السجن المركزي للمحافظة الذي يقع في الرمادي، مركز المحافظة. وعندما سيطر التنظيم على مناطق الأنبار، أطلق سراح جميع السجناء، وهم قليلو العدد، وفجّر مقرات الشرطة والجيش كلها بدوائرها وسجونها. وأنشأ سجونه الخاصة في مقرات سرية. وعند اعتقال أي شخص، كانوا يعصبون عينيه بقطعة قماش سوداء، وحين يطلق سراحه، يعودون به إلى المكان نفسه الذي اعتقل فيه. ويروي الشرطي في استعلامات دائرة الجنسية في قضاء «عانة» محسن علي الكحلي تجربته في السجن، ويقول: «اعتقلني التنظيم مدة خمسة أيام، وصادر مني الرشاش الذي أحمله من نوع كلاشينكوف، ومن ثم أطلق سراحي كون عملي غير عسكري وفق حكم القاضي الشرعي. والسجن عبارة عن بيت، زادت نسبة تحصيناته، فتم تحويل أبوابه الداخلية إلى أبواب حديدية، وأغلقت نوافذه بالكامل، وتمنع الحركة داخله إلا بمرافقة أحد الحراس حتى عند الذهاب إلى الحمام أو عند الخروج للتحقيق والعودة. وللتنظيم شرطته الخاصة، أو ما يسميه الشرطة الإسلامية ومحاكمه الشرعية ولجانه الأمنية المختصة في كل تفصيل، وفي كل أمر على حدة. وفي بعض الأقضية مثل هيت والقائم، استخدم بعض دوائر الدولة مثل استخدامه للقائم مقاميات، كمحاكم شرعية ووضع علامات دلالة ولافتات، تشير إلى كونها محاكم شرعية مع وضع الشعار الخاص بالدولة الإسلامية»[230].





الدولة الإسلامية
ولاية الأنبار / قاطع الرطبة
العدد :
وصل فئة ٢٠٠ دولار
اسم السائق /
رقم السيارة /
نوع البضاعة /
اسم التاجر /
العنوان /

3- محافظة صلاح الدين

أ- الاجتياح

مركزها مدينة تكريت، أغلبية سكانها من السنّة، وهي ذات طبيعة عشائرية محافظة. من أبرز عشائرها البوناصر وهي عشيرة الرئيس السابق صدام حسين، والجبور والعبيد والعزة، وغيرها.

تضم مراقد مقدسة بالنسبة إلى الطائفة الشيعية، على الرغم من أن أغلبية سكانها من السنّة، وهي مراقد الإمامين العسكريين (علي الهادي، والحسن العسكري) في مدينة سامراء، الأمر الذي جعلها محط اهتمام الشيعة، حيث يزورونها بالملايين من العراق وإيران.

كانت مدن محافظة صلاح الدين من المناطق الهادئة نسبيًا والخالية من مظاهر التطرف والتشدد قبل دخول التنظيم إليها، حتى إن ساحتي الاعتصام في مدينتي تكريت وسامراء، في إطار حركة الاحتجاج، فُضّتا بصورة سلمية في عام 2014 من دون أن تشهدا مواجهات مع القوات الأمنية. حافظت المدينة على طابعها السلمي، حتى مع الحراك الشعبي المعارض لتوجّهات الحكومة، على الرغم من وجود بعض الخلايا النائمة في سامراء من بقايا تنظيم القاعدة، والاعتقاد بوجود تأييد لجيش رجال الطريقة النقشبندية التي يعتقد أنها قريبة الصلة من نائب الرئيس العراقي الأسبق عزت الدوري (وهو من أهالي المحافظة أيضًا).

بدأ التدهور الأمني في المحافظة يطفو على السطح مع تولّي جمعة عناد قيادة الشرطة، وذلك بعد عمليات الاغتيال التي قام بها التنظيم ضد ضباط وضباط صف الشرطة في المدينة. وقابل ذلك تراخٍ للقوة الأمنية في وضع خطة عمل أو إستراتيجية أمنية تمكّنها من ملاحقة الجناة والقبض عليهم والحد من ظاهرة الاغتيالات في المدينة.

بدأ هجوم التنظيم على المحافظة بعد سيطرته على الموصل في 10 حزيران/ يونيو 2014، حيث أخذ في التمدد جنوبًا في اتجاه محافظة صلاح الدين، وكان قضاء الشرقاط (110 كيلومترًا شمال تكريت) أول مدن المحافظة التي سقطت بيده؛ بسبب قربه من الموصل، ووجود الخلايا النائمة من بقايا تنظيم القاعدة الذي سيطر على المنطقة في عامي 2006-2007[231].

فرض التنظيم سيطرته الكاملة على الشرقاط في 11 حزيران/ يونيو 2014، وأقام عرضًا عسكريًا لعناصره الذين حملوا رايات «الدولة الإسلامية» في الساحل الأيسر للقضاء، الذي يضم مناطق الشيخ حمد والخميسات والقنيطرة.

بعد سيطرته على الشرقاط، توجّه التنظيم إلى قضاء بيجي (75 كيلومترًا شمال تكريت) الذي يضم أكبر مصفاة للنفط في العراق لتعزيز موارده الاقتصادية، وأحرق المباني الحكومية ومقرات الجيش والشرطة. وفي اليوم ذاته دخل إلى بيجي باستثناء مصفاة النفط التي وُجد فيها قرابة 250 حارسًا تحصنوا في داخلها، وجرى إخلاؤهم في ما بعد بوساطات عشائرية بينهم وبين التنظيم، ودخل داعش إلى المصفاة في اليوم التالي وفرض سيطرته عليها. واصل التنظيم تقدمه في اتجاه مدينة تكريت (مركز محافظة صلاح الدين) وسيطر على جامعتها وقاعدة سبايكر العسكرية من دون قتال، بعد أن سلّم مئات الجنود الذين كانوا في القاعدة أنفسهم. وانهارت دفاعاتها تلقائيًا عند اقتراب داعش منها؛ إذ تركت قطعات الجيش مواقعها وأسلحتها وهربت بلا مواجهة[232].

توجّه التنظيم من تكريت نحو قضاء الدور (25 كيلومترًا جنوب تكريت ويتحدّر منه نائب الرئيس العراقي السابق عزت الدوري) وسيطر عليه من دون قتال أيضًا، بعد هروب القطعات العسكرية، ومن ثم

دخل مناطق الإسحاقي والمعتصم ويثرب جنوب تكريت بلا قتال، وتوقف عند قضاءَي بلد والدجيل حيث الأغلبية الشيعية.

لم يكن الأمر سهلًا أمام التنظيم في باقي مدن محافظة صلاح الدين ونواحيها، بعد أن استعصت عليه ناحية العلم (16 كيلومترًا شرق تكريت)، ورفعت عشيرة الجبور التي تشكل الأغلبية في الناحية، السلاح في وجه التنظيم الذي فرض حصارًا خانقًا عليها، وبدأ مهاجمتها يوميًا حتى اضطر سكانها إلى الاتفاق مع التنظيم على دخولها، في مقابل تعهده بعدم المساس بعناصر الأجهزة الأمنية منهم. أما قاعدة سبايكر الجوية، فشهدت مجزرة عندما دخلها التنظيم، حيث قتل نحو 1700 طالب في القوة الجوية كانوا في داخلها.

وعجز التنظيم عن اقتحام ناحية الضلوعية (80 كيلومترًا جنوب تكريت)، بعد أن خاض أبناء عشيرة الجبور معارك شرسة ضده، كلفتهم عشرات القتلى والجرحى، وتعرضوا لحصار خانق من جميع الجهات دام سبعة أشهر، إلى أن فكّته الحكومة بعملية عسكرية واسعة في كانون الثاني/ يناير 2015، لينسحب عناصر داعش إلى أطراف بلدة سامراء (40 كيلومترًا جنوب تكريت) التي فشل في اقتحامها بعد أن حصّنتها الحكومة السابقة بعدد كبير من عناصر الجيش والشرطة الاتحادية وقوات مكافحة الإرهاب وفصائل الحشد الشعبي بسبب رمزيتها الدينية، على الرغم من اقترابه منها كثيرًا[233].

ب- العلاقة بالمجتمع المحلي

- الأوضاع الاجتماعية

ألغى تنظيم داعش حال دخوله المحافظة ديوان الوقف السنّي، وطلب من خطباء المساجد وأئمتها التابعين للوقف مبايعته أو ترك المساجد. ما دفع أغلبية المشايخ في المحافظة إلى اعتزال أعمالهم، وهاجر بعضهم إلى محافظات إقليم كردستان أو خارج البلاد. وعيّن التنظيم خطباء تابعين له بدلًا منهم، وكان بعضهم من جنسيات عربية، خصوصًا من السعودية، يلقون خطب الجمعة ومحاضراتٍ ودروسًا في بعض مساجد المدينة بشكل ثابت أو متغير. كما أنشأ التنظيم ديوانًا سمّاه ديوان المساجد، مهمته تحديد الخطب

ووضع مجموعة من التعاليم التي تخص مساجد تكريت. وألزم القائمين عليها من الأئمة والخطباء بالالتزام بها، وحذّرهم من الخروج عنها.

أصدر التنظيم تعلياته لتنظيم الشؤون الدينية في تكريت على شكل بيانات مكتوبة أو في اجتماعات ضمت أغلبية أئمة مساجد المدينة وخطبائها، أكد فيها وجوب أن تكون الخطبة موحدة وحدد عناوينها ومحاورها. ومنع قراءة القرآن قبل الصلاة، وإلقاء المحاضرات والخطب والدروس الدينية، والتجمعات داخل المسجد، واستخدام مكبرات الصوت. كما ألغى الأذان الثاني في صلاة الجمعة، وأبقى على أذان واحد، يرتقي بعده الخطيب المنبر مباشرة ليلقي خطبة الجمعة على المصلين. وركزت خطب الجمعة على «إنجازات» التنظيم و«مآثره» في العراق وسورية، بمعنى نجاحه في الأعمال الميدانية والعسكرية وسيطرته على مزيد من المناطق في سورية والعراق، وفضائل أفراد التنظيم وسلوكهم ونهجهم وعقيدتهم[234].

منع التنظيم النساء أيضًا من التسوق، واشترط ألّا تخرج المرأة إلا ومعها محرم يوصلها إلى باب مدرستها أو دائرتها (الخالية من الرجال)، بعد أن منع الدراسة أو العمل في الأماكن المختلطة، وفرض الملابس المحتشمة المتمثلة بالنقاب الشرعي، وحذّر المخالفة بمحاسبة ولي أمرها. وعيّن استخبارات نسائية تضم نساءً مهمتهن التجسس على النساء ورصد المخالفات للزي الشرعي المتمثل في النقاب الذي يكون ساترًا جسم المرأة ووجهها وكفّيها، على أن يكون فضفاضًا، كما منع العطر عن النساء. وأدى هذا التضييق على النساء إلى امتناع كثيرات منهن من الخروج من منازلهن إلا لضرورة قصوى، كحالة مرضية أو غيرها، وأجبرت النساء على الالتزام بتلك التعليمات التي فرضت عليهن خوفًا من محاسبتهن. كما منع التنظيم الموظفات من الاستمرار في الدوام عدا المعلمات والمدرسات والطبيبات والممرضات، شرط أن يكون عملهن في أقسام منفصلة عن الرجال ويعالجن النساء فحسب[235].

تضم محافظة صلاح الدين نسبة قليلة من الأسر المسيحية والصابئية التي تعمل أغلبيتها في تجارة المصوغات الذهبية، كما يوجد شيعة وشبك وإيزيديون في أحياء متفرقة من تكريت، ويمثل التعايش السلمي السمة الأبرز للمدينة التي لم تشهد صراعات قومية وطائفية خلال أعوام العنف الطائفي في العراق (2006–2007)، لكن دخول التنظيم المتطرف إلى المدينة أخلّ بهذا التعايش، بعد أن فرض الجزية على غير

المسلمين. وهرب الشيعة إلى المحافظات الجنوبية وبغداد وقضاءي بلد والدجيل جنوب تكريت، بينما فرّ غير المسلمين إلى إقليم كردستان وخارج البلاد.

استولى التنظيم على محال الذهب التي تركها أبناء الطائفتين الصابئية والمسيحية، كما فرض سيطرته على بعض الشركات والمتاجر التابعة للشيعة في تكريت واعتبرها من الغنائم[236].

وأقدم داعش على تفجير المساجد التي تضم قبورًا أو أضرحة، بل حتى المساجد التي تضم آثارًا، مثل مسجد ومصلى مقبرة تكريت الذي نسفه بحجة وجوده بين القبور. ومنع الناس من زيارة قبور موتاهم في أول أيام العيد، وهي عادة يتبعها عدد كبير من المسلمين في الأعياد والمناسبات الدينية، وهدد المخالفين بعقوبات صارمة. كما منع إحياء ذكرى المولد النبوي في المساجد والأماكن العامة، واعتبرها بدعة وحذّر من عقوبات شديدة تشمل كل من يحاول إحياءها.

وفرض عقوبات على كل من يدخن السجائر، ومن كانت قصة شعره غير مقنعة، أو كانت ملابسه ضيقة، وتضمنت العقوبات الجلد أو غرامة مالية، وتقرر الغرامة بحسب الظرف الذي تفرض فيه. وأغلق محالّ بيع السجائر والنراجيل، وصادر جميع بضاعتها، وجلد عشرة أشخاص 50 جلدة لكل منهم بتهمة التدخين علنًا، في إحدى ساحات تكريت[237].

- مؤسسات الدولة

أنشأ التنظيم ديوانًا للتعليم، بهدف تنظيم شؤون المدارس والجامعات في محافظة صلاح الدين، بعد أن ألغى مديريات التربية الرسمية، واستمر مديرو المدارس وأعضاء الهيئات التدريسية في وظائفهم، يتلقون رواتبهم من الحكومة الاتحادية عن طريق مجلس المحافظة الذي نسّق مع الحكومة الاتحادية، حيث يتم إيصال الرواتب إلى المناطق التي يسيطر عليها التنظيم عن طريق شركات التحويل المالي، وحاول ديوان التعليم سد النقص في الكوادر التدريسية الذي سببه النزوح، بتعيين بعض الشباب حديثي التخرج برواتب رمزية يدفعها لهم التنظيم من أموال الزكاة التي يتقاضاها من السكان المحليين. كما ألغى عددًا من المناهج الدراسية، مثل الفيزياء والكيمياء والفنون الجميلة والزخرفة والتربية الرياضية.

أدّت هذه التصرفات إلى تذمر في صفوف الطلاب. لذلك، قررت رئاسة جامعة تكريت نقل مقر الجامعة وكليّاتها إلى مقر بديل في محافظة كركوك التي تسيطر عليها القوات الحكومية وقوات البشمركة الكردية لتوفير أجواء آمنة، ومن أجل العودة إلى نظام الدراسة الذي سبق دخول تنظيم داعش إلى محافظة صلاح الدين، كما وفّرت رئاسة الجامعة مقرًا بديلًا آخر صغيرًا، لمن لا يستطيع السفر إلى كركوك، وكان موقعه في قضاء بلد (حيث الأغلبية الشيعية) في محافظة صلاح الدين الذي يخضع لسيطرة الجيش[238].

ألغى التنظيم جميع محاكم الأحوال المدنية في تكريت والأقضية والنواحي التابعة لها، واستبدلها بمحاكم شرعية، قضاتها من العرب أو الأجانب، وفقًا لما يراه من ضرورة إبعاد القاضي عن المجاملات التي قد تحدث بسبب الانتماءات العشائرية والمناطقية. ووزع منشورات تفيد بأن المحكمة الشرعية للدولة الإسلامية هي المرجع القضائي الوحيد لأنها تحكم وفقًا للقرآن والسنّة النبوية[239].

أعاد فتح جميع الدوائر الحكومية في المحافظة، مثل البلديات ودوائر المياه والاتصالات والتسجيل العقاري والمصارف بكوادرها القديمة ومديريها السابقين، لكنه نصّب أحد عناصره (من العرب أو الأجانب) مسؤولًا على كل قطاع، حيث يوجد المسؤول البلدي ومسؤول الماء والصرف الصحي ومسؤول الاتصالات والمسؤول المالي، ويعتبر هذا المسؤول المعيّن المرجعية الوظيفية العليا للقطاعات التي تقع تحت مسؤوليته، ولا يمكن تجاوزه في حالات المكافأة للموظفين أو العقوبة أو النقل أو أي أوامر إدارية[240].

أحدث التنظيم ديوانًا خاصًا بمتابعة التجارة وفرض الضرائب، ولا يتعامل بغير العملة العراقية والدولار الأميركي. أما الضرائب، ففرضت على المحالّ، بحسب المحل وموقعه، وعلى السيارات ونوعها وحمولتها، واعتمد تجار المحافظة على منافذ التهريب عبر حدودها مع محافظتي ديالى والأنبار لدخول المواد الغذائية والأدوية. أما في ما يتعلق بالحياة العامة، فسارت بشكلها الاعتيادي بعد موافقة الحكومة الاتحادية على منح رواتب لجميع الموظفين الساكنين في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم[241]. كما اتصل التنظيم ببعض الشركات والمقاولين وأصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا قد بدؤوا في تنفيذ مشروعات خدمية في تكريت قبل أن يدخلها ودعاهم لإكمالها. وبالفعل عاد بعض الشركات ليكمل مشروعاته، وحصل على دفعات مالية كبيرة من التنظيم الذي وضع أعلامه وشعاراته على أي مشروع يتم إنجازه، مثل إكساء شارع

تكريت الرئيس الذي يربط المدينة بمقر المحافظة، وإنشاء السوق المركزية الشعبية في المدينة، فضلًا عن تسيير الخدمات البلدية اليومية. ولم يشعر المواطن في تكريت في تلك الفترة بأي فرق في الخدمات عن السابق، حيث ألغى التنظيم الرسوم الرمزية التي كانت تتقاضاها الدولة بدلات عن الماء والكهرباء والحصة التموينية، كما استخدم الحافلات التابعة للحكومة لتكون وسائل نقل مجانية[242].

بادر التنظيم حال دخوله تكريت إلى دعوة جميع الموظفين، عدا عناصر الجيش والشرطة، إلى العودة إلى وظائفهم، ووعدهم بأن تدفع رواتبهم من صادرات مصفى بيجي الذي أصبح تحت سيطرته، قبل أن يضغط مجلس المحافظة على الحكومة الاتحادية لدفع رواتب الموظفين حتى وإن كانوا في مناطق يسيطر عليها التنظيم. واستعان ببعض الشباب لملء الفراغات التي خلّفها نزوح نسبة كبيرة من الموظفين ومنحهم دفعات شهرية تراوح بين 200 و300 دولار.

وتعهد التنظيم بالعفو عن كل عنصر من الأمن والشرطة والجيش وعناصر الصحوات شرط أن يعلن التوبة ويسلم سلاحه وهويته، وألّا يعود مره أخرى، وإن عاد فسيتعرض للقتل ويفجّر منزله. وبناء عليه، أعلن كثير منهم توبتهم، وتخلّوا عن رتبهم وأسلحتهم حفاظًا على حياتهم، لكن التنظيم لم يف بعهده لمن تاب، حيث اعتقل بعد فترة قصيرة العشرات منهم في بلدات الدور والعلم والضلوعية، وأعدمهم في ساحات عامة، كما فجر عددًا كبيرًا من منازل الشرطة، ووضع علامات «مرتد» على منازل آخرين من عناصر القوات الأمنية[243].

4- محافظة ديالى

أ- محاولة اجتياحها

ديالى محافظة ذات تركيبة سكانية مختلطة (عرب سنة وهم الأغلبية، وعرب شيعة، وكرد فيلية وكرد سنّة وتركمان). تجاور الحدود الإيرانية، وهي الطريق الرابطة بين إيران وبغداد وسامراء، الأمر الذي حتّم على الحكومة وإيران أن تبذلا كل ما بوسعهما وتسخّرا طاقاتهما كلها لمنع توسع تنظيم الدولة في هذه المنطقة

الجغرافية. وللأسباب نفسها، كان للميليشيات الشيعية دور بارز في المحافظة، على نحوٍ جعل فئات من المواطنين تتقبل أي قوة معادية للحكومة تسيطر على ديالى.

دخل تنظيم الدولة الإسلامية محافظة ديالى عبر ناحية جلولاء قادمًا من قضاء الطوز في محافظة كركوك في الثلث الأخير من حزيران/ يونيو 2014. وتمدد في مناطق خانقين والمقدادية والسعدية وجلولاء وحمرين وإمام ويس والقرى التابعة لها. وهي المناطق الواقعة شمال شرق ديالى، المجاورة لإيران. ولم يواجه التنظيم أي مقاومة تذكر في تلك المناطق، حيث انسحبت القوات الأمنية العراقية بشكل مباشر، ولم تطلق قوات البشمركة الكردية أي رصاصة ضد التنظيم الذي حاول أن يسيطر على مناطق الخالص التي يقطنها شيعة، لكنه ووجه بمعارك كر وفر من الميليشيات والقوات الأمنية، يتقدم عليها في الليل ويتراجع في النهار، حتى ترك محاولة السيطرة عليها في النهاية[244].

اكتفى داعش في ديالى بالسيطرة على مناطق شمال شرق المحافظة فحسب، وتمثل المثلث القريب من إيران والسليمانية وكركوك، في حين لم يتحرك في أقضية المحافظة الأخرى، وإن كان بعضها يُعدّ من الأقضية التي تسكنها الأغلبية السنية، ولم يصل إلى مركز المحافظة، مدينة بعقوبة، ذات الأغلبية السنّية، وقضاءي بلدروز والخالص (حيث الأغلبية الشيعية) وناحية بني سعد المختلطة طائفيًا، لكن نفّذ فيها أعمال عنف وتفجيرات، وحاول محاصرتها في بعض الأحيان من خلال قطع المياه عنها (مياه الأنهار)، لكنّه أدرك أنّ محاولات توسعه في ديالى ستكلفه الكثير.

لم ينضم إلى التنظيم من أهالي محافظة ديالى إلّا قلّة قليلة، أفراد وليس جماعات، كانوا ضمن بعض الفصائل المسلحة التي توقفت عن العمل بعد دخول التنظيم (سنتطرق إلى هذا الموضوع لاحقًا)، أو ممن تضرر من سياسات الحكومة والميليشيات، بمعنى ذوي المختطفين والقتلى على يد الأجهزة الأمنية والميليشيات وذوي المعذبين في السجون الحكومية. فاعتمد في قتاله على مقاتليه الذين أتى بهم، وهم عرب وعراقيون أغراب عن محافظة ديالى، لا يعرفهم أحد[245].

ب- العلاقة بالمجتمع المحلي

- الأوضاع الاجتماعية

هرب بعض أئمة المساجد ومشايخها المعينين من الوقف السنّي من ديالى حتى قبل أن يسيطر التنظيم عليها. وذلك، ما إن فرض سيطرته على بعض مناطقها ومساجدها[246]. وأصدر التنظيم تعليماته لتنظيم شؤون الصلاة في المساجد، على الرغم من عدم قدرته على السيطرة على ديالى بشكل كامل. وتضمّنت التعليمات نقاطًا عدة، كان أهمها تجريد الأذان من الصلاة على النبي، والالتزام بنهج السلف الصالح في أداء الصلاة من حركات وسكنات، ورفع الآيات المكتوبة من داخل المسجد، كونها بحسب رأيه تشغل المصلي عن أركان الصلاة. وكما في باقي المحافظات التي سيطر عليها، منع إقامة أذانين في صلاة الجمعة، وقصرها على أذان واحد فقط. وأطلق تحذيراته لجميع خطباء المساجد من تجاوز التعليمات، وإلّا سيتم عرضهم على المحكمة الشرعية واستبدالهم بآخرين. وفي المجمل، التزم المشايخ والخطباء بهذه التعليمات خوفًا من العواقب[247].

بدّل التنظيم في المناطق التي يسيطر عليها في ديالى أئمة المساجد وخطباءها، وعيّن آخرين منه يرى فيهم القدرة على الخطابة. وألغى الصلاة في عدد كبير من المساجد التي سيطر عليها بشكل كامل، وعلّقها في بعضها الآخر. وأصدر أوامره بتركيز خطب الجمعة على الحث على الجهاد. وبينما تميزت خطب الأئمة والخطباء من المشايخ الذين لا يتبعون له بالاعتدال على الرغم من مجاملتهم له، تميزت خطب مشايخه بالحماسة، حيث ركزت على جهاد السلف الصالح و«مكر الفرس المجوس وخديعتهم ومكرهم بالإسلام، وإضعافه ونخر جسده من الداخل». وأثار هذا النوع من الخطب تفاعل بعض الشبان من غير المنتمين إليه وتعاطفهم معه، وولّد لديهم الحماسة، وراحوا يجادلون أقرانهم ويقنعونهم بأن تنظيم الدولة الإسلامية على حق[248].

أما عن تعامل التنظيم مع قضايا المرأة وأبناء الطوائف أو الإثنيات الأخرى في ديالى، فركز مباشرة على موضوع المرأة، على الرغم من أن المحافظة، خصوصًا قراها، مناطق محافظة على الإرث الديني، ويغلب على نسائها طابع الالتزام والحشمة. فأصدر قرارات تجبر النساء على وضع الخمار بدءًا من عمر العشرة أعوام وحتى السيدة التي يتجاوز عمرها الخمسين، أما الفتاة دون هذا العمر، واللواتي هن فوق الخمسين، فأوجب

عليهن وضع «الربطة»[249] فحسب، أي تغطية الرأس دون الوجه، ولم يفرض عليهن الخمار، شرط ارتداء الملابس الفضفاضة. كما منع التنظيم السيدات من ركوب سيارات الأجرة (تاكسي) منفردات من دون محرم، وفي حال طلب أحد حواجز التفتيش التي يقيمها التنظيم ورقة ثبوتية من صاحب سيارة الأجرة بأنه محرم على التي تركب معه السيارة منفردة، ولم يجد ما يثبت ذلك، تنزل المرأة ويعاقب الرجل عقابًا شديدًا. وحدد التنظيم عقوبة الجلد للرجل غير المحرم، لكنه لم يحدد عدد الجلدات، في حين حدد 100 جلدة بحق ولي أمر المرأة (زوجها أو والدها)، ولا يذكر المجتمع المحلي في ديالى وقوع أحداث كهذه، لأن أغلبية المواطنين التزمت بتلك التعليمات. يندر في ديالى أن تقود السيدات سياراتهن الشخصية بأنفسهن، إلا إذا كانت المرأة مضطرة إلى ذلك لعدم وجود رجل في عائلتها، لكن ذلك لم يمنع التنظيم من عدم قبول أي ظرف أو عذر لقيادة المرأة السيارة، لكن سمح لها بالخروج وحدها في الشارع من دون محرم[250].

تجوّل مسلحو التنظيم في الشوارع والأسواق لمراقبة مدى التزام السيدات باللباس الشرعي الذي فرضه. وفي حال عدم رضا أفرد التنظيم عن اللباس، كانوا يرجعون المرأة إلى البيت. وكثيرًا ما كانت السيدات يعترضن على تدخلاتهم ويرفعن أصواتهن عليهم، بينما يطالبها أعضاء التنظيم بأن يكون اللباس فضفاضًا أكثر. كما منع التنظيم الموظفات من مزاولة وظائفهن في أي مؤسسة يرتادها الرجال ما عدا التعليم. وسمح للموظفات في المستشفيات والمستوصفات بالعمل، شرط ارتداء الزي الإسلامي الذي فرضه، واشترط ألّا يعالج طبيب مريضة أنثى، ولا طبيبة مريضًا ذكرًا. كما منع اختلاط الأطباء بالطبيبات حتى في الممرات، وبناء عليه، ما عاد مسموحًا للأطباء والموظفين بالتحدث مع الموظفات والطبيبات[251].

وما إن سيطر التنظيم على مناطق في ديالى حتى هاجر الشيعة إلى مناطق آمنة، ومن وقع منهم بأيدي عناصره، قتلوه على الفور. أما أبناء الطوائف والأديان الأخرى، فاعتبرهم «ذميين»، ولم يتعامل معهم بالقسوة ذاتها التي تعامل فيها مع الشيعة. لكن تهجير التنظيم للمسيحيين في الموصل، دفعهم إلى مغادرة ديالى إلى مناطق أكثر أمنًا[252].

اتخذ التنظيم موقفًا متشددًا تجاه زيارة الأضرحة والمزارات الدينية، باعتبارها شركًا بالله. وفجر مرقد سيد عبدال، وهو أحد أئمة السنّة في منطقة السادة في قرية السادة (قرب بعقوبة) التي يقطنها أغلبية سنية. ومع

أنها لم تخضع لسيطرة التنظيم، لكنّه زرع فيها عبوات ناسفة. كما فجر مرقد السيد عون بن الإمام علي الهادي في المقدادية، الذي ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب. أما موقفه من زيارة أهالي ديالى قبور أقربائهم، فحللها للرجال، وحرّمها على النساء. كما اتخذ موقفًا متشددًا من التدخين والمدخنين، حيث أمر بإحراق جميع أنواع السجائر التي يجدها في أيّ محل تجاري. ومن ثم حذّر المتعاملين بالسجائر والمدخنين بعقوبات رادعة، فأنّب المدخنين وسحب سجائرهم، ولاحقًا، أصبح يطفئ السيجارة بكف المدخن[253].

لم يستقر التنظيم في ديالى، مثل استقراره وسيطرته في الموصل والأنبار وصلاح الدين، بل كان وجوده نسبيًا، لذا لم يتح له التدخل في جوانب الحياة كلها وأمور المعيشة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه منع استلام الرواتب بالبطاقات البنكية، ومنع أيضًا بطاقات الائتمان من خلال منع الوكلاء من العمل في مناطق سيطرته، لأنه يعتبرها مكاتب ربوية، أي تتعامل بالفائدة المصرفية. ولم يستخدم في ديالى أي عملة غير الدولار أو الدينار العراقي.

حث التنظيم أصحاب المحالّ التجارية وأصحاب السيارات والزراعة والتجارة على استئناف أعمالهم. بينما كان عناصره يتجسسون أو يراقبون أسعار صاحب المحل، ويحرّمون الزيادة على ثلث المبلغ كربح له. كما هدد محتكري البضاعة بالعقوبة، حيث كان عناصره يفتشون المستودعات، ويجردون محتويات مخازن التمور والقمح والشعير والأرز، وغيرها[254].

- مؤسسات الدولة

على الصعيد التعليمي، اتخذ تنظيم الدولة الإسلامية في المناطق التي سيطر عليها سلسلة من الإجراءات لتنظيم عمليّة التدريس. وفرض الحجاب والخمار على الطالبات والمعلمات في المدارس. لكن المشرف التربوي في مديرية تربية ديالى من أهالي قرية حنبس التابعة لقضاء المقدادية، يذكر ما اعتبره إيجابيًا في تنظيم العملية التعليمية؛ إذ ركّز أعضاء التنظيم على «إعطاء مدرّسي المادة حقها بالحفاظ على وقت المحاضرة، وقضى على ظاهرة تسيّب المدرّسين والمعلمين»، و«أجبر الكوادر التدريسية على الالتزام بوقت العمل،

وشرح المادة بشكل تفصيلي، وعدم التعامل مع المحاضرة على أساس أنّها مجرد ملء وقت فحسب، فدفع هاجس الخوف لدى المدرسين والمعلمين إلى أداء واجبهم بشكل ممتاز»[255].

طلب التنظيم من أعضاء الهيئة التدريسية التركيز في محاضراتهم على إيجاد جيل يفهم التاريخ والدين، وتقديم محاضرات «ترمم خطوات وزارة التربية لإفساد عقول الطلاب»، والتركيز على موضوعات معيّنة في محاضراتهم للطلاب، مثل «نصرة المظلوم، وعدم السكوت على ظلم المعتقلين المظلومين». وعمل على إدخال تعديلات في مناهج التعليم في مادتي التاريخ والتربية الإسلامية، حيث اقتطع منهما بعض الموضوعات التي أدخلتها وزارة التربية العراقية بعد عام 2003، والقريبة من الرؤية الشيعية. ولم تمانع الكوادر التعليمية من إدخال هذه التعديلات بحسب إحدى الشهادات. ولم ينشئ ديوانًا للتعليم على غرار المحافظات الأخرى، ولم يلغ أيّ مادة في مناهج التعليم عدا مادتي الرياضة والفن[256].

أما في التعليم الجامعي، فلا توجد جامعات في المناطق التي سيطر عليها التنظيم، لكنه لم يعارض دوام الطلاب والطالبات في الجامعات المنتشرة في بعقوبة والمحافظات الأخرى، بل اشترط الزي الإسلامي على الطالبات.

عطّل التنظيم محاكم الأحوال الشخصيّة في مناطق سيطرته، بينما ظل موظفوها يتقاضون رواتبهم من الحكومة المركزية عبر الدوائر الحكومية في بعقوبة. واكتفى بتسيير قضايا الزواج والطلاق من خلال عقدها عند شيوخ ورجال دين معتمدين، على أن يكتبوا بذلك كتابًا، يوقعه عدد من الشهود[257]. كما تدخّل في قضايا الميراث، وأجبر أهالي المناطق الريفية على توريث بناتهم، حيث تحرم الفتاة من الإرث لاعتبارات وعادات اجتماعية تقليدية، وأجبر الآباء على إعطاء حصة للأنثى تساوي نصف حصة الذكر بحسب الشرع[258].

أما دوائر الأحوال المدنية، فاكتفت بإصدار بيانات الولادة والوفاة، في حين توقفت عن إصدار أي بطاقة هوية جديدة للأحوال الشخصية، لأنها استنفدت النسخ التي لديها. وسعى التنظيم لإصدار طبعة جديدة

تحمل شعاره، لكنها لم تكتمل. ولم يمنع المواطنين من تحصيل وثائقهم الرسمية مثل جوازات السفر وتجديدها ومجمل معاملاتهم الرسمية من المراكز الحكومية في بعقوبة[259].

لم تكن في المناطق التي سيطر عليها التنظيم سجون كبيرة، بل مراكز شرطة، أطلق سراح الموقوفين فيها حال دخوله باعتبارهم كانوا مظلومين من الحكومة، بغض النظر عن تهمهم. وكانت أغلبية الموقوفين بسبب حوادث سير، أو مشاجرة أو قضايا أخرى. وكان المعتقلون بسبب قضايا «إرهاب»، مسجونين في مراكز الاحتجاز المركزية للحكومة. أما عناصر الشرطة، فنزحت أغلبيتهم قبل سيطرة التنظيم إلى مناطق آمنة لا يمكنه السيطرة عليها، بينما طلب التنظيم من الذين بقوا منهم إعلان التوبة من «النظام الكفري»، وأعلنوا توبتهم بالفعل وبقوا في مناطقهم ولم يمسهم بسوء[260].

ظلت الخدمات العامة والمؤسسات الحكومية عاملة في ديالى، وكان الموظفون يتقاضون رواتبهم من دوائرهم في بعقوبة[261]. ففي قطاع النقل، ظلت دائرة النقل تعمل بالشكل السابق نفسه. وحافظت سيارات الأجرة على أجورها المعتادة على الرغم من شح الوقود الذي يتم الحصول عليه من المناطق غير الخاضعة للتنظيم. وينسحب ذلك على مديرية المياه، ولم تعان المدينة أزمة المياه إلّا في بدايات سيطرة التنظيم على بعض مناطق من ديالى. وفي قطاع الكهرباء، لم تزوّد الحكومة العراقية المدينة بالطاقة الكهربائية إلّا ساعات قليلة، ما دفع التنظيم إلى الاعتماد على المولدات الكهربائية التي لا تعمل أيضًا إلّا ساعات قليلة لقلة الوقود. ولم يفرض ضرائب مباشرة على الأهالي في عموم مناطق ديالى التي سيطر عليها[262].

تاسعًا: علاقة التنظيم بالفصائل والكتائب المسلّحة الأخرى في العراق

ظهرت فصائل المقاومة العراقية بعد الاحتلال الأميركي للعراق مباشرة، وتركزت أساسًا في المحافظات ذات الأغلبية العشائرية السنّية. ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب، أهمها: التجانس في التركيبة القومية والمذهبية في محافظات الوسط، ولذلك لم تجد تلك التنظيمات صعوبة في صنع الحاضنة الشعبية التي تشاركها في قضيتها السياسية.

نشأت هذه الفصائل العسكرية بعد الاحتلال الأميركي للعراق وتفكيك أجهزة الدولة وخلخلة بنية المجتمع العراقي، وإعادة رسمها وفق نظام سياسي يقوم على المحاصصة الطائفية والإثنية. فكثرت الجماعات المسلحة في العراق مع غياب السلطة المركزية للدولة، حتى أضحى من الصعب على المراقبين حصرها وتصنيفها، إلا أن هناك كثيرًا من الفصائل الجهادية البارزة التي تمثل التيار الإسلامي الجهادي (السلفي والإخواني والصوفي)، ومنها المضاد لفكر التنظيمات التكفيرية المتطرفة. ولا تسعى هذه الجماعات لأن تتحول إلى تنظيمات دولية، وإنما تحمل أجندة عراقية، ولا تسعى لإقامة دولة إسلامية من خلال فرض منطق القوة واستخدام السلاح. وشكّل بعضها ما أُطلق عليه «المجلس السياسي للمقاومة العراقية» لرسم برنامج سياسي لتحرير العراق من كل تبعية لدولة أجنبية. وانتشرت تلك الفصائل العسكرية في مجمل أنحاء العراق.

شارك «الجيش الإسلامي في العراق» في قتال تنظيم القاعدة بين عامي 2006 و2007، من خلال دعم تشكيل صحوات تابعة له في حزام بغداد وصلاح الدين[263]. وخلال صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في عام 2014، لم يدخل الجيش الإسلامي في مواجهات مع التنظيم في محافظة الأنبار، ولم يتعاون معه في القتال أيضًا، لكن في بداية معركة الفلوجة سالفة الذكر، تم التنسيق حول تقسيم الجبهات فحسب، من دون أن يفرض تنظيم الدولة أوامره على الجيش الإسلامي. ومن ثم انسحب من الفلوجة تحت ضغط التنظيم وتهديده، فانضم بعض عناصره بشكل فردي إلى تنظيم الدولة. كما جرى حظره ومنعه من العمل خلال حكم التنظيم للأنبار، لأنه كفّره ويصفه بالتنظيم البعثي[264].

في المسار ذاته، لم يتعاون «جيش المجاهدين» مع تنظيم داعش لطرد القوات الحكومية من الأنبار، لكنه نسّق معه في توزيع الجبهات فحسب. ولم يتلق جيش المجاهدين الأوامر من التنظيم، بل استعان بخبرة مقاتليه في معرفة طبيعة قضاء الكرمة (المعقل الرئيس لجيش المجاهدين) وجغرافيته، كونها منطقة جغرافية كبيرة صحراوية ووعرة ولها حدود مشتركة مع ثلاث محافظات: الأنبار، وبغداد، وصلاح الدين.

بدأت الاحتكاكات والمناوشات بين جيش المجاهدين وتنظيم الدولة الإسلامية بعد خروج القوات الحكومية من الكرمة، بسبب محاولة الأخير تهميش دور جيش المجاهدين وإقصائه ومنازعته على أماكن

النفوذ، وتدخّله في تفصيلات حياة الأهالي. ومن ثم طلب تنظيم الدولة من قادة جيش المجاهدين مبايعته بعد إعلانه الخلافة الإسلامية، وهو ما رفضه، وحصلت مشادة كلامية بين قادة كلا الطرفين. ونتيجة لبعض الاحتكاكات، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية الحرب على جيش المجاهدين، وهاجم مقاتليه في بيوتهم، وهم من أبناء منطقة الكرمة، وفجر منازلهم، واعتقل بعضهم واقتادهم إلى داخل الفلوجة، وعرضهم في وسط المدينة وقدّمهم إلى الأهالي بأنهم مؤيدون للحكومة وقاتلوا تنظيم الدولة. وحسمت المعركة بشكل كامل لمصلحة التنظيم، وبذلك أصبح قضاء الكرمة تحت سيطرته في منتصف تموز/ يوليو 2014. أما عناصر جيش المجاهدين، فقتلوا أو اعتقلوا أو هربوا أو بايعوا التنظيم أو أعلنوا التوبة علنًا أمام جمع من الأهالي، وجُرّدوا من سلاحهم وعادوا إلى حياتهم الطبيعية. أما قادته الكبار، فانسحبوا إلى تكريت، أو عاشوا حياتهم بشكل سري في الكرمة. ولم يعد لهم أي نشاط في الأنبار[265]. وقتل التنظيم كثيرًا من قادة جيش المجاهدين في محافظة صلاح الدين أيضًا[266].

أما جيش رجال الطريقة النقشبندية، فشارك في الحراك العراقي في المحافظات العراقية السنّية، وكان له دور أساسي في قتال الجيش العراقي خلال المرحلة المسلحة من الانتفاضة، حيث اقتحم عددًا كبيرًا من الثكنات العسكرية ومراكز الشرطة المحلية وفجرها، وطرد عناصرها من دون قتلهم. ولم ينخرط الجيش في أي تنسيق أو تعاون مع تنظيم الدولة الإسلامية، لكن بعض عناصره انضم بشكل فردي إلى التنظيم. اضمحل دوره في الأنبار بسبب سيطرة تنظيم الدولة، ولم يعد له أي وجود مسلح في الميدان، وغادرت أغلبية قادته محافظة الأنبار أو ظلت فيها بشكل سري[267]. وفي محافظة صلاح الدين، شارك تنظيم رجال الطريقة النقشبندية مع داعش في دخول المحافظة وفي بعض المعارك التي خاضها، لكن التوافق لم يدم بينهما، لأن داعش يريد أن تكون القيادة له وحده، ويريد أن يسير نهجه وقناعاته على الجميع بلا منازع، وهناك اختلاف في الرؤى بينهما، الأمر الذي دفع النقشبندية إلى ترك العمل معه شيئًا فشيئًا[268].

أما بعض الفصائل الإسلامية المعتدلة، مثل كتائب ثورة العشرين التي ترث علاقات عدائية ثأرية مع القاعدة، فلم تتعاون ولم تنسق في أي حال من الأحوال وفي الظروف المختلفة مع التنظيم، وذلك بسبب

الاختلاف العقائدي بينهما. وتوقف نشاط الكتائب توقفًا كاملًا في الأنبار بعد سيطرة التنظيم على المحافظة، وترك قادتها مقرّاتهم الأساسية فيها.

لم يكن للجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع) وحماس العراق حضور ميداني عسكري خلال الحراك العسكري العراقي ضد حكومة المالكي في محافظة الأنبار، لكن قادتهما كانوا من داعمي ساحات الاعتصام ومترعمي ناشطيها في المحافظات العراقية المنتفضة. وانسحبت الجبهة من المدن التي سيطر عليها التنظيم[269].

في المقابل، تعاون «جيش أنصار السنة» الذي يتمركز في محافظة الأنبار، خصوصًا في الفلوجة، مع التنظيم؛ ونسّقا معًا قبل دخوله إلى محافظة الأنبار. كما أعلن الجيش مبايعته التنظيم، وعمل تحت لوائه، وتماهى معه بشكل كامل[270].

عندما اجتاح داعش الموصل في حزيران/ يونيو 2014، قاتل التنظيم إلى جانب الفصائل العراقية المسلّحة الأخرى وفق مبدأ توزيع الجبهات، على غرار ما حدث في محافظة الأنبار. كما ساعدت الفصائل في توفير المعلومات الاستخبارية عن المنطقة، وساعدته عسكريًّا في بسط سيطرته على الموصل، حيث دخل بعدها في مفاوضات مع باقي الفصائل، لتقسيم السلطة والغنائم. وحظي التنظيم بالحصة الأكبر. كما استقدم قادته ومقاتليه الأجانب الذين يطلق عليهم اسم «المهاجرين»، ليعلن عن «الخلافة الإسلامية» وطلب البيعة من الفصائل المسلحة لزعيمه أبي بكر البغدادي، بوصفه «خليفة»، ما اضطر بعض الفصائل إلى مبايعته، بينما رفض جيش رجال الطريقة النقشبندية، فاعتقل التنظيم أبرز قادته وطالبهم بالبيعة وإلا فسيتم إعدامهم، ما أجبرهم على البيعة، وعند ذاك أصبحت الفصائل العاملة في الموصل تحت إمرة التنظيم، بينما غادرها من رفض مبايعته والانضمام إليه. فاتسعت قدرة التنظيم القتالية بزيادة عدد أفراده[271]. وهذا ما ينسحب على محافظة صلاح الدين أيضًا.

في محافظة ديالى فصائل مسلحة، هي فصائل البعث وجيش رجال الطريقة النقشبندية وجيش المجاهدين وأنصار السنة، إضافة إلى مسلحي العشائر. عملت فصائل البعث بالتنسيق مع جيش الطريقة

النقشبندية[272]، واستهدفت القوات الأميركية والجيش العراقي بشكل منظم، في حين كانت علاقتها بتنظيم القاعدة على طرفي نقيض، بسبب فكره المتشدد. ويتركز وجودها في مناطق حمرين، وهي المنطقة الشرقية الجبلية في محافظة ديالى، وتضم عشائر عربية وكردية، وذات أغلبية عربية سنّية، وتُعدّ من المناطق الآمنة بالنسبة إلى تنظيم النقشبندية، حيث إن طبيعتها الجغرافية وتركيبتها السنية جعلت منها مركزًا ومكانًا آمنًا للنقشبنديين الذين استقروا فيها. وقلة منهم في المقدادية التي تضم بعض العشائر الشيعية، مثل بني تميم والزهيرات والبوعامر، الأمر الذي جعل النقشبنديين يقللون من وجودهم فيها[273]. أما مسلحو العشائر في ديالى، فهم من أبناء العشائر الذين تضررت مناطقهم من التنظيم والمتمركزين في مناطق السعدية والمقدادية وشهربان وإمام ويس، منها عشائر الجبور وعشيرة الأوسية، وعشيرة بني سعد، حيث شكل بعضهم قوة على غرار الصحوات، لكنها لم تتلق دعمًا من الحكومة ولم تُسلّح. حاولت هذه القوات الدفاع عن مناطقها وإجلاء التنظيم منها بجهودها المحلية.

تشكلت هذه القوة العشائرية نتيجة تعرّض مناطقها للضرر والحصار وقطع المياه وحرق بساتينها خلال العمليات القتالية. لكن تلك العشائر، اعتبرت أن الضرر نتج من دخول التنظيم الذي منح القوات الخارجة على القانون ذريعة لإلحاق الضرر بمناطقهم، ما دفعهم إلى حراستها بالاعتماد على سلاحهم الشخصي، حيث شكلوا نقاطًا للحراسة وسواتر ترابية في مداخل مناطقهم المذكورة سابقًا[274].

يتمركز جيش المجاهدين في محافظة ديالى في مناطق الوقف/ الكبة والمخيسة وأبو كرمة وجلولاء. وتسكنها عشائر عربية سنية، منها العزة والعبيد والقيسية[275]. وبعد عام 2007، تماهى معه بشكل كامل الجيش الإسلامي[276]، ولم تسجل أي حالة انفصال بينهما ولا اختلاف في الرؤى والتوجّهات، واشتركا في جميع العمليات العسكرية في ديالى تحت اسم جيش المجاهدين[277].

ونشأ تنظيم أنصار السنّة في ديالى مع الاحتلال الأميركي، حيث قاوم الاحتلال والجيش. وبلغ أوج قوته في عامي 2004–2005، حيث نفذ كثيرًا من العمليات التي استهدفت القوات الحكومية والأميركية. ولم يرتبط بأي علاقة بالقاعدة (2005–2007)، بسبب اشتداد حالة التنافس بينهما من أجل السيطرة على ديالى. توزع تنظيم أنصار السنّة في كثير من المناطق العراقية السنيّة في ديالى، مثل جلولاء والسعدية والمقدادية

والكبة وزاغنية والكاطون وغيرها من القرى السنيّة، أمّا مركزه الأساس ففي محافظة السليمانية في إقليم كردستان، وتحديدًا في منطقتي حلبجة وبنجوين، لأن كثيرًا من قادته كانوا أكرادًا[278].

ظلت هذه الفصائل العسكرية فاعلة وناشطة في ديالى حتى قيام القوات الحكومية بعملية عسكرية في ربيع 2008، أطلق عليها اسم «صولة الفرسان»[279]. بعدها بدأت تلك التنظيمات تذوب وتتلاشى شيئًا فشيئًا حتى أضحت على شكل خلايا نائمة أو جيوب سرية. ولم يظهر لها طوال هذه المدة وجود بارز في ديالى[280].

ترتبط الفصائل العسكرية السابقة بعلاقة طيبة في ما بينها، حيث يربطهم العدو الواحد وهو الولايات المتحدة الأميركية، ومن تصفهم بأنهم عملاؤها. ويجمع بينهم الفكر والنهج من خلال رفض التطرف والقتل، ويؤمنون بمبادئ الحوار والسياسة. لكنهم لم ينسقوا عملياتهم العسكرية. ولم تتورط هذه التنظيمات في ديالى بعلاقة بتنظيم القاعدة الذي قتل كثيرًا من قادتهم سابقًا[281]. وبعد نشأة داعش، حافظت هذه الفصائل على سياستها السابقة بعدم التعاون مع المتطرفين والمتشددين، ولم يتعاون مع التنظيم خلال حركة الاحتجاج في المحافظات السنّية ولا في مساعدته في الدخول إلى مناطق ديالى. لكن لا يوجد أيضًا حالة عداء في ما بينهم، ولم يدخلوا في معارك معه. ولم تدافع عنه تلك الفصائل عندما شنّت القوات الحكومية والحشد الشعبي والبشمركة القتال ضده، فالتزمت الصمت لأنها لم تثق به[282].

انضم عناصر وأفراد ومجموعات من الفصائل السابقة إلى تنظيم داعش بعد دخوله محافظة ديالى بشكل فردي. ولم يبايعه أي فصيل عسكري من الفصائل الضعيفة. واعتزل جميعها القتال، بسبب تفوّق التنظيم عسكريًا على باقي التنظيمات، خصوصًا بعد إعلانه الخلافة[283].

لم يسيطر التنظيم في ديالى مدة زمنية طويلة، كما في الموصل وتكريت والأنبار، ولم يتمكن من التمدد فيها، وربما لو استقر حكمه في ديالى، لاتخذ قرارات تصادمية مع الفصائل أو أكثر استفزازية للسكان. ولم يضغط على ديالى مثلما ضغط على الموصل والأنبار، ولم يرتكب مجازر كبرى، كما حصل في الضلوعية (في تكريت) والبونمر (في الأنبار)، على الرغم من نهجه المتطرف.

تنظيم دولة العراق الإسلامية مجموعة من البنى الاجتماعية والأفراد نزعت إنسانيتهم بفعل الاستعمار والاستبداد وقسوة العولمة. اختاروا أو خرجت قوى الشر من بواطنهم الإنسانية وسيلةً للثورة على هذا النظام العالمي، ومارسوا أبشع أنواع القتل والعنف. واتبعوا منهج الثأر بدلًا من مناهج أخرى متاحة، فالحلول العسكرية الخالصة تؤدي إلى توحش الفكر (بالمعنى الذي يتحدث عنه فرانز فانون (Frantz Fanon[284]) من دون برنامج سياسي وطني تحرري[285]. ويلخص فانون هذه الإشكالية بقوله إن «المستعمِر هو الذي صنع المستعمَر»[286]. كان تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين نمطًا شاذًا هرب من حقل مقاومة الاستعمار إلى حقل التكفير والقتل والتوحش. وكذلك نتج تنظيم دولة العراق الإسلامية من الإرث الكولونيالي الأنغلوسكسوني في عام 2003 ومنتوجاته من عنف الحكومة العراقية والطائفية السياسية والتدخل الإيراني في شؤون العراق، حيث استغل لحظة الاحتجاج ضد الحكومة، وهيمن بالقوة والعنف على مساحات واسعة من العراق.

مشروع تنظيم دولة العراق الإسلامية نقيض التحرر من الاستعمار؛ بل هو إعادة تمثل للاستعمار لأنه ناتج منه مع تبنّيه أفكاره في تقسيم المجتمع العراقي إلى طوائف وقبائل وإثنيات وممارسة الإقصاء والعنف والتعذيب بأشكاله كلها. التنظيمات المتطرفة بطوائفها المختلفة ظاهرة اجتماعية، ومن أجل تجاوزها، يجب نزع الكولونيالية بنتائجها وأفكارها من المجتمع العراقي، ليس بمعنى العودة إلى استبداد ما قبل عام 2003، وإنما فهم الماضي والتطلّع إلى المستقبل بطرح برامج سياسية واجتماعية تحررية على الصعيدين الفردي والوطني تقوم على الاعتراف بالآخر المختلف، وتأكيد استحالة القتل أخلاقيًا.

المراجع

«أهي سياسات المالكي وحساباته الخاطئة أم أنها الدولة الإسلامية في العراق والشام؟». **تقدير موقف**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014/ 6/ 15. في: https://goo.gl/T83G8v

خطة استراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لـ «دولة العراق الإسلامية». مفكرة الفلوجة. [د.م.]: [د.ن.]، 2009–2010. في: https://bit.ly/2C7LPVP

سعيد، حيدر. «الطريق إلى سقوط الموصل». **سياسات عربية**. العدد 10 (أيلول/ سبتمبر 2014).

«سياسات المالكي: السعي للخلاص الفردي على حساب العراق». **تقدير موقف**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2/ 1/ 2014. في: https://goo.gl/TWA61m

غبسون، نايجل سي. **فانون المخيلة بعد – الكولونيالية**. ترجمة خالد عايد أبو هديب، مراجعة فايز الصياغ. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

فانون، فرانز. **معذبو الأرض**. ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي. عمان: الدار الأهلية، 2015.

لطيف، حسن وآخرون. **العراق والبحث عن المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

الهاشمي، هشام. **تنظيم داعش من الداخل**. لندن/ بغداد: دار الحكمة/ دار بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.

(77) **خطة إستراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لـ «دولة العراق الإسلامية»**، مفكرة الفلوجة ([د.م.]: [د.ن.]، 2009-2010)، شوهد في 22/8/2018، في: https://bit.ly/2C7LPVP

(78) هشام الهاشمي، **تنظيم داعش من الداخل** (لندن/بغداد: دار الحكمة/دار بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 2015)، ص 37.

(79) «[تفريغ] كلمة بعنوان: ويأبى الله إلا أن يتمَّ نوره [(دولة العراق الإسلامية)]»، موقع نخبة الإعلام الجهادي قسم التفريغ والنشر، تموز/يوليو 2012، شوهد في 22/4/2015، في: https://goo.gl/KyX1r6

(80) «القاعدة تتبنى اقتحام مقر أمني ببغداد»، الجزيرة نت، 14/8/2012، شوهد في 22/4/2015، في: https://goo.gl/Qrp1ZZ

(81) «بيانُ دولة العراق الإسلامية عن الموجة الأولى من عمليات «هدم الأسوار»، شبكة الرحمة الإسلامية، 26/7/2012، شوهد في 9/4/2015، في: https://goo.gl/zeo4rp؛ يمكن الرجوع إلى توثيق عمليات التنظيم في محافظة ديالى في: «تقرير بالعمليات العسكرية الموثّقة لولاية ديالى وعملية نوعية»، موقع أنا المسلم، 24/11/2012، شوهد في 4/5/2015، في: https://goo.gl/G9kovk

(82) يمكن الاطلاع على إعلان البغدادي في: «تفريغ كلمة لأمير المؤمنين أبو بكر الحسيني القرشي البغدادي، حفظه الله وسدّده بعنوان: وبشّر المؤمنين»، موقع مؤسسة أجناد، 28 جمادى الأولى 1434ه/2012م، شوهد في 5/5/2015، في: https://goo.gl/iySUAN

(83) «أهي سياسات المالكي وحساباته الخاطئة أم أنها الدولة الإسلامية في العراق والشام؟»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 15/6/2014، شوهد في 18/4/2015، في: https://goo.gl/T83G8v

(84) من خطبة الجمعة التي ألقاها الشيخ أبو حسان الطائي بحضور الصحافي عثمان المختار خلال إقامته في العراق في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2014 في الحي الصناعي شرق الفلوجة.

(85) حيدر سعيد، «الطريق إلى سقوط الموصل»، دورية **سياسات عربية**، العدد 10 (أيلول/سبتمبر 2014)، ص 96.

(86) «بيانٌ عن غزوة 'قهر الطواغيت' في سجني أبي غريب والتاجي»، شبكة الرحمة الإسلامية، 25/7/2013، شوهد في 25/4/2015، في: https://goo.gl/jDXXhD

(87) أحد السياسيين العراقيين السنّة الذين برزوا بعد الاحتلال الأميركي للعراق، ومن عائلة مشايخ البوعلوان، وهي واحدة من أكبر عشائر الأنبار. من مواليد عام 1969، حاز الدكتوراه في الجيولوجيا. أصبح نائبًا في البرلمان العراقي أكثر من دورة. وكان معارضًا ناشطًا لسياسات المالكي. دعم حركة الاحتجاج في المحافظات السنّية، وكان موجودًا في ساحات الاعتصام. دهمت قوة أمنية منزله في الرمادي، واعتقلته بتهمة دعم الإرهاب، مع قرار المالكي بتصفية ساحات الاعتصام في أواخر عام 2013. حكم عليه بالإعدام في تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

(88) «أهي سياسات المالكي وحساباته الخاطئة أم أنها الدولة الإسلامية في العراق والشام؟».

(89) بيان رقم 36 من اللجان الشعبية في ساحة العزة والكرامة في الأنبار، موقع الغربية نيوز، 25/4/2013، شوهد في 2/2/2015، في: https://bit.ly/2OYExWb

(90) عمار طارق، «تظاهرة بالرمادي باسم ‘جمعة حرق المطالب’ والعشائر تشكل جيش ‘العزة والكرامة’»، السومرية نيوز، 26/4/2013، شوهد في 2/2/2015، في: https://goo.gl/9tWUYz

(91) سياسي عراقي، من مشايخ عشائر الدليم في محافظة الأنبار، من مواليد عام 1971. من السياسيين القلائل الذين كانوا جزءًا من «ائتلاف دولة القانون» منذ بداية تشكيله بزعامة المالكي في عام 2009، ثم انقلب عليه مع انطلاق حركة الاحتجاج في المحافظات العراقية في عام 2013. ساهم في تشكيل «المجلس العسكري لثوار العراق» في سياق حركة الاحتجاج، وتولى قيادته بعد اعتقال النائب أحمد العلواني.

(92) «انسحاب قوات الجيش وسوات من ساحة اعتصام الرمادي بعد وصول جيش العشائر»، المدى برس، 31/5/2013، شوهد في 1/2/2015، في: https://goo.gl/Q9qG7b؛ محمد خميس أبو ريشة هو أحد زعامات عشيرة أبو ريشة، أدّى دورًا بارزًا في حركة الاحتجاجات في محافظة الأنبار على سياسات المالكي، ومن ثم انتقل إلى قتال تنظيم داعش بعد بسط سيطرته على المناطق العراقية. اغتيل في عملية انتحارية في مدينة الرمادي في أواخر عام 2014.

(93) كان آمرًا للواء 47 في الفرقة 12 وكان من ضمن القوات التي ارتكبت مجزرة ضد المعتصمين في الحويجة، في 23/4/2013.

(94) «مقتل ضباط عراقيين في هجوم بالقنابل»، بي بي سي عربي، 21/12/2013، شوهد في 28/1/2015، في: https://goo.gl/ziVa8w

(95) «اشتباكات بالأنبار واعتقال النائب أحمد العلواني»، الجزيرة نت، 28/10/2013، شوهد في 28/1/2015، في: https://goo.gl/di59rE

(96) المرجع نفسه.

(97) «سياسات المالكي: السعي للخلاص الفردي على حساب العراق»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2/1/2014، شوهد في 28/1/2015، في: https://goo.gl/TWA61m

(98) «44 نائبًا يقدمون استقالتهم من مجلس النواب العراقي على خلفية أحداث الأنبار»، موقع تلفزيون التغيير العراقي، 30/12/2013، شوهد في 29/1/2015، في: https://goo.gl/RexpUH

(99) «مفتي العراق يعلن الجهاد في الأنبار»، موقع النبأ، 31/12/2013، شوهد في 27/1/2015، في: https://goo.gl/Yarrvd

(100) «اشتباكات بالكرمة والمالكي يسحب الجيش من المدن»، الجزيرة نت، 31/12/2013، شوهد في 3/2/2015، في: https://goo.gl/Hserk2

(101) الشيخ محمد خميس أبو ريشة، مقابلة عبر الهاتف خلال وجوده في العراق أجراها الصحافي في **العربي الجديد** عثمان المختار، 8/5/2014. ويكمل أبو ريشة أن دور تنظيم داعش في العمليات العسكرية كان يتضح ويكبر، كلما تقدمت الأيام. ويروي الحوادث أو الشواهد عن ذلك. فعندما أطلق الشيخ علي حاتم السليمان تهديدًا بوجوب استهداف أي قافلة حكومية متجهة إلى سورية لمنع تقديم الدعم الإيراني إلى النظام السياسي في سورية (ينظر: عثمان المختار،

«حاتم السليمان لـ 'العربي الجديد': سنستهدف قوات المالكي إلى سوريا»، **العربي الجديد**، 25/2/2014، شوهد في 25/8/2018، في: https://bit.ly/2Mwij14) هاجم مقاتلون في 3 أيار/مايو 2014 قافلة زوّار شيعة تضم عراقيين ولبنانيين وإيرانيين متجهة إلى سورية، قتلوا فيها 11 شخصًا رميًا بالرصاص ونكّلوا بجثثهم، وقطعوا رؤوسهم بزعم أنها تحمل بضائع إلى سورية، بمعنى أن تنظيم داعش، استغل تلك الفتوى لتبرير أعمالهم بغطاء احتجاجي عشائري.
ينظر: Salam Faraj, «Iraq violence kills over 30 people in 24 hours,» *The Daily Star*, 4/5/2014, accessed on 27/8/2018, at: https://bit.ly/2MUyZOZ

(102) «تعزيزات لقوات المالكي في الفلوجة وتأجيل اقتحامها. ظهور مسلحي 'داعش' من جديد في الفلوجة بعد سيطرة العشائر عليها بالكامل»، العربية نت، 8/1/2014، شوهد في 28/1/2015، في: https://goo.gl/SeZ9zN

(103) «المالكي يدعو الفلوجة إلى طرد 'الإرهابيين' لتجنّب الهجوم العسكري»، **الحياة**، 6/1/2014، شوهد في 28/1/2015، في: https://bit.ly/2PEyxmu

(104) «تشكيل مجالس عسكرية بالمحافظات العراقية المنتفضة»، الجزيرة نت، 6/1/2014، شوهد في 29/1/2015، في: https://goo.gl/owYtSR

(105) المقصود بالصحوات تلك التي تقاتل إلى جانب الجيش من أمثال مجلس إنقاذ الأنبار.

(106) «استنفار بمدن عراقية واستمرار المعارك في الأنبار»، الجزيرة نت، 5/1/2014، شوهد في 28/1/2015، في: https://goo.gl/k75gKn

(107) «هجوم على الرمادي والمالكي ينذر عشائر الفلوجة»، الجزيرة نت، 7/1/2014، شوهد في 29/1/2015، في: https://goo.gl/HpGnR1

(108) «مائة قتيل والفلوجة خارج سيطرة الحكومة»، الجزيرة نت، 4/1/2014، شوهد في 28/1/2015، في: https://goo.gl/fcv7Ue

(109) الشيخ حسام اللامي (شرعي عام في تنظيم داعش فرع العراق)، مقابلة شخصية أجراها معه هشام الهاشمي، سجن المطار التابع لوكالة التحقيقات والمعلومات الاستخبارية في بغداد، 18/2/2015.

(110) محمد البجاري رئيس المجلس المحلي المؤقت في الفلوجة، مقابلة شخصية أجراها معه عثمان المختار، مدينة الفلوجة خلال إقامته في العراق، شباط/فبراير 2014.

(111) «مسلحو العشائر بالعراق: معارك في خمس محافظات»، الجزيرة نت، 4/1/2014، شوهد في 28/1/2015، في: https://goo.gl/SBkSgo

(112) أحمد أبو ريشة، مقابلة شخصية أجراها معه عثمان المختار، قصر الشامية في شمال الرمادي خلال إقامته في العراق، 13/3/2014.

(113) شذى الجبوري، «فشل مبادرة حل الأزمة في الأنبار»، **العربي الجديد**، 7/2/2014، شوهد في 19/1/2015، في: https://goo.gl/bTHwHB

(114) المعلومات السابقة من شهادتَي: الشيخ محمد عبد المحمدي (عضو المجلس العسكري لعشائر الأنبار)، مقابلة شخصية أجراها عثمان المختار، الفلوجة خلال إقامته في العراق، 23/1/2014؛ المقدم مجيد الفهداوي (آمر الفوج الثاني شرطة اتحادية الذي أقيل من منصبه لاحقًا)، مقابلة شخصية أجراها عثمان المختار، مدينة الرمادي خلال إقامته في العراق، 11/7/2014.

(115) معلومات متقاطعة من شهادتي صباح كرحوت رئيس مجلس محافظة الأنبار سابقًا، مقابلة شخصية أجراها عثمان المختار، مبنى محافظة مدينة الرمادي خلال إقامته في العراق، 26/1/2014؛ ومهند العاني رئيس ردهة الطوارئ في مستشفى الرمادي، مقابلة عبر الهاتف أجراها عثمان المختار خلال إقامته في العراق، 26/1/2014.

(116) من شهادتَي: الشيخ عبد المحمدي، والمقدم الفهداوي.

(117) حذّر وكيل وزارة الداخلية العراقية عدنان الأسدي في مؤتمر صحافي بتاريخ 21/2/2014 من تدفق عشرات المقاتلين الأجانب إلى العراق عبر الحدود السورية - العراقية عبر أنفاق تم حفرها، ويتخذون من الفلوجة والرمادي مقرات لهم. للعودة إلى تلك التصريحات في المؤتمر الصحافي، ينظر: «عدنان الأسدي في الفلوجة أسلحة تكفي لاحتلال بغداد»، يوتيوب، شوهد في 3/2/2015، في: https://bit.ly/2whgmvi

(118) صباح كرحوت (رئيس مجلس محافظة الأنبار)، مقابلة عبر الهاتف أجراها عثمان المختار خلال إقامته في العراق، في 24/4/2014.

(119) علي حاتم السليمان، مقابلة شخصية أجراها عثمان المختار خلال إقامته في كردستان العراق، مدينة أربيل، 17/7/2014.

(120) من المتابعات الميدانية للصحافي عثمان المختار خلال إقامته في العراق.

(121) تستند هذه المعلومات إلى تصريحات صحافية أدلى بها قائد الفرقة العاشرة في الجيش العراقي التي كانت منتشرة في الرمادي، الفريق سفين عبد المجيد، في حديث إلى **العربي الجديد**. «قائد الفرقة العاشرة في الرمادي: المالكي سلّم المدينة لـ 'داعش'»، **العربي الجديد**، 26/5/2015، شوهد في 22/8/2018، في: https://bit.ly/2MwThyx.
يرى أن هذه الأوامر كانت نتيجة تصفية حسابات سياسية من رئيس الحكومة العراقية السابق نوري المالكي تجاه رئيس الحكومة العراقية الجديد حيدر العبادي.

(122) «الأسلحة التي غنمها 'داعش' من الجيش العراقي»، **الحياة**، 3/6/2015، شوهد في 25/8/2018، في:
https://bit.ly/2P59doy

(123) المقاتلون العرب في العراق يجمعون بين النمط الأول والنمط الرابع.

(124) سلام الفريجي (عنصر بارز في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أحد الفارين من سجن أبو غريب في عام 2013 ومحكوم عليه بالإعدام وفقًا للمادة الرابعة من القانون العراقي المتعلق بالقضايا الإرهابية)، مقابلة شخصية أجراها صحافي عراقي خلال إقامته في العراق، مدينة الفلوجة، 28/7/2014.

(125) فراس ناجي الشيحاوي (معتقل حاليًا في السجون العراقية لانتمائه إلى التنظيم)، مقابلة شخصية أجراها صحافي عراقي خلال إقامته في العراق، مدينة الفلوجة، 3/5/2014.

(126) مجيد رشيد الدليمي، مقابلة عبر سكايب أجراها عثمان المختار، مدينة الخالدية شرق الأنبار، 22/1/2015.

(127) Kim Willsher, «I went to join Isis in Syria, taking my four-year-old. It was a journey into hell,» The Guardian, 9/6/2016, accessed on 14/9/2018, at: https://bit.ly/2cHfmIe

(128) «A Jihadi in the Family,» CBC TV, 1/9/2016, accessed on 14/9/2018, at: https://bit.ly/2xfbXIN

(129) Rick Noack, «At 15, she joined ISIS after converting to Islam. Now this German teen wants to go home,» The Washington Post, 24/7/2017, accessed on 14/9/2018, at: https://wapo.st/2NcaNIR

(130) «from Altar boy to ISIS Fighter,» CNN, March 2017, accessed on 14/9/2018, at: https://cnn.it/2xbU6TK

(131) Richard Engel and others, «The Americans: 15 Who Left the United States to Join ISIS,» NBC, 15/5/2017, acseesed on 14/9/2018, at: https://nbcnews.to/2Ncdmut

(132) ينظر: هشام الهاشمي، «هيكلية تنظيم داعش: أخطر 18 إرهابيًا يهددون استقرار العراق»، جريدة المدى، 15/6/2014، شوهد في: 15/3/2015، في: https://bit.ly/2PvQLXv

(133) سرمد أحمد لفتة عباس العزاوي، المكنّى بأبي جنة (عسكري ومجهز قاطع الرصافة ولاية بغداد)، مقابلة شخصية أجراها هشام الهاشمي، سجن الاستخبارات العراقية في بغداد، 2/3/2015.

(134) طبيب عمل مجبرًا مع التنظيم في مستشفى هيت غرب الأنبار ستة أشهر، تمكّن بعدها من الفرار إلى بغداد (طلب عدم ذكر اسمه)، مقابلة عبر سكايب أجراها عثمان المختار، بغداد، 22/1/2015.

(135) من ملفات تحقيق وزارة الداخلية العراقية مع العضو في تنظيم الدولة الإسلامية المدعو سليم عبد الودود الجبوري في 18/1/2015، تحت رقم 402 في دائرة جنايات الكرخ ببغداد، كشف عنها ضابط في قوى الأمن العراقية طلب عدم الكشف عن اسمه للصحافي عثمان المختار.

(136) صلاح هاشم محمود الجميلي (إعلامي وشرعي في ولاية بغداد اعتقل في عام 2014)، مقابلة شخصية أجراها هشام الهاشمي، سجن استخبارات الداخلية العراقية، 4/3/2015.

(137) فوزي الجبوري المكنّى بأبي الحارث (عضو مجلس الشورى في تنظيم داعش)، مقابلة شخصية أجراها هشام الهاشمي، سجن استخبارات الشرطة الاتحادية في بغداد، في 14/11/2013.

(138) المرجع نفسه.

(139) محمد حميد عمر العسافي المكنّى بأبي هاجر (الإداري العام لتنظيم داعش فرع العراق)، مقابلة شخصية أجراها هشام الهاشمي، سجن استخبارات الشرطة الاتحادية في بغداد، 18/2/2015.

(140) المرجع نفسه.

(141) من أبرز الأمثلة على ذلك جمعة عواد البدري (هو شقيقه ومسؤول أمنه الشخصي)، وطارق عزة (هو ابن أخته وسائقه وحارسه الشخصي)، والحاج كامل الأسودي الخياط (صديقه من سامراء وهو عسكري في ولاية صلاح الدين)، والشيخ نعمان منصور الزيدي (صديقه وزميله في الدراسة، يتولى منصب وزير الحرب)، وأبو مسلم التركماني (صديقه في سجن بوكا ونائبه على فرع العراق).

(142) حيدر منصور محمد الجبوري (مسؤول نقل الانتحاريين وشرعي في ولاية بغداد، من مواليد عام 1981)، مقابلة شخصية أجراها هشام الهاشمي، سجن المطار التابع لوكالة التحقيقات والمعلومات الاستخبارية في بغداد، 13/2/2015.

(143) الشيخ إبراهيم الحسن (نائب رئيس مجلس عشائر نينوى)، مقابلة عبر الهاتف أجراها عثمان المختار، 22/1/2015.

(144) العميد مجيد محمد (مدير التحقيق الجنائي في جهاز مكافحة الإرهاب سابقًا في محافظة الأنبار غرب العراق)، مقابلة عبر الهاتف أجراها عثمان المختار، 22/2/2015.

(145) الشيخ اللامي.

(146) الشيخ الدكتور وليد حسن جلوب الجبوري، أبي عبد الرحمن العراقي، نائب الزرقاوي، المعتقل منذ عام 2007 في سجن استخبارات الدفاع، مقابلة شخصية أجراها هشام الهاشمي، سجن استخبارات الدفاع في بغداد، 4/3/2015.

(147) الهاشمي، «هيكلية تنظيم داعش».

(148) الشيخ مناف إسماعيل العبيدي، مقابلة شخصية أجراها عثمان المختار خلال إقامته في العراق، الأنبار، 22/12/2014.

(149) المرجع نفسه.

(150) أحد أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في مدينة الكرمة في شرق الفلوجة، يلقب نفسه بمحمد الحلبوسي، مقابلة عبر سكايب أجراها صحافي عراقي، 12/3/2015.

(151) المرجع نفسه؛ ويمكن الرجوع في ذلك إلى: «تغييرات غير مسبوقة في صفوف 'داعش': الأمر الكامل للبغدادي»، **العربي الجديد**، 9/2/2015، شوهد في 6/5/2015، في: https://goo.gl/F3ETec

(152) حسام ناجي شنين ضاهر اللامي، من مواليد عام 1980، من عائلة عراقية شيعية، ذات توجّه شيوعي، تأثر بالفكر السلفي من المسجد القريب من داره في بغداد. درس في جامعة صدام للعلوم الإسلامية، وعمل إمامًا وخطيبًا في أحد الجوامع في ضواحي بغداد. أصبح جهاديًا قبل أعوام من الاحتلال الأميركي للعراق، بعد اطلاعه على أدبيات جهاديي بلاد الشام ومصر. ولاحقًا، تعرّف إلى بعض الجهاديين العراقيين. انضم إلى حركة أنصار الإسلام الكردية، وألقي القبض عليه مع مجموعته وسجن في عام 2002، وأطلق سراحه بالعفو العام آنذاك في أواخر عام 2002. في

عام 2003 رجع إلى تنظيم أنصار الإسلام، وبقي خطيبًا في الجامع نفسه في بغداد. اعتقل في عام 2004 في بوكا، بايع الزرقاوي خلال ذلك. وأطلق سراحه في عام 2007. في عام 2008 ألقي القبض عليه بالاشتباه، وبقي عامًا في سجن وزارة الداخلية. وفي عام 2011 انتقل إلى منطقة الدور في محافظة صلاح الدين، وعمل إمامًا وخطيبًا في أحد الجوامع هناك. ثم تولّى ولاية صلاح الدين. وفي عام 2013، ألقى خطبة حماسية كفّر فيها القوى الأمنية والحكومة العراقية، فألقي القبض عليه من جديد، وأطلق سراحه برشوة مكتب مكافحة الإرهاب في قضاء الدور في نهاية عام 2013. لاحقًا، التحق بالفلوجة بعد سقوطها بيد داعش، وأصبح مفتيًا شرعيًا في التنظيم، وهو من المقرّبين من البغدادي.

(153) الشيخ اللامي.

(154) المرجع نفسه.

(155) سرمد العزاوي.

(156) المرجع نفسه.

(157) المرجع نفسه.

(158) راهي حسين الحمداني (منشق عن تنظيم الدولة الإسلامية في محافظة نينوى)، مقابلة عبر سكايب أجراها صحافي عراقي، 18/1/2015.

(159) المرجع نفسه.

(160) من مواليد بغداد عام 1977، لعائلة عراقية شيعية. بدأ يتعبّد على مذهب أهل السنّة في وقت مبكر من عمره، متأثرًا بمسجد الحي القريب من داره. درس في الإعدادية الإسلامية في بغداد، ثم انضم إلى جامعة صدام للعلوم الإسلامية. وقادته تجربة الدراسة إلى التعرف إلى مجموعة من طلاب العلم من ذوي النزعة التكفيرية. تأثر كثيرًا بالشيخ محمد غازي داود (أحد عناصر التنظيمات الجهادية، انضم مبكرًا إلى تنظيم أنصار الإسلام، وإلى التنظيمات الجهادية بعدها، اعتقله الأميركيون والقوى الأمنية العراقية أكثر من مرة). اعتُقل في عام 2001 بتهمة الفكر الوهابي، وأطلق سراحه بعد ستة شهور، وأخذ التعهد عليه بعدم العودة إلى تلك الممارسات الدينية وعدم تداول كتب الجماعات التكفيرية. في عام 2003، التحق بمجموعة مسلحة تضم خليطًا من السلفية والصوفية والإخوان، وأغلبيتهم من مناطق الكرخ في بغداد، وفي عام 2004 انضم إلى جماعة التوحيد والجهاد بقيادة الزرقاوي. ولكونه من عشيرة عراقية شيعية، كما يظهر من لقبه، تم استعماله في نقل السلاح والانتحاريين من منطقة إلى أخرى، خصوصًا إلى منطقة الأغلبية العراقية الشيعية. وكانت أول عملية انتحارية ساعد في تنفيذها هي نقل انتحاري كويتي إلى داخل المنطقة الخضراء في عام 2005، استهدفت مجموعة من الجنود الأميركيين. أصيب في عام 2005 بظهره وكانت الإصابة قريبة من العمود الفقري، سببت له إعاقة في رجله اليسرى، أُحيل بعدها إلى العمل في الهيئة الشرعية لقاطع الكرخ الجنوبي، وفي عام 2007 تماثل للشفاء، فعاد إلى العمل كناقل بطلب منه، غير أنه أُصيب من جديد في العام نفسه بطلق ناري في رأسه، سبب له نوعًا من عدم التوازن والاختلال في وظائف الأعصاب، ورجع إلى العمل بملف الهيئة الشرعية في ولاية بغداد حتى حزيران/يونيو 2014 حين أعلن البغدادي الخلافة، حيث شعر بضرورة العودة إلى العمل بصفة ناقل ومجهّز للانتحاريين، وأصبح واجبه نقلهم من جنوب بغداد إلى مضافة الكرخ الجنوبي، حيث يتم تزويدهم بحزام ناسف أو سيارة مفخخة. وفي أيلول/سبتمبر 2014، قتلت القوات الأمنية العراقية مسؤول ملف الانتحاريين، أحمد جبير، فأصبح الخزعلي مسؤول الملف والمجهّز العام لولاية بغداد. لكنه اعتُقل بعدها بأشهر. ينظر: عمار الخزعلي، مقابلة شخصية أجراها هشام الهاشمي، سجن استخبارات الشرطة الاتحادية العراقية في بغداد، 12/2/2015.

(161) المرجع نفسه.

(162) المرجع نفسه.

(163) راهي الحمداني.

(164) المرجع نفسه.

(165) الشيخ اللامي.

(166) المرجع نفسه.

(167) من لديه مهنة أو خبرة متخصص بها سابقًا قبل الانتماء إلى التنظيم.

(168) من بايع على الموت، حيث ينغمس في صفوف العدو من دون تراجع، إما النصر وإما الموت.

(169) الهاشمي، **تنظيم داعش من الداخل**، ص 59.

(170) ياسين محمد علي التونسي (انتحاري تونسي، من مواليد عام 1990، طالب في كلية الهندسة قسم الحاسبات في ولاية سوسة، من عائلة متعلمة ومتديّنة وميسورة ماديًا)، مقابلة شخصية أجراها هشام الهاشمي، سجن المطار التابع لوكالة التحقيقات والمعلومات الاستخبارية في بغداد، 6/2/2015.

(171) معلومات متقاطعة من شهادتين: حذيفة عبد الرحمن الحمداني (مدير شركة أبواب للإلكترونيات)، مقابلة شخصية أجراها عثمان المختار خلال إقامته في العراق، محافظة أربيل، 3/12/2014؛ مهند المسلمي (ضابط في شركة أمن خاصة بالعراق، تولّى مسؤولية حماية أبراج شركة للهاتف النقال)، مقابلة عبر سكايب أجراها عثمان المختار، 14/4/2015.

(172) عثمان المختار، «موارد داعش في العراق مؤمَّنة»، **العربي الجديد**، 18/2/2015، شوهد في 19/5/2015، في: https://goo.gl/LMvuvE

(173) «حزبيون وبشمركة أكراد متورطون بتجارة النفط مع (داعش)»، **العربي الجديد**، 23/10/2014، شوهد في 24/8/2018، في: https://bit.ly/2PBpR0q

(174) «»داعش» يقرّ أول موازنة بفائض 250 مليون دولار»، **العربي الجديد**، 4/1/2015، شوهد في 20/5/2015، في: https://goo.gl/VPyrha

(175) رامي سويد، «'داعش'.. تنظيم مالي يمنع الفساد»، **المدن**، 27/07/2014، شوهد في 20/3/2015، في: https://goo.gl/gZVkBH

(176) سرمد العزاوي.

(177) محمد العسافي.

(178) من مواليد عام 1971، كان يعمل إداريًا في جهاز الحرس الخاص بين عامي 1991 و2002، وهو أهم الأجهزة الأمنية في النظام السابق، حيث كان مكلفًا بحماية الرئيس صدام حسين. تعرف بعد الاحتلال الأميركي إلى حامد الزاوي (أبو عمر البغدادي)، وعمل مؤذنًا وخادمًا في المسجد الذي كان الزاوي إمامه وخطيبه في بلدة حديثة، وعلى يديه اعتنق المنهج التكفيري الجهادي. انضم، منذ وقت مبكر، إلى جماعة التوحيد والجهاد، وعمل على ملف متابعة الإتاوات وجمع التبرعات وشراء السلاح وتأجير المخازن ونقل الأموال والبريد، ثم أرسله الزرقاوي في نهاية عام 2005 إلى سورية لإدارة ملف المهاجرين والانتحاريين، وبقي يعمل في هذا الملف إلى غاية عام 2007، حين كلّفه شيخه وصديقه أبو عمر البغدادي بإدارة ملف المالية والإدارية كمساعد لوزير المالية آنذاك محمد يوسف أبو أشرف الفلسطيني. في عام 2012، عيّنه أبو بكر البغدادي مسؤولًا إداريًا عامًا للتنظيم، وأقام منذ ذلك الوقت في الموصل، وكان يستلم البريد والمال شهريًا من أبي مسلم التركماني (فاضل الحيالي، حجي معتز) ويتولى توزيعه على الولايات، مع التعليمات والبريد الخاص. ألقي القبض عليه في نيسان/أبريل 2014. المرجع نفسه.

(179) محمد العسافي.

(180) المرجع نفسه.

(181) عدنان إسماعيل نجم الدليمي، من مواليد عام 1973، ضابط سابق في الحرس الجمهوري. انضم إلى تنظيم القاعدة منذ بداية تأسيسه في العراق وشغل منصب الحاجب (السكرتير) الخاص بالزرقاوي، وحضر أغلب الاجتماعات بصفته كاتم أسراره. عمل قائدًا لعمليات الأنبار لتنظيم القاعدة في عام 2006، اعتقله الأميركيون في عام 2007، ونقل إلى سجن أبو غريب، حيث تمكّن من الهرب في عام 2008، انتقل بعدها ليقاتل في سورية. بعد الإعلان عن تشكيل داعش، أصبح رئيس المجلس العسكري للتنظيم، قتلته قوة أمنية عراقية في 4/6/2014. ويعتقد كثيرون أن غزوة الموصل في 9 حزيران/يونيو كانت انتقامًا لمقتله.

(182) محمد العسافي.

(183) عبد الحكيم الموصللي (أكاديمي عراقي) مقيم في الموصل، شهادة مكتوبة أرسلها في عام 2014 لفريق البحث في الشأن العراقي.

(184) حميد قاسم محمد (ضابط برتبة مقدم في الجيش العراقي)، مقابلة شخصية أجراها بسام العراقي، دهوك، 27/3/2015.

(185) المرجع نفسه.

(186) الموصللي.

(187) المرجع نفسه.

(188) يستند سرد هذه الأحداث إلى معلومات متقاطعة من الشهادتين السابقتين إضافة إلى شهادة: ناظم محمد علي (أستاذ جامعي)، مقابلة أجراها بسام العراقي، حي الجامعة في الموصل، 10/3/2015.

(189) محمد يونس مصطفى (خريج جامعي، حضر الكثير من خطب الجمعة في الموصل بعد سيطرة التنظيم)، مقابلة أجراها بسام العراقي، حي الجزائر بالموصل، 14/3/2015.

(190) سلمى إبراهيم حسين (ربة بيت)، مقابلة أجراها بسام العراقي، في منزلها في حي الأندلس في الموصل، 24/1/2015. تروي الشاهدة: «خلال أيام الامتحانات الجامعية دخل عناصر الحسبة الى إحدى قاعات الامتحان للبنات، وكانت المراقبة امرأة، بحسب توجيهات التنظيم، وكان باب القاعة مغلقًا، لذا كشف بعض الطالبات عن

وجوههن، فوبخوهن توبيخًا شديدًا بصوت عالٍ جدًا، وعندما تجادلت معه إحدى الطالبات وقالت له إنها قاعة لا يوجد فيها غير النساء، فلماذا لا نكشف عن وجوهنا؟ صرخ بها أحد العناصر وأهانها بكلمات قاسية وطردها من القاعة وأخبرها بأنها ستكون راسبة في الامتحان، ولن يسمح لها مرة أخرى بالدخول إلى القاعة، وأجبر الطالبات على إنزال الطبقة الثانية من الخمار على العيون، وتوعد المخالفات ومن ضمنهن المدرسات بعقوبات أشد في المرة القادمة».

(191) الموصللي.

(192) تستند هذه المعلومات إلى شهادات متعددة جمعها بسام العراقي من أهالي الموصل في كانون الثاني/يناير 2015 خلال إعداد البحث الميداني.

(193) شهادة ناجٍ من سجون داعش في مدينة القيارة جنوب الموصل لا يرغب في الكشف عن اسمه، مقابلة شخصية أجراها هشام الهاشمي، مدينة دهوك العراقية، 20/5/2015.

(194) سنان ذنون العبيدي (أستاذ جامعي)، مقابلة أجراها بسام العراقي، جامعة الموصل، 22/1/2015.

(195) المرجع نفسه.

(196) فارس أحمد قاسم (سائق في مدينة الموصل)، مقابلة شخصية أجراها معه بسام العراقي، مدينة الموصل، 23/1/2015.

(197) معلومات متقاطعة من شهادات من أهالي الموصل جمعها بسام العراقي خلال إعداد البحث الميداني.

(198) منير سراج محمد (محام)، مقابلة أجراها معه بسام العراقي، حي الطيران في الموصل، 24/2/2015.

(199) المرجع نفسه.

(200) المحارق هي مصانع بدائية محلية، لاستخراج مشتقات النفط، مثل البنزين والكاز والمحروقات الأخرى. سميت بالمحارق لأنها تُخرج دخانًا كثيفًا ناتجًا من احتراق النفط الخام.

(201) عبد الله أحمد النعيمي (موظف حكومي)، مقابلة أجراها معه بسام العراقي، حي سومر في الموصل، 25/1/2015.

(202) المرجع نفسه.

(203) المرجع نفسه.

(204) رافد كريم سعود (ناشط في مجال الإغاثة للعوائل المهجرة من أهالي منطقة المحمدي التابعة لقضاء هيت)، مقابلة شخصية أجراها معه سيف الهيتي، قضاء هيت، 25/2/2015.

(205) المرجع نفسه.

(206) المرجع نفسه.

(207) الشيخ لؤي سعد الألوسي (إمام أحد مساجد منطقة الحوز في مدينة الرمادي في الأنبار)، مقابلة شخصية أجراها سيف الهيتي، مدينة الرمادي، 2/1/2015.

(208) المرجع نفسه. ويروي الشيخ الألوسي أنه هو ذاته طُرد من المسجد، وقُطع راتبه عنه، إلا أنه تمكن بعد جهود مضنية من الحصول على راتبه، بوساطة الوقف السنّي. إضافة إلى تعرّض كثير من الجوامع للقصف العشوائي الذي شمل البنى التحتية في المحافظة.

(209) المرجع نفسه.

(210) اعتدي بالضرب على الرجال الذين خرجوا مع زوجاتهم ولم يرتدين النقاب. كما تم توبيخ النساء.

(211) سميرة أيوب محمد (موظفة في مصرف الرشيد في هيت)، مقابلة شخصية أجراها سيف الهيتي، قضاء هيت، 5/1/2015.

(212) حيدر محمد خضر (طالب في كلية المعارف قسم اللغة العربية المرحلة الثانية من أهالي الفلوجة في محافظة الأنبار)، مقابلة شخصية أجراها سيف الهيتي، مدينة الفلوجة، 11/1/2015.

(213) فجّر تنظيم القاعدة في السابق الأضرحة الموجودة في الأنبار، ومنها: مقام الشيخ مسعود في الخالدية، وهو قبر لرجل صالح ساعد المحتاجين، وتكريمًا له شيّد الأهالي قبة لقبره، ومقام الأربعين وليًا في هيت، وهو قبر جماعي لأربعين شخصًا تم دفنهم في قبر واحد. ومقام الشيخ حديد في حديثه (فُجّر في عام 2006). ومقام محمد المحمود في هيت، وهو شيخ عشيرة، ويعتقد أن نسبه يعود إلى آل البيت.

(214) مازن حسن مسعود الدليمي (أستاذ جامعي في جامعة الأنبار من أهالي قضاء راوة، محافظة الأنبار)، مقابلة شخصية أجراها سيف الهيتي، موقع جامعة الأنبار البديل، 12/1/2015.

(215) منع التنظيم بيع الدجاج واللحوم المجمدة لأسباب غير معروفة.

(216) نلاحظ أن المواطنين الذين أجريت معهم مقابلات يفسرون انخفاض الأسعار بطرائق مختلفة، فتارة يقولون بسبب كساد المحصول الزراعي وعدم إمكان نقله إلى خارج محافظة الموصل مثلًا؛ وتارة أخرى بسبب فتح الحدود مع سورية؛ وثالثة بسبب الغنائم. ونحن هنا، في هذا الكتاب، لا نتعامل مع من نقابلهم بوصفهم متخصصين، بل شهود عيان تهمّنا الوقائع كما يرونها من زاوية نظرهم، وليس التحليل. وهو هدف هذا الفصل تحديدًا.

(217) عماد مخلف كشاش الكبيسي (تاجر من أهالي الرمادي منطقة الخمسة كيلو، الأنبار)، مقابلة شخصية أجراها سيف الهيتي، الرمادي، 21/1/2015.

(218) المرجع نفسه.

(219) المرجع نفسه.

(220) مصطفى عبد الحميد (معاون مدير بلدية قضاء راوة)، مقابلة شخصية أجراها سيف الهيتي، قضاء راوة، 22/2/2015.

(221) عثمان خالد أحمد (مدرس مادة الاجتماعيات من أهالي القائم في محافظة الأنبار)، مقابلة شخصية أجراها سيف الهيتي، مدينة القائم، 7/1/2015.

(222) المرجع نفسه.

(223) مؤيد محمود هاشم (ماجستير علوم سياسية في جامعة الفلوجة)، مقابلة شخصية أجراها سيف الهيتي، مدينة الفلوجة، 12/1/2015.

(224) سيف فوزي العاني (حاصل على شهادة الحقوق، وهو منفذ عدل في محكمة الجنايات في الرمادي)، مقابلة شخصية أجراها سيف الهيتي، مدينة الرمادي، 23/2/2015.

(225) خيّرت الحكومة العاملين في المحاكم بمباشرة أعمالهم في محاكم الرمادي، وتكون رواتبهم مستمرة بشكل طبيعي، أو اعتبار أنفسهم في إجازة مفتوحة.

(226) سيف فوزي العاني.

(227) الشيخ عبد القهار محمود مسعود المشهداني (مدرس في جامعة الإمام الأعظم في الرمادي، وشيخ لأحد مساجد قضاء الفلوجة في منطقة الفلاحات)، مقابلة شخصية، مدينة الفلوجة، 24/2/2015.

(228) قضايا التعزير: هي أحكام يصدرها الوالي الشرعي في كل منطقة، ولا تستند إلى القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية، بل هي أحكام تأديبية لأشخاص قاموا ببعض التجاوزات أو مخالفة الأوامر التي يصدرها التنظيم، مثل الجلد أو الحبس أيامًا عدة، أو الغرامات، وتختلف عن الحدود التي تقضي بالقتل والدماء وسلب الأموال وغيرها.

(229) الشيخ عبد القهار المشهداني.

(230) محسن علي الكحلي (الشرطي في استعلامات دائرة الجنسية في قضاء عنه)، مقابلة شخصية، قضاء عنه، 20/2/2015.

(231) علي مراد حميد (قيادي في الحراك الشعبي في محافظة صلاح الدين)، مقابلة شخصية أجراها عبد الحميد الطائي، أربيل، 26/3/2015.

(232) المرجع نفسه.

(233) المرجع نفسه.

(234) الشيخ عبد الواحد حسين علي (إمام وخطيب في أحد مساجد تكريت)، مقابلة أجراها صحافي عراقي من فريق البحث الميداني، منطقة المحزم شمال تكريت، 7/1/2015.

(235) شهادة نبأ سميرة عباس (ربة بيت)، مقابلة أجراها معها صحافي عراقي من فريق البحث الميداني في منزلها، ناحية العلم شرق تكريت، 10/1/2015.

(236) إسماعيل حقي خليل (صاحب محل لبيع المواد الغذائية)، مقابلة أجراها صحافي عراقي من فريق البحث، حي الزهور في ناحية العلم شرقي تكريت، 11/1/2015.

(237) الشيخ محمود حسين البلداوي (عضو مجلس عشائر صلاح الدين)، مقابلة أجراها عبد الحميد الطائي، محل نزوحه في قضاء بلد في محافظة صلاح الدين، 26/3/2015.

(238) سمير عبد الله الخزرجي (أستاذ مساعد في جامعة تكريت)، مقابلة أجراها عبد الحميد الطائي، في منزله في قضاء بلد، 26/3/2015.

(239) القاضي محمود جسام الناصري (وهو قاض في محكمة بداءة تكريت)، مقابلة أجراها عبد الحميد الطائي، مقر نزوحه في بغداد، 27/3/2015.

(240) المرجع نفسه.

(241) علي عبد الله الجبوري (تاجر جملة في سوق تكريت)، مقابلة أجراها معه صحافي عراقي من فريق البحث، في محل عمله في شارع 40 في السوق، 15/1/2015.

(242) المهندس المعماري عماد قاسم حمدي (صاحب شركة تصميم ومقاولات في تكريت)، مقابلة أجراها صحافي عراقي من فريق البحث، في منزله في قضاء الدجيل في محافظة صلاح الدين، 28/3/2015.

(243) معلومات متقاطعة من كثير من الشهادات خلال إجراء البحث الميداني.

(244) عامر الأوسي (مهندس زراعي من أهالي منطقة إمام ويس في ديالى)، مقابلة شخصية أجراها عبد أكثم سيف الدين، إمام ويس في ديالى، 24/2/2015.

(245) المرجع نفسه.

(246) الشيخ عبد الرحمن الجبوري (إمام وخطيب مسجد من أهالي قرية ذيابة قضاء المقدادية - ديالى)، مقابلة شخصية أجراها أكثم سيف الدين، قضاء المقدادية، 29/1/2015؛ إذ يروي: «أنّي وكون المنطقة ذات طابع ديني وفيها عدد كبير من المصلّين دفعوا بي (كوني خريج كلية العلوم الإسلامية) لأن أؤمهم للصلاة وأخطب فيهم خطبة الجمعة، كي يبقى المسجد معمورًا بذكر الله وكانت إمامتي (حسبة لله تعالى)، أي من دون راتب».

(247) يروي الشيخ الجبوري: «التزمنا بالتعليمات جملة وتفصيلًا، ولم ندخل في نقاش لشرعيّتها من عدمها، لأنّنا لا نستطيع أن نرفض والقاعدة الفقهية تقول (الضرورات تُبيح المحظورات)، وبحسب قناعتي الشخصية أن لا فرق بين أذان وأذانين لصلاة الجمعة، والأهم هو إعمار المسجد بذكر الله، وألّا تعطّل الصلاة فيه، والحمد لله استمررنا على هذه الحال حتى يومنا هذا».

(248) المرجع نفسه.

(249) الربطة هي الشال، أي قطعة قماش تغطي بها المرأة شعرها دون وجهها، وتسمى هنا امرأة محجبة لأنها تغطي شعرها.

(250) ندى فائز العزاوي (موظفة تدقيق في وزارة التجارة)، مقابلة شخصية أجراها أكثم سيف الدين، مدينة ديالى، 29/1/2015.

(251) المرجع نفسه.

(252) أحمد العبيدي (طالب ماجستير في كلية التربية جامعة ديالى متخصص بالتاريخ الإسلامي)، مقابلة شخصية أجراها أكثم سيف الدين، ديالى، 1/2/2015.

(253) ماجد محمد الجواري (صاحب محل لبيع المواد الغذائية والمنزلية في ديالى)، مقابلة شخصية أجراها أكثم سيف الدين، ديالى، 1/2/2015.

(254) ثائر مشحن الزيدي (محاسب في مصرف الرافدين من أهالي قضاء خانقين في محافظة ديالى)، مقابلة شخصية أجراها أكثم سيف الدين، قضاء خانقين، 1/2/2015.

(255) عبد الباقي حمد النداوي (مشرف تربوي في مديرية تربية ديالى من أهالي قرية حنبس التابعة لقضاء المقدادية - ديالى)، مقابلة شخصية أجراها مصطفى عبد الحميد، ديالى، 29/1/2015.

(256) المرجع نفسه.

(257) فراس الجوراني (محامٍ من أهالي شهربان بقضاء المقدادية في ديالى)، مقابلة شخصية أجراها أكثم سيف الدين، قضاء المقدادية في ديالى، 18/2/2015.

(258) ماجد الجواري.

(259) فراس الجوراني.

(260) المرجع نفسه.

(261) في بداية سيطرة التنظيم على مناطق من ديالى، تأخرت الرواتب شهورًا عدة، لكنها عادت وانتظمت شهريًا.

(262) عمر الطائي (ضابط في الجيش السابق برتبة مقدم ركن - حاليًا متقاعد وهو من أهالي منطقة الوجيهية في ديالى)، مقابلة شخصية أجراها أكثم سيف الدين، ديالى، 30/1/2015.

(263) حسن لطيف وآخرون، **العراق والبحث عن المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 362.

(264) الشيخ مخلف حسين سعد الجميلي (مختار في قضاء الكرمة وأحد وجهاء المنطقة، ضابط في الجيش العراقي السابق برتبة مقدم، أحد أهم قادة جيش المجاهدين في الأنبار)، مقابلة شخصية أجراها سيف الهيتي، قضاء الكرمة، 23/2/2015.

(265) المرجع نفسه.

(266) من شهادة حامد حكمت نجم الجبوري (ضابط في الجيش العراقي السابق)، مقابلة أجراها صحافي عراقي من فريق البحث، في بيته بقضاء الدور، في 17/1/2015.

(267) من شهادة الشيخ مخلف الجميلي.

(268) من شهادة العميد الركن المتقاعد عبد الصمد حمد التكريتي (ضابط في الجيش العراقي السابق)، مقابلة أجراها صحافي عراقي من فريق البحث، 20/1/2015.

(269) المرجع نفسه.

(270) المرجع نفسه.

(271) من الشهادات الميدانية لمحافظة الموصل سالفة الذكر؛ غانم إبراهيم فتحي (عسكري متقاعد)، مقابلة شخصية أجراها بسام العراقي، حي العربي في الموصل، 14/3/2015.

(272) معظم أعضاء فصائل البعث وجيش رجال الطريقة النقشبندية من ضباط الجيش العراقي السابق. لمزيد من التفصيلات يمكن الاطلاع على: موقع جيش رجال الطريقة النقشبندية، جيشنا، شوهد في 23/2/2015، في:
https://bit.ly/1i341zG

(273) الشيخ راسم الخزرجي (شيخ عشيرة في منطقة الكبة في ديالى)، مقابلة شخصية أجراها أكثم سيف الدين، مدينة ديالى، 30/1/2015.

(274) المرجع نفسه.

(275) المرجع نفسه.

(276) نشط الجيش الإسلامي بشكل محدود في ديالى، ووجد في المثلث الشمالي الشرقي في المحافظة، وتركيزًا في مناطق عرب جبور في المقدادية وقرى سنسل وحنبس وبروانة.

(277) سالم المحمود (ضابط في الفرقة الخامسة في الجيش العراقي برتبة مقدم من أهالي حي المعلمين في شهربان)، مقابلة شخصية أجراها أكثم سيف الدين، مدينة ديالى، 5/3/2015.

(278) المرجع نفسه.

(279) عملية عسكرية واسعة بدأت في آذار/مارس 2007. استهدفت التنظيمات المسلحة (السنّية) والميليشيات الشيعية، وتحديدًا «جيش المهدي» وتنظيم القاعدة. ولاقت هذه العملية العسكرية ترحيبًا من السنّة، كونها استهدفت الميليشيات السنّية والشيعية، حيث أنهك الأهالي من سيطرة القاعدة على مناطق في ديالى، الأمر الذي تسبب في شلل شبه تام في المحافظة، من خلال قطع الطرق والحصار الحكومي على مناطق التنظيم، وكانت الأسواق خالية من أي مواد غذائية وإنسانية، إضافة إلى انقطاع العمل وأسباب الرزق للأغلبية العظمى من المواطنين.

(280) سالم المحمود.

(281) الشيخ راسم الخزرجي.

(282) معلومات متقاطعة من شهادتي الشيخ راسم الخزرجي. وشهادة الضابط سالم المحمود.

(283) عمر الطائي.

(284) غبسون نايجل سي، **فانون المخيلة بعد – الكولونيالية**، ترجمة خالد عايد أبو هديب، مراجعة فايز الصياغ (بيروت/الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 22.

(285) المرجع نفسه، ص 44-45.

(286) فرانز فانون، **معذبو الأرض**، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي (عمان: دار الأهلية، 2015)، ص 12.

الفصل الثالث
الطريق إلى سقوط الموصل[287]

حيدر سعيد

مقدمة

تتضمن هذه الدراسة وصفًا لخلفيات سقوط الموصل، ثاني أكبر مدن العراق، وإحدى أكبر حواضر المشرق العربي، بل إحدى أهم الحواضر الإسلامية، في أيدي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»، مساء 9 حزيران/ يونيو 2014. وينطلق هذا الوصف من فشل الدولة في سياسة التعدد الإثني والديني والطائفي وإدارته، المتقاطع مع فشل مشروع بناء الأمة إلى جانب أزمة النظم الاستبدادية التي لا يبدو أنها تستطيع الاستمرار أكثر، مع أنها، في بعض اللحظات، كانت شكلًا من أشكال إدارة هذا التعدد، وأدّت دور الحاجز بين الهويات المتنافسة، لكنه كان بالتأكيد حاجزًا مؤقتًا، فضلًا عن تورّط النظام في أحيان كثيرة في الانجرار إلى أن يكون طرفًا في صراع الهويات القائمة. وإذا كان من التبسيط أن نختزل هذا السقوط بعامل وحيد، فإن هذا العامل مع ذلك هو أحد العوامل الأساسية في الخلفية.

تنشغل الدراسة، كثيرًا، بالوقوف عند التفصيلات الضرورية لبناء برهان علمي، تفتقر إليه في أحيان كثيرة السجالات السياسية والإعلامية، فتبدو عبارة «الفشل في إدارة التعدد» أقرب إلى أن تكون شعارًا، أو تعميمًا، منها إلى أن تكون تفسيرًا علميًا ذا وجاهة منطقية.

ولعل هذا الانشغال بالتفصيلات يجعل هذه الدراسة منطقة وسطى بين التوثيق التاريخي والتفسير السوسيو-سياسي.

أولًا: أزمة نظام ما بعد عام 2003

لا يمكن فصل ما جرى في الموصل مساء 9 حزيران/ يونيو 2014، والأيام القليلة التي تلته، منذ سيطرة داعش على المدينة، ثم على عدد غير قليل من المحافظات العراقية، عن الأزمة السياسية الحادّة التي يعيشها النظام السياسي العراقي الذي أنشئ بعد عام 2003. على نحو عامّ، لا يمكن فصل التنظيمات الراديكالية عن البيئة السياسية التي تنمو فيها وخلالها. إنها نتاج لوضع سياسي يعاني اختلالاتٍ بنيويةً. وقد يصبح نموّ مثل هذه التنظيمات في العراق، من القاعدة إلى داعش، مثالًا دراسيًّا مهمًّا لهذه الفكرة، فهي تعبير عن وضع سياسي مختلّ، حتى وإن تطوّرت وأصبح لها وضعٌ مستقل عن السياق السياسي الذي نشأت فيه. وهي تنمو وتتطوّر وتتنفس في هذه الاختلالات، وفي خطوط الانقسام السياسي والمجتمعي الحادّة. ومن ثمّ، لا يمكن الدفاع عن فكرة مفادها أنّ لهذه التنظيمات قوّةً ذاتيةً، بل إنّ قوتها تأتي من السياق السياسي الذي تُستغلّ فيه أمثال هذه التنظيمات لـ «تصحيح» توازنات القوى، بوصفها أداة انتقام أو ضغط أو تأثير، أو غير ذلك. كما أن هذه التنظيمات ليست تكوينات أيديولوجية، ولا قيمة للأيديولوجي فيها منزوعًا عن سياقه السوسيو-سياسي، أي إن الاكتفاء بفهم هذه التنظيمات من خلال مضمون إنتاجها الأيديولوجي، ليس كافيًا (وقد يكون مضلِّلًا)، بل ينبغي وضع هذا كله في سياقه السوسيو-سياسي[288].

لكن، هل يعاني النظام السياسي العراقي أزمةً؟

كان إسقاط نظام صدام حسين على أيدي قوات الاحتلال العسكرية الأميركية في نيسان/ أبريل 2003، نقطةً فاصلةً في تاريخ الدولة العراقية؛ إذ جرى إعادة تعريف هذه الدولة، من كونها «دولة - أمّة»، إلى كونها دولةً متعدّدة المكوّنات، على أن يعكس النظام السياسي شراكة هذه المكوّنات في مؤسسة القرار.

كان أول تصميم لهذا النظام التعدُّدي مُضمّنًا في «قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية» الذي صدر في آذار/ مارس 2004، وكان بمنزلة دستور انتقالي، ومقترحًا أميركيًّا؛ بمعنى أنه فكرة أجنبية، وليس فكرةً عراقيةً، لأنّ النخبة السياسية العراقية التي يتشكّل عمادُها من تنظيمات وعناصر المعارضة العراقية السابقة لنظام صدام حسين، لم يكن تصوّرها لدولة ما بعد صدام يتجاوز فكرة «الدولة - الأمة»، مع وضعٍ خاصٍّ لإقليم كردستان، بحسب ما أثبت بعض الدراسات[289]، ولم تكن تلك النخبة تفكّر في دولة بهوية مركّبة، أو متعدّدة الهويات.

تضمّن ذلك التصميم المفاصل الرئيسة للنظام التعدُّدي (اللامركزية، والاستقلال الذاتي القطاعي «الفدرالية»، والتمثيل النسبي، والفيتو المتبادل) الذي يوصف بأنه النظام الأمثل للمجتمعات المنقسمة. وعُرِّف المجتمع العراقي بوصفه مجتمعًا منقسمًا. غير أنّ الدستور الدائم لعام 2005 الذي كتبته لجنة عراقية منتخبة، شهد صعود نزعة أغلبوية، حاولت القضاء على مفاصل رئيسة في النظام التعددي بطريقة منهجية.

في الحقيقة، يتضمن دستور 2005، سياسيًّا، تعارضًا بين نزعتين: نزعة تعدّدية ناجمة عمّا خلّفه «قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية»، ونزعة أغلبوية لا تؤمن بالنموذج التعدّدي.

قادت هذه النزعةَ النخبةُ السياسية الشيعية التي يبدو أنها لم تنسجم مع فكرة الدولة المتعدّدة الهويات، بسبب تكوين قومي تقليدي أو بسبب ما يتيحه وضع الأغلبية الديموغرافية من تصوّرات سياسية.

هكذا جرى القضاء على عناصر أساسية في النظام التعدّدي (الفيتو المتبادل والتشريع بالأغلبية المطلقة لضمان توافق وطني ... إلخ) لمصلحة نزعة أغلبوية[290]. ولا تزال هذه النزعة تخوض عمليةً طويلةً لاحتواء النظام التعدّدي، بما في ذلك مبدأ الفدرالية. وشهدت الأعوام الأخيرة عمليةً لإعادة تعريف الفدرالية العراقية بأنها ليست فدراليةً تماثل ألمانيا أو الولايات المتحدة الأميركية، بل إنّ العراق دولة مركزية، تضمّ إقليمًا له وضع خاص، على غرار إيطاليا أو إسبانيا. وكان موقف رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، الرافض طلبَ مجلس محافظة صلاح الدين في عام 2011، تحويلَ المحافظة إلى إقليم، دليلًا مهمًا على هذا[291].

في جميع الأحوال، تشكّل النزعة الأغلبوية التي تضمّنها دستور 2005 العتبةَ التي ستتولّد منها نزعة استئثارية، سيطوّرها المالكي لاحقًا، خلال أعوام حكمه الثمانية (2006–2014) بالسيطرة على سائر مفاصل النظام السياسي والمؤسسات السياسية العامة: البرلمان (بالحدّ من دوره في التشريع والرقابة) والقضاء والهيئات المستقلة والمؤسسة العسكرية والإعلام[292]. فضلًا عن أنه قدّم حزمةً من مسودات القوانين التي تحدّ من حرية التعبير. أمّا بصدد شراكة المكوّنات الأخرى في مؤسسة الحكم، فإنّ المالكي، إضافةً إلى رفضه أيّ ترتيبات لامركزية وسيطرته على القرار الأمني، رفض بناء المؤسسات السياسية التي

تُعزّز مبدأ الشراكة في الحكم أو تفعيلها؛ من قبيل مجلس الاتحاد؛ وهو الغرفة الثانية للبرلمان العراقي التي نصّ عليها الدستور (في المادتين 48 و65 منه) ولم تتشكّل بعدُ، ويفترض أن تُمنح صلاحيات توافقية، وكذلك مجلس السياسات العليا الذي يُفترض أن يكون هيئةً تضمّ الزعامات السياسية وكبار ممثلي المكوّنات، تتولّى رسم السياسات العليا للبلاد.

في الحقيقة، تضمنت اتفاقية أربيل التي تألفت بناءً عليها حكومة المالكي الثانية، في أواخر عام 2010، خريطة طريق للخروج نحو نظام أكثر انفتاحًا على إشراك سائر المكوّنات العراقية في مؤسسة القرار، لكن لم يُنفَّذ من محاور الاتفاقية التسعة سوى الجزء المحدود الذي يتعلّق بتشكيل الحكومة[293].

كان للثورات العربية في عام 2011، التي تزامنت مع تأليف حكومة المالكي الثانية، أثرٌ سلبي في مسار التطورات السياسية في العراق، ولا سيما مع تحوّل سورية إلى فضاء لصراع إقليمي، تحوّل إلى صراع محاور وخنادق طائفية. ولم يستطع المالكي أن يبنيَ إستراتيجيةً خاصةً بالعراق تنطلق من فهْم وضعه الثقافي والجيوبولتيكي المميّز له من غيره من الدول، بل اختار أن يكون في أحد هذه المحاور، وأن يكون جزءًا من المحور الذي تقوده إيران.

سأفصّل في هذا الأمر لاحقًا بمبحث خاص. لكن، ما يهمني الإشارة إليه هنا هو أنّ المالكي تعامل مع الفرقاء المحليين، ولا سيما السياسيين السنّة، لا بوصفهم شركاء سياسيين، بل بوصفهم ممثلي خنادق ومحاور عابرة للحدود. وعلى نحوٍ عامّ، تعامل المالكي، بُعيْد الربيع العربي، مع الصراع الدائر في العراق بوصفه جزءًا من صراع أوسع من العراق، وكان اختياره الانضواء إلى المحور الإيراني جزءًا من الإستراتيجية التي اتّبعها لمواجهة تحدي الصراع الإقليمي وتمفصلاته في العراق، إلى حدّ تسليمه القيادة الإستراتيجية.

اعتمد المالكي، في ولايته الثانية (2010–2014) التي كانت على نحو عامّ ولايةَ أزمات مستمرة، سياسةَ تنكيل بالزعامات السياسية السنّية، بدأت بمذكرة القبض على نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، والحكم عليه غيابيًا بالإعدام في أواخر عام 2011، مرورًا بمداهمة مكتب وزير المالية وأحد أبرز زعماء السنّة السياسيين رافع العيساوي، واعتقال عناصر من حمايته في أواخر عام 2012، ثمّ اعتقال النائب

أحمد العلواني بعد الهجوم على بيته وقتْل أخيه إثر إعلان الحكومة الحرب على داعش في صحراء الأنبار، في أواخر عام 2013، فضلًا عن عشرات مذكّرات القبض في حقّ طيفٍ واسع من النخبة السياسية السنيّة.

إذا كان بعض الباحثين يفسّر هذه السياسة بأنها انتقام من قادة القائمة «العراقية» التي جمعت كتلًا وتنظيمات سنّيةً وتفوقت على ائتلاف المالكي (دولة القانون) في الانتخابات النيابية لعام 2010، فإنه يبدو لنا أنّ هذه السياسة هي جزء من إستراتيجية مواجهة الصراع الإقليمي، الأمر الذي قاده إلى إعادة تعريف الفرقاء المحليين بوصفهم جزءًا من مشروع أجنبي.

1- الاحتجاج السنّي

كان التنكيل الذي تعرّض له الزعماء السنّة السبب المباشر الذي أطلق حركة احتجاج واسعة في المحافظات السنّية، بدأت بعد اعتقال عناصر من حماية رافع العيساوي (راوح عددهم بين 150 و200) في أواخر عام 2012. كانت هذه الحركة نتاج شعور متراكم في المجتمع السنّي في العراق بتهميشه في مؤسسة الحكم. وأنتجت حادثة العيساوي شعورًا لدى هذا المجتمع بأنّ تمثيل السنّة في البرلمان والحكومة شكليٌّ ولا يحظى بأيّ حصانة. ولذلك، تحوّلت الحركة فورًا من قضية العيساوي إلى مجموعة من المطالب التي تخصّ المجتمع السنّي.

تبنَّت الحركة في مطلع كانون الثاني/ يناير 2013، أيْ بعد نحو أسبوعين من انطلاقها، وثيقة مطالب موحّدة من 13 فقرةً قُدّمت إلى مجلس النواب، جُلّها يركز على ما يرى السنّة أنها «إجراءات تعسّفية» تجاههم. تضمّنت وثيقة المطالب إجراءات قضائيةً وقانونيةً وسياسيةً وعسكريةً - أمنيةً، لعلّ أبرزها إطلاق سراح جميع المعتقلات والمعتقلين المتّهمين وفقًا للمادة (4) من قانون مكافحة الإرهاب، وإحالة المتّهمات بقضايا جنائية إلى محافظاتهن، وتعليق العمل بهذه المادة السالفة، وإيقاف القضايا كلها المتعلقة بهذا القانون إلى حين إلغائه من مجلس النواب؛ إذ اشتكى السنّة، استنادًا إلى هذه المادة، من اعتقالات تعسفية وعشوائية. وتضمّنت المطالب «إعادة التحقيق في القضايا التي تخصّ الرموز الدينية والوطنية داخل العراق وخارجه أمام جهات قضائية محايدة بعيدة عن التأثير السياسي». وفُهم من هذه الفقرة أنها تخصّ الأحكام ومذكرات

القبض الصادرة في حقّ السياسيين السنّة، من قبيل طارق الهاشمي وسواه. وطالبت الوثيقة بتجنّب المداهمات الليلية العشوائية وإلغاء قانون المخبر السري وعدم الاستماع إليه؛ «لأن معظمهم [المخبرين السرّيين] يكيدون العداوة الشخصية أو الطائفية»، بحسب ما جاء في الوثيقة. وطالبت إحدى الفقرات مجلس النواب بالإسراع في إقرار قانون العفو العامّ، وإيقاف العمل بـ «قانون المساءلة والعدالة» الذي يراه السنّة أنه يستهدفهم ويمارس عقابًا جماعيًّا بشأنهم، فضلًا عن أنه تحوَّل إلى أداة ابتزاز مسيّسة. وطالبت الوثيقة بتحقيق التوازن في مؤسسات الدولة كلها، ولا سيما العسكرية والأمنية والقضائية، وتحريم استعمال العبارات والشعارات الطائفية في هذه المؤسسات وفي وسائل الإعلام. وطالبت كذلك بإلغاء قادة العمليات في محافظات العراق كلها، وما وصفته بـ «الأجهزة الأمنية غير الدستورية» التي تُدار عادةً من القائد العامّ للقوات المسلّحة، نوري المالكي، وسحب الجيش من المدن والأحياء السكنية في بغداد والمحافظات وتحميل الشرطة المحلّية التي تتشكّل من أبناء المناطق مهمّة حفظ الأمن.

طالبت إحدى فقرات الوثيقة أيضًا بإجراء تعداد سكاني شامل، مع ذكر تفصيلات الانتماء (المذهبية والقومية والدينية)؛ لأنّ السنّة العرب في العراق يشتكون من أنّ التقدير المطروح سياسيًّا عن نسبتهم الديموغرافية، بأنهم يشكلون أقلّ من 20 في المئة من سكان العراق، غير صحيح. وأخيرًا، طالبت الوثيقة بـ «إعادة جميع المساجد ودور العبادة وأملاك الوقف وأملاك المواطنين الخاصة المغتصبة». ويُفهم من هذه الفقرة أنها تخصّ ضريحَي إمامي الشيعة علي الهادي والحسن العسكري في مدينة سامراء السنّية اللذين نُقلت إدارتهما من الوقف السنّي إلى الوقف الشيعي، بحسب قانون إدارة العتبات المقدّسة والمزارات الشيعية الشريفة في عام 2005[294].

لم يتعامل المالكي مع حركة الاحتجاج السنّية إلا بوصفها حركة تمرد تستهدف تهديد الحكومة الشرعية في بغداد، التي يشكّل الشيعة عصبها، معززًا قراءته بأنها جزء من صراع المحاور الإقليمية، ويقف وراءها خندق إقليميّ وبعض القوى، ولم يفهمها بوصفها أزمة نظام. لذلك، لم يعمد إلى إطلاق مبادرة تفاوض جادّة مع الحركة.

ميّز المالكي، في بداية الحركة، بين ما سمّاه «مطالب مشروعة» وأخرى «غير مشروعة وغير دستورية»، وذكر أنّ بعض هذه المطالب يتضمن إسقاط الدستور والعملية السياسية، وبعضها ذو طابع طائفي يتقاطع مع مطالب المكوّنات الأخرى، وبعضها الآخر يرتبط بأجندات حزبية داخلية أو خارجية؛ إذ يقول: «إننا نصنّف المطالب إلى مطالب مشروعة نحن ملزمين [كذا] جميعًا بتنفيذها، ومطالب غير مشروعة لا يمكن تحقيقها»[295]، ويضيف: «يجب أن تخضع مطالب المواطنين للدستور وأن تكون الاستجابة لها وفق الدستور ولا تتقاطع مع الدستور ولا مع مطالب أبناء الشعب في المحافظات الأخرى»[296]، فضلًا عن «ضرورة العمل على الابتعاد عن الأجندات الخارجية والطروحات الطائفية»[297].

وعد المالكي بتلبية «المطالب المشروعة» وقدّم بعض الأفكار، منها تشكيل «ديوان رد المظالم»[298]. وبعد أيام قليلة من إعلان وثيقة المطالب، شكّل مجلس الوزراء لجنةً وزاريةً، برئاسة نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني، وعضوية عدد من الوزراء المعنيين لـ «تسلّم الطلبات المشروعة من المتظاهرين مباشرةً، من خلال وفود تمثّلهم وترفع توصياتها إلى مجلس الوزراء»[299]، وشكّلت اللجنةُ لجنةً فرعيةً لمتابعة تنفيذ قراراتها[300]، وتخلّل ذلك تفاوض محدود بين الحكومة وبعض ممثلي الحراك.

أعلنت اللجنة أنها قدّمت بعض التوصيات وأنجزت ملفات عدّة كانت متأخرةً بسبب الروتين والإجراءات المتّبعة. ويدور ما أنجزته هذه اللجنة في أربعة محاور:

– **ملف المعتقلات والمعتقلين:** أعلنت اللجنة في أواخر حزيران/ يونيو 2013، إطلاق سراح نحو 7500 من السجناء والموقوفين، منهم نحو 300 امرأة[301].

– **قانون المساءلة والعدالة وإجراءاته:** أوصت اللجنة بأن يُدمج في مؤسسات الدولة ما أمكن من المشمولين بإجراءات المساءلة والعدالة من أعضاء الكيانات المنحلّة التي تشمل الجيش السابق والأجهزة الأمنية والإعلامية[302]. ودعت الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة إلى قبول طلبات الإحالة على التقاعد[303]. إضافةً إلى ذلك، أوصت دوائر التسجيل العقاري برفع الحجز عن عقارٍ واحدٍ لكلّ شخص محجوزة أمواله وفق القانون. وفي ذلك تقول اللجنة إنها أنجزت أكثر من 14 ألف معاملة رفع حجز عن

دور السكن، من أصل نحو 17 ألف قُدمت إليها[304]. وأوصت اللجنة بتفعيل المادة 12 من قانون المساءلة والعدالة وترويج حالات الاستثناء بموجب هذه المادة التي تقول: «لمجلس الوزراء حقّ النظر في الحالات الاستثنائية للعودة إلى الوظيفة للمشمولين بهذا القانون، وبحسب مقتضيات المصلحة العامة، بناءً على طلب الوزير المختص وبالتنسيق مع الهيئة واتخاذ القرار المناسب بشأنها. ولا يكون القرار نافذًا إلا بمصادقة مجلس النواب عليه»، وكذلك تفعيل المادة «6/ تاسعًا» التي تنصّ على «إحالة جميع من لم يُشمل بقانون الخدمة والتقاعد للعمل في دوائر الدولة ما عدا الهيئات الرئاسية الثلاث ومجلس القضاء والوزارات والأجهزة الأمنية والخارجية، والمالية» من المشمولين بإجراءات المساءلة والعدالة، وكانت درجاتهم في حزب البعث أقلّ من «عضو شعبة».

– **الإجراءات القضائية**: أوصت اللجنة بإصلاح الإجراءات القضائية وتحسينها وتسريعها، ما يتعلق منها بالقبض أو التحقيق أو الإفراج أو إطلاق السراح، وتعديل قانون المخبر السري.

– **الخدمات في المحافظات السنّية**: أوصت اللجنة بتكثيف الجهد لتنفيذ المشروعات الخدمية في المناطق التي حُرمت منها بسبب تردّي الأوضاع الأمنية.

لكن، ما عدا إطلاق سراح عدد من السجناء والموقوفين (لا يمكن التأكد من عددهم ونسبة من سُرّعت إجراءات الإفراج عنهم بعد أن ظلوا معتقلين، مع وجود مذكّرات إفراج أو انتهاء محكومية) أو الإسراع بإكمال معاملات التقاعد أو رفع الحجز عن دور بعض المشمولين بـ «قانون المساءلة والعدالة»، بقيت سائر الأمور الأخرى في إطار الوعود. لم يَرَ النور أي شيء من هذا، على الرغم من أنّ المالكي ذكر أنّ مجلس الوزراء صدّق على تعديل قانون المساءلة والعدالة، وعالج موضوع المُخبر السرّي – وهو أمر لا قيمة له من دون تشريع مجلس النواب – وأبدى استعداده لتصديق القوانين الأخرى التي طالب المتظاهرون بتعديلها[305].

2– منعطف الحويجة

كان يبدو ثمَّة عمل لتُحافظ حركة الاحتجاج السنّي، على الأقل في مركزها في الأنبار، على طابعها السلمي المطلبي، على الرغم من التهديدات التي كانت توجّهها الحكومة إليها لفضّ الاعتصامات، وعلى الرغم من بعض الأحداث الأمنية التي عدَّها المعتصمون استفزازًا من القوات الحكومية، حيث قتل عناصر الجيش في أحدها، في الفلوجة، أحد عشر معتصمًا في أواخر كانون الثاني/ يناير 2013، وقتل الجيش اثنين من المعتصمين في الموصل في مطلع آذار/ مارس من العام نفسه في حادثة أخرى.

في أواخر آذار/ مارس 2013، اجتمع ممثِّلو ساحات الاعتصام في ستّ محافظات، في مدينة الرمادي، وشكَّلوا وفدًا تفاوضيًّا مع الحكومة لتنفيذ ما يسمّونه «حقوق أهل السنّة والجماعة»، وأصدروا بيانًا، عقب الاجتماع، أكّدوا فيه «سلميّة التظاهرات والاعتصامات»[306].

كانت تحيط بالحركة، بكل تأكيد، أطرافٌ متطرّفة، من قبيل «دولة العراق الإسلامية» التي كانت تحاول أن تستغل ما يجري لإطلاق عمل عُنفيّ واسع. وحثّ التنظيم المحتجين على حَمْل السلاح ضدّ المالكي، لأنّ «السلام والصبر» لا طائل من ورائهما في التعامل مع «الحكومة التي يقودها الشيعة»، بحسب تعبير أبي محمد العدناني، المتحدث باسم التنظيم الذي قال للمعتصمين، في أواخر كانون الثاني/ يناير 2013؛ أي بعد شهر من انطلاق الحركة: «أمامكم خياران لا ثالث لهما، إمّا أن تركعوا للروافض وتعطوا الدنيّة، وهذا محال، وإمّا أن تحملوا السلاح، فتكونوا أنتم الأعلون. ولئن لم تأخذوا حذركم وأسلحتكم لتذوقنّ الويلات على أيدي الروافض الذين لا زالوا [كذا] يخادعونكم»[307].

يبدو أن تموّجات وطموحات مختلفة كانت موجودة عند حركة الاحتجاج في المناطق السنّية المختلفة. فإذا كان قرار الأنبار هو المحافظة على سلمية الحركة، كانت مناطق أخرى تسعى للانتقال بالحركة إلى مستوى آخر، هو المستوى العنفي، وربما كان ذلك بدافع الخروج من الجمود والإيقاع الثابت الذي وصلت إليه، أو بالنظر إلى أنّ المكوّنات السياسية للحركة، في تلك المناطق، تختلف عمّا هو حاصل في الأنبار، خصوصًا أنّ لبعضها طموحًا انقلابيًّا؛ كحزب البعث وضباط الجيش السابق.

في هذا السياق، حدثت مواجهة مسلحة بين عدد من المعتصمين في ساحة الاعتصام في الحويجة وفي نقطة للجيش قرب الساحة في 19 نيسان/ أبريل 2013، انتهت بمقتل جندي وأحد المعتصمين، الأمر الذي حدا بالجيش إلى أن يحاصر الساحة، بحثًا عمَّن أطلق النار على النقطة، ويقتحمها ويفضّ الاعتصام بالقوة ويحرق خِيَم المعتصمين في 23 نيسان/ أبريل ما أدَّى إلى مقتل نحو 50 شخصًا من المعتصمين، إضافة إلى عشرات بين معتقل وجريح.

بدءًا من هذه الحادثة، سيركز الخطاب الحكومي على اتهام الحركة بوقوف قوى انقلابية وراءها واختراقها إيَّاها، ولا سيما منها القاعدة. ففي اليوم الذي وقعت فيه حادثة الحويجة، أصدرت وزارة الدفاع العراقية بيانًا قالت فيه إنّ من قتلوا في ساحة اعتصام الحويجة هم من القاعدة والبعثيين، وإنّ القائمين على ساحات الاعتصام يتحمّلون المسؤولية عن «إيواء العناصر الإرهابية والسماح لهم بتنفيذ مخططاتهم الخبيثة»، بحسب ما جاء في البيان، وإنّ ساحات الاعتصام أصبحت «وكرًا للإرهابيين وتُدار من قبل النقشبندية وحزب البعث»[308].

عشية بدء ما سمّته الحكومة «الحرب على داعش» في صحراء الأنبار، بدأ المالكي يكثّف الحديث عن أنّ تنظيم القاعدة بدأ يتسلّل إلى ساحة الاعتصام في الأنبار؛ وقال في خطابه الأسبوعي في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2013: «إننا نتحمّل مسؤولية ألّا نُعطي للقاعدة مقرًّا للقيادة تحت عناوين طيبة ومشروعة. وفرقٌ بين مطالب يتقدم بها الناس والظلامات يبحثون عن حلّ لها، وبين قاعدة تسلَّلت وسحبت الملف من الذين بدأوه، ولم يعُد لهم تأثير في ملف ساحة الاعتصام في الأنبار»[309].

يعود المالكي، بعد حادثة مقتل قائد الفرقة السابعة اللواء الركن محمد الكروي ونحو 25 ضابطًا كبيرًا وجنديًّا من الجيش العراقي، على يد داعش، في صحراء الأنبار، في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2013، إلى القول: «لو أعطينا كلّ شيء من المطالب ما تغير شيء لأنّ القاعدة باقية [...]، انكشفت هذه الخدعة التي خدع بها الكثير على أنهم يطالبون بحقوق أبناء الأنبار [...] ولا يحتاج الأمر إلى مزيد من التأكيد بأنّ هذه المنطقة وهذه الساحة أصبحت مقرًّا لقيادة القاعدة، لأنهم ظهروا على منصّتها، وبكلمة واضحة صريحة قالوا نحن تنظيم اسمنا القاعدة نقطع الرؤوس، وعلى نحوٍ صريح رفعت أعلام القاعدة على المنصّة»[310].

ثمّ يعود المالكي ليسمِّي ساحة الاعتصام في الرمادي «ساحة الفتنة»[311]، ولاحقًا، سمّاها «الملاذ الآمن للقاعدة»[312]، ثمّ يصف ساحات الاعتصام، في 4 كانون الثاني/ يناير 2014، بأنها كذبة «يسعون فيها إلى شيء. عندما رفعنا ساحات الفتنة في هذا الوقت، أخبرنا أحد المعتقلين، وقال: لو انتظرتم ثلاثة أسابيع لانفصلنا وأعلنّا دولتنا في الرمادي»[313].

كانت حادثة الحويجة نقطةً مفصليةً في حركة الاحتجاج السنّية، وفي وضعية دولة العراق الإسلامية، وفي مسار الأمور السياسية والأمنية في البلاد، على نحو عامّ. وبدا للمجتمع السنّي أنّ الطريقة التي فُضّ بها اعتصام الحويجة تشير إلى أنّ الحكومة لن تتعامل مع المطالب التي قدّمتها الحركةُ على نحوٍ سلمي، وأنها ماضية إلى وأد الحركة على نحوٍ عنيف؛ ومن ثمّ، خرجت الحركة كثيرًا عن سلميتها، فبدأت سلسلة مواجهات مع الجيش، واستُهدفت عناصره استهدافًا مباشرًا، وشهدت الأيام القليلة التي تلت الحادثة أعمال عنف واسعة، ذهب ضحيتها نحو 200 شخص.

كانت هذه اللحظة، في تقديري، هي التي قادت إلى تمكين دولة العراق الإسلامية من المجتمع السنّي وتنشيط المساحات المتطرفة فيه، وأضعفت ممانعته لطموحات دولة العراق الإسلامية. ومرة أخرى، يرتبط هذا الاستسلام المجتمعي للتطرف بأزمة النظام السياسي.

تزامن هذا الحادث مع الإعلان عن ولادة «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، ليبدأ التنظيم، منذ ذلك التاريخ، في استعادة الأعمال التي كان ينفّذها في العراق من حيث عددها ونوعيتها، في الفترة 2004-2007 ما قبل مشروع الصحوة.

ولعل أحد أهمّ الدلائل على هذا تزايد عدد الضحايا المدنيين، بدءًا من حادثة الحويجة. ومن يتابع الموقع الإلكتروني ضحايا حرب العراق (Iraq Body Count)، وهو أوسع موقع معني بإحصاء القتلى المدنيين العراقيين بأعمال عنف عسكرية، أو ذات طابع سياسي، منذ بدء الغزو الأميركي للعراق في آذار/ مارس 2003، يكتشف أنّ الأشهر التي تلت هذه الحادثة، وما بعدها، سجّلت منحنًى تصاعديًّا وأرقامًا قياسيةً في عدد الضحايا المدنيين العراقيين منذ أواسط عام 2008، حين بدأ عدد الضحايا في الانخفاض التدرّجي،

بعد معارك صولة الفرسان على الميليشيات الشيعية في الجنوب، ومشروع الصحوة الذي كاد يقضي على تنظيم القاعدة، فبعد أن كان عدد القتلى المدنيين، في نيسان/ أبريل 2008، قد بلغ 1309 أشخاص، أصبح في أيار/ مايو 902، وفي حزيران/ يونيو وصل إلى 748. وراوح عدد الضحايا من تموز/ يوليو 2008 إلى نيسان/ أبريل 2013، بين 218 و682 شهريًّا.

أمّا بعد حادثة الحويجة، فبلغ عدد الضحايا المدنيين في أيار/ مايو 2013 (أي الشهر الأول الذي تلا الحادثة)، 888 ضحيةً، وهذا الرقم هو الأعلى منذ أيار/ مايو 2008. ثمّ سُجِّل في تموز/ يوليو 2013 رقم قياسي جديد؛ إذ بلغ عددهم 1145 ضحيةً. وفي أيلول/ سبتمبر من العام نفسه سُجِّل رقم قياسي آخر، وبلغ عدد الضحايا فيه 1306. وأخيرًا، سجل حزيران/ يونيو 2014 (أي الشهر الذي شهد سقوط الموصل) الرقم الأعلى منذ آب/ أغسطس 2007، وهي الفترة التي شهدت ذروة الحرب الأهلية، وما قبل إطلاق مشروع الصحوة؛ إذ بلغ عدد الضحايا المدنيين فيه 1934 ضحيةً.

في المجمل، عاد عدد الضحايا في عام 2013 إلى المستوى الذي كان عليه في عام 2008، بنحو 10 آلاف قتيل، بعد أن كان العدد في الفترة 2009–2012، يراوح سنويًّا بين 4000 و5000 قتيل[314].

إضافةً إلى هذا، أخذت أعمال العنف في الفترة 2009–2013 إيقاعًا محدّدًا؛ ذلك أنّ دولة العراق الإسلامية لم يتمكن من تنفيذ أعمال نوعية إلا مرةً كلّ بضعة أشهر، في حين استطاع منذ حادثة الحويجة تنفيذ سلسلة من العمليات النوعية التي كانت تستهدف مؤسسات رسميةً.

يلاحظ مايكل نايتس أن «في عام 2010، في فترة انخفاض نشاط القاعدة في العراق، انخفض عدد الهجمات التي تحمل بصمة التنظيم، كتلك التي تستخدم فيها السيارات المفخخة، إلى معدل عشر هجمات في الشهر الواحد، ولم تحدث الهجماتُ المنسقة التي يشنها التنظيم في أكثر من مدينة في آنٍ واحدٍ إلا مرتين أو ثلاث مرات في العام. في حين وقع في عام 2013، ما معدّله شهريًّا 71 تفجيرًا بسيارات مفخخة، وحدثت ضربات في مواقع متعدّدة كلّ 11 يومًا، كما ازدادت العمليات التي تعتمد على الهجمات الانتحارية التي كانت قد تناقصت في عام 2010، لتصل إلى معدل 6 مرات شهريًّا، وظلّ هذا المعدل على نحو ما هو عليه

طوال عام 2012. وفي عام 2013، وقعت نحو 22 عمليةً من هذه العمليات شهريًّا [...] وفي فترة انخفاض العنف في العراق، في مطلع عام 2011، كانت البلاد تتعرّض لنحو 300 حادثة أمنية كبيرة في الشهر الواحد. أمّا خلال عام 2013، فكان العدد الإجمالي الشهري لهذه الحوادث يصل، على نحوٍ متكرر، إلى 1200. لكنّ هذا العدد يظلّ أقل كثيرًا من الحوادث التي زاد عددها على 6000 شهريًّا، والتي نقلتها التقارير والأخبار خلال أكثر الأيام ظلامًا في ما كان يشبه الحرب الأهلية في أواخر عام 2006، ومطلع عام 2007»[315].

3- هدم الأسوار

في الحقيقة، يعود المنحنى التصاعدي «للعمليات النوعية» إلى حدث أسبق من حادثة الحويجة قليلًا؛ وتحديدًا إلى تموز/ يوليو 2012، حين أعلن تنظيم دولة العراق الإسلامية عن مشروع «هدم الأسوار»، الذي اشتمل على سلسلة من العمليات الكبيرة، وركَّز الأساسي منها على اقتحام السجون التي تضم معتقلي التنظيم من أجل تحريرهم. في حين كان التنظيم قد أعلن، في وثيقته الإستراتيجية السابقة التي أطلقها في مطلع عام 2010 بعنوان «خطة إستراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لدولة العراق الإسلامية»، أي بعد مشروع الصحوة، أنه سيتبنّى سياسة ما سمّاه «العمليات النوعية»، بدلًا من الحرب الشاملة التي اعترف بأنه أصبح غير قادر عليها. ولذلك، نفَّذ في الفترة 2009–2013، عددًا محدودًا من العمليات الكبيرة.

في أيّ حال، تكشف قراءة هذه الوثيقة ووثيقة «هدم الأسوار»، عن الخلفية التي تقف وراء التحوّل في طبيعة العمليات التي نفّذها التنظيم. فالوثيقة الأولى تُعيد تأكيد الموقف الأيديولوجي للدولة، من جهة أنها دولة إسلامية لا تعترف بالنظام العالمي القائم. فهي تركّز، على الرغم من ذلك، على وضع الدولة وواقعها العملي؛ إذ اعترفت بأنها تعرّضت مع مشروع الصحوة إلى التراجع والانحسار، وحاولت أن تفسِّر أسباب هذا التراجع بالصورة التي رسمتها لها الدعاية المضادة، ومحاولة الأميركيين استمالة رموز المجتمع المحلي، ولا سيما القادة العشائريين، من خلال هبات مالية ضخمة، ولم توافق على أنه حدث بسبب أخطاء عناصرها وقسوتهم وجورهم على المجتمع المحلي ورموزه.

واضحٌ من نص الوثيقة الأولى (خطة إستراتيجية ...) أنّ دولة العراق الإسلامية قلقة من هذه الصورة، أيًّا كان مصدرها أو سببها، وهي تسعى لمكافحتها. ولعل هذا هو ما يفسر محاولتها اللاحقة كسب ودّ المجتمع المحلي في محافظتي الرقة والموصل اللتين سيطرت عليهما.

تُقدِّم هذه الوثيقة حزمةً من الإستراتيجيات والسياسات لتجاوز هذا الانحسار، الجانب الأساسي منها عسكري، لكنها تُخصّص جزءًا واضحًا من الخطة لما يمكن تسميته «حملة علاقات عامة»، لتجاوز آثار تلك الصورة السلبية. ومن هذه الإستراتيجيات أنها لن تستطيع خوض حرب شاملة بالكيفية التي كانت عليها في الفترة 2004–2007، بل إنها ستلجأ إلى عمليات نوعية، عبر ما تسمّيه «سياسة الاستهداف وتكسير العظام». ويجب أن تركِّز هذه العمليات على العناصر المحلية الذين تسمّيهم «المرتدين»، بدلًا من الأميركيين الذين تُسمّيهم «الصليبيين». وتلخص الوثيقة هذه الإستراتيجيا الجديدة بتعبير «تسع رصاصات للمرتدين ورصاصة للصليبيين»، ما يعني استهدافًا واسعًا للجيش والشرطة، على نحوٍ يوجد حالة رعب في الانتساب إلى هذين الجهازين، واستهدافًا للرموز السياسية، حتى وإن اقتضى الأمر تجنيد «جهاديين» ضمن حماياتهم، واستهداف «كوادر» ذات كفاءة تدعم العملية السياسية القائمة.

لكنّ الهدف الأول للتنظيم، كما تقدّمه الوثيقة، هو مجالس الصحوة وعناصرها. وفي هذا الإطار، دعت الوثيقة إلى تأسيس ما سمّته «مجالس الصحوة الجهادية» بالتحالف مع رموز في المجتمع المحلي، ولا سيما القادة العشائريين الذين لم ينخرطوا في مجالس الصحوة التي أنشأها الأميركيون. وتشير الخطة إلى مجموعة أخرى من الإستراتيجيات، منها السعي لتوحيد ما تسمّيه «الفصائل الجهادية» التي نشبت بينها خلافات كبيرة، وطمأنة المخالفين الذين لا ينخرطون في مشروعها، لكنهم ليسوا عدوًّا لها، وتثبيت ما تسمّيه «الرموز الجهادية» التي قدّمتها الدولة خلال تجربتها في العراق[316].

لعل من أهمّ ما تضمّنته هذه الوثيقة أنها تحدّثت عن ضرورة الاستعداد لمرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي، فجاء فيها: «هذه الدراسة المختصرة ستتناول [...] كيفية تعزيز موقف دولة الإسلام في هذه الظروف الحالية، حتى تكون بعد انسحاب غالب قوات العدو [الأميركي]، بعد قرابة العامين، في ظرف أفضل وموقع أقوى سياسيًّا وعسكريًّا، بحيث يكون المشروع الإسلامي هو الذي على أهبة الاستعداد لتولّي

زمام الأمور كاملةً على كلّ العراق. ومما لا يخفى على كلّ متابع للوضع العراقي أنّ الجميع يسعى لتعزيز موقفه السياسي في هذه الفترة، استعدادًا للموعد المزعوم من قبل العدو الصليبي بانسحاب غالبية قواته من العراق»[317].

أمّا وثيقة «هدم الأسوار» التي أطلقتها دولة العراق الإسلامية عبر خطبة لأميرها أبي بكر البغدادي (إبراهيم عوّاد البدري السامرائي)، في تموز/ يوليو 2012، فقدمت رؤيةً إستراتيجيةً جديدةً، تختلف عمّا قدّمته في مطلع عام 2010. وتزامنت الخطة مع انسحاب القوات الأميركية من العراق في أواخر عام 2011؛ إذ بدأت دولة العراق الإسلامية تُلملم شتاتها منذ أواسط عام 2012. وقد يكون هذا تنفيذًا لما أعلنت عنه في الخطة الإستراتيجية السابقة من ضرورة الاستعداد لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الأميركية.

وبخلاف ما تضمّنته الخطة السابقة من التركيز على عمليات نوعية، أعلن البغدادي عن محاولة استعادة السيطرة والنفوذ في المناطق التي كانت تسيطر عليها الدولة أو أسلافها (قبل مشروع الصحوة)، في المدة 2004–2008.

إجمالًا، ركّز مشروع «هدم الأسوار» على ثلاثة أمور:

– «استعادة» التنظيم المناطق التي فقدها.

– محاربة الحكم الشيعي الذي يسمّيه «الصفوي». وفي هذه الخطبة، أطلق البغدادي جملته التي جرى تداولها بعد سقوط الموصل والحديث عن قرب معركة بغداد، قائلًا: «إنّ بغداد هي قلب معركة أهل السنّة مع الصفويين». ومما يلاحظ، في هذا السياق، أنّ البغدادي يتحدث باسم «أهل السنّة»، أكثر من كونه صاحب أيديولوجيا سلفية.

– تحرير أسرى المسلمين[318]، وهو ما فُهم لاحقًا من خلال عملية سجنَي أبو غريب والتاجي التي عدّها داعش خاتمة حملة «هدم الأسوار»[319].

إنّ قراءة خريطة العمليات النوعية التي نفذتها دولة العراق الإسلامية منذ مطلع عام 2009، أي بعد اكتمال مشروع الصحوة، وانخفاض عدد الضحايا، مقارنةً بما كان عليه في الأعوام السابقة (وصل العدد في

عام 2008 إلى 10203 ضحايا من المدنيين، في حين وصل في عام 2009 إلى 5185 ضحيةً مدنيةً)، تكشف عن هذه التحوّلات والنقاط المفصلية خلال الأعوام الماضية.

الجدول (3-1)

العمليات النوعية التي نفّذها تنظيم دولة العراق الإسلامية وداعش

(مطلع 2009 - ربيع 2014)

	نوع العملية	التاريخ
ما بعد اكتمال مشروع الصحوة (من أواخر عام 2008 إلى مشروع «هدم الأسوار»)	تفجير انتحاري بحزام ناسف، استهدف مؤتمرًا عشائريًّا لـ «المصالحة الوطنية»، بـ «أبو غريب» في ضواحي بغداد، حضره عدد من ضباط الجيش والشرطة. وأسفر التفجير عن مقتل نحو 40 شخصًا، من بينهم عدد من الصحافيين الذين كانوا يغطون المؤتمر.	آذار/ مارس 2009
	تفجير 6 سيارات مفخخة، بينها شاحنتان استهدفت كلٌّ منهما مبنيي وزارتي الخارجية والمالية في بغداد؛ ما أدّى إلى مقتل نحو 100 شخص وجرح نحو 600 شخص آخرين، وأضرار كبيرة في المبنيين.	آب/ أغسطس 2009
	اقتحام مبنى البنك المركزي في بغداد، وتفجير عدد من طوابقه، نفّذه انتحاريون، نجم عنه مقتل نحو 20 شخصًا.	حزيران/ يونيو 2010
	اقتحام انتحاريين كنيسة سيدة النجاة في بغداد، واحتجاز الأشخاص الموجودين فيها من المسيحيين (رجال دين ومصلين)، ثمّ قتْل بعضهم واتخاذ بعضهم الآخر رهائن. وإثر تدخُّل قوات الأمن العراقية، أسفر الحادث عن مقتل 45 شخصًا من الرهائن، و7 من قوات الأمن.	تشرين الثاني/ نوفمبر 2010

	تفجير سيارة مفخخة يقودها انتحاري عند بوابة مقر ديوان الوقف الشيعي، أسفر عن مقتل أكثر من 20 شخصًا.	حزيران/ يونيو 2012
ما بعد الإعلان عن مشروع «هدم الأسوار»، تموز/ يوليو 2012	تفجير سيارتين مفخختين يقودهما انتحاريان، عند بوابة مقر مديرية مكافحة الجرائم الكبرى في بغداد، ثمّ محاولة مجموعة من الانتحاريين اقتحام مبنى المديرية وتفجير أجزاء منها، وتهريب عدد من عناصر دولة العراق الإسلامية. وأسفرت العملية عن مقتل أكثر من 20 شخصًا.	تموز/ يوليو 2012
	محاولة عدد من عناصر دولة العراق الإسلامية اقتحام سجن التاجي لتهريب عدد من عناصر التنظيم؛ ما أسفر عن مقتل عدد من حراس السجن.	آب/ أغسطس 2012
	تفجير سيارتين مفخختين عند بوابة سجن التسفيرات في تكريت، أعقبه اقتحام انتحاريين للسجن بهدف تهريب عناصر من دولة العراق الإسلامية، فاستدعى ذلك تدخل القوات العراقية، ودارت مواجهات واسعة، انتهت بمقتل أكثر من 60 شخصًا (جلُّهم من عناصر الأمن)، وهروب نحو 120 سجينًا (جلُّهم من المحكوم عليهم بالإعدام).	أيلول/ سبتمبر 2012
	كمين أسفر عن مقتل 48 جنديًّا سوريًّا، كانوا برفقة وحدة من الجيش العراقي، كانت تسعى لإعادتهم إلى الأراضي السورية، بعد أن دخلوا إلى الأراضي العراقية، إثر مواجهات مع مجموعات مسلحة داخل الأراضي السورية. وأسفر الحادث كذلك عن مقتل 9 جنود عراقيين.	مطلع آذار/ مارس 2013
	اقتحام انتحاريين يرتدون أحزمةً ناسفةً مبنى وزارة العدل وسط بغداد، وتفجير بعض طوابق المبنى، وفي أثره، تدخّلت قوات الأمن العراقية، وأسفر الحادث عن مقتل نحو 30 شخصًا.	أواسط آذار/ مارس 2013

ما بعد حادثة الحويجة، نيسان/ أبريل 2013	سيطرة مسلحين من داعش وجيش رجال الطريقة النقشبندية، في 24 نيسان/ أبريل 2013، بعد مرور يوم واحد على حادثة الحويجة، على بلدة سليمان بيك (150 كيلومترًا شمال بغداد) في محافظة صلاح الدين، سيطرةً تامةً، بما في ذلك الأبنية الحكومية، بعد أن خاضوا معارك مع وحدات الجيش العراقي في المنطقة، أوقعت عشرات القتلى من عناصر الجيش والمسلحين، واضطرت وحدات الجيش إلى الانسحاب، وأُغلقت الطريق الإستراتيجية بين بغداد وإقليم كردستان، واستولى المسلحون على معدات الجيش. وبعد أقل من 48 ساعةً، بدأت قوات الأمن في العودة إلى البلدة، بعد أن انسحب المسلحون، إثر اتفاق ساعد في التوصل إليه شيوخ من العشائر وبعض المسؤولين الحكوميين.	أواخر نيسان/ أبريل 2013
	اقتحام نفَّذه انتحاريون بسيارات مفخخة وعشرات قذائف الهاون، لسجني أبو غريب والتاجي اللذين يُؤويان سجناء من داعش. وأدّت العملية إلى فرار نحو 500 من عناصر داعش وتهريبهم، بعضهم قادة كبار محكوم عليهم بالإعدام. وشهدت العملية مواجهات استمرت ساعات مع قوات الأمن العراقية، أسفرت عن مقتل أكثر من 60 شخصًا، من عناصر الأمن والمسلحين والسجناء والمارّة.	تموز/ يوليو 2013
	هجوم نفذه 8 انتحاريين على مبنى قائمقامية قضاء راوة، أدَّى إلى مقتل 8 من المسؤولين الإداريين وعناصر الأمن.	تشرين الأول/ أكتوبر 2013
	اقتحام انتحاريين بأحزمة ناسفة مبنى دائرة الرعاية الاجتماعية في تكريت، واحتجازهم نحو 40 رهينةً، واقتحام قوى الأمن العراقية للمبنى، ثمّ تفجير الانتحاريين أنفسهم. ونجم عن هذا الحادث مقتل نحو 40 شخصًا.	2 كانون الأول/ ديسمبر 2013
	انفجار سيارة مفخخة يقودها انتحاري استهدف مديرية الاستخبارات والمعلومات الوطنية في مدينة كركوك. وأعقب ذلك اندلاع اشتباكات مسلحة بين الشرطة وعناصر من داعش حاولوا اقتحام المبنى، ثمّ التحصّن في «جواهر مول» (وهو أكبر مجمع تسويقي في كركوك)، واحتجاز عدد من زبائنه، وتفجير بعض طوابقه وإحراق بعضها الآخر، وإثر اقتحام قوَّة من جهاز مكافحة الإرهاب للمجمع، فجّرت تلك العناصر نفسها. وأسفرت العملية عن مقتل أكثر من 50 شخصًا من الرهائن وقوى الأمن والمارّة.	4 كانون الأول/ ديسمبر 2013
	اقتحام عدد من الانتحاريين مبنى مجلس محافظة صلاح الدين، وتفجير أنفسهم، ثمّ تدخُّل قوى الأمن	16

	العراقية؛ ما أدى إلى مقتل 3 أشخاص، أحدهم عضو في المجلس.	كانون الأول/ ديسمبر 2013
	اقتحام عدد من الانتحاريين مبنى قناة صلاح الدين الفضائية في مدينة تكريت، وقتْل صحافيين عاملين فيها، ثمّ تفجير أنفسهم، قبل أن تتدخل قوى الأمن العراقية. وأسفر الحادث عن مقتل 5 من الصحافيين العاملين في القناة.	23 كانون الأول/ ديسمبر 2013
	اقتحام انتحاريين مبنًى تابعًا لوزارة النقل في بغداد واحتجازهم عددًا من الرهائن، وقتل بعضهم، ثمّ تفجير الانتحاريين أنفسهم، قبل أن تتدخل قوى الأمن العراقية لتسيطر على الأوضاع. وأدَّى هذا الحادث إلى مقتل نحو 20 شخصًا.	كانون الثاني/ يناير 2014
	انفجار سيارتين مفخختين أمام بوابة وزارة الخارجية في بغداد، أسفر عن مقتل أكثر من 20 شخصًا، جلُّهم من موظفي الوزارة.	شباط/ فبراير 2014

يكشف الجدول (3-1) عن أنّ المنحنى التصاعدي في العمليات النوعية التي نفذتها دولة العراق الإسلامية، ثمّ داعش، يبدأ مع الإعلان عن مشروع «هدم الأسوار»، في تموز/ يوليو 2012، وأنّ جُلّ هذه العمليات يركِّز على الهجوم على السجون ومراكز التوقيف واقتحامها؛ وذلك لتهريب سجناء التنظيم ومعتقليه.

هذا، في ما يبدو، أحد المعاني الأساسية لفكرة «هدم الأسوار»، إضافةً إلى استعادة المناطق التي كان يسيطر عليها دولة العراق الإسلامية وأسلافه في الفترة 2004-2008. من أجل ذلك، استهدفت العمليات النوعية الكبرى في هذه المدة مديرية مكافحة الجرائم الكبرى في بغداد وسجنَي التاجي والتسفيرات في تكريت ووزارة العدل. وفشلت أوّل عمليتين في بلوغ هدفهما، ثمّ نجحت في عملية سجن

التسفيرات في تكريت؛ إذ استطاعت تهريب نحو 120 سجينًا، جُلُّهم من قادة التنظيم المحكوم عليهم بالإعدام، وبعد ذلك تُوِّجت هذه العمليات بعملية كبرى على سجنَي أبو غريب والتاجي، أسفرت عن تهريب أكثر من 500 من عناصر التنظيم. وذكرت تقارير كثيرة أنّ عناصر داعش وقادته الذين هربوا خلال عملية سجني أبو غريب والتاجي، نُقلوا إلى سورية للانضمام إلى صفوف داعش هناك، وأدَّوا لاحقًا دورًا أساسيًّا في تغوُّله في سورية والعراق.

أمّا العمليات التي نفّذها تنظيم داعش بعد حادثة الحويجة، فاختلفت عمّا قبلها نوعيًّا وعدديًّا. وكانت أولاها سيطرتها على ناحية سليمان بيك، بعد أيّام قليلة على حادثة الحويجة. ولهذه السيطرة دلالة رمزية عالية، بالنظر إلى أنّها أوّل مدينة يسيطر عليها بالكامل منذ مشروع الصحوة، على الرغم من أنّ سليمان بيك بلدة صغيرة، والسيطرة عليها لم تدم أكثر من 48 ساعةً، بسبب انسحاب داعش منها ودخول الجيش العراقي إليها. وتلا ذلك الهجوم على سجني أبو غريب والتاجي في أواسط تموز/ يوليو. وذكر داعش أنّ هذه العملية هي ختام حملة «هدم الأسوار»، لتبدأ بعدها حملة «حصاد الأجناد».

يبدو أنّ هذه العمليات كلها هي نتاج التمهيدات التي شهدتها الأعوام الماضية، فضلًا عمّا قدَّمته تطورات الأوضاع السياسية في البلاد من تمكين استثنائي لداعش.

وبوجهٍ عامّ، تختلف عمليات ما بعد الحويجة عمّا سبقها في أنها:

– أكثر كثافة، وهو ما يشير إلى استعادة داعش لشيء من قوّته التي فقدها مع مشروع الصحوة.

– تستهدف المؤسسات الرسمية والمدنية والعسكرية.

– قد تكون امتدادًا للمشروع الذي أعلن عنه البغدادي في «هدم الأسوار» من جهة أن التنظيم ماضٍ إلى استعادة المناطق التي خسرها مع مشروع الصحوة. ولذلك، تركّزت هذه العمليات في المحافظات السنّية، لتدمير هياكل الدولة في تلك المناطق. وهذا ما يكشف عنه استقراء خريطة عمليات داعش ما بعد الحويجة، وإلى بدء ما عُرف بـ «أزمة الأنبار» في أواخر عام 2013، ومطلع 2014، على نحو ما يوضحه الجدول (3–1).

4- عودة القاعدة

بدأت الأدبيات الغربية بالحديث عن عودة تنظيم القاعدة منذ منتصف 2013. والقاعدة، في هذا السياق، تعبير استعملته هذه الأدبيات من دون أن تميز بين القاعدة ودولة العراق الإسلامية؛ ذلك أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام أو داعش لم يكونا تعبيرين رائجين بعد. وكان مدار تلك الأدبيات على أنّ العراق أصبح تجاه معطى جديد متمثّل بعودة القاعدة، وأنّ الأمر ما عاد مقتصرًا على حركة الاحتجاج السنّية. وبدأ هذا التعبير يروج في الكتابات الغربية، ولا سيما الأميركية، بالتحديد بعد حادثة سجني أبو غريب والتاجي، في تموز/ يوليو 2013[320]، قبل أن يتكرّس أكثر فأكثر بعد أزمة الأنبار وسيطرة داعش على المدينتين الكبيرتين في المحافظة (الرمادي، والفلوجة)، كما امتد إلى الخطاب الرسمي الأميركي؛ إذ صرّح الرئيس باراك أوباما خلال لقائه بالمالكي في واشنطن في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، بـ «أنّ 'القاعدة' في العراق، الآن، أكثر نشاطًا من قبل»[321]، وعقد الكونغرس في مطلع شباط/ فبراير 2014 جلسات استماع عنوانها «عودة القاعدة»[322]. يضاف إلى ذلك انهماك مراكز التحليل السياسي الأميركية في أعمال واسعة سمَّتها «عودة القاعدة»، وفي الفترة أيلول/ سبتمبر 2013 – آذار/ مارس 2014، أصدرت كبرى هذه المراكز تقارير تحليلية موسَّعة عن هذا الموضوع[323].

كانت مقاربة الحكومة العراقية لتحدي عودة القاعدة مقاربةً أمنيةً صِرفًا، انتهت بإعلان الحكومة الحرب على داعش، في منطقة وادي حوران في صحراء الأنبار في أواخر عام 2013، وتلت ذلك تداعيات كثيرة؛ من قبيل اعتقال النائب أحمد العلواني، وهو أحد أبرز البرلمانيين السنّة، ثمّ دخول داعش إلى مدينتي الرمادي والفلوجة واحتلاله الثانية وخوضه معارك كرٍّ وفرٍّ مع الجيش العراقي.

وعلى نحو تفصيلي، كان المالكي يربط تصاعد الأزمة في المحافظات السنّية بتطورات الأزمة السوريّة. واتجه في تلك الفترة، وبسبب تصوّره عن عجز الجيش والمؤسسة الأمنية الرسمية عن مواجهة هذا «التحدي الأمني الخطر»، إلى التخطيط لتوسيع المنظومة الأمنية، لتشمل عناصرَ وتكوينات غير رسمية. وأفضى هذا إلى أن يعمل المالكي على إحياء الميليشيات التي واجهها في سني صعوده وقوته 2008 و2009 (الميليشيات الشيعية والصحوة)، فعمل قبل أشهر من سقوط الموصل، على دعم إحياء ميليشيات شيعية تتولّى هذا الملف وإعادة تكوينها، وهي الميليشيات التي ستنتظم في إطار ما سيُعرَف بـ «الحشد الشعبي» الذي يسود تصوّر

بأنه نتج ردَّة فعل على سقوط الموصل بيد داعش وفتوى المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني بـ «الجهاد الكفائي»، التي أطلقها بعد أيام قليلة على سقوط الموصل[324].

بالتوازي، دعا المالكي إلى تفعيل مجالس الصحوة[325] التي كانت الحكومة هي المسؤولة الأولى عن إضعافها، بعد أن أنشأها الأميركيون، لتتولّى خوض الحرب على القاعدة؛ إذ تعاملت معها بوصفها جزءًا من التركة الأميركية، وخشيت تحوّلها إلى ميليشيات سنّية يصعب السيطرة عليها. ومن ثم، فشل مشروع دمج عناصر الصحوة في المؤسسة الأمنية العراقية، وأخذ هذا الفشل والتلكؤ أشكالًا عدّة؛ منها التأخر والامتناع عن دفع رواتبهم، حين أصبحت هذه المسؤولية على عاتق الحكومة العراقية، بعد أن كان يتولّاها الأميركيون. ومع عودة القاعدة، بعد حادثة الحويجة، حذَّر كثير من الخبراء من إمكان أن يعود عدد كبير من عناصر الصحوة إلى القاعدة، بعد تعثُّر دمجهم في المؤسسة الأمنية، بعد أن كان جزء من هؤلاء قد انتقل بسبب المشروع الأميركي من صفوف القاعدة إلى الخندق المقابل.

وكما لم يدرك المالكي أنّ الطريق التي مهّدت لعودة القاعدة هي احتقان المجتمع السنّي، وأنّ الأوضاع التي أنتجت مشروع الصحوة؛ من قبيل تعارض المصالح بين القاعدة والمجتمع السنّي والتخطيط والإشراف الأميركيين والأموال الأميركية الضخمة والوعد الأميركي بإصلاح مؤسسة الحكم في بغداد، ما عادت قائمة، فإنه تعامل مع الصحوة بوصفها أداةً عسكريةً فحسب؛ أي بوصفها ميليشيات يمكنها أن تقاتل القاعدة، لا بوصفها مشروعًا مدنيًّا سياسيًّا - عسكريًّا، على نحو ما وصفها الجنرال ديفيد بترايوس، مهندس مشروع الصحوة.

كتب بترايوس، في تشرين الأول/ أكتوبر 2013، أي في ذروة الأزمة، نصًّا بعنوان «كيف انتصرنا في العراق؟»، استعاد فيه مشروع الصحوة والعوامل التي أدّت إلى نجاحه. ويبدو أنه أراد بهذا النصّ أن يكون رسالةً موجهةً إلى القادة العراقيين، تُبيِّن كيفية تجاوز عودة القاعدة أو احتوائها؛ ولذلك، ركز على نقطتين رئيستين: أنه لا يمكن فصل نمو القاعدة عن شكاوى المجتمع السنّي ومطالبه، وأنه لا يمكن اختزال الصحوة في أنها مشروع عسكري، ذلك أنها مشروع سياسي مدني استند إلى مجموعة من الأسس، منها مشروع مصالحة وطنية شاملة[326]، يقول: «المستقبل المختلف عمّا يعيشه العراق اليوم لم يكن ممكن الحدوث

إلّا لو بادر القادة السياسيون العراقيون إلى استثمار الفرص التي كانت متاحةً لهم. وللأسف، يبدو أنّ عددًا من تلك الفرص بُدِّد، مع رجوع مخاوف السنّة في العراق في ظلّ الاحتراب الداخلي السياسي والممارسات الإثنية والطائفية، وهي التي أدت أيضًا إلى فترةٍ متأخرةٍ، إلى إلحاق مصاعب بالغة بالعلاقة القائمة بين الحكومة في بغداد وزعماء حكومة إقليم كردستان»[327]. ويضيف قائلًا: «قوّضت الممارسات المختلفة للحكومة العراقية مبادرات المصالحة المرتبطة بزيادة عدد القوات الأميركية التي مكّنت من تعزيز شعور السنّة العرب بالاحتواء، وساهمت في نجاح العملية. علاوةً على ذلك، دفعت تلك الممارساتُ أطرافًا بارزةً من السنّة إلى الانسحاب من الحكومة، وأفضت إلى خروج المواطنين السنّة إلى الشارع محتجّين. ونتيجةً لذلك، أصبح الواقع السياسي العراقي غائرًا في مستنقع من غياب الثقة والفشل»[328]. ويخلص إلى القول: «كُنَّا نسعى فعليًّا للوصول إلى 'كتلة حرجة' من حركات الصحوات، كان من شأنها أن تُطلق (تفاعلًا متسلسلًا) بأسرع ما يمكن، بدءًا بأعالي وادي نهر الفرات في محافظة الأنبار ونزولًا، وصولًا إلى مناطق العرب السنّة العراقية المجاورة [...] وقد اشتمل هذا أيضًا على بناء المنشآت القضائية وتدريب عناصر الأمن القضائي ودعم عملية إعادة بناء النظم القضائية وهياكلها»[329]، ويضيف: «تطلَّب تحقيق التقدم الدائم في العراق تحقيق اتفاقات سياسية في عدد من القضايا الرئيسة التي كانت تثير الانقسام بين الفصائل المختلفة. ونتيجةً لذلك أيضًا، كان السعي لرعاية اتفاقات على هذه القضايا عنصرًا آخر مهمًّا من عناصر المقاربة كلّها. وتطوَّر هذا العنصر إلى عمل، قمت أنا والسفير رايان كروكر [السفير الأميركي في العراق آنذاك] بتكريس الكثير من التركيز والجهد عليه. فخلال سير عملية التحول، كانت توجد قوانين مهمّة شُرعت ومبادرات جرى الاتفاق عليها؛ منها، على سبيل المثال، قانون لسلطات المحافظات وقانون للانتخابات وتعديل لقانون اجتثاث البعث وقانون للعفو العامّ [...] وسوى ذلك. لكن، ظلّ هذا الجانب بالتحديد هو الجانب الأكثر حاجةً إلى إحراز المزيد من التقدم فيه». وبكلمة، «كان التحوُّل عبارةً عن جميع ما تقدم ذِكره، حملةً شاملةً مدنيةً عسكريةً، ولم يكن جلبًا لعدد ضخم من القوات الإضافية فحسب»[330].

ثانيًا: المظلومية السنّية وداعش والتطوّرات الإقليمية

كان للتطورات الإقليمية بعد «الربيع العربي»، التي تزامنت مع تشكيل حكومة المالكي الثانية، آثارٌ عميقة في العراق ومساره السياسي، سواء في تماسكه الداخلي أم في القوى الخارجية التي يمكن أن تُهدّد البلاد، سياسيًا وأمنيًا. وكانت ثمة توقّعات واسعة بأنّ صعود الإسلام السياسي السنّي إلى الحكم في دول «الربيع» سينتهي إلى حساسية عدائية مع العراق الذي يحكمه الإسلام السياسي الشيعي. وبالقدر نفسه، كان لدخول إيران والسعودية ومحاولتهما التحكم والتأثير في مسار الأمور في أكثر من بلد من بلدان الربيع، أثرٌ سلبي في العراق.

لكن الأثر الأكبر كان للثورة السورية وتفاعلاتها. وإذا كان كثيرون قد توقعوا أن تؤثّر الأزمةُ السورية بعمق في سائر المنطقة، فالأكيد أن العراق من أوائل البلدان وأكثرها التي وقعت تحت تأثيرها، إن لم يكن الأول على الإطلاق، ولا سيما مع المنحى الطائفي الذي اتخذته؛ إذ ظهر فيها فاعلون جدد وبدأت تتحكم في مسار الأمور عوامل وقوى طائفية، لتنمو تدريجًا تخندقات واصطفافات طائفية شديدة، ظلّت تهدّد بإشعال حرب طائفية في سائر المنطقة، وتحوّلت الثورة معها من انتفاضة شعبية على نظام استبدادي، إلى صراع أهلي حادّ، وغدت جزءًا من صراع طائفي تعيشه المنطقة، بل هي اللحظة الأشد خطورة في هذا الصراع[331].

انعكست الأزمة السورية على الانقسام السياسي الحادّ في العراق، فالموقف المتحفظ من دعم قوى الثورة والمتخوّف من تغيير النظام والداعم لنظام الأسد، يُنسَب، عادة، إلى الأطراف السياسية الشيعية (على نحو ما تقدم، آنفًا، من مواقف المالكي)، في حين تتّجه الأطراف السنّية والكردية إلى دعم الثورة.

مع أواخر عام 2011 وربيع 2012، لوحظ انتقال دائب لمقاتلين من العراق إلى سورية، لكن بدوافع مختلفة: مقاتلون سنّة وجهاديون وأسلحة وأموال، تعبر من العراق إلى سورية[332]، ودعوات لإعلان الجهاد في سورية لإسقاط نظام الأسد ومواجهة «المشروع الإيراني» على الأرض السورية[333]، ومعسكرات تُفتح في مناطق عربية في العراق لتدريب «جهاديين سوريين»[334]، أو في كردستان لتدريب مقاتلين كرد سوريين، بإعلان رئيس إقليم كردستان العراق نفسه، مسعود برزاني[335]. وفي المقابل، تعبر ميليشيات شيعية عراقية ومقاتلون شيعة عراقيون لـ «الدفاع عن المراقد المقدسة»[336]، بل للدفاع عن النظام في سورية من «المؤامرة الأجنبية»، بحسب ما يصرّح المالكي. ومن ثم، يكون التعاطي مع الأزمة السورية في العراق قد تعدّى

المواقفَ السياسية، إلى التورّط المسلّح المباشر في النزاع. وفي هذا المستوى، قد يبدو صحيحًا القول إن ثمة حربًا أهلية عراقية خيضت على الأرض السورية، وشكّلت جزءًا من الأزمة السورية، وإن الأطراف المتصارعة في العراق بدأت تنظر إلى الصراع الداخلي بوصفه جزءًا من صراع إقليمي.

كان أحد أكثر المظاهر خطورة وبروزًا في الأزمة السورية هو تحول سورية إلى الساحة الأهم للتنظيمات الجهادية (المحلية والأجنبية) التي بدأت تنشط في البلاد وتتغلغل في الفصائل المسلّحة المعارضة منذ عام 2012 في الأقل، تنظيمات أو أفرادًا، بل تحوّلت سورية إلى محجٍّ و«يوتوبيا جهادية جديدة»، لتكون «التجربة الجهادية الكبرى»، بحسب ما يصف بعض الباحثين، وهي تجربة أكبر من التجربتين الجهاديتين لأفغانستان والعراق مجتمعتين، ولا سيما في عدد المقاتلين والفصائل والتسليح[337].

يبدو لي أن محاربة نظام الأسد كانت التجربة الأوسع والأكثر شمولًا في هذا المجال، مع أن تكفير الأنظمة الوطنية ومحاربتها كان أحد النماذج الأساسية التي سيطرت على الفكر والتجربة الجهاديين، لكن هذه المحاربة اختلطت بدوافع طائفية، فكانت، من ثم، أحد عوامل انزلاق الثورة السورية إلى صراع طائفي، على نحوٍ حوّل مجراها جذريًا.

وفي الخلاصة، ساهمت الأزمة السورية في إعادة تعريف الصراع في العراق، وكان لها دور حاسم في نمو داعش الذي استطاع أن يستعيد قوته في سورية ومن خلالها.

وهكذا، يمكن إعادة رواية سقوط الموصل بيد داعش، لا من جهة المظلومية السنّية فحسب، بل من جهة خطَين آخرين متوازيين معها: نموّ داعش من جهة، والتطوّرات الإقليمية، ولا سيما الثورة السورية وتفاعلاتها، من جهة أخرى.

ثمة ثلاثة خطوط متوازية إذًا: المظلومية السنّية، ونموّ داعش، والتطورات الإقليمية. ويتشكل سقوط الموصل في نقاط التقاطع بين هذه الخطوط الثلاثة، أو في التزامن بين عناصر في هذه الخطوط. فعلى نحو غريب، أو من باب المفاجأة الخالصة، أو التفاعل المعقد بين هذه الخطوط، تزامنت بشكل حاسم، أحداث في هذه الخطوط الثلاثة، لتصل إلى الذروة متمثلةً بسقوط الموصل (ينظر الجدول 3-2).

عشية الربيع العربي، كان تنظيم دولة العراق الإسلامية قد وصل إلى أضعف مستوى بلغه، بعد الهزيمة التي تعرض لها إثر مشروع «الصحوة»، منذ خريف 2007، يقول نايتس: «مع منتصف عام 2010، كان تنظيم القاعدة في العراق ميّتًا تمامًا؛ إذ تعرّض لانتكاساتٍ كبيرة في أواخر عام 2006 ومطلع عام 2007، مع انقلاب الميليشيات العشائرية العربية السنّية (قوات الصحوة) على القاعدة»، ويضيف: «بموازاة ذلك، تكلّلت الجهود العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة، حمايةً للصحوة، بالنجاح، وجرى تنفيذ عمليات عالية المستوى تكافح الإرهاب بلا هوادة، فكانت نتيجتها تمزيق القاعدة في العراق إلى أشلاء. وبدأت مصادر المتطوّعين الأجانب والتمويل الأجنبي تنضب. وأخذت خلايا القاعدة تدخل في عملية انقسام وتشظٍّ إلى مجاميع إجرامية محلية، تحوّلت إلى ممارسة الاختطاف والابتزاز لدفع رواتب أعضائها بدلًا من تمويل التمرد. وفقدَ تنظيم القاعدة في العراق في نيسان/ أبريل 2010 أهم قائدين فيه، هما زعيمه أبو عمر البغدادي، ووزير الحرب أبو أيوب المصري، ووصل إلى حافة التحلل». وينقل نايتس عن القائد العسكري الأميركي في العراق آنذاك الجنرال راي أوديرنو قوله في مؤتمر صحافي عُقد في 4 حزيران/ يونيو 2010: «خلال التسعين يومًا الماضية تقريبًا، تمكّنا من اعتقال أو قتل 34 من كبار قادة القاعدة الـ 42 في العراق»[338].

مع قيام الثورة السورية، في ربيع 2011، لم يكن تنظيم دولة العراق الإسلامية قد استعاد قوته، الأمر الذي سيتحقّق له خلال تجربته في سورية، بدءًا من أواخر عام 2011[339].

كان تنظيم دولة العراق الإسلامية أول تنظيم عراقي دعا، بشكل صريح، إلى «دعم المجاهدين» في سورية. وأصدر أكثر من بيان في هذا الصدد في عام 2011، ثم أعلن مشاركته في القتال ضدّ نظام الأسد. وعلى نحو تفصيلي، اتجهت دولة العراق الإسلامية إلى المساهمة في الثورة السورية منذ اللحظة التي اتّجهت فيها الثورة إلى التسلح. وكانت تتواتر أخبار منتظمة من داخل الفصائل السورية المعارضة عن مشاركة مقاتلي دولة العراق الإسلامية في بعض المعارك في سورية في أواسط عام 2012، بل إن بعض المصادر كان يعدّ ذلك التنظيم الطرف الأجنبي الرئيس الذي يقاتل إلى جانب المعارضة.

كان أحد المفاصل المهمة في مشاركة دولة العراق الإسلامية في الأزمة السورية هو إنشاؤها «جبهة النصرة لأهل الشام» في أواخر عام 2011، أي نصرة دولة العراق الإسلامية للسوريين، وتمّ هذا من خلال أحد عناصر دولة العراق الإسلامية من السوريين، وهو أبو محمد الجولاني. وأعلنت هذه الجبهة عن أول عملية تتبنّاها في كانون الثاني/ يناير 2012. وظل تنظيم دولة العراق الإسلامية يشرف عليها ويديرها حتى إعلان البغدادي في نيسان/ أبريل 2013 دمج جبهة النصرة ودولة العراق الإسلامية في كيان واحد يحمل اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام. عند ذاك، أعلن الجولاني التزامه تنظيم القاعدة ومبايعته أيمن الظواهري.

كانت المشاركة في القتال في سورية أولَ دور خارجي عابر للحدود ينفّذه تنظيم دولة العراق الإسلامية، وسعى من خلاله لأداء دور حاسم في الفضاء السنّي المسلح في المنطقة. وبقدر ما ساهم هذا في تعزيز مكانة التنظيم الإقليمية، ولا سيما مع اشتداد التوتر الطائفي، أراد دولة العراق الإسلامية من هذا الدور، أن يستعيد تأثيره الداخلي كذلك، مع استمرار الأزمة السياسية في العراق، بل تصاعدها بعد الانتخابات النيابية لعام 2010، وأزمة تشكيل الحكومة التي تلت هذه الانتخابات، ثم بدء حركة الاحتجاج في المحافظات السنّية، وما أنتجه هذا من ميل السنّة في العراق إلى دعم الثورة في سورية، في مقابل دعم الشيعة النظام.

كانت الأزمة السورية هي العنصر الأكثر حيويةً في استعادة الثقة بتنظيم دولة العراق الإسلامية، وإعادة بناء علاقاته بالمجتمع المحلي التي فقدها مع الضربات الموجعة التي تلقّاها على يد فصائل الصحوة المدعومة بالقوات الأميركية في عام 2008، ومن ثم استعادة المقاتلين الذين فقدهم لمصلحة الصحوة.

وكانت الأزمة السورية نقطةً مفصليةً في وضعية تنظيم دولة العراق الإسلامية. ولذلك، عمل التنظيم على أن يوازي ويزامن نشاطه في سورية دورٌ مماثلٌ في العراق. ففي أواسط تموز/ يوليو 2012، أعلن عن حملة جديدة سمّاها «هدم الأسوار»، تهدف إلى استعادة المناطق التي فقد السيطرة عليها في عام 2008. وكان صيف 2012 هو أكثر فترة نشط فيه التنظيم منذ ثلاثة أعوام، يلاحظ المراقبون أن تموز/ يوليو 2012 كان الأكثر دموية وعنفًا في الأعوام الثلاثة التي سبقته؛ إذ قُتِلَ 325 شخصًا، وشهد عمليات نوعية، من قبيل

ضرب مقر الوقف الشيعي ومبنى مديرية مكافحة الجرائم الكبرى في بغداد. حدث هذا في الوقت الذي كان مقاتلوه يخوضون قتالًا ضد النظام في سورية.

إن تعبير «هدم الأسوار» الذي يشير إلى العمليات الكبرى التي نفّذها التنظيم لتحرير سجنائه من السجون العراقية الكبرى، يعني، كنائيًا، استعادةَ فاعليته، ويعني في الوقت نفسه «هدم الحدود».

وفي تقديري، لا يمكن فهم مشاركة دولة العراق الإسلامية في سورية، من دون فهم الارتباط البنيوي لهذه المشاركة باستعادة التنظيم دوره ووضعه السابقَين في العراق. ومن ثم، كان نموّ دور التنظيم في سورية، يوازيه استعادته فاعليته في العراق.

الجدول (3-2)
التزامنات الحاسمة بين تطورات القضية السنّية في العراق
ونموّ داعش والتطورات الإقليمية

	القضية السنيّة في العراق	**نمو (داعش)**	**التطورات الإقليمية**
حزيران/ يونيو 2014	سقوط الموصل بيد داعش وإعلان دولة الخلافة.		
أواخر 2013	أزمة الأنبار وسيطرة داعش على المدينتين الكُبريين فيها.	ضرب داعش في سورية.	
تموز/ يوليو 2013	اقتحام داعش سجنَي أبو غريب والتاجي.		
حزيران/ يونيو 2013		الظواهري يعلن إلغاء الدمج الذي أعلنه البغدادي بين فرعي القاعدة في العراق، دولة العراق الإسلامية، وفي سورية، «جبهة النصرة». وقال إنّ البغدادي أخطأ بإعلانه الاندماج من دون استشارة قيادة القاعدة وإخطارها. وبعد أيام، ردّ البغدادي، برسالة صوتية، رفض فيها إعلان الظواهري، وقال: «إنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام باقية».	
ما بعد أيار/	الحديث عن عودة القاعدة.		

مايو 2013			
نيسان/ أبريل 2013	حادثة الحويجة: اقتحام الجيش ساحة الاعتصام في الحويجة وفضها بالقوة وحرق خيم المعتصمين، ما أدّى إلى مقتل نحو 50 من المعتصمين، وإلى عشرات الجرحى والمعتقلين منهم.	إعلان البغدادي دمج تنظيمي جبهة النصرة ودولة العراق الإسلامية في تنظيم واحد يحمل اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي اليوم التالي لهذا الإعلان، أعلن المسؤول العامّ لجبهة النصرة، أبو محمد الجولاني، تنصله منه، ومبايعة أيمن الظواهري، زعيم تنظيم القاعدة.	
أواخر 2012	اندلاع حركة الاحتجاج في محافظة الأنبار وسائر المحافظات السنّية، بعد مداهمة القوى الأمنية العراقية مكتب وزير المالية، وأحد الزعماء السياسيين السنة، رافع العيساوي، واعتقال عدد من حرّاسه.		
تموز/ يوليو 2012	البغدادي يعلن عن مشروع «هدم الأسوار».		
مطلع 2012		جبهة النصرة تعلن، أول مرة عن تنفيذ عملية انتحارية في سورية.	
أواخر 2011	إكمال انسحاب القوات الأميركية من العراق، وأزمة اتهام نائب رئيس الجمهورية، طارق الهاشمي، بدعم الإرهاب.	دولة العراق الإسلامية يعلن عن أول مهمّة له عابرة للحدود، ويشرف على تشكيل «جبهة النصرة لأهل الشام».	
آذار/ مارس 2011			انطلاق الثورة السورية.
كانون الأول/ ديسمبر	تشكيل حكومة المالكي الثانية.		انطلاق

2010			«الربيع العربي» من تونس.
أيار/ مايو 2010		إعلان أبي بكر البغدادي أميرًا لدولة العراق الإسلامية.	
نيسان/ أبريل 2010		مقتل أبي عمر البغدادي، أمير دولة العراق الإسلامية، ووزيره الأول (ووزير الحرب)، أبي حمزة المهاجر (أبو أيوب المصري)، في غارة عراقية – أميركية.	
مطلع 2010		دولة العراق الإسلامية يطلق وثيقته الإستراتيجية التي تحمل عنوان «خطة إستراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لدولة العراق الإسلامية»، والتي يعترف فيها بتراجعه وانحساره بعد مشروع الصحوة.	

يوضح الجدول (3-2) التزامنات الحاسمة التي قادت إلى تمكّن داعش من السيطرة على الموصل، بدءًا من التزامن بين تشكيل حكومة المالكي الثانية وانطلاق الربيع العربي الذي قاد المالكي إلى نزعة أكثر استئثارًا ومحاربة السياسيين السنّة وإعادة تعريف الصراع في العراق بأنه جزء من صراع عابر للحدود، بين محاور طائفية، مرورًا بالتزامن بين انسحاب القوات الأميركية من العراق وأزمة اتهام نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بدعم الإرهاب، ومباشرة دولة العراق الإسلامية بأول مهمّة له عابرة للحدود، بإشرافه على تشكيل جبهة النصرة في سورية، ومرورًا بالتزامن بين حادثة الحويجة وولادة داعش، وما تلا ذلك من ارتفاع نشاط داعش، على نحوٍ غير مسبوق منذ عام 2008، بعد اكتمال مشروع الصحوة، وصولًا إلى التزامن بين أزمة الأنبار وضرب داعش في سورية.

في هذا الإطار، ينبغي ألّا نفصل سقوط الموصل عن نتائج الانتخابات النيابية التي جرت في أواخر نيسان/ أبريل 2014. فسقوط الموصل وقع بعد ثلاثة أسابيع فقط من إعلان نتائج هذه الانتخابات في 19 أيار/ مايو، وهو إلى حدّ ما ردّة فعلٍ على هذه النتائج التي أشّرت إلى فوز «ائتلاف دولة القانون»، بزعامة المالكي، بنحو 29 في المئة من مقاعد المجلس، لتكون الكتلة الفائزة الأولى، ولتتفوّق على أقرب كتلة منافسة بنحو ضعفين، فضلًا عن أنها صاحبة الصوت الأعلى في الوسط السياسي الشيعي. ومع التوازي بين الخطوط السالفة الذِّكر، وبدء تمدّد داعش في فترة ما بعد حادثة الحويجة وأزمة الأنبار، يبدو أنّ نتائج الانتخابات سحقت آخر بقية باقية للبراغماتية السنّية، لتترك الباب مفتوحًا للتطرف.

ثالثًا: الطريق إلى سيادة داعش انتفاضة أم احتلال داعشي؟ فصيل أم فصائل عدة؟

يتّضح من اسم العملية التي نفّذها تنظيم داعش في الموصل وانتهت إلى سيطرته على المدينة وسائر المحافظة والمحافظات السنّية المجاورة، فضلًا عن مناطق سنّية أخرى، وهو «غزوة أسد الله البيلاوي أبي عبد الرحمن»[(340)]، أن السبب المباشر للعملية كان الانتقام لمقتل مسؤول المجلس العسكري فيه، أبي عبد الرحمن البيلاوي، وهو الاسم الحركي لعدنان إسماعيل نجم الدليمي، الضابط السابق في الحرس الجمهوري العراقي، والقائد العسكري الفعلي لداعش سابقًا والمخطط لسلسلة من العمليات النوعية التي نفّذها التنظيم والمشرف عليها. وقُتل البيلاوي قرب الموصل في 4 حزيران/ يونيو 2014؛ على يد القوات الأمنية العراقية، أي قبل سقوط الموصل بخمسة أيام.

يرى بعض الباحثين أنّ داعش لم يكن يخطط لسيطرة طويلة الأمد على المدينة، بل لعملية نوعية وسريعة، تناظر «غزواته» لبلدات سليمان بيك (شباط/ فبراير 2014)، وبهرز (آذار/ مارس 2014)، وسامراء (مطلع حزيران/ يونيو 2014)، وتستهدف أساسًا تهريب سجناء التنظيم ومعتقليه من سجن بادوش في الموصل، على نحو ما حصل في سجنَي أبو غريب والتاجي في تموز/ يوليو 2013، وما قبل ذلك، واستمرارًا للإستراتيجية التي أطلقها دولة العراق الإسلامية في الهجوم على السجون لتحرير معتقليه.

إلا أنّ الانسحاب الكامل لوحدات الجيش العراقي والقوات الأمنية هو الذي غيّر خطط داعش، فدخل مقاتلوه إلى الموصل، وسيطروا على المدينة سيطرةً كاملةً. حدث ذلك كله من دون معارك، وغدت المدينة خاليةً من أيّ قوة عسكرية أو أمنية عراقية. ويستند هؤلاء في تحليلهم إلى أنّ الصفحات القريبة من داعش في مواقع التواصل الاجتماعي ركّزت على عملية سجن بادوش، قبل أن تستدرك على ما جرى في الموصل.

كرّست هذه التحولات السريعة والمفاجئة التحولاتِ الإستراتيجية لدى التنظيم التي تبلورت مع نهضته الجديدة بعد الانسحاب الأميركي من العراق والثورات العربية، فالسيطرة على الموصل، وقبلها على الرقة، بلورت لدى داعش إستراتيجية «إمساك الأرض». ومع أن جذور هذه الإستراتيجية ترجع إلى دولة العراق الإسلامية، وحتى إلى إمارة طالبان في أفغانستان التي شكّلت، مدةً معينةً، مثالًا يحاول المخيال الجهادي أن يحاكيه، على نحو ما لاحظنا مع تنظيم أنصار الإسلام الذي حاول إقامة إمارة تشبه إمارة طالبان في منطقة هورمان في كردستان العراق[341]، ظل النموذج المسيطر على الحركات الجهادية هو نموذج «الجهادية العالمية» الذي كرّسه القاعدة في أواخر التسعينيات، ثم مع هجمات 11 سبتمبر 2001. لذلك، بدا نموذج إمساك الأرض الذي طوّره داعش في عام 2014، تطورًا جذريًا في النماذج الجهادية، يقوم على إحكام السيطرة على الأراضي وضمِّها وإعلان السيادة عليها.

في الأيام القليلة التي تلت سقوط الموصل، تبنّى داعش – وإن مدة قصيرة – إستراتيجيةَ معركة بغداد والسيطرة عليها، بعد أن أوحت الانسحابات المتتالية للجيش من تكريت وأجزاء واسعة من محافظة صلاح الدين وأجزاء من محافظتي ديالى وكركوك ومن مدن أعالي الفرات في محافظة الأنبار، بأنّ الإستراتيجية العسكرية للحكومة ستنحصر في حماية العاصمة بغداد والمناطق الشيعية أو ذات الأهمية للشيعة[342]، مثل مدينة سامراء التي تضم مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري، وأدّى تفجيرهما في شباط/ فبراير 2006 إلى اندلاع حرب أهلية طاحنة.

مهما يكن الأمر، فإن داعش هو من نفّذ عملية السيطرة على الموصل وتبنّاها. ولم تنطلق هذه العملية من داخل العراق، بل انطلق مقاتلو داعش من محافظة الرقة السورية التي يسيطر عليها التنظيم تمامًا، وعبروا

الحدود العراقية – السورية في الشمال، حيث تضعف السيطرة العسكرية العراقية، حتى وصلوا إلى الموصل[343].

إن داعش الذي سيطر على الموصل هو نفسه داعش الذي أعاد بناء نفسه في سياق التطورات السالفة التي جرى وصفها في هذه الدراسة، وفي سورية على نحو خاص التي وفّرت له مناخًا لأن يعيد بناء نفسه على مستوى التنظيم والقدرات العسكرية.

بكلمة، يرتبط سقوط الموصل، بلا ريب، بحركة الاحتجاج السنّية وتفاعلات الثورة السورية، غير أن هذا الارتباط ليس خلفية مكّنت داعش وقوّته فحسب، بل إن سقوط الموصل – وفي خط لم تركز عليه الدراسات المعنية – هو استمرار لحركة الاحتجاج السنّية وتفاعلات الأطراف الفاعلة في هذه الحركة في ما بينها، أو مع داعش. وجاء سقوط الموصل ليتخذ مكانه في السردية التي رافقت حركة الاحتجاج.

في هذا السياق، سنحاول الكشف عن هذه الطيّات المعقدة التي يتوضّح معها بجلاء طبيعة علاقة المجتمع السني بداعش وتطوّراتها، كما تكشف عنصرًا من العناصر التي يسّرت هيمنة داعش وسيطرته.

كان من النتائج التي أفضت إليها التطورات السياسية في السنتين اللتين سبقتا سقوط الموصل، ولا سيما حركة الاحتجاج في المحافظات السنّية والثورة السورية وتطوّراتها التي انتهت إلى غلبة الهوية السنّيّة عليها وظهور التنظيمات الجهادية بوصفها الفصائل الرئيسة فيها، أن جرى إحياء الفصائل المسلّحة، الجهادية وغير الجهادية، مما كانت تُسمّى «فصائل المقاومة العراقية»، ولم تنخرط في إطار شبكة الزرقاوي أو دولة العراق الإسلامية، وضَعُف نشاطها أو تجمّد، لظروف شتّى، منها مشروع الصحوة وشدّة المواجهة العسكرية الأميركية، أو سيطرة دولة العراق الإسلامية الذي لم يكن، مع ذلك، بحال أحسن قبل حركة الاحتجاج السنّية والثورة السورية. ويشمل هذا فصائل المقاومة الأولى التي اضطرت في الأعوام 2007–2009، بسبب تشرذمها وضعفها، إلى محاولة لملمة نفسها والتوحّد في جبهات عريضة[344]، وفصائل المقاومة الجديدة التي نشأت بعد الصحوة[345]، وهي فصائل صغيرة وضعيفة في الأحوال كلها.

لا يقتصر المشهد المسلّح، في هذه المرحلة، على هذه الفصائل، بل كان يشمل البعثيين وجيش رجال الطريقة النقشبندية وضباطًا من الجيش العراقي قبل عام 2003، ممّن يعملون بشكل منفرد أو ضمن التنظيمات السابقة، والمتطوعين الذين نظّموا أنفسهم في الأجواء التي سادت بعد حركة الاحتجاج في المحافظات السنّية وعودة القاعدة وأزمة الأنبار.

كانت «الانتفاضة السنية» حافزًا لجميع هؤلاء، أفرادًا وتنظيمات، لاستئناف نشاطهم من جديد، وجمَعهم الهدفُ الآني المتمثّل في مواجهة النظام القائم في بغداد، على الرغم من أنّ لكلٍّ منهم طموحاتٍ مختلفةً وتصوّراتٍ مختلفةً لمستقبل العراق، بل ظهرت تنظيمات جديدة استجابة للتطورات في سورية والمناطق السنّية في العراق[346]. وفي الحقيقة، ساهمت هذه العوامل نفسها في نهضة داعش.

في الإجمال، كان يمكن الحديث، عشية سقوط الموصل وفي الأيام القليلة التي تلته (بين سقوط الموصل في 9 حزيران/ يونيو وإعلان دولة الخلافة في 29 من الشهر نفسه)، عن أكثر من تنظيم مسلح من التنظيمات العراقية، إلى جانب داعش في المناطق التي سيطر عليها، بفهم أن ما جرى هو «انتفاضة سنّية» على الحكم المركزي في بغداد، وأن سائر الفصائل السنّية المسلّحة من خارج إطار داعش مدعو للمشاركة فيها.

كانت ثمة آمال واسعة بعد فضّ القوات الأمنية الرسمية العراقية اعتصامَ الأنبار في أواخر عام 2013 وبدء المواجهات المسلّحة بين عناصر من عشائر الأنبار والقوات الأمنية العراقية في مطلع عام 2014، بأن يمتد ما يجري في الأنبار إلى سائر المحافظات والمناطق السنّية، ومن ثم تنتهي هذه المواجهات إلى انتفاضة سنّية واسعة. ومع أن الأدبيات السنيّة حينئذ، استعملت تعبيرَي «الانتفاضة» و«الثورة» لوصف ما يجري، لم تمتد مواجهات الأنبار إلى خارجها، فلم يكن ثمة إمكان تقني ولوجستي لذلك، على ما يبدو، حتى لدى الطرف المسلح الأقوى داعش، وحتى في الفترات التي جُمّدت فيها المعركة وأخذت إيقاعًا واحدًا من دون تطور، ولم يكن من حل لهذا الجمود إلّا نقلها إلى خارج الأنبار، ولا سيما الموصل، لكن داعش لم يتمكّن آنئذ، إلّا من فتح جبهات صغيرة في جيوب صغيرة، سرعان ما انسحب منها، على نحو ما حدث في سليمان بيك وبهرز وسامراء. ولعل هذا هو الذي أوحى للبعض بأن «غزوة الموصل» هي غارة صغيرة، كتلك الغارات، سرعان ما سينسحب داعش منها. وإلى جانب هذا، نحن نتبنّى رأيًا بأن السياق السياسي لسقوط

الموصل لم يكتمل إلّا بنتائج الانتخابات النيابية التي جرت في أواخر نيسان/ أبريل 2014، والتي فاز فيها ائتلاف دولة القانون، بزعامة المالكي، على نحو ما تقدّم.

لذلك، بدا سقوط الموصل كأنه تجسيدٌ لآمال الانتفاضة السنّية. ومن ثم، كانت السردية السنّية عن سقوط الموصل أنه جزء من انتفاضة سنّية عامة على الحكم المركزي في بغداد، وأنها أهم لحظة في هذه الانتفاضة.

كانت المنتديات السنّية العراقية، على سبيل المثال، تخصص صفحات لما تسمّيه «الثورة العراقية في الأنبار والموصل»، يدور الحديث فيها عن «الثورة السنّية العراقية»، وعن «ثوار الموصل» و«المجاهدين» و«الفصائل العاملة». وكانت هذه الصفحات تنشر متابعات يومية للأوضاع العسكرية، قبيل سقوط الموصل وبعده، وكانت تعجّ بالآمال والرهانات التي وُضعت على ما كان يجري[347].

يمتد الأمر ليشمل بيانات التنظيمات السياسية العراقية عن الأمر نفسه، ومنها حزب البعث الذي أصدر أكثر من بيان عن هذه الأحداث في تلك الفترة[348]، بل إن أحد الفصائل (المجلس العسكري العام لثوار العراق) كان يتحدث في بياناته كأنه هو الذي نفّذ عملية السيطرة على الموصل[349].

إن الوعي بتشكل هذه السردية عن انتفاضة سنّية مهم جدًا لفهم ما جرى في الأيام اللاحقة لسقوط الموصل، حيث جرت تعبئة الآلاف من المقاتلين، تحت رواية «الانتفاضة السنّية»، وانخرط هؤلاء في القتال في الفكرة السائدة في المجتمع السنّي (مواجهة الحكومة المتسلّطة في بغداد).

إن سردية الانتفاضة أو الثورة السنّية الشاملة على الحكومة المركزية في بغداد كانت تتضمن، في جزء أساسي منها، القول إنّ داعش ليس الطرف الرئيس في ما جرى، بل هو طرف محدود، وإنّ من نفّذ ما يجري، أو ينفّذه، هم ثائرون من رجال العشائر وضباط الجيش السابق وفصائل المقاومة السابقة.

في الحقيقة، خاضت الفصائل السنّية صراعًا مركّبًا مع داعش؛ **أولًا**: كان ثمة تنافس (وصراع أحيانًا) على النفوذ والسيطرة على الأرض، وهو تنافس معقد وينطوي على كثير من الالتباسات، فمن جهة هو ليس تنافسًا أيديولوجيًا، أو على المقاربة السياسية، كما يرى البعض[350]. ومن جهة أخرى، أفادت الفصائل من

الزخم الذي أحدثه داعش، بل إنها نسبت بعض عملياته إليها (على ما يذكر بعض التقارير[351])، ولعلها كانت تدرك أن داعش هو الطرف الأقوى، وأنه يمكن أن يكون له مساهمات في «الانتفاضة السنّية» ومواجهة الحكومة المركزية في بغداد، لكنها، في الوقت نفسه، كانت في سباق معه على السيطرة، حيث كانت تطمح بالفعل إلى منافسة داعش والقيام بدور في الحراك القائم، على نحو يمكن أن يحقق دائرة واحدة من الأهداف، حتى وإن كانت متباينة في ما بينها: تصحيح وضع السنّة في العراق ومواجهة الهيمنة الشيعية والنفوذ الإيراني، وقد يمتد هذا ليعني لدى البعض عودة النظام القديم (أو التوازنات القديمة) قبل الاحتلال الأميركي للبلاد. ووصل هذا السباق والتنافس في بعض اللحظات إلى حد المواجهات المسلّحة بين داعش والفصائل السنّية، على غرار ما حصل في الفلوجة في أيار/ مايو 2014 التي سيطر عليها داعش منذ كانون الثاني/ يناير 2014، وقمع «المجلس العسكري لثوار العشائر» وصادر أسلحته، ما دفع عناصره إلى مواجهة داعش[352].

ثانيًا: وفرعًا على هذا الصراع، خاضت الفصائل (والنخب السنّية على نحو عام) صراعًا على رواية ما جرى. من حيث المبدأ، ثمة تداخل بين داعش والقضية السنّية، جزء من مظاهره أنّ زعماء داعش، ومنهم أبو بكر البغدادي، عراقيون سنّة، غير منفصلين عن المشاعر العامة للسنّة العراقيين. ومع ذلك، كانت علاقة المجتمع السني بالتنظيم تتضمّن أملًا بأن لا تُختَم مخرجات هذه الانتفاضة باسم داعش. وبالتفصيل، كان بعض سنّة العراق يتعامل مع داعش بوصفه أداة الانتقام التي وقفت في وجه أعوام من تهميش الحكومة المركزية في بغداد لهم، وتنكيلها بهم، وعدم استماعها لمطالبهم، إلا أن وجود داعش أمر محرج للنخب السنّية. ولذلك، كان دائمًا ثمة مَن يعتقد من داخل هذه النخب أن داعش اختطف المبادرة السنّية وصوتها.

هكذا، اتّجهت الرواية السنّية، مبكرًا، إلى إنكار أن يكون لداعش أي دور في الانتفاضة، أو الحديث عن أن له دورًا محدودًا وثانويًا، على نحو ما قدّمنا. كان هذا الاتجاه هو المسيطر على الأدبيات السنّية في تلك اللحظة[353]. وهو يشمل، إلى جانب الكمّ الكبير من المقالات والبيانات التي أصدرتها جهات دينية وسياسية، بيانات الفصائل المسلحة ووثائقها، التي كانت تنكر أن يكون (داعش) هو من أسقط الموصل، أو

أن له اليد الطولى في ما جرى[354]، هذا في الوقت الذي كانت فيه هذه الفصائل تخوض صراعًا معه على السيطرة.

قمعَ داعش بشدة طموحات الفصائل كلها التي لم تندمج فيه اندماجًا عضويًّا، وعمل على أن يُخضِع الجميع تحت رايته، ورفض أن تُرفَعَ في الموصل إلّا رايته، وتشدّد في إجراءاته مع الفصائل المسلّحة الأخرى.

وفي تقديري، إنّ أحد الأهداف الأساسية من وراء إعلان «دولة الخلافة الإسلامية»، في 29 حزيران/ يونيو 2014، هو مرْكزة الأمور بيد داعش وتحديد حركة الفصائل المسلحة الأخرى، بل يمكن القول إنّ المستهدف الأول بهذا الإعلان هو الأطراف السنّية، السياسية والعسكرية.

في جميع الأحوال، لا يمكن فصل إعلان الخلافة عن تزايد الحديث عن دور «ثوار العشائر» وطمس دور داعش. ونحن، بالتأكيد، لا نغفل أن إعلان الخلافة قد يكون مرتبطًا بديناميات داخلية، كان يجب أن توصل داعش إلى هذا الإعلان، منها: الطموح الكوني بعد النجاح الكبير الذي حقّقه في الموصل، ومحاولته التعبئة الواسعة العابرة للحدود لدعم إستراتيجيته الجديدة الناشئة والمتمثلة بـ «الإمساك بالأرض»، وتوظيف هذه التعبئة في المواجهات العسكرية المقبلة والمؤكدة، وتوجيه ضربة لمنافسيه في المجال الجهادي، سواء تنظيم القاعدة أم جبهة النصرة، هذا كله إلى جانب تضخّم التنظيم الذي أصبح، بعد السيطرة على الموصل وفرع البنك المركزي العراقي فيها، يحوز أكثر من مليار دولار، فضلًا عمّا غنمه من أسلحة الجيش العراقي، والعدد الكبير من المقاتلين الذين انضمّوا إلى القتال في صفوفه.

رفض سائر الأطراف الدينية والسياسية السنّية في المنطقة إعلان الخلافة (الأزهر، والشيخ يوسف القرضاوي، وتنظيمات الإخوان المسلمين، وتنظيمات السلفية الجهادية في المنطقة ومنظّروها، بما في ذلك أبو محمد المقدسي وغيرهم)، وكذلك الأطراف السنّية في العراق، السياسية والعسكرية (هيئة علماء المسلمين، وحزب البعث وغيرهم)، في حين لاقت الفكرة ترحيبًا لدى بعض المقاتلين في سورية؛ إذ انضمت فصائل من داخل جبهة النصرة وفصائل سلفية أخرى، فضلًا عن فصائل من الجيش السوري الحر، إلى دولة الخلافة، ولا سيما بعد أن دعا البغدادي في كلمة صوتية بُثّت في 1 تموز/ يوليو 2014، مَن يستطيع من

المسلمين إلى الهجرة والنفير إلى الدولة الإسلامية، وعدّ هذه الهجرةَ «واجبًا عينيًّا». إضافةً إلى ذلك، نظّم داعش حملاتٍ واسعةً عبر مواقع التواصل الاجتماعي للحثّ على الهجرة، بدءًا بما سمّاه «جمعة الهجرة لدولة الخلافة الإسلامية»، في 11 تموز/يوليو 2014. وبالفعل، التحق بالتنظيم، بعد أقل من أسبوعين من إعلان دولة الخلافة، مئات «المهاجرين»، بحسب ما يذكر بعض التقارير. أمّا في سورية، وخلال تموز/يوليو، فالتحق به آلاف المقاتلين، منهم المئات من عناصر جبهة النصرة؛ ليبلغ عدد مقاتلي التنظيم في أواخر آب/أغسطس، بحسب تقديرات تلك اللحظة، نحو 50 ألفًا في سورية ونحو 30 ألفًا في العراق، بعد أن كان عددهم في العراق وسورية نحو 10 آلاف فقط في الأيام القليلة التي أعقبت سقوط الموصل.

كان تفجير مقام النبي يونس في الموصل في 24 تموز/يوليو 2014، وتفجير مراقد الأنبياء والأولياء وشيوخ الصوفية ومقاماتهم في الأيام القليلة التي سبقته وأعقبته، خطوة أساسية أخرى في مجال تشكيل نظام السيطرة لدى داعش، فهو لم يكن مجرد عملية تستند إلى مشروع أيديولوجي فحسب، بل حمل عنفًا رمزيًّا، إلى جانب عنفه العياني الفعلي، لإخضاع المدينة وتصفية أيّ طموح للتحرك خارج إطاره، حيث ما عاد أحد، من الأفراد والفصائل والتنظيمات، قادرًا على الاعتراض على مسلك عقائدي لا تؤمن به المدينة، بل يتضمن اعتداءً على هويتها، بحسب ما يؤمن أبناء المدينة.

مع ذلك، ومع أن داعش كان يُنهي، بالتوازي، سائر مظاهر التسلح في المناطق التي يسيطر عليها، ظل طموح الفصائل بالقيام بدور إلى جانبه مستمرًا إلى أواخر آب/أغسطس 2014، أي بعد نحو شهرين على إعلان الخلافة، بحسب ما تكشف عنه بعض الوثائق[355]. لكن، وبالتدرّج، بدأت هذه الفصائل تذوي، ليصبح جزء كبير منها من الماضي بسبب داعش، لا مشروع الصحوة والمواجهة الأميركية، وليختفي الحديث، على نحو شبه تام، عن فصائل مسلّحة أخرى، غير داعش.

كان من أهم ملامح هذه النهاية أن جزءًا مهمًا من مقاتلي هذه الفصائل انخرط في داعش، في حين ترك قادتها العمل المسلّح نهائيًا. يروي أحد الناشطين السلفيين كيف قاد سقوط الموصل إلى نهاية تنظيم «أنصار الإسلام»، وهو التنظيم الجهادي الأعرق في العراق. ومع أن التنظيم ضعف بالتدرّج، بعد الضربة الأميركية

لمواقعه في آذار/ مارس 2003، فقد شهد بُعيد سقوط الموصل نقاشًا داخليًا على المشاركة في هذه الانتفاضة أم لا، ومع داعش أم لا. وفي النهاية، قرر التنظيم المشاركة، وقام بعمليات عسكرية، إلى جانب داعش، حين اتجه إلى السيطرة على بيجي وعموم محافظة صلاح الدين[356]، لكنّ مقاتلي أنصار الإسلام أعلنوا بالتدرّج الولاء لداعش، وحدث انشقاق، بسبب ذلك، بين التنظيم وفرعه السوري (أنصار الإسلام في بلاد الشام)، انتهى بتلاشي الفرع العراقي، على نحوٍ يكاد يكون نهائيًا[357].

إن قصة أنصار الإسلام هي قصة الفصائل المسلّحة العراقية كلها التي اندثرت، واندثرت معها رواية «الانتفاضة السنّية». وهذا يكشف في النهاية عن هذه الدينامية المركّبة لدى داعش، فمع أنه تنظيم لا ينفصل عن الهوية السنيّة، ونموّه استند إلى «مظالم السنّة»، كان يُقصي سائر المنظمات السنّية التقليدية، الدينية والسياسية والعسكرية، ليشكّل قاعدتَه من خلال «الولاء الخالص» له، بغض النظر عن السياقات السوسيولوجية والسوسيو-سياسية المختلفة التي شكّلت هذه «الولاءات». بمعنى أن إستراتيجيته لبناء قاعدته رفضت مبدأ «التحالف الواسع»، حتى وإن كان له دور قيادي فيه، واستندت إلى كسب الأفراد الذين يمكن أن يوالوه تنظيمًا وحيدًا.

ربما يكون مغريًا تفسير هذه الدينامية الانتقائية (إقصاء داعش المنظمات السنّية التقليدية، وإيجاد «سنّته» الخاصين به عبر الولاء)، تفسيرًا أيديولوجيًا، بفهم أن هذه الدينامية تستند إلى الاختيارات الأيديولوجية. لكن الحقيقة أن داعش أقصى حتى التنظيمات التي تتطابق مع أيديولوجيته السلفية الجهادية، بل إنه دخل في خصومات مع التنظيمات التي تمثل أحد مصادره (القاعدة)، والمنظمات التي كانت فرعًا عليه (جبهة النصرة). والأمر، كذلك، أبعد من صراع على الزعامة والنفوذ. إنه جزء من نظام السيطرة، حيث يخشى داعش من أن يقود السماح لهذه التنظيمات، ذات التاريخ المختلف والمسارات المختلفة، إلى طموحات وتنافس دائم على النفوذ، ما قد يفضي إلى تفكيك «دولته» من الداخل. ومن ثم، لا يتحقق دوام السيطرة لديه إلا بوحدانيته المطلقة. الأمر الذي يستنسخ تجاربَ الأنظمة التسلطية في العالم العربي وخارجه.

خاتمة: داعش وأزمة النخبة السنّية العراقية

ينبغي ألا نختم هذه الدراسة من دون الإضاءة على ما يمكن تسميته «أزمة النخبة السياسية السنّية العراقية» التي هي، بكل تأكيد، أحد عناصر هذه الطريق المفضية إلى سقوط الموصل. إن داعش وتأييده هما من مظاهر هذه الأزمة.

أعاد سقوط الموصل هذه الأزمة/ الإشكالية إلى الواجهة. وهي، في تقديري، إشكالية معقّدة، ولم تجرِ مناقشتها بوضوح؛ إذ بدا سقوط الموصل كأنه قدّم ورقة التقاعد إلى النخبة السياسية السنّية كلها التي نمَت بعد عام 2003، ودخلت العملية السياسية، وبدا داعش قادرًا على أن يحقق ما لم تستطع أن تحققه هذه النخبة العريضة، بما في ذلك مطالب أساسية تضمّنتها وثيقة المطالب التي تبنّتها حركة الاحتجاج في المحافظات السنّية، في كانون الثاني/ يناير 2013؛ من قبيل الإفراج عن المعتقلين والمعتقلات والسيطرة على القرار الأمني وتوسيع الصلاحيات اللامركزية. ومن ثمّ، بدت هذه النخبة عديمة الجدوى إزاء داعش، فضلًا عمّا يتّهمها به المجتمع السنّي، من فساد ومحاباة للحكومة المركزية، وغير ذلك من تُهم.

في جميع الأحوال، فإنّ هذه النخبة حديثة التشكُّل، ومعظم عناصرها لا يملك تاريخًا سياسيًّا قبل عام 2003، وذلك بسبب إغلاق نظام البعث المجال السياسي ومنعه الحياة الحزبية وعدم وجود معارضة سنّية في الخارج قبل عام 2003، في حين شكّلت المعارضةُ العراقية السابقة عماد النخبة السياسية القائمة. ويفسِّر هذا محافظةَ البعث على الاستمرارية والحضور في المجتمع السنّي، بعد أعوام طويلة على سقوط نظامه. وهو أمر لا يرتبط بالبنية المؤسسية لحزب البعث فحسب، بل بعمق نفوذه في هذه المناطق. ولذلك، تختلف النخبة السياسية السنّية عن النخب الشيعية والكردية ذات التاريخ العريق، التي ترتبط بأحزاب يرجع تاريخها إلى الأربعينيات من القرن الماضي وخمسينياته.

النخبة السياسية السنّية الناشئة هي نخبةُ اضطرار، لا تملك علاقةً طبيعيةً بالجمهور والقاعدة الشعبية، حيث قررت خوض انتخابات الجمعية الوطنية التي جرت في كانون الثاني/ يناير 2005 والانتخابات النيابية الأولى التي جرت في كانون الأول/ ديسمبر 2005، في الوقت الذي كانت أغلبية المجتمع السنّي فيه مقاطعةً العملية السياسية التي أُنشئت بعد عام 2003 أو رافضةً لها.

ظلت هذه العلاقة غير الطبيعية قائمةً بين النخبة السنّية والجمهور السني. وهي من العوامل الأساسية التي أبقت الوضع السياسي مضطربًا، كما أنّها من المعطيات التي لم تستطع النخبةُ السياسية العراقية فهمها فهمًا دقيقًا. وأنتج عدمُ فهم هذه العلاقة أخطاء جسيمة في فهم المجتمع السنّي، فالنخب العراقية (ومنها الحاكمة) تعتقد أنّ التركيبة السياسية السنّية وميولها السياسية تعكسان توجّهات الرأي العامّ والميول السياسية في المجتمع السنّي، كما هي العلاقة بين النخب الشيعية والكردية وجمهورها، وهو أمر غير صحيح بالمرة.

حيث لم تُفهَم هذه العلاقة المعقّدة، لم يسعَ شركاءُ السنّة (وفي الصدارة الفئة الحاكمة من تيار الإسلام السياسي الشيعي) لإيجاد أوضاعٍ تسهّل على النخبة السنّية ترتيب علاقة ثقة بجمهورها، بتقديم منجزات عينية واضحة له على المستوى المعيشي وظروف الحياة في العراق بعد عام 2003، وعلى مستوى الحقوق السياسية. ولذلك، كان من الحتمي أن تنفجر هذه العلاقة غير الطبيعية بين النخب السنّية وجمهورها على ذلك النحو العنيف.

المراجع

1- العربية

بشارة، عزمي. **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

حسن، حسن. «أبعد من تنظيم الدولة الإسلامية: تمرد سني في العراق». **نشرة صدى تحاليل عن الشرق الأوسط**. مركز كارنيغي للسلام الدولي، 2014/ 6/ 17. في: https://bit.ly/2wOUE19

الخطة الإستراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لدولة العراق الإسلامية. مفكرة الفلوجة. [د.م]: [د.ن]، 2009-2010. في: https://bit.ly/2C7LPVP

سعيد، حيدر. **الأزمة السورية وتداعياتها على العراق** (تقرير). عمّان: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2012.

مجموعة باحثين. **مراجعات في الدستور العراقي**. بغداد: مركز عراقيات للدراسات، 2006.

2- الأجنبية

Al Rachid, Loulouwa. «The Rise of the Iraqi Exopolity in the 1990s.» Paper presented at the Iraq under Sanctions: Economic, Political, Social and Cultural Effects Conference. The American Academic Research Institute in Iraq and British Institute for the Study of Iraq TAARII, Amman, September 2011, at: https://bit.ly/2kIvmui

Byman, Daniel L. «The Resurgence of al Qaeda in Iraq.» *Testimony*. The Brookings Institute, December 12, 2013. at: https://brook.gs/2NlhpUH

Gartenstein-Ross, Daveed. «The Arab Spring and Al-Qaeda's Resurgence.» *House Armed Services Committee.* Foundation for Defense of Democracies, February 2014. at: https://bit.ly/2QmtpE6

Knights, Michael. «Iraq War III Has Now Begun.» The Washington Institute, 11/7/2014. at: https://bit.ly/2NVD4zQ

________. «The Resurgence of Al-Qaeda in Iraq.» *Policy Analysis*. The Washington Institute for Near East Policy. 12/12/2013. at: https://bit.ly/2MVxYah

________. «Why the Islamic State is Losing?» *Policy Analysis*. The Washington Institute for Near East Policy, 14/10/2014. at: https://bit.ly/2CG7Ift

Kostro, Stephanie Sanok & Garrett Riba. «Resurgence of al Qaeda in Iraq: Effect on Security and Political Stability.» *Commentary*. Center for Strategic and International Studies. 4/3/2014. at: https://bit.ly/1l0uRpj

Lewis, Jessica D. «Al-Qaeda In Iraq Resurgent (2 parts).» *Middle East Security Project*, Institute for the Study of War. September-October 2013. at: https://bit.ly/2NqeQ3L

Petraeus, David H. «How we won in Iraq.» *Foreign Policy*. 29/10/2013. at: https://bit.ly/1IRjFtU

Smyth, Phillip. «Shiite Jihad in Syria and its Regional Effects.» *Policy Focus 138*. The Washington Institute for Near East Policy. February 2015. at: https://bit.ly/1BZLXwM

Sullivan, Marisa. «'Maliki's Authoritarian Regime.» *Middle East Security Report 10*. Institute for the Study of War (ISW). April 2013. at: https://bit.ly/2kIvmui

Wagstaff, Keith. «Iraq's Spectacular Abu Ghraib Prison Break: Is al Qaeda Back?» *The Week Magazine*. 23/72013. at: https://bit.ly/2M7PiU0

(287) هذا الفصل هو صيغة مطوّرة لدراسة المؤلف التي نُشرت بالعنوان نفسه في دورية **سياسات عربية**، العدد 10 (أيلول/سبتمبر 2014)، وأُنجزت خلال العمل على هذا الكتاب.

(288) جرى تطوير هذه الأفكار وبسطها في الفصل الخاص بخطاب داعش في هذا الكتاب.

(289) Loulouwa Al Rachid, «The Rise of the Iraqi Exopolity in the 1990s,» paper presented at the Iraq under Sanctions: Economic, Political, Social and Cultural Effects Conference, The American Academic Research Institute in Iraq and British Institute for the Study of Iraq TAARII, Amman, 23-25 September 2011.

(290) حيدر سعيد، «ثراء التعددية وشقاؤها»، في: مجموعة باحثين، **مراجعات في الدستور العراقي** (بغداد: مركز عراقيات للدراسات، 2006)، ص 75.

(291) «العراق: المالكي يرفض تحويل صلاح الدين لإقليم حكم ذاتي»، بي بي سي عربي، 30/10/2011، شوهد في 7/9/2018، في: https://bbc.in/2NuDaBg

(292) Marisa Sullivan, «'Maliki's Authoritarian Regime,» Middle East Security Report *10*, Institute for the Study of War (ISW), April 2013, accessed on 9/9/2018, at: https://bit.ly/2kIvmui

(293) «رئاسة إقليم كردستان تكشف أن اتفاقية أربيل تم الاتفاق عليها بين الدعوة والديمقراطي الكردستاني»، السومرية نيوز، 24/5/2012، شوهد في 9/9/2018، في: https://bit.ly/2O3CDTV

(294) ينظر النصّ الكامل لوثيقة المطالب في: «العراق: كتل شيعية تقاطع جلسة البرلمان الطارئة»، جريدة الوطن الكويتية، 6/1/2013، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2MSCMx8

(295) «رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي يشكر المتظاهرين الذين مزّقوا خرائط التقسيم ويقترح تشكيل هيئة قضائية لردّ المظالم»، موقع رئيس الوزراء نوري المالكي، 7/3/2013، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2MUUsYN

(296) «رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي: الذين يتحدثون بالطائفية لا يمثلون ضمير الشعب العراقي»، موقع رئيس الوزراء نوري المالكي، 23/2/2013، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2NYHeGX

(297) «رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي يستقبل نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات الدكتور صالح المطلك»، موقع رئيس الوزراء نوري المالكي، 2/3/2013، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2oOlEKD

(298) «رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي يشكر المتظاهرين الذين مزقوا خرائط التقسيم».

(299) «قرارات مجلس الوزراء للجلسة رقم (1) في 9/1/2013»، موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء في جمهورية العراق، 1/9/2013، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2NWPRSH

(300) يمكن النظر في أعمال اللجنة الوزارية للمتظاهرين في: «مقدمة»، موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء في جمهورية العراق، [د.ت.]، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2wR2p6x

(301) «اللّجنة الوزارية للنظر في طلبات المتظاهرين تعلن إحصائية جديدة لإطلاق سراح المفرج عنهم»، موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء في جمهورية العراق، 25/6/2013، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2CvdhNE

(302) يمكن النظر في أعمال اللجنة الوزارية للمتظاهرين في: «إجراءات»، الموقع الإلكتروني للأمانة العامة لمجلس الوزراء في جمهورية العراق، [د.ت.]، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2NWxs8e

(303) «الأمانة العامة لمجلس الوزراء توجه الدوائر الحكومية بتنفيذ توصيات لجنة استلام طلبات المتظاهرين»، موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء في جمهورية العراق، 14/1/2013، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2MXoawg

(304) «اللّجنة الوزارية للنظر في طلبات المتظاهرين تُعلن إحصائيةً جديدةً لإطلاق سراح المفرج عنهم»، وكالة أنباء إعلام العراق، [د.ت.]، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2NVH6rZ

(305) «رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي يستقبل وفد رؤساء عشائر محافظة الأنبار»، موقع رئيس الوزراء نوري المالكي، 15/6/2013، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2QdNBrM

(306) «اجتماع الرمادي ينتهي بتأكيد (تماسك وسلميّة) التظاهرات والبراءة من المطلك والوزراء العائدين إلى الحكومة»، المدى برس، 27/3/2013، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2Nqy1Kv

(307) «القاعدة تدعو المحتجين في العراق إلى «حمل السلاح» ضد المالكي»، **الحياة**، 31/1/2013، شوهد في 9/9/2018، في: https://bit.ly/2MVxalL

(308) «وزارة الدفاع: مَن قُتِل في ساحة اعتصام الحويجة هم من القاعدة والبعثيين وتعرضنا إلى إطلاق نار وقتل لنا جنود»، المدى برس، 23/4/2013، شوهد في 7/9/2018، في: http://goo.gl/eF2F7o

(309) «الكلمة الأسبوعية لدولة رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي»، موقع رئيس الوزراء نوري المالكي، 27/11/2013، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2MUp50B

(310) «الكلمة الأسبوعية لدولة رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي»، موقع رئيس الوزراء نوري المالكي، 25/12/2013، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2MYpeQM

(311) «المالكي: اليوم آخر صلاة جمعة في ساحة الفتنة بالأنبار وسنحرق خيم المعتصمين إن لم ينسحبوا»، المدى برس، 27/12/2013، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2NnTN1x

(312) «رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي: وحدة العراقيين خلف القوات المسلحة هي الانتصار الحقيقي»، موقع رئيس الوزراء نوري المالكي، 30/12/2013، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2Ma2uIp

(313) «رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي يحضر الاحتفال بالذكرى الثانية ليوم العراق»، موقع رئيس الوزراء نوري المالكي، 4/1/2014، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2QcqL3p

(314) «حالات وفيات المدنيين الموثقة الناجمة عن العنف»، موقع ضحايا حرب العراق، [د.ت.]، شوهد في 9/9/2018، في: https://bit.ly/SeLhBV

(315) Michael Knights, «The Resurgence of Al-Qaeda in Iraq,» Policy Analysis,

The Washington Institute for Near East Policy, 12/12/2013, p. 3, accessed on 9/9/2018, at: https://bit.ly/2MVxYah

(316) الخطة الإستراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لدولة العراق الإسلامية، مفكرة الفلوجة ([د.م.] :[د.ن.]، 2009-2010)، شوهد في 26/3/2018، في: https://bit.ly/2C7LPVP

(317) المرجع نفسه.

(318) نص خطبة «هدم الأسوار» التي عنونها البغدادي في الأصل: «ويأبى الله إلا أن يتم نوره» في: كلمة صوتية لأمير دولة العراق الإسلامية الشيخ أبي بكر الحسيني القرشي البغدادي حفظه الله بعنوان «ويأبى الله إلا أن يتم نوره»، شبكة الدفاع عن السنة، [د.ت.]، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2NYIWIn

(319) «بيان عن غزوة (قهر الطواغيت) في سجني أبي غريب والتاجي»، الدولة الإسلامية في العراق والشام، شبكة الرحمة الإسلامية، 23/7/2013، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2MWEuxl

(320) على سبيل المثال، ورد تعبير «عودة القاعدة»، أو ما يرادفه، في التغطيات الإخبارية وبعض مقالات الرأي في اليوم التالي لحادثة سجني أبو غريب والتاجي، ينظر: «Al Qaeda Prison Break Marks Terrorism Resurgence in Iraq, Says Think Tank,» Huffington Post, 23/7/2013, accessed on 7/9/2018, at: https://bit.ly/2wZmZCT; Keith Wagstaff, «Iraq's Spectacular Abu Ghraib Prison Break: Is al Qaeda Back?» *The Week Magazine*, 23/7/2013, accessed on 7/9/2018, at: https://bit.ly/2M7PiU0

(321) Mark Landler, «Surge in Iraqi Violence Reunites Maliki and Obama,» The

New York Times, 1/11/2013, accessed on 7/9/2018, at: https://nyti.ms/2wUW1eO

(322) ينظر محاضر جلسات الاستماع هذه في: «Al-Qaeda's resurgence in Iraq: A threat to U.S interests,» US Government Printing Office, House Hearing, 113 Congress, 5/2/2014, accessed on 7/9/2018, at: https://bit.ly/2wTfM79

(323) ينظر على سبيل المثال: Knights, p. 2; Jessica D. Lewis, «Al-Qaeda In Iraq Resurgent (2 parts),» *Middle East Security Project*, Institute for the Study of War, September-October 2013, accessed on 9/9/2018, at: https://bit.ly/2NqeQ3L; Daniel L. Byman, «The Resurgence of al Qaeda in Iraq,» *Testimony*, The Brookings Institute, 12/12/2013, at: https://brook.gs/2NlhpUH; Daveed Gartenstein-Ross, «The Arab Spring and Al-Qaeda's Resurgence,» *House Armed Services Committee,* Foundation for Defense of Democracies, February 2014, at: https://bit.ly/2QmtpE6; Stephanie Sanok Kostro and Garrett Riba, «Resurgence of al Qaeda in Iraq: Effect on Security and Political Stability,» *Commentary*, Center for Strategic and International Studies, 4/3/2014, accessed on 7/9/2018, at: https://bit.ly/1l0uRpj

(324) يستند توثيقُ دور المالكي في إحياء الميليشيات الشيعية (ومن ثم، عمله على بناء منظومة أمنية تقوم على عناصر وتكوينات غير دولتية، أو في الأقل يكون لهذه الأخيرة دور أساسي ومحوري في هذه المنظومة) إلى الاعترافات اللاحقة بدوره في تشكيل «الحشد الشعبي»، ولا سيما ما أدلى به هادي العامري، الأمين العام لـ «منظمة بدر» والزعيم الأقوى في «الحشد» أواخر حزيران/يونيو 2016، من أن العمل على تشكيل «الحشد» يرجع إلى بدايات عام 2014، وأن هذا التشكيل كان قرارًا للمالكي. ينظر: «الأستاذ هادي العامري يشيد بجهود السيد المالكي في الدفاع عن الحشد الشعبي وتأسيسه»، يوتيوب، 28/6/2016، شوهد في 9/9/2018، في: https://bit.ly/2oPi9DK؛ ثم يعود المالكي، في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، إلى القول إنه هو «مَن أسس الحشد الشعبي». ينظر: «المالكي لـ 'إيلاف': أنا من أسس الحشد الشعبي في العراق»، إيلاف، 13/11/2016، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2wTqo5V. وأنه فكّر في ذلك منذ أواخر عام 2012 (أي بالتزامن مع انطلاق حركة الاحتجاج في المحافظات السنية، وتصاعد الأزمة السورية، وظهور دور التنظيمات الجهادية فيها)، وأنه كان يسمّي التشكيلات المقترحة «التعبئة الجماهيرية». ينظر: «المالكي: أنا من أسس الحشد الشعبي»، يوتيوب، 30/11/2016، شوهد في 9/9/2018، في: https://bit.ly/2wTNDMk؛ يقول: «فكرتي عن تأسيس الحشد الشعبي موجودة منذ عام 2012، وخاصة في نهاية 2012 حينما اشتدت المؤامرة في سورية، كان لدي اعتقاد أن العراق سيتعرض إلى هجمة شرسة من خلال الحواضن الموجودة في المنطقة الغربية وامتداد السلاح من سورية إلى هؤلاء، وقلت في وقتها إن الجيش العراقي سينحلّ، سألوني لماذا؟ فقلت لأن الهجوم طائفي والتعبئة طائفية والجيش جزء من الحالة الشعبية، وفعلًا انسحب الجيش من الموصل ولم يقاتل واحد من المكون السنّي في الجيش، وكذلك انسحب الجانب الكردي. [...] لذلك أنا عندما سألوني ما هو البديل إذا انحل الجيش العراقي، فقلت لهم ليس لدينا بديل سوى التعبئة الجماهيرية. وبعد ذلك جاءت تسمية الحشد الشعبي، والحشد الشعبي بدأ منذ الشهر الثالث [2014]، أي قبل سقوط الموصل [...] وأنا قمت بزج الحشد الشعبي وطالبت بالتعبئة، وبعد ذلك صدرت فتوى المرجعية». ينظر: «المالكي لـ 'إيلاف': أنا من أسس الحشد الشعبي في العراق». هذا التاريخ، آذار/مارس 2014، توثقه الوثيقة الأهم في هذا المجال، وهي محضر اجتماع الكتلة السياسية الشيعية (التحالف الوطني)، في 7 نيسان/أبريل 2014، لمناقشة «الأوضاع الأمنية»، ويتحدث فيها المالكي عن نقطتين أساسيتين في هذا الصدد: ضعف الجيش العراقي وصعوبة الاعتماد عليه، فهو يضم خليطًا من السنة والشيعة والكرد، ويرى المالكي أن السنة والكرد لن يقاتلوا، وأن قسمًا من الشيعة التحق بالجيش «من أجل الراتب»، فضلًا عن كون الجيش لم يخض معارك على هذه الشاكلة، وتسليحُه بسيط مقارنة بتسليح داعش. أما النقطة المهمة الأخرى التي يتحدث عنها المالكي، فهي «الاعتماد على مجاميع أبناء العراق من المجاهدين»؛ إذ يقول: «شكّلنا 20 مجموعة [مسلّحة] في أطراف بغداد إلى الآن، ونحن مستمرون في الحلّة وبلد والدجيل بتشكيل مثل هذه المجاميع، لأنها أفضل من الجيش، تجيد حرب العصابات»، نُشر نص المحضر في: نبراس الكاظمي، «بدايات الحشد الشعبي»، مدونة إمارة وتجارة، 2/7/2016، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2wZaIxt؛ والباحث نبراس الكاظمي هو أول من نشر هذا المحضر. ومع أن المالكي كان يتعامل مع هذه الاعترافات بوصفها «مأثرة»، يضيف الكاظمي، من خلال تحقيق بحثي، أن فكرة إنشاء هذه المجاميع المسلحة كانت في الأساس، فكرة اللواء قاسم سليماني، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، يقول الكاظمي: «ما جمعت [...] من أدلّة قولية آنذاك [حين الحصول على المحضر في عام 2014] أشارت [كذا] إلى أنّ أول من عرض الفكرة وعمل على تطبيقها كان الجنرال قاسم سُليماني. [... و] بحلول منتصف نيسان/أبريل، كانت مساعي قاسم سُليماني لإنشاء القوة الرديفة [...] في طور اختيار 'العلامة التجارية'. كانت التسمية المبدئية لهذه القوات هي 'سرايا الدفاع الشعبي'، وكان شعارهم [كذا] مشابهًا لشعار حزب الله اللبناني». ينظر: المرجع نفسه.

(325) «اتفاق بين المالكي وأبو ريشة على إعادة تنشيط 'الصحوات' تمهيدًا لتحجيم دور 'القاعدة'»، **الشرق الأوسط**، 8/11/2013، شوهد في 7/9/2018، في: https://goo.gl/QwRgNo

(326) David H. Petraeus, «How we won in Iraq,» Foreign Policy, 29/10/2013, accessed on 7/9/2018, at: https://bit.ly/1lRjFtU

(327) Ibid.

(328) Ibid.

(329) Ibid.

(330) Ibid.

(331) ينظر مبحث: «مسارب الطائفية خلال الثورة»، في عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 318 وما بعدها.

(332) «جهاديون سنّة يؤكدون أن ‘مجاهدين’ يقاتلون في سورية»، **القدس العربي**، 12/2/2012، شوهد في: 7/9/2018، في: https://bit.ly/2wSFM2y

(333) كانت «مواجهة المشروع الإيراني في سورية» مفصلًا أساسيًا في البيانات التي أصدرتها فصائل عراقية عن مشروعها للمساهمة في القتال في سورية، ينظر: تغريدات «الشيخ عمر السلفي»، أمير «جماعة راية الحق والجهاد»، تويتر، شوهد في 6/9/2018، في: https://bit.ly/2oLxzIO

(334) «الشرطة الاتحادية في الموصل تكشف عن تهريب للمتفجرات من العراق إلى سوريا»، عنكاوا دوت كوم، 5/12/2011، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2O0E6e0؛ «المقاومة الإسلامية في العراق تعلن الجهاد العام في سوريا وتوجه عناصرها للتحرك فورا»، السومرية نيوز، 15/3/2012، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2M8MTb؛ «الأمن النيابية تؤكد وجود معسكرات لتدريب المسلحين داخل العراق للقتال في سوريا»، السومرية نيوز، 17/3/2012، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2oNfYjJ؛ «جدل بالعراق حول تهريب السلاح إلى سوريا»، الجزيرة نت، 25/8/2012، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2CunOIN

(335) «أكراد سوريا تدربوا بكردستان العراق»، الجزيرة نت، 31/7/2012، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2Cry4BH

(336) Phillip Smyth, «Shiite Jihad in Syria and its Regional Effects,» Policy Focus *138*, The Washington Institute for Near East Policy, February 2015, accessed on 9/9/2018, at: https://bit.ly/1BZLXwM

(337) Eric Schmitt, «Worries Mount as Syria Lures West's Muslims,» The New York Times, 27/7/2013, accessed on 7/9/2018, at: https://nyti.ms/2wP7iNz

(338) Knights, p. 2.

(339) كان كاتب هذه السطور قد توقع أن تقود مشاركة تنظيم دولة العراق الإسلامية في الأزمة السورية إلى تحول مفصلي وحاسم بالنسبة إليه، قد يعطي دفقة وزخمًا جديدين لنشاطه. وفي المقابل، قد يفضي أي نشاط نوعي متصاعد لـها إلى أن تستأنف الميليشيات الشيعية نشاطها الذي تجمّد على نحو بعيد منذ عام 2008، إثر معارك «صولة الفرسان»، ما يعني عودة إلى الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد في عامَي 2006 و2007، ينظر: حيدر سعيد، **الأزمة السورية وتداعياتها على العراق** (تقرير)، (عمّان: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2012)، ص 4-5.

(340) «اختطاف القنصل التركي في الموصل وتنظيم ‹الدولة الإسلامية› يؤكد سيطرته على نينوى ويتعهد بشن ‹غزوات› أخرى»، **القدس العربي**، 11/6/2014، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2wPMyVN

(341) ينظر الفصل الخاص بالجهادية الكردية في هذا الكتاب.

(342) Michael Knights, «Why the Islamic State is Losing?» Policy Analysis, The Washington Institute for Near East Policy, 14/10/2014, accessed on 11/9/2018, at: https://bit.ly/2CG7Ift

(343) Michael Knights, «Iraq War III Has Now Begun,» Policy Analysis, The Washington Institute, 11/7/2014, accessed on 7/9/2018, at: https://bit.ly/2NVD4zQ

(344) حينئذٍ، جرى الإعلان عن أكثر من جبهة، من قبيل «جبهة الجهاد والإصلاح» (التي ضمت الفصائل السلفية الجهادية الثلاثة الرئيسة: جيش المجاهدين، والجيش الإسلامي في العراق، وجيش أنصار السنة/الهيئة الشرعية) و«جبهة الجهاد والتغيير» و«فصائل التخويل».

(345) بعد عام 2008، ظهرت أسماء مجموعة من الفصائل التي لم تكن معروفة من قبل، في بيانات ذات طابع سياسي أو تتبنّى بعض العمليات، من قبيل «كتائب جهاد المرابطين» و«كتائب درع الإسلام» و«الجماعة الإسلامية في العراق» و«الجماعة السلفية في العراق» و«جماعة راية الحق والجهاد». وفي تقديرنا، إن هذه الموجة هي أحد إفرازات حالة الضعف العام التي واجهت هذه التنظيمات.

(346) مع حركة الاحتجاج في المحافظات السنيّة، التي انطلقت في أواخر عام 2012، وتحديدًا بعد فضّ اعتصام الأنبار في أواخر عام 2013، ظهرت أسماء موجة جديدة من الفصائل التي تعلن في بياناتها أنها جزء من هذه الحركة، من قبيل «المجلس العسكري العام لثوّار العراق» و«المجلس العسكري لثوار العشائر» و«جيش العزّة والكرامة» و«المجلس العسكري لثوار الأنبار» و«مجلس شورى الفصائل السلفية في العراق». ليست لدينا وثائق عن حجوم هذه التنظيمات وفاعليتها، إلا أن الأرجح أنها تنظيمات صغيرة ومحدودة، قد يكون وجودها الإعلامي أكبر من وجودها على الأرض. وفي الأحوال كلها، سرعان ما اندثرت هذه التنظيمات وتوقّف الحديث عنها، إلا أن الإشارة إليها مهمة لفهم ما كان يعتمل في المجتمع السنّي في العراق في تلك اللحظة، ليس لجهة نشاط هذه التنظيمات وأسلافها، مع حركة الاحتجاج في المحافظات السنّية في العراق والثورة السورية فحسب، بل في محاولة اتخاذ ما يجري في سورية نموذجًا لإطلاق ثورة عارمة على الحكم المركزي في بغداد.

(347) ينظر مثلًا: «منتديات أهل السنة في العراق»، [د.ت.]، شوهد في 8/9/2018، في: https://bit.ly/2M8eGZP؛ «تغطية أحداث ومستجدات ثورة سنة العراق»، ضمن منتدى نصرة سنة العراق، في شبكة الدفاع عن السنة، [د.ت.]، شوهد في 9/9/2018، في: https://bit.ly/2QdUZn0

(348) المرجع نفسه. نقلت المنتديات السالفة البيانات كلها التي صدرت في تلك الفترة ووثّقتها.

(349) ينظر بيانه في 14/6/2014، في: «رسالة من المجلس العسكري إلى العراقيين: نحن ندافع عن حقوقكم ودوافعنا ليست طائفية»، جي بي سي نيوز، 14/6/2014، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2wS86Bk

(350) «الزمان تكشف أسرار وخفايا الصراع بين الفصائل المسلحة»، **الزمان**، 11/5/2014، شوهد في 8/9/2018، في: https://bit.ly/2NTGZgt

(351) المرجع نفسه.

(352) «ثوار العشائر يشكلون قوة لطرد 'داعش' من الفلوجة»، عربي 21، 3/5/2014، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2NWCpOB؛ «'الزمان' تكشف أسرار وخفايا الصراع بين الفصائل المسلحة».

(353) على سبيل المثال، يصف مفتي الديار العراقية رافع الرفاعي، في كلمة لمناسبة سقوط الموصل، في 11/6/2014، ما جرى بأنه «ثورة تحرير»، ويرفض اتهام «الثوار» بصلتهم بتنظيمات إرهابية، على غرار داعش، وهو يعدّ هذه التهمة دعاية مقصودة لـ «الإيقاع بين الثوار وأبناء المدن التي يحررونها». ينظر: «بيان مفتي الديار العراقية العلامة رافع الرفاعي بخصوص الأحداث الجارية»، يوتيوب، 11/6/2014، شوهد في 9/9/2018، في: https://bit.ly/2QcTFjX؛ ونُشر حينئذ، الكثير من المقالات التي تعبّر عن هذا التوجه، ينظر، مثلًا: عماد الدين الجبوري، «ثوار العراق وأكذوبة سيطرة داعش»، المزماة، 18/6/2014، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2QcUk4V؛ محمد العاني، «خريطة القوى الفاعلة في الثورة العراقية»، المصيدة، 21/6/2014، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2oNrKKZ؛ امتد إنكار دور داعش، أو الحديث عن محدوديته، وتعظيم دور الفصائل الأخرى، ليشمل خبراء متخصصين وكتّابًا غير عراقيين، بل حتى تغطيات إعلامية عربية. ينظر، على سبيل المثال: حسن حسن، «أبعد من تنظيم الدولة الإسلامية: تمرد سنّي في العراق»، **نشرة صدى تحاليل عن الشرق الأوسط**، مركز كارنيغي للسلام الدولي، 17/6/2014، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2wOUE19؛ سلامة كيلة، «حول ما يجري في العراق»، **الحوار المتمدن**، 22/6/2014، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2wTzCOC؛ «غزوة الموصل: حرب أهلية أو حل سياسي؟»، **العربي الجديد**، 10/6/2014، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2CwDH1u

(354) ينظر تصريحات المتحدث باسم «المجلس العسكري العام لثوار العراق» مزهر القيسي، التي يقول فيها إن «ما يحدث في العراق هو ثورة شعبية لا علاقة لها بتنظيم الدولة الإسلامية»، ينظر: «مزهر القيسي: ما يحدث في العراق هو ثورة شعبية»، بي بي سي عربي، 15/6/2014، في: https://bbc.in/2wTANh؛ «القيسي: ثوّار العشائر على أسوار بغداد»، الجزيرة نت، 21/6/2014، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2NuPMZ8

(355) يشتكي بيان لـ «المجلس العسكري العام لثوار العراق»، في 22/8/2014، مما يُسمّيه «أحداثًا مؤسفة»، وقعت في بلدة الكرمة، قرب الفلوجة، بين داعش و«جيش المجاهدين»، وهو أحد التنظيمات الجهادية وجزء من المجلس، «بسبب سياسة مرفوضة متبعة من قبل التنظيم [داعش] تقوم على الإقصاء والاستئثار بالعمل المسلح واحتكار الحق»، بحسب ما جاء في البيان الذي يحذّر من فتنة تعطي «الذريعة لتشكيل الصحوات والكذب على الثورة والافتراء عليها والطعن بها، والسعي لضرب الثوار بحجة محاربة 'الإرهاب'». ينظر نص البيان في: «بيان المجلس العسكري العام لثوار العراق بخصوص أحداث الكرمة»، **قريش**، 23/8/2014، شوهد في 7/9/2018، في: https://bit.ly/2MZ4o3N

(356) يضم فصل «صعود تنظيم الدولة في العراق»، في هذا الكتاب، تفصيلات كثيرة، عن مشاركة الفصائل السنّية المسلّحة من خارج إطار داعش في الحراك المسلح قبل سقوط الموصل وبعده.

(357) Aymenn Jawad Al-Tamimi, «A Complete History of Jamaat Ansar al-Islam,» Pundicity, 15/12/2015, accessed on 7/9/2018, at: https://bit.ly/2oNlK4T

القسم الثاني
نشأة تنظيم الدولة الإسلامية وسياقاته وبنيته
حالة سورية

الفصل الرابع
تنظيم الدولة الإسلامية في سورية
النشأة والبيئة

حمزة المصطفى

أولًا: نشأة التنظيم

لم تعرف سورية قبل انطلاق الثورة في عام 2011 تجارب لتنظيمات جهادية أمميّة التوجّه والأفكار، باستثناء تجربة الطليعة المقاتلة التي نشأت في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي. فالمجموعات السلفية الجهادية الصغيرة التي نشأت في مطلع التسعينيات على أنقاض تجربة الطليعة المقاتلة، وتأثرت بالطروحات الجهادية الأممية، لم تجد الحاضنة الشعبية والقبول المجتمعي، ولم تكن قادرة في ظل نظام أمني، مثل النظام السوري، على التأثير أو بناء تجربتها الخاصة، فوجد معظم منتسبيها طريقه إلى خارج سورية، والتحق بجبهات «الجهاد» المفتوحة في بقاع جغرافية عدة من العالم (أفغانستان والبوسنة والشيشان)، خصوصًا بعد تأسيس «الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين» في شباط/ فبراير 1998[358].

مثَّل الغزو الأميركي للعراق واحتلاله في عام 2003 تحوّلًا نوعيًّا في النشاط الجهادي السوري؛ إذ أصبحت سورية، بموافقة الدولة نفسها، ممرًّا آمنًا وساحة خلفية للجهاديين القادمين من كل مكان للالتحاق بتجارب جهادية ناشئة في العراق، كجماعة التوحيد والجهاد التي أسسها أبو مصعب الزرقاوي في عام 2003، وتحوّلت بعد بيعته لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2004 إلى تنظيم «قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين»[359].

آنذاك، رأى النظام السوري في تدفق المقاتلين والجهاديين مصلحة حقيقية تتمثل في توريط القوات الأميركية في محاربة الجهاديين وتنظيم القاعدة لزيادة خسائرها البشرية، ومنعها من التفكير في تكرار التجربة العراقية في سورية، ولا سيَّما بعد التهديدات التي نقلها وزير الخارجية الأميركي الأسبق كولن باول إلى النظام السوري في 3 أيار/ مايو 2003[360]. يضاف إلى ذلك اقتناع النظام السوري بأن الولايات المتحدة التي كانت راغبة آنذاك في تحقيق استقرار أمني سريع في العراق ستضطر إلى فتح قنوات اتصال وتعاون معه.

كان إفشال المشروع الأميركي في العراق، أو جعله «يتعثّر»، يمثل مصلحة للنظام السوري تلاقت مع حماسة الجهاديين لقتال القوات الأميركية في تلك الفترة. ودعا مفتي سورية الراحل، الشيخ أحمد كفتارو، في 26 آذار/ مارس 2003 المسلمين في أنحاء العالم كلها إلى الجهاد، و«استخدام كل الوسائل الممكنة في هزيمة العدوان، بما في ذلك العمليات الاستشهادية، ضد الغزاة المحاربين الأميركيين والبريطانيين الصهاينة»، معتبرًا أن «مقاومة الغزاة المحاربين فرض عين على كل مسلم ومسلمة، ويقع على أهل العراق أولًا ثم الأقرب فالأقرب حسب الحاجة»[361]. وأعاد الشيخ الراحل، محمد سعيد رمضان البوطي، هذه الدعوة في خطبة الجمعة بتاريخ 13 حزيران/ يونيو 2003؛ فحثّ شبان المسلمين على التوجه إلى ما سمّاه «الأجر العظيم الذي ادخره الله عزَّ وجلَّ للمقاتلين» في جهاد الفريضة الذي «لم تتجلَّ أسباب فريضته في عصر من العصور كما تجلَّت في هذا العصر على أرض العراق الإسلامية»[362]. عدا ذلك، توضح وقائع مختلفة، أبرزها قصة الشيخ الحلبي محمد قول أغاسي، أبي القعقاع، كيف ساهم النظام في تجنيد المقاتلين السوريين للذهاب إلى العراق، أو غضَّ الطرف عنه[363].

تركت تجربة العراق أثرها الكبير في سورية؛ إذ ساهمت في إيجاد جيل جديد من الجهاديين السوريين. وبحسب إحصاءات نُشرت في المنتديات الجهادية في عام 2007، حلّ السوريون في المرتبة الثانية من ناحية العدد، بنسبة 13 في المئة من إجمالي عدد الجهاديين في العراق[364]. وبرزت أسماء سورية في المستويات القيادية لتنظيم القاعدة، مثل خالد سليمان درويش الملقّب بأبي غادية السوري[365] الذي برز اسمه مرشَّحًا لخلافة أبي مصعب الزرقاوي في قيادة تنظيم العراق، قبل أن يُقتل في عام 2005.

حاول المقاتلون العائدون من العراق آنذاك تأسيس خلايا جهادية في مناطق عدة من سورية، مثل: سرغايا والزبداني وعدرا ودف الشوك وخان الشيح وقطنا، في ريف دمشق[366]، وقرى معرَّة النعمان في ريف إدلب، وحي الأربعين في مدينة حماة بتسميات مختلفة؛ مثل تنظيم جند الشام وجماعة الهجرة والجهاد[367]. لكن الاستخبارات السورية نجحت في تفكيك معظمها[368]، ونُفِّذت حملات أمنية استهدفت العائدين من العراق، وجرى تحويلهم إلى محكمة أمن الدولة، ثم إلى سجن صيدنايا الشهير.

يمكن القول إن تنظيم القاعدة، وفرعه العراقي «دولة العراق الإسلامية» سعى منذ عام 2007 إلى إقامة قواعد إمداد وإسناد تابعة له في سورية، وتوسيع العمل الجهادي فيها بزرع خلايا جهادية تابعة له، نفَّذت عمليات مختلفة، كان أعنفها تفجير انتحاري في 27 أيلول/ سبتمبر 2008 ضرب مجمعًا للفروع الأمنية في منطقة القزاز جنوب العاصمة دمشق، وأدى إلى مقتل 17 شخصًا وجرح 14 آخرين. لكنه لم ينجح في إيجاد امتدادات حقيقية بسبب القبضة الأمنية، والنفور المجتمعي من الحركات الجهادية وتجربتها الدموية في العراق.

1- الثورات العربية والسعي لمشروع جهادي متكامل

مثّل انطلاق الثورة السورية وقمع النظام المفرط لها وتحوُّلها إلى العمل المسلح فرصة سانحة لإطلاق مشروع جهادي متكامل في سورية. لم تكن الحركات الجهادية معنية بالثورات العربية غداة انطلاقتها؛ إذ لم تشارك في إطلاقها، وتحفّظت عن نهجها السلمي وأهدافها المتمثلة في إقامة الدولة المدنية الديمقراطية[369]. لكنها رحبت بالعمل على تغيير الحكام، داعية قوى الثورة للالتفاف حول مشروع القاعدة المتمثل في «تحكيم الشريعة»، وإقامة الدولة الإسلامية[370].

في بداية ثورات الربيع العربي، وقفت قوى الثورة في بلدان عربية مختلفة حاجزًا أمام محاولات الحركات الجهادية الأممية ركوب موجة الثورات والاندماج فيها. وكذلك، حرصت الحركات الإسلامية المشاركة في هذه الثورات، مثل الإخوان المسلمين، على بلورة طروحاتها وبرامجها ضمن «الدولة الوطنية» القائمة، وهو

ما وجّه ضربة قاسية للمفاهيم الدينية الأممية العابرة للحدود، التي تعتبر الدول القائمة كيانات مصطنعة، وتسعى لإقامة الحكم الإسلامي، تمهيدًا لإعلان خلافة تجمع المسلمين.

مع ذلك، فرض تعثُّر الثورات وتغيُّر مسارها وانتقالها إلى العمل المسلح، كما جرى في ليبيا وسورية، واقعًا مغايرًا، وفتح الباب تدريجًا لدخول الجهاديين وانخراطهم إلى جانب المقاتلين ضد الأنظمة الاستبدادية العنيفة. وبخلاف سورية، لم تكن ليبيا ساحة جاذبة للجهاديين؛ لأن التدخل العسكري الخارجي حصل في بداية ثورتها، ولم يستسغ الجهاديون القتال في صف واحد مع حلف شمال الأطلسي «الناتو» الذي يكفّرونه. أما في سورية فتوافرت للحركات الجهادية، وعلى رأسها تنظيم دولة العراق الإسلامية، جميع الظروف الملائمة للبدء في مشروع جهادي جديد، وأهم هذه الظروف: إمعان النظام في استخدام الأسلحة كلها ضد الشعب المنتفض على حكمه، وظهور الميليشيات الطائفية وارتكابها كثيرًا من المجازر، وانتقال الثورة بشكل شبه كامل إلى الكفاح المسلح، وغياب قيادة سياسية وعسكرية على الأرض، وخروج مناطق واسعة عن سيطرة النظام، وبروز خطاب طائفي مضاد، وأخيرًا غياب التدخل العسكري الخارجي ضد النظام على الرغم من نداءات استغاثة طالبت بردع النظام في حربه ضد المدن والقرى[371].

عزز إطلاق النظام السوري السجناء المنتمين إلى السلفية الجهادية بمراسيم العفو المتكررة، وأهمها المرسوم الصادر في 21 حزيران/ يونيو 2011، من حضور الجهاديين في المشهد الثوري المسلح، حيث خرج الجهاديون من السجن وخرجت معهم نقاشاتهم واختلافاتهم ومراجعاتهم ومشروعاتهم المستقبلية. لم يكن لدى «جهاديي صيدنايا» تصور واضح عن «مشروعهم الجهادي» لحظة إخبارهم باقتراب الإفراج عنهم، خلاف شعار «أخوَّة المنهج»[372] الذي عاش معهم في مهاجعهم خلال أعوام سجنهم[373]، وأفرز تصورين مختلفين: يرى أولهما ضرورة إنشاء مشروع جهادي في سورية يُربَّى في كنف تنظيم القاعدة أو أحد فروعه الإقليمية مع مراعاة الخصوصية السورية. ويطمح الآخر إلى إنشاء مشروع جهادي وطني التوجّه ضمن الحدود الجغرافية القائمة من دون روابط تنظيمية مع القاعدة، ويسعى للقطع نهائيًّا مع الطروحات الأممية للجهاد[374].

لم يمض وقت بعيد حتى ترجم أنصار الطرح الثاني أفكارهم على أرض الواقع؛ فأعلن حسان عبود (أبو عبد الله الحموي) تأسيس «كتائب أحرار الشام» في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، وعرَّفها بأنها «مجاميع مؤمنة علنية الوجود أطَّر الإسلام عملها، وليست امتدادًا لأي تنظيم أو حزب أو جماعة، تهدف لإسقاط حكم الطاغية، وإرساء نظام حكم إسلامي عادل راشد، ومنهجها منهج أهل السنّة في اتّباع كتاب الله والسنة مع تقديم فهم سلف الأمة الصالح فيما لم يكن حادثًا»[375]، أما أنصار الفريق الأول فبدؤوا في البحث عن دعم يساعدهم في تأسيس مشروع جهادي «أممي» التوجّه.

2- الخلاف بين جبهة النصرة وتنظيم الدولة

يذكر كثير من الروايات والسرديات السائدة في المنتديات الجهادية، وفي نقاشات الجهاديين على الأرض، أن مؤسس جبهة النصرة، أبا محمد الجولاني، وهو أحد الأعضاء السوريين في تنظيم دولة العراق الإسلامية، كان من المُفرَج عنهم من سجون النظام، وأنه عاد إلى العراق فور إطلاق سراحه[376]. وقدَّم مع انطلاق الثورة السورية تصورًا شاملًا لتأسيس جماعة جهادية في سورية حاز إعجاب البغدادي، زعيم تنظيم دولة العراق الإسلامية، فكُلِّف بوضع الخطط اللازمة لذلك، ومُنِح الدعم المادي و«البشري» اللازم[377].

تختلف الروايات نفسها على تاريخ الإفراج عن الجولاني: هل كان قبل انطلاق الثورة أم بعده؟[378] ولا توجد معلومات مؤكدة عن الجولاني ذاته؛ اسمه الحقيقي، ومكان ولادته وتاريخها وعائلته[379]. ومن المفارقة أن أحدًا من أعداء الجولاني أو أصدقائه لم يبادر إلى تقديم معلومات عنه، حتى بعد إماطة اللثام عن وجهه. ما هو مؤكد، إذًا، أن الجولاني لم ينشِئ جبهة النصرة باجتهاد أو بقرار منه أو من تنظيم قاعدة الجهاد، بل بقرار وإشراف من تنظيم دولة العراق الإسلامية. وأوضح البغدادي في خطاب إعلان الدولة الإسلامية في العراق والشام أن «النصرة» وُلِدت من رحم دولة العراق الإسلامية، وأنه «انتدب» الجولاني للقتال في الشام[380].

لا شك في أن جبهة النصرة مثّلت غداة تأسيسها نموذجًا جهاديًّا يختلف في السلوك والممارسة وتقديم الأولويات، عن تنظيم دولة العراق الإسلامية، لكنها لم تكن نموذجًا تجديديًّا ضمن التيار الجهادي؛ فالنصرة

لم تخرج عن النسق «الفكري» للتنظيم، وكلاهما ينتمي إلى منظومة الجهاد العالمي وشعاراتها الكبرى، مثل «تحكيم شرع الله»، وإقامة «الحكم الإسلامي» المتمثل في الخلافة/ الدولة الإسلامية[381] من خلال الجهاد ضد «الكفار» أو «عملائهم المسلمين». إذًا، الأصل الفكري والمفاهيمي واحد، ويمكن تلمُّسه في خطاب المتحدثين باسم النصرة أو تنظيم الدولة أو قاعدة الجهاد ذاتها. وإلى جانب ذلك، تتفق النماذج السابقة على مواجهة أي مشروعات منافسة: الدولة المدنية الديمقراطية (لأنها مشروع علماني) والدولة القومية (لأنها مشروع «عصبوي» مناقض لعالمية الإسلام وأمميته) والدولة الوطنية المحلية، حتى لو كانت حكومتها إسلامية (لأنها ترسِّخ المشروع «المناقض» للجهاد[382] وتحرف مساره). انطلاقًا من ذلك، لم تعترض جبهة النصرة على إعلان الدولة الإسلامية، لكنها اعترضت – كما أوضح عضو اللجنة الشرعية العامة للجبهة، أبو سليمان المهاجر[383] – على توقيت إعلانها وفرضها على الناس من دون استئذان أو استشارة جماعات مقاتلة يصفها المهاجر بأنها ترفض أي نظام ما عدا الشريعة؛ مثل الديمقراطية والقومية والعلمانية[384].

ثار جدل واسع ضمن المنتديات الجهادية عن المرجعية التنظيمية لجبهة النصرة، غداة تأسيسها؛ فبيانها التأسيسي الصادر في 24 كانون الثاني/ يناير 2012 حسم هويتها ومرجعيتها الفكرية العامة باعتبارها «سلفية جهادية»، ما دفع كثيرًا من المنظِّرين الجهاديين، مثل أبي محمد الشنقيطي وهو عضو بارز في اللجنة الفقهية لمنبر التوحيد والجهاد، والشيخ أبي محمد الطحاوي وهو سلفي أردني بارز، والشيخ الزبيدي، وهو جهادي معروف، وهاني السباعي وهو شيخ مصري ينتمي إلى التيار السلفي الجهادي، وأبي محمد المقدسي[385]، وأبي قتادة الفلسطيني[386]، وأكرم حجازي، وغيرهم، إلى تزكية الجبهة وقائدها الجولاني والترويج لها ومساعدتها باعتبارها تنتمي إلى السلفية الجهادية المرتبطة بمدرسة القاعدة[387]. لكن الجولاني تعمَّد في خطاب التأسيس ألّا يتطرّق إلى مرجعية الجبهة التنظيمية بإعلانه البيعة أو الولاء للقاعدة أو لأي من فروعها الإقليمية. وبناءً عليه، ساد في المنتديات الجهادية وفي النقاشات ضمن وسائل التواصل الاجتماعي اتجاهان لتفسير ذلك: نظر الاتجاه **الأول** إلى جبهة النصرة باعتبارها نموذجًا تجديديًّا في السلفية الجهادية[388] يتبنى أفكار أبي مصعب السوري عن «لامركزية» الجهاد، وضرورة التخلي عن نمط التنظيمات الجهادية التقليدية ذات البنية الهرمية التراتبية لمصلحة تأسيس «سرايا جهادية» تجتمع حولها فكرة الجهاد

والدعوة من دون أن ترتبط معًا بروابط تنظيمية واضحة، ويكون هدفها الأول «دفع صائل الغزاة»، لا هدف «إقامة الحكومة الشرعية» الذي تضعه التنظيمات الجهادية التقليدية في رأس أولوياتها[389]. أما الاتجاه **الثاني** فرأى في «الجهاد الشامي» ومشروعه الجديد «النصرة» مشروعًا مكملًا لمشروع الجهاد في بلاد الرافدين ودولة العراق الإسلامية؛ لأن الجولاني نشأ في كنف الجهاد العراقي، ومن ثم فبيعته للبغدادي «محسومة»، ولا تحتاج إلى إشهار أو إعلان أو «تأكيد»[390].

كان الطرح الثاني هو الأقرب إلى الواقع، على ما أثبته مسار الأحداث، على الرغم من وجاهة الطرح الأول في ما يتعلق بمزايا «النصرة» على المستوى التنظيمي، واختلافها عن التنظيمات التقليدية بكونها «وعاءً» يجمع سرايا ومجموعات متشابهة فكريًّا وأيديولوجيًّا تحت عنوان «الجهاد ودفع الصائل».

بدأت طلائع الجهاديين العراقيين أو السوريين المنضمين إلى تنظيم دولة العراق الإسلامية في الوصول إلى سورية في منتصف عام 2011 لاستطلاع البيئات الأهلية الحاضنة للفكر الجهادي، اعتمادًا على خبرة ونصائح من «خلايا جهادية» نائمة أو سبق أن نشطت في سورية قبل الثورة، وعلى خبرة السوريين الموجودين في تنظيم دولة العراق الإسلامية[391]. تلا ذلك بدء مرحلة «التعشيش»، وإنشاء قواعد ارتكاز في بيئات حاضنة في ريف حلب الشمالي وأحياء النيرب والشعار في مدينة حلب، وبعض قرى ريف دير الزور ومدنه (الميادين والبوكمال)، وفي ريف إدلب الغربي، وبدرجة أقل في معرَّة النعمان، وكذلك في بعض قرى ريف حماة الشمالي. بقيت «النصرة» وقائدها تحت مظلة تنظيم الدولة، على الرغم من استقلاليتهما عنه، وذلك عبر مجلس شورى المجاهدين الذي كان يضم، إلى جانب الجولاني والبغدادي والظواهري، أشخاصًا يُعرَفون بولائهم المطلق للبغدادي، وقام هؤلاء بدور مهم في دفع البغدادي لدمج النصرة في تنظيم الدولة لاحقًا بذريعة رغبة الجولاني في «الخروج» على التنظيم[392].

مثّلت مسألة «البيعة» تحديًا وجوديًّا لجبهة النصرة بعد قرار الدمج في 9 نيسان/ أبريل 2013، وأحدثت انقسامًا بنيويًّا فيها؛ إذ بايعت أغلبية المقاتلين الأجانب («المهاجرين») البغدادي ضمن فهمهم لتراتبية البيعة (البغدادي مؤسسًا، والجولاني مبايعًا) وانضموا إلى التنظيم الجديد. ولم يثنهم رفض الجولاني للخطوة، بل نظروا إليه بوصفه مارقًا وخارجًا على الملة والجماعة، واتهموه لاحقًا بالردَّة. لذلك سارع الجولاني، في سبيل

الحفاظ على تنظيمه، ووقف انشقاق المقاتلين عنه بحكم تراتبية البيعة وفقه السمع والطاعة، إلى مبايعة الظواهري (الظواهري خليفة بن لادن «أمير مؤسس»، والبغدادي خليفة الزرقاوي «أمير مبايع») طالبًا منه التحكيم.

كان الجولاني مدركًا مركزية تراتبية البيعة وحساسيتها لدى الجهاديين؛ فلم ينكر بيعته للبغدادي، أو «فضله» على النصرة، لكنه حاول التحايل والالتفاف على خطاب الدمج بالتشكيك في صحته بداية، ونفي العلم بمضمونه، ثم بالانقلاب عليه بإعلان البيعة للقاعدة، وطلب التحكيم من أميرها أيمن الظواهري، كما توضح كلمته التي نشرها موقع المنارة البيضاء التابع لجبهة النصرة في 10 نيسان/ أبريل [393]2014.

- أسباب الخلاف

برز الخلاف بين النصرة وتنظيم الدولة بوصفه حدثًا طارئًا ومفاجئًا، وبلا مقدّمات أو مؤشرات تمهّد له، ولم يتكشف من تفصيلاته في الشهور المتلاحقة إلا القليل. وتعاملت الأوساط الجهادية معه في البداية بوصفه خلافًا بين إخوة على منهج واحد وداخل بيت واحد، وعدَّته «غمامة صيف» تزول بالتفاهم أو بتحكيم الظواهري. ولما صعَّد تنظيم الدولة خطابه وممارساته ضد «النصرة» و«القاعدة»، تكشَّف بعض الحقائق عن أسباب الخلاف. وكانت رسالة أبي عبيدة المصري، قائد «جيش محمد» في مدينة أعزاز سابقًا، أُولى الوثائق التي تطرقت إلى أسباب الخلاف الحقيقية، وهي[394]:

- **الخلاف داخل مجلس الشورى**: بحسب الرسالة، فإن المجلس ضم 12 عضوًا، منهم «شخصيات ثقات» عيَّنهم البغدادي أوصياء على الجولاني ليراقبوا تصرفاته. وحاول الجولاني الحدّ من نفوذهم، خصوصًا أبا علي الأنباري - ويُلقب أيضًا بأبي صهيب العراقي - بعد تدخّلهم المستمر في عمل الجبهة، وهو ما فسّره البغدادي بأنه محاولة للانقلاب عليه، فاتخذ قرار الدمج باعتباره خطوة استباقية.

- **تكفير المعارضة**: كان القادة الموالون للبغدادي يدفعون في اتجاه اتخاذ «النصرة» موقفًا واضحًا وصريحًا يكفِّر الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية والجيش الحر. وبحسب الرسالة فإن أبا علي العراقي عرض تفجير مقر الائتلاف الوطني في تركيا[395]، واغتيال قادة في الجيش الحر، لكن الجولاني رفض ذلك

«لمفاسده». وتذهب روايات منشورة في المنتديات والحسابات الجهادية المتابعة في تويتر إلى أن أبا علي العراقي حدد في نهاية عام 2012 ثلاث أولويات ملحَّة للجبهة لضمان سيطرتها وسطوتها على الأرض: اغتيال قادة ناشطين ومركزيين في الجيش الحر، واستهداف رموز دينية موالية للنظام ومعارضة له، وتفجير اجتماع الائتلاف في تركيا. وتذكر الروايات أنه بدأ في تنفيذ هذا المخطط في آذار/ مارس 2013 باغتيال الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي في دمشق، واستهداف قائد الجيش الحر رياض الأسعد، بعبوة ملصقة على سيارته أدت إلى بتر قدمه[396].

يضيف أبو سليمان السوري[397] أسبابًا للخلاف بين الجولاني والبغدادي تتمحور حول رفض الجولاني تكرار أخطاء تجربة العراق التي رآها البغدادي ضرورية لفرض سلطان الله، وتحكيم الشريعة، ومنها:

- التوسع في التكفير واستباحة دماء من خالفهم؛ لذلك أمر الجولاني جبهة النصرة بالرجوع في الفتاوى الشرعية، خصوصًا ما يتعلق بالتكفير، إلى الهيئة الشرعية في حلب، التي كان يرأسها الشيخ أبو محمد وأبو العز النعيمي اللذان لا ينتسبان إلى النصرة، وهو ما رفضه البغدادي وأتباعه.

- الاستهتار بحياة المدنيين في أثناء العمليات العسكرية؛ حيث إن أغلب المهاجرين كانوا يفضلون العمليات الانتحارية أسلوبًا للقتال، وهو ما قيَّده الجولاني مخافة انقلاب المدنيين على الجبهة.

- الاستكبار على الآخرين وإلزامهم بيعة أمير مجهول (أي البغدادي) واعتبار من لم يبايع الجبهة خارجًا عن سلطان الله، وهو اتجاه كان يدفع به البغدادي على اعتبار أنه يرغب في أخذ البيعة له باعتباره (أمير المؤمنين)، في حين كان الجولاني يلقب نفسه (المسؤول العام للجبهة). تجدر الإشارة إلى أن المحاجّة الفقهية في شأن بيعة أمير مجهول أرَّقت تنظيم الدولة في مختلف مراحله؛ ولذلك أماط البغدادي اللثام عن شخصيته الحقيقية بعد إعلان الخلافة في 29 حزيران/ يونيو 2014 من خلال خطبته في جامع الموصل الكبير مطلع تموز/ يوليو 2014.

- تحفُّظ البغدادي عن طريقة عمل الجبهة وهي تخوض معاركها بالاشتراك مع فصائل أخرى إسلامية أو من الجيش الحر، وذلك لاقتناعه بأن ذلك قد يعزز قوة هذه المجموعات التي قد تحارب الجبهة في المستقبل

ونفوذها، وأن فكرة الاتحاد في الهدف (إسقاط النظام) لا تبرر للجبهة «تقديم تضحيات» من دون أن تنعكس فوائدها مباشرة عليها، وأن التعاون بين الجبهة والفصائل الأخرى يجب أن يكون بين الكتائب التي تعلن الولاء أو البيعة للجبهة.

– مطالبة البغدادي ببسط سلطة الجبهة على المناطق المحررة كلها وتسخير مواردها وضرائبها وغنائمها لخدمة المشروع الجهادي، أي تمويل تنظيمه في العراق، وهذا ما رفضه الجولاني لأنه يكرر تجربة العراق وأخطاءَها.

في مرحلة لاحقة، جاءت مهلة المباهلة[398] لتكشف أسباب الخلاف الحقيقية على لسان شرعيَّي التنظيمَين من وجهة نظر كل منهما[399]. في شهادته الصوتية المنشورة في موقع مؤسسة البصيرة، تطرّق المتحدث الرسمي باسم جبهة النصرة، أبو فراس السوري[400]، إلى أن تكفير تنظيم الدولة للجيش الحر هو أساس الخلاف[401]، وأن شرعيَّ تنظيم الدولة في سورية، أبا علي الأنباري (هو ذاته أبو علي العراقي الذي قتله التحالف الدولي في 31 أيار/ مايو 2017)، أخبره أنه لا صلح مع «المرتدِّين»، في إشارة إلى الجيش الحر، واستغرب الأنباري تحالف النصرة مع هؤلاء «المرتدِّين»[402]. أما أبو سليمان المهاجر، عضو اللجنة الشرعية العامة في جبهة النصرة، فركز على تجربة العراق واندفاع تنظيم الدولة لتكرار أخطائها في سورية، وأشار إلى أن البغدادي نفسه كان يحذر من نقل تجربة تنظيمه إلى سورية، وأنه أخبر الجولاني بأن «نقل واقع العراق إلى بلاد الشام يعد انتحارًا»[403]. في الطرف المقابل، أقرّ أبو محمد العدناني، المتحدث الرسمي باسم تنظيم الدولة، بأسس الخلاف المذكورة سابقًا من دون أن يرى في ذلك إفسادًا للجهاد، قائلًا: «لو أن الدولة أفسدت الجهاد في العراق وتريد إفساده في سورية لما تآمر عليها أهل الكفر ومِلَله ونِحَله من يهود وصليبيين وطواغيت وصحوات وأذناب». وكفَّر العدناني الجيش الحر صراحة، ورفض أن يكون تنظيمه في وفاق مع «سليم إبليس»، في إشارة إلى رئيس هيئة الأركان السابق سليم إدريس و«حزب الجربا»، ويقصد بذلك رئيس الائتلاف السابق أحمد الجربا، وميليشيات جمال معروف، ومن سمّاهم أحفاد الرئيس، في إشارة إلى لواء أحفاد الرسول، وآل سلول، في إشارة إلى السعودية، وأميركا. ولم يتوقف العدناني عند تكفير الجيش

الحر فحسب، لكنه كفَّر الجبهة الإسلامية، وسمَّاها جبهة آل سلول، وسمَّى جبهة النصرة جبهة الجولاني وجبهة الغدر والخيانة[404].

على مدار عام ونصف العام بعد إعلان الدمج، كانت مفردات الغلو والتكفير وعدم فهم الخصوصية الشامية واستعجال قطف ثمار الجهاد ورفض التعاون مع الآخرين، حاضرة في خطاب منتسبي جبهة النصرة ومؤيديها في موقع تويتر في وصفهم خطاب تنظيم الدولة المضاد وحملاته في وسائل التواصل الاجتماعي ضد الجبهة وزعيمها وشرعيِّها العام السابق، أبي ماريا القحطاني. لكن روايات أخرى عن أسباب الخلاف خرجت إلى العلن في تشرين الأول/ أكتوبر 2014؛ فبعد هزيمة النصرة ومجلس شورى المجاهدين[405] أمام تنظيم الدولة في دير الزور (تموز/ يوليو 2014)، وانسحابهم إلى حوران، أعلنت جبهة النصرة عزل أبي ماريا القحطاني[406] والسعودي سلطان بن عيسى العطوي، الملقب بأبي الليث التبوكي، من مناصبهما «الشرعية»، وتعيين الأردني سامي العريدي، الملقب بأبي محمود الشامي، في منصب الشرعي العام للجبهة. وفي أول ردة فعل على إقالته، حمّل العطوي (في تغريدات كتبها تحت وسم (#لله_ثم_الجهاد)[407] القحطاني مسؤولية الهزيمة أمام تنظيم الدولة في دير الزور وفي مناطق أخرى من سورية، واتّهمه بالفساد وإهدار ملايين الدولارات وتحويل الجهاد إلى ما سماه «حرب مغانم» و«موالاة العشائر»، في إشارة إلى تورُّط النصرة في صراع العشائر، وتحديدًا بين الشحيل والشعيطات. وأرجع العطوي الذي ترك النصرة ونصح المقاتلين، ولا سيَّما «المهاجرين» منهم، بتركها وبالالتحاق بجبهة أنصار الدين[408]، في تغريداته (أكثر من 100 تغريدة في تويتر) أسباب الخلاف بين النصرة وتنظيم الدولة إلى «جهل قادتهم، وحبهم للإمارة والانتقام، ما دعاهم إلى التفرقة بين المجاهدين ونشر العداوة وإراقة الدماء». ولَمَّح إلى أن الجولاني رفض خطوة البغدادي بدمج التنظيمين طمعًا في السلطة وحبًّا للقيادة، وليس خوفًا على «الجهاد الشامي». وانتقد العطوي نهج النصرة بالتحالف مع الجيش الحر، واعتبره نذير «شؤم» على الجبهة، بسبب ما سمّاه «انحرافات» الجيش الحر، مثل السرقة من الغنيمة ونهب المنازل واختلاس الذخيرة وبيعها ووقوع بعض أفراده في سب الله. كما أشار إلى أنه طرح هذه القضية في اجتماعات مجلس الشورى، لكن القيادة التي وصفها بـ «الظالمة» كانت ترى النقيض. وختم العطوي تغريداته بنصيحة للجولاني بالتحالف مع تنظيم الدولة لمواجهة «التحالف»، وبعدم الاستماع

لأبي ماريا القحطاني لأن عداءه لتنظيم الدولة نابع من «ثارات سابقة»، وادَّعى العطوي أن القحطاني أخبره مرارًا وتكرارًا بأن «الجولاني كان يريد العودة لـ [تنظيم] الدولة»، لكنه هو من منعه[409].

برهنت الأحداث التي شهدتها المناطق الخارجة عن سيطرة النظام في الشمال السوري في عامَي 2017 و2018 على أن مشروع جبهة النصرة في سورية مطابق لمشروع تنظيم الدولة، لكن بوسائل أكثر صلافة[410]؛ إذ لجأت النصرة إلى أساليب تنظيم الدولة ذاتها، بالاعتداء على فصائل الجيش الحر بداية، مرورًا بالفصائل الإسلامية، وصولًا إلى الفصائل السلفية الجهادية مثل أحرار الشام التي كثيرًا ما تحالفت معها. كما أقامت النصرة، بقوة السلاح، المحاكم الشرعية والإدارات الخدمية التابعة لها وفرضت إتاوات وضرائب على الناس وطبّقت الحدود على طريقة تنظيم الدولة، لكن من دون تصوير أو تصدير إعلامي إلى الخارج، الأمر الذي زاد من حنق الفصائل والمجتمعات المحلية ضدها، ودفعها إلى إعلان هبَّة مسلحة، بدأت في مطلع شباط/ فبراير 2018، لطرد جبهة النصرة من عموم ريف إدلب.

إن تجسيد التجارب الجهادية في «مشروع سلطة» هو معطى جديد برز بعد غزو أفغانستان في عام 2001، ونشوء ما عُرِف بالتنظيمات الجهادية الإقليمية، أو «النُّسخ الوطنية للقاعدة»، كتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين وحركة الشباب المجاهدين في الصومال وحركة طالبان في باكستان. وفرض هذا التحول الطارئ تغيّرًا كبيرًا في «الفكر» الجهادي، وأنتج تجارب جهادية مختلفة عن الأصل «قاعدة الجهاد العالمي». وتميَّزت الأعوام الأولى لتنظيم القاعدة بالاهتمام بالبعد العالمي للجهاد، أو ما يسمّى «العدو البعيد»[411]، وهو الذي نظَّر له أيمن الظواهري في كتابه **فرسان تحت راية النبي**؛ حيث ركز القاعدة في خطابه على استقطاب عداء المسلمين لأميركا والغرب عمومًا[412]. ودشَّن القاعدة بداية أعماله الكبرى التي تجلَّت في تفجيرَي نيروبي (كينيا) ودار السلام (تنزانيا) في 7 آب/ أغسطس 1998[413] بالتزامن مع الذكرى الثامنة لدخول القوات الأميركية إلى السعودية إبان حرب تحرير الكويت. كما تميزت هذه الفترة بوجود قيادة مركزية مستقرة للقاعدة في أفغانستان وتشرف على مراكز تدريب جهادية. ورسَّخت هجمات 11 سبتمبر 2001، البعد العالمي للجهاد، خصوصًا بعد أن أصبح استهداف تنظيم القاعدة يتصدَّر قائمة الأولويات العسكرية للولايات المتحدة والغرب عمومًا في ما عُرف باسم «الحرب على الإرهاب».

لكن الفروع الإقليمية والوطنية نحت منحى مختلفًا عن الأصل، وأضحت تبعية الفروع إلى الأصل تبعية رمزية فحسب، وساد لديها نزوع للاستقلال بشكل شبه كامل؛ فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من انضمام جماعة التوحيد والجهاد إلى تنظيم القاعدة في عام 2004، وإعلان مؤسسها أبي مصعب الزرقاوي بيعته لأسامة بن لادن، فإن الزرقاوي عمل على تأسيس شبكة جهادية مستقلة تمتد من الأردن (تنظيم بيعة الإمام)، مرورًا بأفغانستان (معسكر هيرات)، وصولًا إلى العراق[414]. ومن جهة أخرى، ما عاد الجهاد ببعده العالمي (قتال العدو البعيد) يتصدّر أدبيات الفروع وأولوياتها الراهنة والمستقبلية، واجترحت الفروع أيديولوجيا جديدة تقوم على تقديم قتال «العدو القريب» المتمثل في الأنظمة القائمة والاهتمام بالبعد الهوياتي الطائفي (تكفير الشيعة والطوائف). واعتمدت الفروع الإقليمية، خصوصًا تنظيم الدولة، عند تأسيسها على كتابين مرجعيَّين: **مسائل من فقه الجهاد** لأبي عبد الله المهاجر، و**إدارة التوحّش** لأبي بكر ناجي[415].

يقدم الكتاب الأول الذي يُعرف بعنوان آخر هو **فقه الدماء** التبريرات الفقهية كلها اللازمة لتكفير الدول والأنظمة والمجتمعات؛ إذ يقدم فيه أبو عبد الله المهاجر تفسيرًا مختلفًا لفقه الحرب، وتقسيمًا جديدًا لدار الإسلام ودار الكفر؛ حيث لا تُعَد كل بقعة جغرافية يعيش فيها المسلمون دارًا للإسلام، وإنما يُطلق هذا الاسم على من يطبِّق أحكام الشريعة الإسلامية فحسب. وبحسب رأي المهاجر، فإن دار الإسلام قد تتحول إلى دار كفر، حتى وإن كان حكّامها مسلمين أو يقطنها المسلمون، وفق الآتي: «إن صفة الدار ليست من الصفات اللازمة والمؤبدة، بل هي من الصفات العارضة المتغيرة، بمعنى أن الدار تتغير من صفة إلى أخرى، فقد تكون الدار دار كفر في وقت ما، ثم تصير دار إسلام، وقد تصير دار الإسلام دار كفر»[416]. إن مناط الحكم والتصنيف عند المهاجر هو نوع الأحكام الجارية في الدار؛ «فمتى كانت الأحكام الإسلامية مطبّقة كانت الدار دار إسلام، وإن كان أغلب سكانها من أهل الكفر»[417]، ومتى كانت الأحكام المطبّقة هي أحكام كفر، أي غير إسلامية، فالدار دار كفر وحرب، وإن كانت أغلبية سكانها من المسلمين.

يقدم الكتاب الثاني نصائح إلى الجماعة الجهادية في ما يتعلق ببناء عقيدة قتالية تستند إلى فقه الشوكة والغلبة والقوة من أجل بناء الدولة الإسلامية، باعتبارها أساسًا لشرعية دينية. وفي هذا الكتاب يستعير ناجي مفهوم «التوحّش» من الفكر الخلدوني، وهو مفهوم يكافئ «الفوضى»، ويؤكد حتمية مرحلة التوحّش

والفوضى وضرورتها، ويبحث في طرائق استثمارها كي تفضي إلى تحقق «الدولة الإسلامية» وقيامها، فالتوحش لدى أبي بكر ناجي هو المَعْبر الذي تمر به الجماعة الجهادية لتحقيق الدولة الإسلامية قيامها، ولا يبالي بتداعياته وأضراره ومساوئه، لكنه يطالب «بأفحشه» لأن أفحش درجات التوحّش هي أخف وطأة من الاستقرار تحت «نظام الكفر»[418].

يلحظ المتتبع لمسيرة الفرع العراقي في تنظيم القاعدة وتحوّلاته تأثّره الكبير بالأفكار السابقة؛ فعلى الرغم من تبعية الزرقاوي لتنظيم قاعدة الجهاد، فإن خلافات ذات أبعاد أيديولوجية وتكتيكية وإستراتيجية سرعان ما نشبت بينه وبين بن لادن، نتيجة نزوع الزرقاوي إلى جعل تنظيمه «مشروع سلطة» في بقعة جغرافية معيّنة، وشحذه بمرتكزات فكرية تركّز على الصراع الهوياتي (السنّي – الشيعي) بدلاً من الطروحات الأممية للقاعدة حول ضرورة قتال العدو البعيد و«نصرة المستضعَفين». ودخلت السلفية الجهادية مرحلة جديدة في علاقتها بتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين (2004)، ولاحقًا دولة العراق الإسلامية (2006)، فتحوّلت إلى حركة اجتماعية وسياسية يغلب عليها التديّن الطائفي والمذهبي، وهذا التديّن أو التعصب المذهبي لا يقتصر على التمايز مع الآخر في ممارسة الشعائر الدينية أو الأحوال الشخصية، مثل الزواج والطلاق، لكنه يسعى للاستقلال والصفاء الذاتي، وما يعتبره «طهارة» من «رجس» الآخر وكفره. وبمعنى أشمل، إنه تديّن راديكالي، يرفض المؤسسة الاجتماعية والسياسية القائمة، ويحمل نزعة محافظة إلى أقصى حد، تتلبَّس شكل الاحتجاج على ما طرأ من تطوّرات وتحوّلات على الدين في مواجهة الآخر[419].

لا شك في أن هذا التديُّن الجديد أنتج أشكالًا جديدة وغير مسبوقة من الممارسات العنفية التي يمكن أن نعاينها في سلوك دولة العراق الإسلامية؛ أكان ذلك في استهداف المجتمعات المحلية العراقية ذات الأغلبية الشيعية، أم استهداف المخالفين في المجتمعات المحلية ذات الأغلبية السنّية. كما يمكننا أن نلحظ التوحّش والعنف اللذين أفضيا خلال الفترة 2003–2006 إلى إضعاف تنظيمات المقاومة العراقية والفصائل الجهادية الأخرى على نحو مكّن التنظيم من فرض نفسه كأمر واقع، والشروع في بناء مشروعه السلطوي

تحت اسم دولة العراق الإسلامية، فأعلن تشكيلة وزارية أولى في 19 نيسان/ أبريل 2007، وثانية في 22 أيلول/ سبتمبر 2009[420]، وأقام المحاكم الشرعية ودور القضاء والحسبة والشرطة وهيئة الأمر بالمعروف.

المثير للاهتمام في الأمر أن تنظيم الدولة طبَّق مفاهيمه عن «التوحّش» وطريقة «إدارته» على المجتمعات المحلية «السنية» في المناطق الخاضعة لسيطرته، وركّز على فرض «سلطة الأمر الواقع» أكثر من تركيزه على قتال الأميركيين ومن يسمِّيهم «المرتدِّين»، فكفَّر كل من يخالفه أو لا يخضع لمحاكمه أو من يتعامل مع بنى وهياكل إدارية غير تلك التي أنشأها، وهو أمر انعكس سلبيًّا عليه؛ لأن طموحات التنظيم السلطوية ونهج «التوحّش» و«النصرة بالرعب» الذي اتّبعه وتوسع انتهاكاته ونفور البيئات الاجتماعية الحاضنة منه، أتاحت للولايات المتحدة فرصة سانحة للقضاء عليه، في ما عرف بمشروع ديفيد بترايوس، أو ما يسمى «الصحوات»، الذي انتهى بطرد تنظيم دولة العراق الإسلامية من معظم المدن العراقية وعزله في الصحارى منبوذًا واغتيال قادته واعتقال كوادره، حتى ما عاد للتنظيم خلال الفترة 2008–2010 أي تأثير عملياتي باستثناء مفخخاته التي استهدفت المدنيين أكثر مما استهدفت الأميركيين والجيش والشرطة العراقيين[421].

3– إحياء التنظيم

جاء انطلاق الثورة السورية، ثم تحوُّلها إلى العمل المسلح بعد قمع النظام لها، إضافة إلى الاحتجاجات والاضطرابات التي شهدها العراق خلال عام 2011، وسياسة الإقصاء التي انتهجها رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي (2006–2014) بمنزلة طوق نجاه لتنظيم دولة العراق الإسلامية، فنجح في إعادة تغلغله في البيئات المجتمعية السنّية، مستغلًّا الحنق الشعبي على سياسات المالكي وضعف الصحوات وتحوّلها إلى ميليشيات مأجورة تتبع السياسيين العراقيين. لقد نظر البغدادي إلى جبهة النصرة عند تأسيسها على أنها مشروع «منقذ» لتنظيمه، ورئة حياة جديدة له بعد أن ضاقت به بيداء العراق، وافتقد مصادر التمويل والقدرة على استقطاب متطوعين جدد نتيجة الترتيبات الأمنية السورية المشددة على الحدود، ولا سيَّما بعد تسوية الخلافات بين الحكومة العراقية والنظام السوري في أثر دعم الأخير ترشيح المالكي لولاية ثانية ضد إياد علاوي زعيم القائمة العراقية التي فازت بالمرتبة الأولى في الانتخابات البرلمانية في عام 2010.

في المقابل، لم يرضَ الجولاني، بعد أن أصبحت جبهة النصرة، خلال أقل من عام على تأسيسها، من أبرز الفصائل العسكرية على الساحة السورية وتوسَّع نفوذها وزاد عدد منتسبيها، بأن يقطف البغدادي «ثمار» جهوده، ورأى أن الفرصة ملائمة ليتبوأ مكانة قيادية في التيار الجهادي، خصوصًا أن تنظيمه حاز إعجاب المنظِّرين الجهادين، ونظروا إليه بوصفه «تجديدًا» يقطع مع مثالب الماضي ويؤسس لجيل جهادي جديد في القاعدة أكثر حيوية ودينامية والتصاقًا بقضايا الشعوب على نحو ينقل العمل الجهادي من الإطار «النخبوي» إلى «الإطار الشعبي العام».

أدرك زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري، بعد أن بايعه الجولاني في خطابه في 10 نيسان/ أبريل 2013 بيعة عامة، أن صراع التنظيمين هو في أساسه صراع على السلطة والنفوذ والزعامة، وأنه هو ذاته ليس بعيدًا عن هذا الصراع، لكنه في قلبه، ولا سيما أن البغدادي سار في طريق الاستقلالية الكاملة عن تنظيم القاعدة وأسسه الفكرية والتنظيمية، وأن تنظيم الدولة إن استمر فسيكون، بحكم القوة والغلبة والتمكين، البديل الجهادي من تنظيم القاعدة الذي أصابه الوهن، وضعفت قدراته في أثر الضربات الموجعة والمتتالية منذ حرب أفغانستان في عام 2001 حتى اغتيال مؤسسه وزعيمه أسامة بن لادن في أيار/ مايو 2011.

لم يستجب الظواهري لطلب التحكيم فورًا، ولم يعلِّق في لحظة الخلاف، على الرغم من أنها كانت أول مرة يحصل فيها خلاف يتطور إلى صدام مسلح بين تنظيمين (هما في الأصل تنظيم واحد) ينتميان إلى مدرسة واحدة، وينتسبان إلى أصل تنظيمي واحد، وعلى الرغم من تصاعد المواجهات وتبادل الاتهامات بين أنصارهما. وأثيرت في المنتديات الجهادية آنذاك تساؤلات كثيرة عن سبب تأخر الظواهري ومغزاه في الفصل في النزاع الجهادي الطارئ في الساحة السورية، ولا سيما أن منظِّرين جهاديين مثل هاني السباعي وطارق عبد الحليم وأبي محمد المقدسي وأبي محمد الشنقيطي حسموا مواقفهم تجاه ما حصل بين مؤيد ومعارض ووسطي يدعو إلى الوساطة والصلح بين الطرفين. آنذاك، عزا كثيرون في المنتديات الجهادية وفي وسائل التواصل الاجتماعي التي يتابعها أنصار التيار السلفي الجهادي ومؤيّدوه تأخر الظواهري إلى «تروِّيه» و«دراسته التفصيلية» لأصل الخلاف وملابساته، وادَّعوا أن «حكيم الأمة» لن يتسرّع في قرار سيترك أثره الراهن والمستقبلي في «الجهاد الشامي».

لكن الأرجح أن الظواهري كان ينتظر مآلات الصراع ونتائجه، لكونه لا يستطيع التأثير في مساره، ولإدراكه أن حدود تأثيره في ظل وضع القاعدة الراهن لا تتعدّى «مباركة» المنتصر وتزكيته في التيار الجهادي في مقابل أن يضمن بيعته وتبعيته الشكلية. كذلك، لم يكن الظواهري في وضع يسمح له بتخطئة النصرة أو دعوة أميرها المبايع له لنقض بيعته والاستجابة لقرار البغدادي، حيث أشاد في خطابات عدة، خصوصًا في خطابه الأول في 12 شباط/ فبراير 2012 (بعد أسبوعين من تأسيس جبهة النصرة) بما سمّاه «الجهاد الشامي» ورجاله، في إشارة إلى جبهة النصرة، ودعا إلى الالتحاق به لقتال «النظام الخائن» المتحالف مع قوى الاستكبار العالمي[422]. كما تابع إعجاب المنظِّرين الجهاديين بالنصرة، ورأى فيها عودة إلى الأساسيات التي انطلقت منها القاعدة، وأبرزها «دفع الصائل» والمقاومة ضد الظلم وتجنّب استفزاز البيئات الاجتماعية بعد أن أفسدتها تجارب الفروع، ولا سيما التجربة العراقية.

نظرًا إلى تخوّفه من تكرار تجربة الفروع مع النصرة، نُقل عن أبي يزن الشامي[423] أن الظواهري أرسل في أكثر من مرة إلى الجولاني، عبر أبي خالد السوري[424]، رسائل تحثّه على ترك بيعة القاعدة والانضمام إلى مشروع الجبهة الإسلامية الذي أُعلن عنه في نهاية عام 2013، وضمَّ: أحرار الشام ولواء التوحيد ولواء الحق وصقور الشام وجيش الإسلام والجبهة الإسلامية الكردية وغيرها، لكن الجولاني كان يرفض ذلك، ويتذرّع بأن منطلق الشيخ هو «خوفه» على الجهاد الشامي، في حين أنه هو يسعى لخدمة مشروع القاعدة وتأسيس فرع لها في سورية كإطار يحفظ «الجهاد الشامي» من تغوُّل تنظيم الدولة ومحاولاته الاستئثار بالمنجزات وتوظيفها لغايات فئوية وشخصية.

في المقابل، فهم البغدادي، كما يبدو، أن تحكيم الظواهري لن يأتي في مصلحته إلا إذا نجح تنظيمه في القضاء نهائيًّا على النصرة؛ لذلك حاول استباقه، مستغلًّا انضمام قسم كبير من مقاتلي النصرة الأجانب (المهاجرين) إليه، وانضمام بعض مقاتليها السوريين إلى فصائل أخرى[425]، فبدأ باستهداف مقراتها (دون غيرها في البداية) والسيطرة على مخازن أسلحتها. ولما استطاعت النصرة الحفاظ على وجودها وحضورها، ولو في بعض المناطق في سورية، مثل ريف دمشق وإدلب واستوعبت صدمة الدمج، وبدأت في تحصين

مقرّاتها ومقاتليها من هجمات تنظيم الدولة، جاء تحكيم الظواهري بإلغاء الدمج وإبقاء الجولاني في منصبه «مسؤولًا عامًّا» لجبهة النصرة في سورية، وتعيين أبي خالد السوري حَكَمًا بين المتنازعين[426].

لم يقلّص بيان الظواهري برفض الدمج الخلافات والصدام بين الجانبين؛ فأتباع تنظيم الدولة شكّكوا بدايةً في صحة بيان الظواهري واتهموا النصرة بتزويره. كما اتهم «والي حلب» في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في 7 حزيران/ يونيو 2013 الجولاني بنشر رسالة منسوبة إلى القيادة العامة لتنظيم القاعدة في خراسان تنص على فصل جبهة النصرة عن الدولة الإسلامية. ووصف «الوالي» في رسالته الجولاني ومن معه بأنهم «ليسوا موطن ثقة»، ودعا أتباعه إلى عدم الالتفات إلى ما يثار من مزاعم عن عملية الفصل. لكن نشر المنتديات الجهادية رسالة الظواهري وتأكيدها فرضا على تنظيم الدولة خيارين رئيسين: **أولهما** الاستجابة بالضرورة لما جاء فيها، لأن تنظيم الدولة فرع من القاعدة مهما اختلف فكريًّا عنه، وأميره «مبايع» له، ومعيَّن من قبل أميره العام على العراق بوصفها «ولاية مكانية». والخيار **الثاني** رفْض الاستجابة لطلب الظواهري والخروج على بيعته.

تسببت رسالة الظواهري في إرباك كبير لتنظيم الدولة؛ فالبغدادي الذي طلب من الجولاني وجبهة النصرة الاندماج في تنظيمه ومبايعته وفق ما تفرضه قاعدة «السمع والطاعة» الفقهية، غدا مطالبًا وفق القاعدة ذاتها بتنفيذ ما جاء في رسالة الظواهري. ولم يكن من بد، للخروج على القاعدة والظواهري، إلا بتخطئته «شرعيًّا»، واعتبار ما جاء في الرسالة مخالفًا «للشريعة» ولأمر الله، وهذا ما فعله؛ فبعد يومين من ظهور رسالة الظواهري في الإعلام (13 حزيران/ يونيو 2013) بثت مؤسسة الفرقان (الذراع الإعلامية لتنظيم الدولة) كلمة صوتية للبغدادي بعنوان «باقية في العراق والشام»، رفض فيها ما جاء في رسالة التحكيم[427].

مثّلت كلمة البغدادي انقلابًا لتنظيم الدولة على تنظيم القاعدة ومشروعه، وانتصارًا للمشروع الجهادي السلطوي المحلي على الفكر والأيديولوجيا الجهاديَّين العالميَّين، وعلى خطاب «الحق» الذي يروّجه القاعدة، المستند إلى نصرة المستضعَفين ومواجهة الاستكبار العالمي وإعلاء كلمة الجهاد ونشره في أصقاع الأرض. لم يعبأ البغدادي بالرفض العارم لكلمته في المنتديات الجهادية وإعلان أبرز المنظِّرين الجهاديين، مثل أبي قتادة

الفلسطيني وأبي محمد المقدسي وإياد القنيبي وأكرم حجازي ويوسف الأحمد، بطلان خطوته من الناحية الشرعية[428]، لكنه اجترح إستراتيجية إعلامية مضادة، مرتكزها الرئيس هو الهجوم على القاعدة والاستهزاء به وتصغير أميره، واتّهامه بالضلال ومحاباة الصليبيين والعلمانيين والتحالف مع الصحوات، وفي الوقت نفسه، الادعاء بأن مبايعة تنظيم الدولة للقاعدة في ما مضى كانت «مَكرُمة» من رجال التنظيم، وليست بيعة ولاء وطاعة. يتضح ذلك جليًّا في كلمة الناطق السابق باسم تنظيم الدولة، أبي محمد العدناني، بعنوان «عذرًا أمير القاعدة»، حيث ذكَّر الظواهري «بأن تنظيم القاعدة السابق في العراق حلَّ نفسه وانخرط من بقي منه في الدولة الإسلامية»[429].

بهذا الإعلان اتّسع الشرخ بين جبهة النصرة وتنظيم الدولة على الأرض، وبدأ كلا الطرفين في العمل على تعزيز مواقعه ميدانيًّا، ومحاولة جذب عناصر كل تنظيم إليه. وانتقل هذا الشرخ إلى منظِّري التيار الجهادي أنفسهم؛ فمنهم من عارض إعلان الدولة بشكل قاطع، مثل أبي بصير الطرطوسي الذي اتهم المهاجرين والمقاتلين العرب باستغلال حاجة الشباب السوري إلى السلاح والمال لضمّهم إلى تنظيم الدولة، ومنهم من دعا إلى نبذ الفرقة وتوحيد التنظيمين، مثل الشيخ هاني السباعي[430].

ثانيًا: العلاقة بالفصائل في سياق البحث عن إمارة

ساهم انهيار «إمارة أفغانستان الإسلامية» بعد الغزو الأميركي في عام 2001 وتراجع نفوذ حركة طالبان في الأعوام الأولى للاحتلال واقتصار نشاطها على المناطق الجبلية الوعرة، وكذلك صعود تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، بقيادة الزرقاوي، بصفته فاعلًا رئيسًا في مواجهة القوات الأميركية، في إحياء النقاش في الأوساط الجهادية عن ضرورة إقامة الإمارة الإسلامية، وتنصيب الزرقاوي أميرًا للمؤمنين. لكن إصرار أسامة بن لادن على بيعته للملا عمر وتحاشي الزرقاوي الصدام مع القاعدة آنذاك، أجَّلا النقاش في هذا الموضوع. وفُتِح الموضوع مجددًا بعد مقتل الزرقاوي في 7 حزيران/ يونيو 2006، وتولّي أبي حمزة المهاجر، وحُسِم بالبقاء على بيعة القاعدة، وبيعة الملا عمر بيعة عامة، ومبايعة أبي حمزة المهاجر عند الضرورة[431].

سعى أبو حمزة المهاجر فور بيعته أميرًا للقاعدة في العراق إلى إنشاء دولة أو إمارة إسلامية تجمع شتات الفصائل العراقية «السنّيّة» تحت راية تنظيمه[432]. بيد أن التخلّي عن البعد العالمي والتوجّه نحو إقامة مشروع جهادي محلي عراقي كانا يتطلّبان شخصية عراقية قادرة على إقناع الفصائل والمجتمعات المحلية والعشائر بمبايعتها، وهو ما حصل حينما أُسست دولة العراق الإسلامية، وعُيِّن حامد داود محمد خليل الزاوي الملقب بأبي عمر البغدادي (1959–2010) أميرًا لها. لم يكن الزاوي عضوًا أصيلًا في تنظيم القاعدة، لكنه كان قائدًا لفصيل عراقي سلفي التوجّه، هو «جيش الطائفة المنصورة»، وبايع تنظيمَ القاعدة في بلاد الرافدين، وانضوى في مجلس شورى المجاهدين الذي ضم ثمانية فصائل بقيادة الزرقاوي، ثم جرى اختياره أميرًا للمجلس، خلفًا للزرقاوي، وأميرًا لدولة العراق الإسلامية حين أُسّست في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2006[433].

حمل اختيار الزاوي أميرًا لـ «الدولة» المستحدثة دلالات عدة داخل التيار الجهادي: **أُولاها** تتوافر في الإمارة أو الدولة الإسلامية في العراق شروط (سلطة «شرعية» وتحكيم الشريعة والأرض والسكان)، تؤهّلها للحلول محل إمارة أفغانستان الإسلامية المتهاوية. و**ثانيتها** تتوافر في الزاوي مزايا البيعة، أكانت بيعة صغرى (بيعة قتال وجهاد ضد الكافر والصائل) أم بيعة عظمى، كونه، بحسب رواية تنظيم الدولة، «قرشي» النسب، ولذلك فإن بيعته «واجبة» شرعًا، وأنه أحق بالبيعة من الملا عمر[434]. والجدير بالذكر أن زعم النسب القرشي لأمير تنظيم الدولة وما يحمله من دلالات رمزية ومعنوية للجهاديين حضرا بقوة في خطابات التنظيم وتسجيلاته، وكان إحدى الأدوات التي اعتمدها التنظيم في المواجهة الخطابية مع القاعدة غداة إعلان الدولة في العراق والشام وإعلان الخلافة لاحقًا، حيث نشر تنظيم الدولة في مناطق سيطرته كتيّبًا (28 صفحة) كتبه أبو همام بكر بن عبد العزيز الأثري، وحمل عنوان **مد الأيادي لبيعة البغدادي**، ركّز على النسب القرشي للبغدادي، بل ادّعى أنه «هاشمي» من آل بيت النبوّة، وأنه أحق بالخلافة من أي شخص آخر[435].

لم يطلب تنظيم الدولة غداة تأسيسه بيعة القاعدة له، لكن المتتبع للعلاقة بينهما خلال عامي 2006–2007 يلحظ اتساع الهوّة بينهما في أثر رفض قادة التنظيم طلب القاعدة التوقف عن «استهداف عوام

الشيعة»، وهو ما أشار إليه العدناني في خطابه «عذرًا أمير القاعدة»، وعن أخذ البيعة من الفصائل والعشائر العراقية عنوة. وبدأ انقلاب تنظيم الدولة على القاعدة منذ عام 2007، لكن ظروف المواجهة، وتشكل الصحوات وتراجع التنظيم عسكريًّا، كل ذلك منع هذا الانقلاب أو أخَّره أعوامًا في ظل حاجة التنظيم إلى مباركة القاعدة من أجل تجنيد المقاتلين وتلقّي التبرعات التي اعتمد عليها بوصفها مصدرًا رئيسًا لبقائه في الفترة 2008–2011[436].

كثيرًا ما كان مشروع إنشاء دولة أو إمارة إسلامية على غرار أفغانستان حلمًا يراود قادة تنظيم الدولة؛ فهي في اقتناعهم «ذروة سنام الجهاد»، وتحقيقها يتقدم على ما سواه. ويتم ذلك عبر شخص يتولّى المسؤولية، ويبايعه مجلس الشورى، ويقدمه إلى أهل الحل والعقد (رجال الدين والوجهاء وشيوخ العشائر) لمبايعته طوعًا أو بالتغلّب، ومن ثم تؤخذ له بيعة الناس («الرعية»). ولربما يفسّر هذا الهدف جمع التنظيم بين الوحشية المفرطة والسلوك البراغماتي والانتهازية في استغلال الظروف والفرص وتطويعها لخدمة مصالحه. فعلى سبيل المثال، فضَّل تنظيم دولة العراق الإسلامية غداة تأسيسه ترسيخ سلطته وسطوته في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة العراقية والاحتلال الأميركي على مواجهة الاحتلال أو التوسع في مناطق جديدة. وتكرر الأمر ذاته في سورية غداة الإعلان عن الدولة الإسلامية في العراق والشام؛ فبعد تقديره الأوزان العسكرية للأطراف المتصارعة (النظام، وفصائل المعارضة)، تجنَّب مواجهة النظام عسكريًّا أو التوسع في مناطقه، وفضَّل التمدد والانتشار في مناطق سيطرة المعارضة؛ لأنها أسهل وأقل تكلفة بالنظر إلى انشغال الفصائل بقتال قوات النظام على جبهات مختلفة، وتشرذمها وانقسامها، وعجزها عن إنتاج سلطة محلية تملأ الفراغ الذي تركه النظام، فعمَّت الفوضى في المناطق المحررة، وانتشرت فيها مظاهر سلب ونهب، وظهر أمراء حرب وقُطَّاع طرق، وهو ما استغله تنظيم الدولة، لفرض سلطته.

عامل آخر ساهم في اندفاع تنظيم الدولة إلى التمدد في مناطق المعارضة تمثل في رغبته في القضاء عليها ليكون المقابل الوحيد للنظام. وهو يلتقي في ذلك مع رغبة النظام أيضًا الذي يفضل أن تكون البدائل المطروحة إمّا هو وإمّا تنظيم الدولة. وأدرك تنظيم الدولة منذ دخول طلائعه إلى سورية في أواخر عام 2011 أنه خارج الثورة ومعادلاتها، وأن وجود معارضة مسلحة تحظى بدعم قوى إقليمية ودولية ضد نظام فقد

شرعيته «الأخلاقية» دوليًّا يشكل خطرًا عليه أكثر من بقاء النظام ذاته ضعيفًا منهكًا يفتقد القدرة على استعادة المناطق الخارجة عن سيطرته.

يرى تنظيم الدولة، تُشارِكه في ذلك جبهة النصرة، أن الغرب غير مهتم بإسقاط النظام السوري، وأن تشابك المصالح في هذه المنطقة يصب في مصلحة الإبقاء عليه مع إدماج معارضة سياسية وعسكرية، وهو في رأيهم مخطط و«مؤامرة» لوأد ما يسمّونه «التجربة الجهادية» الوليدة في الشام. كما يتوافر لدى التنظيم وحركات جهادية أخرى اقتناع بأن التوجّه الغربي للإبقاء على النظامين السوري «النصيري» والعراقي «الرافضي» سيعيد تشكيل الصراع على أسس جديدة دينية الطابع، أبرزها: الولاء والبراء من جهة والصراع بين المسلمين والصليبيين وحلفائهم الروافض والنصيريين المرتدِّين من جهة أخرى. وليست الطروحات السابقة وليدة مرحلة تنظيم الدولة، لكنها كانت حاضرة عند تأسيس جبهة النصرة، كما يتضح من كتيب **استراتيجية الحرب الإقليمية على أرض الشام** المنشور في عام 2012 الذي كان يُعَد «وثيقة إستراتيجية» للعمل الجهادي في سورية مع بدء تدفق الجهاديين إليها في مطلع عام 2010[437]. في ضوء هذا الفهم، وجد تنظيم الدولة في القضاء على المعارضة السورية المسلحة وتكفير المعارضة السياسية وانزياح الغرب تدريجًا للتحالف مع الأسد أو الإبقاء عليه، فرصة لضم عدد كبير من المقاتلين السوريين نتيجة انسداد الأفق الراهن، وعجزهم عن الحسم العسكري في ظل تحكم الغرب والدول الإقليمية في إمدادات السلاح.

كما توافر لدى تنظيم الدولة اقتناع بأن تمدّده وانتشاره على حساب فصائل المعارضة وحلفائها سيحيِّد قوات النظام والميليشيات المرتبطة به عن الدخول في مواجهة سريعة معه، لأن ذلك يصب في مصلحتهم. فكما يَجهد تنظيم الدولة لتأكيد الأساس الديني والهوياتي الطائفي للصراع، ويروّج في دعايته أن الغرب الصليبي سيتحالف في نهاية الأمر مع «الروافض والنصيرية المرتدّين»، يجهد النظام لإثبات روايته أن الصراع في سورية لا يرتبط بأزمة مجتمعية وسياسية حادّة سببها الاستبداد والدكتاتورية، لكنه صراع ضد إرهاب عالمي يشكل خطرًا داهمًا على أمن الدول الغربية والإقليمية ومصالحها. وعلى هذا الأساس، حصل التقاء في المصالح بين النظام وتنظيم الدولة؛ فأحجم الأخير خلال السنة الأولى من تأسيسه، وباستثناءات محدودة، عن استهداف قوات النظام، كما أحجم النظام عن قتال التنظيم في مناطق سيطرته. وأفاد مركز جاينز

الأميركي حول الإرهاب والتمرد بأن 64 في المئة من ضربات النظام لا تستهدف تنظيم الدولة، وأن 87 في المئة من هجمات التنظيم لا تستهدف النظام. كما أن الاشتباكات المسلّحة بين الجانبين انحصرت بشكل رئيس حول حقل الشاعر للغاز في حمص؛ إذ تبادل الطرفان السيطرة عليه عسكريًّا أكثر من مرة[438].

في الحصيلة، لو نظرنا إلى المساحات التي سيطر عليها تنظيم الدولة في سورية لوجدنا أن معظمها مساحات مُنتزَعة من فصائل المعارضة، لا من النظام السوري الذي حافظ على مناطق سيطرته وتوسَّع هو أيضًا على حساب المعارضة في حمص وحلب. وفي المقابل، نجد أن النظام السوري تجنّب، عمدًا، قبل تشكيل التحالف الدولي في أيلول/ سبتمبر 2014، الدخول في أي مواجهات تُذكر مع تنظيم الدولة، أو قصف المواقع والمدن التي يسيطر عليها، بل كان يتعمَّد، كما اتضح في شواهد كثيرة، قصف أي فصائل ثورية تدخل في مواجهات ومعارك مع تنظيم الدولة الإسلامية، كأنه يخوض معه المعركة نفسها[439]. وفي واقع الأمر، لم تقتصر براغماتية التوسع والانتشار لدى تنظيم الدولة على المعارضة السورية فحسب، لكنه كان يتجنّب المناطق ذات الحساسية للقوى الخارجية أيضًا.

1- العلاقة بجبهة النصرة

كانت جبهة النصرة أولى ضحايا تنظيم الدولة؛ إذ ورث مقرّاتها في مناطق عدة، خصوصًا في محافظة الرقة، واعتمد في صدامه معها أسلوبين: **الأول** يقوم على اجتذاب المقاتلين الأجانب («المهاجرين») عبر التركيز على خطاب إقامة الدولة الإسلامية وتحكيم الشريعة وامتناع النصرة عن تطبيق الحدود واتهام زعيمها بنقض بيعة أميره والخروج عن الجماعة والتحالف مع القوى العلمانية والديمقراطية. وكان لهذا الخطاب أثره في استنزاف مقاتلي النصرة، ولا سيما «المهاجرين». والأسلوب **الثاني** هو استخدام مقاتلي النصرة (أجانب وسوريين) المنحازين إلى البغدادي واستغلال خبرتهم وتجربتهم للهجوم على مقرّات الجبهة ومخازن أسلحتها، وتوظيف مقدّراتها المادية والعسكرية لتصفية وجودها في مناطق انتشارها. وكانت النصرة مهددة بالتلاشي والاندثار في الربع الثاني من عام 2013 لولا تحكيم الظواهري الذي ساهم في عودة بعض

أمرائها ومقاتليها الذين بايعوا تنظيم الدولة كما جرى في ريف دمشق[440]، وكذلك حماية بعض الفصائل الإسلامية لها، كأحرار الشام، في إدلب وفي مناطق أخرى[441]، والاحتضان الفصائلي والشعبي أيضًا.

2- العلاقة بالجيش الحر

مثَّل مصطلح الجيش الحر لافتة تجتمع تحتها التشكيلات والفصائل المسلحة الأهلية والفصائل المسلحة التي تُبلوِر طروحاتها السياسية في إطار وطني سوري، أو الفصائل المرتبطة بهيئة الأركان والائتلاف الوطني المعارض، والمموّلة منهما. وبهذا المعنى، فإن الجيش الحر يُعد عنوانًا إعلاميًّا وسياسيًّا تنضوي تحته الفصائل السابقة أكثر مما هو إطار تنظيمي يجمعها أو ينسق بينها. ووظف تنظيم الدولة حالة التشظّي القائمة بين فصائل الجيش الحر للقضاء عليها والاستيلاء على مقدّراتها (الأسلحة والموارد)، واتبع في سبيل ذلك إستراتيجية متعددة المراحل ومنوّعة الأساليب، سعى من خلالها لتحييد الفصائل المسلحة والأجسام القضائية الناشئة في المناطق المحررة، ما أمكن، وإجبارها على غض طرفها عن توسع نفوذه وانتشاره. ويمكن تفصيل ذلك كما يأتي:

أ- المرحلة الأولى

استهدف تنظيم الدولة فصائل وكتائب مسلّحة (ترفع راية الجيش الحر) ذات سمعة سيئة، استغلت حالة الفوضى وغياب سلطة الدولة للقيام بأعمال نهب وسرقة وفرض «الخوّة»[442] على البسطاء لحمايتهم، أو تهديد التجار والصناعيين ورجال الأعمال والأغنياء في المناطق المحررة بالإضرار بمصالحهم أو خطفهم هم وعائلاتهم ما لم يبادروا إلى دفع «الفدية» أو «الرشوة»[443]. استغل التنظيم عجز الفصائل السورية عن مكافحة هذه الظاهرة أو عدم إجماعها على مواجهتها[444]، وهشاشة الأجسام القضائية المشكَّلة وافتقارها إلى قدرات فرض أحكامها بحق هؤلاء واستئصالهم، فقدَّم نفسه ملاذًا للمجتمعات المحلية، وحاميًا لهم ولأرزاقهم، كما حصل في القضاء على فصيل غرباء الشام الذي امتهن كثير من مقاتليه السلب والنهب في أحياء حلب[445].

حقق تنظيم الدولة باستئصال غرباء الشام مجموعة من الأهداف: **أولها** كسب تعاطف فئات مجتمعية داخل حلب تضرَّرت ماديًّا جرَّاء ظاهرة السلب والنهب، و**ثانيها** تحصيل إيرادات مالية جيدة قدَّمها تجار ورجال أعمال إلى التنظيم لحماية أرزاقهم وممتلكاتهم، و**ثالثها** توضيح عجز الفصائل والهيئات القضائية مجتمعة، وفشلها في تحقيق الأمن ضمن المناطق المحررة، وهو ما وظَّفه التنظيم للتوسع في فتح دور القضاء والمحاكم الخاصة به، ودفع الناس للتحاكم أمامها. أما الهدف **الرابع** والأهم، فتمثل في سيطرة التنظيم على حي الصاخور والمناطق المحيطة به والتوسع نحو حي الشيخ نجار والمنطقة الصناعية التي كانت أهم الجبهات المؤثرة في مناطق سيطرة المعارضة في مدينة حلب (الأحياء الشرقية)، وإجبارها بذلك على تجنّب مواجهته على الرغم من تمدّده وسيطرته على مقراتها. ودفعت فصائل المعارضة فاتورة تردّدها في مواجهة تنظيم الدولة؛ إذ استغلت قوات النظام السوري الفراغ الذي خلَّفه انسحاب تنظيم الدولة من الشيخ نجار والمنطقة الصناعية بعد اندلاع المواجهة بين التنظيم وفصائل المعارضة في مطلع عام 2014، وبدأت عملية عسكرية انتهت في منتصف عام 2014 بانسحاب المعارضة من هذه النقاط الإستراتيجية على نحوٍ عرَّض مدينة حلب للحصار المطبق على غرار ما جرى في حمص القديمة.

لكن رفع التنظيم شعار «استئصال الفساد والمفسدين» لم يمنعه من قبول مبايعة كتائب مسلّحة متورّطة في هذه الأعمال، مع أن انضمامها إلى التنظيم جاء إما للاحتماء به، وإما خوفًا من استهدافها، أو من العقاب الذي فرضته عليها الهيئات الشرعية، كما جرى في الرقة[446] ودير الزور عندما قبل التنظيم مبايعة كتائب عشائرية خاضت صراعًا ضد جبهة النصرة وفصائل أخرى على الموارد الاقتصادية، مثل النفط، وامتهنت تهريبه عبر تركيا[447]، وقلَّد قادتها مناصب قيادية، أو أوكل إليها إدارة المجتمعات المحلية في مناطق سيطرته.

ب- المرحلة الثانية

اعتمد التنظيم نهج التمدّد المرن عبر نشر الحواجز في الجبهات المختلفة، وهي إستراتيجية طبّقتها النصرة في السابق، ونجحت من خلالها في تحقيق تغلغل سريع وواسع في مناطق جغرافية عدة؛ إذ كانت الحواجز أشبه بمعسكرات ونقاط انطلاق لانتزاع مناطق يسيطر عليها النظام، وللتمركز فيها. المفارقة أن تنظيم

الدولة طبق التمدّد المرن في معظم الحالات لانتزاع مناطق تسيطر عليها المعارضة، والتضييق عليها تدريجًا عبر اختطاف قادتها أو اغتيالهم؛ قصْد إضعافها أو حثّها على الانسحاب من هذه الجبهات والالتفات لحماية مقراتها وعناصرها[448].

أثبتت هذه الإستراتيجية نجاعتها في انتزاع مساحات واسعة ونقاط عسكرية مهمة من فصائل الجيش الحر التي كانت تعاني تشتتها وضعف مقدّراتها وانتفاء قدرتها على مواجهته، فتجنّبت الاصطدام بمقاتليه، وأخلت مقرّاتها القريبة من حواجزه[449].

ج- المرحلة الثالثة

استهدف تنظيم الدولة فصائل الجيش الحر المرتبطة بالائتلاف أو بهيئة الأركان أو المموّلة منهما، أو تلك التي تنسق مع دول إقليمية. وتُعد المواجهة المسلحة مع لواء أحفاد الرسول في الرقة ولواء عاصفة الشمال في مدينة أعزاز ولواء التوحيد وكتائب الزنكي وتجمُّع «فاستقم كما أمرت» في حلب وريفها وجبهة ثوار سوريا (جمال معروف) في ريف إدلب وفصائل الجيش الحر في أحياء ريف دمشق الجنوبي، أبرز الأمثلة الشارحة لهذا التوجّه الذي تسارعت أحداثه في أواخر عام 2013، وكانت سببًا رئيسًا في انطلاق المواجهة بين فصائل الجيش الحر وتنظيم الدولة في مطلع عام 2014، وهي المواجهة التي رسمت خطوطًا جغرافية جديدة لانتشار التنظيم في سورية.

من بين فصائل الجيش الحر المختلفة، كان إضعاف لواء التوحيد أولوية ملحّة لتنظيم الدولة بعد توسُّع نفوذه في ريف حلب الشرقي في النصف الثاني من عام 2013، ترجمها على أرض الواقع بمواجهات محدودة بداية، وبعمليات اغتيال وخطف ضد قادة التوحيد، ثم تفجيرات انتحارية ومفخخة استهدفت مقرّاته الرئيسة[450]. ولا تنحصر أسباب العداء بين لواء التوحيد وتنظيم الدولة في البعد الأيديولوجي كما هي الحال مع بعض الفصائل الإسلامية الأخرى، كما سيتضح لاحقًا؛ إذ كان من الصعب إدراج لواء التوحيد ضمن مدرسة فكرية أو تيار معين[451]؛ فطروحاته كانت تعبّر عن التديّن الشعبي، وإن اقتربت في بعض المناسبات من مدرسة الإخوان المسلمين وخطابهم، أو تأثرت لاحقًا بالخطاب السلفي، بحكم العلاقة

بأحرار الشام. وبناءً عليه، لم تكن الخصومة بين الطرفين خصومة منهج فحسب، لكنها كانت خصومة حكمتها ثنائية الأصيل والدخيل أيضًا. وبكلمات أخرى، شكّل لواء التوحيد عائقًا أمام توسع تنظيم الدولة وتغلغله في الشمال السوري، ولا سيَّما مدينة حلب وريفها الشمالي والغربي؛ فعناصر التوحيد من أهالي المنطقة وأبنائها، خاضوا منذ تحول الثورة إلى مرحلة الكفاح المسلح في أواخر عام 2011 معارك صعبة ضد قوات النظام، وأجبروها بمساعدة الكتائب والمجموعات الأهلية المسلحة الأخرى على الانسحاب من عموم ريف حلب الشمالي والغربي في منتصف عام 2012. ورفض عناصر لواء التوحيد ومقاتلوه السماح لتنظيم دخيل، أغلبية عناصره من خارج سورية، بالتوسع في مناطقهم وقراهم. في ضوء ذلك، تلقّى لواء التوحيد الحصة الأكبر من التفجيرات الانتحارية والمفخخة التي نفّذها تنظيم الدولة ضد خصومه من الفصائل. وكانت خسائره الكبيرة ماديًّا وبشريًّا أحد أسباب تلاشيه من معادلة العمل المسلح منذ مطلع عام 2015.

استغل تنظيم الدولة خلال هذه المرحلة التناقضات والخلافات الأيديولوجية والسياسية بين الفصائل السورية المسلحة. وعلى سبيل المثال، وظف الخلاف بين جبهة النصرة وأحرار الشام من جهة، ولواء أحفاد الرسول وبعض كتائب الجيش الحر المنضوية في جبهة تحرير الرقة من جهة أخرى، ليبدأ في استئصال الجبهة الأخيرة التي كانت تعترض على تفرُّد النصرة وأحرار الشام بإدارة المدينة، وعلى علاقتهما بالمجتمعات المحلية، وأساليبهما الخشنة لفرض أيديولوجيتهما، وأساليب إدارتهما القطاعات المدنية والمجتمعية. وفي المقابل، نظرت النصرة وأحرار الشام بريبة إلى علاقة لواء أحفاد الرسول بالائتلاف وهيئة الأركان، ورأت فيه مشروعًا مسلحًا بديلًا منها يسعى لقطف ثمار «جهادها»، والصدام معها في مرحلة لاحقة. ونتيجة لذلك، اتخذت النصرة وأحرار الشام موقفًا محايدًا في الصراع بين تنظيم الدولة ولواء أحفاد الرسول على الرغم من إدراكهما أن انتصار تنظيم الدولة في هذه المواجهة سوف يؤدي إلى ترسيخ نفوذه باعتباره القوّة الكبرى في الرقة.

تكرر الأمر ذاته في ريف حلب الشمالي والغربي؛ حيث استغل تنظيم الدولة التناقضات التي كانت قائمة بين لواء التوحيد وبعض الفصائل التي كانت تحت رايته، مثل جيش المجاهدين، وفصائل أخرى كانت تمثل منافسًا محليًّا له، مثل لواء عاصفة الشمال الذي كان يسيطر على مدينة أعزاز، أهم المنافذ الحدودية، وأهم ممر

للإمدادات العسكرية والمساعدات الإنسانية القادمة من تركيا. لذلك، فإن لواء التوحيد، مع رفضه الصريح لهجوم تنظيم الدولة على مقرات لواء عاصفة الشمال، والمَعبَر الحدودي، وتهديداته بالدخول في مواجهة مسلحة مع التنظيم، فضَّل حينها (أواخر عام 2013) انتظار نتائج المواجهة، بسبب اقتناعه وتقويمه الخاطئين بأنها ستُضعف الطرفين، وبأن مبادرة الوساطة والحلول التي بلورتها بعض الفصائل آنذاك، من شأنها أن تدفع بعناصره لتكون قوات فصل بين المتحاربين، بما يحقق طموحاته بالسيطرة على المدينة ومعبرها[452].

3- العلاقة بالفصائل الإسلامية السورية

يُقصد بـ «الفصائل الإسلامية السورية» تلك التشكيلات المسلحة ذات التوجه السلفي التي برزت في أواخر عام 2011، وقامت خلال أعوام الصراع المسلح بدور مركزي في قتال قوات النظام من دون أن تصنف نفسها على أنها منتمية إلى الجيش الحر، وظلت حتى أواخر عام 2015، ترفض الاعتراف بهيئات المعارضة السياسية والعسكرية (الائتلاف الوطني وهيئة الأركان) بذريعة أن البرامج السياسية لهذه الهيئات تحيد عن هدف «إقامة الدولة الإسلامية»[453]. واجتمعت أغلبية هذه الفصائل في إطار سياسي وعسكري واحد هو «الجبهة الإسلامية» التي أُعلِن عن تأسيسها في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، وضمَّت حينها: حركة أحرار الشام، وألوية صقور الشام، وجيش الإسلام، ولواء التوحيد، ولواء الحق، وكتائب أنصار الشام، والجبهة الإسلامية الكردية. وبعد انسحاب جيش الإسلام منها في أواخر عام 2014، واندماج أغلبية فصائل الجبهة في حركة أحرار الشام، أضحت الأخيرة تسمّى «الجبهة الإسلامية»، واستمرت في ذلك حتى 20 شباط/ فبراير 2018؛ إذ تخلت عن هذا الاسم بعد اندماجها مع حركة نور الدين الزنكي في جسم جديد بِاسم مختلف كليًّا هو «جبهة تحرير سوريا»، تبنَّى علَم الاستقلال (علم الثورة السورية) شعارًا له أول مرة[454].

أيًّا يكن، تباينت مواقف الفصائل الإسلامية السورية من تنظيم الدولة. وكان زهران علوش، القائد السابق لجيش الإسلام، هو الأكثر حماسة لمواجهة تنظيم الدولة نتيجة الخلاف الأيديولوجي بين «السلفية

العلمية» (مدرسة المدينة المنورة) التي يمثلها جيش الإسلام، والسلفية الجهادية الراديكالية التي تكفِّر المخالفين، ممثلة بتنظيم الدولة. لذلك، سارع التنظيم منذ الإعلان عن تأسيسه في سورية إلى التحذير من مشروع جيش الإسلام وارتباطه بالنظام السعودي، في حين كان زهران علوش، وشرعيو جيش الإسلام من أوائل من أطلق مصطلح «الخوارج» على مقاتلي تنظيم الدولة[455].

أما حركة أحرار الشام والفصائل السلفية الأخرى القريبة منها، فعلى الرغم من توجّسها من تنظيم الدولة وسلوكه، ومساندتها جبهة النصرة وحماية مقرّاتها ضد هجماته بعد إعلان الدمج، فإنها لم تصنف تنظيم الدولة عدوًّا تجب مواجهته سريعًا، وكانت تنظر إلى الخلاف معه من منظور ضيِّق، إذ لم تكن تمانع من وجوده ونشاطه، ولكنها كانت تتحفظ عن أسلوبه وسلوكه فحسب؛ كونه لا يرى نفسه فصيلًا إلى جانب فصائل أخرى، لكن يعلن نفسه «دولة» يجب على الآخرين الانضمام إليها، ومبايعة أميرها، والاحتكام إلى محاكمها[456]. أضف إلى ذلك أن حركة أحرار الشام التي تنتمي أيضًا إلى السلفية الجهادية كانت تخشى من احتمالات توظيف المواجهة مع تنظيم الدولة ضدها، وتحويلها من حرب ضد تنظيم بذاته هو تنظيم الدولة إلى حرب ضد الفصائل الإسلامية كلها ذات التوجّه السلفي الجهادي.

زاد من مخاوف الحركة والفصائل الإسلامية الأخرى آنذاك التغيرات التي طرأت على مستوى المعارضة السياسية وفي المشهد الإقليمي والدولي؛ فبعد انتخابات الهيئة العامة للائتلاف التي جرت في تموز/ يوليو 2013، شهد الائتلاف الوطني تغييرًا كبيرًا في هيكليته وقيادته؛ إذ فاز مرشحو الكتلة الديمقراطية (وهي ذات توجهات علمانية) بالتحالف مع كتلة هيئة الأركان (وهي تجمُّع يضم ممثلين عن الجيش الحر في الداخل) بأغلبية المناصب القيادية، وانتُخب أحمد الجربا الذي كان مقربًا من السعودية رئيسًا للائتلاف. وسارعت القيادة الجديدة آنذاك إلى الإعلان عن إعادة تشكيل هيئة الأركان بما يلائم الوضع الجديد؛ فعيّنت شخصيات مقرَّبة منها. كما طرحت تلك القيادة فكرة إنشاء جيش يضم كتائب بعينها من الجيش الحر، وهو ما فهمته أحرار الشام والفصائل ذات التوجهات الإسلامية على أنه خطوة موجّهة ضدها من قيادة الائتلاف المتحالفة مع قوى دولية وإقليمية تناصب القوى الإسلامية العداء. وقد شهد الربع الأخير من عام 2013 متغيرات عدة على صعيد علاقة الفصائل الإسلامية بالأجسام والهيئات السياسية والعسكرية «الممثِّلة»

للثورة، ووصل الخلاف بينها إلى درجة القطيعة بعدما أصدر 13 فصيلًا إسلاميًّا[457] في 24 أيلول/ سبتمبر 2013 البيان رقم (1) الذي سحب الاعتراف من الائتلاف والحكومة المؤقتة، ودعا إلى التوحُّد ضمن إطار إسلامي يقوم على أساس تحكيم الشريعة وجعلها المصدر الوحيد للتشريع[458].

يمكن تفسير اندفاع الفصائل الإسلامية آنذاك إلى سحب الاعتراف من الائتلاف أو التصريح علانية بعدم اعترافهم به، والدعوة إلى تأسيس واجهة سياسية «إسلامية» للثورة بسببين رئيسين: **الأول** هو انقطاع الدعم العسكري والمادي في مرحلة حرجة كان فيها النظام يتقدم عسكريًّا، ويهدد المعاقل الرئيسة للمعارضة في الشمال، ولا سيما مدينة حلب، ونزوع الائتلاف بقيادة أحمد الجربا حينها إلى توجيه الدعم لفصائل بعينها، مثل جبهة ثوار سوريا، لضمان ولائها وتبعيتها، والتضييق على باقي الفصائل. لذلك، وفي ظل شح الدعم، لم يبق للفصائل الإسلامية مورد مالي رئيس يوفر لها حاجاتها ومقوّمات صمودها وبقائها إلا التبرعات الآتية من فاعليات شعبية ودينية في دول الخليج؛ إذ برز خلال تلك المرحلة دُعاة وشيوخ سلفيون، مثل شافي العجمي وحجاج العجمي[459] ووليد الطبطبائي ومحمد العريفي باعتبارهم فاعلين رئيسين في المشهد العسكري والفصائلي الإسلامي داخل سورية[460]، وذلك من خلال جمع التبرعات في الكويت ودول الخليج العربية الأخرى[461]، وتسليمها مباشرة إلى الفصائل الإسلامية (أحرار الشام، وصقور الشام، ولواء التوحيد) وجبهة النصرة.

والسبب **الثاني** هو الخطاب المزايد الذي استخدمه تنظيم الدولة بشأن تحكيم الشريعة في المناطق المحررة، وبشأن مؤتمر جنيف 2؛ فمنذ منتصف عام 2013، سعى تنظيم الدولة إلى توجيه رسائل إلى الشخصيات والجمعيات الخيرية المحسوبة على التيار السلفي في دول الخليج العربية بأن أموالهم – وإن كانت تذهب إلى فصائل تحمل أسماء إسلامية – تخدم مشروعات «علمانية»؛ نظرًا إلى اشتراك الفصائل الإسلامية في غرف عمليات مع الجيش الحر والمجالس العسكرية «المرتبطة» بالاستخبارات الأميركية والتركية. واستحضر تنظيم الدولة في خطابه شواهد ووقائع محددة، مثل زيارة القائد العسكري السابق للواء التوحيد، عبد القادر الصالح، الولايات المتحدة برفقة اللواء سليم إدريس، الرئيس السابق لهيئة الأركان، وعمم تنظيم الدولة هذه الرسائل عبر وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر) ليبرهن على وجهة نظره بأن المانحين الخليجيين

يموّلون من دون دراية «صحوات مستقبلية» عميلة لاستخبارات عالمية. كما شكّلت التحضيرات الدولية لعقد مؤتمر «جنيف 2» فرصة استغلها التنظيم في المواجهة الخطابية والإعلامية مع الفصائل الإسلامية، فاتّهم هذه الفصائل، ومعها جبهة النصرة، بقبول تسوية سياسية «تُحاك في الغرب» لتضمن بقاء النظام «النصيري»، وتضييع فرصة سانحة لإعلاء «شرع الله وشريعته». ووجد خطاب تنظيم الدولة صداه لدى شرائح سلفية عدة، وأحرج القائمين على جمع التبرعات، واضطر بعضهم إلى تغيير نبرة خطابه، وحثّ الفصائل الإسلامية للتوحّد في إطار عسكري وسياسي لسد ذرائع تنظيم الدولة وخطابه المزايد، وقطع الطريق على خطط الغرف الدولية والمجالس العسكرية ومساعيها[462].

مثّل تقدُّم قوات النظام، ودخول الميليشيات الشيعية لمساندته، وسيطرة نخبة موالية للسعودية على الائتلاف، وتراجع الدعم المادي والعسكري، تحدّيًا مهمًّا للفصائل الإسلامية. وتضاعف هذا التحدي مع توجّه تنظيم الدولة نحو التوسع على حساب الفصائل الإسلامية، فأعلن الحرب عليها واستهدف قادة شرعيين وعسكريين فيها، من أبرزهم يوسف العشاوي، رئيس الهيئة الشرعية في أعزاز (7 آب/ أغسطس 2013)، وفهمي نينال الملقّب أبا عبيدة البنشي، المسؤول الإغاثي في حركة أحرار الشام (10 أيلول/ سبتمبر 2013)[463].

أُنشئت الجبهة الإسلامية في أواخر عام 2013، لمواجهة خطر التنظيم ودرء مزايداته الخطابية، بمبادرة من حركة أحرار الشام الإسلامية، وأطلقت الأخيرة مع باقي فصائل الجبهة ميثاقًا مشتركًا باسم «مشروع أمة»، حدّد أهدافها بإقامة «الدولة الإسلامية»، ورفض كل ما يتصل بمفاهيم «الديمقراطية» و«العلمانية» و«الدولة المدنية»[464]. لكن هذا الميثاق المثقل بالمواقف والأحكام المعيارية، الذي أعدّته الفصائل على عجل لتحفيز مقاتليها على قتال تنظيم الدولة، لم يصمد طويلًا بعد استنفاد غرضه، فشرعت أحرار الشام مع باقي فصائل الجبهة الإسلامية، تحت ضغوط دولية إقليمية، في التخلّي عنه تدريجًا قبل أن توقِّع، أسوة بباقي فصائل المعارضة، ميثاق الشرف الثوري الذي نادى بتحقيق أهداف جديدة تقطع جذريًّا مع «مشروع أمة» وأطروحات السلفية الجهادية التقليدية[465]. ودفع هذا الأمر جبهة النصرة حينئذ إلى رفض الميثاق ومهاجمة موقعيه، بذريعة أن الميثاق «يتسم بعدم الوضوح والانضباط والتحديد، ويعتمد على اصطلاحات وعبارات

مجملة ومبهمة يحملها كل فريق على ما يريد، وبأنه يقتصر على محاربة الغلو، ويهمل محاربة الانبطاح والتنازل»[466]. ووصل الخلاف إلى درجة المناكفة العلنية بين مسؤولها الشرعي الجديد سامي العريدي، وقائد أحرار الشام السابق حسان عبود[467]. باختصار، كان انخراط حركة أحرار الشام في المواجهة المسلحة ضد تنظيم الدولة التي انطلقت أولى جولاتها في مطلع عام 2014 بداية في مسار انعتاقها من «السلفية الجهادية»، وتحوّلها إلى حركة إسلامية «ثورية». ودفعت الحركة في هذا المسار المتعرج أثمانًا كبيرة؛ إذ تعرَّض كثير من قادتها للاغتيال من خلال مفخخات تنظيم الدولة، على غرار ما جرى مع أبي خالد السوري في 23 شباط/ فبراير 2014، واستهدف تفجير آخر، لم تُعرَف الجهة المسؤولة عنه بعد، القادة الأوائل للحركة في 10 أيلول/ سبتمبر 2014. وخسرت الحركة، أيضًا، عددًا كبيرًا من قادتها العسكريين وجنودها بعد ارتباطها بفصائل تتشابه مع تنظيم الدولة في الأفكار والسلوك، مثل تنظيم «جند الأقصى» في نهاية عام 2016، و«هيئة تحرير الشام»، الاسم الجديد لجبهة النصرة، خلال عامي 2017 و2018[468].

4- العلاقة بالفصائل الجهادية «المحايدة»

استقطبت جبهة النصرة وتنظيم الدولة معظم المقاتلين الأجانب. لكن، فضل بعضهم تأسيس كيانات مستقلة، ولا سيَّما بعد اندلاع الخلاف بين الطرفين. وتوزّع المقاتلون الأجانب في سورية، غير المنتمين إلى جبهة النصرة وتنظيم الدولة، على فصائل رئيسة، أبرزها[469]:

أ- جيش المهاجرين والأنصار

يعود تأسيس جيش المهاجرين والأنصار إلى مطلع عام 2012، بداية تدفّق المقاتلين الأجانب إلى سورية، وكان يسمى «كتيبة المهاجرين» التي ضمت آنذاك مقاتلين أجانب، معظمهم شيشاني وروسي وأوزبكي وطاجيكي. وفي مرحلة لاحقة، انضمت إليها كتائب جهادية سورية، أبرزها كتيبة أسود السنَّة في مجلس شورى المجاهدين بزعامة أبي الأثير العبسي الأنصاري[470]، فغيّرت الكتيبة اسمها إلى جيش المهاجرين والأنصار الذي ترأسه أبا عمر الشيشاني، القائد العسكري السابق لتنظيم الدولة في سورية[471].

لم يُعرَف الكثير عن هذا الجيش والآليات التي تسيِّر عمله أو النقاشات التي تجري داخله بفعل السِّرِّية التي كان يحيط بها نشاطه وعزلة أفراده وقادته، بحكم حاجز اللغة الروسية، عن الفصائل المسلحة والمجتمعات المحلية السورية. لكن الإعلان عن تأسيس تنظيم الدولة عرَّض هذا الفصيل الجهادي إلى الانقسام، أسوة بباقي الفصائل الجهادية الأجنبية؛ إذ أبدى أبو عمر الشيشاني وأبو الأثير العبسي الولاء لتنظيم الدولة، في حين رفض قادة الجيش الآخرون ذلك. وكان سيف الله الشيشاني (قُتل في معارك سجن حلب المركزي في أيار/ مايو 2014)[472]، أبرز القادة العسكريين الذين فضّلوا الحياد في الصراع بين تنظيم الدولة وجبهة النصرة بمبرر «الحفاظ على استقلالية الجيش».

على الرغم من محاولة أبي عمر الشيشاني إقناع القادة الرافضين بإعطاء تنظيم الدولة «بيعة قتال» فحسب، من دون منحه «البيعة العامة» على الأمر والطاعة الكاملة في الأمور كلها، فإنهم فضلوا الحياد والاستقلالية بتنظيمهم على الصراع الدائر بين الفصائل وتنظيم الدولة[473]. وتراجع حضور هذا التنظيم الذي تزعّمه صلاح الدين الشيشاني خلال أعوام الحرب السورية؛ إذ قُتل عدد كبير من أفراده وقادته ممن انحازوا إلى تنظيم الدولة بضربات التحالف الدولي، وفي مقدمهم قائده السابق أبو عمر الشيشاني الذي شغل منصب القائد العسكري العام في تنظيم الدولة. ولم يكن مصير رفاقهم ممن فضلوا البقاء في مناطق المعارضة في الشمال السوري أفضل حالًا منهم، حيث حرص الطيران الروسي على استهداف مقرّاتهم في ريف إدلب باستمرار، وهذا ما عرَّضهم للتصفية بشكل كبير.

ب- شام الإسلام

أعلن أمير حركة شام الإسلام، أبو أحمد المهاجر (إبراهيم بن شقرون)[474]، تأسيسها في آب/ أغسطس 2013[475]، وتمركز مقاتلوها، وأغلبيتهم من المغاربة، في ريف اللاذقية (جبال الأكراد، جبل التركمان)[476]. وخاضت الحركة مع فصائل جهادية أخرى مواجهتين مع قوات النظام في تلك المنطقة: **الأولى** بعد الإعلان عن تأسيسها في آب/ أغسطس 2013، و**الثانية** في آذار/ مارس 2014، ونجحت في اقتحام المرصد

45، والسيطرة على قرية السمرا المطلّة على البحر المتوسط، ومدينة كسب الحدودية مع تركيا قبل أن تستعيدها قوات النظام، وتنجح في قتل قائد الحركة بن شقرون[477].

ج- حركة فجر الشام الإسلامية

يقول مؤسس حركة فجر الشام الإسلامية، أبو عبد الله الشامي: إن حركته تمثل «الولادة الثالثة لحركة الفجر الإسلامية» التي انطلقت بعد أشهر عدة من انطلاق الحراك الاحتجاجي في سورية. وتقدم الحركة نفسها بأنها «نواة لمشروع إسلامي يثمر بعد دفع العدو الصائل دولة إسلامية تحكم بشرع الله»[478]. يتركز نشاطها في حلب وريفها، ولها مقرات في إدلب وحمص وحماة، وشاركت في معظم معارك حلب، وأبرزها معارك مستشفى الكندي وثكنة هنانو والشيخ سعيد والشيخ نجار[479]. ومع أن أغلبية عناصرها من السوريين، فإنها تضم «مهاجرين» كثرًا، ومنهم من يعتمدها «محطة أولى» قبل أن ينضم إلى فصائل أخرى.

د- الكتيبة الخضراء

لا يوجد تاريخ دقيق لتأسيس الكتيبة الخضراء، أو انطلاق أعمالها العسكرية؛ ذلك أنها تعمل بسريّة مطلقة، ومقلَّة في النشر والبيانات الإعلامية، كما أنها تتجنب الاختلاط بالفصائل أو المجتمعات المحلية. تنشط في ريف حمص الشرقي ومنطقة القلمون، خصوصًا حوافَّ المدن الرئيسة، مثل النبك ويبرود ودير عطية، برزت خلال المرحلة الأولى من معارك القلمون حينما اقتحمت، بالاشتراك مع فصائل المعارضة وفصائل جهادية أخرى، مدينتَي النبك ودير عطية في أواخر عام 2013، وسيطرت عليهما قبل أن يستعيدهما النظام مجددًا. اشتهرت الكتيبة الخضراء بانغماسيِّيها الذين يقومون بعمليات انتحارية نوعية تستهدف مراكز وحواجز عسكرية للنظام[480]، ولعل أبرزها استهداف حاجز الجلاب، والمستشفى العسكري في مدينة النبك في 18 تشرين الأول/ أكتوبر [481]2013.

عُرِفت الفصائل الأربعة السابقة بالتزامها الحياد في الصراع بين مختلف الفصائل، ودعت باستمرار إلى هدنة تتبعها محكمة شرعية مستقلة لحل الخلافات. ونظرًا إلى تطابق مواقفها وأهدافها، اندمجت (في 25 تموز/ يوليو 2014) في تشكيل واحد سُمِّي «حركة أنصار الدين»[482] التي فضَّلت الانعزال عن حركة

التحالفات والاندماجات المستمرة والمتغيرة في الساحة السورية، لكنها أعلنت بعد أعوام قليلة من تشكيلها الاندماج مع جبهة النصرة وعدد من الفصائل السلفية الأخرى، مثل جيش السنَّة ولواء الحق، في كيان جهادي موسَّع أُعلِن عنه في 12 شباط/ فبراير 2017 اسمه «هيئة تحرير الشام»، ولم تلبث «أنصار الدين» أن خرجت سريعًا من هذا الكيان، بسبب هيمنة جبهة النصرة على عملية صنع القرار فيه، واندفاع قائد الجبهة، أبي محمد الجولاني، إلى تقليد سلوك تنظيم الدولة بالقضاء على جميع الفصائل وفرض سيطرته المكانية بشكل منفرد على جميع المناطق الخارجة عن سيطرة النظام.

هـ - جند الأقصى

جماعة جهادية خرجت من جبهة النصرة في أيلول/ سبتمبر 2013[483]؛ إذ فضّل أميرها السابق محمد يوسف العثمان، المعروف بأبي عبد العزيز القطري، «الحياد» في النزاع بين النصرة وتنظيم الدولة. تنتشر الجماعة في ريف إدلب وريف حماة الشمالي، ومقرّها الرئيس في مدينة سراقب. عُرفت الجماعة بتشددها وبممارساتها العنيفة[484]، وكانت بعض فصائل الجيش الحر، مثل جبهة ثوار سوريا تنظر إليها باعتبارها فصيلًا تابعًا لتنظيم الدولة، ولذلك اقتحمت بعض مقرّاتها بعد انطلاق المواجهة مع تنظيم الدولة في مطلع عام 2014، واغتالت مؤسسها أبا عبد العزيز القطري، بعد محاولاته التوسط بين جبهة النصرة وتنظيم الدولة[485]، وبين الأخير وباقي فصائل الجيش الحر. يطغى «المهاجرون» على منتسبيها، وأغلبيتهم من دول الخليج، إضافة إلى عدد من التونسيين والمصريين، وازداد عدد الجماعة باطِّراد بعد انسحاب تنظيم الدولة من ريف إدلب وريف حماة في مطلع عام 2014؛ إذ فضَّل كثير من عناصر تنظيم الدولة السوريين الانضمام إلى الجماعة والاحتماء بها، حتى إنهم فضّلوها على جبهة النصرة[486].

كانت جند الأقصى أحد المكوّنات الرئيسة لجيش الفتح، وهو تحالف عسكري أعلنت عنه في 24 آذار/ مارس 2015، كل من جبهة النصرة وأحرار الشام وفيلق الشام، بهدف طرد قوات النظام من مدينة إدلب، وهذا ما تحقق على أرض الواقع بعد أربعة أيام من إعلان هذا التحالف (28 آذار/ مارس 2015)[487]. ونتيجة بأس مقاتليها في مواجهة قوات النظام، استطاعت جند الأقصى إعادة بناء نفسها عسكريًّا، مستفيدة من الغنائم العسكرية والمالية الكبيرة التي حصلت عليها خلال معركة إدلب. وعلى طريقة تنظيم الدولة،

بدأت هذه الجماعة تطبق أفكارها بالقوة على المجتمعات المحلية. كما انتشرت في المناطق الخاضعة لسيطرتها حوادث اغتيال عدة، استهدفت كثيرًا من قادة الفصائل السورية المسلحة. ومع أن الاتهامات كانت توجَّه دائمًا إلى الجماعة بالمسؤولية عن هذا الاغتيال[488]، تباطأت الفصائل مرارًا عن قتالها قبل أن تبادر إلى ذلك حركة أحرار الشام (8 تشرين الأول/ أكتوبر 2016) ردًا على اعتداء نفّذته جند الأقصى ضدّها، وأدى إلى مقتل عشرات المقاتلين والقادة داخل الحركة[489]. ولما أدركت جند الأقصى عزم أحرار الشام على استئصال شأفتها نهائيًّا، سارعت إلى إعلان بيعتها مجددًا لجبهة النصرة (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2016).

إضافة إلى ما ذكر من فصائل، وُجدت كتائب جهادية أخرى أصغر منها حجمًا، نشطت أغلبيتها في ريف اللاذقية، على غرار كتيبة البتار الليبية (أسست في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2012)[490]، وكتيبة المهاجرين الليبية (10 كانون الأول/ ديسمبر 2012)[491]، وكتيبة صقور العز التي ضمت جهاديين سعوديين من أبرزهم قائدهم السابق الملقب بصقر الجهاد، وبعض المجموعات التونسية والقوقازية. وتلاشت أغلبية هذه التنظيمات أو انضمت إلى كتائب أخرى.

خلافًا للنهج العدائي المعروف لتنظيم الدولة وسلوكه العنيف مع فصائل المعارضة السورية، على اختلاف مشاربها الفكرية والسياسية، اعتمد تنظيم الدولة أساليب أقرب إلى اللين مع الفصائل الجهادية السابقة، تقوم على التعاون مع الفصائل الراغبة في ذلك، كما جرى في معركة مطار منغ في ريف حلب (5 آب/ أغسطس 2013)، حيث فتح تحرير المطار باب التعاون بين تنظيم الدولة والقائد السابق لجيش المهاجرين والأنصار أبي عمر الشيشاني، على نحو دفع الأخير إلى مبايعة زعيم التنظيم أبي بكر البغدادي بيعة خاصة «على القتال والجهاد»، قبل أن يبايعه بيعة عامة في مطلع عام 2014؛ إذ انضم إلى مقاتلي تنظيم الدولة في صراعهم ضد فصائل الجيش الحر في ريف حلب الشرقي، وعُيِّن قائدًا عسكريًّا عامًّا للتنظيم في عموم سورية قبل أن يُقتَل في غارة أميركية في الربع الأول من عام [492]2016.

أما الفصائل التي تحفّظت عن التعاون معه، والتزمت الحياد في الموقف من المواجهة، فاستمر التنظيم في مساعيه لاستمالتها بوسائل مختلفة، أبرزها:

- **التركيز على تطابق الأفكار والتقاء الأهداف**: ركز خطاب تنظيم الدولة على أهمية المهاجرين ومكانتهم في التجربة الجهادية الشامية والعراقية، واستحضر خطاب تنظيم الدولة مفردات جهادية لها وقعها الخاص في الأوساط الجهادية، مثل «أخوة المنهج» و«جهاد النخبة» و«تحكيم الشرع» و«إقامة الحدود» ... إلخ.

- **نشر الشائعات**: توافر لدى تنظيم الدولة اقتناع بأن قادة الفصائل السابقة يمنعون انضمام المهاجرين إليه؛ فسعى إلى نشر الشائعات عن مقتل هؤلاء القادة، أو عن مبايعتهم أو مبايعة شرعيِّيهم له، أو عن انشقاقات ضمن فصائلهم والتحاق المنشقين بتنظيم الدولة، أو ادّعاء التعاون مع عناصرهم في المعارك والمواجهات ضد قوات المعارضة. وعلى سبيل المثال، أشاع عناصر تنظيم الدولة في موقع تويتر نبأ مبايعة أمير الكتيبة الخضراء السعودي عمر سيف للبغدادي برفقة أبي عزام النجدي، شرعي جيش المهاجرين والأنصار، وأبي عبد الرحمن النجدي شرعي الكتيبة الخضراء[493]، لكن الكتيبة نفت ذلك على حسابها الرسمي في تويتر، مؤكِّدة مبايعة جيش المهاجرين والأنصار[494] والتزامها تلك البيعة[495]. وكذلك، فعلوا مع صلاح الدين الشيشاني قائد جيش المهاجرين والأنصار[496]. يوظّف تنظيم الدولة هذه الشائعات في إحداث البلبلة، ويخلط الحقائق بالأكاذيب لإحداث فوضى ضمن الفصائل، تتسبب في انضمام عدد من منتسبيها الذين قد يرغبون في تصديق المعلومة حتى لو لم تؤكَّد، أو لا يعرفون حقيقتها، ولا سيما أن بيانات النفي والتأكيد تصدر في وسائل التواصل الاجتماعي التي لا يطّلع عليها الجميع. بعد ذلك لا يستطيع المبايع الجديد لتنظيم الدولة العودة عن بيعته، لأنه سيُتّهم في هذه الحالة بالردّة والخروج عن الجماعة، وسيكون مصيره القتل والصلب، وعادة ما ينتظر العائدون فترات زمنية للهروب والعودة من جديد إلى فصيلهم الأصلي. لكن عودتهم لا تكون طبيعية عادة، فغالبًا ما يكونون محل شك، ويتحوّط مقاتلو الفصائل منهم، خوفًا من أن يكونوا مجنَّدين أو مرسَلين لاختراق تلك الفصائل وإحداث تفجيرات فيها، كما جرى ويجري مع النصرة وأحرار الشام[497].

- **التخويف**: يقدم تنظيم الدولة نفسه بوصفه تنظيمًا فوق وطني لا يعترف بالانتماء إلى وطن أو شعب أو ثورة، وأنه إطار جامع للمجاهدين في سبيل «إعلاء راية الله وتحكيم شرعه»، ويركِّز في خطابه على استحضار «هجرة» النبي محمد وصحبه من مكة إلى المدينة لإقامة الدولة الإسلامية والانطلاق بـ «الفتوحات» إلى

أصقاع الأرض. وبخلاف الفصائل الجهادية الأخرى، يقدّم تنظيم الدولة نفسه بوصفه نموذجًا قائمًا لـ «دولة إسلامية» تُجسِّد أهداف المشروع الجهادي، وفي الوقت ذاته، يخوِّف في خطابه «المهاجرين» من التعاون مع من «يقاتل في سبيل الطاغوت»، في إشارة إلى فصائل الجيش الحر والفصائل الإسلامية التي تتشاور مع دول عربية وإقليمية أو تتلقّى دعمًا منها[498]، ويحذّرهم من أن جهادهم وتضحياتهم لن تقدَّم في سبيل دفع الصائل وتحكيم الشرع، لكن أجسادهم ستشكِّل جسرًا يعبر عليه الكفرة والمرتدّون والانتهازيون لتحقيق دولتهم المدنية، أو العلمانية[499].

تمدّد تنظيم الدولة في مساحات واسعة، وتوافرت له فرص لتجنيد عددٍ كبير من المقاتلين السوريين في المناطق التي سيطر عليها، لكنه لم يعر هذه القضية اهتمامًا كبيرًا في بداية تأسيسه في عام 2013، وركّز على المهاجرين واجتذاب المقاتلين الأجانب، بل قلّدهم مناصب قيادية. ويعود تركيز تنظيم الدولة على العنصر الأجنبي إلى الأسباب التالية:

– إن تنظيم الدولة لا يخفي رغبته في الهيمنة على الفصائل، بل سمّى نفسه «دولة» في مقابل «الفصائل». وشكل البعد المحلي أو الوطني للصراع داخل سورية عائقًا أمام مساعيه؛ فالفصائل السورية، على اختلاف مشاربها، ترى نفسها جزءًا من المجتمع السوري، وأن دوافعها لحمل السلاح والقتال كانت اضطرارية من أجل ما يسمّونه «حماية مناطقهم» من عنف النظام وميليشياته، وأن وجودهم الميداني تركز في المناطق التي ينتمون إليها. كما أن جبهة النصرة، ذراع القاعدة في سورية، سعت عند نشأتها إلى دمج البعد المحلي بالعالمي، وركزت في طروحاتها على سورية، وعلى الشراكة العضوية بين مقاتليها السوريين و«المهاجرين»، فكانت فصيلًا محليًّا «شاميًّا»، ينتمي إلى مدرسة تنظيم القاعدة ومنهجه وأدبياته. أما الفصائل الجهادية الأجنبية، على غرار جيش المهاجرين والأنصار، فاستحضرت في استقلاليتها وحيادها خطاب الشيخ عبد الله عزام في أثناء تجربته في أفغانستان، عندما كان يدعو إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية الأفغانية[500]. لذلك، لا يرى تنظيم الدولة أن الطابع المحلي الوطني للصراع يتوافق مع أيديولوجيته وأهدافه التوسعية وطموحاته الجهادية الرامية إلى الحلول محل تنظيم القاعدة على المستوى العالمي. ولعل الإشكالية السابقة تشرح إصرار التنظيم على مواجهة فصائل المعارضة وتجنّب قتال النظام السوري حتى أواخر عام 2014.

– إن المقاتلين الأجانب في سورية معروفون بضراوتهم وشراستهم في القتال، لذلك كانت فصائل المعارضة تحرص على مشاركتهم في عملياتها، لأنهم أول المتقدمين، وآخر المنسحبين، إضافة إلى رعب قوات النظام منهم مقارنة بباقي الفصائل المسلحة. واعتمد تنظيم الدولة خلال وجوده في سورية والعراق أساليب قتالية هجومية للسيطرة على المناطق، مفضّلًا استخدام ما يسمّيه الجهاديون أسلوب «القصف بالنسف» القائم على العمليات الانتحارية أو السيارات المفخخة أكثر من الالتحام والمواجهة المباشرة. وبناء عليه، فإن صفات المقاتلين الأجانب واندفاعهم لتنفيذ مثل تلك العمليات بلا خوف أو تردد، تمثّل ميزة قتالية نسبية حرص تنظيم الدولة على الاستئثار بها.

– إن المقاتلين الأجانب لا يأبهون عادة لما يَعُدّونه تفصيلات جانبية في الصراع، أو معرفة طبيعته وأسبابه التفصيلية، ويحصرون تفكيرهم بعناوين عامة، مثل الجهاد ضد الكفر والطاغوت والعملاء. ونظرًا إلى ذلك، يحرص تنظيم الدولة على دمجهم وتقليدهم مناصب عسكرية، لأنهم أسهل إقناعًا وتعبئة وتوجيهًا من المقاتلين المحليين الذين يعرفون المناطق وأهلها، ويميّزون بين الفصائل. على سبيل المثال، بثّ لواء التوحيد (1 شباط/ فبراير 2014) اعترافات لمقاتلين تونسيين من تنظيم الدولة اعتقلهم إثر محاولتهم تفجير أحد مقرّات اللواء في كلية المشاة. ويُظهر التسجيل كيف أن تنظيم الدولة أخبر هؤلاء المقاتلين الذين لم يمضِ على قدومهم إلى سورية آنذاك إلا شهر ونصف الشهر، بأن عمليتهم سوف تستهدف مقرات لتنظيم حزب العمال الكردستاني (PKK)[501].

5– العلاقة بالفصائل الكردية

ورث مقاتلو تنظيم الدولة، ومعظمهم من مقاتلي النصرة المنشقين عنها، حالة الصراع الذي كان قد نشب بين وحدات مسلحة كردية وجبهة النصرة؛ إذ اتهم الجيش الحر وجبهة النصرة وحدات حماية الشعب الكردي (YGP) بعمالتها للنظام وقتلها العرب في مناطق الأكثرية الكردية التي انسحب منها النظام، مثل رأس العين وعين العرب/ كوباني وعفرين، تاركًا إدارتها للأكراد. ودارت معارك طاحنة بين جبهة النصرة ولواء غرباء الشام من جهة، ووحدات حماية الشعب الكردي من جهة أخرى. بدأت الاشتباكات في أواخر عام

2012 في مدينة رأس العين؛ حيث تبادلت النصرة والفصائل الكردية السيطرة على المدينة، ثم اشتد القتال بمشاركة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية ابتداءً من النصف الثاني من عام 2013. ومع الثلث الأخير من عام 2013، احتدمت الاشتباكات في سعي معلن من جبهة النصرة وتنظيم الدولة للسيطرة على كامل مناطق الأكراد الممتدة على الشريط الحدودي مع تركيا. لكن النتائج جاءت عكسية؛ إذ أعلن المسلحون الأكراد مدينة سري كانيه (رأس العين) مدينة «محررة» في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013. ولم يبق بأيدي مقاتلي تنظيم الدولة سوى بلدات تل حميس والهول ومدينة الشدادي في ريف الحسكة، يهدد بها أمن المناطق الكردية. آنذاك، كانت تدور اشتباكات عنيفة أيضًا حول مدينة عفرين ذات الأكثرية الكردية، لكن لم يكن مقاتلو تنظيم الدولة المعنيين الوحيدين بهذا القتال؛ إذ شاركت فصائل من الجيش الحر فيه، وفي مقدمها لواء التوحيد.

ثمة منطقة أخرى شهدت اشتباكات عنيفة بين مقاتلي التنظيم والمسلحين الأكراد، وهي مدينة تل أبيض التابعة لمحافظة الرقة على الحدود السورية - التركية؛ حيث يتشابه الوضع كثيرًا في رأس العين وتل أبيض في أن التنظيم ورث حرب النصرة ضد الأكراد؛ مع اختلاف مهمٍّ جدًّا، وهو أن التنظيم سيطر بالنتيجة على المدينة الحدودية ومعبرها الحدودي الذي أغلقته السلطات التركية من جانبها منذ ذلك الحين. وقام تنظيم الدولة بالانتقام من الأكراد إثر هزيمته في رأس العين بإحراق منازلهم في تل أبيض و«اغتنام» أملاكهم بعد سيطرته على المدينة التي تقطنها أطياف مختلفة من المجتمع السوري (عرب سُنّة وأكراد وتركمان).

بغض النظر عن سردية الأحداث السابقة التي ترصد في محطات مختلفة المواجهات المسلحة المبكرة بين تنظيم الدولة والفصائل الكردية، فإن الحلقة الأهم في الصراع بين الجانبين كانت مدينة عين العرب/ كوباني ذات الأغلبية الكردية[502]؛ حيث أرست نتائجها وقائع جديدة غيَّرت مسار الصراع في سورية تمامًا، وبدَّلت أولويات القوى الدولية والإقليمية بشأن التعامل مع هذه المسألة المعقدة. بدأت معارك عين العرب/ كوباني في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2014؛ إذ وصل مقاتلو التنظيم بشكل مفاجئ إلى موقع يبعد كيلومترات عن المدينة، وسط تقديرات بعدم قدرة المقاتلين الأكراد على الصمود. تقدَّم التنظيم سريعًا في المدينة حتى سيطر على المربع الأمني داخلها بالتزامن مع انهيار القوة الدفاعية لوحدات الحماية الكردية، لكن قرار

التحالف الدولي دعم المقاتلين الأكراد عبر الضربات الجوية وإنزال الأسلحة والذخيرة غيَّر ببطء مسار الصدام العسكري الحتمي؛ إذ تقهقر مقاتلو التنظيم إلى خارج عين العرب/ كوباني في أواخر كانون الثاني/ يناير 2015 بعد أكثر من ثلاثة أشهر من القتال، مع تعمّد طائرات التحالف الدولي مسح الأحياء التي تحصَّن بها التنظيم بشكل كامل للحيلولة دون وصوله إلى معبر مرشد بينار على الحدود السورية - التركية[503].

كانت هزيمة عين العرب/ كوباني بداية النهاية بالنسبة إلى تنظيم الدولة؛ حيث أوقفت تقدّمه المتسارع في المحافظات السورية الذي بدأه مباشرة بعد إعلانه «الخلافة الإسلامية» من خلال إزالة الحدود وطرد فصائل المعارضة من دير الزور والبادية وريف حلب الشرقي حتى وصلت طلائع مقاتليه إلى مشارف مدينة حلب مجددًا. لكن النتائج والتداعيات السياسية المترتبة عن هذه الهزيمة فاقت في أهميتها الهزيمة أو الانتصار العسكريين. فبعد النتائج الهزيلة لبرنامج «تدريب المعارضة السورية المعتدلة وتسليحها» إثر رفض مقاتلي المعارضة السورية الموافقة على الشروط الأميركية بعدم قتال قوات النظام والالتزام بقتال تنظيم الدولة فحسب، وجدت إدارة أوباما ضالّتها في مقاتلي وحدات الحماية الكردية الراغبين، تحت أي شروط، في التخلّص من تهديد تنظيم الدولة، وإعادة التموضع ضمن إقليم فدرالي يعزل المدن والقرى ذات الأغلبية الكردية عن المناطق العربية الأخرى في سورية، في تكرار لتجربة العراق تقريبًا. واستغلت إدارة أوباما هجوم تنظيم الدولة العنيف على عين العرب/ كوباني لتجاهل تحذيرات تركيا بشأن فتح أي قنوات تواصل مع فصائل تصفها بأنها «الذراع العسكرية» لحزب العمال الكردستاني في سورية. وحتى لا تظهر كأنها طموحات الأكراد وحدهم، هندست الولايات المتحدة (10 تشرين الأول/ أكتوبر 2015) إنشاء كيان عسكري جديد اسمه «قوات سوريا الديمقراطية»، يضم في الأساس مقاتلي وحدات الحماية الكردية، ومن ثم طعَّمته ببضع كتائب عربية تنتمي إلى قبيلة شمر (قوات الصناديد)، وأخرى سريانية (المجلس العسكري السرياني). كما دمجت ضمن هذا الكيان بعض الفصائل المحسوبة على الجيش الحر، مثل «جيش الثوار»، التي هُزِمت أمام التنظيم في الرقة[504]. ومنذ ذلك الحين، غدت قوات سوريا الديمقراطية الشريك الرئيس

للولايات المتحدة في مواجهة تنظيم الدولة، والوجهة الوحيدة للمساعدات والإمدادات العسكرية، ومنها الأسلحة الثقيلة.

بمساعدة التحالف الدولي، نجحت قوات سوريا الديمقراطية في السيطرة على مدن كثيرة في الحسكة مثل رأس العين والشدادي؛ وفي حلب، مثل تل أبيض وسلوك. وبدعم أميركي، ولا ممانعة تركية، استولت قوات سوريا الديمقراطية على مدينة منبج في 13 آب/ أغسطس 2016 بعد معركة استمرت أكثر من شهر مع عناصر تنظيم الدولة الذين انسحبوا إلى مدينة الباب[505].

ومنذ ذلك الحين، توقفت معارك التنظيم ضد قوات سوريا الديمقراطية في ريف حلب نتيجة التدخل العسكري التركي تحت اسم «درع الفرات» الذي أوجد بدوره معادلات جديدة بعد نجاح الجيش التركي وفصائل الجيش الحر في السيطرة على مدينة الباب والقرى المحيطة بها، وإنشاء منطقة فاصلة تعزل المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية في شمال شرق سورية عن تلك التي كانت تسيطر عليها في عفرين قبل أن تطلق تركيا في مطلع عام 2018 عملية «غصن الزيتون» لإخراج وحدات الحماية الكردية من هذه المدينة. واستمرت واشنطن خلال حقبتي أوباما وترامب في الاعتماد على قوات سوريا الديمقراطية بوصفها شريكًا محليًّا في مواجهة تنظيم الدولة الذي خسر عاصمته، الرقة، في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2017، وشرق الفرات في محافظة دير الزور الغنية بالثروات الطبيعية في أواخر عام 2017، على الرغم من توتر العلاقات التركية – الأميركية. وبهذا، افتقد التنظيم مقوّمات وجوده في سورية وبقي معزولًا في بقع صغيرة ضمن البادية أو على الحدود السورية – العراقية.

المراجع

1- العربية

أبازيد، أحمد. «التنافس الكبير: بين أحرار الشام وهيئة تحرير الشام». مركز إدراك للدراسات. 2017/ 3/ 9. في: https://goo.gl/V6JxkT

ابن محمد، عبد الله. **استراتيجية الحرب الإقليمية على أرض الشام**. [د.م.]: [د.ن.]، 2012. في: https://goo.gl/CQJAQL

أبو عبد الله المهاجر. **مسائل من فقه الجهاد**. [د.م.]: [د.ن.]، [د.ت.]. في: https://goo.gl/GmBRrd

أبو مصعب السوري. **دعوة المقاومة الإسلامية العالمية**. [د.م.]: [د.ن.]، 2010. في: https://goo.gl/oJSbBJ

أبو همام بكر بن عبد العزيز الأثري (تركي البنعلي). **مد الأيادي لبيعة البغدادي**. [د.م.]: [د.ن.]، [د.ت.]. في: https://goo.gl/2PNRLW

أبو هنية، حسن ومحمد أبو رمان. **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية**. عمَّان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2015.

«أهي سياسات المالكي وحساباته الخاطئة أم أنها الدولة الإسلامية في العراق والشام؟». **تقدير موقف**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2014/ 7/ 15. في: https://goo.gl/8ZZoqN

«الجبهة الإسلامية: اندماج تجريبي لأكبر الفصائل العسكرية في سورية». **تقدير موقف**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2013/ 12/ 26. في: https://goo.gl/FDi6Mh

الحاج، عبد الرحمن. «السلفية والسلفيون في سورية: من الإصلاح إلى الجهاد». **تقارير**. مركز الجزيرة للدراسات. 2013/ 5/ 26. في: https://goo.gl/8JWrMq

حجازي، أكرم. «الجهاد الشامي ومسارات الفتنة». موقع المعهد العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 2014/ 4/ 20. في: https://goo.gl/QWomws

الخطيب، معتز. «'تنظيم الدولة الإسلامية': البنية الفكرية وتعقيدات الواقع». **ملفات**. مركز الجزيرة للدراسات. 2014/ 11/ 23. في: https://goo.gl/HtmvbD

الطويل، كميل. **القاعدة وأخواتها: قصة الجهاديين العرب**. بيروت: دار الساقي، 2007.

عطوان، عبد الباري. **القاعدة: التنظيم السري**. ط 2. بيروت: دار الساقي، 2009.

قبلان، مروان. «المعارضة المسلحة في سورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية». **سياسات عربية**. العدد 2 (أيار/ مايو 2013).

«قوات سوريا الديمقراطية: النشأة والهوية والمشروع السياسي». **تحليل سياسات**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2016/ 1/ 27. في: https://goo.gl/BWfY6Z

مجموعة مؤلفين. **الإخوان المسلمون في سوريا: ممانعة الطائفة وعنف الحركة**. ط 2. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.

المصطفى، حمزة. «جبهة النصرة لأهل الشام: من التأسيس إلى الانقسام». **سياسات عربية**. العدد 5 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2013).

المولى، سعود. «السلفية اللبنانية في تمظهراتها الجديدة». **تحليل سياسات**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تموز/ يوليو 2014. في: https://goo.gl/6vA7ov

2- الأجنبية

Neumann, Peter R. «Foreign fighter total in Syria/Iraq now exceeds 20,000; surpasses Afghanistan conflict in the 1980s.» *ICRS*, 26/1/2015. at: https://goo.gl/v3ABWs

Sakthivel, Vish. «Weathering Morocco’s Syria Returnees.» The Washington Institute. 25/9/2013. at :https://goo.gl/3udjBP

(358) عبد الرحمن الحاج، «السلفية والسلفيون في سورية: من الإصلاح إلى الجهاد»، **تقارير**، مركز الجزيرة للدراسات، 26/5/2013، شوهد في 25/2/2018، في: https://goo.gl/8JWrMq

(359) «أهي سياسات المالكي وحساباته الخاطئة أم أنها الدولة الإسلامية في العراق والشام؟»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 15/7/2014، شوهد في 25/2/2018، في: https://goo.gl/8ZZoqN

(360) حمزة المصطفى، «جبهة النصرة لأهل الشام: من التأسيس إلى الانقسام»، **سياسات عربية**، العدد 5 (تشرين الثاني/نوفمبر 2013)، ص 73.

(361) رزان زيتونة، «الإسلاميون السوريون وغواية الجهاد في العراق»، في: مجموعة مؤلفين، **الإخوان المسلمون في سوريا: ممانعة الطائفة وعنف الحركة**، ط 2 (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011)، ص 340.

(362) جاء في هذه الخطبة التي حملت عنوان «الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة»: «أيها الإخوة: موجبات الجهاد تدعو كل مسلم أن ينهض فيؤدي الواجب الذي أناطه الله عز وجل بعنقه، ما وسعه السبيل إلى ذلك، أرض العراق أرض إسلامية، وها هي ذي محتلة، ولكن الشعوب الإسلامية لا يزال فيها خير، لا يزال فيها هياج، ولا تزال تنشد نشيد الجهاد، ولا تزال تبحث عن نافذة تتسرب منها إلى حيث تجاهد في سبيل الله، على هؤلاء المسلمين أن يتجهوا من أي نافذة فُتِحت أمامهم ليقاتلوا في سبيل الله». المرجع نفسه، ص 341.

(363) كان أبو القعقاع يجند المقاتلين السوريين، ويستقبل جهاديين عربًا وأجانب في محطتهم الأخيرة قبل العراق، وكان يعمل بحريَّة تامة تحت نظر أجهزة الأمن السورية، ثم توقف فجأة في عام 2006 مع بداية التعاون الاستخباري الأميركي - السوري في العراق، قبل أن يكتشف أنصاره «علاقته» بالنظام السوري، فيهدروا دمه، ويقتلوه في عام 2007. ينظر: حسن أبو هنية ومحمد أبو رمان، **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية** (عمَّان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2015)، ص 75-76.

(364) جاء المقاتلون السعوديون في المرتبة الأولى بنسبة 53 في المئة من إجمالي عدد المقاتلين، والأردنيون في المرتبة الثالثة بنسبة 6 في المئة. ينظر: مراد بطل الشيشاني، «أبو مصعب السوري والجيل الثالث من السلفيين الجهاديين»، في: مجموعة مؤلفين، **الإخوان المسلمون في سوريا**، ص 53.

(365) يُعَدّ أبو غادية أحد أبرز مؤسسي تنظيم «جند الشام» مع أبي مصعب الزرقاوي في معسكر هيرات في أفغانستان في أواخر عام 1999. ثم انتقل مع الزرقاوي إلى العراق، وشارك معه في تأسيس جماعة التوحيد والجهاد في عام 2003. ينظر، المرجع نفسه، ص 53-54.

(366) في مقابلة أجراها الباحث عبر وسيط في تشرين الأول/أكتوبر 2014 مع معتقلين سابقين في صيدنايا ينحدرون من ريف دمشق، وأُفرِج عن أغلبيتهم في بداية الثورة، قالوا إن بعضهم ذهب إلى العراق، والبعض الآخر كان ينوي الذهاب للالتحاق بالمجاهدين هناك، وآخرين كانوا يتدرّبون على السلاح للدفاع عن سورية إذا دخلها الجيش الأميركي، واشتروا السلاح عن طريق تاجر قُبِض عليه قبلهم، وخرج في العفو في عام 2011، والتحق بجبهة النصرة، وأصبح قياديًّا مهمًّا في ريف دمشق. كذلك، ذهب 25 شابًّا من شباب مدينة قطنا إلى جبل الشيخ وتدربوا على السلاح هناك قبل اعتقالهم في عام 2005 ونقلهم إلى سجن صيدنايا. واستطاع الأمن السوري استدراجهم عبر إمام مسجد محمد الحسن في قطنا، وهو الذي قتله هؤلاء الشباب أنفسهم بعد خروجهم من السجن في بداية الثورة.

(367) شهادة جمعها الباحث من ضابط صف في الاستخبارات السورية في عام 2009، ممن شاركوا في الهجمات التي استهدفت جيوب الجهاديين في ريف دمشق الغربي.

(368) ذكر أحد الجهاديين العائدين من العراق في مقابلة مع الباحث (تشرين الأول/أكتوبر 2014) ما يلي: «استطاع النظام أن يقتل كثيرًا من هؤلاء المهاجرين إلى العراق عبر تفخيخ الطرقات قبيل وصولهم إلى الحدود العراقية، كما ألقى جيش الاحتلال الأميركي القبض على كثير منهم بعد التنسيق الأمني مع النظام بعد إفشاء الآخرين سرهم نتيجة اختراقه للمهربين على الحدود».

(369) غداة انطلاق الثورة السورية، أصدرت اللجنة الشرعية في منبر التوحيد والجهاد فتوى في شأن الثورة السورية، أجازت فيها المشاركة في التظاهرات، ونبّهت إلى ضرورة الفصل بين المطالبة بإسقاط النظام، وهو «أمر مشروع»، والمطالبة بالديمقراطية، وهو «أمر ممنوع» بحسب الفتوى. لمزيد من التوسع، ينظر: «أسئلة حول المشاركة في المظاهرات السلمية في سوريا»، منبر التوحيد والجهاد، [د.ت.]، شوهد في 4/8/2018، في: https://goo.gl/BPuYXF

(370) أيمن الظواهري، «ثورة مصر الشعبية انتهت إلى انقلاب عسكري»، العربية نت، 15/4/2014، شوهد في 25/2/2017، في: https://goo.gl/v6mm1q

(371) حمزة المصطفى، «سؤال ضروري لمستقبلها: في أي سياق تشكلت داعش؟» (2-1)، العربي الجديد، 17/9/2014، شوهد في 25/2/2018، في: https://goo.gl/EHACzt

(372) برزت أطروحة «أخوَّة المنهج» من قبل جبهة النصرة في سورية بوصفها تعبيرًا عن ضرورة تعاون الفصائل السلفية الجهادية معًا، وشعارًا مقابلًا للجيش الحر أو الفصائل الإسلامية التابعة للإخوان المسلمين.

(373) في مقابلة شخصية أجراها الباحث مع شخصيات قيادية في حركة أحرار الشام ممن شهد بعضهم تجربة سجن صيدنايا، مثل حسام طرشة وآخرين نقلوا روايتها، مثل عضوَي المكتب السياسي محمد جلال وأبي الحسن الشعار، أشاروا إلى أن «النظام بدأ، منذ عام 2006، بحملة اعتقالات طالت الشبان الذين تورطوا بالذهاب إلى العراق أو بالمساعدة في ذلك، وكانت لهم علاقات بالقاعدة في العراق أو في سورية أو على الأقل يشتبه بأنهم كذلك، أو يحملون أفكارًا قريبة من السلفية الجهادية. كانت أغلبية الذين اعتُقلوا بعد عام 2006 صغار السن، متوسط أعمارهم 20 عامًا، مبتدئين ومتحمّسين، ولهم تجربة قصيرة أو بلا تجربة. وسهّل ذلك احتدام المعارك الفكرية داخل زنازين السجن في شأن التكفير والإرجاء والجماعات والقاعدة، وترسخت انقسامات بينهم تكرست في استعصاء عام 2008؛ إذ إن تلك الأفكار تحوّلت إلى سلوك في مواجهة أزمة السجن. برزت مع إدارة سجن صيدنايا ثلاثة تيارات: أحدها كان يعتزل الأمر وينتظر العفو، وكانت أغلبية هؤلاء من السجناء القدماء ومن الإخوان المسلمين. وتيار ثانٍ كان عنيفًا للغاية في المواجهة،استولى على إحدى الطبقات، ووضع فيها حواجز لمنع دخول المساجين وخروجهم إلا بإذن، وكان يعتقد أن الجهاد قد حان، وأنه سيبدأ من السجن ليخرج منه إلى كل مكان خارجه، وأن مفاوضة إدارة السجن والتسوية خيانة وعمالة وردّة، وكان يشنّع حتى الذين يأخذون الدروس بدلًا من أن يستعدُّوا للجهاد. أما التيار الثالث فكان هادئًا ومتوازنًا، تسلَّح أفراده بالعصي والسكاكين وشاركوا في الإضراب والتجهيز للمواجهة، لكنهم كانوا من أنصار المفاوضات مع إدارة السجن. ووجدت هذه التقسيمات ترجمتها العملية على أرض الواقع العسكري فيما بعد». مقابلة وجاهية أجراها الباحث مع قادة أحرار الشام في إسطنبول، تركيا، 15-25 شباط/فبراير 2017.

(374) شهادة جمعها الباحث من أبي يزن الحموي، أحد عناصر لواء الإيمان، المنضوي في حركة أحرار الشام، مقابلة عبر سكايب، 17/6/2013.

(375) ينظر: كلمة أبي عبد الله الحموي، «هل أتاك حديث الكتائب»، يوتيوب، 4/1/2012، شوهد في 25/2/2017، في: https://goo.gl/DNo2MT

(376) شهادة جمعها الباحث من الشيخ محمد نجيب عبد الله سالم، عضو تجمع علماء النهضة. مقابلة عبر سكايب، حزيران/يونيو 2014.

(377) تجدر الإشارة إلى أن الرواية السابقة تتطابق مع رواية عناصر تنظيم الدولة عن الجولاني، وهم يخبرونها لجميع المقاتلين الملتحقين بهم بعد أن يأخذوا منهم عهدًا بمواجهة «الجماعة المرتدّة» في إشارة إلى جبهة النصرة. شهادة جمعها فريق البحث من أبي محمد الجزراوي، أحد المقاتلين المنشقين عن تنظيم الدولة في دير الزور بعد التحاقه فترة قصيرة «مجبرًا» في إثر سيطرة تنظيم الدولة على المدينة. مقابلة عبر سكايب، 25/2/2015.

(378) يذهب بعض الروايات إلى أن الجولاني أُفرِج عنه بعد انطلاق الثورة بأشهر، في حين تنفي الرواية الأخرى التاريخ وتؤكد أنه كان معتقلًا لدى النظام، وأُفرج عنه قبل الثورة ليلتحق من جديد بتنظيم دولة العراق الإسلامية.

(379) في مقابلة أجراها الباحث مع الناشط السوري هادي العبد الله الذي التقى الجولاني في برنامج تلفزيوني قبل أن يكشف الأخير عن صورته، استنتج العبد الله أن الجولاني، الثلاثيني، ينحدر من مدينة دمشق أو كان يعيش فيها. مقابلة وجاهية، تركيا، 1/3/2017.

(380) «عندما تخلّى أهل الأرض عن نصرة أهل الشام، انتدبنا (الجولاني) ومعه مجموعة من أبنائنا، ودفعنا بهم من العراق إلى الشام على أن يلتقوا بخلايانا في الشام، ووضعنا لهم الخطط، ورسمنا لهم سياسة العمل، ورفدناهم بما في بيت المال مناصفة في كل شهر، وأمددناهم بالرجال ممن عرفوا ساحة الجهاد، فأبلوا إلى جانب إخوانهم من أبناء الشام الغيارى أيما بلاء». «وبشّر المؤمنين: كلمة أبي بكر البغدادي»، يوتيوب، 9/4/2013، شوهد في 15/10/2016، في: https://goo.gl/XMPHRr. يقر أكرم حجازي، الباحث المصري، مدير مركز المراقب للدراسات والأبحاث الاجتماعية الذي تحظى كتاباته بمتابعة الجهاديين، بما جاء في كلمة البغدادي، لكنه يقدم رواية مغايرة لسرديات تنظيم الدولة، قائلًا: إن الجولاني هو من كتب «التقرير الذي يتضمن العمل في الشام»، ورفعه إلى البغدادي الذي «علّق» عليه بالقول: «أوافق على كل حرفٍ كُتِب في هذا التقرير، إن صاحب هذا التقرير لم يترك في تقريره مجالًا لأن يُنقَد». لكن حجازي تطرق في مقالة له بعنوان «الجهاد الشامي ومسارات الفتنة 4: الانقسام» إلى جزئية ينكرها تنظيم الدولة، وهي أن الجولاني طلب من البغدادي أن يتبنّى النصرة منذ البداية، لكن الأخير رفض طلبه خشية فشل المشروع، وتحمّل نتائج الفشل. أكرم حجازي، «الجهاد الشامي ومسارات الفتنة»، المعهد العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 20/4/2014، شوهد في 15/9/2017، في: https://goo.gl/QWomws

(381) معتز الخطيب، «'تنظيم الدولة الإسلامية': البنية الفكرية وتعقيدات الواقع»، **ملفات**، مركز الجزيرة للدراسات، 23/11/2014، شوهد في 25/2/2018، في: https://goo.gl/HtmvbD

(382) المرجع نفسه.

(383) أبو سليمان المهاجر أسترالي من أصل مصري، كان واعظًا في سيدني، وذهب إلى سورية في أواخر عام 2012، وهو مجهول المصير حاليًّا.

(384) «اللقاء المرئي مع الشيخ أبي سليمان المهاجر حول جماعة الدولة»، يوتيوب، 30/6/2014، شوهد في 25/7/2017، في: https://goo.gl/riyYLd

(385) هو أبو محمد، عاصم بن محمد بن طاهر البرقاوي مولدًا، المقدسي شهرةً، الحافي ثم العتيبي نسبًا. من قرية برقة من أعمال نابلس، وُلد فيها في عام 1378هـ الموافق 1959م، وإليها نسبته بالبرقاوي. ترك فلسطين بعد ثلاثة

أعوام من ولادته، ورحل مع عائلته إلى الكويت ومكث فيها إلى أن أكمل دراسته الثانوية التي التزم في أواخرها مع الجماعات الإسلامية، وانتقل إلى الموصل في العراق لدراسة العلوم، ثم إلى المدينة المنورة، لرغبته في دراسة الشريعة، ثم سافر إلى أفغانستان وباكستان، واستقر في عام 1992 في الأردن. يُعَد المقدسي أبرز من خط أفكار السلفية الجهادية وأطَّرها. ينظر: «ملف أبي محمد المقدسي»، منبر التوحيد والجهاد، شوهد في 5/8/2018، في: https://goo.gl/QHeUXj

(386) هو عمر محمود عثمان، أردني الجنسية، فلسطيني المولد (بيت لحم، 1960)، يُعرف بأبي قتادة الفلسطيني، ويكني نفسه أبا عمر، كان مطلوبًا لمعظم الاستخبارات الغربية، واتهمته الولايات المتحدة بأنه مفتي القاعدة. سُجِن في بريطانيا، وأعيد إلى الأردن. يُعَد من أعتى المنظِّرين الجهاديين، وله كتب كثيرة، ومنشورات وحوارات. ينظر: «ملف أبي قتادة الفلسطيني»، منبر التوحيد والجهاد، شوهد في 25/1/2017، في: https://goo.gl/cmK6N2

(387) مروان قبلان، «المعارضة المسلحة في سورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية»، **سياسات عربية**، العدد 2 (أيار/مايو 2013)، ص 47.

(388) من أبرز من تبنى هذا الطرح إياد القنيبي (منظر سلفي جهادي أردني)؛ إذ أشار إلى أن النصرة تمثل «تيارًا تجديديًّا في القاعدة»، ورأى أن قائدها حريص على التعاون مع الفصائل الإسلامية الأخرى، وكان يتجنّب «إظهار» انتمائه إلى القاعدة. ينظر: محمد أبو رمان، **الإسلاميون والدين والثورة في سورية** (عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2013)، ص 50.

(389) أبو مصعب السوري، **دعوة المقاومة الإسلامية العالمية** ([د.م.]: [د.ن.]، [د.ت.])، ص 1453-1454، شوهد في 5/8/2018، في: https://goo.gl/oJSbBJ

(390) ينظر على سبيل المثال: أبو المنذر الشنقيطي، «رفع الملام عن دولة الإسلام في العراق والشام»، موقع «الإسلاميون»، 26/4/2016، شوهد في 25/2/2018، في: https://goo.gl/BcgkJH

(391) بحسب شهادات جمعها الباحث من عنصر سابق في كتائب الفاروق، تشكلت أول خلية لجبهة النصرة في قرية محيسن (شرق ناحية سلوك الحدودية مع تركيا في محافظة الرقة) اسمها «كتيبة القادسية». وضمّت الخلية أسماء عدة، عُرِف منهم: أبو محمد الجزراوي (من السعودية) وأبو أنس العراقي وأبو أحمد العراقي وأبو عبد الله (لقِّب في ما بعد بأبي لقمان) وأبو علي الشرعي (وكلاهما من الرقة) وهادي العكال (من منطقة سلوك). مقابلة، عبر سكايب، 10/12/2014.

(392) معلومات جمعها الباحث من مقابلات أجراها عبر وسيط (نتحفظ عن ذكر اسمه) في حلب مع قادة ميدانيين وشرعيين في جبهة النصرة في كانون الأول/ديسمبر 2014.

(393) بدأ الجولاني خطابه الأول بشأن المسألة بآيات قرآنية تتحدث عن الفتنة: (الم * أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ * وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الكَاذِبِينَ) (العنكبوت: 1-3)، وتطرق بعد ذلك إلى بضع نقاط، أبرزها:

- نفى علمه بقرار البغدادي في ما يخص إعلان الدولة، وسعى للتشكيك ضمنيًّا في صحة التسجيل، على الرغم من نشره في مؤسسة الفرقان، الذراع الإعلامية الرسمية لتنظيم دولة العراق الإسلامية، قائلًا: «لقد دار حديثٌ حول خطابٍ منسوبٍ للشيخ أبي بكر البغدادي - حفظه الله، لذا نحيط الناس علمًا أن قياداتِ الجبهة ومجلسَ شورتها والعبدَ الفقير - المسؤول العام لجبهة النصرة - لم يكونوا على علمٍ بهذا الإعلان سوى ما سمعوه من وسائل الإعلام، فإن كان الخِطاب المنسوب حقيقة فإننا لم نُستشر ولم نُستؤمر».

- ذكَّر البغدادي بأن هدف الجبهة، منذ إعلان تأسيسها، يتمثل في «إعادة سلطان الله إلى أرضه، ثم النهوض بالأمة لتحكيم شرعه ونشر نهجه»، وأن مهمات الدولة «من تحكيم الشريعة وفض الخصومات والنزاعات، والسعي لإحلال الأمن بين المسلمين وتأمين مستلزماتهم؛ قائمة على قدم وساق في الأماكن المحرَّرة رغم ما يشوبها من التقصير».

- أشار الجولاني إلى أن إعلان «دولة الإسلام» يجب أن يشترك فيه جميع من شارك في الجهاد (فصائل، شيوخ معتبَرون، مهاجرون) ومن دون إقصاء أي طرف، وذكر أن تأجيل إعلان الدولة كان مستندًا في حكمه إلى أصول شرعية و«بذل جهد في فهم السياسة الشرعية التي تلائم واقع الشام».

- استخدم الجولاني لغة غير صدامية لرفض دعوة البغدادي، وقال إنه يستجيب لدعوته «بالارتقاء من الأدنى إلى الأعلى»، بتجديد البيعة لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري.

- أعلن الجولاني أن راية الجبهة سوف تبقى على ما هي من دون تغيير، ووجه رسالة إلى السوريين، قائلًا: «نُطمئن أهلنا في الشام أن ما رأيتموه من الجبهة من ذودها عن دينكم وأعراضكم ودمائكم، وحسن خلقها معكم ومع الجماعات المقاتلة، ستبقى كما عهدتموها، وأن إعلان البيعة لن يغير شيئًا في سياستها». ينظر: «خطاب الشيخ الفاتح أبي محمد الجولاني»، يوتيوب، 10/4/2013، شوهد في 27/11/2016، في: https://goo.gl/YRcV11؛ تفريغ نص الخطاب، شوهد في 5/8/2018، في: https://goo.gl/myyr31

(394) للاطلاع على نص الرسالة كاملًا، ينظر: المصطفى، «جبهة النصرة لأهل الشام»، ص 73-74.

(395) في مقابلة شخصية أجراها الباحث عبر وسيط مع أحد المنشقين عن تنظيم الدولة في ريف دمشق، ويكني نفسه بأبي الفداء، قال إن أحد أهم أسباب الخلاف بين تنظيم الدولة وجبهة النصرة كان عدم قبول الجولاني بتفجير اجتماع الائتلاف في تركيا واغتيال قادة معارضين منه ومن الجيش الحر. مقابلة، عبر وسيط، 15/12/2017.

(396) «قصة جبهة النصرة ودولة العراق والشام المخترقة»، مدوّنة شؤون جهادية، [د.ت.]، شوهد في 5/8/2018، في: https://goo.gl/CRd5Qr

(397) شهادة جمعها الباحث عبر وسيط من أبي سليمان السوري، أحد القادة الميدانيين السابقين في جبهة النصرة في ريف اللاذقية. مقابلة، عبر وسيط، 10/6/2013.

(398) يُقصد بفترة المباهلة المهلة التي أعطاها الجولاني للدولة الإسلامية لتتراجع عما سمّاه «غيَّها»، وذلك في أواخر شباط/فبراير 2014. ينظر: «زعيم جبهة النصرة أبو محمد الجولاني يمهل داعش 5 أيام لوقف تجاوزاتها»، يوتيوب، 25/2/2014، شوهد في، 15/6/2017، في: https://goo.gl/GRLSn8؛ أما مصطلح المباهلة فهو تقنية سجال يقول السلفيون إنها جزء من التراث الإسلامي، حصلت بين الجماعتين. وتقوم «المباهلة» على قيام مفتيَيْن أو داعيَيْن من جماعتين مختلفتين حول شأن شرعي بإحضار حجج يقارعان بعضهما بعضًا فيها، ولا تنتهي بأن يقنع أحدهما الآخر بما يعتقد، لكن بأن يقوم كل واحد منهما بالدعاء على جماعته بالهلاك وأن يُقتل أفرادها شر قتلة، وذهابها إلى جهنم في حال لم تكن على حق في ما تعتقد. ينظر: حازم الأمين، «'المباهلة'... والعنف المتبادل»، الحياة، 2/7/2014، شوهد في، 25/2/2018، في: https://goo.gl/kzXsu3

(399) «تسريبات الجهاديين: حرب الأسرار»، زمان الوصل، 11/4/2014، شوهد في 25/2/2018، في: https://goo.gl/htDStv

(400) أبو فراس السوري: من مواليد ريف دمشق، التحق بالكلية الحربية في عام 1970، وتخرج برتبة ملازم، وسُرِّح من الجيش بعد حادثة المدفعية في حلب في عام 1979، وكان مدربًا للطليعة المقاتلة في الفترة 1977-

1980. غادر إلى الأردن في عام 1980، ثم إلى باكستان، ثم أفغانستان، والتقى عبد الله عزام في عام 1983، ثم أصبح من أبرز قياديي القاعدة، عاد إلى سورية في بداية عام 2013.

(401) من مفارقات الجهاديين أن أبا فراس السوري نفسه عاد وكفَّر فصائل الجيش الحر في مطلع عام 2016 قبل أن يُقتل في غارة أميركية في نيسان/أبريل 2016.

(402) لمشاهدة مقابلة أبي فراس السوري، ينظر: «شهادة الشيخ أبي فراس السوري حفظه الله (قبيل انتهاء مهلة المباهلة)»، يوتيوب، 8/3/2014، شوهد في 25/7/2017، في: https://goo.gl/FDFafU

(403) «اللقاء المرئي مع الشيخ أبي سليمان المهاجر».

(404) كلمة للشيخ أبي محمد العدناني الشامي، «ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين»، شوهد في 5/8/2018، في: https://goo.gl/zp5pb8

(405) كان مجلس شورى المجاهدين يضم جبهة النصرة وفصائل من الجيش الحر موجودة في المدينة، وجبهة الأصالة والتنمية وأحرار الشام.

(406) هو ميسر علي موسى عبد الله الجبوري، من قرية هرارة في العراق، انضم سابقًا إلى تنظيم الدولة، وسُجن أكثر من مرة، وعُيِّن في مناصب عليا في الموصل، لكنه غادر العراق واستقر في مدينة دير الزور في عام 2010.

(407) ينظر: «#لله_ثم_للجهاد يكتبه أبو الليث سلطان العطوي»، twittermail، [د.ت.]، شوهد في 25/7/2017، في: https://goo.gl/EnGXSA

(408) حساب سلطان العطوي الشخصي في موقع تويتر، شوهد في، 23/10/2014، في: https://goo.gl/iBrZV6

(409) المرجع نفسه.

(410) تأكد بجلاء أن خلافات التنظيمين حول مسائل الغلو والتكفير وشكل العلاقة بالآخرين والاجتهاد في تقديم الأولويات هي خلافات تكتيكية، في حين أن جوهر الخلاف يتمحور حول السلطة والنفوذ، وهذا ليس مفاجئًا، فكلا التنظيمين ينتمي إلى منهج واحد ومدرسة واحدة تشرّبا أفكارها وتبنّيا أهدافها، لكنهما اختلفا في توقيت تطبيقها. وتميزت النصرة عن تنظيم الدولة بداية بسلوكها المرن وعلاقاتها المعقولة نسبيًّا بالمجتمعات المحلية والفصائل المسلحة، لكنها عادت في مراحل متقدمة، وتحديدًا منذ منتصف عام 2014، لتسلك الطريق ذاتها، وإن بوتيرة أخف وممارسة أقل خشونة، وتؤسس لمشروعها الجهادي الخاص، حتى لو تطلّب الأمر مواجهة مسلحة مع فصائل سورية، ينظر: حمزة المصطفى، «جبهة النصرة على خطى داعش»، **العربي الجديد**، 13/12/2014، شوهد في 25/2/2018، في: https://goo.gl/5rjpPs

(411) في 23 شباط/فبراير 1998، شارك أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، إلى جانب ثلاثة آخرين من زعماء بعض الجماعات الإسلامية، في توقيع فتوى وإصدارها باسم الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين، أعلنوا فيها: «إن حكم قتل الأميركيين وحلفائهم مدنيين وعسكريين، فرض عين على كل مسلم في كل بلد متى تيسّر له ذلك، حتى يتحرر المسجد الأقصى والمسجد الحرام من قبضتهم، وحتى تخرج جيوشهم من كل أرض الإسلام، مسلولة الحد كسيرة الجناح، عاجزة عن تهديد أي مسلم». ينظر: كميل الطويل، **القاعدة وأخواتها: قصة الجهاديين العرب** (بيروت: دار الساقي، 2007)، ص 245.

(412) عبد الباري عطوان، **القاعدة: التنظيم السري**، ط 2 (بيروت: دار الساقي، 2009)، ص 34.

(413) «الذكرى الثانية لتفجير السفار الأميركية»، بي بي سي عربي، 7/8/2000، شوهد في 5/8/2018، في:
https://goo.gl/wcQ1kq

(414) «أهي سياسات المالكي...؟».

(415) حسن أبو هنية، «مرجعية تنظيم الدولة الإسلامية: من التوحش إلى فقه الدماء»، عربي 21، 26/10/2014، شوهد في 25/2/2017، في: https://goo.gl/Gw48zt

(416) أبو عبد الله المهاجر، **مسائل من فقه الجهاد** ([د.م.]: [د.ن.]، [د.ت.])، ص 18، موقع منبر التوحيد والجهاد شوهد في 5/8/2018، في: https://goo.gl/GmBRrd

(417) المرجع نفسه.

(418) أبو هنية، «مرجعية تنظيم الدولة».

(419) سعود المولى، «السلفية اللبنانية في تمظهراتها الجديدة»، **تحليل سياسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تموز/يوليو 2014، ص 9-11، شوهد في 25/2/2018، في: https://goo.gl/6vA7ov

(420) ضمت التشكيلة الوزارية الثانية لتنظيم الدولة الإسلامية برئاسة أبي عمر الحسيني البغدادي آنذاك كلًّا من: أبي حمزة المهاجر-عبد المنعم البدوي وزيرًا أول ووزيرًا للحرب، وعبد الوهاب المشهداني وزيرًا للهيئات الشرعية، ومحمد الدليمي وزيرًا للعلاقات العامة، وحسن الجبوري وزيرًا لشؤون الأسرى والشهداء، وعبد الرزاق الشمري وزيرًا للأمن، وعبد الله القيسي وزيرًا للصحة، وأحمد الطائي وزيرًا للإعلام، وأسامة اللهيبي وزيرًا للنفط، ويونس الحمداني وزيرًا للمالية.

(421) المصطفى، «سؤال ضروري».

(422) في خطابه الأول الذي دعا إلى الجهاد في سورية، بتاريخ 12/2/2012 لم يأت أيمن الظواهري في حديثه عن «كفر» أو « تكفير» النظام السوري، ولم يتطرق لا من قريب ولا من بعيد إلى البعد الهوياتي الطائفي لـ «النظام النصيري» الذي يشكل مرتكزًا رئيسًا في أفكار الحركات الجهادية القائمة وأيديولوجياتها. وما سعى الظواهري لتأكيده في تلك الكلمة هو أن النظام السوري، كغيره من الأنظمة الدكتاتورية، متحالف مع الاستكبار العالمي (أميركا) وخائن (استخدم كلمة التخلي عن الجولان وحارس حدود إسرائيل). المفارقة، أن الظواهري آنذاك، بدا كأنه مدرك «الخصوصية السورية»؛ إذ اجترح كلمات تعبوية زاوجت بين العروبة والإسلام، وقدّم في بعض مقاطع الكلمة العروبة على الإسلام («وأمتكم العربية والإسلامية»)، كما توقف في أكثر من مرة عند ثنائية «الأحرار» (يقصد بها الثوار والمقاتلين غير المنتمين إلى السلفية الجهادية) و«المجاهدين» (كانت جبهة النصرة قد أعلنت تأسيسها، وكذلك أحرار الشام)، ولم يأت على شكل الحكام وتحكيم الشريعة مطلقًا، لكنه حذّر فحسب من أن أميركا في موقفها المناوئ للأسد إنما تهدف إلى أن تستبدل به شخصية تحفظ النظام (أكرر: الحارس لحدود إسرائيل) شخصية تتيح بعض الحريات. ينظر: «الظواهري يدعو للجهاد»، يوتيوب 12/2/2012، شوهد في 25/7/2017، في:
https://goo.gl/A7Ln4P

(423) تأكد الباحث من هذه المعلومات خلال مقابلاته مع أعضاء في المكتب السياسي في حركة أحرار الشام. وأبو يزن الشامي، اسمه الحقيقي محمد الشامي، من مواليد 1986، وهو من طلاب كلية الشريعة في جامعة دمشق، سُجِن في سجن صيدنايا العسكري بسبب انتمائه إلى الفكر السلفي، وتتلمذ على يد الشيخ أبي العباس الشامي الذي درست على يديه أغلبية قادة الحركة الشامية. خرج أبو يزن من الاعتقال في بداية الثورة السورية، وكان من المساهمين في تأسيس حركة أحرار الشام (لا «كتائب أحرار الشام»)، وأصبح شرعيًّا فيها، ثم قائدًا عامًّا للحركة في حلب، ثم أصبح أحد أعضاء مجلس الشورى للجبهة الإسلامية التي أُسّست في نهاية عام 2013. قُتل أبو يزن في تفجير استهدف قادة الحركة في 9 أيلول/سبتمبر 2014 في ريف إدلب.

(424) اسمه محمد بهايا، من مواليد مدينة حلب، شهد تجربة الطليعة المقاتلة في سورية، وكان جزءًا منها، عايش نشأة الجهاد العالمي ورافق معظم قادته، مثل عبد الله عزام وأسامة بن لادن وأيمن الظواهري. أسس حركة أحرار الشام، وكان مرجعيتها الفكرية والسياسية. عيّنه الظواهري حَكَمًا للفصل بين جبهة النصرة وتنظيم الدولة، قتل بتفجير انتحاري استهدفه في 23/2/2014، واتهمت الأحرار تنظيم الدولة بقتله. لمزيد من التفصيلات، ينظر: «أبو خالد السوري: الجيل الأول في مواجهة الانحراف الأخير»، زمان الوصل، 26/2/2014، شوهد في 25/2/2018، في: https://goo.gl/71HuPM

(425) غداة إعلان الدمج، انضم قسم كبير من المهاجرين إلى تنظيم الدولة، وبايعوا البغدادي، كما انسحب جزء من المقاتلين السوريين وانضم إلى فصائل إسلامية سورية، مثل أحرار الشام الذي استقبل قسمًا من المنسحبين؛ في حين فضّل قسم آخر انتظار تحكيم الظواهري وقراره، وبقي معظم هؤلاء تحت راية النصرة بعد بيان الظواهري بإلغاء الدمج، ومنهم من فضّل هجر التنظيمين وتشكيل تنظيمات جديدة، مثل مجلس شورى المجاهدين الذي يقوده أبو الأثير، وهو شقيق شاكر العبسي زعيم تنظيم فتح الإسلام وجيش المهاجرين والأنصار الذي كان يقوده أبو إبراهيم الشيشاني.

(426) أبرز النقاط الواردة في بيان الظواهري ما يلي:

«أ. أخطأ الشيخ أبو بكر البغدادي الحسيني بإعلانه دولة العراق والشام الإسلامية دون أن يستأمرنا أو يستشيرنا، بل ودون إخطارنا.

ب. أخطأ الشيخ أبو محمد الجولاني بإعلانه رفض دولة العراق والشام الإسلامية وإظهار علاقته بالقاعدة دون أن يستأمرنا أو يستشيرنا، بل ودون إخطارنا.

ج. تُلغَى دولة العراق والشام الإسلامية، ويستمر العمل باسم دولة العراق الإسلامية.

د. جبهة النصرة لأهل الشام فرع مستقل لجماعة قاعدة الجهاد يتبع القيادة العامة.

هـ. الولاية المكانية لدولة العراق الإسلامية هي العراق.

و. الولاية المكانية لجبهة النصرة لأهل الشام هي سوريا.

ز. يُقَر الشيخ أبو بكر البغدادي الحسيني أميرًا على دولة العراق الإسلامية لمدة عام من تاريخ هذا الحكم، يرفع بعدها مجلس شورى دولة العراق الإسلامية تقريرًا للقيادة العامة لجماعة قاعدة الجهاد عن سير العمل، تقرر بعده القيادة العامة استمرار الشيخ أبي بكر البغدادي أو تولية أمير جديد.

ح. يُقَر الشيخ أبو محمد الجولاني أميرًا على جبهة النصرة لأهل الشام لمدة عام من تاريخ هذا الحكم، يرفع بعدها مجلس شورى جبهة النصرة لأهل الشام تقريرًا للقيادة العامة لجماعة قاعدة الجهاد عن سير العمل.

وأخيرًا: إلزام جميع إخواني في جماعة قاعدة الجهاد، وأطلب من إخواني المسلمين أن يتوقفوا عن الجدال في هذا الخلاف، وأن ينتهوا عن التحريش بين المجاهدين».

(427) تضمنت كلمة البغدادي حينها النقاط التالية:

- رد البغدادي على النقاش في المنتديات الجهادية في شأن «المصالح والمفاسد» في خطوة إعلان الدولة، خصوصًا أن كثيرًا من المنظِّرين الجهاديين اعتبر خطوة إعلان الدولة فيها من المفاسد ما يفوق المصالح، وهي الحجة ذاتها التي قدّمها الجولاني لرفض الخطوة، ووصف الرافضين لإعلان الدولة بقصر النظر على المدى البعيد.

- أعلن البغدادي بقاء الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأنه لن يتنازل عنها، وسيدافع عنها لأنها دولة مهَّد لها أبو مصعب الزرقاوي وأبو عمر البغدادي وأبو حمزة المهاجر (قادة تنظيم القاعدة الذين قُتِلوا في العراق).

- رفض البغدادي رسالة الظواهري بفض الاندماج، واعتبر أن عليها مآخذ شرعية ومنهجية، وأنه اختار ما بين أمر الله والمخالف لأمر الله، فاختار الأول المخالف للرسالة. ينظر: «باقية في العراق والشام»، شوهد في 5/8/2018، في: https://goo.gl/WN897M

(428) محمد الفضيلات، «فتاوى المقدسي وأبو قتادة ضد 'داعش': رفض سلفي لـ 'الخلافة'»، **العربي الجديد**، 15/7/2014، شوهد في 25/2/2018، في: https://goo.gl/EN7da3

(429) أوضح العدناني في هذه الكلمة «أن علاقة الدولة بالقاعدة كانت علاقة الجندي بأميره في السابق فقط لأنهم أرادوا أن يجعلوا كلمة الجهاد واحدة ونافذة»، وهذه الكلمة، بحسب تعبير العدناني، «لم تكن ملزمة لهم، بل تواضع وتشريف وتكريم». وتوجّه العدناني بالكلام مباشرة إلى الظواهري، قائلًا: «لو كنا مبايعين لك، ولو كنت أميرنا، لكنا استجبنا لطلبك المتكرر بعدم استهداف عوام الروافض بحجة أنهم مسلمون معذورون بجهلهم، ولكنا نفَّذنا أمرك حتى لو كنا نخالف الحكم عليهم والمعتقَد فيهم. ولو كنت أمير الدولة لألزمتها بحكمها». ينظر: «عذرًا أمير القاعدة - الشيخ أبو محمد العدناني الشامي»، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، نقلًا عن موقع archive.org، [د.ت.]، شوهد في 5/8/2018، في: https://goo.gl/vDkx7d؛ ينظر أيضًا: حمزة المصطفى، «القاعدة والدولة .. هل يصلح التحالف ما أفسدته 'النصرة'؟»، زمان الوصل، 29/10/2014، شوهد في 25/2/2018، في: https://goo.gl/5BLo2h

(430) «لقاء الشيخ السباعي في منتدى الأنصار»، موقع يوتيوب 17/4/2013، شوهد في 25/7/2017، في: https://goo.gl/vagNDA

(431) شهادة جمعها الباحث من أبي يزيد الشامي (يرفض ذكر اسمه الحقيقي) أحد المقاتلين العائدين من العراق، وجرى التأكد من المعلومة من مقاتلين عائدين من مدينة سراقب السورية عايشوا فترة مقتل الزرقاوي. كما أكد هذه المعلومة هشام الهاشمي، الباحث العراقي. مقابلات، عبر سكايب، 26/12/2014.

(432) عبد الرحمن صيام، «أبو حمزة المهاجر: داعش: التاريخ والتنظيم»، نون بوست، 7/5/2014، شوهد في 25/2/2018، في: https://goo.gl/v86MYs

(433) للتعرف إلى السيرة الذاتية للزاوي، ينظر: «محطات من جهاد الأمير أبو عمر البغدادي رحمه الله: كيف تجاهد لوحدك»، المنبر الإعلامي الجهادي، [د.ت.]، شوهد في 25/7/2017، في: https://goo.gl/s5iRmL

(434) يدّعي تنظيم الدولة أن نسب الزاوي يعود إلى السادة الأعرجية، وهم قرشيون. المرجع نفسه.

(435) أبو همام بكر بن عبد العزيز الأثري، **مد الأيادي لبيعة البغدادي**، ([د.م.]: [د.ن.]، [د.ت.])، ص 3، شوهد في 25/5/2017، في: https://goo.gl/2PNRLW

(436) شهادة أبي يزيد الشامي.

(437) عبد الله بن محمد، **استراتيجية الحرب الإقليمية على أرض الشام**، ([د.م.]: [د.ن.]، 2012)، شوهد على موقع archive.org، في 19/8/2018، في: https://goo.gl/CQJAQL

(438) إبراهيم حميدي، «'داعش' يستدرج 'التحالف' إلى سورية... ويُعدل الأولويات»، **الحياة**، 20/12/2014، شوهد في 25/2/2017، في: https://goo.gl/BA75XF

(439) نواف القديمي، «سؤال كبير... كيف تشكّلت داعش؟» (1-2)، **العربي الجديد**، 20/8/2014، شوهد في 25/2/2017، في: https://goo.gl/yr7973

(440) شهادة جمعها الباحث من أحد مقاتلي النصرة في ريف حلب (يرفض الإفصاح عن اسمه). مقابلة صوتية عبر سكايب، 12/11/2014.

(441) شهادة جمعها الباحث من المكتب السياسي والإعلامي في أحرار الشام.

(442) مصطلح متداول يعني فرض ضرائب وتعرفة مالية على الناس بحكم قوة الأمر الواقع مع التهديد بالعقاب والضرر لمن يرفض دفعها.

(443) شهادة جمعها الباحث من أحمد عمر، ناشط في مدينة حلب. مقابلة عبر سكايب، 8/2/2016.

(444) كان أفراد بعض الفصائل، ولا سيَّما في حلب (التوحيد، لواء الفتح سابقًا) متورطين في مثل هذه الأعمال، وكان كل فصيل يعمل لاحتواء هذه الظاهرة المنتشرة ضمن البيت الداخلي من دون إحداث ضجة كبيرة أو تحويلها إلى الهيئات القضائية الناشئة.

(445) تُعد قصة حسن جزرة، قائد فصيل غرباء الشام في حلب، أكثر الأمثلة الشارحة لتوظيف التنظيم ما سمّاه «مكافحة الفساد والمفسدين» للتوسع في المناطق المحررة. نشأ حسن جزرة في حي الصاخور، أحد أحياء حلب الأكثر تهميشًا، واشتغل في بيع البطيخ وتهريب التبغ «الدخان» قبل الثورة. شارك في الحراك الاحتجاجي السلمي في السنة الأولى من الثورة، وشكّل كتيبة مسلحة في الحي بعد دخول فصائل معارضة إلى المدينة في منتصف عام 2012. عُرف حسن جزرة في أحياء حلب بـ «المشول» كناية عن سرقاته ونهبه البيوت والممتلكات، خصوصًا العائدة إلى الأغنياء، وتشبَّه في بعض الأحيان بالصعاليك الذين يسرقون «الأغنياء» في مدينة حلب ويوزعون المسروقات على الأحياء الفقيرة المهمَّشة التي ترعرع فيها هو وأفراد كتيبته. اصطدم جزرة أكثر من مرة بالهيئة الشرعية في حلب وبفصائل تتبعها، مثل أحرار الشام، أو كانت ضمنها، كجبهة النصرة. كما أصدر مجلس القضاء الموحد (أنشئ في حلب ليكون مقابلًا مدنيًّا للهيئة الشرعية التي تعتمد الشريعة الإسلامية، بينما كان مجلس القضاء الموحد يعتمد القانون الأساسي العربي الموحد)، أمرًا باعتقاله من دون أن تنجح المحاولات المتكررة لإحضاره أو إفقاده حضوره ونفوذه في حي الصاخور ومنطقة الحمرا والشيخ خضر. ورث تنظيم الدولة بعد إعلان الدمج عددًا كبيرًا من مقرات النصرة ومقاتليها في حلب، وعندما تجمد الصراع بينهما وضع تنظيم الدولة حسن جزرة وفصيل غرباء الشام على قائمة أولوياته، فأطبق حصاره على الأحياء التي يتمركزون فيها، ونجح في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2013 في اقتحامها، واعتقال حسن جزرة وإعدامه مع خمسة من رفاقه (27 تشرين الثاني/نوفمبر 2013). ينظر: «تنظيم

‘الدولة’ يعدم قائد ‘غرباء الشام’ وخمسة من عناصر فصيله في الأتارب بحلب»، وكالة سمارت للأنباء، 27/11/2013، شوهد في 25/2/2017، في: https://goo.gl/bQGAVn

(446) ينظر على سبيل المثال: «14 عشيرة من عشائر الرقة تبايع الدولة الإسلامية في العراق والشام»، موقع يوتيوب، 22/11/2013، شوهد في 26/12/2015، في: https://goo.gl/br8zhb

(447) شهادة جمعها فريق البحث من فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في دير الزور. مقابلة عبر سكايب، 15/12/2013.

(448) يصف الشيخ توفيق شهاب الدين، قائد كتائب نور الدين الزنكي المنضوية في جيش المجاهدين، في لقائه مع قناة الجزيرة في 14 آذار/مارس 2014، هذه الإستراتيجية بدقة، ويذكر أن جبهة الراشدين في حلب كانت مثالًا إجرائيًّا لها، قائلًا: «لم يكن لتنظيم البغدادي أي مقاتل في هذه الجبهة، ثم جاء ونصب حاجزًا على بعد 700 متر من الجبهة. لوحظ اختفاء المقاتلين كلما مروا منفردين أو من دون قوة عسكرية على هذا الحاجز، وعندما كنا نذهب إليهم ونسألهم يقولون لنا معاذ الله أنتم إخواننا في الإسلام، ولا يعقل أن نختطف جنودكم. لكن عندما بدأ القتال بيننا أخرجنا اثنين من القادة وعددًا من المقاتلين على تلك الجبهة، وبادلنا أسراهم بمقاتلين آخرين كانوا قد اختطفوهم أو اختطفوا أفرادًا من أسرهم». ويؤكد شهاب الدين أن النهج السابق لا ينطبق على علاقة تنظيم الدولة بفصائل جيش المجاهدين أو الجيش الحر، لكن على الفصائل الإسلامية كما جرى مع أحرار الشام عند اغتيال أبي عبيدة البنشي وأبي ريان.
ينظر: «لقاء الشيخ توفيق شهاب الدين على قناة الجزيرة»، موقع يوتيوب، 14/3/2014، شوهد في 27/12/2014، في: https://goo.gl/DCyyBa

(449) يذكر عمر الكردي، أحد قادة كتائب الجيش الحر في ريف حماة الآتي خلال شهاداته التي قدّمها إلى الباحث: «بدأ تنظيم الدولة منتصف عام 2013 ينشر حواجزه في مناطق ريف حماة الشمالي والشرقي من دون أن يعترض أحد. فكما هو معروف، لا تُعدّ إقامة الحواجز دلالة على سيطرة مكانية بمقدار ما هي إثبات حضور في مناطق الجبهات أو القرى القريبة منها. كما أن الحواجز لا تشكل عائقًا كبيرًا أمام حرية الحركة، بالنسبة إلى المقاتلين أو المدنيين في المناطق الثائرة. فبالنسبة إلينا، وبمجرد أن يرى القائمون على الحاجز البندقية أو يسمعون باسم الفصيل يسمحون لك بالمرور ومن دون عوائق، وهذا متعارف عليه في مختلف أنحاء سورية. أما بالنسبة إلى المدنيين، فأحيانًا يسألونهم من أين؟ أو إلى أين؟ ويدققون في هوية الغريب عن المنطقة، أو في نوع الهوية مدنية أو عسكرية لتوقيف عناصر جيش النظام». ويتابع الكردي: «تغيَّرت الحال بعد أن نشر تنظيم الدولة حواجزه؛ إذ أصبح من الصعب التنقل بحرية كما كان سائدًا. أغلبية الموجودين على الحواجز من غير السوريين، ومعظمهم من التونسيين والمغاربة الذين لا يعرفون المناطق والقرى ولا يميّزون بين الفصائل. لذلك تخضع للتفتيش الكامل عند المرور بحواجزهم، وترى الازدحام؛ إذ أنشأوا غرفًا قريبة من الحواجز للتحقيق مع من يشتبه فيه. وعندما كنا نقول لهم إننا من الجيش الحر أو الفصيل (...) كانوا ينظرون إلينا بازدراء، ويقولون أنتم تقاتلون في سبيل الطاغوت، وإنكم علمانيون مرتدُّون. في البدايات كانوا يكتفون بتوجيه الاتهامات والتفتيش، لكن بعد فترة قصيرة، شاع الاعتقال والاحتجاز واختطاف القادة. لا تستطيع وأنت على حواجزهم الدخول في مواجهة مسلّحة معهم، حتى وإن امتلكت السلاح إذ يرتدي بعض عناصرهم أحزمة ناسفة يؤشر إليها بمجرد أن يحتدم النقاش أو تعترض على ممارساتهم. وخوفًا منهم، تجنبتْ أغلبية فصائل الجيش الحر المرور عبر حواجزهم، وأخلوا معظم المقرّات القريبة منها أو من مقراتهم، وكان ذلك أكبر خطأ؛ إذ سلّمناهم مناطقنا ومقراتنا بسهولة ومن دون أي مقاومة». يختم الكردي قائلًا: «لم يكن قتالهم ممكنًا، فهم مقاتلون شرسون، مندفعون، لا يهابون الموت. كما أن عناصرهم على استعداد تام ليفجروا أنفسهم في مقراتنا أو سياراتنا أو في أي واحد منا. ومع أن ممارساتهم وسلوكهم أثارت استياء الأهالي والكتائب، فإن الأخيرة لم تُجمِع على قتالهم؛ تارة لتفادي الفتنة وإراقة دماء المسلمين، وتارة أخرى لإفساح المجال لمبادرات الوساطة وجهود حل الخلافات عبر محاكم شرعية مشتركة». مقابلة وجاهية مع عمر الكردي، إسطنبول، 12/11/2014.

(450) شهادة جمعها فريق البحث من أبي أنس حريتان، أحد مقاتلي لواء التوحيد. مقابلة عبر سكايب، 15/1/2014.

(451) ينقل الكاتب والناشط السوري أحمد أبازيد، الموجود في مدينة حلب، عن قادة وإعلاميين في لواء التوحيد «أنه كان أحرص القادة على رد بغي الدواعش وتمددهم كالسرطان في جسد الثورة، والأكثر تأثرًا باعتقال الثوار على أيديهم، والأكثر انتظارًا للحظة التي تعلن فيها معركة الدفاع عن الثورة والدين ضد هؤلاء الأوغاد». ينظر: صفحة أحمد أبازيد في الفيسبوك، شوهد في 2/2/2015 (متابعات الباحث).

(452) شهادة جمعها الباحث من أبي يعرب الحلبي (يرفض الإعلان عن اسمه)، أحد عناصر لواء التوحيد سابقًا. مقابلة عبر سكايب، 10/9/2015.

(453) ينظر: «الإعلان عن البيان التأسيسي للجبهة الإسلامية»، موقع يوتيوب، 22/11/2013، شوهد في 25/4/2016، في: https://goo.gl/97SDS1

(454) «جبهة تحرير سوريا.. اندماج لإعادة بريق الثورة»، الجزيرة نت، 24/2/2014، شوهد في 20/2/2017 في: https://goo.gl/trhef4

(455) «رد القائد زهران علوش على مقطع لشرعيّ جيش الإسلام يصف فيه جبهة النصرة بالخوارج»، موقع يوتيوب، 30/11/2013، شوهد في 24/12/2016، في: https://goo.gl/3nmd6C

(456) «الجبهة الإسلامية: اندماج تجريبي لأكبر الفصائل العسكرية في سورية»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 26/12/2013، شوهد في 25/2/2017، في: https://goo.gl/FDi6Mh

(457) هي: جبهة النصرة، وأحرار الشام، ولواء التوحيد، ولواء الإسلام، وصقور الشام، وحركة فجر الشام الإسلامية، وحركة النور الإسلامية، وكتائب نور الدين الزنكي، ولواء الحق، وألوية الفرقان، وتجمع فاستقم كما أمرت، والفرقة 19، ولواء الأنصار.

(458) «البيان رقم (1) للنصرة وأحرار الشام والتوحيد ولواء الإسلام ... لا نعترف بالائتلاف ولا بالحكومة المؤقتة»، موقع كلنا شركاء، 24/9/2013، شوهد في 25/3/2015، في: https://goo.gl/LjD4C4

(459) أدرجت وزارة المالية الأميركية كلًّا من شافي العجمي وحجاج العجمي على القائمة السوداء في 7 آب/ أغسطس 2014، وشملهما قرار صادر عن مجلس الأمن، وقد تعرض الشخصان لاعتقال مدة وجيزة في الكويت، ثم أُفرِج عنهما لاحقًا بعد ضجة إعلامية أحدثها قرار السلطات الكويتية اعتقالهما. ينظر: «الكويت تعتقل حجاج العجمي بعد أيام من تصنيفه إرهابيًا من قبل أمريكا»، جريدة السبيل، 20/8/2014، شوهد في 10/2/2018، في: https://bit.ly/2Ov2XtH

(460) للاطلاع بالتفصيل على دور العجمي في جمع التبرعات وتسليمها، ينظر: «برنامج في الصميم مع الدكتور شافي العجمي» على قناة روتانا خليجية، موقع يوتيوب، 11/7/2013، شوهد في 16/1/2017، في: https://goo.gl/XNG4s1

(461) تابع الباحث، عبر مجموعة من الشهادات في الكويت، نشاط الشيخ شافي العجمي في جمع التبرعات الخليجية في ديوانيته (مجلسه) في الكويت العاصمة، وكان العجمي يصرِّح في حسابه على تويتر بالمبالغ، والتبرعات العينية التي تصله، وهي مبالغ ضخمة جدًّا. والتقى أحد أعضاء فريق البحث أيضًا الداعية حجاج العجمي في الدوحة، وكان

يجمع التبرعات للفصائل السورية. في المقابل كان الشيخ عدنان العرعور، المقيم في السعودية يجمع التبرعات لدعم المجالس العسكرية.

(462) كان الشيخ شافي العجمي قد حذَّر في تغريدات عبر تويتر من ظاهرة المجالس العسكرية وارتباطها، وننقل أبرز التغريدات: «لقد حرص الغرب على تجيير المجالس العسكرية لمصلحته ونجح من خلال ترشيد الدعم لها وترك الكتائب بلا نصح عسكري وإبعاد المدنيين من السيطرة»؛ «السياسة تكشفها القرائن ومن أكثر القرائن هذا النزاع المستمر بين أعضاء المجالس العسكرية على توزيع المال وهذا السباق المحموم لجني الصفقات، ومن القرائن أن المجالس العسكرية ترفض بقوة التدقيق المالي على الصادر والوارد، ومنها التواصل المستمر بينهم والمخابرات التركية والأميركية»؛ «تواصلت مع المجالس العسكرية منذ أشهر ووجهت إليهم أسئلة كثيرة وكانت المعلومات ترد عليّ عنهم، وتواطأت الأخبار حتى قررت أن أعلن المستور وأكشف المخبوء»؛ «المخرج والنجاة في سوريا: أن ننصر الكتائب القوية المنظمة، وهي كثيرة، وفي كل محافظة، وأسماؤهم متنوعة، ويعرفهم المدنيون في الداخل، ونقصي هذه المجالس».

(463) للاطلاع بالتفصيل على الانتهاكات التي قام بها تنظيم الدولة. ينظر: «تنظيم دولة العراق والشام: نشأته وتوثيق لأبرز الانتهاكات التي قام بها»، موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 2/4/2014، شوهد في 12/1/2018، في: https://goo.gl/j7UMTC

(464) للاطلاع على رؤية الجبهة وأهدافها وإستراتيجيتها، ينظر: «'مشروع أمة' ... النص الكامل لميثاق الجبهة الإسلامية»، زمان الوصل، 26/11/2013، شوهد في 12/1/2018، في: https://goo.gl/LnHX5c

(465) وقَّعت فصائل إسلامية وثورية عدة، هي: «الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام»، و«فيلق الشام»، و«جيش المجاهدين»، و«ألوية الفرقان»، و«الجبهة الإسلامية»، ميثاقًا سمَّته «ميثاق الشرف الثوري» وحددت الفصائل خلاله التزامها بـ 11 نقطة، وهي:

- ضوابط ومحددات العمل الثوري مستمدة من أحكام ديننا الحنيف بعيدًا عن التنطع والغلو.

- للثورة السورية المسلحة غاية سياسية هي إسقاط النظام برموزه وركائزه كلها، وتقديمه إلى المحاكمة العادلة بعيدًا عن الثأر والانتقام.

- تستهدف الثورة عسكريًّا النظام السوري الذي مارس الإرهاب ضد شعبنا بقواه العسكرية النظامية وغير النظامية، ومَن يساندهم كمرتزقة إيران وحزب الله ولواء أبي الفضل العباس، وكل من يعتدي على أهلنا ويكفِّرهم كداعش، وينحصر العمل العسكري داخل الأرض السورية.

- العمل على إسقاط النظام عملية تشاركية بين مختلف القوى الثورية، وانطلاقًا من وعي هذه القوى بالبعد الإقليمي والدولي للأزمة السورية، فإننا نرحب باللقاء والتعاون مع الأطراف الإقليمية والدولية المتضامنة مع محنة الشعب السوري بما يخدم مصالح الثورة.

- المحافظة على وحدة التراب السوري، ومنع أي مشروع تقسيمي بالوسائل كلها المتاحة هو ثابت ثوري غير قابل للتفاوض.

- قوانا الثورية تعتمد في عملها العسكري على العنصر السوري، وتؤمن بضرورة أن يكون القرار السياسي والعسكري في الثورة سوريًّا خالصًا، رافضة أي تبعية للخارج.

- يهدف الشعب السوري إلى إقامة دولة العدل والقانون والحريات بمعزل عن الضغوط والإملاءات.

- الثورة السورية هي ثورة أخلاق وقيم، تهدف إلى تحقيق الحرية والعدل والأمن للمجتمع السوري بنسيجه الاجتماعي المتنوع بأطيافه كلها العرقية والطائفية.

- تلتزم الثورة السورية باحترام حقوق الإنسان التي يحض عليها ديننا الحنيف.

- نرفض سياسة النظام باستهداف المدنيين بمختلف الأسلحة، بما في ذلك السلاح الكيماوي، ونؤكد التزامنا بتحييد المدنيين عن دائرة الصراع وعدم امتلاكنا أو استخدامنا لأسلحة الدمار الشامل.

- كل ما يسترد من النظام هو ملك للشعب السوري، تستخدمه القوى الثورية لتحقيق مطالب الشعب بإسقاط النظام.

(466) «النصرة ترفض ‘ميثاق الشرف’»، **العربي الجديد**، 21/5/2014، شوهد في 25/2/2018، في:

https://goo.gl/C37gXm

(467) في سجال جرى بين الشرعي العام السابق لجبهة النصرة سامي العريدي، وقائد أحرار الشام السابق حسان عبود، على موقع تويتر، قال العريدي: «الحياة في الجبال والكهوف في ظل حاكمية الشريعة خير من الحياة في القصور في ظل غيرها، ولنا في حركة طالبان آية». جاء ذلك في ردّ منه على تغريدة نشرها عبود في حسابه: «سوف نمضي في دربنا ولا نلتفت إلى من يريد بنا الانتهاء في شعب الجبال والغابات وقفار البوادي لنخوض جهاد النخب». ينظر: محمد إقبال بلو، «‘جبهة النصرة’ ترفض ميثاق الشرف الثوري للفصائل الإسلامية»، **القدس العربي**، 20/5/2014، شوهد في 5/8/2018، في: https://goo.gl/VbKf2Z

(468) أحمد أبازيد، «التنافس الكبير: بين أحرار الشام وهيئة تحرير الشام»، مركز إدراك للدراسات، 9/3/2017، شوهد في 5/8/2018، في: https://goo.gl/V6JxkT

(469) لا توجد إحصاءات دقيقة عن عدد المقاتلين الأجانب في سورية والعراق، أو النسبة التي يشكّلونها من عدد الفصائل المنضمّين إليها. وفي هذا السياق، تُعَد إصدارات المركز الدولي لدراسة التطرف (International Center for the Study of Radicalization) وتحديثاتها المرجع الرئيس للدول، ولمراكز الأبحاث ووكالات الأنباء. وفي إحصائية أصدرها في عام 2015 (تاريخ دخول الحد الأقصى للمقاتلين) بالتعاون مع مؤتمر ميونيخ للأمن (Munich Security Conference)، تصدّرت تونس القائمة من بين الدول العربية (3000 مقاتل حد أقصى)، تلتها السعودية (2500 مقاتل حد أقصى)، والأردن والمغرب في المرتبة الثالثة (1500 مقاتل)، يليهما لبنان (900 مقاتل)، وليبيا (600 مقاتل). في حين كان عدد المقاتلين الفرنسيين الأكبر في دول الاتحاد الأوروبي (1200 مقاتل)، يليهم البريطانيون والألمان (600 مقاتل حد أقصى)، ثم البلجيكيون (440 مقاتلًا)، والهولنديون (250 مقاتلًا). أما المقاتلون القادمون من روسيا والدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي، فكان عددهم كالآتي: روسيا (800-1500 مقاتل)، أوزبكستان (500 مقاتل)، تركمانستان (360 مقاتلًا)، كازاخستان (250 مقاتلًا)، طاجكستان (190 مقاتلًا)، قرغيزستان (100 مقاتل)، كوسوفو (70 مقاتلًا). وكان نصيب تركيا (600 مقاتل)، والولايات المتحدة الأميركية (100 مقاتل). ينظر:

Foreign fighter total in Syria/Iraq now exceeds 20,000; surpasses Afghanistan conflict in the 1980s,» *ICRS*,» 26/1/2015, accessed on 25/2/2018, at: https://goo.gl/v3ABWs

(470) تنظيم أسسه عمرو العبسي المشهور بأبي الأثير باسم كتيبة أسود السنَّة في ريف حلب بعد إطلاقه من سجن صيدنايا بمرسوم العفو الصادر في حزيران/يونيو 2011. تحولت الكتيبة خلال النصف الأول من عام 2012 إلى نقطة جذب للمقاتلين الأجانب، وتغيَّر اسمها إلى مجلس شورى المجاهدين. شهادة جمعها فريق البحث من المحامي علاء القاضي في حلب. مقابلة عبر سكايب، 10/11/2012.

(471) اسمه الحقيقي طرخان باتيرشفيلي، ولد في عام 1968، في بانكيسي فالي، في جورجيا، وخدم في الجيش الجورجي، وشارك في القتال ضد روسيا في عام 2008، ورُقّي إلى رتبة رقيب، لكنه صُرِف من الخدمة في الجيش في عام 2010، واعتقلته الشرطة الجورجية في العام نفسه لحيازته أسلحة بطريقة غير شرعية، وأُطلق سراحه في أوائل عام 2012؛ إذ غادر إلى سورية للقتال ضد قوات النظام. ينظر: «من هو أبو عمر الشيشاني أحد أبرز قادة 'داعش' في سورية؟»، **الحياة**، 5/7/2014، شوهد في 23/2/2018، في: https://goo.gl/zrdxEU

(472) كامل صقر، «سيف الله الشيشاني لغز معارك السجن لقي مصرعه قبل وصول قوات النظام السوري»، **القدس العربي**، 24/5/2014، شوهد في 23/2/2018، في: https://goo.gl/66NixM

(473) ياسين رائد الحلبي، «سوريا: خلافات في صفوف 'جيش المهاجرين' و'الأنصار' حول قتال 'تنظيم الدولة' وبيعة 'القاعدة'»، **القدس العربي**، 6/6/2015، شوهد في 25/2/2017، في: https://goo.gl/AEhUnx

(474) إبراهيم بن شقرون، جهادي مغربي معروف، اعتقلته السلطات الأميركية ثلاثة أعوام في سجن غوانتانامو قبل الإفراج عنه وتسليمه لبلاده، المغرب؛ حيث تم الإفراج عنه في عام 2013، وسافر بعدها إلى سورية. ينظر: «بن شقرون ثاني قتيل من 'مغاربة غوانتانامو'»، **الحياة**، 2/4/2014، شوهد في 23/1/2018، في:

https://goo.gl/muvj6H

(475) «بيان الإعلان عن تأسيس حركة شام الإسلام»، موقع يوتيوب، 18/8/2013، شوهد في 14/5/2015، في: https://goo.gl/EpVvMf

(476) Vish Sakthivel, «Weathering Morocco›s Syria Returnees,» The Washington Iinstitute, 25/9/2013, accessed on 25/2/2018, at: https://goo.gl/3udjBP

(477) «عاجل: مقتل المغربي إبراهيم بن شقرون أمير حركة شام الإسلام بسوريا»، مغرس، 2/4/2014، شوهد في 23/1/2018، في: https://goo.gl/ETkd1A

(478) «'زمان الوصل' تحاور د. 'أبو عبد الله الشامي' أمير 'فجر الشام': ندعو لتشكيل 'شورى المجاهدين' وموقفنا من 'الدولة' هو 'الحياد'»، زمان الوصل، 11/3/2014، شوهد في 5/8/2018، في: https://goo.gl/UCo2JP

(479) شهادة جمعها فريق البحث من أبي ياسر الحلبي، أحد مقاتلي سريّة أبي عمارة في حلب. مقابلة عبر سكايب، 15/11/2014.

(480) «ابتكرت الإنغماسيون.. 'الكتيبة الخضراء' أمهر أذرع القاعدة تنتظر القتال في القلمون!»، الحدث نيوز، 16/2/2014، شوهد في 25/2/2018، في: https://goo.gl/S25ZPf

(481) ينظر بيان الكتيبة الخضراء بعنوان: «ليذوقوا بأسنا»، مدونة JustPaste.it، 18/10/2013، شوهد في 5/8/2018، في: https://goo.gl/2k6sdM

(482) الإعلان عن تشكيل جبهة أنصار الدين، موقع يوتيوب، 25/7/2014، شوهد في 3/1/2016، في: https://goo.gl/8BBr4z

(483) يذكر الناشط محمد سلوم أن كثيرًا من منتسبي جند الأقصى وقادتها، وفي مقدمهم أبو عبد العزيز القطري، كانوا من العناصر المؤسِّسة لجبهة النصرة عند تشكيلها. مقابلة وجاهية، سراقب، سورية، 7/11/2014.

(484) يذكر محمد سلوم أن عناصر جند الأقصى هم الأكثر اندفاعًا لتطبيق الحدود، مثل الجَلد والسجن ضد المدنيين بتهم عدة، منها التدخين وشرب الخمر وسب الذات الإلهية. المرجع نفسه.

(485) كانت جبهة ثوار سوريا تنكر اغتيالها القطري، على الرغم من أنه اختفى في مناطق تابعه لها. لكن بعد احتدام المواجهة بين جبهة ثوار سوريا من جهة، وجماعة جند الأقصى وجبهة النصرة من جهة ثانية، وسيطرتهما على جبل الزاوية، ادّعت جند الأقصى أنها وجدت جثة أميرها مرمية في بئر كان يستخدمها قائد جبهة ثوار سوريا، جمال معروف، قبرًا جماعيًّا للقتلى من جيش النظام وداعش. ينظر: سليم العمر، «العثور على جثة أمير تنظيم 'جند الأقصى' في أحد الآبار في مسقط رأس جمال معروف قائد جبهة ثوار سوريا»، **القدس العربي**، 10/11/2014، شوهد في 25/1/2018، في: https://goo.gl/qMFHdo

(486) شهادة جمعها الباحث من إبراهيم عبد الجبار الدغيم، أحد مقاتلي فيلق الشام في ريف إدلب. مقابلة وجاهية، إدلب، سورية، 15/11/2014.

(487) «جيش الفتح»، الجزيرة نت، 30/4/2015، شوهد في 25/2/2017، في: https://goo.gl/uFnb2f

(488) أحمد مراد، «اغتيالات إدلب: 'جند الأقصى' ليست المتهم الوحيد»، المدن، 26/12/2016، شوهد 25/2/2018، في: https://goo.gl/RsVcYt

(489) أحمد مراد، «اقتتال 'أحرار الشام' و'جند الأقصى'..النظام و'فتح الشام' مستفيدان»، المدن، 9/10/2016، شوهد 25/2/2018، في: https://goo.gl/2Rm8yM

(490) «إعلان كتيبة البتار الليبية في بلاد الشام»، موقع يوتيوب، 23/12/2013، شوهد في 4/1/2014، في: https://goo.gl/qNye4Q

(491) «كتيبة المهاجرين بريف اللاذقية»، موقع يوتيوب، 10/12/2012، شوهد في 4/1/2014، في: https://goo.gl/idfCs9

(492) مقابلة مع عمر إبراهيم، أحد مقاتلي لواء الإسلام في مدينة الباب، عبر سكايب، 15/2/2015.

(493) مؤيد باجس، «هل بايع أمير 'الكتيبة الخضراء' السعودي داعش؟»، عربي 21، 20/10/2014، شوهد في 24/1/2018، في: https://goo.gl/XNWP6p

(494) «بيعة الكتيبة الخضراء لـجيش المهاجرين والأنصار - جبهة أنصار الدين»، 18/10/2014، موقع يوتيوب، شوهد في 14/1/2015، في: https://goo.gl/ze1gTc

(495) صفحة الكتيبة الخضراء الرسمية في موقع تويتر، شوهد في 2/3/2015، في: https://goo.gl/YUjqBU

(496) في بيان مصوّر، قال القائد الجديد لجيش المهاجرين والأنصار صلاح الدين الشيشاني: «إن جيش المهاجرين والأنصار جماعة لا يزال لها وجود، والحمد لله، على يميني نائبي الأول عبد الكريم، وعلى يساري نائبي الثاني معتصم. إن الجهاد في سوريا ينتشر بمشيئة الله. والمجاهدون من العديد من الدول والبلاد والقبائل يجتمعون في بلاد الشام، ولا يمكن لأحد أن يقف في طريق هذا لأنها مشيئة الله». وتابع: «هناك دائمًا عدد كبير من الكتائب والجماعات

المستقلة، ولكن مع ذلك ننفذ عمليات معًا وبنجاح، ونحن دائمًا متّحدون ونتّخذ القرارات معًا، قيادة الدولة الإسلامية في العراق والشام عرضت على جماعتنا جيش المهاجرين والأنصار أن نبايعهم بيعة عامة، وقد بايع جزء من مجاهدينا أبو بكر البغدادي. ورفض باقي المجاهدين إعطاء البيعة العامة». وأضاف: «اتخذ القرار بعد بحث ومشاورة طويلة مع علماء الجهاد والحمد لله أن لكل مجاهد حق الاختيار، ولكننا لم نصبح أعداء بسبب ذلك، الحمد لله، نحن إخوة، ونحن سنتّحد معهم عندما يحتاجوننا ونقاتل معًا ضد العدو، ولن نرفض إعطاء البيعة العامة عندما يكون هناك أمير واحد يحكم الشام كلها، وعندها سنُعطيه البيعة العامة بإذن الله». ينظر: «بيان رفض جيش المهاجرين والأنصار مبايعة أبي بكر البغدادي»، موقع يوتيوب، 2/1/2014، شوهد في 5/8/2018، في: https://goo.gl/9QXbfF

(497) مقابلة مع عمر إبراهيم.

(498) «رسالة إلى المسلمين الصادقين - الشيخ المجاهد أبو محمد العدناني»، موقع يوتيوب، 2/1/2015، شوهد في، 28/7/2015، في: https://goo.gl/BYxej9

(499) متابعة الباحث لدعاية تنظيم الدولة في وسائل التواصل الاجتماعي.

(500) «المهاجرون في الثورة السورية: جدلية الدولة والنصرة»، زمان الوصل، 21/3/2014، شوهد في 25/4/2017، في: https://goo.gl/a2xPZa

(501) «حلب - تفاصيل مهمة يرويها مهاجرون من تنظيم داعش أسرهم عناصر لواء التوحيد في كلية المشاة ج. 3»، موقع يوتيوب، 1/2/2014، شوهد في 15/1/2016، في: https://goo.gl/yCgpMB

(502) خلال معارك السيطرة على الرقة ومناطق ريف حلب الشرقي، كمنبج والباب، وتمدّد تنظيم الدولة إلى الراعي، ومحاولته السيطرة على بلدات صوران ومارع وتل رفعت، تجاوز التنظيم عين العرب/كوباني وكأنها غير موجودة؛ ويُفهَم من هذه الخطوة أن التنظيم انتقى المعارك الأسهل في فترة من الفترات، واختار الاستيلاء على مناطق سيطرة فصائل الثورة السورية وجبهة النصرة؛ كونها ستوفر له حواضن شعبية متوقَّعة وعددًا أكبر من المقاتلين المبايعين الذين لن يتوافروا في المناطق الكردية.

(503) كمال شيخو، «القوات الكردية تعلن سيطرتها على عين العرب»، الجزيرة نت، 26/1/2015، شوهد في 25/5/2015، في: https://goo.gl/GziXV5

(504) «قوات سوريا الديمقراطية: النشأة والهوية والمشروع السياسي»، **تحليل سياسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 27/1/2016، ص 2، شوهد في 25/2/2018، في: https://goo.gl/BWfY6Z

(505) «قوات سوريا الديمقراطية تسيطر على منبج»، الجزيرة نت، 13/8/2016، شوهد في 25/1/2017، في: https://goo.gl/AofZMP

الفصل الخامس
تنظيم الدولة الإسلامية في سورية
التمدّد والانتشار

حمزة المصطفى

تشرح كلمة أبي بكر البغدادي، في 15 حزيران/ يونيو 2013، المعنونة «دولة الإسلام باقية في العراق والشام»، التي رفض فيها حُكم زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري، القاضي بفضّ الدمج بين جبهة النصرة وتنظيم دولة العراق الإسلامية وإلغاء إعلان «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، اهتمام تنظيم الدولة بالحيّز الجغرافي، وبمسألة الاستفراد بالمكان[506]. وصار شعار «باقية وتتمدّد» لازمةً يردّدها عناصر التنظيم ومناصروه في مواجهة خصومهم، لإثبات أنهم يمثّلون حالة دولتية ممأسسة ومستوفاة الشروط اللازمة، خلافًا للآخرين، «الفصائل».

بعد انتقال الثورة السورية إلى العمل المسلح، خرجت مساحات جغرافية واسعة عن سيطرة النظام السوري، لتنتشر فيها الفصائل المسلحة وتتولى إدارتها. بيد أن انتشار هذه الفصائل لم يكن دليلًا على سيطرةٍ وتحكمٍ مكانيَين لأي منها؛ فالمناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري كانت أشبه بـ «مشاع» يحق للجميع إنشاء مقرّات وحواجز أمنية وعسكرية فيه. واستفاد تنظيم الدولة من الواقع السابق بقدر كبير؛ إذ لم يعترض أي من الفصائل المسلحة على وجوده وانتشاره، أو إقامته الحواجز في مناطق لم يشارك عناصره في «تحريرها»، فعمل على تثبيت وجوده في هذه المناطق وطرد الفصائل الأخرى منها.

يبحث هذا الفصل تطور نزعة الاستفراد بالمكان لدى تنظيم الدولة والعوامل التي ساعدت في تمدّده، ويبيّن أيضًا مناطق توسّعه في سورية والإستراتيجيات التي اتّبعها في كل منها.

أولًا: تطوّر نزعة الاستفراد بالمكان

لدى تنظيم الدولة وعوامل تمدّده

1- تطور نزعة الاستفراد بالمكان لدى تنظيم الدولة

ظهر استقرار الجماعات الجهادية في المكان ونزوعها إلى إدارته والتحكُّم فيه بالتزامن مع نشأة الفروع الإقليمية لتنظيم القاعدة بعد الغزو الأميركي لأفغانستان في عام 2001[507]؛ إذ لم يكن الاستقرار في حيّز جغرافي وإدارته وإقامة مشروع سلطة فيه غاية تنظيم القاعدة أو هدفه الرئيس خلال العقود السابقة؛ فالتركيز على البعد العالمي للجهاد أفقد المكان أهميته، فأضحى عاملًا مساندًا لخدمة أهداف الجهاد الكبرى؛ فهو إما ملجأ يحمي «الجهاديين» أو مركز تدريب أو نقطة لتجمُّع المقاتلين واستقطابهم أو حيز جغرافي يؤمِّن هامش مناورة لضرب الأعداء واستهدافهم؛ وذلك أن الجهاد، وفقًا لتنظيم القاعدة، لا ينحصر في حدود، أو يتركز في بقعة جغرافية معينة، لكنه يوجد لاستهداف دار العدو (مثل أحداث 11 سبتمبر 2001، وتفجيرات مدريد في عام 2004، وتفجيرات لندن في عام 2005) أو مصالحه في الخارج (مثل تفجيرات نيروبي ودار السلام في عام 1998، والمدمّرة الأميركية كول في اليمن في عام 2000، وقاعدة الخُبر في السعودية في عام 2003).

تتشابه تجربة تنظيم الدولة مع تجارب الفروع الإقليمية للقاعدة (مثل الشباب المجاهدين في الصومال، وطالبان في باكستان، وأنصار الدين في مالي، وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وجبهة النصرة في سورية) في الاهتمام بالحيّز الجغرافي الذي تنشط فيه، وشروعها في تأسيس سلطة ضِمنه، واجتراح أساليب لإدارة المجتمعات المحلية. لكن تجربة تنظيم الدولة تختلف عن تجارب غيره في مسألة الاندفاع إلى الاستفراد بالمكان والتحكّم فيه، ونزوعه «العدواني» لاستئصال أي طرف يعارضه، حتى لو تشابه معه في الأفكار والأهداف. وتختلف أيضًا في براغماتيته المفرطة حيال هذه المسألة، على نحو يدفعه في كثير من الأحيان إلى تفضيل التمدد في حيّز جغرافي ما، والتركيز على قضم مساحات تخضع لسيطرة فصائل أو أطراف أخرى تتقاطع معه في هدف مواجهة من يعتبره «عدوّه الرئيس والواضح».

على سبيل المثال، حرصت حركة الشباب المجاهدين في الصومال وحركة أنصار الدين في مالي وجبهة النصرة في سورية في البلدان التي تنشط فيها على التعاون، ولو مرحليًّا، مع حركات وفصائل وطنية وإسلامية (مثل الحركة الوطنية لتحرير أزواد في مالي، والجبهة الإسلامية في الصومال، والجبهة الإسلامية في سورية)، وسَعَت لاستمالة شرائح شعبية لتؤمّن لنفسها حاضنة اجتماعية[508]. لكن تنظيم الدولة اتّبع نهجًا مغايرًا في العراق في الفترة 2006–2009؛ إذ عمد إلى إضعاف فصائل المقاومة العراقية الوطنية، وأجبر مجلس شورى المجاهدين على الانصهار ضمن «دولته»، وفرض سلطته وسطوته على العشائر العراقية. تكرَّر الأمر ذاته في سورية بعد نيسان/ أبريل 2011 بدمجٍ قسري للنصرة في تنظيمه، ودعوته الفصائل إلى التخلّي عن راياتها وأسمائها والاندماج طوعًا أو كرهًا في «دولته». وأدرك تنظيم القاعدة بعد نشوب الخلاف بين جبهة النصرة وتنظيم الدولة، مركزية المكان وأهميته بالنسبة إلى الفرعين المنبثقين منه، وسعى زعيم القاعدة أيمن الظواهري، لإرضائهما بمنح قائديهما «ولاية مكانية»؛ على سورية (لأبي محمد الجولاني، أمير جبهة النصرة) وعلى العراق (لأبي بكر البغدادي، أمير تنظيم دولة العراق الإسلامية). لكن ميول البغدادي التوسعية دفعته إلى الانقلاب على الظواهري وتنظيم القاعدة كله؛ فرفض تحكيمه، واستهزأ بمدرسة القاعدة ومنهجها.

يُعد كتاب أبي بكر ناجي **إدارة التوحّش: أخطر مرحلة تمر بها الأمة** المرجع الرئيس لتنظيم الدولة في ما يتعلق بمنهج إنشاء «الدولة المنشودة». ولعل المتمعّن جيدًا في فصول الكتاب، يلحظ بجلاء أن كاتبه استقى أفكارًا ومفردات من **مقدمة ابن خلدون**، خصوصًا في ما يتعلق بنشوء الدول وفنائها، وحاول تكييفها مع المشروعات الجهادية الراهنة، فتعمّمت في أدبيات التنظيم مصطلحات استخدمها ناجي في كتابه، وتتشابه بقوة مع ما ذكره ابن خلدون؛ مثل: الجماعة المؤلفة (العصبية)، والولاء والبراء (الحلف والولاء)، والشوكة والتمكين (الغلبة/ التغلب)، والأمير القرشي (النسب الرفيع)، والتوحّش وإدارته (الأمم الوحشية ملكها أوسع)[509].

يوضح ابن خلدون في **مقدمته** أن الرئاسة لا تكون إلا بالغلب. والغلب إنما يكون بالعصبية، وأن رئاسة قوم لأقوام آخرين تكون عندما تغلب عصبيتهم العصبيات الأخرى؛ لأن «كل عصبية منهم إذا أحست

بغلبة عصبة الرئيس لهم أقرّوا بالإذعان والاتّباع»[510]. ويركز ابن خلدون على البداوة بوصفها سبيلًا للتغلّب؛ لأن البدو أشد شجاعة، وأقدر على التغلّب «وانتزاع ما في أيدي سواهم من الأمم»[511]. وفي معرض تناوله الأمم الوحشية أو المتوحشين، يذكر ابن خلدون أن ملكهم أوسع؛ وذلك لأنهم أقدر على التغلّب والاستبداد واستعباد الطوائف الأخرى. ويركّز ابن خلدون أيضًا على حاجة العصبية إلى رابطة دينية لجعلها أشد وأقوى، ولتزويدها بوازع أخلاقي، ويضرب لذلك مثال العرب؛ فهم، في رأيه، لا يتغلّبون إلا على البسائط، ويقاتلون بعضهم بعضًا، ويهربون من المواجهة الصعبة، ويفرّون منها إلى تجمعاتهم بالقفر (الصحاري)، لذلك لا تؤسس لهم دولة إلا إذا وجدت فيهم «النبوّة»، أو توافرت لهم «ولاية دينية»[512].

كانت أفكار ابن خلدون حاضرة عند تأسيس دولة العراق الإسلامية في عام 2006، فالغزو الأميركي للعراق في عام 2003 أسقط نظام صدام حسين، وأسقط معه الدولة، وشرع في بناء دولة أخرى على أساس المحاصصة الطائفية والهويات الفرعية. ردّ الاحتلال الأميركي للعراق وما نجم عنه من ممارسات طائفية من النخب السياسية الحاكمة، الناس إلى أصولهم الأولى؛ عشائر وقبائل وطوائف وإثنيات لا رابط بينها إلا النسب أو الحلف أو النعرة أو الأصل القديم، فتعدَّدت العصبيات ودخلت في تناحر وتنافس على الموارد والسلطة (الدولة). وكانت العشائر السنيّة البدوية/ أو الفلاحية هي الحلقة الأضعف في الخلل المجتمعي الذي تعمّق بعد الاحتلال؛ إذ وجدت نفسها خارج لعبة الدولة والحكم، فاصطدمت بالاحتلال ومشروع الدولة الجديد، وأنشأت كل منها ذراعًا عسكرية لتحمي نفسها من خطر الإلغاء أو الإبادة الذي طغى بعد اندلاع الحرب الطائفية في عام 2006. وأمام هذا الواقع، أدرك الأمير السابق لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، أبو حمزة المهاجر، صعوبة بقاء تنظيم القاعدة ذي التوجه العالمي في بيئة اجتماعية تضجّ بعصبيات قبلية متناثرة، فسعى إلى غلغلة مشروع القاعدة في ديناميات المجتمعات المحلية وتفاعلاتها المسلحة، فأعلن تشكيل مجلس شورى المجاهدين بصفته مظلة تجمع الفصائل العسكرية المنبثقة من العشائر العراقية السنّية. لكن هذا المشروع لم ينجح في تطويع العشائر لمشروع القاعدة، فبدأ التنظيم في البحث عن رابطة تستطيع جمع العصبيات العشائرية أو صهرها، فحلّ تنظيم القاعدة نفسه، وتنازل زعيمه المهاجر (مصري الجنسية) عن منصبه للعراقي حامد داود محمد خليل الزاوي، الملقب بأبي عمر البغدادي (1959–2010) الذي أعلن

عن تأسيسه دولة العراق الإسلامية، وخيَّر العشائر بين الولاء أو الحرب، وبدأ في التمدّد في القرى والمدن العراقية ذات الأغلبية السنّية، ليؤمن حيزًا جغرافيًّا يستطيع من خلاله ترسيخ وجود «الدولة الإسلامية» بحكم الأمر الواقع.

من منظور آخر، يمثّل امتلاك المكان والاستفراد به فرصة لكثير من الجهاديين؛ إذ يُخرجهم من حالة الاغتراب والانعزال التي يعيشونها في بلدانهم أو ضمن حركات جهادية أخرى تقيّد تصرفاتهم وممارساتهم. لذلك، تراهم ينتقلون، فرادى أو مع عائلاتهم، إلى مناطق سيطرة التنظيم، يرفعون راية تحكيم الشرع وتطبيق ما يعتبرونه أحكامًا واجبة، من دون أن يلومهم أحد. وما المشاهد التي كان يبثّها إعلام تنظيم الدولة ويتفاخر بها منتسبوه إلا دلالة على نشوتهم بالمكان؛ فتراهم يكبِّرون لتطبيق الحدود، مثل حدّ الزنا أو حدّ ترك الصلاة وفرض اللباس الشرعي وفصل الجنسين في الجامعات والمدارس وتشكيل كتائب نسائية لملاحقة النساء السافرات. لكن، وجود مكان يوفر لهم ولعائلاتهم استقرارًا نسبيًّا ينقلهم من حياة المطاريد التي عاشوها سابقًا في شعاف الجبال والبوادي، يشبع غرورهم بأنهم «نخبة الأمة» والمصطَفون فيها.

لم يعتمد تنظيم الدولة في سورية، في الأشهر الثلاثة الأولى لتأسيسه، خطة واضحة للانتشار والتوسع تستهدف مناطق بعينها، وجاء انتشاره عشوائيًّا في أي منطقة يوجد فيها مبايعون كثر ومقرّات عسكرية قوية. لم يختر التنظيم مدينة الرقة مركزًا له؛ إذ لا أهمية إستراتيجية وعسكرية لهذه المدينة، لكن معظم منتسبي جبهة النصرة الموجودين فيها التحق به، فأضحت مقرّاتهم تابعة له تلقائيًّا، وهذا ما جعله آنذاك أكبر قوة عسكرية في المدينة، إلى جانب أحرار الشام. وبخلاف الرقة، لم يستطع التنظيم غداة الإعلان عن تأسيس «الدولة» إيجاد موطئ قدم له في حوران التي لم يبايعه فيها إلا قلة قليلة من عناصر النصرة، بينما بقيت أغلبية عناصرها وأميرهم السابق أبو أنس الحوراني مبايعة للنصرة، وهذا ما اضطر أنصار البغدادي إلى الانسحاب منها.

ركز التنظيم في الربع الثالث من عام 2013 خلال انتشاره، على الناحية الأمنية، فتوسّع في مناطق قريبة من مقرّاته ومراكزه الرئيسة، لحمايتها من هجمات محتملة، ولا سيَّما بعد اصطدامه بفصائل من الجيش الحر ومجموعات أهلية صغيرة. أما في الربع الأخير من العام نفسه، فاعتمد إستراتيجية واضحة للانتشار تقوم على التوسع في المناطق المحاذية للحدود التركية، للتحكم في المعابر وطرق الإمداد، وبدأ بمعبر تل أبيض

ومدن في ريف حلب الشرقي (مسكنةومنبج والباب)، ثم دخل في مواجهة مسلّحة ضد لواء عاصفة الشمال في مدينة أعزاز في ريف حلب الشمالي، انتهت بسيطرته على المدينة، وتحكُّمه في معبر باب السلامة على الحدود السورية – التركية في ريف حلب الشمالي، وتجهَّز في نهاية كانون الأول/ ديسمبر لاقتحام معبر باب الهوى في ريف إدلب، أهم المعابر الحدودية مع تركيا، وهذا ما دفع فصائل المعارضة إلى التنسيق في ما بينها والبدء بمواجهة شاملة مع التنظيم في مطلع عام 2014.

2- عوامل تمدّد تنظيم الدولة

جاء توسع تنظيم الدولة في مرحلة بالغة الحساسية للصراع السوري، وفَّرت له ظروفًا مساعدة استغلَّها ووظَّفها للتوسع على حساب فصائل المعارضة السورية. ويمكن تفصيل أبرز هذه الظروف والمتغيرات التي يمكن اعتبارها عوامل غير مباشرة لتوسع التنظيم في ما يأتي:

أ- الظرف الداخلي

طغت على المشهد العسكري في سورية خلال الربع الثاني من عام 2013 تغيرات كبيرة في موازين القوى؛ إذ أدّى دخول حزب الله والميليشيات العراقية على خط الأزمة وقيام حلفاء النظام (إيران وحكومة نوري المالكي في العراق وروسيا) بتقديم أشكال الدعم كلها، المادي والعسكري والدبلوماسي، إلى تمكين النظام من السيطرة على القصير[513] والقلمون وحصار غوطتَي دمشق، فانقلبت الموازين العسكرية، وانحسرت سيطرة فصائل المعارضة عن كثير من المناطق السورية، وهُدِّدت في حلب، أبرز معاقلها في الشمال السوري، واستنزفت المواجهة قدراتها المادية والعسكرية. وهكذا جاء توسع تنظيم الدولة في مناطق تَسهل السيطرة عليها؛ لأن الفصائل التي كانت تسيطر عليها لم تكن تملك إمكانات ومقدّرات كافية لصدّه، ولم تكن ترغب آنذاك في فتح جبهات متعددة، خشية أن يؤثر ذلك في قتالها ضد قوات النظام والميليشيات المرتبطة به.

ب- الظرف الإقليمي

كان عام 2013، عام نجاح الثورات المضادة والاستقطاب الإقليمي، وفيه انقلب الجيش المصري على الرئيس المنتخب، وحصلت اضطرابات سياسية في تونس، وعمَّت الفوضى في ليبيا. ولم يكن المشهد السوري المضطرب في الأساس خارج هذه التحولات؛ إذ تراجع دور فاعلين عرب وإقليميين، مثل قطر وتركيا، كانوا يقدّمون دعمًا وتسهيلات لوجستية للكفاح المسلح الثوري ولفصائله الفاعلة، وتقدَّم فاعلون إقليميون آخرون مثل السعودية والإمارات، ودخلوا دائرة التأثير عبر نجاح حلفائهم في الفوز برئاسة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية. وفي ظل موجة الصراع ضد الإسلام السياسي ومحاولة إضعافه، حجبت هذه الدول الدعم المادي والعسكري عن كثير من الفصائل الفاعلة، لإنها إسلامية التوجّه، ودعمت فصائل بعينها؛ الأمر الذي ألقى بتداعياته على قدرة الفصائل الإسلامية التي لا تتبع هيئة الأركان أو تتلقّى دعمًا منها على مواجهة النظام وتنظيم الدولة، لذلك فضّلت الانسحاب أو إعادة الانتشار بما يتلاءم مع إمكاناتها المادية والعسكرية المحدودة، ووضعت ثقلها في الجبهات المهمة، واكتفت بوجود رمزي ضمن المناطق المحررة، وهو ما سهَّل انتصار تنظيم الدولة عسكريًّا عليها في هذه المناطق. يضاف إلى ذلك أن انطلاق انتفاضة العشائر في العراق، وتركيز قوات الأمن والجيش العراقي على إخمادها مثَّلا انتعاشة لتنظيم الدولة بعثته من جديد ليتحرك بسهولة ويعيد تجميع قواته، لتوسيع مناطق نفوذه في العراق، وفي سورية أيضًا.

ج- الظرف الدولي

- اعتمدت إستراتيجية الغرب عمومًا، والولايات المتحدة الأميركية خصوصًا، في سورية على الآتي:

- الانكفاء عن التدخل المباشر، والاكتفاء بالضغوط الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية ضد النظام، بما يتوافق مع المحددات العامة لإستراتيجية إدارة الرئيس باراك أوباما في القضايا الخارجية.

- عدم اعتبار الأزمة السورية تهديدًا للأمن القومي الأميركي والمصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة، ما دامت أميركا تستطيع مع حلفائها في المنطقة إبقاء الصراع محصورًا داخل الحدود الجغرافية لسورية[514].

– توصيف الصراع في سورية على أنه «حرب أهلية» قد تستمر فترات زمنية طويلة، على نحو يفرض ابتعاد الولايات المتحدة عن الانخراط المباشر فيها، خصوصًا أن المعارضة السورية، وفق النظرة الأميركية، هي معارضة منقسمة ومشتتة، تضم «قوى متطرفة». ومن ثم، فمن غير المؤكد أن تشكل هذه المعارضة الحالية حليفًا إستراتيجيًّا للولايات المتحدة في حال حسم الصراع وسقوط النظام[515].

– رفض تسليح المعارضة السورية.

لم تتغير الإستراتيجية الأميركية مع استخدام النظام السلاح الكيماوي في قصف غوطة دمشق الشرقية في آب/ أغسطس 2013، وتجاوزه الخط الأحمر الذي رسمته إدارة الرئيس أوباما. وتخلّت هذه الإدارة عن خيار توجيه ضربة عسكرية إلى النظام لمعاقبته على استخدام السلاح الكيماوي بعد صفقة أُبرمت معه في نهاية عام 2013 برعاية روسية، تضمّنت تسليمه هذا السلاح لتدميره في مقابل التخلّي عن خيار معاقبته[516]، ونجم عن هذا التوافق غضب عارم لدى شرائح سورية على ما سمَّوه «النفاق» الدولي تجاه قضيتهم، وما اعتبروه تواطؤًا على استمرار معاناتهم.

كانت «صفقة الكيماوي» «الهدية» التي قُدِّمت إلى الجهاديين عمومًا، وتنظيم الدولة خصوصًا، لتأكيد دعايته السابقة عن أن «الغرب» متواطئ مع «روسيا» لإبقاء النظام «النصيري» في السلطة، وأن مواجهة النظام لا تكون إلا بالاندماج في «مشروع الدولة الإسلامية» الذي تناصبه أميركا العداء. وبعبارة أخرى، استغل تنظيم الدولة حالة الإحباط السائدة لاجتذاب المزيد من مقاتلي الفصائل السورية بعد أن أعطى الغربُ دليلًا دامغًا على «صحة» رواية التنظيم المتمثلة في أن الدول الغربية، خصوصًا الولايات المتحدة، ترفع شعار إسقاط النظام لخديعة «المسلمين»، بينما هي تتحالف معه وتحميه في السر.

ثانيًا: مناطق توسّع تنظيم الدولة في سورية

1- الرقة: الصيد السهل

بقيت محافظة الرقة السورية في شمال شرق سورية (مساحتها 19620 كم^2، أي نحو 10.6 في المئة من مساحة سورية، وعدد سكانها 921 ألف نسمة) خارج معادلة الصراع السوري حتى فترة متقدمة؛ إذ لم تنخرط في الاحتجاجات السلمية، ولم تدخل في فاعليات الكفاح المسلح، وظلت على مدار عامين من انطلاق الثورة السورية أشبه بجزيرة معزولة وهادئة في محيط ملتهب (دير الزور وتدمر وريف حلب الشرقي). وفي منتصف أيلول/ سبتمبر 2012، دخلت فصائل المعارضة، بالتعاون مع جبهة النصرة، في مواجهة عسكرية ضد النظام في معبر تل أبيض الحدودي مع تركيا، استكمالًا لما أطلقت عليه آنذاك «معركة المعابر الحدودية»، وسيطرت عليه سريعًا (خلال ثلاثة أيام) بعد امتناع النظام عن إرسال مؤازرة لعناصره الموجودين في المعبر[517]، وهو ما حفَّز الفصائل ودفعها إلى استكمال السيطرة على مدينة تل أبيض (20 أيلول/ سبتمبر 2012).

حينذاك، عجز النظام المنشغل بالقتال على جبهات مختلفة عن تأمين مؤازرة كافية لصد المعارضة، فانسحبت قواته من ريف الرقة، وتمركزت في المقرات الأمنية والعسكرية في مدينة الطبقة (55 كيلومترًا غرب مدينة الرقة)، بالقرب من السدود الإستراتيجية وآبار النفط، وفي مقر الفرقة 17، والأفرع الأمنية داخل مركز المدينة. وفي أعقاب السيطرة على تل أبيض، استقلّت جبهة النصرة بعملياتها ومحاكمها الشرعية عن الجيش الحر، وحاولت فرض نفوذها والتحكُّم في إدارة المعركة عبر استمالة بعض الكتائب، لتكون هذه الحادثة بداية الافتراق والخلاف بين فصائل الجيش الحر وجبهة النصرة في الرقة[518]. لكن هذا الخلاف لم يظهر إلى العلن آنذاك بسبب تهاوي مواقع النظام العسكرية بشكل متتالٍ، ونجاح الفصائل في السيطرة على مواقع استراتيجية في ريف المحافظة، مثل سد البعث في 4 شباط/ فبراير 2013 ومدينة الطبقة وسد الفرات (أكبر السدود في سورية) في 11 شباط/ فبراير 2013، ما جعل مدينة الرقة (مركز المحافظة) مكشوفة، وتفتقر إلى أي حماية عسكرية أو قوة قادرة على تأمينها.

انقسمت الفصائل حيال مسألة السيطرة على مركز مدينة الرقة فريقين: **أولهما** رافض، ومثّلته جبهة تحرير الرقة التي تشكَّلت في 25 كانون الأول/ ديسمبر 2012[519]، وضمّت أبرز كتائب الجيش الحر في الرقة: لواء رايات النصر ولواء الفاروق ولواء أحفاد الرسول ولواء ثوار الرقة ولواء إعصار الشمال ولواء القسام

وكتيبة حذيفة بن اليمان ولواء المنتصر بالله ولواء شيخ الإسلام[520]. والفريق **الثاني** متحمّس، ومثّلته جبهة النصرة التي رأى قادتها أن دخولها المدينة وتحريرها سيُضعفان النظام، ويفرغان الجبهة وباقي الفصائل لمعركة أهم في محافظة دير الزور الغنية بالموارد الاقتصادية. وبين الفريقين، اتخذت حركة أحرار الشام موقفًا توفيقيًّا يطالب باستهداف النقاط العسكرية أولًا، ومن ثم تحرير المدينة[521]. وفور إعلان «تحرير المدينة» بالكامل في 7 آذار/ مارس 2013 برزت خلافات حادّة بين الفصائل[522].

جاء إعلان البغدادي دمج النصرةبتنظيمه ليعيد ترتيب مشهد الرقة على نحو مختلف[523]؛ إذ قبل جميع قادة النصرة إعلان «الدولة»؛ لكونه صادرًا عن البغدادي أمير أميرهم، وبايعوه، ورفعوا راية التنظيم على المقرات والمحاكم الشرعية. لم يبق لجبهة النصرة إلا قليل من المناصرين أو المنتسبين الذين استجابوا لدعوة الجولاني بعدم الانضمام إلى تنظيم الدولة[524].

امتلك تنظيم الدولة من عناصر التثبيت والقيادة ما جعله الفصيل الجهادي الأقوى في الرقة، حيث بلغ عدد مقاتليه المدرّبين آنذاك نحو 2000 مقاتل، زج بهم للسيطرة على المحافظة بكاملها، وتفكيك القوى العسكرية كلها، واغتنام ما تمتلكه من أسلحة وأموال. كما حرص التنظيم على استمالة العناصر المدرّبة في الفصائل الأخرى، وإغرائهم بالوسائل كلها للانضمام إليه والقتال معه.

تعامل تنظيم الدولة مع خصومه بعنف؛ إذ عمل على تصفية التشكيلات كلها التي تخلّفت عن بيعته (الجيش الحر وجبهة النصرة وأحرار الشام). وكان أهم تلك التصفيات تفجير المقر الرئيس للواء أحفاد الرسول في محطة القطار في مدينة الرقة[525]، ما فتح الباب لصراع دام أشهرًا، وانتهى في ما بعد بانسحاب «الأحرار» من المدينة في مطلع عام 2014، وتشرذم «النصرة» بعدما اغتال التنظيم أميرَها أبا سعد الحضرمي، وهروب كتائب من الجيش الحر (لواء ثوار الرقة) منها؛ خوفًا من استهدافهم بعمليات انتحارية وتفجيرات.

لكن المفارقة تكمن في أن مقاتلي تنظيم الدولة تراجعوا في بداية المواجهة تحت ضربات الفصائل كلها، وحوصروا في مبنى المحافظة، المقر الرئيس للتنظيم في الرقة، قبل أن تتغير المعادلة بظروف غامضة لمصلحة

التنظيم[526]. وشكّل نجاح تنظيم الدولة في السيطرة، بسهولة، على مدينة الرقة – ما عدا الفرقة 17 واللواء 93 ومطار الطبقة العسكري – وإجبار جميع الفصائل على الانسحاب من المدينة، مفاجأة كبيرة للجميع، حتى الفصائل التي تحاربه، خصوصًا بعد أن كانت المعركة ضده شبه محسومة لمصلحتهم. ويفسَّر ذلك بالخلافات التنظيمية والفكرية داخل النصرة، وتباطؤ قيادة أحرار الشام عن اتخاذ قرار صريح بمواجهة التنظيم والقضاء عليه[527]، إضافة إلى خلافات الفصيلين السابقين مع الجيش الحر، وهو ما أدّى إلى الانسحاب من مدينة الرقة، وتسليم المراكز الرئيسة في ريفها، مثل تل أبيض والطبقة ومعدان والكرامة، من دون قتال ليسيطر التنظيم على عموم المحافظة بسهولة قبل أن يحوّلها إلى عاصمته ومركز ثقله الرئيس في سورية[528].

2- حلب وريفها: صراع المعابر وخطوط الإمداد

أ- مدينة حلب

بعد هزيمة قوات النظام في عموم ريف محافظة حلب، اقتحمت فصائل المعارضة السورية أحياء حلب الشرقية في تموز/ يوليو 2012، ووصلت إلى حدود مركز المدينة من دون أن تنجح في الوصول إليه. وعلى مدار أربعة أعوام، تقاسمت المعارضة وقوات النظام السيطرة على أحياء المدينة قبل أن يأتي التدخل الروسي، في أيلول/ سبتمبر 2015، الذي قلب الموازين العسكرية على نحوٍ سمح لقوات النظام وميليشيات إيرانية وعراقية بطرد المعارضة نهائيًّا منها في نهاية عام 2016 بعد تدمير معظم الأحياء الشرقية وتهجير سكانها.

تحوّلت مدينة حلب، خلال الفترة 2012–2016، خارج معادلة الصراع التقليدي بين قوات النظام والمعارضة، إلى ساحة صراع من أجل النفوذ؛ إذ تنافست القوى الإقليمية، خصوصًا تركيا وإيران، على إيجاد موطئ قدم ثابت فيها. ونظرًا إلى رمزيتها التاريخية، مثّلت حلب قبلة للجهاديين الوافدين إلى سورية؛ إذ استقرت فيها الخلايا الأولى لجبهة النصرة، وأُسّست فيها تنظيمات جهادية صغيرة لا يمكن حصرها على وجه الدقة.

في ضوء ذلك، أَوْلى تنظيم الدولة مدينة حلب أهمية كبيرة ضمن استراتيجيته التوسعية، لكنه لم يستطع السيطرة عليها والتفرّد بحكمها وطرْد الفصائل منها على غرار ما جرى في الرقة؛ وذلك للأسباب التالية:

– كانت فصائل المعارضة السورية تسيطر على نحو 60 في المئة من مساحة المدينة، وكان يقطن في الأحياء الخارجة عن سيطرة النظام نحو مليون ونصف المليون نسمة[529]. وأمام هذا الواقع، كان من شأن دخول التنظيم في مواجهة ضد الفصائل والمجتمعات المحلية أن يستنزف قوته على المدى الطويل، فضلًا عن الأعباء الاقتصادية والإدارية التي ستتراكم عليه لو تفرّد بحكم المدينة وإدارتها.

– التعداد الكبير لقوات المعارضة الذي كان يقدر بأكثر من عشرة آلاف مقاتل، تتبع أغلبيتهم فصائل كبرى كأحرار الشام وجيش المجاهدين وحركة نور الدين الزنكي وتجمُّع فاستقم وفيلق الشام. ولم تكن للتنظيم قدرة عسكرية على مواجهتهم مجتمعين، ولا سيَّما أن مقاتليهم هم من أبناء المدينة أو من الريف القريب، وهذا ما يعني قدرتهم على حشد المجتمعات المحلية ضده إن قرَّر مواجهتهم.

– بخلاف الرقة، حظيت مدينة حلب بأهمية كبيرة في حسابات النظام العسكرية؛ إذ حشد قواته مرارًا لاستعادتها منذ خروج عدد من أحيائها عن سيطرته في 22 تموز/ يوليو 2012، حتى نجح في تحقيق ذلك في نهاية عام 2016. وبناءً عليه، توافر لدى تنظيم الدولة اقتناع بأن سيطرته على المدينة وتفرّده بحكمها في بداية عام 2014 من شأنهما أن يضعاه في مواجهة النظام والقوى الأجنبية الحليفة له، ويحدَّان في الوقت ذاته من قدرته على التوسع والانتشار في مناطق أخرى.

إزاء هذا الواقع، رتب تنظيم الدولة أولوياته في مدينة حلب وفق الآتي:

– إضعاف جبهة النصرة، والاستيلاء على مقرّاتها؛ حيث كان لجبهة النصرة حضور واسع في مدينة حلب، إضافة إلى دورها الخدمي المتقدم في مجالات شتى، أبرزها: تأمين الخبز والطحين والوقود وغاز الطهي والمواصلات داخل المدينة وخارجها، إضافة إلى مهماتها الشرطية ضمن الهيئة الشرعية. لذلك، استغل التنظيم انضمام عدد كبير من مقاتليها من المهاجرين والسوريين، وفي مقدمهم أبو الأثير العبسي الذي عيّنه

التنظيم واليًا على المدينة، للقضاء نهائيًّا على جبهة النصرة في المدينة، فاقتحم مقرّاتها في معظم أحياء حلب، خصوصًا مقرّها العام (مستشفى الأطفال)، وسيطر على مخازنها ومستودعاتها.

– محاولة السيطرة على حاجز منطقة الكلاسة؛ حيث يوجد المعبر الوحيد الذي يفصل بين الأحياء الخاضعة لسيطرة المعارضة، وتلك التي يسيطر عليها النظام، وذلك للتحكم في حركة السلع والبضائع والبشر بين شطري المدينة.

– التمدد في حي الصاخور والشيخ نجار والمنطقة الصناعية، بذريعة مكافحة اللصوصية والكتائب الفاسدة. كانت هذه الأحياء بمنزلة خاصرة رخوة تفصل بين الجزء المحرَّر من مدينة حلب، ومراكز قوات النظام خارجه، وسعى التنظيم للتمركز فيها والسيطرة عليها منفردًا لدحض دعاية خصومه عن أنه لا يقاتل النظام ويكتفي بقتال الجيش الحر؛ ولاتخاذ خطوة استباقية تمنع فصائل المعارضة من التفكير في مواجهته، لأن انسحابه من هذه الجبهات سيشكل خطرًا كبيرًا على الأحياء الشرقية من المدينة، الخاضعة لسيطرتها.

لذلك، عند اندلاع مواجهة ضده في مطلع عام 2014، أخلى التنظيم مقرّاته في داخل المدينة، ومنها جبهة الشيخ نجار والمنطقة الصناعية، وتركها صيدًا سهلًا لقوات النظام، وسحب مقاتليه منها لاستعادة المناطق الخارجة عن سيطرته في الأرياف، خصوصًا الريف الشرقي.

ب- ريف حلب الشرقي

يُعزى تركيز تنظيم الدولة منذ تأسيسه على التوسع في ريف حلب الشرقي ومدنها الرئيسة إلى جملة من العوامل؛ لعل أبرزها رغبته في تجنيب مدينة الرقة، مركزه الرئيس السابق في سورية، المواجهات الدائرة مع فصائل المعارضة، وتحقيق استقرار أمني فيها من خلال إقامة منطقة جغرافية عازلة تفصل بينها وبين حلب وريفها الشمالي حيث يتجمع العدد الأكبر من مقاتلي فصائل المعارضة، واستغلال موقعها القريب من الحدود التركية لاستقطاب الجهاديين من الخارج عبر مراكز تدريب أنشئت لهذا الغرض، كما في مدينة منبج[530]، ودمجهم بالتنظيم، وإرسالهم إلى جبهات القتال.

يضاف إلى ما سبق عوامل أخرى مرتبطة بالجانب الاقتصادي ورغبة تنظيم الدولة في توفير مصادر تمويله وتنويعها، نظرًا إلى وجود أراضٍ زراعية واسعة (مروية وبعلية) وثروة حيوانية كبيرة ومرافق خدمية مهمة، مثل صوامع الحبوب الضخمة ومصانع الإسمنت[531] والمحطات الحرارية لتوليد الكهرباء ومنشآت إستراتيجية، مثل السدود في جرابلس ومسكنة على نهر الفرات.

يُقسَّم ريف حلب الشرقي أربع مناطق رئيسة: عين العرب/ كوباني، ومنبج، وجرابلس، والباب. سيطر تنظيم الدولة خلال عام 2013 على ثلاث منها، وأجَّل اقتحام عين العرب/ كوباني إلى أواخر عام 2014. ونظرًا إلى تشابه أساليب انتشار التنظيم وتوسّعه في المناطق الثلاث (منبج، وجرابلس، والباب)، فسيقتصر بحثنا على منطقة واحدة هي مدينة الباب للأهمية التي حظيت بها في الإستراتيجية التوسّعية للتنظيم؛ حيث كانت تمثل «قاعدة ارتكاز» رئيسة له في ريف حلب الشرقي، ونقطة انطلاق مقاتليه نحو الريف الشمالي، ومدينة حلب.

تبعد مدينة الباب عن مركز مدينة حلب 38 كيلومترًا، وتتبعها 157 قرية و52 مزرعة و3 نواحٍ: تادف، ودير حافر، والراعي. تُعَد الزراعة وتربية المواشي مصدرَي الدخل الأساسيين للسكان، وتضاف إليهما بعض الأعمال الحرة والوظائف العامة الحكومية. تنتشر الزراعة انتشارًا كبيرًا في سهل مدينة الباب؛ حيث تقوم حول المدينة الزراعات البعلية بمساحة 4517 هكتارًا، ومن أهم محاصيلها القمح والشعير والبقول، بينما تشغل الزراعة المروية مساحة 473 هكتارًا، ومن أهم محاصيلها الرمان والفستق والزيتون والخضروات. وكذلك تشتهر المدينة بمنتوجات الأجبان والألبان وعدد من الصناعات الأخرى.

خرجت مدينة الباب عن سيطرة النظام السوري في 20 أيلول/ سبتمبر 2012، وشارك في تحريرها عدد كبير من أبنائها الذين شكلوا كتائب أهلية، أو انضموا إلى فصائل كبرى، مثل لواء التوحيد وأحرار الشام، إضافة إلى كتائب أخرى من أخترين وأعزاز وتل رفعت. وشهدت المدينة معركتين قبل أن تتحرر: معركة البريد ومعركة الثانوية الزراعية. وعقب خروجها عن سيطرة النظام بدأت الحياة تعود إلى سابق عهدها. ونزح عدد كبير من سكان المدينة إلى ريفها وإلى تركيا بسبب قصف قوات النظام والاشتباكات فيها. ودخلت جبهة النصرة إلى المدينة عبر منتسبيها من أبناء الباب الذين كانوا قد قاتلوا سابقًا في العراق

وأفغانستان، وأنشأوا مقرًّا لهم فيها، وبدؤوا بضم عناصر جدد من أبنائها. وبخلاف الرقة، لم يصطدم أهالي الباب ومحيطها بجبهة النصرة؛ إذ انضمت الجبهة إلى المجالس والهيئات الإدارية المشكَّلة آنذاك، مثل الهيئة الشرعية التي كانت تضمهما مع حركة أحرار الشام وباقي فصائل الجيش الحر في المدينة، وتعاونت مع المجلس المدني الذي اضطلع بتوفير الخدمات الرئيسة للمواطنين، وانخرطت في مهمات خدمية عبر مؤسسة القمح والطحين التي كانت تشرف على صوامع الحبوب وتؤمِّن الخبز والطحين للناس مع مندوبين عن لواء التوحيد وحركة أحرار الشام الإسلامية وجبهة النصرة ولواء الإسلام، وخدمات الأمن العام التي شملت حراسة الأسواق والمحالّ التجارية[532].

تنامت قوة جبهة النصرة بازدياد عدد المنتسبين إليها من سكان المدينة، وسيطرتهم على مواقع وثكنات عسكرية للنظام، ومرافق عامة في محيطها، كمعمل الجرارات الزراعية ومعمل الكابلات ومؤسسة محالج الأقطان، وفَّرت لها مصدرَ تمويل مهمًّا. لكن القوة المتنامية للجبهة سرعان ما ترهّلت بعد إعلان البغدادي تأسيس الدولة الإسلامية ورفض الجولاني خطوته؛ إذ رحبت أغلبية مقاتلي جبهة النصرة الأجانب («المهاجرين») بإعلان الدولة، وبايعوا البغدادي أميرًا[533]، بينما رفض عدد من أبناء المدينة («الأنصار») الانضمام إلى التنظيم الجديد، وظلوا على بيعتهم للجبهة، والتحق عدد كبير منهم بالفصائل الإسلامية، خصوصًا أحرار الشام التي استقطبت كثيرين أبرزهم عناصر جماعة أنصار المهدي التي شكّلها أمير جبهة النصرة سابقًا في المدينة أبو ذر (أبو لقمان)[534]. وقام المبايعون الجدد بدَهْم مقرات جبهة النصرة في محيط المدينة والاستيلاء عليها ومصادرة الأسلحة والمعدّات الموجودة فيها، فأصبح لتنظيم الدولة مقرّات خارج المدينة على أطرافها في المزارع، ولجبهة النصرة وكتائب الجيش الحر في داخل المدينة.

أوهم عناصر التنظيم، في الأشهر الثلاثة الأولى من تأسيسه، مقاتلي الجيش الحر وأهالي الباب أن وجود هذه العناصر على حواف المدينة سببه خلافهم مع النصرة فحسب، لأنها «شقَّت عصا الطاعة» ورفضت أوامر أميرها، وليس موجّهًا ضدهم. وبناءً عليه، تجنّبت الفصائل السورية الاصطدام بالتنظيم، بل إنها سمحت لشرعيِّيه بإقامة الدروس والخطب في مساجد المدينة، خصوصًا بعد صلاتَي المغرب والعشاء. ووظّف التنظيم نشاطه الدعوي للهيمنة وتوسيع نفوذه داخل المدينة، فبدأ شرعيُّوه، ولا سيما السعوديين

منهم، في زيارة مقرّات الجيش الحر وإعطائهم الدروس عن الولاء والبراء، ووجوب طاعة ولي الأمر وضرورة اختيار الراية الصحيحة التي يجب القتال تحتها، ليتبيّن لها لاحقًا أن أسلوبه هذا كان إستراتيجية ناعمة اشتغل عليها التنظيم لمعرفة العناصر التي يمكن استمالتها واستقطابها وضمّها إليه، إما بشكل مباشر أو بوصفها خلايا نائمة تابعة له، لمعرفة تحرّكات كل كتيبة وعناصر قوتها وضعفها.

في تلك الفترة أيضًا، بدأ التنظيم بحملات أمنية استهدفت كتائب الجيش الحر الفاسدة التي سرقت ممتلكات الناس وتعدَّت عليها؛ الأمر الذي أكسبه شعبية. لم يعترف التنظيم بالهيئة الشرعية والمجلس المدني والمجلس العسكري[535]، وكان له هيئة شرعية وسجون خاصة به، ووظّف التنظيم ملاحقته الكتائب والعناصر الفاسدة، وتعاطف الناس معه لإحكام سيطرته على المدينة والتضييق على كتائب الجيش الحر والفصائل الإسلامية، بذريعة أنها لا تلاحق الفاسدين والمجرمين وأن ذراعها القضائية شكلية، لذلك عليها الخضوع لمحاكمه.

ابتداءً من تموز/ يوليو 2013 استبدل التنظيم أساليبه الناعمة في التعامل مع فصائل الجيش الحر والأهالي بأساليب عنيفة، وكان خلافه مع تنسيقية مدينة الباب بشأن المقالة المكتوبة في صحيفة **طلاب الحق** الأسبوعية هو الشرارة الأولى للنهج الخشن[536] الذي أدّى إلى مواجهة مسلحة ضد فصائل المدينة، انتهت أخيرًا بسيطرته الكاملة على المدينة في منتصف تموز/ يوليو [537]2013.

بعد تحييده الكتائب الصغيرة محدودة القوة، نفَّذ التنظيم اغتيالات شملت قادة الفصائل الكبيرة، كاغتيال خالد الكرز، رئيس المجلس العسكري للواء التوحيد في الباب، وهو ما أوجد حالة من التوتر بينهما، تصاعدت لاحقًا، وتحوّلت إلى مواجهة متقطّعة، انتصر تنظيم الدولة في معظمها، وأصبح القوة الكبرى في المدينة، إلى جانب جبهة النصرة وأحرار الشام، وتراجع حضور لواء التوحيد وفصائل الجيش الحر[538].

في مطلع عام 2014، اندلعت مواجهة شاملة بين فصائل المعارضة وتنظيم الدولة في عموم سورية، وفرضت واقعًا مغايرًا لما قبله؛ إذ تعرَّض التنظيم لسلسلة من الهزائم المتتالية، واستسلم عناصره وسلَّموا

مقرّاتهم في حلب وريف إدلب وريف حماة. ولم تكن مدينة الباب خارج هذه المواجهة؛ حيث استغل مقاتلون في لواء التوحيد، يشاركهم مقاتلون من فصائل محلية في الباب، حالة الوهن التي أصابت التنظيم وغياب المؤازرة لقواته، وأطبقوا الحصار على المقر الذي تجمَّع فيه مقاتلوه (مؤسسة المياه)، ثم أعطوهم الأمان شريطة خروجهم من المدينة. وعلى غرار ما جرى في الباب، حاصرت كتائب الجيش الحر وفصائل أخرى مقرّات التنظيم في مدينة منبج ومسكنة وجرابلس وطردوا عناصره خارجها. ولم تمض أيام على خروج تنظيم الدولة من الباب ومنبج حتى وصلت مؤازرة كبيرة لعناصره، في ما عرف آنذاك بخديعة رتل أسود الشرقية (7 كانون الثاني/ يناير 2014) الذي كان يقوده أبو عمر الشيشاني، القائد السابق لجيش المهاجرين والأنصار.

كان أبو عمر الشيشاني قد بايع تنظيم الدولة بيعة خاصة، كما يسمّيها الجهاديون، أي بيعة على القتال والجهاد فحسب. ولم يقطع الشيشاني تواصله وتعاونه مع مختلف الفصائل، واشترك معها في كثير من المعارك، أبرزها تحرير مطار منغ العسكري في ريف حلب الشمالي. حاول الشيشاني بعد نشوب الخلاف بين الجيش الحر والفصائل الإسلامية من جهة وتنظيم الدولة من جهة أخرى أن يقدّم نفسه وسيطًا بين المتنازعين. لكنه، حين بدأت المواجهة بين الطرفين في مطلع عام 2014، قدّم نفسه مفاوضًا يمثل تنظيم الدولة، وعقد اتفاقات محلية عدة مع الفصائل، انتهت بتأمين انسحاب آمِن لعناصر التنظيم من بعض المناطق، مع ضمان سلامة نسائهم وعائلاتهم. وعلى هذا الأساس، وقَّع الشيشاني اتفاقًا مع أبي خالد السوري، أبرز قادة أحرار الشام، يضمن وقف القتال بين الطرفين في عموم المناطق السورية، وذيَّله ببند يسمح له (الشيشاني) بقيادة رتل عسكري إلى ريف حلب الغربي. ادّعى الشيشاني أن رتل المؤازرة سيتّجه إلى مطار كويرس القريب من مدينة الباب، لمنع النظام من استغلال المواجهات القائمة في فك الحصار عنه، والمساهمة في إكمال الخطة العسكرية التي وضعتها الفصائل السورية لاقتحام المطار[539]. خالف الشيشاني الاتفاق، وتوجّه إلى مدينة الباب عن طريق قرية الشاوية (تبعد 8 كيلومترات عن مدينة الباب)، واقتحمها برفقة عناصر التنظيم المنسحبين منها بذريعة قيام الجيش الحر باغتصاب «المهاجرات»[540]، لتسقط المدينة بعد انسحاب الكتائب التي قرّرت مواجهة التنظيم منها بعد رفض النصرة مؤازرتهم، وامتناع قسم كبير من

عناصر أحرار الشام ومقاتلي الجيش الحر، خصوصًا مقاتلي كتيبة الأنصار وكتيبة خط النار وكتيبة توحيد صفوف المسلمين، عن القتال إلى جانبهم[541]. وتجدر الإشارة إلى أن كتائب عدة كانت تدَّعي أنها من الجيش الحر سهلت دخول التنظيم إلى المدينة، ليتبيّن لاحقًا أنها كانت خلايا نائمة تنتهز اللحظة المناسبة للقتال إلى جانب تنظيم الدولة ضد الجيش الحر، ولعل أبرزها كتيبة الطليعة المقاتلة وكتيبة المهاجرين والأنصار وأنصار المهدي[542].

ج- ريف حلب الشمالي والغربي

أمَّن تنظيم الدولة، بسيطرته على محافظة الرقة وتوسّعه إلى ريف حلب الشرقي، حيّزًا جغرافيًّا يوفّر له استقرارًا نسبيًّا (أرضًا وموارد ومقاتلين ومراكز تدريب لاستقطاب المجاهدين) وهامشًا للحركة والمناورة القتالية مع خصومه، فانتقل إلى مرحلة أخرى شعارها «الإجهاز على خصومه ومنافسيه»، وخنقهم عبر التحكم في خطوط الإمداد في البداية، ومن ثم إفقادهم مقوّمات بقائهم ومصادر تمويلهم وتسليحهم القادمَين من الخارج عبر المعابر الحدودية مع تركيا (باب السلامة ومعبر باب الهوى في ريف إدلب). وتوضح محاولات التنظيم فرض سيطرته على منطقة أعزاز، ومدينتها في الريف الشمالي، ومدينة الأتارب في الريف الغربي المرحلة الثالثة من إستراتيجية التوسّع التي اعتمدها.

تقع مدينة أعزاز في الزاوية الشمالية الغربية من سورية في القسم الشمالي من جبل سمعان الذي يُعدّ جزءًا من هضبة حلب، في منطقة تسمى سهل أعزاز. تحدّها تركيا من الشمال، ويبعد عنها معبر باب السلامة كيلومترين، في حين تبعد عن مدينة حلب نحو 45 كيلومترًا. تبلغ مساحة أعزاز 3500 هكتار، ويُقدَّر عدد سكانها بنحو 75 ألف نسمة، وتتبعها أربع نواحٍ رئيسة: تل رفعت وصوران ونبل وأخترين. ومثل غيرها من مدن ريف حلب الشمالي وقراه، شارك أهالي أعزاز في الاحتجاجات السلمية منذ الأسابيع الأولى لانطلاق الثورة السورية منتصف آذار/ مارس 2011. ونظرًا إلى أهميتها الإستراتيجية، كانت أول مدينة يقتحمها الجيش النظامي في ريف حلب الشمالي، وثاني مدينة تحمل السلاح ضده بعد عندان.

تُعدّ أعزاز أول مدينة «محررة» في ريف حلب الشمالي (19 تموز/ يوليو 2012)[543]، وتُعرَف في الثورة السورية بـ «مقبرة الدبابات» نظرًا إلى شراسة المعارك التي خاضها أهلها، ودمّروا خلالها معظم دبابات الجيش النظامي التي اقتحمت المدينة[544]. وشارك في «تحريرها» فصائل عدة، أبرزها: أحرار الشام والتوحيد وكتائب أهلية ولواء عاصفة الشمال الذي تولّى إدارة المدينة.

قبيل الإعلان عن تأسيس الدولة الإسلامية في العراق والشام، جرى اتفاق بين جبهة النصرة وعمار الداديخي، القائد السابق للواء عاصفة الشمال[545]، على فتح مكتب دعوي في مدينة أعزاز يضم عشرة أشخاص، شريطة أن يكونوا غير مسلّحين[546]. وبعد نشوب الخلاف، بايع أعضاء المكتب الدعوي في أعزاز البغدادي، وانضموا إلى تنظيمه، وأعلنوا نقض الاتفاق السابق مع لواء عاصفة الشمال، واستقدموا 50 مقاتلًا، وألحقوا المدينة بـ «الدولة الإسلامية»[547]، واستقرّوا في مقر المكتب الدعوي ورفعوا راية «الدولة» عليه. طلبت الهيئة الشرعية في حلب – وهي التي كانت بمنزلة الجسم القضائي الأكثر تمثيلًا وتأثيرًا في فصائل المعارضة في المحافظة – من أعضاء جبهة النصرة والمبايعين لتنظيم الدولة إخلاء المدينة من المظاهر المسلّحة، وإرسال ممثل لينضم إلى ممثلي باقي الفصائل داخل «الهيئة الشرعية»، أو تشكيل دار قضاء مشترك لريف حلب[548]. رفض تنظيم الدولة اقتراح الهيئة الشرعية، واعتبرها هيئة «لاشرعية»، واعتبر أن أعضاءها مطلوبون له، لأنهم «كفّار» لا يقيمون شرع الله، ولا يحكمون بما أنزل، وحصر التقاضي والتحاكم بمحاكمه الشرعية فحسب[549].

حاول أنصار البغدادي، منذ بداية تموز/ يوليو 2012، التوسّع داخل المدينة وقرب معبر السلامة، فاصطدموا بمقاتلي لواء عاصفة الشمال، وجرت آنذاك مواجهات مسلحة بين الطرفين، كادت تفضي إلى سيطرة التنظيم على كامل المدينة، لولا المساندة التي قدّمتها عناصر من لواء التوحيد إلى لواء عاصفة الشمال. كانت هذه الحادثة تنذر بمواجهة شاملة ومبكرة مع تنظيم الدولة في ريف حلب الشمالي قبل أن «تنجح» مساعي التهدئة والوساطة في فض الاشتباك، ونشر قوات فصل بين المتصارعين.

لم تكن التهدئة المفروضة بضمانة لواء التوحيد وأحرار الشام حينها «اتفاقًا» نهائيًّا بين التنظيم والجيش الحر بمقدار ما كانت «تأجيلًا» أو «تأخيرًا» لمواجهة شاملة بدأت في 18 أيلول/ سبتمبر 2013؛ إذ استغل

تنظيم الدولة حالة الوهن والتشتت التي أصابت لواء عاصفة الشمال بعد مقتل قائده عمار الداديخي في معارك مطار منغ العسكري، وبدأ محاولات عدة، تحت عناوين مختلفة، لإعادة السيطرة على هذه المدينة التي تمكّنه من التحكم في خطوط الإمداد العسكرية والإغاثية، ووجد الذريعة المناسبة حينما دخل مصوّر ألماني إلى مستشفى أعزاز الأهلي لإعداد تقرير عن الجرحى وحاجات المستشفى، وهو ما رفضه التنظيم، واقتحم عناصره المستشفى وطالبوا حرّاسه بطرد المصوّر لأنه «جاسوس». وتجدر الإشارة إلى أن تنظيم الدولة كان يروّج في دعايته المضادة أن عاصفة الشمال فصيل يتبع الاستخبارات التركية والأميركية، ويشير إلى زيارة النائب في مجلس الشيوخ الأميركي، جون ماكين، مدينة أعزاز ولقائه قادة من عاصفة الشمال في منتصف عام 2013 باعتبارهما دليلين يوضحان «عمالته»[550]. ومع تجدد المواجهة آنذاك، سعى لواء التوحيد مجددًا للوساطة بين الطرفين، فوقّعا اتفاقًا جديدًا، نص على وقف إطلاق النار والإفراج عن المعتقلين خلال 48 ساعة[551]، لكن تنظيم الدولة لم يلتزم به، واستمرت المواجهات لتنتهي بسيطرته على معظم أحياء المدينة.

كانت خسارة أعزاز انتكاسة عسكرية تعرّضت لها فصائل المعارضة خلال عام 2013 في حلب وريفها؛ إذ أضحى وجودها مهددًا، ولا سيما بعد انقطاع الدعم العسكري واللوجستي إثر إغلاق تركيا معبر باب السلامة. وتحكَّم التنظيم في خطوط الإمداد الرئيسة لمدينة حلب وريفها الغربي، خصوصًا بعد إعداده لاقتحام بلدة الأتارب، رئة الإمداد الوحيدة التي تبقّت من تركيا عبر معبر باب الهوى بالنسبة إلى فصائل المعارضة؛ وسيطرته على بلدتَي الدانا وحزانو في ريف إدلب القريبتين من معبر باب الهوى.

في الوقت ذاته، شكّلت تلك الانتكاسة فرصة حقيقية لاجتماع فصائل المعارضة على قتال تنظيم الدولة، لأن سيطرته على الأتارب ومعبر باب الهوى كانت تعني تحكُّمه تحكُّمًا كاملًا في جميع خطوط الإمداد، وإنهاكًا للفصائل قبل إنهائها بالقوة العسكرية؛ فدفع الإحساس بالخطر المحدق فصائل منضوية في جيش المجاهدين[552] إلى مهاجمة مقرات تنظيم الدولة (3 كانون الثاني/ يناير 2014) في الأتارب، وفي الأحياء الغربية لمدينة حلب، وإعلان حرب شاملة على التنظيم. ولم تلبث جبهة ثوار سوريا[553] أن أعلنت مشاركتها، فاقتحمت أغلبية مقراته في ريف إدلب، وطالبت في بيان أصدرته في 3 كانون الثاني/ يناير 2014، منتسبي التنظيم بتسليم مقراتهم وأسلحتهم، وأمهلت المقاتلين العرب والأجانب في التنظيم 24

ساعة للانشقاق والانضمام إلى كتائب الجيش الحر، أو مغادرة سورية نهائيًا[554]. وشاركت فصائل من الجبهة الإسلامية، فحاصرت مقر التنظيم الرئيس في محافظة إدلب (بلدة الدانا). واشتبكت معه في ريف حلب الشمالي والغربي والرقة. وفي خطوة غير مسبوقة، أصدرت الجبهة الإسلامية بيانًا اتهمت فيه تنظيم الدولة بشن حرب على الفصائل المقاتلة في الأتارب وغرب حلب، وطالبته بالانسحاب الفوري والكفّ عن قتل «المجاهدين» بذرائع واهية، وإعادة الأسلحة والمقرات المغتصَبة[555].

كانت نتيجة المواجهات انسحاب مقاتلي التنظيم من معظم مقراتهم في ريف حماة وريف إدلب ومدينة حلب وريفها، إلى الرقة؛ حيث أعادوا تجمُّعهم، وطردوا جميع الكتائب المقاتلة فيها واستولوا على مقراتها. وقاموا بهجوم مضاد، استخدموا فيه السيارات المفخَّخة والعمليات الانتحارية لإعادة السيطرة على المناطق التي فقدوها، ولا سيَّما في ريفي حلب الشرقي والشمالي، واستمروا في التمدد إلى قرى ريف حلب الشمالي، لكنهم لم ينجحوا في السيطرة على أعزاز.

3- جبال اللاذقية: قبلة الجهاديين

جاء انتشار الحركات الجهادية في جبال الساحل السوري مدروسًا ومخطّطًا له، على خلاف الانتشار في باقي المناطق الذي فرضته الظروف المتغيرة أو الحسابات الراهنة. كان الانتشار في جبال الساحل لغايات إستراتيجية على المدى البعيد وليس لأهداف مرحلية تكتيكية[556]. وبناءً عليه، أضحت جبال الساحل قبلة للجهاديين الأجانب المتوجّهين إلى سورية؛ فمنهم من انضم إلى جبهة النصرة، ومنهم من أسس كتائب منفصلة مثل «كتيبة المهاجرين» و«كتيبة الليبيين» بقيادة محمد السعيد الملقب بأبي معاذ الليبي، وهو الذي قُتل في آب/ أغسطس 2011 في أثناء ما سمّي «معركة تحرير الساحل»[557]، وكتيبة صقور العز بقيادة شخصية سعودية الأصل تلقَّب بصقر الجهاد. كان قائد هذه الكتيبة مرافقًا للشيخ عبد الله عزام، قاتل في أفغانستان والشيشان والبوسنة، ثم قدم إلى سورية في أواخر عام 2011، وشكَّل كتيبة صقور العز، ثم أنشأ غرفة عمليات تضم معظم الكتائب الإسلامية والجهادية في جبل الأكراد والتركمان[558].

يمكن القول إن جبهة النصرة كانت الفصيل الجهادي الأكبر ضمن «المجاميع الجهادية» الموجودة في تلك المنطقة، لكنها تحوّلت بعد خطوة الدمج إلى أصغر هذه الفصائل؛ إذ انحازت أغلبية منتسبيها في جبل التركمان والأكراد إلى البغدادي، وتفرق مقاتلوها الذين رفضوا «البيعة» على الكتائب الجهادية، خصوصًا كتيبة صقور العز. تعرضت جبهة النصرة للانشقاق في فترة كانت تستعدّ فيها بالتنسيق مع الكتائب الجهادية (كتيبة الليبيين، وكتيبة المهاجرين، وصقور العز) وكتائب إسلامية أخرى (أحرار الشام، وصقور الشام) وفصائل تابعة للجيش الحر، للقيام بهجوم اسمه «معركة الساحل»، يستهدف معاقل النظام والقرى المؤيدة له التي تنتمي أغلبية سكانها إلى الطائفة العلوية[559]. لكن هذا الهجوم لم يحصل بسبب الانشقاقات الكبيرة في صفوف النصرة، ورفْض أغلبية الكتائب، ولا سيَّما تلك المنضوية تحت هيئة الأركان المشتركة والجيش الحر، التعاون مع تنظيم الدولة.

آنذاك، سعى التنظيم إلى استقطاب الجهاديين والمقاتلين الأجانب في جبال الأكراد والتركمان، واستخدم في سبيل ذلك خطابًا يزايد على باقي الفصائل الجهادية في موضوع ضرورة الإسراع بـ «فتح» معركة الساحل وقتال «العلويين في عقر دارهم» للرد على المجازر التي يرتكبها «النظام العلوي» ضد «المسلمين السنَّة». واتهم التنظيم بقايا النصرة وفصائل إسلامية أخرى، مثل أحرار الشام، بالتحالف مع الجيش الحر ورئيس هيئة الأركان آنذاك سليم إدريس الذي «يتلقّى» أوامر من تركيا والغرب بعدم فتح جبهة الساحل.

ضمن هذا السياق، قام أمير الساحل في تنظيم الدولة، المكنَّى أبا أيمن العراقي، مع عناصر أخرى في 11 تموز/ يوليو 2013 باغتيال القيادي في هيئة الأركان المشتركة، قائد كتائب العز بن عبد السلام، كمال حمامي، المعروف بأبي بصير اللاذقاني[560]، وقدَّم تنظيم الدولة أكثر من رواية عن قتله، وادّعى في الأولى أن إقدام عناصره على قتله حصل بالخطأ (وهو التبرير الذي تكرر في حوادث عدة مشابهة)، واقترح تشكيل محكمة مشتركة للتحقيق في الحادث. ولما طالب المجلس العسكري وهيئة الأركان بتسليم القتلة، رفض التنظيم ذلك وادّعى أن أبا بصير كان يحاول السيطرة على نقطة استراتيجية يتمركز مقاتلوه فيها، وأن عناصره كانوا في موقع الدفاع عن النفس. وبحسب بيان هيئة الأركان آنذاك، نقل تنظيم الدولة من خلال مرافقي أبي

بصير الذين أطلق سراحهم رسالة إلى قادة المجلس العسكري بأن مصيرًا مشابهًا لمصير أبي بصير ينتظرهم[561].

تزامن وقوع هذه الحادثة مع انتشار أقاويل عن نيّة تنظيم الدولة الإعلان عن تأسيس دولة إسلامية في سورية في أول أيام عيد الأضحى في عام 1434هـ/ 2013، وهو ما أوجد حالة من التأهب والحيطة لدى كتائب الجيش الحر استعدادًا لمواجهة حتمية ضد عناصر تنظيم الدولة في حال تنفيذ هذا المخطط الرامي إلى الهيمنة على المناطق الخارجة عن سيطرة النظام والقضاء على الفصائل الأخرى، بغض النظر عن الأهداف المرفوعة من قبيل «إقامة الدولة الإسلامية» أو «تحكيم الشريعة»[562]. لكن هذه المواجهة لم تحدث، أو أنها تأجلت بعد إعلان مجموعة من الكتائب والفصائل بمختلف تصنيفاتها (مثل كتائب أحرار الشام وأنصار الشام وجبهة النصرة والمجلس العسكري لجبل الأكراد وكتيبة أسد الله حمزة التابعة لكتائب الهجرة إلى الله، ولواء التوحيد) عن فتح معركة تحرير الساحل بِاسم «أحفاد أم المؤمنين عائشة» في 4 آب/ أغسطس 2013؛ إذ انضم مقاتلو التنظيم والفصائل الجهادية الأخرى إلى المعركة التي فشلت سريعًا بعد استعادة قوات النظام في 20 آب/ أغسطس 2013 جميع القرى والمواقع التي خسرتها في بداية المعركة، وانتهت بمقتل كثير من الجهاديين ومقاتلي الثوار.

بعد معركة الساحل، شهد تنظيم الدولة انشقاقات في صفوفه؛ ففي 3 أيلول/ سبتمبر 2013، أعلن نحو 50 مقاتلًا، أغلبيتهم من الشيشان، عن خروجهم من تنظيم الدولة الإسلامية، وتشكيل كتيبة مستقلة باسم «مجاهدي القوقاز في الشام»، تلتها مجموعات أخرى من المقاتلين الأجانب («المهاجرين»). ونتيجة لذلك، حاول التنظيم عزل عناصره ومنع اختلاطهم، ولا سيَّما المهاجرين منهم، بباقي الفصائل، وبدأ في التوسع في القرى والمدن الرئيسة بأساليب ناعمة وخشنة[563]. لكن ممارسات التنظيم كانت أسوأ من أن تُحتمَل؛ فاندلعت مواجهات عدة ضده، وقُتِل فيها عدد كبير من عناصره، كما اتبعت بعض كتائب الجيش الحر أسلوب الاغتيالات للتخلص من قادته وعناصره المؤثرين[564]، وهو ما ترك أثره في التنظيم، ولذلك فضل الانسحاب من كامل الساحل مع انطلاق المواجهة بينه وبين فصائل المعارضة في مطلع عام 2014.

4- دير الزور: معركة النفط والعشائر والمعابر[565]

تقع محافظة دير الزور شرق سورية على نهر الفرات، وتبلغ مساحتها الكلية 33.06 ألف كم^2، وتُعَد ثاني أكبر محافظة من حيث المساحة بعد محافظة حمص، ويُقدَّر عدد سكانها بأكثر من 1.6 مليون نسمة، يعيش أكثرهم في ريفها الواسع ومدنها الرئيسة، مثل البوكمال والميادين. يعتمد اقتصاد المحافظة على الزراعة والثروة الحيوانية اعتمادًا رئيسًا. كما يوجد فيها كثير من المنشآت الصناعية والمعامل، ومواقع للتعدين، وصخور وعروق ملحيّة يُستخرَج منها الملح الصخري عبر منجم التبني (نحو 40 كيلومترًا شمال المدينة) على الضفة الغربية للفرات. وتضم المحافظة أهم حقول النفط والغاز التي تستثمرها شركات محلية وأجنبية، وكذلك محطات تجميع النفط ومعالجة الغاز وضخه عبر شبكة الأنابيب الوطنية السورية. شارك أهالي المحافظة في الثورة السورية منذ الأسابيع الأولى، واشتهرت المدينة بتظاهراتها الكبيرة، حيث كانت ثاني أكبر تجمع من حيث عدد المحتجّين بعد مدينة حماة، قبل أن يقتحمها الجيش السوري في منتصف آب/ أغسطس 2011.

أ- جولة الصراع الأولى

بعد انتقال الثورة إلى مرحلة العمل المسلّح في مطلع عام 2012، تشكَّل مجلس عسكري في دير الزور ضم ضباطًا منشقين، ومدنيين حملوا السلاح في وجه النظام. في هذا العام أيضًا تدفّق المقاتلون الأجانب إلى المحافظة من العراق وتركيا و«الداخل السوري» تحت اسم «جبهة النصرة لأهل الشام»[566]. وبقيت جبهة النصرة تقاتل في هيئة أفراد وجماعات متفرقة بشكل غير علني حتى منتصف عام 2012، حينما أعلنت عن نفسها بوصفها فصيلًا مستقلًّا في المحافظة، ودخلت بزخم قوي تحت شعار «نصرة من أهل الشام لأهل الشام»، وكان ثقلها الأساسي في ريف دير الزور. لم تجد النصرة بداية انتشارها حاضنة شعبية ملائمة؛ فأفكارها السلفية الجهادية كانت غريبة عن منطقة اعتادت أنماط تديُّن خالية من أي تشدد. لكن ضراوتها في قتال النظام دفعت الأهالي إلى الالتفاف حولها واحتضانها. كما طلبت فصائل عدة من الجيش الحر التعاون

معها في الاقتحامات والعمليات العسكرية الكبيرة، فزاد حضورها في عموم المحافظة، خصوصًا ريفها؛ حيث أسست، بالاشتراك مع فصائل إسلامية، مثل أحرار الشام، محكمة شرعية في مدينة الميادين[567].

حدث الانشقاق الأول في صفوف النصرة بعد الإعلان عن الدولة الإسلامية في العراق والشام في 9 نيسان/ أبريل 2013؛ إذ ظهر عدد محدود من العناصر الموالين للتنظيم الجديد ممن خرجوا عن بيعة الجولاني، زعيم الجبهة، بعد قراره رفض الدمج، وأقاموا مقرات مستقلة رفعت رايات تنظيم الدولة. لكن خلافات الطرفين لم تتطور إلى مواجهة مسلحة، أو اقتحام مقرات كما حدث في باقي المناطق، بل تجمَّع أنصار البغدادي في قرية جديد عكيدات، إحدى القرى التابعة لناحية خشام، واتخذوها مقرًّا رئيسًا لهم في ريف دير الزور[568]. كانت حركة أحرار الشام الإسلامية أولى الفصائل التي تخوض مواجهة مسلحة ضد التنظيم، وبدأ خلافهما إثر حادثة البريهة في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2013، حينما أطلق مقاتلو أحرار الشام النار على مقاتل «مهاجر» من التنظيم تجاوز بسيارته حاجزًا أمنيًّا تابعًا للحركة، فقُتِل قائد السيارة وجُرِح مرافقوه. ألقت هذه الحادثة بظلالها على علاقات الطرفين؛ فتطور التوتر إلى مناوشات مسلحة محدودة دفعت أحرار الشام إلى محاولة اعتقال كمال الرجا، المكنى أبا المنتصر البريهة، نسبة إلى مسقط رأسه، قرية البريهة، أحد أهم قادة التنظيم في دير الزور، لكن المحاولة باءت بالفشل. بعد ذلك، توعّد الرجا بنسف حاجز الأحرار في الميادين، وأرسل سيارة مفخخة (8 كانون الأول/ ديسمبر 2013) استهدفت مقر الحركة في الميادين وقتلت أربعة من عناصرها، كما حاصر عناصر من التنظيم مجموعة تابعة لأحرار الشام في قرية معدان، ونفذوا هجومًا مسلحًا على حاجز للحركة في منطقة صالحية البوكمال، ما أطلق مواجهة مفتوحة بين الطرفين في عموم مناطق المحافظة[569].

كان عامر الرفدان[570] المنشق عن جبهة النصرة، وكمال الرجا[571] أبرز قادة تنظيم الدولة الذين شاركوا في هذا الصراع المسلح، في حين كان أبو إسحاق، قائد لواء الأحواز، المبايع لأحرار الشام، وهو أيضًا من البريهة، أبرز القادة المحليين الذين قاتلوا التنظيم إلى جانب أحرار الشام. التزمت جبهة النصرة الحياد أكثر من شهرين، على الرغم من تحالفها مع أحرار الشام، وتمسكت بهذا النهج حتى بعد مقتل أميرها في الرقة، أبي سعد الحضرمي، على أيدي عناصر تنظيم الدولة، الأمر الذي أضعف حركة أحرار الشام في دير الزور

واستنزفها ماديًّا وبشريًّا[572]. ولم تنخرط جبهة النصرة في مواجهة عسكرية ضد التنظيم إلا بعد أن هدد مقاتلوه آبار النفط التي تسيطر عليها واقتحموا مقراتها في مدينة الشدادي النفطية التابعة لمحافظة الحسكة في آذار/ مارس 2014. آنذاك، هاجم عناصر التنظيم بقيادة عامر الرفدان حقل كونوكو النفطي (Conoco) وسيطروا عليه. ولما استشعرت جبهة النصرة الخطر المحدق بمقراتها ومصادر تمويلها، انضمت إلى أحرار الشام وفصائل الجيش الحر في المدينة في المعركة ضد تنظيم الدولة. وتشكل آنذاك تحالف عسكري ضم كلًّا من: جبهة النصرة وأحرار الشام وفصائل من الجيش الحر وكتائب من عشيرة الشعيطات، وأعلن هذا التحالف نيّته مواجهة التنظيم واستئصاله من عموم محافظة دير الزور[573].

مثَّل هذا التحالف بداية الانقسام والخلاف العشائري في دير الزور. وكان الانقسام في عشيرة البكيّر بذرته الأولى؛ إذ قاتل لواء الأحواز المنحدر منها أبناء عمومته المنخرطين في صفوف التنظيم تحت قيادة عامر الرفدان وأبي المنتصر البريهي، في حين فضلت كتائب من العشيرة نفسها الحياد لاعتبارات القرابة (القتال يجري بين أبناء العمومة)، ولحساسيات عشائرية مع أهالي قرية الشحيل المتحالفين مع جبهة النصرة، ومع كتائب أخرى (لواء مؤتة ولواء بشائر النصر من العشارة ولواء جعفر الطيار بقيادة سليم خالد من الشعيطات) قاتلت تنظيم الدولة في مناطق تمركزه في قرية البريهة ومنطقة «السبعة كيلومتر»، ولاحقت مجموعاته وخلاياه في الميادين وقرية جديد عكيدات ومدينتي البوكمال والقورية ومناجم الملح في قرية التبني.

نجح تحالف الفصائل والعشائر (في نهاية آذار/ مارس 2014)، بعد معارك استمرت بضعة أيام، في طرد التنظيم من معظم محافظة دير الزور، وملاحقة من بقي من عناصره في قرى الخابور وفي قرية مركدة التابعة لريف الحسكة[574]، ولم يبق للتنظيم في عموم المحافظة إلا منطقة مناجم الملح. آنذاك، شهدت النصرة انتعاشة عسكرية ومعنوية كبيرة، وظَّفتها في ملاحقة عناصر (ضمنها أو في فصائل أخرى) يُشَك في ولائهم إلى التنظيم أو تعاملهم معه، وتصفية قادة كتائب تتهمهم جبهة النصرة بالتحالف مع الولايات المتحدة والغرب لمحاربة الفصائل الجهادية، في مقدمها لواء «الله أكبر» في دير الزور الذي كان يقوده صدام الرخيته

الملقب بصدام الجمل، وهو الذي صار في مرحلة لاحقة من الشخصيات المركزية لتنظيم الدولة في دير الزور[575].

عُرِف صدام الجمل بسلوكه السيئ تجاه الأهالي. وفي الوقت ذاته، اشتهر بشجاعته وبأسه في قتال قوات النظام بعد تحوُّل الثورة إلى العمل المسلح، حيث كان الجمل من أوائل المدنيين الذين حملوا السلاح في وجه النظام السوري في البوكمال؛ وتولى قيادة لواء الله أكبر التابع للواء أحفاد الرسول الذي كان يقوده الضابط المنشق ماهر النعيمي. كانت جبهة النصرة وغيرها من الفصائل السلفية، تنظر بعين الريبة إلى لواء أحفاد الرسول بسبب الدعم العسكري والمادي الذي كان يتلقّاه من هيئة الأركان المشتركة، وراحت تنتظر فرصة سانحة للقضاء عليه. وبعد خروجها منتصرة في الجولة الأولى من الصراع المسلح ضد تنظيم الدولة في دير الزور، اتهمت النصرة صدام الجمل بالتواطؤ مع تنظيم الدولة ضدها، فاقتحم مقاتلوها مقرّه في البوكمال من دون أن ينجحوا في اعتقاله، فقتلوا أخاه الأصغر، وفجروا منزله أمام أعين الناس جميعًا. ولم تمض أسابيع على هذه الحادثة حتى ظهر الجمل في تسجيل مصور يعلن مع عدد من عناصره في لواء الله أكبر بيعته لتنظيم الدولة الإسلامية[576].

باختصار، كانت رغبة الجمل في الانتقام من جبهة النصرة هي الدافع الرئيس لانضمامه إلى تنظيم الدولة. في المقابل، توافرت لعناصر تنظيم الدولة نزعة انتقامية عارمة ضد النصرة والفصائل الأخرى بعد خسارتهم دير الزور، وهي التي أفقدتهم هامش الحركة والتواصل الجغرافي مع العراق، وعَزَلتهم في الرقة وريف حلب الشرقي، وأفقدتهم حقول النفط وهي أهم مواردهم المالية. وهذا ما يفسر قبول التنظيم «بيعة» الجمل مع أنهم وصفوه سابقًا بـ «المرتدّ» و«العميل» و«قائد الصحوات».

عُيِّن الجمل قائدًا عسكريًّا للتنظيم في مركدة في ريف الحسكة، وكُلِّف بإعداد خطة عسكرية لهجوم مباغت على البوكمال، وهو ما حصل بالفعل؛ حيث اقتحمها بغتة يوم 11 نيسان/ أبريل 2014، وتوجَّه إلى مقر الهيئة الشرعية، وقتل من فيه من شرعيين وعناصر[577]. لم تتوقع فصائل المعارضة والفصائل الإسلامية أن يُقْدم تنظيم الدولة على اقتحام البوكمال؛ بحكم اختلال موازين القوى هناك لمصلحتها، وهشاشة التنظيم وعجزه عن الدفاع عن مقراته المتبقية في الريف البعيد للمحافظة. لذا، مثَّل دخول قوات التنظيم إلى البوكمال

بقيادة الجمل صدمة كبيرة، سرعان ما استطاعت فصائل المعارضة امتصاصها، وشرعت في هجوم مضاد، انتهى بسرعة بهزيمة قوات التنظيم، وقتْل أكثر من 150 من عناصره وقادته، ولعل أبرزهم نادر الرخيته الشقيق الثاني لصدام الجمل[578].

ب- العودة

فضلًا عن التداعيات المباشرة لفشل تنظيم الدولة في السيطرة على محافظة دير الزور، كافتقاده معبر القائم، وهو المعبر الرئيس مع العراق، وخسارته أغلبية حقول النفط، فإن سياق المواجهة أبرز جبهة النصرة بوصفها قوة عسكرية متماسكة، نجحت في الحفاظ على نفسها أمام شدة هجوم تنظيم الدولة عليها، واستعادت زمام المبادرة تجاهه، وتجاوزت منطق «أخوّة المنهج» الذي حال دون اتخاذها موقفًا صريحًا يشرعن قتاله حتى القضاء عليه. وحفّز خطر تنظيم الدولة المتنامي الفصائل الكبرى في المحافظة على أن تتَّحِد (في 25 أيار/ مايو 2014) ضمن جسم عسكري واحد سُمِّي مجلس شورى المجاهدين، وضم جبهة النصرة وجيش الإسلام وأحرار الشام وجيش مؤتة الإسلامي وبيارق الشعيطات وجبهة الأصالة والتنمية، إضافة إلى مجموعة فصائل مقاتلة أخرى. وفي حين كانت التقديرات كلها ترجِّح انحسار نفوذ تنظيم الدولة في سورية، استيقظ العالم في 10 حزيران/ يونيو 2014، على وقع مفاجأة انهيار الجيش العراقي في محافظة نينوى، تاركًا وراءه مستودعات من الأسلحة، ومئات من المدرعات والدبابات وعربات الجنود الأميركية «غنيمة» سهلة للتنظيم، فضلًا عن الأموال الموجودة في البنوك، وباقي ممتلكات الدولة ومؤسساتها الحكومية. وظَّف تنظيم الدولة انتعاشته العسكرية والمعنوية بعد سيطرته على الموصل لاستعادة السيطرة على محافظة دير الزور من محاور مختلفة، وبدأ بهجوم من محافظة الرقة على ريفها الغربي.

يقسم نهر الفرات ريف دير الزور الغربي قسمين، يسمى الأول من جهة بادية الشام «شامية»، والثاني من جهة الجزيرة السورية (الحسكة) «جزيرة»، وينقسم هذا الريف أيضًا عشائريًّا على خطين: يُعرف الأول باسم «خط البوسرايا»، نسبة إلى عشيرة البوسرايا التي تقطن شامية، ويعرف الثاني باسم «خط البكارة»، نسبة إلى عشيرة البكارة التي تقطن جزيرة. وكان التنظيم قد حافظ على وجوده في منطقة مناجم الملح (في شامية

الريف، الغرب) ما جعله يسيطر على هذا القسم بسهولة وبلا مقاومة فعلية، باستثناء مواجهات محدودة مع أحرار الشام في معدان والتبني[579]، أما جزيرة في الريف الغربي، فاقتحمها من محاور مختلفة، ونجح في السيطرة عليها خلال يومين، ويُعزى ذلك إلى جملة من العوامل، لعل أبرزها اختلاف الحامل الاجتماعي للريف الغربي عن ريف دير الزور الشرقي؛ إذ لم يشارك الريف الغربي في الثورة (السلمية أو المسلحة)، مقارنة بريف دير الزور الشرقي، وجاء «تحرير» قراه ومدنه على يد جبهة النصرة وكتائب الريف الشرقي[580]. وبناءً عليه، اعتاد أهالي الريف الغربي التأقلم مع أي قوة مسلحة موجودة، أكانت جبهة النصرة أم النظام أم كتائب الجيش الحر أم تنظيم الدولة. وبسيطرة التنظيم على هذا الجزء، أغلق جسر السياسية الذي يُعدّ شريان مدينة دير الزور، فأضحت كتائب المدينة محاصرة بين التنظيم والنظام. بعد ذلك، أعاد التنظيم هجومه على القرى الممتدة على نهر الخابور في اتجاه محافظة الحسكة، للسيطرة على ما بقي من هذا الخط الذي يمتد بطول 70 كيلومترًا من قرية البصيرة وحتى الحدود الإدارية لمحافظة دير الزور مع محافظة الحسكة؛ حيث ينتهي بقرية غريبة، وسيطر عليه بعد هزيمة مجلس شورى المجاهدين في مركدة.

كان لـ «سقوط» الريف الغربي أثره المباشر في المشهد العسكري في دير الزور؛ إذ اقترب تنظيم الدولة من مركز المدينة، وفرض حصارًا جزئيًا على أحيائها، ونصب حواجز عسكرية على الطرق المؤدية إليها، وبدأ في تحصين المناطق التي سيطر عليها قبل دخوله في مواجهة مسلّحة في الريف الشرقي؛ حيث الثقل العشائري والموارد والثروات. وأمام هذا التهديد، بدأت فصائل مجلس شورى المجاهدين في الحشد لمواجهة التنظيم.

وكما هي الحال في الريف الغربي، يقسم نهر الفرات الريف الشرقي أيضًا قسمين يُعرفان بالاسمين نفسيهما: «جزيرة» و«شامية».

جزيرة

شهدت جزيرة في الريف الشرقي لدير الزور الصراع الدموي الأكبر في المعارك بين تنظيم الدولة وباقي الفصائل، وكان النفط والغاز محركيه الرئيسين؛ إذ توجد فيها أكبر الحقول والمنشآت النفطية؛ معمل غاز كونوكو وحقل العمر النفطي وحقل التنك (الشعيطات) وبير الملح وآبار نفطية متفرقة لا تقل أهمية.

كان البعد العشائري في الصراع واضحًا جدًّا؛ بسبب استغلال جبهة النصرة وتنظيم الدولة مراكز الثقل العشائري في هذا الريف؛ حيث اتخذت النصرة من الشحيل مقرًا رئيسًا لها، وتحالفت مع عشيرة العكيدات – الكامل. وفي المقابل، اتخذ التنظيم من جديد عكيدات ومن البريهة مركزين رئيسين له، وتحالف مع عشيرة العكيدات – البكيّر.

اختار التنظيم أهدافه بدقة خلال توسّعه في هذا الريف، وبدأ بالقرى الأسهل، مثل قرية حطلة ذات الأغلبية الشيعية التي خاض أهلها مواجهات سابقة مع فصائل المعارضة، ثم قرية مراط حيث تنتشر عشيرة البكارة، وقريتَي مظلوم[581] وخشام معقل ألوية عبد الله الزبير التي التزمت الحياد في صراع التنظيم ضد النصرة وباقي الفصائل، وعقد معها اتفاقًا يضمن سيطرته على القرى الخاضعة لهذه الألوية. وبهذا وصل التنظيم إلى حقل كونوكو، وسيطر على القرى المحيطة به. ركّز التنظيم بعد ذلك على طرد جبهة النصرة وكتائب أحرار الشام من قرية طابية جزيرة ومحيطها؛ حيث استقدم تعزيزات ضخمة من كتائب البتار المبايعة له على نحو أتاح دخولها بعد مواجهات انتهت بانسحاب خصومه منها[582]، في حين لم يبذل جهدًا كبيرًا في اقتحام جديدة عكيدات (في نهاية حزيران/ يونيو 2014) مسقط رأس أبرز قادتها، عامر الرفدان، نظرًا إلى وجود خلايا نائمة تابعة له هناك.

وظَّف التنظيم الزخم العسكري والمعنوي الذي اكتسبه من انتصاراته المتتالية ليبدأ مرحلة جديدة في هذا الريف، عنوانها «انتزاع» المعاقل الرئيسة لجبهة لنصرة وفصائل العشائر المتحالفة معها، مستغلًّا التناقضات العشائرية كما حصل في قريتَي الصبحة[583] والزر وغيرهما، حتى وصل إلى قرية الشحيل، المركز الرئيس لجبهة النصرة في محافظة دير الزور.

تقع الشحيل في الريف الشرقي لدير الزور، وينتمي سكانها (نحو 30 ألف نسمة) عشائريًّا إلى عشيرة العكيدات – الكامل. وتُعَد القرية من أوائل القرى التي ثارت ضد النظام في المحافظة، وتُعرَف بأنها «صدَّرت» مئات المقاتلين السوريين إلى العراق بعد الغزو الأميركي في عام 2003. ونظرًا إلى وجود حاضنة اجتماعية «جهادية» و«عشائرية» اتخذتها النصرة مركزًا رئيسًا لها، ومقرًّا لإقامة أبي ماريا القحطاني، شرعيِّها العام السابق وقائد عملياتها في المنطقة الشرقية. اتخذ الصراع في الشحيل أبعادًا مختلفة؛ إذ كان صراعًا جهاديًّا

بين تيارين: **أولهما** منفتح على الفصائل الأخرى والمجتمع المحلي، كان يشكل الواجهة السياسية للنصرة منذ تأسيسها، وحتى منتصف عام 2014، يقوده ويؤطر له شرعيًّا أبو ماريا القحطاني، ويرفض طروحات تنظيم الدولة وممارساته؛ و**ثانيهما** متشدد، يمثله قادة تنظيم الدولة، وفي مقدمهم أبو علي الأنباري، وأبو محمد العدناني، الراغبان في القضاء على القحطاني، لأنه، بحسب رأيهم، أقنع الجولاني برفض خطوة الدمج غداة الإعلان عن الدولة الإسلامية في العراق والشام. كما كان صراعًا عشائريًّا بين الكامل والبكيّر الذين ينتمون إلى العشيرة ذاتها، أي العكيدات.

رجَّحت الموازين العسكرية في النهاية كفة تنظيم الدولة، على الرغم من مقاومة أهالي الشحيل الصلبة. وأصبحت القرية أمام خيارين: إما مبايعته وعقد اتفاق معه، وإما انتظار مجزرة محقَّقة توعَّدهم بها قادته. وخوفًا من انتقام التنظيم، عُقِد في 6 تموز/يوليو 2014 اتفاق بين أهالي الشحيل والتنظيم، نص على الحفاظ على سلامة المدنيين واحتفاظ الأهالي والمقاتلين غير الراغبين في الخروج من القرية بأسلحتهم، ومبايعة التنظيم. ونتيجة لذلك، انسحبت جبهة النصرة برفقة ألوية عمر المختار وبشائر النصر وأحرار الشام وفصائل من الشعيطات رفضت مبايعة تنظيم الدولة، وافترقوا في بادية الشام؛ فتوجه مقاتلو أحرار الشام وجبهة الأصالة والتنمية وعمر المختار والشعيطات إلى منطقة القلمون، بينما توجَّهت جبهة النصرة إلى محافظة درعا.

استمر التنظيم في حملته العسكرية في ريف دير الزور الشرقي، مُوقعًا القرى واحدة تلو الأخرى: الحوايج[584] وذبيان[585] والطيانة ودرنج وسويدان جزيرة والجرذي الشرقي التي تُعدّ أهم معاقل النصرة بعد الشحيل، واستولى بعدها على قرية أبي حردوب، ليصبح وجهًا لوجه مع قرى وبلدات عشيرة الشعيطات (أبي حمام، وغرانيج، والكشكية).

عجزت عشيرة الشعيطات، آنذاك، عن صد التقدُّم المتسارع لتنظيم الدولة، خصوصًا بعد هزيمة الشحيل وانسحاب جبهة النصرة في اتجاه درعا، وتفكُّك مجلس شورى المجاهدين[586]، فقررت كتائب مسلحة من الشعيطات إبرام اتفاق مع التنظيم يقضي بتسليم السلاح ومستودعات الذخيرة، وخرجت

أغلبية قادتها إلى تركيا لعزوفهم عن مبايعة التنظيم، في حين انسحب القسم الأكبر من المقاتلين نحو جبال القلمون.

كانت قرى الشعيطات تشكل درعًا تحمي مدينة البوكمال وريفها من تنظيم الدولة. لذلك، وما إن تم تنفيذ الاتفاق بين الشعيطات وتنظيم الدولة، حتى سارعت قرى ريف البوكمال، هجين وأبي خاطر وأبي الحسن والشعفة والسوسة، إلى مبايعة التنظيم خوفًا من انتقامه، فدخلها بلا مقاومة، ومن ثم أطبق حصاره على مدينة البوكمال قبل أن يدخلها هي الأخرى بلا مقاومة في 1 تموز/ يوليو 2014[(587)]. وتعود أسباب سيطرة التنظيم على البوكمال بسرعة وبسهولة إلى انضمام جزء كبير من مقاتلي النصرة إلى قواته، وانهيار قوة عشيرة الشعيطات، إضافة إلى التهديد الذي شكّله مقاتلو التنظيم من جهة العراق.

لم تمض أسابيع على انتشار التنظيم في البوكمال وريفها حتى عادت قرى الشعيطات إلى الواجهة من جديد في ما عرف بـ «انتفاضة الشعيطات»؛ إذ اندلعت مواجهات مسلحة محدودة بين الأهالي وتنظيم الدولة إثر مقتل أحد أبناء الشعيطات[(588)]. استقدم التنظيم تعزيزات عسكرية كبيرة واقتحم القرى في 10 آب/ أغسطس 2014، وارتكب مجزرة مروِّعة، قتل فيها مئات من شباب الشعيطات ذبحًا بالسكاكين أو رميًا بالرصاص، وهجَّر عشرات الآلاف إلى البادية السورية؛ حيث قضى بعضهم جوعًا وعطشًا، ونزح آخرون إلى القرى المجاورة قبل أن يفتح لهم التنظيم «باب التوبة» في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014[(589)].

شامية

اتّبع تنظيم الدولة في شامية الريف الشرقي لدير الزور تكتيكًا مختلفًا عن تكتيكات معاركه السابقة؛ حيث سعى إلى مهادنة فصائلها وترغيبها وإقناعها بمبايعته بلا قتال، مع ضمان بقائها في مواقعها واحتفاظها بأسلحتها ومواردها المالية، وساعده في ذلك ضعف العامل العشائري في هذا الجزء، مقارنة بما هو في جزيرة؛ فأغلبية الفصائل المنتشرة في شامية فصائل «جيش حر» غير مؤدلجة، ولا ترتبط بعلاقات وثيقة بالنصرة والفصائل الإسلامية الأخرى، وليس لديها روابط عشائرية قوية. وفضّلت هذه الكتائب المرابطة على جبهة مطار دير الزور تجنُّب الصدام مع التنظيم لعجزها عن خوض معركة على جبهتين: واحدة مع التنظيم

والأخرى مع النظام، ولمنع النظام من استثمار المواجهة المحتملة لاستعادة القرى والمواقع المحيطة بالمطار العسكري، ومن ثم فك الحصار عنه. ولم يستطع مقاتلو النصرة خوض مواجهة مسلّحة في هذا الريف بعد أن أنهكتهم المعارك والمواجهات في جزيرة.

تبدأ شامية الريف الشرقي بقرية الجفرة الموالية للنظام التي تشكل خط دفاع أولَ وسورًا يحمي مطار دير الزور العسكري. ونظرًا إلى أهميتها، ولرغبة تنظيم الدولة في تجنب قتال النظام حينها، فإن تنظيم الدولة لم يدخلها، واستمرت الكتائب المرابطة فيها في عملها حتى من دون مبايعة. تأتي بعد الجفرة قرى المريعية والبوعمر وطابية شامية؛ وهي بلدات قريبة من المطار، نزح معظم سكانها نتيجة القصف، وكانت تنتشر فيها كتائب من الجيش الحر، أبرزها لواء الفتح بقيادة أبي برزان. وبخلاف ما جرى في الجفرة، حاصر التنظيم المريعية والبوعمر وطابية شامية، وخيَّر الكتائب بين مبايعته أو حل نفسها أو الانسحاب[590]، وفضّل معظم قادة الكتائب الانسحاب على مبايعة التنظيم والعمل تحت إمرته، وهو ما ألقى بتداعياته على العمل العسكري في جبهة المطار آنذاك[591]، خصوصًا بعد قيام قوات النظام بحملة عسكرية استطاعت خلالها استعادة مواقع مهمة قريبة من المطار. وبسيطرة تنظيم الدولة على القرى الثلاث السابقة، أصبحت مدينة موحسن ذات الأهمية الرمزية في الثورة السورية، خصوصًا لدى أهالي المنطقة الشرقية، هدفًا مكشوفًا لقواته.

تقع موحسن في ريف دير الزور الشرقي على بعد 20 كيلومترًا من مركز المدينة على الضفة اليمنى لنهر الفرات (الشامية). يُعرَف سكان المدينة بخلفيتهم اليسارية؛ إذ كان يطلق عليها اسم موسكو الصغرى. شاركت المدينة بزخم كبير في الحراك المدني والمسلح، وتشكَّلت فيها قيادة المجلس العسكري للمحافظات الشرقية الثلاث (الرقة، ودير الزور، والحسكة) نظرًا إلى وجود عدد كبير من أبنائها من الضباط الذين انشقوا عن الجيش السوري[592]. ونظرًا إلى رمزيتها الثورية، ولخشية تنظيم الدولة من تحوُّل المدينة إلى نواة لمقاومة عسكرية ضده في الريف الشرقي، حاول التنظيم استمالة عدد من ضباطها، وعقد معهم في أثناء معاركه في جزيرة اتفاقًا سريًّا ينص على مبايعته وتسليم المدينة. كان هؤلاء الضباط أشبه بخلية نائمة للتنظيم في موحسن، ظهرت للعلن مع بداية سيطرته على شامية؛ إذ طالب أفرادها أهالي المدينة وباقي الضباط بتجنّب الدخول في مواجهة مع التنظيم، بذريعة اختلال موازين القوى والتفرغ لجبهة المطار العسكري.

وبالفعل نجح هؤلاء في إقناع فصائل من المدينة بمهادنة التنظيم والإبقاء على الفصائل المرابطة في المطار من دون بيعة، شريطة أن يستمروا في مهماتهم القتالية، ويتولّى التنظيم إعداد الخطط وتأمين الذخيرة.

فتح اتفاق الموحسن الباب واسعًا أمام التنظيم لدخول باقي المدن والبلدات في الريف الشرقي: البوليل وسعلو والزباري وبقرص والميادين والطيبة ومحكان، وصولًا إلى القورية التي كانت مهيّأة لاستقبال عناصر التنظيم بسبب وجود محمود مطر، قائد لواء القعقاع، أحد أقارب صدام الجمل[593] الذي عيّنه التنظيم واليًا على البوكمال. واجه التنظيم عند قرية العشارة مقاومة محدودة قادها لواء بشائر النصر قبل انسحابه منها إلى القلمون لغياب أي مؤازرة عسكرية واستسلام عدد من عناصره وتسليم أسلحتهم. بعدها تابع التنظيم تقدمه في اتجاه القرى المتبقية: سويدان شامية وغريبة شويط ودبلان وصبيخان والكشمة والدوير، من دون أن يواجه مقاومة تُذكر، ما عدا قرية صبيخان التي شهدت احتكاكًا بسيطًا؛ لأنها كانت معقلًا لجبهة النصرة.

ج- المدينة: انعدام الخيارات

بعد سقوط أرياف دير الزور كاملة وإحكام التنظيم سيطرته عليها، لم يبق أمامه سوى مدينة دير الزور التي كان يتقاسمها الجيش الحر والفصائل الإسلامية مع النظام السوري. وأمام الحصار المطبق وانقطاع الإمدادات وغياب مستلزمات الحياة المعيشية، مثل الطحين والمواد الغذائية التي كانت تستمدها من ريف المدينة، لم يكن أمام الفصائل المنتشرة في الجزء المحرر من المدينة إلا إعلان البيعة للتنظيم، أو الخروج منها وتسليمها. وفضّل بعض الكتائب إعلان المبايعة، وخرجت الفصائل الرئيسة في اتجاه إدلب وحوران والقلمون.

غيَّر التنظيم اسم المحافظة، من دير الزور إلى ولاية الخير، واستحدث تقسيمًا إداريًّا جديدًا لها، يقوم على القطاعات والنواحي، وبحسب هذا التقسيم الجديد، أُلحقت مع مدينة البوكمال بولاية الموصل في العراق، في حين ألحق بعض قرى ريف دير الزور الشرقي بولاية حمص.

5- دمشق وريفها

في المراحل الأولى من تسلُّح الثورة السورية، برزت حركات وفصائل عسكرية عدة في ريف دمشق تتباين في التوجهات والأيديولوجيات. وبخلاف الفصائل ذات التوجه الوطني، وجدت السلفية الجهادية في انتقال الثورة إلى العمل المسلح فرصة لتطبيق شعاراتها وتحقيق مشروعاتها وإن تفرقت أقطابها بين منضوٍ ومتفهّم لإطارها الوطني، وناظر إلى أقلمتها وجعلها عابرة الحدود.

كانت جبهة النصرة هي الوجهة الأكثر جذبًا للسلفيين الجهاديين (محليين ومهاجرين) ممن خبروا المعارك في ساحات جهادية مختلفة، في مقدمها العراق. نشطت النصرة في عموم مناطق ريف دمشق الخارجة عن سيطرة النظام، ونفَّذت مجموعة من العمليات الانتحارية في دمشق العاصمة. وبخلاف مناطق أخرى، فإن نشاطها الإغاثي والخدمي كان محدودًا؛ لأسباب عدة، لعل أبرزها افتقارها إلى مقدرات مادية ومصادر تمويل كافية، ووجود فصائل محلية أخرى، مثل لواء الإسلام (جيش الإسلام)، اضطلعت بهذا الدور عبر ما عُرِف لاحقًا بالهيئة الشرعية[594] والقضاء الموحد.

شهدت جبهة النصرة في ريف دمشق إثر إعلان الدولة الإسلامية انشقاقات كبيرة، وخرجت منها أغلبية المهاجرين الذين داهموا بعض مقراتها وصادروا أسلحتها وعتادها. ونتيجة لذلك، ورث تنظيم الدولة مقرات جبهة النصرة في مناطق عدة من دمشق وريفها، وتباينت قوته بحسب ظروف كل منطقة؛ من حيث عدد سكانها وأهميتها والحاضنة الشعبية فيها وقوة خصومه. وباستثناء القلمون وبعض أحياء دمشق الجنوبية، باء جميع محاولات تنظيم الدولة لتوسيع نفوذه وقضم مناطق جديدة بالفشل. وواجه التنظيم قوى وفصائل وشرائح اجتماعية متباينة في التوجهات والأفكار، لكنها اتفقت وتوحَّدت على عدائه. وبناءً على ذلك، سارع جيش الإسلام (أحد أبرز التجلّيات التنظيمية للسلفية العلمية في سورية) إلى الدخول في مواجهة شاملة ضد التنظيم، وتكفيره بوصفه من «الخوارج». وانضم في فترة لاحقة الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام المنبثق من جماعة زيد[595]، المتأثر بالمدرسة الإخوانية، إلى جهود جيش الإسلام الرامية إلى استئصال التنظيم أو إضعافه، خصوصًا في أحياء دمشق الجنوبية. كذلك، شكَّلت الصوفية التقليدية المتغلغلة في المجتمع من خلال الجمعيات الخيرية والطقوس سدًّا منيعًا أمام محاولات التنظيم استمالة شرائح مجتمعية عبر المساعدات والإعانات وشراء ولاءات كتائبها. في المقابل، لم يستطع التنظيم تحقيق اختراقات مهمة في

تيار السلفية الجهادية، ولا سيَّما بعد رجوع أمير جبهة النصرة آنذاك، الملقب بالشيخ أبي سمير، مع عدد من عناصره عن بيعتهم للبغدادي[596]، ونشاط حركات وفصائل سلفية أخرى.

أ- الغوطة الشرقية

ناهز عدد مقاتلي النصرة قبل خطوة الدمج في الغوطة الشرقية الألف مقاتل[597]، وكانت أغلبيتهم من السوريين. وبعد الدمج، انضم معظم المهاجرين إلى تنظيم الدولة، أما السوريون ففضّلوا صدور القرار النهائي من القيادة العليا في كلا التنظيمين أو تحكيم الظواهري. لم يُبْدِ قادة النصرة في الغوطة الشرقية أول الأمر اعتراضًا على رغبة مقاتلي التنظيم الوليد في اقتسام عتادها العسكري ومقراتها؛ لأن الجولاني رأى أن هذا الخلاف هو «غمامة صيف» و«لا يتعدّى البيت الواحد»[598]. لكن عناصر التنظيم أخذوا يُصعِّدون خطابهم وممارساتهم ضد النصرة، ويطعنون فيها وفي قادتها، ويَصِفون عناصرها بأنهم عصاة لا يطيعون أمر أمير المؤمنين (البغدادي) الذي أرسلهم إلى الشام لقتال (الطغاة والمرتدين)، ومدَّهم بالمال والرجال، وأنكروا عليه جميله، ومع ذلك لم تحصل أي مناوشات بين الطرفين في الأشهر الأولى[599]. ويُعزى ذلك إلى افتقار تنظيم الدولة إلى قوة عسكرية تمكّنه من استنساخ تجربة الرقة وريف حلب الشرقي في الغوطة الشرقية، وهو ما جعله يتبنى أساليب جديدة في التوسع وضم المنتسبين الجدد.

ركّز تنظيم الدولة في الغوطة الشرقية على استمالة قادة كبار في الجيش الحر والفصائل الإسلامية، وضمّهم مع عناصرهم ومقراتهم إلى صفوفه، واستطاع تحقيق اختراقين مهمَّين في قريتَي مسرابا وميدعا؛ ففي كانون الثاني/ يناير 2014 انشق عن ألوية الحبيب المصطفى أحد أبرز قادتها ومؤسسيها، أبو بكر مسرابا، مع كتيبته «ذي النورين»، وانضم بعتاده وعناصره (70 شخصًا) إلى تنظيم الدولة[600]. لم يكن أبو بكر سلفيًّا جهاديًّا، ولم يمتلك علمًا مسبقًا بالسياسة الشرعية أو الفقه الإسلامي؛ إذ تدرّج في الثورة، من الاحتجاجات إلى حمل السلاح، وصولًا إلى تشكيل كتيبة في مسرابا، قبل أن ينضم إلى ألوية الحبيب المصطفى. تلقّى أبو بكر دعمًا واهتمامًا كبيرين من عناصر التنظيم، ولا سيما المهاجرين منهم الذين استمالوه، فأُعجب بشعاراتهم عن الخلافة وتطبيق الشريعة ومحاربة المرتدِّين، إضافة إلى الحظوة الشخصية؛ حيث

أصبح حينها من أهم قادة التنظيم العسكريين في الغوطة الشرقية، كما تلقّى دعمًا ماليًّا كبيرًا[601]. وقع أبو بكر مسرابا ضحية تشرذم الفصائل وتعدُّد مشروعاتها، وتنافُس مشروعات عسكرية - دينية تختلف في المنهج والأفكار، ويزايد بعضها على بعض في الخطاب والطروحات الدينية، فاختار بانضمامه إلى تنظيم الدولة المزايدة على الجميع. توافر للتنظيم مقاتلون محليون مع انضمام أبي بكر، ومنطقة إدارية تابعه له في الغوطة، هي مسرابا؛ حيث اتخذها مركزًا لما سمّاه «قاطع الغوطة الشرقية»[602] ضمن ولاية دمشق. ورث التنظيم، كذلك، بعض المقرات التابعة لألوية الحبيب المصطفى وكتائب أخرى صغيرة استمالها أبو بكر مسرابا في بلدات: دوما وعربين والمرج والأشعري وأوتايا[603]. وبالطريقة نفسها تقريبًا، سيطر التنظيم على منطقة ميدعا الواقعة على مقربة من الغوطة الشرقية، وهي التي صارت وقتها أهم مراكزه في ريف دمشق.

كان أبو بسام ميدعا من قادة جيش الإسلام، لكنه أودع سجن التوبة بعد اتهامه بالسرقة وقطع الطريق[604]، وهو ما ولَّد في نفسه حنقًا ورغبة في الانتقام من قادة جيش الإسلام وزعيمه زهران علوش. وفور خروجه من سجن التوبة، بايع أبو بسام تنظيم الدولة، وأتبع قريته ميدعا بقاطع الغوطة الشرقية[605]، وجعلها مركز عمليات لمقاتلي تنظيم الدولة من أجل التوسع في الغوطة الشرقية وقضم أراضٍ وقرى أخرى، مستغلًا تصعيد قوات النظام والميليشيات العراقية حملتها على الغوطة الشرقية خلال النصف الأول من عام 2014، وانشغال فصائل الغوطة بشكل كامل في محاولة إيقاف تقدّمها[606].

عانت الغوطة الشرقية حصارًا مطبقًا، استغله تنظيم الدولة لتجنيد الشباب المقاتلين في صفوفه لحاجتهم إلى المال الذي يقدّمه التنظيم راتبًا شهريًّا إليهم وإلى أسرهم[607]. ونظرًا إلى قلة عناصر التنظيم في ريف دمشق، فتح باب الانضمام إليه لمن يرغب، من دون تعقيداته الشرعية والعسكرية المعروفة، وقدَّم تسهيلات مادية وإغاثية إلى الراغبين. ولم يتطلّب الانتساب إلى التنظيم في الغوطة إلا تزكية من عضو قديم فيه، ومن ثم يجري ضم المنتسب الجديد وتأهيله شرعيًّا وعسكريًّا. ومع أن الراتب الشهري للعنصر الأعزب المنتسب وصل إلى (350-400 دولار)، وللمتزوج إلى (550 دولارًا)[608]، فإن التنظيم لم ينجح في جذب كثير من المقاتلين السوريين للأسباب التي ذكرناها آنفًا، وقُدِّر عدد مقاتليه في الغوطة الشرقية (في أوج نشاطه) بـ 300 شخص على أكثر تقدير[609].

نجح تنظيم الدولة خلال النصف الأول من عام 2014 في إيجاد موطئ قدم له في بيئة اجتماعية لا تستسيغ وجوده، إن لم تكن تناصبه العداء، وخلال تلك الفترة حرص مقاتلوه على تجنب استفزازها بممارساتهم المنفِّرة. لكن سلوكه السابق تغير مع سقوط الموصل في حزيران/ يونيو 2014؛ إذ شعر بفائض قوة كبير في مناطق وجوده، وسعى إلى تكرار تجربة دير الزور في الغوطة الشرقية لطرد كتائب الجيش الحر والفصائل الإسلامية منها. لكن قلة عدد مقاتليه أجبرته على تجنّب الدخول في مواجهة مباشرة وشاملة ضد هذه الفصائل، واعتمد أسلوب التفجيرات المفخخة والاغتيالات سبيلًا إلى الغلبة والتمكين. وبدأت أولى عمليات تنظيم الدولة في الغوطة الشرقية بتفجير مفخخ ضرب المسجد الكبير وسط مدينة دوما (15 حزيران/ يونيو 2014)، مخلِّفًا نحو 23 قتيلًا، وعددًا كبيرًا من الجرحى[(610)]، تلاه تفجير سيارة مفخخة (28 حزيران/ يونيو 2014)[(611)] وسط سوق شعبية (سوق الغنم سابقًا) في المدينة نفسها، راح ضحيته أكثر من 20 قتيلًا وعشرات الجرحى.

عمَّقت تفجيرات دوما حالة العداء بين فصائل الغوطة، وفي مقدمهم جيش الإسلام، وتنظيم الدولة، وجاءت حادثة اغتيال القاضي الشرعي أنس قويدر لتُفاقمها وتحوِّلها إلى مواجهات مسلحة. عُرِف الشيخ أنس قويدر، وهو من حي جوبر الدمشقي، بانتمائه إلى السلفية الجهادية؛ إذ كان سجينًا في صيدنايا قبل انطلاق الثورة بعامين، وانضم إلى تنظيم الدولة في بدايات تأسيسه في الغوطة الشرقية، وشغل منصب القاضي الشرعي[(612)]، ثم انشق قويدر عن التنظيم بعد أن رفض توقيع حكم إعدام رجل من الغوطة الشرقية يُكنَّى أبا إبراهيم، اتهمه التنظيم بالردّة، ولجأ قويدر إلى جيش الإسلام في 15 حزيران/ يونيو 2014، طالبًا تأمين الحماية له ولعائلته. وعلى خلفية ذلك، أهدر التنظيم دمه بعد أن اتّهمه بالردّة وشق عصا الطاعة[(613)]، ونجح عناصره في اغتياله هو ووالدته في 20 حزيران/ يونيو [(614)]2014. وكان لاغتيال قويدر أثره الكبير في تردّي العلاقة بين تنظيم الدولة وجيش الإسلام، حيث عَدَّ الأخير تصفية قويدر مقدمة لاغتيالات لاحقة سوف تشمل جميع القادة العسكريين والدينيين المناهضين لتنظيم الدولة في الغوطة، وأصدر جيش الإسلام بيانات توعّدت بالثأر له[(615)]، كان أشدها لهجة خطبة الجمعة التي ألقاها زهران علوش، وقال فيها: «لقد اتخذنا قرارنا، لن نسمح لهم أن يدمروا جهادنا»[(616)]. وفي السياق ذاته، ظهرت

بيانات مختلفة عن الهيئة الشرعية، تضمنت تحذيرًا للأهالي من تنظيم الدولة، وتأكيدًا لضرورة الإبلاغ عن أعماله. وعلى وقع المناوشات المسلحة والتراشق الإعلامي بين جيش الإسلام وتنظيم الدولة، كانت تجري تحضيرات بين الفصائل العسكرية الفاعلة كلها في الغوطة الشرقية، ومنها جبهة النصرة، لتأسيس «القضاء الموحد» لضمان مواجهة التنظيم مواجهة جماعية، وأعلن هذا القضاء في بيانه الأول (26 حزيران/ يونيو 2014) أن تنظيم الدولة هو تنظيم تكفيري «صائل» يجب التصدي له.

في البداية، رفض التنظيم الاعتراف بالقضاء الموحد، واعتبر الفصائل المشكِّلة له خصومًا وأعداء. ولما رأى اجتماع الفصائل وجدِّيتها في مواجهته تراجع عن بيانه السابق، واستبدل به آخر، ادَّعى فيه أنه «لا يريد الحرب، لأنها تخدم نظام الأسد»، وأبدى استعدادًا لقبول «قضاء مستقل» لحل خلافاته مع جيش الإسلام، وهو ما كان يرفضه سابقًا، متذرّعًا بأنه «دولة»، وأن حل الخلافات يتم عبر محاكمه هو، ومن خلال قضائه وقضاته فحسب. لكن، القضاء الموحد اشترط، قبل أي مفاوضات وتسويات مع التنظيم، إعلانه موقفًا صريحًا من الفصائل العسكرية كلها، فجاء رده كالآتي: «إن جبهة النصرة قياداتٍ وأفرادًا هم إخوان لنا. أما الجبهة الإسلامية والاتحاد الإسلامي لأجناد الشام فالقادة هم من الخوارج، أما الأفراد فليس عليهم أي شيء، فيلق الرحمن والجيش الحر جميعهم كفار قادةً وأفرادًا»[617]. وما إن صدر البيان السابق، حتى أعلنت فصائل إسلامية (جيش الإسلام، وأجناد الشام، وأحرار الشام) في الغوطة ما سمّته معركة «يوم النهروان» لطرد تنظيم الدولة من الغوطة، بينما اعتزلت جبهة النصرة لأهل الشام القتال كليًّا[618].

بدأت المواجهات في ميدعا، وخلالها استطاع جيش الإسلام ومن معه أسر العشرات من عناصر التنظيم، وقتل أغلبيتهم في أثناء الاشتباكات العنيفة بين الطرفين. ثم بدأت المرحلة الثانية في قرية مسرابا، ونجحت الفصائل في طرده منها والاستيلاء على مقراته ومخازن أسلحته. وبحلول تموز/ يوليو 2014، تم طرد التنظيم من الغوطة الشرقية نهائيًّا.

ب- الغوطة الغربية

بخلاف التجربة العسكرية التي شهدتها الغوطة الشرقية قبل اقتحامها من قوات النظام والميليشيات الإيرانية بدعم جوي روسي في مطلع آذار/ مارس 2018، لم تنجح الفصائل المعارضة في الغوطة الغربية في تأمين تواصل جغرافي بين المناطق الخاضعة لها، لكثرة الفرق والمساكن العسكرية التابعة للنظام فيها. ولذلك، غدت المناطق «المحررة» داخل الغوطة الغربية أشبه بجزر منعزلة. ولأن الإستراتيجية التوسعية لتنظيم الدولة ركزت على التمدد في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وتجنُّب مواجهة قوات النظام، لم يضع التنظيم الغوطة الغربية ضمن أولوياته، ولم يولها أهمية كبيرة، واقتصر نشاطه فيها على إيجاد مقرات تابعة له، وزرع خلايا نائمة وتخزين الأسلحة، في انتظار ظروف ملائمة تمكِّنه من السيطرة عليها أو الاقتراب من العاصمة دمشق.

تشكَّلت النواة الأولى لتنظيم الدولة في الغوطة الغربية في مخيم خان الشيح، واختيرت هذه المنطقة بعناية لاحتضان التنظيم الوليد؛ إذ كانت من أبرز مراكز تجميع المقاتلين وإرسالهم إلى العراق بعد الغزو الأميركي، كما مثلت وجهة للمقاتلين العائدين من العراق؛ حيث شكلوا مجموعات جهادية اصطدمت بقوات الأمن قبل الثورة.

ضمت نواة خان الشيح خمسة أشخاص فقط، وسرعان ما استقطبت معظم المنشقين عن جبهة النصرة في الغوطة الغربية بعد إعلان الدمج. آنذاك، دهم عناصرها مقرًّا للنصرة، واستولوا عليه، وأخذوا الأسلحة الموجودة فيه. حاول أمير جبهة النصرة في منطقة خان الشيح (أبو البراء) عبر وسطاء استعادة السلاح، خصوصًا مضادات الطيران، لكنه لم ينجح في مسعاه، فسلَّم بالأمر الواقع، وحث مقاتليه على اعتزال التنظيم وتجنّب قتاله، وهذا ما شجع التنظيم على اقتحام مقر آخر لجبهة النصرة في خان الشيح والاستيلاء عليه من دون أن تبادر الجبهة إلى مواجهته، على الرغم من قلة عدد عناصر التنظيم (30 عنصرًا ما بين قادة وشرعيِّين ومقاتلين)[619]. بعد ذلك، نأى التنظيم الوليد بنفسه عن الأهالي والفصائل المسلحة في الغوطة، وركز على تخزين الأسلحة المتفجرة وتصنيعها[620].

لم يكن تنظيم الدولة قادرًا على فتح مواجهة مسلحة شاملة ضد فصائل الغوطة الغربية؛ بسبب قوتها وتجذُّرها في المجتمع المحلي. لذلك، ركز اهتماماته على كيفية حماية نفسه منها، خصوصًا بعد اندلاع

المواجهات ضده في الشمال وفي الغوطة الشرقية، وإصدار قضاته بيانات تكفّر الفصائل السورية[621]. وفي منتصف حزيران/ يونيو 2014، هجر مقاتلو التنظيم عزلتهم، فهاجموا أحد مقرات لواء شهداء دمشق في خان الشيح، التي كانت فيها مستودعات لتخزين الأسلحة، فاجتمعت الفصائل على قتالهم وأنهت وجودهم في الغوطة الغربية[622].

ج- جنوب دمشق

يقصد بجنوب دمشق أحياؤها الجنوبية (القدم والعسالي والتضامن) والقرى المحيطة بها. وفيها تفككت جبهة النصرة تفككًا جزئيًّا بعد إعلان الدمج؛ حيث غادرها عدد صغير من أعضائها، وانضموا إلى الجسم الجديد، ولعل أبرزهم عبد الله طيارة المشهور بأبي صياح فرامة، وهو سوري من بلدة يلدا، أضحى في ما بعد أميرًا لقاطع جنوب دمشق. في بلدة يلدا، اتفق عناصر تنظيم الدولة مع زملائهم السابقين في جبهة النصرة على تقاسم المقرات والأسلحة مناصفة بين الطرفين[623]. أما في بلدة حجيرة، المركز الرئيس لجبهة النصرة في المنطقة، حيث ورث التنظيم معظم مقرّاتها بعد انضمام أميرها السابق أبي محمد الديري، وهو ضابط عراقي سابق، وقائدها العسكري أبي عمر البغدادي إليه[624].

لم يكن التنظيم، بحكم قلة عدد مقاتليه (المنشقين عن جبهة النصرة)، مؤهلًا للقيام بدور عسكري كبير في منطقة تعج بالكتائب والفصائل والمسلحين، فعمد إلى جذب «الأنصار» وفتح باب الانتساب من دون شروط[625]. واعتمد التنظيم في توسّعه وانتشاره ضمن بلدات جنوب دمشق وقراه على ممارسات ارتكبتها بعض كتائب الجيش الحر، مثل السرقة وقطع الطرق، فقرر محاسبتها وحده من دون مشاركة الفصائل الأخرى أو الهيئة الشرعية، وهذا ما أكسبه تأييدًا شعبيًّا، وزاد من قوته وعدد منتسبيه؛ حيث غنم ما تمتلكه هذه الكتائب من عتاد وذخيرة ومركبات[626]. كذلك، اتخذ التنظيم من شعار مكافحة الفساد ذريعة للاستفراد ببعض الكتائب الصغيرة من الجيش الحر التي تفتقر إلى سند أو مرجعية، والسطو على عتادها ومقرّاتها والقضاء عليها، على الرغم من سمعتها الحسنة وبأسها في قتال النظام[627].

من جهة أخرى، استغل التنظيم التناقضات العشائرية، خصوصًا بين عشيرتي البحاترة والهوادجة، أكبر عشائر الجولان الموجودة في جنوب دمشق، للانتشار والتوسع. ففور انشقاقه عن النصرة، عيَّن تنظيم الدولة أبا صياح فرامة الذي يعود نسبه إلى عشيرة البحاترة، أميرًا على منطقة قاطع جنوب دمشق، فاستقطب كثيرًا من أبناء عشيرته. في المقابل، كان شباب الهوادجة منضوين في الجيش الحر والفصائل الإسلامية. وظف التنظيم الخلاف بين العشيرتين لجذب شباب البحاترة، وإضعاف الهوادجة من خلال مهاجمة كتائبهم واغتيال قادتهم بتهم الفساد والسرقة وتكديس الأطعمة[628].

مع بداية عام 2014، وبعد سيطرة النظام على بلدة السبينة في جنوب دمشق، علت أصوات تطالب بمحاسبة الكتائب المنسحبة من دون تأمين حماية للمدنيين في البلدة، متسبّبة بذلك في مقتل أكثر من 100 شخص ذبحًا على يد الميليشيات العراقية. ركب التنظيم موجة الاستياء الشعبي من أداء الفصائل المسلّحة، وأعلن ما سمَّاه حملة تطهير ضد الخونة، على الرغم من أن عناصره لم يشاركوا إلا بقدر محدود في بعض المعارك؛ دفاعًا عن مقرّاتهم ومصالحهم فحسب. حينئذ، اقتحم التنظيم مقرّات الجيش الحر في الحجر الأسود، وأعدم عشرة من أبرز قادة الجيش الحر وأكثرهم نزاهة وكفاءة، مثل ربيع المحمود (أبي فخري) قائد كتيبة أسود الجولان (من عشيرة الهوادجة) وشقيقه طارق قائد سرايا الحجر الأسود، بعد أن بث التنظيم اعترافات مفبركة عنهم[629]، بينما قَبِل التنظيم بيعة كتائب فاسدة، أو سمح لعناصرها بالهروب بعد أن تخلّت عن أسلحتها، كما قامت عناصر التنظيم من البحاترة بتصفية عدد كبير من شباب الهوادجة[630].

كان هدف التنظيم في اقتحاماته السابقة اختبار ردة فعل الفصائل تجاهه، مع علمه بتشتتها وضعفها. ولما كانت ردات الأفعال محدودة، واقتصرت على البيانات والإدانات والدعوة إلى محاكم مستقلة، سعى التنظيم لإكمال مهمة تصفية الجيش الحر التي بدأها، فاختطف في 13 شباط/ فبراير 2014 القائد العسكري للواء سيف الشام، أبا وحيد، ومدير مكتبه المالي أبا عمر الشامي، وأعدم أيضًا كلًّا من قائد كتائب الإمام الرفاعي المعروف بأبي حدو الميداني والعقيد أبي العلاء قائد الفرقة الرابعة (حرس دمشق) وأبي النور زبداني قائد كتيبة أسود التوحيد.

بعد أن فرغ التنظيم من الكتائب الصغرى، انتقل إلى مرحلة ثانية عنوانها مصادمة الفصائل القوية أو الفصائل الكبرى. لم يسْعَ تنظيم الدولة في هذه المرحلة لاستئصال هذه الفصائل، لكن إلى إضعافها عبر «سرقة» مستودعاتها وما تملكه من ذخيرة وعتاد، وقتْل قادتها. حصل ذلك مع ألوية الفرقان في 22 شباط/ فبراير 2014[631]، ومع كتائب تابعة لأحرار الشام الإسلامية، مثل لواء أبي الحارث؛ حيث استولى التنظيم على أسلحته وقتل قائده أبا الحارث الجولاني، على مرأى العامة في بلدة يلدا[632].

ساهم غياب الرادع وتشرذم الفصائل في تقوية التنظيم وتمدّده، فأصبحت له مقرات في معظم بلدات جنوب دمشق وأحيائه (حجيرة ويلدا والحجر الأسود وببيلا ومخيم اليرموك والتضامن وبيت سحم)، وأصبح كثير من الكتائب الصغيرة وحتى الكبيرة يخشى الاقتراب من مقراته ويتحاشى عناصره؛ بسبب استخدامه أساليب الاختطاف والاغتيال بالعبوات الناسفة والمفخخات[633]، حتى إن كتائب عدة تعاونت معه، وأخرى بايعته خوفًا، مثل ألوية وكتائب أبابيل حوران[634]. وبناءً عليه، أضحت أغلبية مقاتلي تنظيم الدولة في جنوب دمشق من السوريين، بخلاف مناطق أخرى يطغى عليها العنصر الخارجي، لكن المناصب القيادية في جنوب دمشق ظلت حكرًا على المهاجرين من عراقيين وأردنيين وتونسيين، وكان أبو سالم العراقي وأبو الزهراء الأردني (شرعي التنظيم) أبرز قادة التنظيم حضورًا في تلك المنطقة[635].

بُعيد إعلان ما سمّاه التنظيم «الخلافة الإسلامية» في 29 تموز/ يوليو 2014، دعا أحد شرعيِّيه في جنوب دمشق (وهو أبو مجاهد) من على منبر مسجد الشافي في يلدا الأهالي إلى بيعة «أمير المؤمنين البغدادي» ووكيله في جنوب دمشق، الأمير أبي صياح طيارة، ولم تلق دعوته استجابة إلا من عدد قليل من المصلِّين الذين تحمّسوا لعبارات الخطيب عن «دولة الإسلام وعدلها وتكالُب العالم عليها وتكفير الفصائل وزندقتها»، ولا سيما جيش الإسلام وقائده زهران علوش[636]. لكن قادة جبهة النصرة في جنوب دمشق، وعلى رأسهم أبو جعفر المهاجر وأبو معاذ العراقي، بايعوا التنظيم، فتلقّى التنظيم جرعة معنوية جديدة، وكسب مقرّات جديدة، ولا سيما في مخيم اليرموك[637].

بينما كان تنظيم الدولة يوسِّع نفوذه وسطوته في جنوب دمشق، جاءت هزيمته في الغوطة الشرقية لتحجّم نفوذه في جنوب دمشق؛ فالفصائل التي قادت المواجهة في الغوطة الشرقية (جيش الإسلام والاتحاد

الإسلامي لأجناد الشام وحركة أحرار الشام) كانت لها فروع في جنوب دمشق، وهو ما وتَّر علاقتها بالتنظيم، ولا سيما بعد مقتل شقيق أبي صياح في مواجهات الغوطة الشرقية.

حاولت الفصائل الإسلامية، بسبب حساسية الوضع في جنوب دمشق، وتربُّص النظام ببلداته وأحيائه، عزل المنطقة عما جرى في الغوطة الشرقية، فعقدت اجتماعًا بين شرعي جيش الإسلام في جنوب دمشق الشيخ أبي البراء، وأبي صياح فرامة قائد التنظيم، في 16 تموز/ يوليو 2014، واتفقا خلاله على «أن ما يجري في الغوطة يبقى في الغوطة»، لكن التنظيم حنث بوعده، واقتحم قائده العسكري في جنوب دمشق المكنَّى أبا ناصر مقرات عدة لجيش الإسلام[638]، منها كتيبة عائشة أم المؤمنين، واعتقل قائدها وعددًا من قادة الفصائل الأخرى. كذلك، حاصر التنظيم مقر تنسيقية يلدا، واعتقل كلًّا من الشيخ أبي عبد الرحمن زرزور والشيخ أبي البراء؛ الأمر الذي دفع بكل من جيش الإسلام والاتحاد الإسلامي لأجناد الشام ولواء شام الرسول وجبهة ثوار سوريا للتحرك سريعًا، ودخلوا في مواجهة ضد تنظيم الدولة، وحاصروا مقرّاته في بلدة يلدا، في حين وقفت النصرة وأبابيل حوران على الحياد[639].

بعد انطلاق المواجهة، أصدرت الهيئة الشرعية في جنوب دمشق، وهي التي تنضوي تحتها جميع الفصائل العسكرية ما عدا جبهة النصرة، بيانًا وصفت فيه أفعال التنظيم بأنها «عدوان وبغي على المجاهدين والمرابطين في الجبهات»، داعيةً مقاتليه إلى حل ما يسمَّى «الدولة الإسلامية» في جنوب دمشق، وسحب السلاح، ووضعه تحت وصاية الهيئة الشرعية، وخضوع كل من تورط في الدماء من الفصائل كلها لمحاكمة عادلة[640]. كذلك، خرجت تظاهرات شعبية في 17 تموز/ يوليو 2014 في بلدات يلدا وببيلا وبيت سحم، وهتفت مطالِبة بإطلاق سراح المعتقلين، وبخروج التنظيم من جنوب دمشق[641]. كان القائد العام السابق للاتحاد الإسلامي لأجناد الشام أبو محمد الفاتح، أول المستجيبين للدعوات السابقة؛ إذ توعّد (18 تموز/ يوليو 2014) عبر حسابه في تويتر بطرد عناصر التنظيم من جنوب دمشق لـ «غدرهم بالثوار والمجاهدين»[642]. وأعطت التغريدة السابقة إشارة البدء لمواجهة حُسِمت سريعًا لمصلحة الفصائل الإسلامية والجيش الحر، وانتهت بطرد التنظيم من يلدا، وبمقتل نحو 100 عنصر من عناصره وجرحهم، بينما فرّ أميره من يلدا إلى حي التضامن[643]. وبعد اقتحام مقرات تنظيم الدولة في يلدا، تبين وجود أطنان

من المواد الغذائية منتهية الصلاحية فيها، بينما كان أكثر من 30 ألف مدني يعانون الجوع[644]. كما وُجد في المقرات أيضًا مخازن أدوية و«سيرومات» غذائية كان الجرحى في أشد الحاجة إليها، وعُثِر على ذخيرة كبيرة وسلاح ومواد تفجير على الرغم من أن التنظيم لم يشارك في معارك كبيرة تذكر ضد النظام سوى أنه كان مرابطًا على أحد حواجز بلدة يلدا[645].

بعد طرد التنظيم من بلدات يلدا وببيلا وبيت سحم ومخيم اليرموك والتضامن، هدأت الأوضاع نسبيًّا في جنوب دمشق، بينما تحصَّن أمير التنظيم أبو صياح فرامة، ومعه من قادة التنظيم أبو سالم العراقي وأبو هشام الخابوري، في الحجر الأسود، إضافة إلى 250 إلى 300 من جنود التنظيم في مربع أمني حاصرته فصائل المعارضة[646]. استمر الحصار أكثر من شهر ونصف الشهر، فاضطر أبو صياح فرامة أمير التنظيم إلى تقديم بيان حُسْن نية إلى الكتائب المقاتلة لإجراء هدنة وافقت عليها الكتائب في 12 أيلول/ سبتمبر 2014[647]. وتضمن الاتفاق 11 بندًا، ونص على «وقف إطلاق النار بين الطرفين مدة 45 يومًا، وعدم تكفير الناس من المدنيين والعسكريين، وعدم اعتداء أي طرف على آخر، واعتبار النظام هو العدو للجميع فقط».

لم تتوقف الاغتيالات على الرغم من نفاذ الهدنة بين الطرفين؛ إذ اغتيل أبو فاروق، أحد قادة جيش الإسلام في جنوب دمشق في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، ووُجِّهت أصابع الاتهام إلى تنظيم الدولة. ووُضِعت مفخخات عدة في أسواق جنوب دمشق باستخدام دراجات نارية، راح ضحيتها امرأة وطفلة، ووُضعت عبوة ناسفة في القرب من مقر أكناف بيت المقدس في مخيم اليرموك، راح ضحيتها أربعة شبان وعدد من الجرحى[648]، وجاء هجوم تنظيم الدولة على مخيم اليرموك في مطلع نيسان/ أبريل 2015 واستهدافه مقرّات أكناف بيت المقدس ليؤكدا ضلوعه ووقوفه وراءها. ومنذ سيطرة التنظيم على مخيم اليرموك، أضحى الفصيل الأكثر فاعلية في أحياء جنوب دمشق، تُشاركه جبهة النصرة السيطرة على بعض المناطق، واحتفظت فصائل مثل جيش الإسلام ببعض الجيوب في الحجر الأسود. وكعادته، استمر تنظيم الدولة على نهجه السابق بالامتناع عن قتال النظام والتفرغ للقضاء على من بقي من فصائل المعارضة في تلك

الأحياء للاستفراد بحكمها، كما حصل في الهجوم الذي بدأه التنظيم في مطلع كانون الثاني/ يناير 2018 على مقرات جيش الإسلام في الحجر الأسود.

إلى جانب المناطق التي أشرنا إليها سابقًا، نجح تنظيم الدولة في إيجاد موطئ قدم له في القلمون بعد انضمام كثير من مقاتلي النصرة إليه بعد إعلان الدمج، واتَّبع الإستراتيجية ذاتها في التعامل الخشن مع فصائل الجيش الحر والفصائل الإسلامية، حتى أجهز عليها، لينفرد مع جبهة النصرة بالسيطرة على جبال القلمون في الجانب السوري المحاذي للحدود اللبنانية، قبل أن يفقدها أمام الهجوم الواسع الذي شنه حزب الله في منتصف عام 2017 ضد المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم، لينتهي هذا الهجوم باتفاق ثنائي في 28 آب/ أغسطس بين حزب الله وتنظيم الدولة، نص على إجلاء مقاتلي التنظيم إلى البوكمال، قبل أن يخرج منها في مرحلة لاحقة[649].

إضافة إلى القلمون، استطاع تنظيم الدولة زرع خلايا نائمة متعددة تابعة له في المنطقة الجنوبية. ونظرًا إلى الحضور القوي لفصائل الجيش الحر، والموقع الحدودي الحساس لهذه المنطقة المحاذية للأردن والحدود مع الجولان السوري المحتل من إسرائيل، لم يتبنَّ التنظيم نهجًا توسعيًّا يقوم على إيجاد سيطرة مكانية مطلقة له، وفضَّلت الفصائل المبايعة له – ولعل أبرزها جيش خالد بن الوليد – التغلغل المرن في قرى سحم الجولان وتسيل وعدوان وتل الجموع، في حوض اليرموك من ريف درعا الغربي، وانتهاز فرصة مناسبة للتمدد داخل فصائل المعارضة كما حصل في شباط/ فبراير 2017، حينما استغل جيش خالد بن الوليد المواجهة المحتدمة بين قوات النظام والمعارضة داخل مدينة درعا ليشن هجومًا خلفيًّا على مواقع المعارضة التي اضطرت إلى الانسحاب من عدد من المواقع قبل أن تمتصَّ الصدمة وتُلحق هزيمة أخرى بالتنظيم في المنطقة الجنوبية[650].

باختصار، كان عام 2014 هو عام صعود تنظيم الدولة؛ إذ استطاع التوسع في مناطق واسعة لم يسبقه إليها أي تنظيم جهادي. لكن التنظيم الذي كان يسيطر في أواخر عام 2014 على أرض بحجم مساحة بريطانيا، غدا بعد دورة حياة استمرت نحو خمسة أعوام معزولًا في جزر صحراوية في بيداء العراق والشام.

هل يعود التنظيم من جديد؟

نشأ تنظيم الدولة وغيره من الجماعات الجهادية ذات التسميات المختلفة في سياق أزمة الدولة الوطنية العربية التي كانت أنظمتها السياسية وما زالت تمثل «الاستثناء»، قياسًا بالسلطويات الأخرى أو الأنظمة الدكتاتورية الموجودة في بقاع شتى من العالم. فالدكتاتوريات العربية التي أغلقت المجال العام إغلاقًا شبه كامل، فشلت في الإجابة عن جميع أسئلة العصر الملحّة المرتبطة بالديمقراطية، سواء على صعيد القيم أم على صعيد الأدوات؛ من انتخابات حرة نزيهة وتعددية حزبية وسيادة للقانون ومساواة أمامه وتداول سلمي للسلطة. وعوضًا عن ذلك، استثمرت في جهازها القمعي عددًا وعدة وتمويلًا، وربطته بشبكات زبونية وقرابية (القبيلة والطائفة والعائلة والجهة والمنطقة) سخَّرتها لشراء الولاءات وتأمين ظهير شعبي يساعدها في أزماتها المجتمعية.

في سياق أزمة الدولة الوطنية، يمكن رصد نشوء جميع الحركات الانفجارية المسلّحة في السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، خصوصًا الإسلاموية منها التي تبنَّت تحت تأثير النهج القمعي الاستئصالي للحكومات العربية، منهجًا فكريًّا يتبنّى العنف وسيلة وحيدة لتحقيق التغيير. وكان لهذا النهج تداعياته على تفريخ كثير من الجماعات الجهادية المعاصرة التي تأطرت تحت عنوان تنظيمي واحد هو «قاعدة الجهاد العالمي» قبل أن تتصارع القاعدة على «الشرعية الجهادية» مع تنظيم «الدولة الإسلامية». وتبرز في سياق أزمة الدولة الوطنية أيضًا التداعيات الكارثية للاحتلال الأميركي للعراق، وما خلَّفه من انقسام واستقطاب مجتمعيَين أدَّيا إلى إدخال «العنف الجهادي» المشوَّه من الأصل في ديناميات الصراع الطائفي هناك، وهو ما تجلَّى في اختلاف المقاربات بين القاعدة وتنظيم الدولة إبان نشأته الأولى في عام 2006، وهو اختلاف استمر عقدًا من الزمان قبل أن يعلن كِلا التنظيمين طلاقه التنظيمي وبراءته الأيديولوجية من الآخر.

تشكل تنظيم الدولة من نواة جهادية صلبة في العراق، أسَّسها أبو مصعب الزرقاوي في عام 2003، لتغدو فرعًا رسميًّا لتنظيم القاعدة، ابتداءً من تشرين الأول/ أكتوبر 2004، قبل أن ينأى التنظيم الوليد بنفسه عن الجهادية العالمية، ويدخل، ابتداءً من عام 2006، في متاهات مشروع «الدولة». يبدو تنظيم الدولة

لبعض الباحثين الغربيين «حركة ثورية» ذات أيديولوجيا شمولية، شأنه في ذلك شأن «اليعاقبة» و«البلاشفة» و«الخمير الحمر». ومبرراتهم في ذلك: أن جميع الحركات سالفة الذكر تتقاطع مع تنظيم الدولة في أنها تمتلك رؤى لإحداث تغيير شامل في المجتمع والدولة القائمة؛ وأنها جميعها كانت تعتقد أن قوى التاريخ أو العناية الإلهية سوف تكون إلى جانبها؛ وأنها جميعها تبنَّت العنف الشديد طريقة رئيسة لترجمة أفكارها على أرض الواقع مع الأدوات الإقناعية الأخرى اللازمة لاجتذاب الناس.

على الرغم من وجود تحفّظات عدة عن الطرح السابق، قد يفسِّر في بعض صوره التحولات التي شهدها التنظيم في بداية تأسيسه في عام 2006؛ فبخلاف الجماعات الجهادية المعاصرة كلها، كان اقتناع قادة تنظيم الدولة منذ أيام الزرقاوي، المؤسس، يصب في أن «مشروع الجهاد» لا يمكن أن يشكل خطرًا إلا إذا تجسّد في «دولة» أو «مشروع سلطة». ولا يمكن هذا المشروع أن يتجسّد في دولة من دون «أيديولوجيا» تنطوي على بعد شمولي «معولَم»، لكن الأهم من ذلك هو قدرة الأيديولوجيا على جذب الناس ضمن المجتمعات المحلية في الحيِّز المكاني للدولة المتخيَّلة. في ضوء ذلك، وعلى الرغم من تكرار سرديات القاعدة السابقة بشأن الصليبيين واليهود، لم يأبه قادة التنظيم بقتال من يسمّيه الجهاديون «العدو البعيد»، في إشارة إلى الغرب عمومًا والولايات المتحدة على وجه التحديد، بل كان لهم السبق في تبني، أو استعادة، إستراتيجية قتال «العدو القريب»، في إشارة إلى الأنظمة القائمة.

أكثر من ذلك، لم يكتف تنظيم الدولة بقتال الأنظمة عبر قتال مؤسساتها من جيش وشرطة وما شابه ذلك، لكنه وسّع دائرة القتال لتشمل سندها الشعبي، وكل من لا يقبل بأيديولوجيا التنظيم؛ بغرض اجتثاث كل ما يعترضه من معتقدات دينية أو أفكار سياسية بشكل نهائي. على هذا الأساس، كفَّر تنظيم الدولة في وقت مبكر «عوام الشيعة»، لأنهم «شيعة» وليس لكونهم مناصرين للحكومة العراقية. كما قاتل في السابق والراهن جميع المخالفين له فكريًّا وسياسيًّا، حتى وإن تشابهوا معه دينيًّا أو طائفيًّا. وبتوصيف مختصر، يشبه تنظيم الدولة في استئصال الجميع حركات أيديولوجية مثل «النازية» أو «الفاشية»، مع فارق أن تلك الحركات الأيديولوجية تبلورت في مشروع دولة قوية وحقيقية، في حين لم يتحقق هذا الخيار عند «تنظيم الدولة».

أيًّا تكن التفسيرات الفكرية لنشأة هذا التنظيم المتطرِّف، فإنها لا تشرح حقيقة ساطعة كالشمس، وهي أن الأفكار لم تكن العامل الأهم في دورة حياة التنظيم على مدار عقد من الزمان، وإنما كان «الحظ» أو «التواطؤ» أو كلاهما معًا هما الأهم، فهذان العاملان قادران على تفسير كثير من الأشياء الغريبة؛ إذ هُزِم تنظيم الدولة على يد الصحوات في عام 2007، وعُزِل كما يجري حاليًّا في بعض المناطق الصحراوية. لكن نوري المالكي أحجم، لغايات سياسية وانتخابية، عن إكمال المعركة قبل أن تأتي الاحتجاجات الشعبية ضده في عامَي 2011 و2012 ليركب التنظيم موجتها لضمان إعادة التموضع في البيئة التي طُرد منها سابقًا.

ينطبق على سورية ما ينطبق على العراق تقريبًا؛ فامتناع المجتمع الدولي عن لجم جرائم النظام السوري ومجازره، فتح الباب لتغلغل الجهاديين، خصوصًا بعد انتقال الثورة إلى العمل المسلح. وكان تأسيس جبهة النصرة في مطلع عام 2012 بمنزلة البوابة الرئيسة لدخول تنظيم «دولة العراق الإسلامية» إلى سورية قبل أن يضمّها إلى دولته التي صار لها اسم جديد ابتداءً من نيسان/ أبريل 2013 هو «الدولة الإسلامية في العراق والشام». كذلك، توافر للتنظيم الوليد في سورية من الحظ ما لم يحصل عليه غيره؛ فعلى الرغم من تركيزه على التمدد في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، فإن أغلبية الفصائل الرئيسة لم تتخذ قرارًا بقتاله حتى وقت متأخر، على الرغم من اغتياله قادتها، وبرَّرت ذلك بعناوين تعكس غياب الوعي الوطني والسياسي، من قبيل «حرمة دم المسلم على المسلم» و«الحفاظ على وجهة البندقية». لذلك، وبخلاف رأي باحثين كثر، لم يكن تمدّد تنظيم الدولة وسيطرته على مساحات واسعة في سورية يعكس قوة استثنائية يمتلكها بمقدار ما كان يعكس «انكفاءً» و«إحجامًا» من الفصائل الأخرى عن قتاله، ويعكس إصرار قوات النظام السوري على تسهيل مهمته بالامتناع من قتال التنظيم **أولًا**، ومساعدته عسكريًّا بالتركيز على استهداف الفصائل التي تقاتله إلى درجة التدخل المباشر في بعض الأحيان **ثانيًا**. وتُعَد المواجهة التي اندلعت بين فصائل المعارضة والتنظيم في مطلع عام 2014 برهانًا ناصعًا على ما سبق؛ حيث استطاعت فصائل قليلة العدد والعدة (جيش المجاهدين وجبهة ثوار سوريا) هزيمته خلال أيام قليلة، ونجحت في استئصاله من عموم محافظات الشمال السوري. كما نجحت فصائل مجلس شورى المجاهدين في دير الزور (نيسان/ أبريل

2014) في طرده من المدن الرئيسة للمحافظة، ولا سيَّما الميادين والبوكمال على الحدود السورية – العراقية، ليفقد آنذاك تواصله الجغرافي مع العراق، ويُعزَل في مدينة الرقة وريف حلب الشرقي.

أثبتت هذه المواجهات أن هزيمة تنظيم الدولة ليست بالأمر الصعب، إن لم تكن سهلة وممكنة متى اجتمعت فصائل المعارضة على قتاله، ومتى توافر لها نزر يسير من الدعم الدولي، وهو ما لم يتحقق بعد إحجام القوى الغربية مرارًا عن تقديم مثل هذا الدعم، على الرغم من حرصها على مكافحة الإرهاب وقتال تنظيم الدولة. في منتصف عام 2014، وبينما كانت الفصائل السورية تستعد للإجهاز على ما بقي من التنظيم في الرقة، سقطت الموصل في العراق بعد هروب نحو 20 ألف جندي وشرطي عراقي من المدينة إثر هجوم شنّه 300 من مقاتلي التنظيم. وبضربة حظ لا تحدث إلا نادرًا، ورث تنظيم الدولة الحكومة العراقية في جيشها وعتادها وبنوكها وسياراتها وموظفيها، ليوظف هذه الموارد كلها في سورية، انتقامًا لهزيمته المذلة على أيدي فصائلها.

لم تمض أسابيع قليلة على إعلان تنظيم الدولة «خلافته» حتى أُعلِن عن تشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة لقتال التنظيم في العراق (آب/ أغسطس 2014) ولاحقًا في سورية (أيلول/ سبتمبر 2014). وعلى الرغم من تشخيص إدارة أوباما الدقيق لأسباب عودة التنظيم إلى العراق وسورية، مثل السياسات الطائفية التي اتّبعها رئيس الوزراء السابق في العراق نوري المالكي، ونهج القتل والتدمير الذي اعتمده النظام السوري؛ وعلى الرغم من توصيف العلاج الصحيح على المدى المتوسط، بحل «مظلومية المجتمعات» و«إحداث التغيير الديمقراطي» و«إنهاء الاستبداد» و«السياسات الطائفية»، خصوصًا ضد «العرب السنَّة» في البلدين على المدى الطويل، أو على المدى القصير بالاعتماد على «شركاء محليين» من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة لقتاله؛ فإن إدارة أوباما، ومن بعدها إدارة ترامب، لم تأخذا بأي من الوصفات المقترحة.

وبدلًا من حل المظلومية السياسية في العراق التي كانت سببًا في الاحتجاجات الشعبية، اكتفت إدارة أوباما بتغيير شكلي هو نقل السلطة من نوري المالكي إلى رئيس وزراء جديد هو حيدر العبادي الذي استمر على تحالفاتِ مَن سبقه اعتمادًا على قوات الحشد الشعبي المؤلّفة في الأساس من ميليشيات طائفية، بعضها

يتبع إيران سياسيًّا وتنظيميًّا. وكانت المفارقة أن التحالف الدولي تكفَّل جوًا بتدمير عمران المدن التي كانت خاضعة لتنظيم الدولة، بينما أكملت فصائل الحشد الشعبي المهمة بتهجير قسم كبير من سكانها، لينتهي التنظيم في العراق في أواخر عام 2017، وأغلبية المدن العراقية ذات الأغلبية السنّية إما مدمرة جزئيًّا أو كليًّا. ولم تختلف الحال كثيرًا في سورية؛ إذ اختارت إدارة أوباما وحدات الحماية الكردية، الذراع المسلحة لحزب الاتحاد الديمقراطي، شريكًا وحيدًا لها في الحرب على تنظيم الدولة في عموم سورية، وليس في المناطق الكردية فحسب. المفارقة أن هذه الميليشيات التي ترتبط بعلاقة تنظيمية بحزب العمال الكردستاني في تركيا اتّبعت سياسات تهجير ضد السكان في كثير من المناطق العربية، بغرض إنشاء كيان مستقل على الشريط الحدودي بين سورية والعراق على غرار تجربة إقليم كردستان العراق. وبناء عليه، كانت المناطق التي تُحرَّر من تنظيم الدولة «تُحرَّر» أيضًا من سكانها العرب، بدافع الانتقام الذي مارسته القوات الكردية ضد كلِّ مَن تعاطف مع التنظيم، حتى إن كان مجبرًا.

من المفارقة، أن الولايات المتحدة لم تغير إستراتيجيتها القاضية بالاعتماد على الوحدات الكردية حتى بعد عملية «درع الفرات» التي دشنتها فصائل من الجيش الحر بمساعدة الجيش التركي في آب/ أغسطس 2016، واستطاعت، خلال فترة قصيرة، ومن دون خسائر بشرية أو تهجير سكاني، طرد التنظيم من مساحات واسعة، لعل أهمها مركز مدينة الباب في ريف حلب الشرقي. في ضوء ذلك، لم تشارك الفصائل السورية «العربية» في تحرير مدنها الرئيسة، خصوصًا مدينتَي الرقة ودير الزور اللتين دُمِّرت أحياؤهما بفعل القصف الجوي المكثف، وغادرهما سكانهما خوفًا من انتقام القوات الكردية التي كانت تحتفل على طريقتها برفع صور زعيمها، عبد الله أوجلان، في ساحات المدن الرئيسة أمام مرأى الجيش الأميركي الذي يصنف الرجل وتنظيمه على لائحة الإرهاب.

هُزِم تنظيم الدولة في العراق وسورية، لكن أسباب ظهوره ما زالت كامنة، بل هي حاضرة اليوم أكثر من أي وقت مضى. أُوقفت المعركة في الوقت الراهن ضد التنظيم، لكن التنظيم لم ينته تمامًا؛ إذ تُرِكت لتنظيم الدولة مساحات صحراوية في سورية والعراق يختبئ عناصره فيها. تنتظر الحكومة العراقية الحالية استحقاقات انتخابية متتالية خلال عامَي 2018، و2019، وتحتاج إلى توظيف «الحرب على التنظيم» في

قطف ثمار سياسية تضمن استمراريتها في السلطة. لذلك، لن تكون متعجّلة في خوض معارك صحراوية قاسية ضد التنظيم ما لم يشكل تهديدًا حقيقيًّا. أما الولايات المتحدة التي تخطط لوجود طويل الأمد في شمال شرق سورية، فلا تبدو هي أيضًا في عجلة للقضاء على التنظيم نهائيًّا، حتى لا تفتقد «مبررات وجودها» في هذا البلد. وهي غير معنية أيضًا بالقضاء على بقايا التنظيم في البادية السورية حاليًّا؛ لأن المقاتلين الراغبين في إعادة التموضع ضمن حيّز مكاني جديد سوف يضطرون إلى الاصطدام بالميليشيات الإيرانية التي تحاول بناء نقاط تمركز على الحدود السورية - العراقية لضمان حرية الحركة بين البلدين. وبهذا، تضمن الولايات المتحدة استنزاف الطرفين على المدى المتوسط.

في الحصيلة، لا يوجد أي مؤشر إلى إمكان إحياء التنظيم لنفسه خلال فترة قريبة، من دون أن يعني ذلك زواله نهائيًّا، لكن هذه المنطقة التي كثيرًا ما كانت حُبلى بالمفاجآت قد تأتي بمفاجأة جديدة تعيد التنظيم أو تصنع واحدًا آخر أكثر قسوة وعنفًا منه.

المراجع

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **مقدمة ابن خلدون**. تحقيق علي عبد الواحد وافي. ط 7. القاهرة: نهضة مصر، 2014.

الحاج، عبد الرحمن. **الدولة والجماعة: التطلعات السياسية للجماعة الدينية في سورية 2000-2010**. لندن: مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، 2011.

الحيص، عبد العزيز وحمزة المصطفى. «سيكولوجيا داعش». **أوراق بحثية**. منتدى العلاقات العربية والدولية. 2014/ 8/ 28. في: https://goo.gl/NRT52U

«صفقة الكيماوي: المَخرج الذي يحتاجه أوباما». **تقدير موقف**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2013/ 9/ 15. في: https://goo.gl/mofUWL

«في أسباب تغير الموقف الأميركي من تسليح المعارضة السورية». **تقدير موقف**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 20 /6 /2013. في: https://goo.gl/YZvxNR

(506) «باقية في العراق والشام»، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، نقلًا عن موقع archive.com، شوهد في 6/8/2018، في: https://goo.gl/WN897M

(507) ربما يجادل بعض المحللين بأن تجربة طالبان أفغانستان وإعلان إمارة إسلامية (1996-2001) تنسف ما سبق، فهي سابقة لإعلان الجبهة العالمية لقتال الصليبيين واليهود، كما أن الحركة أعلنت نفسها سلطة شرعية في دولة قائمة، لها حدود دولية وعلاقات دبلوماسية. والرد أن حركة طالبان لم تنشأ متأثرة بأفكار القاعدة، بل جاءت بوصفها حركة أفغانية محلّية متأثرة بطروحات السلفية الجهادية، ووصلت إلى السلطة في أعقاب نزاع داخلي عقب انهيار الحكومة المدعومة من روسيا في عام 1992. وخلافًا لولاء الفروع الإقليمية للقاعدة وأميرها أسامة بن لادن، فإن بن لادن كان مبايعًا للملّا عمر، زعيم حركة طالبان، وليس العكس.

(508) عبد العزيز الحيص وحمزة المصطفى، «سيكولوجيا داعش»، **أوراق بحثية**، منتدى العلاقات العربية والدولية، 28/8/2014، ص 18-19، شوهد في 25/2/2017، في: https://goo.gl/NRT52U

(509) علي عبد الواحد وافي، «مقدمة في التعريف بهذه الطبعة وأغراضها ومصطلحاتها»، في: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق علي عبد الواحد وافي، ج 1، ط 7 (القاهرة: نهضة مصر، 2014)، ص 227-229.

(510) المرجع نفسه، ص 231.

(511) المرجع نفسه، ص 227-228.

(512) المرجع نفسه، ص 234.

(513) «في أسباب تغير الموقف الأميركي من تسليح المعارضة السورية»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 20/6/2013، شوهد في 25/2/2017، في: https://goo.gl/YZvxNR

(514) في شهادته أمام الكونغرس في 19 آب/أغسطس 2013، قال رئيس هيئة الأركان المشتركة، مارتن ديمبسي: «إن التحرك تجاه الملف السوري يجب أن يحصل لحماية مصالح حلفائنا (تركيا والأردن وإسرائيل) فحسب». ينظر:
«General Says Syrian Rebels Aren't Ready to Take Power,» *The New York Times*, 21/8/2013, accessed on 25/2/2018, at: https://goo.gl/taZAdN

(515) Ibid.

(516) «صفقة الكيماوي: المَخرج الذي يحتاجه أوباما»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 15/9/2013، شوهد في 25/2/2018، في: https://goo.gl/mofUWL

(517) لم يكن في المعبر إلا بعض الجنود وقناص نصب رشاشه على سطح مبنى المعبر، وعلى الرغم من نداءات الاستغاثة التي سمعها مقاتلو المعارضة عبر القبضات فإن النظام رفض إرسال مؤازرة، وهو ما فُسِّر على أنه تسليم للبوابة. شهادة جمعها فريق البحث من مقاتل (رفض ذكر اسمه) في كتيبة الفاروق التي شاركت في السيطرة على المعبر في مقابلة وجاهية، تركيا، 13/11/2014.

(518) المرجع نفسه.

(519) طالَب أبو الحسن، وهو ضابط منشق كان يقود ألوية أحفاد الرسول، وهي أبرز فصائل الجبهة، بإرجاء «تحرير» المدينة، وبالاقتصار على مهاجمة الأهداف العسكرية خارجها، لأن ذلك سيجعل المدينة محررة تلقائيًّا، وحذَّر من أن اقتحامها سيؤذي عددًا كبيرًا من النازحين فيها، إضافة إلى أهاليها.

(520) ينظر: «بيان تشكيل جبهة تحرير الرقة»، يوتيوب، 25/12/2012، شوهد في 25/2/2017، في: https://goo.gl/V8qqRA

(521) يكشف مروان خليل، المكنَّى أبا خالد الحلبي، وهو أحد أعضاء المكتب الإعلامي لحركة أحرار الشام، ومرافق أميرها في المنطقة الشرقية حسين عبد السلام، المعروف بأبي حمزة شرقية، خطة المعركة ومسارها وما طرأ عليها من تغيرات، بالقول: «أُديرت المعركة من قبل حركة أحرار الشام، واستُخدمت فيها الأسلحة المغتنَمة من مطار الجراح العسكري. وُضِعت خطة للهجوم على الفرقة 17 ومعسكر الهجانة فقط، وكان هدف المعركة تحرير النقاط العسكرية، وبعدها تحرير المدينة، خوفًا على المدنيين من قصف الطيران. حوصرت الرقة من ثلاث جهات: من أحرار الشام عند دوار الفروسية (طريق حلب)، ومن جبهة النصرة عند سد الفرات، ومن كتائب الجيش الحر عند تل أبيض. بعد بدء الهجوم على الفرقة 17، دخلت مجموعة من كتائب الجيش الحر إلى داخل المدينة، ونقضوا الاتفاق مع أحرار الشام. هاجم مقاتلو الحركة الفرقة 17 ومعسكر الهجانة من طرف الفروسية، ومن ثم دخلت المدينة برفقة جبهة النصرة». مقابلة، مع أبي خالد الحلبي عبر البريد الإلكتروني، 8/2/2014.

(522) اتهمت فصائل الجيش الحر جبهة النصرة وحركة أحرار الشام بنقض الاتفاق والدخول إلى المدينة من دون التنسيق معها للهيمنة على المدينة، وإعلان إمارة إسلامية فيها. وفي السياق ذاته، خرجت تظاهرات تخللتها مواجهات طالبت بخروج النصرة وأحرار الشام وتسليم إدارة المدينة لمجلس مدني من أهالي الرقة، والسماح لهم برفع علم الثورة على سارية المدينة الرئيسة، ورسمه على جدرانها، وإزالة الشعارات الدينية التي رُسِمت على جدران المدينة، أو التخفيف منها. ويوصِّف درويش الأحمد، أحد ناشطي الحراك الثوري في الرقة، في شهادة جمعها فريق البحث منه، مشهد الرقة بعد التحرير، وخلافات الفصائل والأهالي، بالقول: «كنا نخرج بتجمعات شبابية مدنية بعد التحرير في تظاهرات تؤكد شعارات الثورة وبرنامجها في الحرية والديمقراطية، وكنا نتداعى في صورة تجمعات مدنية تسيِّرها المنظمات المدنية التي أصبح عددها نحو 35 منظمة. وكنا نتعرض لمضايقات بشكل مستمر من عناصر أحرار الشام والنصرة الذين كانوا يحاولون تثبيت الشعارات الإسلامية وإزاحتنا عن النشاط عبر الاحتكاك العنيف وأعمال الشغب، فتحدث الصدامات بيننا، ما يستدعي تدخل مسلّحيهم، حتى وصل الأمر إلى ملاحقة النشاطات كلها لاحقًا. مقابلة مع درويش الأحمد عبر سكايب، 15/12/2014. على الجهة المقابلة، ترفض حركة أحرار الشام الانتقادات السابقة، وما تسميه «الادعاءات» بهيمنتها هي وجبهة النصرة على مدينة الرقة. يقول أبو خالد الحلبي: «إن التظاهرات التي كانت تخرج في الرقة كان ينظّمها تجمع 'حقنا' المموَّل من الائتلاف، وتعدّيات بعض عناصرنا على المحتجين كانت بسبب سب الرسول وأحداث الشغب. وقد حاسبت الحركة عناصرها المخطئين، ودعت الناشطين إلى لقاء حضره أمير الأحرار في الرقة، أبو حمزة شرقية، لتقريب وجهات النظر. كذلك، لم تقترب الحركة من رسومات الجدران وأعلام الثورة، ولكن كانت هناك جدران فارغة، كتبت عليها أحرار الشام كتابات تحض على إماطة الأذى عن الطريق، وتذكير (النساء المتبرجات) واللواتي يلبسن القصير من الثياب بحرمة ذلك في الإسلام». مقابلة مع أبي خالد الحلبي.

(523) كان أبو سعد الحضرمي أمير جبهة النصرة في الرقة، ويساعده في إدارتها شخصيات سعودية وعراقية، أبرزها أبو أنس العراقي وأبو أحمد العراقي وأبو علي الأنباري، إضافة إلى شخصيات من المحافظة، مثل أبي لقمان من بلدة المنصورة في ريفها الغربي وأبي علي الشرعي من بلدة الكرامة شرقي الرقة وأبي فيصل الرقة وضيغم الرشيد الذي تولّى مكتب العشائر.

(524) استمرت الحال على ما هي عليه حتى تحكيم الظواهري. بعد قرار قاعدة الجهاد بفض الدمج، غادر الحضرمي (14 تموز/يوليو 2014) - وهو الذي شغل أشهر موقع في الدولة الإسلامية، وهو «والي الرقة» - مكانه،

وانشق عن التنظيم عائدًا إلى جبهة النصرة، واتخذ من قرية جعبر مقرًّا له مع مجموعة من المقاتلين، وحاول إعادة تنظيم صفوف الجبهة واستعادة مقاتليها المبايعين للتنظيم، فصار هو والمقاتلون الذين تحت إمرته هدفًا يتصدّر أولويات فرع التنظيم في الرقة.

(525) «الدولة الإسلامية تسيطر على مقرات أحفاد الرسول»، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 14/8/2013، شوهد في 25/2/2018، في: https://goo.gl/DMBYHi

(526) في شهادة جمعها فريق البحث من الدكتور أبي صالح، أحد أطباء المستشفى الميداني التابع لأحرار الشام، سرد تفصيلات القصة الأخيرة لمعركة الرقة بالقول: «اتخذ أبو عيسى (قائد لواء ثوار الرقة) قرارًا بقصف مقر المحافظة وهدمه فوق رؤوس المحاصَرين، لولا تدخُّل قادة من أحرار الشام وجبهة النصرة لثنيه عن هذا القرار، ليتغيّر كل شيء بين ليلة وضحاها، فينسحب أحد الألوية المبايعة لجبهة النصرة على نحو مفاجئ، وتقف جبهة النصرة متفرجة على ما يحدث في الرقة، وتصل تعزيزات من ريفَي حلب وإدلب (القوات التي انسحبت من تلك المناطق بعد معارك عنيفة مع مسلحي الجيش الحر والكتائب الإسلامية) من دون أن تعترضها حواجز جبهة النصرة عند مداخل الرقة. وهكذا فُك الحصار عن مقاتلي التنظيم، ليخرجوا وينفِّذوا أبشع المجازر بحق مقاتلي أحرار الشام والفصائل الأخرى. سمعنا القادة على أجهزة اللاسلكي يأمرون العناصر بقصف مقرات أحرار الشام بأثقل الأسلحة وبقتل الجميع؛ وأحد الأمراء التونسيين يصرخ في مقاتليه لا نريد أسرى نريد أن نشرب من دماء الصحوات». مقابلة وجاهية مع أبي صالح، تركيا، 25/2/2015.

(527) يشرح أبو سائد، أحد مقاتلي حركة أحرار الشام، في مقابلة أجراها معه فريق البحث، مجريات ما حصل في مدينة الرقة بالقول: «عندما أعلن تنظيم الدولة عن نفسه كان الأحرار يقاتلون في الفرقة 17، ولم يكن هناك مواجهة مع التنظيم بادئ الأمر، لأنه كان يقوم على قبول كل من يقاتل النظام ويرفع راية التوحيد. وعلى هذا الأساس اتخذت الحركة موقف الحياد في قتال التنظيم والجيش الحر، وحاولت الإصلاح بين الجانبين. لكن شرارة المعركة بين الأحرار والتنظيم بدأت بعد سيطرة الأخير على ريف حلب الشمالي وقتله أحد قادتنا المعروف بأبي ريان. وفي مساء 2 كانون الثاني/يناير 2014 اجتمع على عجل قائد الحركة في مدينة الرقة، أبو حيدرة، مع أمير جبهة النصرة، أبي العباس، وقائد لواء ثوار الرقة، أبي عيسى، وقرروا اجتثاث التنظيم من المدينة. اتصل أبو حيدرة بأمير الأحرار في المنطقة الشرقية، أبي حمزة، وأبلغه عن نيّة الحركة ومعها جبهة النصرة والجيش الحر مهاجمة التنظيم، فردَّ أبو حمزة قائلًا: إذا لم تكن المعركة مدروسة بشكل جيد ومضمونة النتائج فلا تقاتلوهم، فالرقة مهمة جدًّا للتنظيم، ولن يفرّط بها بسهولة، واعلموا جيدًا أن قيادة الحركة لن تقدم على إرسال عنصر واحد لمساندتكم هناك، فلسنا على استعداد لإيقاف معاركنا مع النظام من أجل قتال التنظيم، واحرصوا ما استطعتم على حقن الدماء». مقابلة مع أبي سائد عبر سكايب، 15/12/2014.

(528) كانت لمعركة مدينة تل أبيض خصوصية مختلفة؛ فمَن هاجموا الأحرار في ريف الرقة هم بعض الفصائل المحسوبة على الجيش الحر والمتعاونة مع داعش، مثل لواء الحمزة وكتيبة صواعق الرحمن. وفي ما يتعلق بريف المحافظة، سلَّمت جبهة النصرة مدينة الطبقة، وكذلك انسحب الجيش الحر ولواء أويس القرني إلى خارج المدينة. وفي معدان، جرت مناوشات بين الأحرار والتنظيم، استسلم في أثرها مقاتلو أحرار الشام، ولم تسجَّل في الكرامة، معقل التنظيم، أي معارك، ليسيطر التنظيم بعدها على المحافظة بشكل كامل. المرجع نفسه.

(529) تأكَّلت سيطرة المعارضة على حلب بالتدرج بعد التدخل الروسي، وانخفض عدد سكان حلب الشرقية من نحو 1.5 مليون نسمة في عام 2013 إلى نحو 100 ألف نسمة في نهاية عام 2016.

(530) حسين جمو، «'الدولة الإسلامية' ومقدمات ابتلاع 'جبهة النصرة' ميدانيًّا»، **الحياة**، 10/8/2013، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/8Zbfp2

(531) عدا المعامل الحكومية الموجودة في محافظات ومدن شمال سورية وشمال شرقها، أسّس في عام 2010 معمل «لافارج سيمنت سيريا، إل سي إس» الذي كانت تديره الشركة الفرنسية - السويسرية الشهيرة «لافارج» بالتعاون مع بعض رجال الأعمال الذين كانوا مقرَّبين من النظام السوري، ومن أبرزهم فراس طلاس، نجل وزير الدفاع السوري الأسبق مصطفى طلاس. وعلى الرغم من احتدام المعارك بين التنظيم وفصائل المعارضة، ولاحقًا، بين التنظيم وقوات حماية الشعب الكردية، لم يتوقف العمل في «لافارج سيمنت سيريا»؛ إذ كانت الشركة تدفع ضرائب وأموالًا لتنظيم الدولة من أجل البقاء هناك. وفتحت النيابة العامة في باريس في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2017 تحقيقًا، ووجّهت اتهامات للشركة (لم تنكرها إدارة الشركة) بتقديم رشى إلى التنظيم. كما اعتقل فراس طلاس المقيم في دبي

بضعة أشهر في القضية ذاتها قبل أن يُطلَق سراحه في مطلع آذار/مارس 2018. للمزيد، ينظر: «الاتفاق السري بين 'لافارج' للإسمنت و'داعش' بسورية أمام القضاء الفرنسي»، **العربي الجديد**، 6/10/2017، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/UniXbh

(532) شهادة جمعها فريق البحث من عبد الرحيم العقيل، عضو المجلس المدني في المدينة سابقًا، في مقابلة عبر سكايب، 25/10/2014.

(533) لا توجد أرقام دقيقة عن عدد المهاجرين الذين انضموا إلى تنظيم الدولة، لكن بحسب شهادة جمعها فريق البحث من عمر إبراهيم، أحد سكان المدينة، المنتسب سابقًا إلى لواء الإسلام، فإن نحو 40 في المئة من المهاجرين انضموا إلى التنظيم، ونحو 20 في المئة منهم بقوا مع النصرة، في حين فضّل القسم المتبقي الالتحاق بجيش المهاجرين والكتيبة الخضراء وشام الإسلام وصقور العز. ومن أبرز القادة الذين انضموا إلى تنظيم الدولة: أبو عبد الرحمن المصري وسالم الشمري المعروف بأبي عبد الله الشرعي، وهو سعودي الجنسية. مقابلة وجاهية مع عمر إبراهيم، تركيا، 15/12/2014.

(534) المرجع نفسه.

(535) شهادة عبد الرحيم العقيل.

(536) كتبت صحيفة **طلاب الحق** الأسبوعية التابعة لتنسيقية الباب مقالة تتحدث فيها عن قيام التنظيم بعمليات التنقيب عن الآثار في قرية شنهصة، فذهب عناصره بقيادة أبي عبد الرحمن المصري إلى مقر التنسيقية، وهدّدوا باعتقال القائمين عليها ومحاسبتهم بذريعة الترويج لأخبار كاذبة والإضرار بسمعة الدولة الإسلامية، وهي تُهمٌ اعتادها السوريون خلال العقود الماضية؛ فكثيرًا ما اعتُقلوا وزُج بهم في السجن بتهم واهية، كإضعاف الشعور القومي وترويج أخبار مضللة تسيء إلى سمعة البلد. ولما عرض أعضاء التنسيقية مقاطع فيديو تُظهر آليات تقوم بالتنقيب ويتولّى حراستها عناصر منه، علا صراخ أبي عبد الرحمن المصري، قائلًا بلهجته المصرية: «ومالو إن نقّبنا وإن لقينا وإن بعنا، ما احنا دولة، والدولة دي اللي حينقطع عليها الرؤوس»! وصرخ المصري في المتجمهرين قائلًا: «لو إن محمد نزل من جديد لن تؤمنوا به أبدًا». شهادة جمعها فريق البحث من باري عبد اللطيف، عضو تنسيقية الباب وضواحيها في مقابلة عبر سكايب، 28/10/2014.

(537) كانت حادثة التنسيقية تأسيسية لما بعدها؛ إذ نقل التنظيم نشاطه إلى داخل المدينة، وأقام الحواجز في الطرق الرئيسة، وسيطر على مبنى السجل المدني «السرايا» فيها، وألقى السجلات المدنية في حاويات القمامة، واحتل مدرسة البحتري (أواخر يوليو/تموز 2012) واتخذها مقرًّا له. في أثر ذلك، شكل أهالي المدينة وفدًا ضم وجهاءها وأعضاء من الهيئة الشرعية والمجلس العسكري، وذهبوا إلى التنظيم لمطالبته بالخروج من المدرسة وإخلاء المدينة من المظاهر المسلحة، فرفض مطالبهم وشرع في توسيع نفوذه داخل المدينة والتحكّم في إدارتها، ما ولّد حالة احتقان لدى أهلها، فخرجوا في تظاهرة في 5 آب/أغسطس 2013 طالبت بطرده. لكن عناصر التنظيم ردّوا عليها بإطلاق

الرصاص في الهواء لتفريق المحتجين، وشرع في استئصال الفصائل المناوئة له من المدينة. اتهم تنظيم الدولة كتائب الفاروق (حسن العلي) وكتيبة النصر (حسان عبيد) بالوقوف وراء هذه الأحداث، وحصلت اشتباكات محدودة بين الطرفين، انتهت باعتقال عبيد وعدد من عناصره، ثم وُجِّهت إليهم تهم بإلقاء شرائح إلكترونية لطائرات النظام السوري لتقصف مقرّات التنظيم (مع العلم بأن مقر كتيبة النصر ملاصق لمقر تنظيم الدولة الإسلامية). استغل النظام السوري هذه الحادثة، وسعى إلى إذكاء المواجهة بقصفه، أول مرة، مواقع تابعة للتنظيم داخل المدينة، وكأنه يقدم براهين تثبت صحة الدعاية التي دأب التنظيم على ترويجها عن «عمالة» الجيش الحر للنظام وللقوى الخارجية. المرجع نفسه.

(538) أنكر عناصر التنظيم مسؤوليتهم عن اغتيال الكرز، واتهموا عناصر وخلايا تابعة للنظام بتنفيذ الاغتيال. شهادة جمعها فريق البحث من أبي أحمد أخترين، أحد عناصر لواء التوحيد في ريف حلب، في مقابلة عبر سكايب، 20/10/2014.

(539) شهادة جمعها فريق البحث من أبي أحمد الشامي، قيادي ميداني في حركة أحرار الشام في مقابلة عبر سكايب، 20/11/2014.

(540) قبل اقتحام الشيشاني المدينة، حاول وفد ضم بعض وجهاء مدينة الباب وعناصر في النصرة وكتيبة صقور العز ثنيه عن الاقتحام، وأكدوا له عدم وجود تجاوزات ضد نساء تنظيم الدولة وعائلاتهم؛ إذ إن النصرة جمعتهم ووضعتهم في مكان آمن تحت حمايتها. وبحسب شهادة أحد أعضاء الوفد (طلب عدم ذكر اسمه) التي جمعها فريق البحث، فإن الشيشاني كان عازمًا على السيطرة على الباب بأي نتيجة. مقابلة عبر الهاتف، 18/10/2014.

(541) تنفي أحرار الشام وجود قرار من قيادتها بعدم الانخراط في المواجهة ضد تنظيم الدولة في الباب. وفي شهادته لفريق البحث، يشرح ياسر عبد اللطيف، أحد مقاتليها، الذي كان مرابطًا على آخر حاجز للحركة في المدينة قبل انسحابها، ملابسات ما جرى بالقول: «غير صحيح أن أحرار الشام لم تُرِد القتال، فلو كان كذلك لما أرسلت مؤازرات من حماة (لواء الإيمان) إلى المدينة. كان قتالنا لهم دفاعًا عن أنفسنا، كنا نحاول أن نخرجهم من المدينة فحسب، ولم نكن نريد إيذاءهم، والدليل أننا أوصلنا أسراهم إلى خارج الباب مع علمنا أنهم يتجمعون من أجل قتالنا. لم نرد أن تتلطّخ أيدينا بالدم؛ إذ تورّعت أغلبية شباب الحركة عن قتالهم، فكل واحد منهم له أخ أو قريب معهم، حتى نساؤهم وأموالهم لم يفكر أحد في الاستيلاء عليها. ولم نرد إدخال البلد في حرب شوارع، لأننا سنكون الخاسرين بسبب الأهالي الذين سيسقطون وهم أهلنا. كتائب مثل الأنصار من لواء التوحيد لم يقاتلوا أيضًا، كان الشيخ عمر عثمان قائد الفوج الأول بالتوحيد قد سلّمهم مقره قبل فترة، بحجة أن ما يجري فتنة لن يشارك فيها، وخرج إلى تركيا هو وعناصره. من قاتل التنظيم هم أهل الباب الذين خرجوا من بداية الثورة معنا، وحملوا السلاح. لقد أتقن تنظيم الدولة المعركة عندما حيَّد النصرة عن القتال بداية، وصار مقاتلوه يتنقلون في المناطق باسمها وتحت رايتها من دون أن نستطيع فعل شيء معهم، وهذا كان أحد الأخطاء. قيادة الأحرار تتحمل مسؤولية ما جرى، لأنها أعطت القائد أبا محمد العزيزي أوامر بالانسحاب من دون سبب واضح؛ إذ لم يكن هناك ضغط علينا وكانت قباسين والراعي والمنطقة الشمالية للحدود التركية لنا، وكان بإمكاننا أن نضربهم حتى ولو أخذوا كل الباب. الانسحاب كان بلا تخطيط ولا تنسيق حتى مع العناصر. كنا نظن أن هناك عددًا تجهّز للاقتحام، وتفاجأنا بأنه استعداد لانسحاب شبه عشوائي؛ إذ لم نستطع أخذ سلاحنا وذخيرتنا، وتُرك في المغارة (أحد المخازن) لتستولي عليه النصرة». يتابع عبد اللطيف: «صحيح أنه كان هناك خلايا نائمة، كأنصار المهدي، لكن الطليعة المقاتلة رفضوا القتال لأن تنظيم الدولة حيَّدهم، وظلوا مرابطين على مطار كويرس. كتيبة المهاجرين بايعت التنظيم قبل أحداث الباب بكثير، كانوا يعملون معه في عين عيسى، وتآمروا على الجيش الحر هناك من أجل صوامع الحبوب، وصار خلاف وقتال حينها». مقابلة مع ياسر عبد اللطيف عبر الهاتف، 17/10/2014.

(542) شهادة جمعها فريق البحث من ياسر أبو الشيخ، قائد لواء أبي بكر الصدّيق في حركة أحرار الشام الإسلامية في مقابلة عبر سكايب، 23/10/2014.

(543) تنسيقية مدينة أعزاز، «تم بعون الله تحرير مدينة أعزاز بالكامل»، يوتيوب، 19/7/2012، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/RDFXts

(544) «مدينة أعزاز السورية مقبرة الدبابات»، الجزيرة نت، 1/9/2012، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/CXTBKQ

(545) اختفى عمار الداديخي أواخر أيلول/سبتمبر 2013، وظهرت روايتان عن مقتله: **الأولى** تذكر أنه قُتل بقذيفة في أثناء وجوده في مطار منغ، و**الثانية** تقول إنه قُتل في مواجهة مع لجان شعبية كردية في قرية قريبة من عفرين، ولا توجد معلومات قاطعة عن مقتله.

(546) جمو.

(547) المرجع نفسه.

(548) شهادة الشيخ محمد عبد الله نجيب سالم (عضو جمعية علماء النهضة في حلب)، مقابلة عبر سكايب، حزيران/ يونيو 2014.

(549) المرجع نفسه.

(550) «السيناتور جون مكين يزور سورية سرًّا ويلتقي بقادة الجيش الحر»، يوتيوب، 27/5/2013، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/e8Vw5d

(551) «لواء التوحيد يتوسط بين الجيش السوري الحر والدولة الإسلامية لوقف القتال في حلب»، **القدس العربي**، 20/9/2013، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/7iJexc

(552) أُعلِن عن تأسيسه في 2/1/2014، ويضم مجموعة من الفصائل الإسلامية الفاعلة في حلب وريفها: كتائب نور الدين الزنكي الإسلامية، ولواء الأنصار، وتجمع فاستقم كما أُمِرت، ولواء الحرية الإسلامي، ولواء أمجاء الإسلام (الفرقة 19)، ولواء جند الحرمين، وحركة النور الإسلامية.

(553) تجمُّع يضم نحو 14 فصيلًا وكتيبة، يرأسه جمال معروف، قائد تجمُّع كتائب وألوية شهداء سوريا سابقًا، وينشط بصورة رئيسة في إدلب وحماة. وكان يتبع هيئة الأركان العسكرية للجيش الحر برئاسة سليم إدريس.

(554) «ثوار سوريا تمهل مقاتلي داعش 24 ساعة للانشقاق أو مغادرة البلاد»، أورينت نت، 3/1/2014، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/1eHYdD

(555) صفحة الجبهة الإسلامية في الفيسبوك، شوهد في 4/1/2013.

(556) يصف المنظِّر الجهادي عبد الله بن محمد في كتابه **استراتيجية الحرب الإقليمية على أرض الشام** أهمية منطقة الساحل للحركات الجهادية بالقول: «عندما تفحصت الخارطة السورية، وجدت أن الحيز الوحيد الذي يصلح جغرافيًّا لقتال وحروب العصابات التي تناسبنا من خارج المدن هو الشريط الجبلي الممتد من لواء إسكندرون إلى لبنان باتجاه الجنوب، فهذا الشريط المقابل للساحل الشامي يتمتع بغطاء نباتي جيد في كثير من أجزائه، وهذا مهم لتجنيب السكان

المحليين مخاطر القتال بينهم، إلا أن الأهم في الموضوع هو أن أي تمركز لنا في أعلى هذا الشريط من الجانب السوري، وتحديدًا في محيط جبال النصيرية، سيعمل على تهديد مشروع خط الرجعة للدولة العلوية، وسيربك تكتيكات النظام المحسوبة مسبقًا، وسيقدم لنا فرصة جيدة للرد المباشر على كل اعتداء تتعرض له مدن أهل السنة بعمليات مماثلة ضد قرى ومناطق النصيرية، وهذا ما سيفقد العدو القدرة على الردع، وسيفقده القدرة على الاشتباك بأسلحته المتفوقة كالطيران وسلاح المدرعات، وسيعمل على زعزعة وحدة الصف (النصيري) بعد أن يذوقوا شيئًا مما ذقناه».
عبد الله بن محمد، **استراتيجية الحرب الإقليمية على أرض الشام**، ([د.م.]: [د.ن.]، 2012)، شوهد في 19/8/2018، في:

https://goo.gl/CQJAQL؛ حمزة المصطفى، «حسابات معركة الساحل المعقدة»، جريدة **صدى الشام**، 11/8/2013، شوهد في 1/3/2017، في: https://goo.gl/xhywTu

(557) صفحة كتيبة صقور العز في تويتر، 17/9/2013، شوهد في 15/4/2014، في: https://goo.gl/29tPA1

(558) شهادة جمعها الباحث من أبي سليمان السوري (أحد المقاتلين في جبهة ريف اللاذقية - لا يرغب في الكشف عن اسمه الحقيقي)، حزيران/يونيو 2014.

(559) المرجع نفسه.

(560) «غضب سوري إثر اغتيال 'أبو بصير اللاذقاني' برصاص متطرفين»، أورينت نيوز، 12/7/2013، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/HJ8peY

(561) «الجيش الحر يطالب بتسليم قتلة حمامي»، الجزيرة نت، 13/7/2013، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/vz1eK5

(562) «قيادي في الجيش الحر: مخطط لـ 'القاعدة' لإنشاء دولتها شمالًا.. و'ساعة الصفر أول أيام العيد»، **الشرق الأوسط**، 16/7/2013، شوهد في 1/3/2013، في: https://goo.gl/aT9Td2

(563) في شهادته لفريق البحث، يشرح رئيس تجمع أنصار الثورة، عمر إدلبي الذي زار جبال اللاذقية مرات عدة قبل انسحاب التنظيم منها، الأساليب الناعمة والخشنة التي اعتمدها تنظيم الدولة، قائلًا: «كان عناصر التنظيم يدخلون إلى كل قرية يوجد فيها منتسبون من أهاليها، ويستقرون في أحد بيوتها. بعد ذلك يلتحق عدد من العناصر (5-10) ويقيمون بوصفهم ضيوفًا في هذا المنزل قبل تحويله إلى مقر. يعتمد بقاء التنظيم في قرية ما على ردة فعل أهاليها أو الفصائل الموجودة فيها؛ فإذا اعترضوا سريعًا، وتجمعوا على إخراج عناصره، خرج من دون مقاومة، وإذا لم يعترضوا يشرع عناصر التنظيم في توسيع نفوذهم عبر استقدام مزيد من العناصر، واتخاذ بعض البيوت المهجورة أو المدارس أو المراكز الصحية الفارغة مقرات، ومن ثم إقامة الحواجز. وفي حال لم يواجَه سلوكهم بردة فعل عنيفة من الأهالي والفصائل يقيمون محكمة شرعية، وينتقلون إلى السيطرة على مقرات الكتائب العاملة في هذه القرى، وتوجيه تهم إلى قادتها للحضور أمام المحكمة. مقابلة وجاهية مع عمر إدلبي، الدوحة، 20/9/2014.

(564) شهادة جمعها فريق البحث من قائد إحدى كتائب الساحل (رفض الإفصاح عن اسمه) عبر سكايب، 9/1/2014.

(565) استند الباحث في متابعة توسُّع تنظيم الدولة في دير الزور إلى ورقة خلفية كتبها ساشا العلو، الباحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، الذي أشرف على جمع الشهادات في المحافظة وتدقيقها.

(566) شهادة جمعها فريق البحث من أحمد السالم، ملازم أول منشق عن الجيش السوري، قاتل إلى جانب جبهة النصرة منذ بداية تشكيلها في دير الزور، وشهد معاركها ضد تنظيم الدولة. مقابلة وجاهية مع أحمد السالم، تركيا، 21/10/2015.

(567) شهادة جمعها فريق البحث من المهندس فايز الصالح، رئيس المجلس المحلي في ريف دير الزور الشرقي. مقابلة وجاهية مع فايز الصالح، تركيا، 20/2/2015.

(568) شهادة جمعها فريق البحث من أبي الوليد، ملازم منشق عن النظام السوري، وأحد المقاتلين ضد تنظيم الدولة الإسلامية في ريف دير الزور. مقابلة وجاهية مع أبي الوليد، تركيا، 1/3/2015.

(569) المرجع نفسه.

(570) بحسب شهادات عدة جمعها فريق البحث في أواخر عام 2014 من شخصيات مقربة من عامر الرفدان، يمكن تلخيص سيرته الذاتية بما يأتي: ينحدر عامر الرفدان من قرية جديد عكيدات. كان يسكن مدينة دير الزور قبل الثورة السورية، وتحديدًا حي الجورة، ليعود بعد اندلاع الثورة إلى قرية جديد عكيدات. يُعرف عن الرفدان أنه غير متعلم، وغير ملتزم دينيًّا، وكان يعمل في التهريب، ويُعرَف أيضًا بأنه قليل الكلام، يتمتع بكاريزما المقاتل، وبشراسته الشديدة في القتال. بدأ عامر قياديًّا في جبهة النصرة، ثم انتقل إلى تنظيم الدولة بحثًا عن طموح أكبر. تدرج في المناصب داخل التنظيم؛ إذ عُيِّن بدايةً أميرًا على أحد «القواطع»، ثم رُقِّي ليصبح أميرًا لتنظيم الدولة في مدينة دير الزور، ليصبح في ما بعد واليًا على محافظة دير الزور بأكملها (ولاية الخير)، وعضوًا في مجلس شورى التنظيم. تقلّد الرفدان مناصب قيادية في تنظيم الدولة على الرغم من أنه لا يتمتع بسمعة حسنة، لكونه أحد أبناء عشيرة البكيّر، وهي من أكبر العشائر ضمن عشيرة العكيدات في دير الزور.

(571) بحسب شهادات عدة جمعها فريق البحث في أواخر عام 2014 من شخصيات مقرَّبة من كمال الرجا، يمكن تلخيص سيرته الذاتية بما يأتي: ينحدر كمال الرجا من قرية البريهة بريف دير الزور الشرقي، وهو مُجاز من كلية الهندسة الزراعية في جامعة الفرات. شارك في التظاهرات السلمية في المحافظة، قبل أن يتوجه إلى حمل السلاح. كان ملتزمًا دينيًّا ولم يكن متشددًا، لكن الأمر تغير بعد تلقيه دورات شرعية على أيدي أعضاء من التنظيم (المهاجرين) خلال عامي 2013 و2014. حاول تنظيم الدولة من خلال تعيين كمال الرجا واليًا على دير الزور خلفًا لعامر الرفدان استمالة المجتمعات المحلية والعشائر في المحافظة التي بقيت بعيدة عن دعم التنظيم نتيجة أسباب عدة، أحدها سلوك الرفدان وعناصره تجاههم وقيامهم بممارسات مسيئة ومنفّرة.

(572) شهادة أبي الوليد.

(573) شهادة أحمد السالم.

(574) شهادة جمعها فريق البحث من أبي عبد الله، قائد ميداني في جبهة النصرة ضمن محافظة دير الزور، خاض مع النصرة معركة مركدة ضد «الدولة الإسلامية في العراق والشام». مقابلة مع أبي عبد الله عبر سكايب، 25/2/2015.

(575) ينحدر صدام الجمل من مدينة البوكمال من عائلة تدعى النادر، وهي أسرة هاجرت من مدينة عانة في العراق، التي تقع غرب مدينة الرمادي العراقية إلى البوكمال السورية منذ أكثر من 100 عام، وكان الجمل مدعومًا بقوة من هيئة الأركان والمجالس العسكرية ضمن الجيش الحر، ويرجع ذلك إلى أنه شخص بسيط، غير مؤدلج، ولا ينتمي إلى أي تيار، ويتبعه عدد كبير من المقاتلين.

(576) ينظر: «مبايعة صدام الجمل للدولة الإسلامية»، يوتيوب، 21/12/2013، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/jD7tUr

(577) شهادات جمعها فريق البحث من شخصيات عدة مقرّبة من رئيس الهيئة الشرعية في البوكمال، محمد ناجي المجول الراوي الذي قام صدام الجمل بقطع رأسه بعد اقتحام البوكمال.

(578) من أبرز الفصائل التي شاركت في المعركة: جبهة النصرة وأحرار الشام ولواء عمر المختار وكتائب الشعيطات وكتائب تابعة للجيش الحر في ريف البوكمال الغربي وبشائر النصر. شهادة جمعها فريق البحث من أبي راشد، قائد ميداني ضمن فصائل الشعيطات التي شاركت في طرد التنظيم في أثناء الهجوم الأول على البوكمال. مقابلة وجاهية مع أبي راشد، تركيا، 23/2/2015.

(579) شهادة جمعها فريق البحث من سامي الحسن، نقيب منشق عن النظام السوري، عضو في المجلس العسكري في ريف دير الزور، شهد حقبة الصراع كاملة في ريف دير الزور. مقابلة وجاهية مع سامي الحسن، تركيا، 25/2/2015.

(580) المرجع نفسه.

(581) مقابلة وجاهية مع فايز الصالح، تركيا، 24/2/2015.

(582) شهادة أحمد السالم.

(583) مقابلة وجاهية مع فايز الصالح، تركيا، 21/2/2015.

(584) أهالي القرية من أبناء عمومة الشحيل، لذلك شملهم الاتفاق بين أهاليها وتنظيم الدولة.

(585) يسكن في ذبيان عشائر الكامل والبوعز الدين، وكان للأخيرة حساسية عشائرية مع الشحيل بسبب وجود جبهة النصرة، فسُلِّمت للتنظيم سريعًا. مقابلة مع المهندس فايز الصالح، وشاهد عيان على سقوط هذا الريف في يد تنظيم الدولة، 23/2/2015.

(586) مقابلة مع أبي راشد عبر سكايب، 8/2/2015.

(587) شهادة جمعها فريق البحث من أبي المعتز، ضابط منشق عن نظام الأسد، ومقاتل في ألوية عمر المختار العاملة في مدينة البوكمال. مقابلة مع أبي المعتز عبر سكايب، 21/2/2015.

(588) آنذاك، دخل فصيل مسلح على خط انتفاضة الأهالي، واشتبك مع مقاتلي التنظيم، وطردهم من قريتَي أبي حمام وغرانيج. وبخلاف ما رُوِّج في وسائل الإعلام، فإن هذا الفصيل الذي كان يقوده شخص يلقب بفسل، لم يكن تابعًا للجيش الحر، لكنه مجموعة من اللصوص وقطّاع الطرق ومهربي النفط الذين حرمهم التنظيم من عوائد مالية ضخمة بعد سيطرته منفردًا على حقول وآبار في المنطقة. استغل هذا الفصيل انتفاضة الأهالي ووظَّف حنقهم المتنامي ضد التنظيم لاستعادة السيطرة على تلك الحقول؛ حيث انضم عدد من أبناء الشعيطات إلى العناصر المهاجمة التي طردت التنظيم من أغلبية قرى الشعيطات. مقابلة مع أبي راشد عبر سكايب.

(589) للاطلاع على شروط التوبة، ينظر: «سورية: 'داعش' يستتيب عشيرة الشعيطات وفق شروطه بدير الزور»، العربي الجديد، 17/11/2014، شوهد في 1/3/2013، في: https://goo.gl/RZeASC

(590) شهادة أبي راشد عبر سكايب.

(591) كان من أبرز القادة المنسحبين أبو برزان، قائد لواء الفتح، أهم قادة الحراك المسلح في ريف الزور الشرقي في قرية الطابية في شامية.

(592) شهادة محمد الصالح (أحد المقاتلين السابقين في جبهة النصرة في دير الزور)، مقابلة عبر سكايب، تشرين الأول/أكتوبر 2015.

(593) عُرفت قرية القورية التي تقع في جنوب شرق دير الزور منذ بداية الثورة السورية بحراكها الضخم، سواء في النشاط السلمي منذ البداية أم في العمل العسكري بعد حمل السلاح؛ حيث تَشكَّل ضمن القرية لواء القعقاع، وهو من أقوى الألوية المقاتلة في محافظة دير الزور. كان اللواء تحت قيادة علي مطر الذي قُتل في ظروف مجهولة، واتُّهم بقتله أهالي قرية العشارة المجاورة للقورية، فتولّى زمام الأمور محمود مطر، شقيقه الأصغر الذي قصف انتقامًا لأخيه قرية العشارة بالدبابات التابعة للواء، واعتقل أشخاصًا منها، ويقال إنه عذَّبهم بطريقة أشد مما تفعله فروع الأمن السورية، وكادت تنشب حرب عشائرية في المنطقة لولا تدخّل جبهة النصرة لحل الخلاف. في هذه الأثناء، استغل تنظيم الدولة المشكلة، مستفيدًا من أن محمود مطر من عشيرة كبيرة، ولديه بقايا من لواء القعقاع الذي تفرق إلى مجموعات بعد وفاة أخيه الأكبر، فضلًا عن أنه ووالي البوكمال، صدام الجمل، ابنا خالتين، وما إن تم اقتحام تنظيم الدولة البوكمال بقيادة صدام، حتى قام بعض العناصر التابعين لمحمود مطر برفع أعلام التنظيم في القورية. وهكذا، ساعد انتماء الرجل العشائري وقرابته لأحد عناصر التنظيم وخلافه مع عشائر في المنطقة في تقديم مطر أميرًا في ريف دير الزور.

(594) شهادة جمعها فريق البحث من الشيخ سعيد درويش، أحد قادة الهيئة الشرعية في الغوطة الشرقية. مقابلة مع سعيد درويش عبر سكايب، 30/11/2014.

(595) ارتبطت الجماعة بتوجهات صوفية حين نشأتها؛ إذ بدأت نشاطاتها داخل مساجد دمشق من خلال حلقات مسجدية تربوية وتثقيفية، إلا أن تطور الجماعة وتوسّعها ضمّا إليها أعضاء بارزين ذوي انتماءات سلفية، وهو ما كان من شأنه أن يؤثر في توجّهات الجماعة لاحقًا؛ إذ جنح هؤلاء «الراديكاليون» إلى إقامة تحالف بينهم وبين قيادة الطليعة المقاتلة لمواجهة النظام عسكريًّا خلال أحداث العنف التي شهدتها سورية في عقدَي السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم. ينظر: عبد الرحمن الحاج، **الدولة والجماعة: التطلّعات السياسية للجماعة الدينية في سورية 2000–2010** (لندن: مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، 2011)، ص 15.

(596) شهادة جمعها فريق البحث من مهند أبي حافظ، أحد مقاتلي النصرة، في مقابلة عبر سكايب، 10/7/2013.

(597) شهادة جمعها فريق البحث من الناشط الإعلامي براء عبد الرحمن، من الغوطة الشرقية، في مقابلة عبر سكايب، 21/12/2014.

(598) «الجولاني: ‘الخلاف مع الدولة الإسلامية هو خلاف الأسرة الواحدة’»، موقع الدرر الشامية، 19/12/2013، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/baZV1p

(599) شهادة جمعها فريق البحث من أبي ليث الدمشقي، أحد العناصر المنشقين عن تنظيم الدولة، في مقابلة عبر سكايب، 2/10/2014.

(600) شهادة براء عبد الرحمن.

(601) شهادة الشيخ سعيد درويش.

(602) شكل تنظيم الدولة مجلس شورى في الغوطة الشرقية، يضم كلًّا من: أبي يوسف الجزراوي وأبي بكر العراقي وأبي محمد التونسي وأبي العباس العراقي وأبي خطاب الأردني أمير الغوطة الشرقية وأبي الحسن الكرار والي الغوطة. شهادة أبي ليث الدمشقي.

(603) شهادة جمعها فريق البحث عبر سكايب من الناشط الإعلامي حبيب الشامي في الغوطة الشرقية في 4/10/2014.

(604) أقام جيش الإسلام معتقلًا سمَّاه سجن التوبة، في استنساخ لمراكز التوبة في السعودية.

(605) شهادة براء عبد الرحمن.

(606) شهادة جمعها فريق البحث عبر سكايب من الناشط الإعلامي أبي عمار الغوطاني، من الغوطة الشرقية، في 13/10/2014.

(607) شهادة الشيخ سعيد درويش.

(608) كان ثمة فرق واضح بين رواتب التنظيم ورواتب الجيش الحر؛ إذ لا يتجاوز راتب عنصر في الجيش الحر 100 دولار أميركي، ولا يقبضه شهريًّا، وكذلك حال أغلبية الفصائل الأخرى. وكانت هناك أحاديث يتم تداولها في الغوطة وفي عموم سورية عن الفروق في الراتب والطعام والمميزات الخاصة والعائلية بين مقاتل الجيش الحر، والمقاتل الذي ينتمي إلى تنظيم الدولة. شهادة أبي عمار الغوطاني.

(609) المرجع نفسه.

(610) المرجع نفسه.

(611) «شام ريف دمشق: انفجار سيارة مفخخة في أحياء مدينة دوما»، يوتيوب، 28/6/2014، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/h2pgdd

(612) شهادة الشيخ سعيد درويش.

(613) شهادة أبي ليث الدمشقي.

(614) شهادة أبي عمار الغوطاني.

(615) «جيش الإسلام يتهم ‘الدولة’ باغتيال قيادي منشق عن التنظيم في الغوطة، ويتوعد بـ ‘ثمن باهظ’»، زمان الوصل، 20/6/2014، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/ZwnDkS

(616) بث الموقع الرسمي لجيش الإسلام على يوتيوب، تسجيلًا مصورًا يظهر فيه القاضي الشرعي، أنس قويدر، قبل أن يتم اغتياله، متحدثًا عما كان يدور في أروقة تنظيم داعش من كذب وخيانة واستهانة بدماء المسلمين، بحسب وصفه، حالفًا بالذات الإلهية أنهم «أشد من أحفاد الخويصرة»، وتابع حديثه بالقول: «يشهد (الله تعالى) أني تائب من تبعية تنظيم داعش، وأني أخطأت المنهج، وكنت على ضلالة»، مضيفًا أنه لم يكن يتوقع حجم خطر تنظيم داعش على سورية.

(617) شهادة حبيب الشامي.

(618) شهادة أبي عمار الغوطاني.

(619) شهادة جمعها فريق البحث من أبي عبد الرحمن، أحد أعضاء الهيئة الشرعية في الغوطة الغربية، سكايب، 3/10/2014.

(620) ضمن هذا السياق، يقول أبو الفداء، وهو أحد المقاتلين المنشقين عن تنظيم الدولة في الغوطة الغربية، في شهادته لفريق البحث: «كانوا يشترون المواد المشتعلة التي تُستخدَم في صنع العبوات الناسفة وتجهيز السيارات المفخخة، ويكدسونها في مقراتهم، على الرغم من أنهم لم يشاركوا في أي عملية ضد النظام». مقابلة وجاهية مع أبي الفداء، تركيا، 1/10/2014.

(621) شهادة أبي عبد الرحمن.

(622) المرجع نفسه.

(623) شهادة جمعها فريق البحث من الناشط الإعلامي رائد الدمشقي من جنوب دمشق، في مقابلة عبر سكايب، 18/10/2014.

(624) المرجع نفسه.

(625) في شهادته التي قدّمها إلى فريق البحث، يشرح أبو شاهر تضامن، أحد عناصر التنظيم المنشقين عنه، هذه النقطة بقوله: «فتح التنظيم باب الانتساب للجميع، وانضم إليه شباب سيئ السمعة، ولهم تاريخ وسوابق بالسرقة والنهب والجرائم، ولم يكن يحتاج العنصر الذي يريد التطوع في صفوف التنظيم الناشئ إلى تزكية شرعية أو أخلاقية أو عسكرية. كان قادة التنظيم يمتلكون معلومات عن هؤلاء، لكنهم تجاهلوها، وادّعوا أنهم تابوا، وأنهم سيناصحونهم. لا يعني هذا أن جميع المنتسبين إلى التنظيم كان من الشباب سيئ السمعة، بل انتسب إليه أشخاص يُشهد لهم بأخلاقهم، وكان لهم دور فاعل في الثورة، لكنهم تأثروا بالشعارات الإسلامية (الخلافة، تطبيق الشريعة)، في حين وُجد شباب ملتزمون دينيًّا إلى درجة التعصب تأثروا بفكر التنظيم وممارساته، خصوصًا في ما يتعلق بتطبيق الحدود، فانضموا إليه. مقابلة مع أبي شاهر تضامن عبر سكايب، 13/10/2014.

(626) شهادة جمعها فريق البحث من الناشط محمد فاضل، من مخيم اليرموك، عبر سكايب، 10/12/2014.

(627) شهادة رائد الدمشقي.

(628) يشير كبار في السن وناشطون في جنوب دمشق، سألهم فريق البحث عن هذه الجزئية، إلى أن النظام حاول فيها من قبل لكنه فشل، وحاول أن يزرع فتنة بين النازحين وأهل البلد وفشل، وحاول أن يزرع نار الحرب بين اللاجئين الفلسطينيين ونازحي الجولان وفشل، حتى جاء تنظيم الدولة وفعل ما يريد تمامًا وبالقوة. شهادات جمعها فريق البحث في جنوب دمشق.

(629) ينظر: «اعترافات بثها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عن ربيع المحمود (أبو فخري) قائد كتيبة أسود الجولان»، يوتيوب، 21/1/2014، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/EzkUj7

(630) «جنوب العاصمة، الحجر الأسود، معتقلون قضوا على يد تنظيم داعش»، يوتيوب، 17/1/2014، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/j8rKjS

(631) هي كتائب وألوية كثيرة العدد كانت منتشرة في دمشق وريفها والقنيطرة ودرعا، ولها ارتباطات بكتائب إسلامية، مثل تجمع أنصار الإسلام سابقًا الذي ضم أكبر الفصائل الإسلامية في دمشق وريفها، مثل: جيش الإسلام وكتائب وألوية الصحابة وألوية الحبيب المصطفى وكتائب شباب الهدى وغيرها، ولها صلات بهيئة الأركان.

(632) شهادة محمد فاضل.

(633) شهادة أبي شاهر تضامن.

(634) شهادة رائد الدمشقي.

(635) شهادة جمعها فريق البحث من الناشط معاذ الشامي من جنوب دمشق. مقابلة عبر سكايب، 15/10/2014.

(636) شهادة رائد الدمشقي.

(637) شهادة معاذ الشامي.

(638) قتلت المجموعة كتيبة الحراسة التابعة لمقر جيش الإسلام، وكان أحد حراس الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام على علاقة بالتنظيم، فسهَّل وصولهم إلى المقرات، واستيلاءهم على العتاد والأسلحة، وأُسر عدد منهم وقائدهم، وقتل عدد من عناصر جيش الإسلام. وبعد محاورات عدة بين قادة جيش الإسلام وشرعي تنظيم داعش أبي مجاهد، توقف القتال بشرط أن يذهب كل من نائب أمير الجبهة الإسلامية في جنوب دمشق أبي عبد الرحمن، والشرعي أبي البراء، وأن يسلم المحاصرون أسلحتهم ويذهبوا إلى مقر أبي صياح، أمير داعش، فبعد صد ورد قبل أبو عبد الرحمن، واقتيد 18 شخصًا من جيش الإسلام والاتحاد مع أمرائهم إلى مقر تنظيم الدولة، وبقوا هناك من الصباح حتى المغرب، وظنوا أنهم سيُعدمون، ثم بعد وساطات عدة من جبهة النصرة وحصار الفصائل الأخرى لمقرات داعش، أُفرج عنهم، على أن يقدموا إلى محكمة شرعية، وخلال هذه الأحداث كانت الفصائل تتجهز لقتال التنظيم وفك أسر عناصرها من بين يديه، وحصلت اشتباكات راح جراءها قتلى وجرحى من الطرفين.

(639) شهادة جمعها فريق البحث من أبي العباس، معتقل سابق لدى تنظيم الدولة، من جنوب دمشق. مقابلة مع أبي العباس عبر سكايب، 21/10/2014.

(640) شهادة أبي شاهر تضامن.

(641) «مظاهرة حاشدة في جنوب دمشق ضد داعش»، يوتيوب، 17/7/2014، شوهد في 1/3/2017، في: https://goo.gl/SuAM1m

(642) شهادة أبي شاهر تضامن.

(643) شهادة رائد الدمشقي.

(644) المرجع نفسه.

(645) شهادة معاذ الشامي.

(646) شهادة أبي شاهر تضامن.

(647) «هدنة بين المعارضة وتنظيم الدولة في جنوب دمشق»، الجزيرة نت، 12/9/2014، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/DZGwb7

(648) شهادة رائد الدمشقي.

(649) «بدء ترحيل مقاتلي 'داعش' في القلمون باتجاه دير الزور»، **الحياة**، 28/8/2017، شوهد في 1/3/2017، في: https://goo.gl/8RzVpD

(650) مهند الحوراني، «درعا: 'داعش' يباغت المعارضة في معركتها ضد النظام»، **المدن**، 20/2/2017، شوهد في 8/3/2018، في: https://goo.gl/DuPqMD

الفصل السادس
تنظيم الدولة الإسلامية في سورية
البنية ومصادر التمويل

طارق العلي

مقدمة

تمدَّد تنظيمٌ سمَّى نفسه «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في عام 2013، و«دولة الخلافة» منذ منتصف عام 2014، وعُرِف بـ «داعش» أو «تنظيم الدولة» في التداول اليومي، الصحافي والسياسي والأكاديمي، ثم اضمحل بعد ذلك. لقد كانت فكرة الظهور والتمدّد والبقاء التي كُثِّفت في شعار «باقية وتتمدَّد» موضع رهان في حد ذاتها حتى النهاية بالنسبة إلى دعاية التنظيم وعقيدته السياسية؛ إذ تقول إحدى حججه الشهيرة: لو لم تكن هذه الدولة دولة الحق لما ظهرت وتمدَّدت على هذا النحو على الرغم من عداء العالم كله لها؛ وإذ هي كذلك، فإنها باقية حتى يتم لها الأمر.

يمكن تلخيص هذا المعنى بنص مباهلةٍ نُشرت صوتيًّا في نيسان/ أبريل 2014 على لسان المتحدّث الرسمي باسم التنظيم، حينئذ، أبي محمد العدناني، حيث قال: «اللهم إن كانت هذه الدولة دولة خوارج: فاقصم ظهرها، واقتل قادتها، واسقط رايتها، واهد جنودها إلى الحق. اللهم وإن كانت دولة إسلام؛ تحكم بكتابك وسنَّة نبيّك، وتجاهد أعداءك فثبِّتها وأعزَّها وانصرها ومكِّن لها في الأرض واجعلها خلافة على منهاج النبوَّة»[(651)].

والواقع أن ظهور مثل هذه التنظيمات يُعَدّ علامة لتأزُّم الأوضاع السياسية والاجتماعية العربية والإسلامية؛ فعلى الرغم من أن التنظيم ينتهي كيانًا، فإن التداعيات التي ترتبت عن استفحال أمره خلال الأعوام الماضية هي «الباقية والمتمدِّدة»، كما هو الجدل حول عوامل نشأة هذه التنظيمات وظروفها أو هذه

الظواهر وتفشيها. ما بين الدولة العربية الفاشلة والتسلّطية والأيديولوجيا السياسية «الإسلاموية»، بتوصيف آصف بيات، ثمة أخذ ورد في طيف متنوِّع من الآراء، لا ينتهي في التناول العلمي والأكاديمي، ولا في السجال السياسي والإعلامي. وفي الكلام اليومي للشارع العربي كذلك، ثمة طيف متنوع في النظرة إلى هذا الأمر، بين آراء تردّ هذه التنظيمات إلى المؤامرة والخطة التي تخدم أهداف هذه الدولة أو ذلك النظام، ومقولات عن «حماقة أيديولوجيا الجهاديين».

والحال، أن مثل هذه التنظيمات تشكِّل، أينما ظهرت، بؤرة جذب للسياسات والحروب والنقاشات على نحو مميّز؛ ففي سورية، وبظهور تنظيم القاعدة، أو علاماتٍ على ظهوره، تمثلت في عمليات نوعية ضد فروع الأمن والاستخبارات السورية، بدأ الاهتمام الدولي يتركَّز على مكافحة الإرهاب ممثلًا في هذه التنظيمات وتشعّباتها ومشابهاتها. وأعلنت دول كثيرة تباعًا تدخُّلها بحجَّة مكافحة الإرهاب، بوصفها الأولوية في سورية. تبرِّر روسيا وإيران، وحتى تنظيمات مثل حزب الله اللبناني، عدوانها وتدخّلها، من بين تبريرات مختلفة، بمحاربة هذه التنظيمات، وإن اختلفت التوصيفات أحيانًا؛ فالحجة المركزية هي القول: «إننا نساهم مثلكم أو معكم في مكافحة الإرهاب العالمي». وعلى الجهة المقابلة، صارت الولايات المتحدة الأميركية، مع التحالف الدولي الذي تقوده، تزعم أن أولوية سياساتها في سورية هي القضاء على تنظيم الدولة في سياق «الحرب على الإرهاب».

إذا ما تجاوزنا النقاش المستمر عن أسباب نشأة التنظيم وتبلوره، وطريقة التعامل الدولي في مواجهته، فإن أسئلة عدة طُرحت طوال الأعوام الماضية عن البنية التنظيمية للتنظيم، أو كيف تَجسَّد مؤسساتيًّا على الأرض، بوصفه فاعلًا، له جسد وإستراتيجيةُ عمل يحقق من خلالها أهدافًا سياسية معيَّنة، تتمثَّل في الأساس في ما يعلنه من إقامة دولة أو خلافة إسلامية تطبِّق الشريعة وتُقيم حكم الله؟

مع أن الإجابة عما سبق ليست سهلة في ضوء استحالة إجراء بحوث ميدانية داخل المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم، يسعى هذا الفصل لبناء تصوّر قريب، ما أمكن، من الواقع عن هيكل التنظيم ومشروعه السياسي وعوامل قوَّته وإستراتيجيته العسكرية التي أدّت، كما ظهر، إلى تمدُّده في مدة قياسيَّة،

استطاع خلالها فرض نفسه على باقي الفاعلين المجاورين والمحليين في سورية والعراق، قبل أن تتقلّص مساحة سيطرته منذ أن بدأ التحالف الدولي بقيادة واشنطن عملياته العسكرية في العراق ثم في سورية.

في سبيل ذلك، نوظّف أدوات تحليلية عدة، لتسليط الضوء على هذا الجانب المُغفَل بعض الشيء في الكتابة العربية، مقارنة بما كُتب عنه في الأبحاث الإستراتيجية والعسكرية الغربية، أو النتاج البحثي الذي أصدره معهد دراسة الحرب (Institute for the Study of War) على الأقل على مدار الأعوام الماضية.

ينطلق هذا الفصل من اقتراب نظري يُسمّى «تحليل مراكز الثقل» (Centers of Gravity Analysis) بات يُستخدَم على نطاق واسع في تحليل بنية الأطراف المتصارعة في حالات الحروب وسلوكها، من جوانبها كلها، من خلال تحديد مصادر القوة والضرورات الحيوية ونقاط الضعف، ومن ثم تحديد مراكز الثقل وتوقُّع الإستراتيجيا. ومن خلال هذا الاقتراب النظري، وباستخدام أدوات بحثية عدة؛ من أبرزها المقابلات التي أُجرِيت في تركيا مع عناصر منشقة من التنظيم، سيجري التوصيف والتحليل لمقوِّمات قوَّة التنظيم ومحدِّداتها، وأدوات سياساته وموارده وعلاقاته في إدارة المناطق التي وقعت تحت سيطرته[652].

أولًا: المشروع السياسي

1- الجذور الفكرية والتنظيمية

ليس المبتغى هنا البحث المستفيض في الجذور الفكرية والتنظيمية لتنظيم الدولة، وإنما إلقاء نظرة سريعة عليها، على سبيل التمهيد الضروري للمساهمة في توثيق الجانب التنظيمي والهيكلي، السياسي والعسكري، للتنظيم؛ فهذا من اللازم في مقاربة تنظيم سياسي عقدي محارب في أصله، تنظيمٍ متفرع من تنظيم «قاعدة الجهاد»، ومنسوب إلى السلفية الجهادية/ الحربية، وتقوم تخريجاته الفقهية ومرتكزات عقيدته السياسية على قراءة حرفية لنصوص الكتاب والسنّة، وتتسم بالغُلُوّ والاستدعاء الظرفي للنصوص، ومن ثم التشدّد في تنزيلها على الواقع والنوازل، والعمل على «تطبيق الشريعة الإسلامية» و«إقامة شرع الله» بتوسُّل السلطة والعنف (السلطان والسيف).

وهو كذلك تنظيم عسكري أمني في بنيته وعقليّته الصلبة؛ مادته البشرية متغايرة المنشأ، تتحلَّق حلقات متداخلة: حلقة ضيقة في المركز، تأتي من حشد جهاديِّين مجاهدين «متفقِّهين»، لهم مذهبهم، تنقَّلوا بين تيارات الإسلام السياسي وساحات القتال (الجهاد) وزنازين المعتقلات؛ ومن شخصيات ذات كاريزما أو مهارة أو خبرة قيادية، بعضهم ضباط سابقون «تائبون» منشقّون عن جيوش أنظمة عربية وأجهزة استخباراتها (الحالة العراقية على وجه الخصوص)، وبعضهم من عموم الناس ممن يسمِّيهم التنظيم «المهتدين». وحلقة أوسع، تأتي من مجتمعات ظلت تعاني التمييز والتهميش والظلم والاستبداد، وتمر بظروف حروب خارجية وأهلية وثورات وقلاقل واضطرابات اجتماعية. وحلقة بينهما ذات أهمية كبيرة (نظرًا إلى مركزية ثنائية الهجرة والنصرة في مخيِّلة سردية الجهاديين)، «تهاجر» من مجتمعاتِ مَنافٍ أو مَهاجر عربية وإسلامية، ولا سيما البلدان الغربية، وتعيش حالة إقصاء أو اغتراب مزمنة، وعلى وقع يوميٍّ للأخبار الآتية من بلدانها العربية والإسلامية، وتأثّرها بسردية عن الجماعة المجاهدة المنصورة، ذات المنهج الواضح والطريقة الصافية والعقيدة السليمة والغايات الربّانية الرسالية.

تترابط هذه الحلقات على المستوى الرمزي والأيديولوجي بخطاب ديني مذهبي فاعل وفعَّال موصوف، يدرك ما للدين في قلوب أتباعه المؤمنين، ويستثمر ظروفًا اقتصادية اجتماعية مُزرية، وينتشر عبر شبكة متشعّبة من القرابة والصداقة والجوار، باستخدام وسائل التواصل الحديثة من فيديوهات أو قصاصات أو تغريدات. خطاب يعزف على وتَرَي المظلومية والثأرية؛ يُمنِّي نفوس الجهاديين الراغبين في «دولة إسلامية» ترضي تشوّقهم إلى ماضيهم التليد، ويَعِدهم بمحو مشكلاتهم فور قيام هذه الدولة، وبإقامة «مجتمع إسلامي» على صورة مجتمع السلف، وهي صورة جامدة يحتكر هو تصوّرها، بمعزل عن التاريخ والواقع وحركيَّتهما. ولا يستنكف التنظيم، في سعيه لذلك، عن توظيف براغماتي للوسائل والتناقضات والصراعات المتاحة بأدوات حديثة، نظرية ومادية، بشرية وتقنية، بعد أن يفرِّغها من مضمونها وينتزعها من سياقها. وهذا التلفيق النظري والمادي هو إحدى أبرز السمات التي تسم خطابه وسلوكه، فتظهره بوصفه حالة أو ظاهرة مفرطة في شذوذها وغرابتها عن العرف والسياق السياسيين والاجتماعيين في عالمنا المعاصر؛ عالمنا العربي على وجه الخصوص.

ولَئن كنَّا قد ذكرنا أنه تنظيمٌ متفرِّع من التيار السلفي الجهادي، ممثَّلًا في تنظيمات سبقته في العراق وأفغانستان، فلا يعني هذا أنه مفارق له البتَّة من الناحية العقدية والفكرية، أو في مادته البشرية والتنظيمية، وإنما أردنا أن نشير إلى الجدل المحتدم بين صفوف «الجهاديين» أنفسهم الذي تحوَّل في سورية إلى انشقاق واقتتال منذ إعلان التنظيم دولته في العراق والشام في نيسان/ أبريل 2013 وحتى تاريخ كتابة هذه السطور. وبناء عليه، من المفيد الانتقال إلى الحلقة أو التجربة السابقة مباشرة للتنظيم الحالي، بوصفها حلقة فاصلة جديدة في حلقات الجهاد المعولم، ومؤسِّسة لجيل آخر من الجهاديين.

هذه الحلقة هي «التجربة الجهادية» في «بلاد الرافدين»، وهي التي تطوَّرت بعد غزو الولايات المتحدة الأميركية العراق في ربيع 2003، وبرز فيها اسم جماعة التوحيد والجهاد ورجلها أبي مصعب الزرقاوي، الأردني الجنسية، صاحب خليّة هيرات، الذي ترك أفغانستان بعد الضربة الأميركية[653]. وصارت الجماعة في تشرين الأول/ أكتوبر 2004 تنظيمًا مُلحقًا بتنظيم القاعدة، يوم أعلن الزرقاوي مبايعته زعيمه أسامة بن لادن في بيان كشف فيه عن «اتصالات بينه وبين الإخوة في القاعدة دامت ثمانية أشهر، تفهَّموا فيها في النهاية 'استراتيجية' جماعة التوحيد والجهاد في أرض الرافدين أرض الخلفاء»[654].

في ضوء هذا «التفهُّم» الذي أبقى الخلاف بين القاعدة والزرقاوي قائمًا بلا حسم، عمل الزرقاوي على هيكلة تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين على نحو يتوافق والتوجُّه الجديد، وهو في حقيقة الأمر تحضير الساحة لإقامة الدولة، بوصفها مقدمة للخلافة. ويُرجَّح أن تلك الاتصالات ناقشت ظروف هذه الدولة، وربما كانت تتقاطع مع فحوى رسالة المقدسي المعروفة في الوسط الجهادي، وهي التي يُستنبَط منها أن الخلاف يدور حول معنى التمكين، أي الموعد والظرف المناسبَين لإعلان الدولة العتيدة، وعن وسائل تجهيز التاريخ والجغرافيا وخطواته لإعلان الدولة، فالخلافة[655]. وكان لهذا الجدل وتلك المناصحات أن تستمر داخل التيار الجهادي على نحو عقيم حتى أزمة هذا التيار الوخيمة التي تمثَّلت بالشقاق العنيف والصدع العميق بين تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وتنظيم قاعدة الجهاد عمومًا[656].

يبدو أن جماح الزرقاوي قد لُجِّم إلى حد بعيد، فاكتفى بتنظيم صَنَعه على عينه، لكن الرجل لم يلبث أن قُتِل في حزيران/ يونيو 2006، فتولّى أبو عمر البغدادي (حامد داود الزاوي) وِزر الإمارة على التنظيم من

بعده، وهو واحد من بطانته التي كانت تدفعه للمضي قُدُمًا في «المشروع»، ولم يلبث إلا يسيرًا حتى أعلن عن «دولة العراق الإسلامية» في تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام.

وهكذا، إذًا، بدأت سيرة جديدة في تجارب «الجهاديين»، استهلها الزرقاوي بالعمل على تحقيق «الإستراتيجية» التي أشار إليها في بيان بيعته. هذه الإستراتيجية يمكن تحرِّي معالمها في كتاب أبي بكر ناجي **إدارة التوحش** الذي نُشِر إلكترونيًّا في عام 2004، ثم نُشرت فحواه في الإصدار الأول من مجلَّة تنظيم الدولة الإسلامية بالإنكليزية **دابق** *Dabiq*، في مقالة بعنوان «من الهجرة إلى الخلافة»، سردت أبرز ما في سيرة الزرقاوي ورسائله بوصفه علامات على طريق «قافلة الخلافة»[657].

أ- إدارة التوحّش

ليس من مهمة هذا البحث عرض «نظرية» إدارة التوحش أو تفنيدها، وإنما استخلاص ملامح أهداف تنظيم الدولة الإسلامية واستراتيجيته العامة، بعدما تبيَّن ذلك في سلوكه وخطابه اللذين بلغا أقصاهما عند إعلان «عودة» الخلافة الإسلامية في الأول من رمضان 1435هـ - 29 حزيران/ يونيو 2014، وفي ما نُشِر في إصدارَي **دابق**، الأول والثاني. تقوم «نظرية» مؤلف الكتاب، أبي بكر ناجي، على أساس تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار حرب، كما هو سائد في كثير من الكتابات الجهادية والإسلامية، وعلى فرضيات دول المركز والأطراف في الواقع الدولي المعاصر، وحالة استهداف «الأمة الإسلامية» من الدول «الكافرة» استهدافًا مباشرًا أو عبر أدواتها من «الأنظمة الطاغوتية». ويخرج بتوصيات عملية، سياسية وعسكرية، للانتقال بـ «الأمة» إلى «التمكين والخلافة»، عبر خطوات تبدأ بـ «شوكة النكاية» لإيجاد حالة «فوضى/ توحّش»، ثم «إدارة التوحّش» لبلوغ مرحلة «التمكين»، فإقامة «دولة الخلافة». ويفترض الكتاب أن من الممكن الاستفادة من حالات الفوضى التي تعتري منطقة ما، أو إيجاد هذه الحالة بضربات قوية مدروسة تقوم بها خلايا، لزعزعة بنية اجتماعية مستهدَفة، وتهيئة الظرف فيها لتجنيد مزيد من الأتباع، ثم انتقال جماعات إلى تلك المنطقة لإدارتها. ويستدرك بالقول إن من الممكن تجاوز إدارة التوحّش إلى التمكين في ظروف معيَّنة.

وفي ما يلي تعداد لأهم التوصيات العملية التي يمكن القول إنها تشكِّل مرتكزًا لفهم الخلفية النظرية لإستراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية:

– حُسن اختيار المنطقة المستهدَفة، سواء بإيجاد حالة فوضى فيها، أو باستثمار فوضى قائمة. ويقترح الكتاب شروطًا لها؛ مثل: وجود عمق جغرافي وتضاريس ملائمة وضعف النظام الحاكم وضعف قواته ومركزيتها في آن، ووجود «مد إسلامي جهادي مبشِّر» في هذه المناطق، وطبيعة قاطنيها وعاداتهم، ولا سيَّما إذا كان السلاح منتشرًا عندهم.

– تحديد أهداف شوكة النكاية في أمور مثل: إرباك قوات «العدو» والأنظمة «العميلة»، واستقطاب «شبان» للعمل الجهادي بالقيام كل فترة، ما أمكن من حيث التوقيت والقدرة، بعمليات نوعية تجذب أنظار الناس، وإخراج المناطق المختارة من سيطرة الأنظمة، ومن ثم العمل على «إدارة التوحُّش» الذي سيحدث فيها، والارتقاء بمجموعات النكاية بالتدريب والممارسة العمليَّة، ليكونوا مهيَّئين نفسيًّا وعمليًّا لمرحلة إدارة التوحُّش.

– تحديد الأهداف الرئيسة لمرحلة «إدارة التوحُّش» في نشر الأمن الداخلي والحفاظ عليه، وتوفير الطعام والعلاج وتأمين منطقة إدارة التوحُّش من غارات الأعداء، وإقامة القضاء الشرعي بين الناس فيها والعمل على بث العلم الشرعي الفقهي، والعمل على بث العيون واستكمال بناء جهاز الاستخبارات المصغَّر، و«تأليف قلوب أهل الدنيا» بشيء من المال، والعمل على الوصول إلى التمكين من خلال التوسُّع والإغارة على الأعداء، لردعهم وغنم أموالهم وإبقائهم في توجُّس، وإقامة التحالفات مع من «يجوز التحالف معه»، والترقي الإداري للوصول إلى شوكة التمكين والتهيُّؤ لقطف الثمرة وإقامة الدولة، والاستمرار في النكاية بقدر الإمكان، وإنشاء شبكة دعم لوجستي لمناطق التوحش المُدارة بوساطة التنظيم، المجاورة والبعيدة. وإذا حدث تعارض بين القيام بالنكاية والقيام بالدعم اللوجستي، يُقدَّم الأنسب والأفيد.

– يرشِّح الكاتب النقاط المستهدفة بالضربات؛ مثل: الشخصيات السياسية والعسكرية ومنشآت النفط و«قطاع اللذة» وغير ذلك. ويعتني بخطة العمل خلال مرحلتَي النكاية والإدارة، ورسم إستراتيجية

عسكرية وإعلامية لذلك. ويقترح تكتيكات وعمليات معيَّنة. ويفصِّل في هذا تحت عناوين لها دلالات؛ من قبيل: إتقان فن الإدارة ومن يقود ومن يدير ومن يعتمد القرارات الإدارية الأساسية؛ واعتماد القواعد العسكرية المُجرَّبة، واعتماد الشدة وتحقيق الشوكة بالموالاة الإيمانية وفهم قواعد اللعبة السياسية جيدًا للمجاورين، «كحركة الإخوان المسلمين وأمثالها» والمخالفين، والتحرك في مواجهتها عبر وسائل، مثل المجادلة والاختراق لسحب كوادرها؛ وإتقان الجانب الأمني والتوسع في القراءة في علوم السياسة والنفس والاجتماع، وإتقان التربية والتعليم.

يحتاط الكاتب للعوائق والصعوبات التي قد تعترض الإستراتيجية وخطط العمل، ويحاول استباقها؛ مثل: مشكلة تناقص العناصر المؤمنة ومشكلة نقص الكوادر الإدارية ومشكلة الولاء القديم لعناصر الإدارة «خصوصًا لجهات إسلامية»، ومشكلة الاختراق والجواسيس ومشكلة التفلُّت أو الانقلاب من أفراد أو مجموعات أو مناطق بأكملها قد تغيِّر ولاءها، ومشكلة التحمُّس الزائد على الحد والغلو.

أخيرًا، يحاول الكاتب مناقشة الحلول الأخرى المقترحة لمعالجة هوان الأمة، ويعمل على تفنيدها، ويقصد الحلول التي لا تمر عبر خطته المقترحة. ومن هذه الحلول، يعرض لنا ما يلي: «السلمية والدخول في العملية السياسية والانتخابات، أو التيارات التي تدعو إلى العمل على تربية القواعد أولًا أو الانقلابات»، ثم يتولّى الرد عليها.

تجدر الإشارة إلى أهمية هذا الكتاب في فهم كليَّات العمل والممارسة، بل والكثير من تفصيلاتها، من جماعات الجهاد المعولم، خصوصًا تنظيم الدولة؛ فهو يشبه الدليل العملي العام، وكما تمت الإشارة إليه آنفًا، وردت الخطوط العريضة له في مجلة **دابق**، معبِّرةً عن تصوّر قادة التنظيم للأمر. وتكشَّفت تباعًا في أساليبها المهجنة في الناحيتين: العسكرية - الأمنية والإعلامية، بين ما هو مستفاد من أبي بكر ناجي وعموم تجارب الجهاد، وما هو مستدخل من عناصر الجيش والاستخبارات الذين «تابوا فبايعوا».

ب- فقه الدماء

إذا كان كتاب **إدارة التوحش** يمثل الدليل العملي الذي يستدلّ به تنظيم الدولة الإسلامية، فإن كتاب **مسائل من فقه الجهاد** أو ما يُعرَف بـ **فقه الدماء** الذي جمعه وأعدَّه أبو عبد الله المهاجر، يمثِّل الدليل الفقهي أو التأصيلي. يعرض هذا الكتاب عشرين مسألة في هذا الباب[658]. ويرتكز هذا الفقه على القاعدة المشهورة التي تقسِّم العالم إلى دار إسلام ودار كفر، وما هو إشكالي وخلافي، وهو الذي رجَّحه الزرقاوي نظريًّا وعمليًّا بعد مجادلته مع «الإخوة في القاعدة»، وحسمه تنظيم الدولة تمامًا؛ هو تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار حرب، واعتبار دار الحرب هي التي تعلو فيها «أحكام الكفر» ولو كانت أغلبية أهلها مسلمة.

كذلك، يتميَّز الكتاب بجعل القتل جزاء الكفر، وجعل صفة الحربي ملاصقة لصفة الكافر، وجعل المرتدّ أوْلى بالمحاربة من الكافر الأصلي وأجدَر بالأشد الأشد من العنف، والأضيق الأضيق من أبواب الإنابة والتوبة، وجعل الإيمان شرط الأمان، إلا من تم تأمينه بصكٍّ من وليّ الأمر، وكل ما عدا ذلك «لا عصمة له». ويجب إضافة هذا السياق إلى التوسع في دائرة التكفير، باعتبار كل من نزل على حكم «الطاغوت»، أي على حكومات الدول القائمة، كافرًا، وكل من والى غير المسلمين كذلك؛ حيث تعني الموالاة أي درجة من التعامل مع غير المسلم، خصوصًا في المجال السياسي، من دون الدخول في تفصيلات فقهية الطابع، ومن دون مراعاة واقع المسلمين المعاصر. يُضاف إلى هذا السياق أيضًا التضييق في «دائرة الدعوة»؛ مثل ذهاب المؤلف إلى أنه بمجرد وجود «الكافر» في موضع يُظن بأنه قد وصلته «رسالة الإيمان»، فقد قامت عليه الحجة وأصبح حربيًّا ما لم يؤمن في أسرع وقت.

يتضمن الكتاب تفصيلات أخرى، فيها معنى التساهل في استخدام العنف العام والشامل، مثل «العمليات الاستشهادية والقصف والرمي»، والتوسُّع في جواز رمي الكافرين الحربيِّين وإنْ اختلط بهم من لا يجوز قتله من المسلمين، فيما يسمى «فتوى الترُّس»، وفي الغِيلة والتجسُّس، حتى على المجاورين «الإسلاميين الذي لم يُقطَع بِردَّتهم»[659].

الخلاصة التي يخرج بها قارئ الكتاب هي أن حالة الحِرابة وما يرافقها من الغلظة والعنف هي القاعدة الأساس في فقهه ونظره، وأن انتقائية المؤلف تدفع المقلِّد إلى الغلو والإفراط والتشدد. وفحوى هذا الكتاب هي ما اعترض عليه المقدسي في رسالته سابقة الذكر إلى الزرقاوي، وهنا نحن نتحدث داخل التيار الواحد.

من الخلافات التي تداولتها أوساط التنظيم وعموم الجهاديِّين مسألتا «عدم العذر بالجهل» و«تكفير العاذر»، أي إنْ تلبَّس مسلم بفعل أو قول شِركي بجهالة فهو مشرك، ولا عذر له، ومن يلتمس له من العلماء عذرًا بجهله فهو مشرك، وهكذا يستمر «التسلسل في التكفير»، ومعلوم ما يترتب على ذلك عندهم من عقوبات. وتناقلت أوساطهم ظهور فئتين إزاء هذه القضية، وأن منهم من كفَّر الظواهري والبغدادي زعيم التنظيم نفسه.

2- الأهداف السياسية العامة

بعد ما تقدَّم، وبالنظر إلى سلوك تنظيم الدولة العام خلال عامَي 2013 و2014، يمكن تحرِّي الأهداف السياسية العامة التالية:

- تقويض الدولة القائمة، لا أنظمة الحكم فحسب، في البلدان العربية والإسلامية، ومحو الحدود المرسومة بينها.

- اختراق المجتمعات العربية والإسلامية الحالية، أينما وُجدت، وفرزها على أساس مؤمن وكافر ومرتدّ، وفق معايير متشددة، وتطبيق هذه المعايير على نحو مجموعي فجٍّ، وأول مَن يُفرَز هم «أهل السنَّة والجماعة».

- إيجاد مناطق «فوضى» جديدة، أو استغلال حالات فوضى قائمة، ليست متصلة جغرافيًّا بالضرورة، مما هو خارج عن سلطة أي دولة قائمة، ومن ثم إدارتها.

- إحكام السيطرة على هذه المناطق، أي «التمكين»، والانطلاق منها للتوسُّع في جغرافيا أرض الخلافة التاريخية؛ بوصفها متخيَّلًا ومقدَّسًا.

- إقامة دولة الخلافة الإسلامية أو إحياؤها.

- البدء بما يسمّيه التنظيم «الفتوحات الإسلامية» من جديد.

ثانيًا: قوة التنظيم

1- سيكولوجيا العنف عند التنظيم

لا شك في أن تنظيم الدولة الإسلامية تنظيم ذو بنيان متماسك بعض الشيء، وله قدر من الضبط على وحداته وعناصره، لكن ذلك لا يحدث على نحو صارم على الرغم من نزوعه النظري إلى أشد حالات قولبة الأفراد ونمذجتهم. وعلّة هذا أنه حديث عهد، وليس في حالة استقرار تُمكّنه من بناء طاقته البشرية وتسخيرها وتزويدها بالتقنية والأدوات اللازمة للضبط والسيطرة؛ فهو تنظيم محارب في الأساس، ولا يكف عن تكثير أعدائه وتأليبهم ودعوتهم إلى الميدان في ممارساته وخطاباته. تسبب هذه الحالة صعوبة التواصل بين وحداته، وكذلك بينه وبين «رعيَّته»، وهذا ما يفرض عليه أن يتّصف ببعض السيولة في منح فروعه وعناصره حرية التصرّف ضمن سياق «الشريعة» وفقًا لمذهبه وفقهه، وعلى النحو الذي يحقق الأهداف السياسية الكلّية، ويتماشى مع الإستراتيجيا المرسومة أو المفترَضة.

وهكذا، يمكن القول إن مجمل العنف مضبوط وموجَّه لتحقيق أهداف التنظيم، وليس انفعالات لحظية عشوائية فوضوية فحسب؛ وإن لهذا العنف تنظيرًا وتأصيلًا، بوصفه جزءًا من إستراتيجية الطريق إلى «دولة الخلافة» التي لا تقوم إلا بالجهاد الذي هو «شدَّة وغلظة وأشلاء ودماء» وفقًا للكتابين المعروضين آنفًا. وهو عنف شامل، يبدأ من «المجاورين»، أي القريبين فكريًّا «المرتدِّين»، ثم يتوسَّع إلى الأبعدين، «الكفار الأصليّين»، ويلاحق أفرادًا معيَّنين بأسمائهم، أو جهات محددة بصفاتها. ولأن تنظيم الدولة متعدّد في عوامل النشأة، ومتنوعٌ في أسبابها وآلياتها، وغير متجانس في أصل مادته البشرية الاجتماعية وبيئتها؛ فإن خلف اللثام الأسود الذي يحرص إعلام التنظيم من خلاله على إظهار التماهي التام بينه وبين وحداته وعناصره، تكمن دوافع وأفهامٌ مختلفة لمعنى العنف والمراد منه، وسلوك متغاير ومتنافر حين تطبيقه[660]، وقد تجد قيادة التنظيم أن من مصلحتها توظيف ذلك وعدم كبته؛ انسجامًا مع نفسيَّتها، أو تماشيًا مع أغراضها.

في ضوء ذلك، ومن معالجة الحلقات التي تجيء منها مادة التنظيم البشرية، يمكن فرز الأفراد بما يفيد في معرفة دوافعهم إلى ممارسة العنف أو استثمار عنف التنظيم، وفق الآتي:

- **الفرد القادم من الوسط الجهادي**: وهو شخصية ذات عقيدة متينة من حيث المبدأ، وهي غريبة مغتربة مستعلية على الواقع، تمارس العنف عن اقتناع صلب بأن الشدة والغلظة جزاء الآخر «الكافر»، ولديها قدر من الضبط لانفعالاتها. وبقدر ما تعيش هذه الشخصية حالة شك وتوجُّس وقلق إزاء الآخر، فهي تشعر بثقة مفرطة بذاتها، وبطهرانية جوانية.

- **الفرد القادم من خلفية أمنية - عسكرية**: وعادة ما تكون شخصيته أقرب إلى شخصية الجلاد في أقبية الأنظمة العربية، التي وجدت في دعاية العنف وسلوكه لدى التنظيم فرصة للثأر بعد فقدها مكانتها ومكانها السابقين. هذه الشخصية تُشبِع بممارسة وظيفة الجلّاد شهوة التسلّط التي قد تكون اعتادتها.

- **الفرد القادم من مجتمعات الأطراف المضطهَدة والمهمَّشة، المفقَّرة والمجهَّلة**: وعادة ما يتم توظيفه من الشخصيتين السابقتين، وهو يمارس العنف عادة بوصفه جلّادًا يتقاضى أجرًا عن وظيفة، أو تتحقَّق له درجة من المكانة في تراتبية السلطة القائمة، من خلال نزعة انتهازية، عبر تبادل الخدمات مع التنظيم: «بيعة وطاعة»، في مقابل «منصب وامتيازات».

- **الفرد القادم من تجمُّعات المهاجرين أو المهجَّرين**: وهذه شخصية تعيش حالة اغتراب نفسي مزمنة؛ لكونها عاشت في مجتمعات مختلفة معها في الثقافة والدين. وحين تنخرط في صفوف التنظيم، لا تفعل ذلك إيمانًا منها بقضية الشعب السوري أو العراقي الراهنة ودفاعًا عنهما في سياق الصراع الحالي ومحدداته مثلًا، ولا لدراية سابقة بهاتين القضيتين، لأنها منعزلة، أو منكرة للجغرافيا والتاريخ الحاليين، وتعيش في جغرافيا وتاريخ خاصين بها. من هنا، فإن خطاب التنظيم الحماسي والعنيف عادة ما يعالج رغبتها في الانتقام من هذا العالم الذي يقمعها أو يتجاهلها أو يحتقرها[661].

إن الأسباب الشخصية لكل من «الهجرة» و«البيعة» للتنظيم، والأهبة لممارسة هذا القدر من العنف عبر خوض معارك بلا نهاية واضحة، أي «الجهاد للجهاد»، أو تنفيذ عمليات إعدام فردي أو جماعي ضد أشخاص معروفين أو مُجهَّلين، أو التنكيل بالمستهدَفين بهدم البيوت أو مصادرة الأملاك، وفق شعار «الدم الدم، الهدم الهدم»؛ أسباب متغايرة تَغايُر الظروف والأرضيات الاجتماعية والنفسية للفرد المهاجر أو المبايع.

وليس معنى هذا أن عناصر التنظيم لا يمارسون فعلًا واعيًا قصديًّا، أو أنهم محضُ معتلِّين نفسيًّا، وإنما المراد تفسير ظاهرة العنف الطافحة والطافية التي يُعنى بها التنظيم ذاته أيَّما عناية، ويحرص على نقلها بمهنية متميزة وبتواتر عالٍ، بوصفها جزءًا من «معادلة ردع» فاعلة في ظنّه؛ قاصدًا الترويج لإنجازاته العسكرية والاستثمار السياسي فيها، عبر إفهام أعدائه و«رعيَّته» وعموم مستهدفيه أنه قوي عزيز، قادر على التنكيل والتنفيذ، والسيطرة واحتكار العنف، ويُعنى بالتقديم لها في نسق أخلاقي شرعيٍّ مستعلٍ، «يحاكم الآخر» عبر استهلال إصداراته بـ «دليل» من أثر أو حديث.

وهو حين يظهر على هذا الآخر في الساحات، عند تطبيق حد من الحدود، أو عند تنفيذ «غزوة»، أو في الصور والأشرطة المصوَّرة التي توثِّق كل ذلك؛ يحرص على تقنيع جميع هذه الشخصيات بدوافعها وصفاتها المختلفة، لتبدو على هيئة رجل مقنَّع، قوي البنية، ماضي العزيمة، يمرِّر السكين على عنق ضحيته بمهارة وثقة، أو يضغط على الزناد بسخرية وبدم بارد؛ رجل واحد مجهول، متماهٍ مع شخصية التنظيم النمطية التي لها قسمات اللثام الأسود الجامعة، والذاتية المفرطة، وإبداء التوحُّش لتحقيق «النصرة بالرعب»، ومظهر المتملك للمكان، وصِفة الرجل الصائب، والاستئثار بالجماعة، ونزع القيمة من الضحية[662].

2- مصادر القوة وعناصرها ووسائلها

يستلزم استقصاء مصادر القوة وعناصرها ووسائلها التي أوجدت تنظيم الدولة وأبقته ومدّدته خلال مجال ضيق من الزمن، بوصفه تنظيمًا مقاتلًا ذا عقيدة متصلّبة وفكر متشدد، وله مشروع سياسي «مقدس» موصوف، يعمل باقتناع ومثابرة على تحقيقه؛ أدوات استقصاء قادرة على أخذ كلِّ ذلك في الحسبان عند النظر في قوة التنظيم. فالتنظيم، وإن طفحت على سحنته سمة العنف «التوحشي» العاري التي يفتخر بها، لا يعمل عنفه منفردًا، ولا يشتغل في فراغ، ولا بمعزل عن الأيديولوجيا والخطاب، ولا عن السياسة والدعاية، ولا عن الواقع السياسي الاجتماعي الذي يلقِّمه على نحو متبادل، وبوصفه تنظيمًا حربيًّا في الأساس، تشكِّل الحرب نمط وجوده الكلّي، وتهيمن على رؤيته للعالم. وكما يقول كارل فون كلاوزفيتز، فالحرب هي «[...]

شكل من أشكال الوجود الاجتماعي [...]، وهي أكثر شبهًا بالسياسة [...]، وإنما السياسة هي الرحم الذي تنمو فيه الحرب».

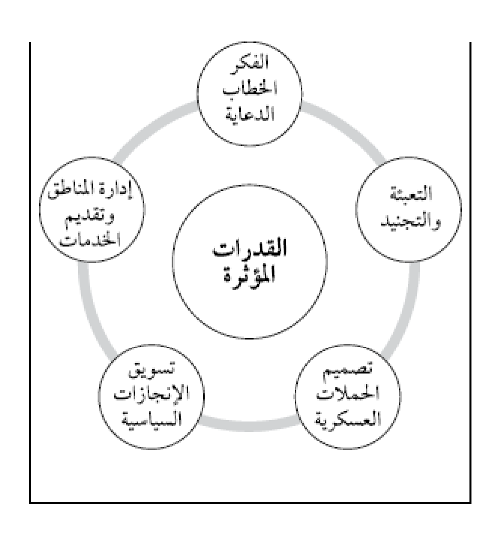
في ضوء ما سبق، يركّز هذا المبحث على مقاربة معهد دراسة الحرب المنشورة في بحث جسيكا دي لويس، وهي توظّف نظرية مركز الثقل لكلاوزفيتز، المسمّاة باللغة الألمانية «شفيربونكت» (Schwerpunkt)، لتستوعب ما يشار إليه من مفهوم القوة المتداخلة(663). وتشير هذه النظرية إلى أن لكل طرف من أطراف الصراع مجموعة خصائص متكاملة. ومن هذه الخصائص كلها، يتطوّر مركز ثقل، يمثل محور جميع القوة والحركة الذي يُعتمَد عليه، ويجب توجيه إمكانات الأطراف الأخرى ضدّه.

سيجري التوسع في مقاربة قوة التنظيم وفق المحددات التي تناولها بحث لويس، وهي المرسَّمة في الأشكال المرفقة، موظِّفين ملحوظاتنا ومتابعتنا ومعايشتنا للثورة والحرب في سورية، واحتكاكنا المباشر بنقاشات الأوساط الجهادية وصراعاتها التي احتدَّت وانتشرت ما بين عامَي 2013 و2014، أي بين تاريخ إعلان تنظيم الدولة عن نفسه باسم الدولة الإسلامية في العراق والشام في نيسان/ أبريل 2013 وتاريخ إعلانه الخلافة في حزيران/ يونيو 2014، وما بعدهما. توصِّف هذه المحددات عناصر القوة الإستراتيجية السياسية والعسكرية التي يمتلكها التنظيم ويوظّفها، وتعيِّن مركز الثقل الإستراتيجي وتشغله. وهذه المحددات هي: القدرات المؤثِّرة، والضرورات الحيوية، ونقاط الضعف الحرجة.

أ- القدرات المؤثِّرة

تشمل القدرات المؤثرة الإمكانات والأدوات الضرورية المتاحة لطرف ما لإنجاز الأهداف السياسية المحددة أو المفترَضة، وهي المحرِّك اللازم لتفعيل مركز الثقل الإستراتيجي أو مراكزه، كما يبينها الشكل (6-1). ويتفرع منها ما يأتي:

الشكل (6-1)
القدرات المؤثرة لدى تنظيم الدولة



المصدر: من إعداد الباحث.

- العقيدة والخطاب

وظَّف تنظيم الدولة في الترويج لنفسه خطابًا دينيًّا يعتمد على «مركزية العدو»، وغياب الفرق بين المنافس والعدو. واستثمر هذا الخطاب الواقع والأحوال في الدول والشعوب في سورية والعراق وغيرهما، وحالة الفوضى التي يساهم هو في صناعتها أو تغذيتها. كما سعى التنظيم في نبرته الخطابية التي بثّها في رسائل قصيرة وصور ومقاطع صوتية ومرئية إلى الدمج بين مظلوميته ومظلومية المسلمين، والانتقام والانتصار لنفسه ولهم. ونجح في استغلال الوسائط الحديثة في «زمن الصورة» على نحو مثير للاهتمام لترويج دعايته، وضمان أثرها النفسي في كثير من أبناء المجتمعات العربية والإسلامية.

- التعبئة والتجنيد

اعتمد تنظيم الدولة في سياسة التجنيد وتأمين القوة البشرية لماكينته على شبكة وآليات معقّدة عبر توظيف الخطاب المشار إليه رمزيًّا، وتصدير «انتصاراته»، وتصييرها منجزات «سياسية» من خلال جذب «المبايعين» من المجتمعات المستهدَفة، البعيدة أو المجاورة، أو من أنصاره، أو من أسرى المعارك التي ينتصر فيها على خصومه «الأقربين» من جهاديين أو إسلاميين يبايعونه رغبًا أو رهبًا، أو من السجون التي اقتحمها، أو من الاستثمار في الصدوع الحادثة أو التي يُحدِثها في الجماعات والمجتمعات في مناطق التوتر والفوضى

القائمة، وعبر سياسة التناقضات والتحالفات في ما بين العشائر والجهات والمصالح المختلفة في بيئات سيطرته ذات البنية القبَلية الظاهرة.

تميَّز تنظيم الدولة من غيره من تنظيمات جهادية سابقة بامتلاكه حيِّزًا «مكانيًّا – جغرافيًّا»، ونظام حكم وسيطرة وإدارة فيها قدر من التعقيد، وبوعيه بامتلاك ذلك، حيث ما عادت مبايعته «خالصة لله»، وما عاد جماعات مقاتلة مهاجرة تشن حرب عصابات. لذلك، نراه في هذا الجانب ينفق المال على التوظيف والتجنيد وشراء الذمم، وإحداث الشقاق ضمن الجماعات والمجتمعات الهشّة من حيث الأصل بسبب الحروب والتهميش؛ بهدف اختراقها.

في الحصيلة، تتّصف قوة التنظيم البشرية بقدر من الاضطراب والتذبذب على مستوى الأفراد والجماعات، بين «شهيد» أو «منشق» أو «مهاجر» أو «تائب مبايع» أو «مرتدٍّ هارب أو نازح»؛ فالأمر، بالتأكيد، ليس على صورة إنشاءٍ وترسيخٍ لتقاليد وفئات اجتماعية تشكِّل قواعد ثابتة له، فلا الوقت ولا الظروف ولا طبيعته تسمح له بذلك.

– الأعمال العسكرية

يمتلك التنظيم، مقارنةً بالتشكيلات العسكرية العاملة في محيطه من فصائل وميليشيات نظامية وغير نظامية، قدرةً على تصميم الحملات العسكرية على المستويين الإستراتيجي والعملياتي. وظل يمتلك هذا التفوُّق، ويتمدد، حيث يفرض هو إيقاع المعركة ومسارها على الآخرين، حتى بدْء العمليات الجوية للتحالف الدولي ضدّه.

أدرك التنظيم أنه يحتاج دومًا ودوريًّا إلى العمل العسكري والانتصار فيه، باعتبار ذلك من أوثق مصادر «شرعيته». وكثيرًا ما بدت الصورة مقلوبة مع التنظيم؛ فما يفعله شرعي لأنه قوي. على سبيل المثال، كان عناصره ومبايعوه يكررون في سرديتهم أنّ تغلّبه دليل على الحق الذي هو عليه، فلو كان على الباطل لما «نصره الله». وشكّلت هذه السردية جزءًا مهمًّا من عقيدته السياسية الحربية. وتعتمد هذه القدرة الحربية في الأساس على العامل البشري، أي المقاتل جيِّد التدريب، قوي العزيمة، المستعد للموت، الساعي إليه.

يتشابه ذلك مع عناصر الجهاديين عمومًا، إلا أن الجديد في حالة تنظيم الدولة هو امتلاكه أو شغله «حيّزًا مكانيًّا»، وفرْض نفسه بوصفه نظامًا سياسيًّا وسلطة حكم وجهازًا إداريًّا. ولا ينشغل التنظيم ومقاتلوه بمن كان يمتلك هذا الحيّز وموقعه في معادلات الصراع القائمة في ذاك الحيّز. لذلك، وجدنا التنظيم سيطر على أغلبية المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة في سورية، وتموضع في المناطق العراقية ذات الأغلبية السُنِّية خلال انتفاضتها الأولى ضد الاحتلال الأميركي، والثانية ضد السياسات الطائفية للحكومة العراقية (نوري المالكي) بعد الانسحاب الأميركي من العراق. وبتوصيف آخر، يختار تنظيم الدولة مناطق تعيش في حالة فراغ سلطوي، أو اضطراب أمني، وتشهد في الوقت عينه تصدُّعات اجتماعية ناقمة على حكومات مركزية ضعيفة وفاقدة إلى حد بعيد المشروعية.

أما أساليبه القتالية فهجينة تجمع بين نمطَي «حرب العصابات» و«الحرب التقليدية». واعتمد التنظيم في النمط القتالي الأول على خبرة الجهاديين السابقين في الميادين وبأسهم الشديد، وعلى العمليات الانتحارية والانغماسية والخلايا الصغيرة والتفخيخ. أما النمط الثاني فأدارته مجموعات المنضمين إليه من ضبّاط جيش واستخبارات، وظَّفت الأسلحة التي استولت عليها من مستودعات الجيش العراقي ومن فصائل الثورة السورية، وما اغتنمته بدورها من مستودعات «الجيش السوري». وكانت النقطة التي مكَّنته من إعلان دولة الخلافة، بوصفها تمثُّلًا لمشروعه الأيديولوجي، هي «انتصاره العسكري» في الموصل في 10 حزيران/ يونيو 2014؛ إذ حصل على كميات ضخمة من الأسلحة والأموال، وظَّفها في معركته في سورية، خصوصًا في حسم معارك محافظة دير الزور ضد الفصائل المحلّية في 5 تموز/ يوليو 2014.

ظل التنظيم يتقدم بسهولة نسبية على الأرض غذَّت بشكل راجع صدقية دعايته السياسية في سورية والعراق، حتى هدَّد في 9 آب/ أغسطس 2014 أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق، فأوقفه الطيران الأميركي عند تلك النقطة، وفي سورية عند عين العرب/ كوباني. وتوقف تمدد التنظيم مع بدء العملية الجوية للحلف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، لكنه لم يتقهقر كثيرًا في بداية الأمر، وظهرت مرة أخرى قدرته على المزاوجة بين كونه تنظيمًا مقاتلًا، له مرونة الحركة، وضرورات سيطرته على مناطق واسعة وإدارته مدنها وبلداتها. أما على المدى المتوسط ومع تشكل تحالفات واشنطن على الأرض، متمثِّلة بميليشيات حزب

الاتحاد الديمقراطي (PYD) الكردية في سورية، وبشمركة إقليم كردستان العراق، وميليشيات الحشد الشعبي في العراق، فظهرت علامات الإنهاك العسكري على التنظيم.

في سورية، استغلَّ تنظيم الدولة منذ البداية تجنُّب سلاح الجو التابع لجيش النظام استهدافه، مقارنة بتفرغ هذا السلاح لقصف قرى فصائل الجيش الحر والجماعات الإسلامية المحلية وبلداتها، أو تركيزه في حربه على جبهات معيَّنة في ما عُرف من الناحية الإستراتيجية العسكرية بـ «سورية المفيدة» التي لم تكن جبهات تنظيم الدولة ضمنها. ومهما يكن الأمر، وبصرف النظر عن طبيعة الجدل الذي احتدم في فترة تمدد التنظيم في سورية عن طبيعة التواطؤ المتبادَل بين إستراتيجيتَي تنظيم الدولة والنظام السوري على الصعد السياسية والدعائية والعملياتية، نجح التنظيم في سورية في الأساس بالسيطرة على المساحة الكبرى من المناطق التي كانت تسيطر عليها فصائل الجيش الحر والفصائل الإسلامية المحلية، بينما لم يتوسَّع في الحصيلة على حساب النظام إلا بنزر يسير من حيث المساحة والأهمية.

ظهر مع التدخل الروسي في سورية في أيلول/ سبتمبر 2015، أن جميع الأطراف تتسابق للسيطرة على مساحة تنظيم الدولة. فبعد التركيز الأوَّلي للإستراتيجية الحربية للحلف العسكري الذي تقوده روسيا بحكم الأمر الواقع على إضعاف قدرة فصائل الجيش الحر والفصائل الإسلامية على مواصلة التقدم الذي حققته في محافظتَي إدلب ودرعا في النصف الأول من عام 2015، انتقل هذا الحلف أيضًا للتركيز على تنظيم الدولة، ونجح، إلى جانب التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن ويدعم قوات سوريا الديمقراطية، في اقتسام أراضي سيطرة التنظيم المنهزم على ضفتي نهر الفرات.

- الإنجازات السياسية

ليست الإنجازات السياسية لتنظيم الدولة إلا ترجمة عملية للانتصارات العسكرية، كما وصفناها سابقًا؛ حيث يوظّف التنظيم هذه الانتصارات في دعايته بهدف شرعنة وجوده، وكسْب الأتباع والمبايعين، وحكم «رعيّته». ولا يحرص التنظيم مطلقًا على مد أي جسور لعلاقات سياسية بالآخر؛ فهذا الآخر هو شيء واحد فكريًّا وسياسيًّا، كافر أو مرتدّ، جزاؤه الحرب والقتل، على اعتبار أن «ملّة الكفر واحدة». وبناء عليه، لا

مساحة للعمل السياسي تحت سلطة التنظيم أبدًا. لكن التنظيم يوظف هذا السلوك «الاحتكاري» في «سياسته» كما هي، ويلعب لعبته الوحيدة عبر التوجّه إلى المسلمين عمومًا، والادّعاء بأنه لا يوالي أيًا من دول هذا العالم الذي «يتآمر على المسلمين كافة»، ومنظماته، أي لا يقيم علاقة سياسية أو اقتصادية بالدول والمنظمات الدولية، بل يقاتل حتى الجماعات التي تواليها، أي تقيم أيّ درجة من العلاقة بها، ومنها تلك الجماعات الجهادية والإسلامية. ويستثمر التنظيم عمله العسكري وإنجازاته مهما صغُرت، حتى لو كانت قتل «مرتدّ» أو «كافر» في ناحية بعيدة من المعمورة، بوصفها منجَزات سياسية على المستوى الرمزي، لتأكيد قوّته وسطوته وصدقيته.

- إدارة المناطق

أوْلى تنظيم الدولة إدارة المناطق الخاضعة لسيطرته عناية بالغة، خلافًا لأسلافه، سواء أكان ذلك قبل مرحلة «التمكين»، أي في مرحلة «إدارة التوحّش»، أو بعد التمكين وإدارة «الدولة». لم يبتدع التنظيم جديدًا في إدارة تلك المناطق، لكنه استوحى من نُظُم الحكم الإسلامي السابقة، على زمن «الخلافة»، التقسيم الإداري بشكله المدرسي المتخيَّل، البسيط، الجامد الذي يتجاهل حدود سايكس - بيكو، ويتيح للتنظيم تصريف الأمور عن طريق «دواوين مختصّة»، مع ابتداع وتضخيم وتطوير مثير للاهتمام في المجال «الأمني»، وما يشمله من شرطة وسجون ووسائل تحقيق وعقاب، ومنها الإعدام المسرحي العلني، وهي التي يقدِّم لها أبو بكر ناجي وأبو عبد الله المهاجر في كتابيهما المشار إليهما سابقًا من خلال رفع الحرج عن وجوه الاختراق والتجسس، حتى على «المجاورين والمخالفين»، أي الحركات الإسلامية، وما يستتبع ذلك من متوالية تفكير وممارسة قائمة على تشدد وتوسُّع وقحين في التدخل الاستخباراتي الطابع في شؤون الفرد والأسرة عبر الخلط بين نظام الحسبة وتطبيق الحدود والتعزيرات والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من جهة، وما توفِّره أدوات الدولة والحكم الحديثة وخبراتها ومهاراتها، البشرية والتنظيمية والتقنية، من قدرة على المراقبة والسيطرة على «الرعايا»، في إطار طريقته الاستخباراتية في إقامة سلطته وممارستها من جهة أخرى.

بمثل هذا التصور، ومع إدراك التنظيم حاجات الناس الأولية في «مناطق الفوضى» إلى الأمان والغذاء والدواء والإدارة، وإدراكه قدرته هو تحديدًا، بأفراده، وباستعداده النفسي الفكري التنظيمي المسبق للتأقلم

مع مثل هذه الحالة وهذا النوع من الحروب؛ عمل التنظيم، عبر آليات تلقيم مسبقة، وبشكل آلي، على إدارة هذه المناطق بعد فراغها التام من أي سلطة منافسة. وبغض النظر عن مساحة المنطقة التي يسيطر عليها، دأب على إقامة المحاكم الشرعية وملحقاتها من نظام الحسبة و«الشرطة» ونظام الأمن لفضِّ النزاعات وحل الخصومات وإبرام العقود، مثل البيع والشراء والكراء والزواج، وإدارة الصحة على أساس البنى القائمة من مستشفيات ومستوصفات وغيرها، وكذلك إدارة الطرق والأسواق والمرافق.

بخلاف غيره من الفصائل والميليشيات، ركّز التنظيم على «التربية»، ومنحها أولوية عبر أدوات مختلفة؛ للاستفادة منها في استقطاب المقاتلين «الجدد» المحلّيين. وفي هذا الجانب، أحدث التنظيم ارتباكًا كبيرًا، كان سببًا خاصًا لهجرة آلاف الطلاب والمعلمين من المناطق التي أخضعها لسلطته في سورية، بسبب إلغائه النظام المدرسي والتربوي «الرسمي» الذي ظل قائمًا حتى بعد سيطرة فصائل المعارضة السورية على مساحات واسعة من البلاد. وعلى النقيض من ذلك، فرض التنظيم الدورات الشرعية «على مذهبه»، وقدّم مناهجه التعليمية الخاصة بعد «حذف بعض العلوم». وفي رأينا، اتّبع تنظيم الدولة هذا النهج لإحداث قطيعة بين مجتمعات هذه المناطق وما يسميه أو يصنّفه عالم الطاغوت ودولة الكفر، وذلك بهدف تثبيت سلطانه عبر القطع مع الأوضاع السابقة أو المجاوِرة من خلال إحداث تغيرات ديموغرافية مهمة في بنية مراكز المدن والبلدات والنواحي، باستقدام تجمُّعات مهاجرين «مؤمنين به بصلابة» وبنائها، ودفع المناوئين إلى الهجرة.

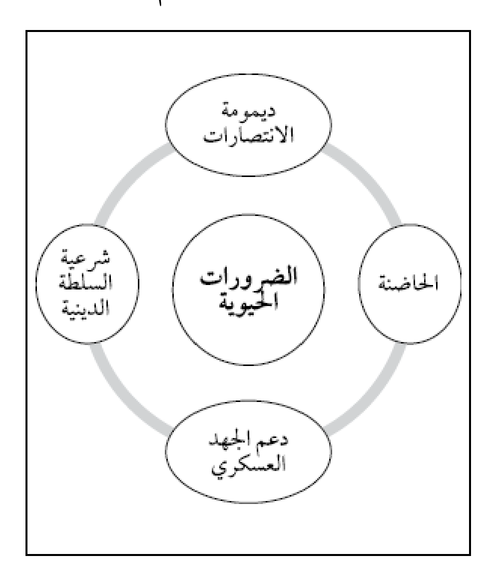
نظم النفط خُطا التنظيم العسكرية والإدارية في المناطق التي سيطر عليها؛ إذ استماتَ في العراق للسيطرة على بيجي ومصفاتها. وفي سورية، أمّنت له سيطرته على دير الزور ومناطق من الحسكة عشرات آبار النفط الصغيرة والمصافي البدائية المحلية. وخاض معارك قاسية على دير الزور، دامت طوال النصف الأول من عام 2014، حيث كان النفط هدفًا ووسيلة. فقد كانت الفصائل المسلّحة المحلية، الجهادية منها أو تلك التي تُسمّى الجيش الحر، بما تمثله من انعكاس للتركيبة العشائرية والمناطقية، متنازعة على النفط. وسهّل هذا الأمر للتنظيم اختراقها واختراق المجتمعات المحلّية من خلال تقديم نفسه مديرًا ناجحًا للمنطقة التي تَناهَبها لصوص النفط، وقعدوا عن مقاتلة ما يسميه «العدو النصيري»، أي النظام السوري وفق دعايته في تلك

الفترة. وبالاعتماد على خلاياه في جل الجماعات المسلّحة، وعلى رأسها تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الشام، جبهة النصرة، تمكَّن في مرحلته الأولى من تبديد قوتها وطردها، أو القضاء عليها تباعًا.

ب- الضرورات الحيوية

تُعرَّف الضرورات الحيوية بأنها الموارد والوسائل والظروف الضرورية لكل طرف من أطراف الصراع ليبقى، وليستطيع ممارسة السلطة، وليستمر في خوض معاركه على المستوى العسكري، ولتكون «القدرات المؤثِّرة» مفعَّلة بشكل كامل أيضًا[664]. وبهذا التعريف، تكتسب الضرورات الحيوية أهمية كبيرة في دورة حياة التنظيم؛ إذ قد تُشَل قدرته على المطاولة بتحييد إحدى هذه الضرورات، وربما ينتهي تمامًا بحرمانه من أكثر من واحدة منها. ويمكن توصيف «الضرورات الحيوية» لتنظيم الدولة وترتيبها وفقًا للشكل (6-2).

الشكل (6-2)
الضرورات الحيوية لتنظيم الدولة



المصدر: من إعداد الباحث.

- ديمومة الانتصارات

ورد معنى ضرورة ديمومة الانتصارات لتنظيم الدولة في السطور السابقة من أوجه عدَّة. ويمكن هنا إيراد إضافة مهمة؛ وهي أن توقُّف الانتصارات وحده، وليست الهزيمة بالضرورة، كافٍ لتأكُّل شرعية

التنظيم حتى عند بعض مبايعيه؛ لأنه تنظيم حربي في المقام الأول. يضاف إلى هذا المعنى أن ضربة جوية معزولة من حلف «دولي» قد لا تضرّه؛ وأن ما يمكن أن يمثّل فارقًا على هذا الصعيد بالفعل هو هزيمته على الأرض من منافسيه القريبين على «الحاضنة المستهدَفة»، وهذا ما لم يعتمده التحالف الدولي.

بإعلان التنظيم إقامة الخلافة، لإثبات منعته وشوكته وتغلّبه، باعتبار ذلك مصدرًا للشرعية، أمسى يومها مكشوفًا نسبيًّا من الناحية العملياتية؛ لأن الانتصارات صارت تعني أيضًا الدفاع عن هذا الوجود «الرمزي والمادي» الظاهر على هيئة دولة وحماية مصالحه. وظهرت عنايته بهذا الأمر، فاعتقد، نظرًا إلى إدراكه الخلل في موازين القوى، أن جرعات مفرطة من العنف الموثَّق المصوَّر تُحقِّق الردع ضد العنف المقابل المتمثل بالقصف الجوي الذي يشمل التجمعات السكنية. وحاول يومها تصدير ذلك بوصفه انتصارات عسكرية وتفوُّقًا أخلاقيًّا. ومن ذلك مثلًا، إعدام الطيار الأردني (معاذ الكساسبة) حرقًا في موقع مقصوف كان التحالف قد دمره؛ حيث يوحي للآخر بالفرق بين من يقتل بعشوائية، ومن يقتل بانتقائية. المفارقة أن التنظيم لم يترك فهم ذلك للآخرين، لكنه قدَّمه في صورة مرافعة علنية لتبرير حجم العنف المستخدَم (الحرق) ونوعه.

- الحاضنة والأحلاف

لا نريد بتعبير «الحاضنة والأحلاف» هنا، ولا بالتعبيرات القريبة منه دلاليًا، أن نزعم أن التنظيم حقّق نجاحًا سياسيًّا عميق الجذور على المستوى الاجتماعي؛ فمفهوم الحاضنة في هذا السياق إشكالي جدًّا، من وجوه عدة؛ أحدها أنه يُعبِّر عن تطرُّف بعض المقاربات الثقافوية لتنظيمات جهادية مثل تنظيم الدولة، على نحو يمثل تمهيدًا مقصودًا أو غير مقصود لطبيعة معيَّنة من التعامل مع الأمر برمّته. المراد هنا بالتحديد أن هذا التنظيم تمَّت له السيطرة بحكم الأمر الواقع على مناطق ومجتمعات، وعبَّر من خلال ذلك عن مشروع سياسي خاص به هو، لا يتطابق ولا يتقاطع بالضرورة بمجمله مع رؤية تلك المجتمعات أو ثقافتها أو رغبتها. لكن هذا أثَّر، على أي حال، في واقع الناس، بدفعهم إلى التعامل معه، تعاملًا راوح بين المقاومة والمبايعة، مرورًا بدرجات من القبول بالأمر الواقع واللامبالاة والهروب، وغير ذلك. وهذا أمر بالغ الحساسية هنا؛ إذ نتحدث عن الحاضنة والأحلاف التي ترتبط بمثل تنظيم الدولة، أو بمثل ظاهرة تنظيم

الدولة؛ فهي ليست حواضنَ وأحلافًا ثابتة واسعة، وإنما حواضن بؤرية متغيّرة، لا يمكنه حتى هو الاعتماد عليها.

يبدو من تصرّف التنظيم أنه كان يدرك ذلك النقص، وظل يعوِّض عنه بخطاب داخلي موجَّه إلى الذات، أي إلى الحلقات الأضيق منه، موازٍ، يدندن بالغربة السرمدية والهجرة الراجعة والطائفة القليلة الناجية المنصورة، وبسياسات معيَّنة مثل: تقديم المهاجرين في الأمر ومنهجية التربية والدورات الشرعية، وتَألفة القلوب واستمالة الجماعات والقبائل وتغليظ العقوبات العلنية والمسرحية في جنب «المرتدّين» و«المنشقين» لاستدامة الخوف في الناس الخاضعين لسيطرته، وزرع بؤر دعوة وتجنيد في نواحٍ مرتبطة به من العالم؛ حيث تعني التبعية للخلافة عنده تبعيَّة روحية رمزية لا تقتضي بالضرورة تواصلًا جغرافيًّا أو ماديًّا. لذا، رأيناه يُعلي من شأن بيعات في نيجيريا وبلاد المغرب العربي وليبيا والقوقاز وشبه جزيرة سيناء في إثر إعلانه الخلافة.

بسط تنظيم الدولة نفوذه في العراق وسورية على امتداد حوض الفرات، من عين العرب/ كوباني شمالًا، وحتى تكريت جنوبًا، وربطه بحوض دجلة الغربي بامتداد على الخابور، وهي منطقة ذات بنية عشائرية متداخلة، تعيش في شقِّها العراقي معيشة نقمة ومقاومة ضد محاولة تهميشها أو استئصالها من نظام حكم يتّبع سياسات طائفية تجاهها، بوصفها «عربية أو سُنيَّة» وفق تقويمها لذاتها على الأقل، أو بتهمة كونها شكَّلت «حاضنة شعبية لنظام صدام حسين»، ثم لتنظيم الدولة. في ضوء ذلك، قدَّم التنظيم نفسه في صورة المدافع عن «العرب السنَّة» ضد خطر الاستئصال الداهم، أو ظهر بمظهر المنتقم لهم مما تعرّضوا له من قهر وقمع وعذاب.

في ظل الواقع السابق، جعلَ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الناس، «العرب السنّة»، على طائفتين: **الأولى** هي «صحوات الردة»، ومنهم أولئك الذين لهم أدنى تلبُّس بالعملية السياسية التي يقاتلها. و**الثانية** هي المبايعون أو المسلّحون المحالفون له الذين لا يعترضون على مشروع سلطته. واعتمد المقاربة ذاتها في سورية تقريبًا؛ إذ قدَّم نفسه مدافعًا عن المجتمعات المحلية في محافظات المنطقة الشرقية «المهمَّشة» اقتصاديًّا واجتماعيًّا، مقارنة بالمركز، على الرغم من تركُّز الثروات الطبيعية والمعدنية فيها. ووجدت دعايته

صدًى لدى كثير من الفئات في دير الزور والرقة والحسكة الذي عرَّف «الانتصار للذات» بالانضمام إلى التنظيم بغرض الانتقام من الواقع السابق.

في مثل هذه الظروف الجائرة المزمنة، تمكَّن تنظيم الدولة من سياسة مجتمعات هذه المنطقة، ليشتق له منها ما يُسمَّى «حاضنة» مَجازًا. وهكذا أعلن أبو بكر البغدادي في نيسان/ أبريل 2013 أنه كان قد «أرسل الجولاني، أمير جبهة النصرة إلى الشام»[665]، وجعل له قسمًا من مال الخزينة بهدف النصرة، حتى إذا استوى الأمر، أعلن البغدادي إلحاق التنظيمين في الشام والعراق في دولة واحدة، الأمر الذي استنكره الجولاني بعد يومين[666]، فحدث انشقاق في الجهاديين، شكل له الحاضنة الأولى المعينة له على أرض سورية، ومن ثم بنى عليها بالأساليب والوسائل المذكورة آنفًا.

كان دور العنف، أي المقاتَلة والإخضاع والقمع، كبيرًا في سورية ضد حواضن الثورة المناهضة لنظام الأسد، مقارنة بحربه ضد أهل مناطق سيطرته في العراق. ومن ذلك معاركه الطاحنة في حلب وإدلب ضد فصائل الثورة السورية المحلّية، وضد تنظيم القاعدة، وجبهة النصرة، في كانون الثاني/ يناير 2014، وما أعقبها من هزيمته هناك، ليتابع حربًا تمتد من الرقة حتى البوكمال، انتهت بسيطرته على مدينة دير الزور في تموز/ يوليو 2014، بعد معارك يُقدَّر عدد الضحايا فيها في صفوف أعدائه من «مسلمين سُنَّة» بنحو أربعة آلاف ضحية[667].

من ذلك أيضًا، اتّباعه سياسة الترغيب والترهيب للسيطرة على العشائر؛ فكان التهجير والقتل نصيب «الشعيطات»، وهي عشيرة كبيرة تنتشر في قرى بين مدينتَي البوكمال والميادين، سبق أن تمرد أفراد منها عليه، ويُقدِّر أفراد منها عدد قتلاهم بنحو 400 قتيل، في حين وثَّقت منظمات حقوقية 115 قتيلًا منهم[668].

- **دعم الجهد العسكري**

«للجهاد والسيف» مركزية في بنية تنظيم الدولة. وبما أن التنظيم لا يتوقف عن صنع الأعداء، فإن معظم جهده أُنفِق على تمويل عملياته، خصوصًا حينما كان في مرحلة انتقال من جماعة أو جماعات مسلّحة إلى حالة يبدو فيها أقرب إلى دولة يحكمها رجل يزعم أن نَسَبه يعود إلى قريش، ولها مؤسسات رسمية تُعرَف

بالدواوين، مع إدخال مفاهيم وهيئات حديثة أو استخدام ما هو موجود، بحكم الأمر الواقع، وتمَّت له السيطرة عليه.

أما هيكله العسكري، فلم يكن يبدو في هيئة جيش حديث؛ إذ كان التنظيم يُخضع كل مبايع تقريبًا لدورة تربوية شرعية، ولدورة إعداد قتالي بسيطة التجهيز والزمن غالبًا، وظلت نُويَّات كتائبه المقاتلة تعود إلى أصله بوصفه جماعة جهادية. واستنزفت مسألة تمويل العمليات العسكرية قدرات التنظيم والمجتمعات المقهورة التي يسيطر عليها في مناطق شاسعة.

- شرعية السلطة الدينية

يعتمد الأساس النظري والرمزي لتنظيم الدولة في شرعنة سلطته وحكمه على مرجعية دينية فقهية وحديثية، احتاج إليها بشدة في بداية تأسيسه، في خضم التنافس على احتكار تمثيل التيار الجهادي بتاريخه ومراحله وساحاته. من هنا، كانت مركزية إعلان الخلافة وإقامة الحدود والاهتمام بالراية وتوحيد الرواية في صلب عقيدته السياسية الشرعية. ومن دون الشرعية المستمَدة من استدعائه الانتقائي للنصوص واحتكاره تفسيرها، يصبح التنظيم محض قوة عارية وسلطة قهرية ليس لها من جذور اجتماعية إلا جذور ضعيفة وقليلة. ويمكننا أن نلحظ أن خطاب التنظيم الديني تبليغي تقريري، فمع تنامي سلطته وسيطرته، صار يتصرَّف ويصرِّح كأنه لا يلزمه من حيث المبدأ أي قدر من الدعوة والمحاجّة والإقناع، ويكتفي بالبلاغ، ثم الحكم، فالتنفيذ.

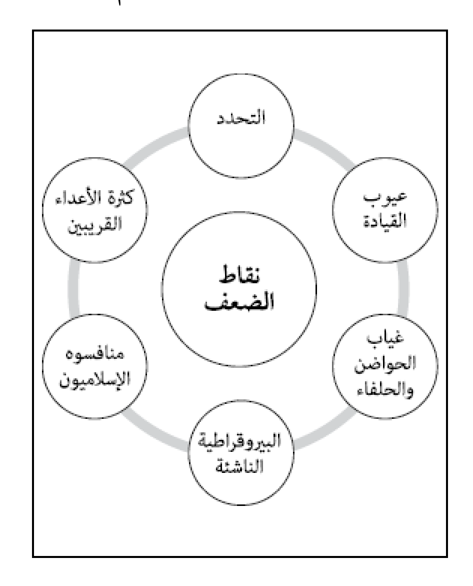
الواقع أن التنظيم استمد عناصر قوته من سيطرته الحربية بحكم الأمر الواقع في مناطق فوضى وفراغ؛ فليست شرعيته شيئًا كامنًا في حججه وتأصيلاته الفقهية في السياسة الشرعية. وبهذا المعنى، لا تمثّل الشرعية الدينية جزءًا من مراكز الثقل، ولا من القدرات المؤثِّرة اللازمة لإستراتيجيته العسكرية المُسخَّرة لتحقيق أهدافه العامة؛ فهو يتقدم على حساب أطراف لها من رصيد الشرعية «الدينية» أقوى مما له، أو بقدر ما له على الأقل، والمقصود هنا أكثر خصومه ومنافسيه على التيار الجهادي، وظل يتقدم حتى بعد أن هاجمه رموز هذا التيار المعتبَرون فيه، مثل أيمن الظواهري؛ حيث وقع جدل عبر تسجيلات صوتية متبادَلة، من بينها كلمة

الناطق الرسمي باسم تنظيم الدولة، العدناني، المعنونة بـ «ما كان هذا منهجنا ولن يكون»، وهي التي عقَّ بها تنظيم قاعدة الجهاد. أما باقي رموز التيار الجهادي مثل أبي محمد المقدسي وهاني السباعي وأبي قتادة الفلسطيني، وغيرهم، فكتبوا يندّدون به. وأما التيارات الإسلامية الأخرى، فاشتدَّت خصومتها معه على من يمثِّل الإسلام والأمّة والجهاد.

ج- نقاط الضعف الحرجة

يُقصد بنقاط الضعف الحرجة أن واحدة أو أكثر من الضرورات الحيوية المشار إليها في ما سبق صارت غير كافية، أو مكشوفة للعدو. وبكلمات أخرى، أصبحت عرضة للتحييد أو التحريم أو الهجوم، سواء بصفة مباشرة أم غير مباشرة[669]. وعلى الرغم من امتلاك التنظيم أغلبية عناصر «القدرات المؤثرة» و«الضرورات الحيوية» اللازمة للبقاء والاستمرارية، فإن بنيته التنظيمية وسلوكه السياسي والعسكري اكتنفا كثيرًا من «نقاط الضعف الحرجة» التي ساهمت في إضعافه أو إنهاء فاعليته العسكرية بسرعة قياسية، مقارنة بحجم الموارد والمساحات التي سيطر عليها. ويمكن تصنيف أبرز «نقاط الضعف الحرجة» لدى تنظيم الدولة كالآتي، وكما هو موضح في الشكل (6-3).

الشكل (6-3)
نقاط الضعف الحرجة لدى تنظيم الدولة



المصدر: من إعداد الباحث.

- **التحدُّد**

توسَّع تنظيم الدولة وصنع من الأعداء أكثر من طاقته على سد جبهاته وإدارة مناطقه وترسيخ سلطته وسياسة أمور الناس. كما استهلك خطابه بسرعة، واستنزف مادّته البشرية بأكثر من قدرته على التجنيد. يضاف إلى ذلك الطبيعة الرجعية المتطرّفة للتنظيم التي تلقى الاستهجان والرفض والعداوة، حتى لدى المجتمعات المحلية ذات الأغلبية المسلمة. أما على المستوى الدولي الرسمي، فإن وجود مثل هذه التنظيمات فحسب يُعَد فكرة غير مقبولة ومهدِّدة، وتستدعي أشد الرد، وعلى رأسه الرد الحربي، بهدف القضاء التام عليها.

- **عيوب القيادة**

اهتم تنظيم الدولة، بعد توسّعه وتمدّده إلى جبهات عدة مفتوحة وواسعة، بمسألة «التجنيد» و«استقطاب المقاتلين» الجدد بسبب استنزاف عناصره في المعارك وفي الأمور الإدارية والأمنية. راح التنظيم يعتمد على قادة وكوادر ليس لهم إيمان أو ولاء أو كفاءة أو خبرة، مثل القادة الجهاديين القدامى الذين شكلوا نواته الأولى في العراق، ليعالج النقص الفادح في الكوادر العسكرية والإدارية. وفقد خلال ذلك أهم ميزاته، بوصفه تنظيمًا جهاديًّا حربيًّا، المتمثلة بالتماسك الداخلي والسِرّية والمرونة والبراعة في حرب العصابات. وكما تذكر وسائل الإعلام التابعة لتنظيم الدولة نفسه، خسر التنظيم أغلبية رموزه وقادته المؤسِّسين المؤثرين. ومع ذلك، يبقى التكهن بالمصير النهائي لخلايا التنظيم كلها أمرًا صعبًا.

- **غياب الحواضن والحلفاء**

نوقشت فكرة افتقار تنظيم الدولة إلى الحواضن والحلفاء بطرائق مختلفة في ما سبق، وما يمكن إضافته هنا هو أن المنظور الوحيد لاستمرار مثل هذه التنظيمات التي توصف بالحربية هو الحرب. ومهما توسّع الحديث عن «حاضنة» للتنظيمات الجهادية الحربية في الهوامش الريفية والمدينية، أو في مناطق الفوضى والثورة؛ فهو لا يرقى بالتأكيد إلى مستوى الإشارة إلى حركات ذات جذور اجتماعية عميقة ومتشعّبة، لها تاريخ في النضال السياسي والاجتماعي المنسجم أو المندمج مع المجتمعات المحلّية لهذه المنطقة أو ذلك البلد.

لذلك، تبدو هذه التنظيمات معزولة وغريبة ومتطرّفة، لها طبيعة سرِّية مجهولة وملثمة واستخباراتية، خصوصًا من حيث أسماء قادتها وسلوكهم وخلفياتهم وسِيَرهم الشخصية. وتبدو مهمة القضاء عليها، بصرف النظر عن النيات والأهداف الحقيقية للمتدخلين ضدها، سهلة وشرعية وضرورية، بلا جدال. وباستثناء بعض التفاهمات أو التحالفات الظرفية مع ميليشيات قبلية أو إسلامية محلّية، تتحوّل في الحصيلة إلى اندماجات قسرية أو شبه طوعية، فإن مسألة تكوين تحالفات سياسية وعسكرية، أو الانخراط في محاور إقليمية، مسألة متعذِّرة في الأساس، بسبب طبيعة هذه التنظيمات والحركات.

- البيروقراطية الناشئة

أدّى تحول تنظيم الدولة من جماعة جهادية حربية، أو من شبكة خلايا جهادية، إلى بنيان هرمي له هيئة الدولة، ويسيطر على جغرافيا واسعة، إلى تكوُّن بيروقراطيّة أجهدت التنظيم من نواحي الطاقة البشرية والتنظيمية والتمويلية، وجعلته مكشوفًا لأعدائه في بيئة خطرة.

- المنافسون الإسلاميون وكثرة الأعداء المحلّيين

تعامل تنظيم الدولة مع الإسلاميين المحلّيين، وحتى مع الجهاديين منهم، بوصفهم الخطر الداهم الأوْلى بالتحييد؛ حيث إنهم ينافسونه على مصادر شرعيَّته الأساسية في التيار الجهادي الذي يُعَدّ خزّانه البشري، ولم تكن الحرب بينهم في مفاصل عدة بأقل ضراوة من محاربة غيرهم. في سورية، قاتل التنظيم تشكيلات الجيش الحر بضراوة، ولاحق بعد انتصاره وسيطرته جميع المنتسبين السابقين أو المشتبه بهم، وأوقع بهم عقوبات بتهم مختلفة، أو أخضعهم لدورات استتابة وجنَّدهم.

3- خطوط الإستراتيجية العريضة

يمكن استخلاص أبرز خطوط الإستراتيجية العريضة لتنظيم الدولة في ما يأتي:

- توجيه ضربات نوعية من نمط العمليات الانتحارية أو الانغماسية أو التفخيخية (VBIED) بهدف إيجاد حالة فوضى في المناطق المرشحة للانتقال إليها.

– الوجود بعناصره وخلاياه من أهل المناطق المضطربة ذاتيًّا، أي من دون تأثير منه، ثم حض باقي أتباعه على الهجرة إليها بغية تأسيس نواة جماعة مقاتلة[670].

– تشكيل نواة الجماعة المقاتلة الصلبة، والسعي لإدارة مناطق الفوضى من الجوانب الحيوية المتمثلة في الأساس بـ: فرض الأمن وإدارة المرافق القائمة وتأسيس المحاكم الشرعية لفض النزاعات والخصومات والدعوة إلى مزيد من الهجرة بوساطة ماكينة إعلامية لا تهدأ.

– إحكام السيطرة الأمنية التامة على حواضر قريبة وسهلة لـ «أهل السنّة والجماعة» في تلك المناطق من خلال ضرب العدو أو المخالف أو الخصم القريب الذي يصنّفه باعتباره مرتدًّا، وتصفية أشكال المقاومة كلها ضدّه لتحقيق ما يعتبره «الغلبة والشوكة».

– العمل على السيطرة على البنى التحتية والموارد الحيوية، لتمويل نفسه ذاتيًّا، والحرص على السيطرة على الحواضر والأسواق، ولذلك أولوية عنده حتى على مقاتلة ما يسميه «العدو الكافر الأصلي»؛ وذلك بغية تأمين التجنيد والتمويل وتحقيق مشروعه السياسي الديني المتخيَّل، بالنظر إلى هذه الحواضر بوصفها موضوعات لسلطته.

– العمل على ربط «معاقل أهل السنَّة» بشبكة دعم لوجستي وشبكات خلايا، تتواصل في الأساس عبر الإنترنت.

– العمل على إيجاد حدود افتراضية مؤقتة بحكم الأمر الواقع مع أعدائه الأقوياء المجاورين بوساطة حاجز عملياتي يضغط بفاعلية وثبات على ثغوره معها.

– المواظبة على مُشاغَلة الأعداء البعيدين، أو استهداف المجتمعات القاصية بعمليات هدفها توليد بؤر توتر سياسي، أو إشاعة الاعتقاد أنه قادر على الضرب في أي مدينة ومكان ووقت يشاء؛ ليهزّ ثقة الناس بحكوماتهم، مُدرِكًا حساسية المسألة الأمنية للدول المستقرة؛ وليجعل نفسه عامل استقطاب وتوتير سياسي لأعدائه، خصوصًا مع تأزّم مشكلات اندماج الأقليات المسلمة في مجتمعات غربية إثر موجات الهجرة واللجوء، وصعود اليمين الشعبوي والمتطرّف؛ ولأهمية مثل هذه العمليات في تجنيد جهاديين محلّيين على

هيئة خلايا نائمة في الدول الغربية؛ ولتوفير مناطق بديلة، «يهاجر» إليها، و«يجاهد» فيها في حال إنهاء وجوده في الدول العربية والإسلامية، أو تمديد نطاق سيطرته إليها في حال تعزيز هذا الوجود في تلك الدول.

ثالثًا: الهيكل التنظيمي والإداري

1- الخليفة

جهد تنظيم الدولة، منذ إعلانه عن الدولة الإسلامية في العراق والشام في نيسان/ أبريل 2013، ثم إعلانه قيام الخلافة الإسلامية في حزيران/ يونيو 2014[671]، لإظهار صفة «التمكين»، لما لها من أهمية في العقيدة والعقلية السياسية عند عموم الجهاديين. واقتضى هذا الأمر إنجاز سنِّ القواعد والأحكام الشرعية وفرضها، بوصفها أداة التمكين وعلامته. وفي هذا السياق، عمل التنظيم على تأطير أجنحته القيادية والشرعية والعسكرية والأمنية والإعلامية والخدمية، لتأخذ هيئة «دواوين خلافة أو مؤسسات دولة»، مع ما ترتب على ذلك من خروج عن تقاليد أسلافه من التنظيمات الجهادية، القاضية بالتريّث في إعلان الدولة، وتحيُّن نضوج الفكرة والزمن المناسب، والاستمرار في العمل بصفة جماعات جهادية سرِّية.

كان أول خرق لهذه الخطوط هو ظهور رأس التنظيم، البغدادي، بشحمه ولحمه، على منبر المسجد الكبير في الموصل، وأمام الكاميرا، يخطب في الناس ويؤمّهم في صلاة الجمعة، مبشّرًا إياهم بدولة «العدل والإحسان»[672]. كان هذا الظهور ضروريًّا وملحًّا من أجل إثبات انتقال التنظيم إلى مرحلة الدولة «الظاهرة»، ولضغط الصراع داخل أوساط الجهاديين عمومًا، وتنظيم القاعدة خصوصًا، في ما يتعلق بالشرعية في مرحلة إعلان الدولة في العراق والشام، ومن ثم إعلان الخليفة والخلافة لدرء شبهة بيعة المجهول. فبارتقاء «الخليفة البغدادي» المنبر، ما عاد هناك مجال للتأويل والتحليل حول شخصية رأس التنظيم؛ فزعيمه هو «أمير المؤمنين» اليوم، وهو إبراهيم بن عواد البدري «القرشي»، أبو بكر البغدادي. وهكذا، أسس تنظيم الدولة، بِلُغته وعقيدته الشرعية السياسية، شرعيته الدينية والدنيوية؛ فالخليفة من نسب قرشي، بايعه أهل الحل والعقد، ورضيه الناس لأمرهم، وقام خطيبًا في المسجد الكبير لحاضرة الخلافة، قيِّمًا على أمر الدنيا والدين بعد أن صارت له الغلبة والشوكة ودالت له الدولة.

2- الشورى ومجلسها

يسمي تنظيم الدولة حكمه «حكم شورى» من أجل إسباغ شرعية على تحكُّم حلقته الضيقة المطلق في الأمور. وبناء عليه، فإن الخليفة يجب أن يحيط نفسه بـ «مجلس شورى»؛ التزامًا بمبدأ (وَأَمْرُهُم شُورَى بَيْنَهُمْ) (الشورى: 38)، وتشبُّهًا بـ «الخلافة الراشدة على منهاج النبوّة». ومجلس الشورى هذا ليس مجلسًا لمشاورة وليّ الأمر فحسب، لكنه مجلس وزراء فعلي، يضم صقور تنظيم الدولة المتنفذين، ويملك نظريًّا حق عزل «الخليفة». ولا توجد آلية واضحة لإزاحة شخص منهم أو تعيين آخر محله.

تبدو المقالة التي نشرتها صحيفة **تلغراف** البريطانية في أيلول/ سبتمبر 2014 الأكثر دقة في ما يتعلق بملاك مجلس الشورى ومهماته، وحتى في أسماء قادته[673]. وما عزَّز حظوظ هذه المقالة التي اعتمدت على تسريبات حصلت عليها الصحيفة من منزل أحد قادة التنظيم بعد قصفه في العراق، هو ذكر مقتل أبي عبد الرحمن البيلاوي (إسماعيل نجم العقيد السابق في الجيش العراقي) الذي أخفته قيادة التنظيم بادئ الأمر، قبل أن يخرج العدناني بتسجيل صوتي في 11 حزيران/ يونيو 2014 ويعلن مقتله[674]. ومما عزز صدقية المقالة في وقت نشرها أيضًا، ذكر استبدال أبي عمر الشيشاني بالبيلاوي تحديدًا، وهذا ما يصوِّبه سياق الأحداث بعد ذلك. وكان كلا الرجلين: البيلاوي والشيشاني، يتمتع بحظوة كبيرة لدى عناصر التنظيم، ويبدو أن البغدادي أراد إبعاد البيلاوي العراقي، وتقريب الشيشاني إلى الموصل كي يبقيه تحت ناظريه، بعد أن ذاع صيته في أوساط مقاتلي تنظيم الدولة في سورية، إضافة إلى تذمّره الدائم، ورسائله الكثيرة خلال فترة قتاله في سورية، التي يستنكر فيها تصرّفات قادة التنظيم الأمنيين[675]. وكان استبدال الشيشاني بالبيلاوي سابقة من حيث اتهام مجلس الشورى باغتيال أحد قادة التنظيم، ومثَّل الخرقَ الأول لمجلس الشورى العراقي بالكامل الذي راوح عدد قادته بين ثمانية وثلاثة عشر رجلًا بحسب مقالة **تلغراف**.

أوردنا هذه القضية، بصرف النظر عن مدى دقة تسريبات الصحيفة، لنشير إلى مركزية هذا المجلس فحسب، وللكشف عن أسماء الحلقة الأضيق التي بقيت سرًّا عرضة للشائعات في بداية الأمر.

غير أن المهم في المقام الأول في بحثنا هذا هو الجانب السوري فبالانتقال إلى الدائرة الأوسع في المنظومة الإدارية لدولة تنظيم الدولة، نجد الولايات، حيث كانت أولى الخطوات الإدارية لتنظيم الدولة هي تغيير الاسم الإداري من «محافظات» إلى «ولايات»، والولاية هي الاسم القديم للوحدات الإدارية الكبرى داخل «دولة الإسلام» منذ قيام الخلافة حتى انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، ولهذه الخطوة أهمية في إحياء معنى الخلافة لغويًّا ورمزيًّا في الأزمنة والأمكنة المتخيَّلة. وتحت الولايات، نجد الوحدات الإدارية الأصغر، أي القواطع، فالبلدات، فالقرى.

كانت هيكلية الولايات في الجزء السوري تشتمل على سبع ولايات: دمشق وحمص وحلب والرقة والبركة (الحسكة) والخير (دير الزور)، وولاية الفرات التي تضم مناطق في سورية والعراق، تشمل منطقة البوكمال من الجانب السوري، ومنطقة القائم من الجانب العراقي. ولهذه الولاية أهمية رمزية تتعلق بإزالة الحدود بين سورية والعراق، وعدم الاعتراف بها. إضافة إلى هذه الولايات السبع تُذكَر أحيانًا أسماء ولايات أخرى؛ مثل ولاية الساحل وولاية حماة وولاية البادية، غير أن الولايات السبع آنفة الذكر هي الولايات التي كانت تتمتع بهيكلية تنظيمية واضحة أخذت شكل «ولاية» بالمعنى الإداري للكلمة.

كانت الولايات خلال أعوام سيطرة تنظيم الدولة تتمتع بقدر محدود من اللامركزية الإدارية. فبينما كانت دائرة التنظيم الأضيق تُحكِم قبضتها على الشؤون المالية والعسكرية والأمنية في الولايات، كانت تترك للولاية قدرًا من حرية التصرّف في الشؤون الإدارية الأخرى. وكانت ولاية دمشق تُعَد استثناءً في هذا المجال؛ فهي الولاية الوحيدة في سورية والعراق التي لا تتصل جغرافيتها اتصالًا مباشرًا بالأراضي التي يسيطر عليها التنظيم. وكغيرها من الولايات البعيدة خارج سورية والعراق، ظل ارتباطها بالمركز ارتباطًا ولائيًّا عقائديًّا أكثر منه إداريًّا. أما ولاية الرقة، فكانت تُعَد الأكثر تنظيمًا من الناحية الإدارية بين الوحدات الإدارية للتنظيم في سورية[676]، واتخذها عاصمة له، حيث كانت المحافظة السورية الوحيدة التي تخضع لسيطرة تنظيم الدولة بالكامل، وتحتوي على جميع الأشكال الإدارية التي أنتجها التنظيم في سعيه لنقل صورة عن نفسه بأنه بات دولة لها «مؤسسات/ دواوين» و«قانون/ شريعة».

3- الوالي

الوالي هو رأس الهرم التنظيمي في كل وحدة إدارية (ولاية). وهو ممثل «الخليفة» فيها، ويتبع تنظيميًا أحد عناصر مجلس الشورى في العراق، وهو المكلَّف بإدارة ملف الجناح السوري من البغدادي. وهو، بحسب مقالة **تِلغراف**، أبو علي الأنباري، المقدم السابق في الاستخبارات العراقية الذي قتله التحالف لاحقًا، وهو بمنزلة «والي ولاة الشام».

كان الوالي يتمتع بسلطات إدارية واسعة، وله صلاحية تعيين أمراء «الدواوين» في ولايته وعزلهم، كما يحق للوالي سن قوانين خاصة بولايته، بشرط ألا تتعارض مع «الشريعة الإسلامية»، ومثال ذلك «سوق النساء» الذي أُحدِث في «ولاية الفرات»، ولم يكن له يومَ أقيم مثيل في الولايات الأخرى، أو إغلاق مؤسسات أو هيئات داخل ولايته؛ ومثال ذلك أن المدارس كانت مغلقة في «ولاية الخير» بأمر من الوالي أبي حفص الجزراوي، بينما كانت قد افتتحت في الولايات الأخرى.

كان تنظيم الدولة يغير الولاة باستمرار، وفي فترات زمنية متقاربة؛ فيُنقلون بين الولايات أو بين مناصب إدارية أخرى، أو يعزلون نهائيًا من مهماتهم. ويبدو أن هذا الإجراء كان ضروريًا لمجلس الشورى في العراق، كي لا يفكر أي والٍ في الانفصال بولايته، أو ترتفع أسهمه فيها بمعزل عن قيادة التنظيم. وغالبًا ما لا يكون الوالي من أهل الولاية، وتُعَد الرقة استثناءً في هذا المجال؛ فمنذ سيطرة التنظيم على المدينة عُيِّن عليها ولاة منها أبرزهم وأوَّلهم أبو لقمان[677]، والوالي التالي له هو أبو حمزة النائب[678]. أما الولاة الآخرون في سورية، مع اكتمال سيطرة التنظيم على محافظات حوض الفرات وتقسيمها ولايات، فهم على سبيل المثال: أبو الأثير في ولاية حلب، وأبو حفص الجزراوي في ولاية الخير، وأبو أيمن العراقي في ولاية البركة، وكلهم غير سوريين[679]. ولا يوجد في الهيكلية الإدارية للولايات منصب خاص بنائب الوالي، بل يكون نائب الوالي هو أمير إحدى الوحدات الإدارية أو الخدمية أو الأمنية، وينوب عن الوالي في حال غيابه.

4- الوحدات الإدارية والخدمية والأمنية

تتبع الوحدات الإدارية والخدمية والأمنية أمراء ومسؤولين عامّين، ومن أهمها ما يأتي:

أ- ديوان الاقتصاد (بيت مال المسلمين)

اختص ديوان الاقتصاد (بيت مال المسلمين) بإدارة الموارد والثروات التي يسيطر عليها تنظيم الدولة، وإعداد الخطط المالية اللازمة لذلك. ومثال ذلك مناقشة خطة للتخلّص من العملة الورقية، والعودة إلى التعامل بالعملة المعدنية. وعلى الرغم من أن الوالي في كل ولاية هو المعني بتعيين الأمير المالي، فغالبًا ما كان هذا الأمير يسمَّى مباشرة من رأس التنظيم في الموصل، أو ممَّن لهم حظوة على الأقل. ويتبع هذا الديوانَ عددٌ من المكاتب:

- مكتب الزكاة

ضم مكتب الزكاة كثيرًا من الموظفين الذين انحصرت مهمتهم في جباية الزكاة من أصحاب رؤوس الأموال والمصالح من جميع «رعايا الدولة» الذين يوجب عليهم دفع الزكاة، بعد أن تقوم لجنة متخصصة تتبع المكتب نفسه بتقدير «النِّصاب»، أي المبلغ الذي يجب عنده دفع الزكاة، وتقدير المبلغ الواجب تأديته[680].

- مكتب الجزية

كان مكتب الجزية يختص بجباية الجزية من أهل الذمة الذين يقطنون في مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. وعملُ هذا المكتب شِبه متوقِّف بسبب هروب أغلبية «أهل الذمة» من مسيحيين وغيرهم من قاطني تلك الأنحاء.

- مكتب الصدقات

اختص بجمع الهبات وأموال التبرعات والإشراف على تسجيل أسماء العائلات الفقيرة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وأبناء «الشهداء»، وتقديم المعونات النقدية والعينية إليهم.

- مكتب الجباية

كان مكتب الجباية مختصًّا بتحصيل عائدات الخدمات التي يوفِّرها التنظيم للناس على بنية ما كان قائمًا (الكهرباء والماء والهواتف الثابتة والنظافة).

ب- ديوان الصحة

كان ديوان الصحة يشرف على المراكز الصحية الموجودة في الأساس، التي وضع يده عليها بعد سيطرة تنظيم الدولة على المناطق التي تعمل فيها، وهي من ملاك وزارة الصحة السابقة، أو من تلك المراكز الطبية الميدانية التي أسستها منظمات وجمعيات مختلفة في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام السوري.

مع ذلك، طرأت تغيرات إدارية على جانب الرعاية الطبية والدوائية منذ سيطرة تنظيم الدولة، أضرَّت بهذا الجانب في المجمل، وانعكست على حياة الناس؛ فأمراء الصحة في الولايات هم مَن منعوا أطباء الأمراض النسائية من العمل في الولايات إلا بوجود طبيبة مساعدة تكشف على النساء؛ وأوقف ديوان الصحة التعامل مع المنظمات الأجنبية، فكان لذلك أثر سلبي في دخل أعضاء الكادر الصحي في تلك المناطق. وفي خطوة دعائية، افتتح ديوان الصحة في ولاية الرقة كليَّة للطب البشري بشروط قبول بسيطة جدًّا، ومدَّة دراسة ثلاث سنوات فقط؛ وهو ما يظهر استهتار التنظيم بهذه الجوانب وقصور نظرته إليها. وتسبَّب ذلك كله في النهاية في شح الكوادر الطبية في الحواضر والبلدات التي يسيطر عليها. وتتبع هذا الديوان مجموعة من المكاتب الموضحة كما يأتي:

- **مكتب المراكز الصحية**

مكتب المراكز الصحية هو المسؤول عن متابعة عمل جميع المراكز الصحية في الولاية، من مستشفيات ومستوصفات ومراكز لمعالجة الأسنان، متضمنًا تلبية الحاجات وتسجيل المخالفات واقتراح خطط لتطوير العمل.

- **مكتب المستودعات والصيدليات**

هو المسؤول عن إدارة جميع مستودعات الأدوية والمستهلَكات الطبية، وكذلك الصيدليات الخاصة والعامة في الولاية.

- **مكتب شؤون الجرحى**

يتولّى مكتب شؤون الجرحى، وهو مكتب بالغ الأهمية، متابعة شؤون الجرحى، خصوصًا مَن تستدعي أوضاعهم الصحيّة معالجتهم خارج أراضي سيطرة التنظيم.

ج– ديوان التعليم

كان ديوان التعليم يُشرف على سير العملية التعليمية شبه المتوقفة في مناطق سيطرة التنظيم؛ فكل ولاية أحدثت تغييرات على آلية العمل التربوي، حيث تشترك هذه التغيرات في شيء جوهري واحد؛ هو قرار منع المدرسين «المرتدِّين» من أداء مهماتهم قبل أن يُستتابوا ويخضعوا لدورة شرعية. كذلك، قام ديوان التعليم في أغلب الولايات بوقف تدريس المناهج القديمة التي عَدَّها مناهج كافرة، وشُكلِّت لجان في كل ولاية لإعادة صوغ المناهج، وكانت ولاية نينوى سبّاقة في هذا الموضوع، بينما بقيت المدارس مغلقة في ولاية الرقة فترة طويلة بأمر من أمير ديوان التعليم الملقَّب ذا القرنين حيث اقتصر التعليم وقتها على دروس في القرآن والسنَّة واللغة العربية كحال أغلب الولايات.

د– المحكمة الإسلامية

انحصرت مهمة المحكمة الإسلامية بالنظر في الشكاوى المقدَّمة إليها والفصل في النزاعات. وكانت قضاة شرعيين، أغلبيتهم من المهاجرين، ممَّن تلقَّوا دروسًا شرعية على أمراء تنظيم قاعدة الجهاد الأوائل، أو ممَّن درسوا في كليَّات الشريعة الإسلامية في البداية ثم اتَّبعوا مذهب التنظيم، أو ممَّن لديهم إجازة في القضاء من أحد القضاة الشرعيين المعتبَرين لدى تنظيم الدولة.

تتألف هذه المحكمة من أربعة أقسام:

– ديوان الأحوال الشخصية

اختص ديوان الأحوال الشخصية بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية مثل الطلاق والزواج والنفقة والإرث. وبطبيعة الحال، كانت الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع، ولم تكن توجد مدوَّنة قضائية موحَّدة.

- **ديوان المحاكم الاقتصادية والجنائية**

اختص ديوان المحاكم الاقتصادية والجنائية بالنظر في جنايات السرقة والقتل والاعتداء والاغتصاب وغيرها.

- **ديوان محاكم مبايعي «الدولة الإسلامية»**

كان ديوان محاكم مبايعي «الدولة الإسلامية» يختص بالنظر في مخالفات عناصر التنظيم.

- **ديوان المظالم**

ضم ديوان المظالم مجموعة أخرى من القضاة الذين كانت تُقدَّم إليهم تظلُّمات الناس شهريًّا عبر رسائل خطية توضع في بريد المظالم الموجود في المحكمة، أو توجَّه مباشرة إلى ديوان الولاية؛ فالوالي ذاته معنيٌّ بهذا الموضوع، وأحيانًا قد تضطلع محكمة المظالم بنقض حكم المحكمة الإسلامية، وتردّ المظلمة إلى أصحابها، كما حصل مع أصحاب المحالّ التجارية من غير أهالي الشعيطات في قرى الشعيطات الذين أُخِذت محالُّهم بفتوى شرعية؛ بحجة أنها غنيمة من «مرتدِّين». ولا يشمل التظلُّم أحكام الإعدام الصادرة من المحكمة الإسلامية[681].

هـ- الشرطة الإسلامية

تولّت الشرطة الإسلامية مهمات حفظ الأمن والقبض على المطلوبين وتنفيذ قرارات المحكمة الإسلامية. وكان يتبعها في بعض الولايات مكتب شرطة مرور «الدولة الإسلامية». كذلك، شُكِّل فرع «للشرطة العسكرية» في ولاية الرقة لملاحقة المبايعين الفارِّين أو القاعدين عن الجهاد، في ما يشبه الشرطة العسكرية التي كانت في سورية، ومهمتها ملاحقة الفارِّين من الجندية.

و- ديوان الحسبة

كان ديوان الحسبة من أهم الدواوين في «الولايات»؛ حيث كان يمثل الواجهة الشرعية لـ «دولة الخلافة» التي تطبِّق أحكام الشريعة كما تدَّعي؛ فهو يراقب حركة الأسواق ومخالفات التجار والمخالفات الشرعية

التي يرتكبها «الرعايا» (في ما يخص النقاب والصلاة في المساجد ... إلخ). وكانت الحسبة من الأجهزة الأمنيَّة عند التنظيم؛ حيث كانت تملك سجونًا خاصة بها، ودوريات لاعتقال المخالفين. ويتوزَّع عمل الحسبة على ثلاثة أقسام:

- مكتب الحسبة النسائية الذي وُجد في بعض «الولايات» لا في جميع الولايات. تجنّبًا للاصطدام المتكرر بالأهالي الذين احتجوا بعدم جواز التدقيق على النساء ولباسهن من عناصر الحسبة الذكور.

- مكتب مراقبة الأسعار وضبطها.

- مكتب مراقبة المخالفات الشرعيّة في الأسواق.

ز- ديوان الإعلام

كان ديوان الإعلام من الدواوين المهمَّة لتنظيم الدولة؛ إذ كان يختص بالترويج والتسويق للتنظيم بوصفه «الدولة الإسلامية»، ويتولّى نشر إصدارات «الدولة»، وتُعَد مجلة **دابق** أحد أهم إنجازات الهيئة الإعلامية لتنظيم الدولة، إضافة إلى إطلاق التنظيم إذاعات في الموصل والرقة، وتُعَد مؤسسة الفرقان الإعلامية أضخم جناح إعلامي يتبع التنظيم ويضطلع بنشر الإصدارات المسموعة والمرئية.

ح- المكتب الدعوي

كان عمل المكتب الدعوي يتمم عمل ديوان الإعلام، واضطلع بدور مركزي في الدعاية للتنظيم. وكان ينتج من تضافر جهود ديوان الإعلام والمكتب الدعوي خليّة دائمة لتجنيد الشباب خارج أراضي سيطرة التنظيم، وتشجيعهم للانخراط في صفوف «الدولة الإسلامية»، من دون أن يظهر لهذه الخليّة اسم خاص في كل ولاية. وغالبًا ما كانت تتبع الوالي في المقام الأول، لكنها تعود إلى مكتب التواصل داخل «مجلس شورى الخلافة».

ط- ديوان العشائر

اختص ديوان العشائر بشؤون مبايعة العشائر للتنظيم، وتنظيم «استتابة العشائر التي لم تتب بعد»؛ وضم الديوان ممثلين لجل العشائر. وهذا الديوان تحديدًا غير موجود في جميع الولايات.

ي- ديوان الخدمات الإسلامية

عُرف ديوان الخدمات الإسلامية بالمكتب الخدمي أو الهيئة العامة للخدمات الإسلامية أيضًا، وكان بمنزلة المؤسسات الخدمية التي كانت قائمة؛ كمؤسسات الكهرباء والمياه والاتصالات والمصالح العقارية، وجميع هذه المؤسسات تعرّض لإهمال كبير منذ سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على مناطق واسعة من الأراضي في سورية. واستمر بعض هذه «الوحدات الخدمية» في العمل نسبيًّا في تلك المناطق ببعض كوادرها القديمة.

ك- مكتب الأمن الإسلامي

كان مكتب الأمن الإسلامي أهم الوحدات الإدارية تحت سيطرة التنظيم، وكان يضم مجموعة من العناصر الذين يُسمَّون «الأمنيين». وهو جهاز استخبارات سياسي بامتياز، تولّى مهمة ضبط الأمن العام لدولة تنظيم الدولة بجمع آلاف الوثائق والملفات عن ناشطي الثورة والمنشقين عن جيش الأسد، وحتى عن عناصر التنظيم أنفسهم، وعن جميع «رعايا الدولة»، بوصفهم موضوعًا لسلطته.

كان هذا المكتب مستقلًّا؛ لا يتبع سلطة الوالي مطلقًا، ولا يحق لأي سلطة في الولاية التدخُّل في عمله، أو تفتيش سجونه التي كانت تمتلئ بناشطي الثورة السورية الذين وجِّهت إليهم تُهم مختلفة، مثل الردَّة والعلمانية.

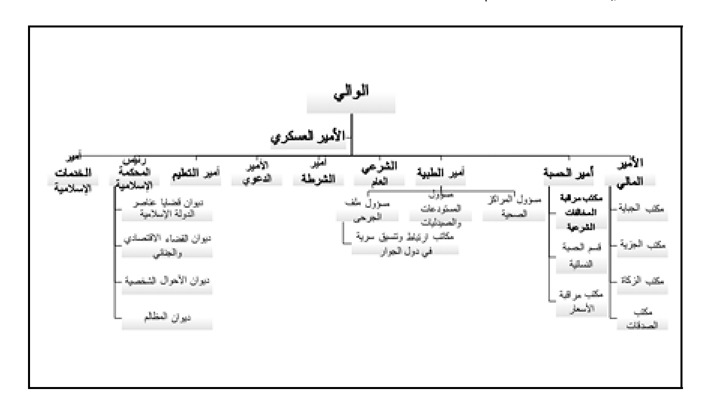
اختص المكتب بالتحقيق مع عناصر التنظيم المتّهمين بالخيانة، وشهد عام 2014 حالات إعدام لبعض العناصر، وحتى القياديِّين منهم، بتوصيات من الأمنيِّين في كل ولاية. وتُعد حادثة إعدام التنظيم أبا محمد التونسي، وهو أحد شرعيِّي التنظيم ووالي قاطع الخير (مدينة دير الزور)، في أثر خلاف مع أبي جهاد التونسي، وهو أحد الأمراء الأمنيِّين، من الحوادث الدالّة على سطوة «الأمنيِّين» داخل التنظيم[682].

تولى منصب الأمني العام في سورية، في البداية، أبو لقمان الذي سبق ذكره، وكان يتمتع بسلطات واسعة، وراجت أخبار عن انشقاقه بولاية الرقة خلال فترة ولايته عليها، قبل أن يُرقّى إلى منصب الأمني العام للتنظيم في سورية.

رابعًا: البنية العسكرية لتنظيم الدولة

الشكل (6-4)

التصور الأوّلي (في أيار/ مايو 2015) للهيكلية الإدارية التي يتبعها تنظيم الدولة في إدارة الولايات التابعة له في سورية



المصدر: حصل فريق البحث على هذا المخطط من المدعو أبي إسحاق الفراتي.

1- الهيكلية العسكرية

كان لدى تنظيم الدولة الإسلامية نظام مميز من حيث فصل الجناح العسكري عن التدخل في الشؤون الأخرى لترتيب «دولته». فالعسكر «المجاهدون» يتبعون قادتهم مباشرة (السرايا والألوية وهكذا)، وكلُّ قائد يتبع القائد الأعلى منه رتبة، لتجتمع خيوط القيادة العسكرية في يد الأمير العسكري في سورية بالكامل، وهو أيضًا يتبع مسؤولًا عسكريًّا عامًّا ضمن مجلس شورى «الخليفة».

وكما يظهر من الشكل (6-4)، فإن الأمير العسكري هو رأس الهرم العسكري في الولايات، وعلاقته بـ «الوالي» تتقلّب بحسب حظوة كلٍّ منهما لدى «مجلس شورى الخلافة»؛ ويبقى الأصل الظاهر أن الأمير العسكري يتبع الوالي تنظيميًّا، من دون أن تكون للوالي صلاحية التدخُّل في الشؤون العسكرية للولاية، بل

إن الوالي قد يكون جنديًّا عاديًّا في جيش الولاية عند الاقتحامات، كما حصل مع «والي ولاية الخير» (دير الزور)، أبي الفاروق التونسي الذي اختفى في أثناء معركة الجبل في مدينة دير الزور في كانون الثاني/ يناير 2014، وتضاربت الأنباء في مقتله أو أسره لدى النظام. وفي المقابل، لا يتدخّل الأمير العسكري ومقاتلوه في شؤون الولايات وما يتبعها، بل إنهم قد يخضعون للقضاء، إن أخطأ أحدهم، بلا اعتراض.

الشكل (6-5)

الهيكلية العسكرية في ولايات الدولة الإسلامية

المصدر: حصل فريق البحث على هذا المخطط من المدعو أبي إسحاق الفراتي.

لا يعتمد تنظيم الدولة الإسلامية على ترتيبًا ثابتًا في هيكليته العسكرية بالمطلق؛ فلا توجد قطع دائمة في مناطق معيَّنة، وإنما يُعتمَد أسلوب الرباط للدفاع والاقتحام للهجوم. أما المرابطون، فهم غالبًا من مناصري التنظيم في مناطق سيطرته الجديدة، كما حصل في دير الزور في الفترة التي تلت السيطرة عليها في صيف 2014؛ فبعد دخول مقاتلي تنظيم الدولة إلى المدينة التي تُعَدّ نقطة ساخنة من نقاط الاشتباك مع جيش النظام السوري، لم يستخدم التنظيم أيًّا من عناصره في حماية الثغور و«صون دماء المسلمين» وأموالهم من «العدو النصيري» (كما يُسمّيه مقاتلو التنظيم، وكما دأبت دعايته على ترديد ذلك خلال محاربتها الميليشيات المحلية القبلية)، لكنَّه ترك الباقي من مقاتلي المدينة وريفها من الجيش الحر وكتائب الفصائل الإسلامية المحلية ممَّن كانوا مرابطين في الأصل على هذه الثغور قبل دخول التنظيم. وأما عند تنفيذ الاقتحامات والغزوات في محاولة لأخذ قطاعات جديدة أو التمدُّد؛ فيستقدم التنظيم تعزيزات من المعسكرات الدائمة التي يقيمها أو من مناطق أخرى؛ إذ لا يعتمد التنظيم عددًا معيَّنًا لكل لواء أو سرية.

من أشهر ألوية التنظيم وفرقه المقاتلة التي ذاع صيتها، لواء البتَّار المكوَّن من مجموعة من المقاتلين الليبيين بقيادة أبي مسلم المهاجر. ويتمتع عناصره بخبرات قتالية جيدة برزت في أدائه دورًا كبيرًا في تحرير مطار الطبقة العسكري، وقُتِل عدد كبير منهم في الاشتباكات التي جرت في أيار/ مايو 2015 في أحياء دير الزور. وكذلك، فرقة الفرنسيين، بقيادة أبي سليمان الفرنسي الذي خلف أبا علي الفرنسي في قيادتها؛ وليس جميع عناصرها من الفرنسيين، لكنها تُعرَف بذلك نسبة إلى قادتها.

تشير التقديرات إلى أن التنظيم أنشأ تسعة معسكرات أساسية في سورية، ويُعَد الخضوع لدورة تدريبية قتالية، وأخرى شرعية، شرطًا عند مبايعة التنظيم. وتتغير مناطق إقامة هذه المعسكرات باستمرار لدواع أمنية. لكن مناطق ريف دير الزور الشمالي الشرقي (خط الحسكة)، وسلوك في الرقة، وتادف في ريف حلب الشرقي، كانت أهم المناطق التي حرص التنظيم على وجود معسكراته فيها. وتمتدّ الدورة العسكرية 35 يومًا في المتوسِّط من الإقامة في الخيام والتدريب على المهارات القتالية، بدءًا من رفع اللياقة البدنية، إلى التدريب على التعامل مع الأسلحة الخفيفة، ثم المتوسطة، ثم الثقيلة، إضافة إلى تلقّي معلومات عن المواد المتفجرة وكيفية صنعها[683]. ويخضع المنتسب إلى المعسكر لامتحان في آخر الدورة لتقويمه، ولا يتعلّق أمر اجتياز الدورة بالمقدرة والمهارات القتالية فحسب، لكن إثبات «البراء والولاء» ضروري جدًّا في هذا الأمر أيضًا.

2- التجنيد

سرت في الفترة اللاحقة على سقوط الموصل في حزيران/ يونيو 2014 الذي عُدَّ سقوطًا سهلًا ومشبوهًا، قياسًا بفارق موازين القوى، أخبار إلى الفصائل السورية المحلية تهوِّل من قوة تنظيم الدولة، عُدَّة وعتادًا ومهارة قتالية. ولم تلبث أن هُزِمت المقاومة المحلية المسلحة كلها ضد التنظيم في محافظة دير الزور. وتُعَد تلك الفترة ذروة القوة العسكرية البشرية للتنظيم، مع اختلاف في التقديرات والتحليلات بين مهوِّن ومهوِّل. ولا شك في أن التنظيم، مع سقوط أعدائه وتمدّده في مناطقهم، وضع يده على ثروات نفطية وأسواق حواضر وخزّانات شبان للتجنيد كان من شأنها أن تساهم في فرض سطوته وسلطته مدة ليست بالقصيرة، قبل أن تبدأ نتائج قصف التحالف الدولي الجوية والتحالفات مع القوى المحلية في الظهور.

تكمن النقطة الأساسية في قوة التنظيم في المقاتل العقائدي، وتحديدًا في عقيدة الموت عدمية الطابع التي يمتلكها كثير منهم، خصوصًا المهاجرون. والمدقِّق في سيرة بعض هؤلاء يجد أنهم، على خلاف أجيال سابقة من الجهاديين، ليس لهم سجل معروف في العمل الإسلامي الدعوي أو السياسي أو العلمي. لقد قرر هذا المقاتل «التوبة إلى الله» والبيعة للتنظيم والانخراط في «حربه المقدّسة» لاختصار هذه الحياة الدنيا. ويعمل قادة التنظيم على استثمار عقيدة الجهاد والموت هذه وتوظيفها خير توظيف في المعارك، ولا أدلّ على ذلك من أن عدد الانتحاريين المسجلين في قائمة مسؤول الانتحاريين في ولاية الخير، أبي علي التونسي، بلغ في شباط/ فبراير 2015 نحو 400 انتحاري[684]. وليس الانتحاريون وحدهم المعنيون بالموت؛ فهناك أيضًا فرق الانغماسيّين الذين يتسلّلون إلى نقاط متقدمة للعدو بعدد قليل، لفتح ثغرة تمكّن رفاقهم من التقدم في أثناء الاقتحامات.

بحسب الأمراء العسكريين في التنظيم، بلغ عدد مقاتلي التنظيم في «ولاية الخير» وحدها 7000 مقاتل[685] في كانون الثاني/ يناير 2015، بينما كان عدد مقاتلي التنظيم في حلب 2650 مقاتلًا في خريف 2013[686]. وفي ما يتعلق بتجنيد الأجانب (غير السوريين وغير العراقيين) وهجرتهم، تأتي – بعد تونس والسعودية – فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وروسيا، بوصفها أبرز الدول التي يستورد التنظيم مقاتليه منها.

وبالعودة إلى واقع الانضمام إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية، نجد اهتمامًا كبيرًا من قيادة التنظيم؛ إذ وُجد في «مجلس شورى الخلافة» منصب خاص لهذا الشأن، وكان العراقيان معاذ نوري العلي وحامد الدليمي أبرز من تولَّى هذا الملف في الدائرة الضيّقة المحيطة بالبغدادي. أما في الولايات، فتتشكل خليّة دائمة من تنسيق المكتبين الدعوي والإعلامي، وهذه الخلية هي القاعدة الأساسية لتجنيد الأجانب في صفوف التنظيم. ويتضح في هذا السياق التركيز على الأوروبيين أكثر من غيرهم.

تمثل مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى رأسها الفيسبوك وتويتر، مزرعة خصبة لنشر أفكار التنظيم واستقبال طلبات الانتساب. وبحسب معهد بروكينغز الأميركي، فإن أكثر من 46 ألف حساب في تويتر لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتنظيم؛ 60 في المئة منها ناطقة باللغة العربية، و20 في المئة باللغة الإنكليزية،

و20 في المئة بلغات أخرى، وهذا يُظهر حجم الآلة الإعلامية التي يتمتّع بها التنظيم، إضافة إلى آلاف حسابات الفيسبوك المؤيِّدة للتنظيم والمروِّجة له[687].

ومن الأشكال الترويجية الأخرى أيضًا لتنظيم الدولة، نجد الكتب الإلكترونية، ولا سيَّما تلك الإنكليزية المنشورة بصيغة «بي دي إف» (pdf)، مثل سلسلة **الأعلام السود** (*Black Flags*) وكتاب **الدولة الإسلامية** (*Islamic State*)

الصادر في عام 2015، الذي كان أكثرها رواجًا في منتديات الجهاديين، ويضاف إلى هذا الفيديوهات المحترفة والألعاب الإلكترونية وإذاعات الإنترنت، مع عناية باللغات المختلفة[688]. وتُعَد مجلة **دابق** الإلكترونية التي أصدرها المكتب الإعلامي من الرقة، وامتازت بجودة طباعتها وإخراجها، منبرًا مهمًّا يتوجّه به التنظيم إلى «رعاياه» المستقبليين، ولا سيَّما الأجانب منهم.

خامسًا: مصادر التمويل

في منطق الحروب الأهلية والنزاعات المحلية، لا يمكن لأي ميليشيا أو فصيل مسلّح أن يستمر بلا مصادر ذاتية وخارجية للتمويل والدعم. وعلى مدار الأعوام الماضية، يمكن رصد زوال كثير من الكيانات السياسية والعسكرية في سورية نتيجة ضعف التمويل وشحّ الموارد. لكن تنظيم الدولة لم يشتكِ يومًا، حتى وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة، من شحّ الموارد أو انقطاع الدعم أو نفاد الذخيرة، ما أثار اهتمام كثير من مراكز الأبحاث والصحف الغربية التي اهتمَّت بمصادر تمويله أكثر مما اهتمت بأي شيء آخر. واختلط هذا النقاش بمنظور مؤامراتي صرف، حينما استسهل بعض الكتَّاب الإجابة عن سؤال مصادر تمويل التنظيم باتهام دول بعينها؛ مثل تركيا[689] أو السعودية[690] أو أي دولة أخرى بتمويله، على الرغم من مشاركة هذه الدول جميعها بفاعلية في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضده.

في جميع الأحوال، عادة ما يقع تلمُّس تمويل الدول للتنظيمات المتطرفة ضمن مهمات أجهزة الاستخبارات، لكن المصادر الأخرى تقع ضمن اهتمام الباحثين، خصوصًا في حالة تنظيم مثل «تنظيم الدولة»، يُسيطر على حيّز مكاني، ولديه بنى إدارية وتنظيمية شبيهة ببنى «الدولة». وبناءً عليه، ستقتصر

مهمتنا على تبيان مصادر تمويل التنظيم البارزة في سورية، ونقسِّمها قسمين: مصادر تقليدية، تشترك فيها جميع الحركات الجهادية، بغض النظر عن أماكن وجودها ونشاطها، ومصادر غير تقليدية تخص تجربة تنظيم الدولة وحده.

1- المصادر التقليدية

يمكن رصد اثنين من أهم المصادر التقليدية التي اعتمد عليها تنظيم الدولة في سورية: التبرعات والغنائم، إضافة إلى مصدر ثالث لا تعترف به التنظيمات الجهادية عادة، وهو تهريب الآثار والخطف في مقابل فدية. وتفصيل ذلك كما يأتي:

أ- التبرعات

عادة، ما إن تُعلن حركة جهادية بيعتها وولاءها لتنظيم القاعدة أو لأحد فروعه الإقليمية، ويصدق على هذه البيعة، حتى تزكَّى هذه الحركة من المنظِّرين الجهاديين، ويتم تداول أخبارها ويُروَّج لها ضمن المنتديات الجهادية[691]. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمنع التبرعات لهذه الحركات، ما زالت التبرعات تشكل مصدرًا رئيسًا لتمويلها، ولم تفلح جميع «الخطط» والإجراءات الغربية لـ «تجفيف منابع الإرهاب» في منع تدفّقها واستمرارها[692].

لأهمية هذه التبرعات، اخترع تنظيم الدولة أساليب جديدة لاستلام التحويلات من الخارج عبر وسطاء أو «تجّار حروب» يتقاضون أجورًا مرتفعة تفوق عشرة أضعاف الأجور المتعارَف عليها في عمليات التحويل النظامية، أو من خلال سائقي الشاحنات التي تعبر الحدود، أو عبر مهربين تخصّصوا في هذا المجال[693].

في الحالة السورية، كانت التبرّعات الخليجية عاملًا مؤثرًا في نشاط التنظيمات الجهادية فعلى سبيل المثال، كان الشيخان شافي العجمي وحجاج العجمي من الكويت أبرز مصادر التمويل لجبهة النصرة[694] والفصائل الإسلامية الأخرى، التي كان نشاطها خلال عامَي 2012 و2013 علنيًّا، وكان لديها ديوان في العاصمة الكويتية لجمع التبرعات العينية والمالية. واعترف حجاج العجمي في مقابلة على قناة روتانا

خليجية في برنامج «في الصميم»، في 11 تموز/يوليو 2014 بأنه ساهم في تمويل جبهة النصرة، وافتخر بذلك، موقنًا بأن جزءًا من هذا التمويل (الذي قدَّره بنحو مليار دولار على مدار أعوام) ذهب إلى تنظيم الدولة بعد خطوة الدمج[695].

كما برزت أسماء عدة أدَّت دورًا في جمع التبرعات وتمويل الفصائل الإسلامية والجهادية في سورية؛ مثل الكويتي محمد هايف المطيري، الأمين العام لمجلس «الداعمين للثورة السورية في الكويت»[696]، والقَطريين سالم حسن خليفة راشد الكواري وعبد الرحمن النعيمي الذي تتهمه بريطانيا والولايات المتحدة بدعم الجماعات الجهادية المرتبطة بالقاعدة[697]، حتى إن وزير الخزانة الأميركية اضطر إلى عقد اجتماعات مكثّفة مع الحكومات الخليجية لتشديد الرقابة وتفعيل آليات جديدة للحدّ من تحويل الأموال إلى الجماعات المتشددة.

على الرغم من ذلك، بقي تنظيم الدولة يتلقّى التبرعات من جهات وشخصيات مختلفة في الخليج وباكستان واليمن ... إلخ. وتشير تقديرات غربية، بناءً على معلومات استخباراتية، إلى أن تنظيم الدولة حصل خلال عامي 2013 و2014 على أكثر من 40 مليون دولار من دول الخليج وحدها[698].

كما اعتمد التنظيم على نشاطه المكثف في وسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيَّما تويتر، لتأمين مبالغ إضافية ومساعدات عينية من المناصرين أو المعجبين بتجربته وأفكاره في مختلف أنحاء العالم. وتنبَّهت الدول الغربية مؤخرًا لمجموعة من الحسابات التابعة لتنظيم الدولة في تويتر، اضطلعت بمهمة جمع التبرعات والمساعدات العينية؛ ولعل أبرزها مجاهد الخلافة وأبو حسن البريطاني وحسابات أخرى أُغلِقت وأوقفت منذ عام 2015[699].

ب- الغنائم

تؤمِّن الحركات الجهادية أغلبية حاجاتها ومستلزماتها العسكرية من الغنائم التي تحصل عليها من الطرف الذي تقاتله. وفي سورية، استطاعت جبهة النصرة الحصول على كثير من الأسلحة والذخيرة بعد اقتحامها مقرات عسكرية كبيرة للجيش السوري؛ أهمها: مستودعات الأسلحة في خان طومان في حلب[700]

ومستودعات مهين في ريف حمص[701]. وذهبت أغلبية هذه الأسلحة إلى تنظيم الدولة بعد قرار الدمج ومبايعة أغلبية مقاتلي النصرة أمير التنظيم، أبا بكر البغدادي، كما انضم مقاتلو النصرة مع أسلحتهم ومقرّاتهم ومعداتهم إلى التنظيم.

لاقتناع تنظيم الدولة بأن بقاءه في سورية يتطلب كثيرًا من السلاح، فقد تجنّب مواجهة قوات النظام في السنة الأولى من تأسيسه، وركّز في عملية اغتنام السلاح على جبهة النصرة بدايةً، لمعرفته أنها تخزّن جزءًا كبيرًا من سلاحها، مخافة وجود توازنات دولية قد تؤدي إلى إغلاق الحدود، خصوصًا بعد وضعها على قائمة الإرهاب[702]. تلا ذلك الهجوم على فصائل المعارضة بتوجهاتها المختلفة، لتحصيل أكبر كمية من الأسلحة والذخائر، لنقلها إلى العراق، خدمةً لمعركته ضد الجيش العراقي حينها[703]. وبكلمات أخرى، كان التنظيم يستولي على السلاح في سورية لخدمة معركته في العراق.

لكن انهيار الجيش العراقي في الموصل في 10 حزيران/ يونيو 2014 قلب المعادلات رأسًا على عقب؛ إذ وظّف تنظيم الدولة الغنائم العسكرية الكبيرة التي غنمها من الجيش العراقي (عربات همر، ودبابات أميركية، وصواريخ مضادّة للمدرعات، وكميات كبيرة من الذخيرة) في معركته في سورية، فأزال الحدود بين البلدين، ونقل معظم الغنائم إلى عاصمته في الرقة، حيث أجرى في أول تموز/ يوليو 2014 عرضًا عسكريًّا في شوارعها[704].

بعد أن طرد التنظيم فصائل المعارضة من الرقة ودير الزور، استطاع مقاتلوه، بفضل وفرة السلاح وفائض القوة، طرد قوات النظام، بعد الاستيلاء على أهم المواقع العسكرية التي تحتوي على كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد[705]؛ ولعل أبرزها الفرقة 17 واللواء 93 ومطار الطبقة[706]. ومنذ ذلك الحين أضحى التنظيم أكثر الميليشيات المقاتلة تسليحًا.

ج- تهريب الآثار والخطف مقابل الفدية

كما هو معروف، لا تقيم الحركات الجهادية وزنًا أو قيمة رمزية للآثار القديمة، وتعتبرها حجارة وأصنامًا تلاشت قيمتها بعد الإسلام. ولجأ تنظيم الدولة إلى تدمير الآثار الكبيرة التي يصعب بيعها في

الموصل ودير الزور وغيرهما من المدن العراقية والسورية، وتشير شهادات كثيرة إلى أنه فعل ذلك بهدف تنشيط عملية بيع الآثار المهرّبة عبر وسطاء، وأقبل كثير من المشترين والمهتمين في الغرب على شرائها بلا وازع أخلاقي لاقتناعهم بأن شراءها أفضل من تركها عرضة للتدمير على أيدي مقاتلين همجيين لا يقدِّرون قيمتها[707]. وبهذا المنطق، أصبحت تجارة الكنوز القديمة والقطع الأثرية ذات الحجم الصغير تدر على التنظيم مبالغ كبيرة في سوق التهريب نظرًا إلى وجود زبائن متشوّقين لاقتناء هذه الكنوز بثمن بخس مقارنة برمزيتها التاريخية؛ إذ كانت سورية مهد الثقافات المنوّعة والممالك القديمة، ومنها قبائل ما قبل التاريخ والمجتمعات الإسلامية الأموية والعباسية والعثمانية والفرنجة الأوروبيون وغيرها من الحضارات التي تركت كنوزًا لا تقدّر بثمن، تاريخيًّا وثقافيًّا.

تُعَد تجارة الرهائن والخطف في مقابل الفدية من المصادر الإشكالية للحركات الجهادية لأنها، بخلاف الصفقات المعلنة، تدرّ أموالًا ضخمة بلا عناء، وبالعملة الصعبة. وخصص تنظيم الدولة قبيل توسّعه وانتشاره في سورية فرقًا تابعة له لاختطاف صحافيين أجانب، أو عمال إغاثة دوليين، أو رعايا من مواطني الدول الغربية التي يضطر، بعضها، في سبيل إنقاذ مواطنيه، إلى دفع مبالغ نقدية كبيرة بملايين الدولارات[708]. وسنَّت الولايات المتحدة والنرويج قانونًا يحظر دفع فدية للتنظيمات الإرهابية[709]، ما جعل تنظيم الدولة يقتل عددًا من الصحافيين الغربيين الذين اختطفهم لإرعاب دولهم وإجبارها على التفاوض ودفع الأموال لقاء الإفراج عن الرهائن.

2- المصادر غير التقليدية

تتمثل المصادر غير التقليدية لتنظيم الدولة بالمصادر الجديدة التي لم تكن تعرفها التنظيمات الجهادية التقليدية، ولا سيما تلك التي تفتقر إلى حيز جغرافي آمن نسبيًّا تنشط ضمنه. ويمكن تقسيمها وفق الآتي:

أ- الخدمات والحماية

بعد أن طرد تنظيم الدولة فصائل المعارضة وجبهة النصرة من الرقة ودير الزور، ورث جميع مؤسسات الدولة، بممتلكاتها ومواردها وموظّفيها، وبدأ في إدارتها بطريقة تمكّنه من زيادة موارده وتمويل عملياته

العسكرية. من هذا المنطلق، أوْلى التنظيم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي توفِّر الخدمات والحاجات الأساسية أهمية، وأبقى على الموظفين فيها بعد ضمان ولائهم وتعيين مشرفين تابعين له[710]. ونظرًا إلى حالة الاستقرار الأمني التي فرضها بالعنف في مناطق سيطرته، بدأ يجني عوائد الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والاتصالات والوقود. وعلى سبيل المثال، في مدينة الرقة، يدفع كل بيت شهريًّا 30 دولارًا فاتورة للكهرباء المولَّدة من سد الفرات الخاضع لسيطرة التنظيم، والمحطات الحرارية الموجودة في ريف الرقة، وكذلك 30 دولارًا للمياه، و10 دولارات للهاتف الأرضي، ويشرف فريق ضمن جهاز الحسبة على جَنْيها شهريًا من أهالي المدينة[711].

إضافة إلى ما سبق، تُعَدّ خدمة الإنترنت التي يُشرف التنظيم عليها، واحدة من أهم الخدمات ربحًا؛ فبعد انقطاع خدمة الهاتف الخليوي عن الرقة، أصبح الأهالي يعتمدون بقدر أكبر على الإنترنت للتواصل مع المحيط خارج المحافظة، فاشترى التنظيم أجهزة الإنترنت الفضائية، وافتتح أكثر من 500 مقهى إنترنت، وفتحها للعامة تحت مراقبته، في مقابل مبالغ كبيرة، مقارنة بأسعار خدمة الإنترنت في أماكن أخرى[712].

أما عن تأمين المواد الغذائية الأساسية، فتُعدّ صناعة الخبز من أبرز الموارد التي تدرّ أموالًا طائلة على التنظيم، خصوصًا بعد أن سيطر على صوامع الحبوب الإستراتيجية التي تُعَد سلّة الغذاء السوري، وكان يتوافر فيها احتياطي كبير من القمح يغطي حاجات المناطق الخاضعة لسيطرته في سورية ثلاثة أعوام على الأقل[713].

إضافة إلى الخبز، تُعَد تجارة أسطوانات الغاز والوقود من أهم مصادر الدخل ذات الربح الصافي العالي. كما تُعَدّ حماية المنشآت والمصانع والمحالّ التجارية والمصالح العقارية أحد مصادر التمويل. وتشمل الحماية أيضًا الشاحنات التجارية التي تنقل السلع بين سورية والعراق، وبين تركيا والمناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة، وبين هذه المناطق وتلك الخاضعة لسيطرة النظام[714]. وتتولّى عناصر جهاز الحسبة فرض الإتاوات وتحصيلها بحسب قيمة ما تحميه.

ب- فرض الضرائب

انتهج تنظيم الدولة أسلوب فرض الضرائب منذ تجربته في العراق في عام 2006؛ إذ سمَّى نفسه «دولة»، ومنح موظَّفيه حق فرض الضرائب على النشاطات التجارية والصناعية في المناطق الخاضعة لسلطته.

وتُعد الزكاة أهم الضرائب التي يعتمد عليها تنظيم الدولة في ما يتعلق بجباية الأموال في سورية؛ إذ يقوم ديوان الزكاة، واستنادًا إلى السجلات العقارية والتجارية، بتحديد نسبة ما يجب أن يدفعه المرء زكاةً عن الأموال والعقارات والمنقولات التي يملكها. وعلى الرغم من اعتراضات كثير من الأهالي، ومحاولتهم ثني التنظيم عن جمع الزكاة، لأنهم يكفلون عائلات فقيرة، فإن التنظيم أجبر التجار والصناعيين وملاك الأراضي وأصحاب المحال التجارية في الرقة وريف حلب على دفع ما نسبته 2.5 في المئة من كل مبلغ يساوي ثمن 100 غرام من الذهب[715].

فرض تنظيم الدولة الزكاة أيضًا على الأراضي الزراعية المروية بنسبة 1.5 في المئة. فعلى سبيل المثال تبلغ مساحة الأراضي المروية في محافظة دير الزور، بناءً على الأرقام الرسمية لوزارة الزراعة حتى عام 2011، أكثر من 150 ألف هكتار، تُزرع بمحاصيل مختلفة، يأتي القمح والقطن والشمندر السكري في مقدمها. وبافتراض أن المساحات السابقة زُرعت بالقمح، وأن الحد الأدنى لإنتاج الهكتار يبلغ طنَّين، فإن عوائد تنظيم الدولة من الزكاة عن الأراضي الزراعية وفق النسبة التي وضعها (1.5 في المئة) تبلغ نحو 750 ألف دولار، بحسب سعر القمح في السوق المحلية، شهريًّا. ويضاف إلى ذلك عوائد الزراعة البعلية؛ حيث تُقدَّر المساحات المزروعة بعليًّا في محافظة دير الزور وحدها بنحو 20 ألف هكتار[716].

وتؤمِّن الزكاة المفروضة على الثروة الحيوانية موردًا دائمًا لتنظيم الدولة، وأناط التنظيم بديوان الزكاة مهمة تقدير الثروة الحيوانية (الماشية، والسمكية، والمداجن) لجباية زكاة بنسبة (2.5 في المئة)، ووفّر له ذلك عوائد ضخمة.

إضافة إلى ذلك، آلت المشروعات والأسواق والمحالّ التي تملكها الدولة وتؤجّرها عادة للمستثمرين إلى ملكية التنظيم، فقام بتسوية العقود مع المستثمرين، وإعادة تأجيرها لهم بسعر مضاعَف، محققًا عائدًا سنويًّا

ثابتًا[717].

كما فرض التنظيم في مدينة الرقة ضريبة تُسمَّى «جباية عن الخدمات» في إشارة إلى النظافة ورفع القمامة وتنظيم السير وإصلاح الشوارع والطرق[718]. ووضع التنظيم لائحة بالغرامات المالية عن المخالفات كالتدخين وعدم إغلاق المحالّ في أثناء الصلاة ومخالفات المرور ... إلخ.

أقام التنظيم نظامًا للجمرك، وفرض ضرائب على البضائع المستوردة التي تدخل المدينة أو تخرج منها، ولا سيَّما البضائع مرتفعة الثمن، مثل قطع السيارات والآلات والإلكترونيات والزيوت والشحوم والأقمشة[719].

ج- الثروات الطبيعية والنفط

في سورية، كان النفط أكثر المصادر غير التقليدية التي وفَّرت موارد مالية كبيرة للحركات الجهادية؛ إذ سعت جبهة النصرة منذ مطلع عام 2012 إلى التغلغل في المناطقة الشرقية (دير الزور والبوكمال وريف الحسكة)، واتّخذت من قرية الشحيل الواقعة في ريف دير الزور مقرًّا رئيسًا لقيادتها؛ إذ كان يوجد فيها الشرعي العام السابق للنصرة، المعروف بأبي ماريا القحطاني، قبل أن يستولي تنظيم الدولة عليها في صيف عام 2013. وقبل ذلك، كانت جبهة النصرة قد سيطرت، بالاشتراك مع حركة أحرار الشام، على أغلبية حقول النفط والغاز في دير الزور ومنطقة الشدادي في ريف حمص، كما سيطرت على مناجم الملح والفوسفات في خنيفيس، لتكون أغلبية ثروة سورية الطبيعية تحت إشرافها. ولما انهزمت النصرة وأحرار الشام وباقي فصائل المعارضة في دير الزور أمام تنظيم الدولة في تموز/ يوليو 2013، أصبحت جميع هذه الثروات تحت سيطرة التنظيم.

لم يكتف تنظيم الدولة بذلك، بل حاول التوسع في الشمال الشرقي، والاقتراب من مدينة الحسكة للسيطرة على آبار النفط التي كانت تحت إشراف وحدات حماية الشعب الكردي، ونجح في ذلك في عام 2014، قبل أن يتراجع تحت تأثير غارات التحالف الدولي. كما ركَّز التنظيم اهتمامه على مدينة تدمر وريف حمص الشرقي بهدف انتزاع حقل الشاعر الغازي من قوات النظام، وتبادل النظام السوري وتنظيم الدولة

السيطرة على هذا الحقل المهم، قبل أن ترجح كفة التنظيم الذي تمكّن من استعادة مدينة تدمر من القوات السورية والروسية في كانون الأول/ ديسمبر 2016[720].

لا شك في أن النفط كان الكنز الأهم في نظر تنظيم الدولة، أو «الذهب الأسود»، كما يقول مقاتلوه؛ فكما هو معروف، كانت سورية تنتج نحو 385 ألف برميل نفط يوميًّا (في عام 2010)، وتراجع هذا الإنتاج إلى النصف خلال عامَي 2011 و2012 نتيجة التظاهرات والمواجهات المسلحة التي شهدتها المنطقة الشرقية، وانسحاب قوات النظام من مدينة الحسكة، وترك إدارتها لوحدات الحماية الكردية. وبحسب بيانات المعارضة السورية في عام 2014، فإن تنظيم الدولة كان يسيطر على 80 في المئة من النفط السوري، وكانت وحدات الحماية الكردية تسيطر على 12 في المئة منه، ويسيطر النظام السوري على الحصة المتبقية (8 في المئة)[721].

ظل التنظيم يسيطر حتى نهاية عام 2016 على أهم الآبار النفطية في سورية[722]، على الرغم من خسارته كثير من المناطق.

منح تنظيم الدولة قطاع النفط أولوية كبرى، فحافظ على معدّلات الاستخراج، واجتذب الكثير من الخبراء والفنيين في سورية والعراق من أبناء المناطق التي سيطر عليها، لمساعدته في هذه العملية. وتشير تقديرات عدة إلى أن تنظيم الدولة كان يُنتِج 50 ألف برميل نفط يوميًّا في سورية خلال عامَي 2013 و2014 حينما كان سعر البرميل يتجاوز 100 دولار. وإضافة إلى الاستخراج، امتهن التنظيم التكرير أيضًا من خلال استخدام الحراقات البدائية التي تساهم في فصل المياه عن النفط الخام بعد أن يتبخر الغاز. لكن التحالف الدولي قصف معظمها، فاضطر التنظيم إلى تصدير النفط الخام.

تشير إحصاءات غير دقيقة إلى أن تنظيم الدولة كان يحصل على نحو 1.5 مليون دولار إلى 5 ملايين دولار يوميًّا بين منتصف عام 2013 وعام 2014، وهذا ما جعله أغنى التنظيمات الإرهابية في العالم. ووظّف ذلك في اجتذاب كثير من المقاتلين المحليين إليه، في مقابل راتب شهري يقدر بـ 400 دولار للشخص الواحد، مع بدل عائلي قيمته 200 دولار[723]، وهو رقم كبير بالنسبة إلى متوسط الدخل في

سورية والعراق في ظل الظروف والأوضاع الراهنة. لكن إنتاج تنظيم الدولة من النفط تراجع منذ عام 2015، ليصل إلى حدود 10 آلاف برميل يوميًّا. والسؤال الذي يبرز هنا: من يشتري النفط من تنظيم الدولة؟ ولماذا لا يقوم التحالف باستهداف جميع آبار النفط لحرمان التنظيم عوائده؟

إذا ما أغفلنا الجانب المؤامراتي، فإن جميع القوى المتحاربة في العراق وسورية كانت تشتري النفط من التنظيم؛ فالمشتقات النفطية تمثل عصب استمرار الحياة في سورية والعراق، كما تُعدّ عنصرًا رئيسًا في المجهود العسكري لمختلف القوى المتصارعة.

شكّل ما سبق نقطة قوة مركزية للتنظيم ونقطة ضعف للقوى التي تحاربه، ومنها التحالف الدولي؛ لأن قصف آبار النفط يؤدي إلى شلل الحياة، ومفاقمة معاناة المدنيين إلى درجة قصوى، وهو وتر عزف عليه تنظيم الدولة لإغراء المقاتلين وتجنيدهم في صفوفه، ولمعاقبة خصومه أيضًا. وأمام هذا الواقع، عقد النظام والمعارضة والقوات الكردية، على اختلافهم، صفقات وتفاهمات عبر وسطاء؛ لإبعاد تجارة النفط، ما أمكن، عن الحرب. وحدا ذلك الاتحاد الأوروبي لوضع أحد التجار السوريين على قائمة الإرهاب، لاتهامه بشراء النفط من تنظيم الدولة[724]. كذلك، استفاد التنظيم من ارتفاع الأسعار في عامَي 2014 و2015؛ إذ كان يبيع النفط بسعر زهيد، مقارنة بالسوق، على نحو أغرى التجار والمسؤولين، سواء في تركيا أم في كردستان العراق، لشراء النفط منه لتلبية الطلب المتصاعد، خصوصًا مع انخفاض صادرات النفط العراقية إلى تركيا نتيجة مرور الأنابيب في مناطق سيطرة تنظيم الدولة، وكذلك الخلاف ما بين الحكومة المركزية العراقية وإقليم كردستان.

على الرغم من تراجع هذا العائد في عام 2016 بعد نجاح القوات الكردية، وكذلك عملية درع الفرات، في استرجاع الشريط الحدودي كله مع تركيا، فإن التنظيم لم يجد مأزقًا في تصدير النفط بسبب حاجة القوى المتصارعة إلى استغلال عوائده في إدارة المجتمعات المحلية الخاضعة لسيطرتها في سورية، واستمرت الحال هكذا حتى نهاية عام 2017؛ حينما طُرِد التنظيم من دير الزور، ليفقد بذلك أهم مصادر تمويله وبقائه في سورية.

المراجع

1- العربية

أبو عبد الله المهاجر. **مسائل من فقه الجهاد**. [د.م.]: [د.ن.]، [د.ت.]. في: https://goo.gl/GmBRrd

المصطفى، حمزة. «جبهة النصرة لأهل الشام: من التأسيس إلى الانقسام». مجلة **سياسات عربية**. العدد 5 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2013).

______ وعبد العزيز الحيص. «سيكولوجيا داعش». **أوراق بحثية**. منتدى العلاقات العربية والدولية. 2014/ 8/ 28. في: https://goo.gl/mkAR5z

«من نصرة السوريين إلى قتلهم: حصيلة الضحايا السوريين الذين قتلوا من قبل التنظيمات المتشددة». الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2015/ 4/ 9. في: https://goo.gl/fJDsKv

2- الأجنبية

«From Hijrah to Khilafah.» *Dabiq*. no. 1 (2014). at: https://goo.gl/huUHTL

Berger, J. M. «The ISIS Twitter Census: Making Sense of ISIS's Use of Twitter.» *Report*. Brookings. 6/3/2015. at: https://goo.gl/XU8iRp

Bertrand, Natasha. «Senior Western official: Links between Turkey and ISIS are now 'undeniable'.» Business Insider. 28/7/2015. at: https://goo.gl/fJdq0i

Boghardt, Lori Plotkin. «Saudi Funding of ISIS.» *Policy Analysis*. The Washington Institute. 23/7/2014. at: https://goo.gl/az86C7

Hammadeh, Abdullah. & Mohammed Alarabi Albakri «Deadly Oil: Theft of Syria's Future.» Syrian Economic Forum. July 2015. at: https://goo.gl/xcT1Ao

Lewis, Jessica D. «The Islamic State: A Counter-Strategy for a Counter-State.» Institute for the Study of War. 7/2014. at: https://goo.gl/DypKbX

Maggioni, Monica. & Paolo Magri (eds.). *Twitter and Jihad: The Communication Strategy of ISIS*. Milano: The Italian Institute for International Political Studies, 2015. at: https://goo.gl/cNZdu8

Reuter, Christoph. «Secret Files Reveal the Structure of Islamic State.» Spiegel Online. 18/4/2015. at: https://goo.gl/Woxb7M

(651) «ما كان هذا منهجنا ولن يكون - الشيخ المجاهد أبو محمد العدناني الشامي (حفظه الله) - المتحدّث الرسمي للدولة الإسلامية في العراق والشام»، الجمعة 18 جمادى الآخر 1435هـ (2013)، مؤسسة الفرقان، موقع archive.com، شوهد في 22/8/2018، في: https://bit.ly/2uq3rGo

(652) كان للباحث فخر الدين الجوري شأن مهم في إجراء المقابلات في تركيا منذ كتابة مسوَّدة البحث في عام 2015، وساهم بحثيًّا في الجزء المتعلق بهيكلية تنظيم الدولة.

(653) سيف العدل، «تجربتي مع أبي مصعب الزرقاوي»، منبر التوحيد والجهاد، [د.ت.]، شوهد في 24/2/2018، في: https://goo.gl/LLhJti

(654) «بيعة جماعة التوحيد والجهاد لتنظيم قاعدة الجهاد»، منبر التوحيد والجهاد، 15/11/2008، شوهد في 25/2/2018، في: https://goo.gl/K4khvR

(655) أبو محمد المقدسي، «الزرقاوي: مناصرة ومناصحة»، شبكة فلسطين للحوار، 24/9/2004، شوهد في 25/2/2018، في: https://goo.gl/5yLn2u. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المقالة كُتِبت في سجن قفقفا، ويأخذ فيها المقدسي على الزرقاوي توسّعه في التكفير وسفك الدماء، وتصدُّره الأمر من دون أهل البلد.

(656) «ما كان هذا منهجنا ولن يكون».

(657) «From Hijrah to Khilafah,» Dabiq, no. 1 (2014), pp. 34-35, accessed on: 25/2/2018, at: https://goo.gl/huUHTL

(658) أبو عبد الله المهاجر مصري الجنسية، والراجح أنه يُدعى عبد الرحمن العلي، التحق مبكرًا بالجهاد الأفغاني. نال درجة الماجستير في الشريعة من الجامعة الإسلامية في إسلام أباد، وهو شيخ أبي مصعب الزرقاوي زعيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين. ويذكر أبو ميسرة الغريب، عضو اللجنة الشرعية في «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين»، في شهادة له، أن الزرقاوي كان متأثرًا جدًّا بشيخه، المهاجر.

(659) أبو عبد الله المهاجر، **مسائل من فقه الجهاد** ([د.م.]: [د.ن.]، [د.ت.])، كتاب منشور إلكترونيًّا على موقع منبر التوحيد والجهاد، ص 18-25، شوهد في 11/7/2018، في: https://goo.gl/GmBRrd

(660) ظهر في فيديوهات عدة وشهادات وُجدت في أجهزة اتصال أفراد منه أو من معتقليه كيف مارس أفراد منهم، لهم لهجات ولكنات مختلفة، عنفًا ساديًّا بحق أحد الضحايا قبل أن يجهزوا عليه، من دون أن يكون لهذا العنف مظهر قصدي أو علني كما هي عادة التنظيم في تحرير فيديوهات تطبيق الحدود أو قتل المخالفين. ومما يدل على ذلك أن هؤلاء سخروا من طلب ضحيتهم الصلاة والتشهد قبل الموت، وهو خلاف ما يظهره التنظيم من تعظيم لشعائر الله.

(661) قد يفسِّر هذا الأمر أن أغلبية العمليات الانتحارية ضد «مسلمين»، وفي حواضن الثورة الشعبية على بشار الأسد، وضد فصائل سورية بعضها إسلامي، ينفِّذها «مهاجرون» لا ينتمون إلى المجتمع المستهدَف. وكذلك، نجد أن هؤلاء لا يوجدون إلا قليلًا في الكتائب والجماعات المقاتلة المحلية.

(662) حمزة المصطفى وعبد العزيز الحيص، «سيكولوجيا داعش»، **أوراق بحثية**، منتدى العلاقات العربية والدولية، 28/8/2014، شوهد في 28/2/2018، في: https://goo.gl/mkAR5z

(663) Jessica D. Lewis, «The Islamic State: A Counter-Strategy for a Counter-State,» Institute for the Study of War, 7/2014, accessed on 5/2/2018, at: https://goo.gl/DypKbX

(664) Lewis, p. 18.

(665) «وبشر المؤمنين: صوتيات أبو بكر البغدادي»، شوهد في 22/8/2018، في: https://bit.ly/2wlxq2a

(666) محمد النجار، «مفاجأة الجولاني تخرج خلافات النصرة للعلن»، الجزيرة نت، 11/4/2013، شوهد في 22/8/2018، في: https://bit.ly/2nZia7m

(667) «من نصرة السوريين إلى قتلهم: حصيلة الضحايا السوريين الذين قتلوا من قبل التنظيمات المتشددة»، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 9/4/2015، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/fJDsKv

(668) المرجع نفسه.

(669) Lewis, p. 17.

(670) مثال ذلك ظهور مجموعات جهادية سابقًا في كل بلد مضطرب، مثل العراق بعد الغزو الأميركي في عام 2003، وهذا مفهوم. أما بعد موجة الثورات العربية التي اندلعت في نهاية عام 2010، خصوصًا بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فتوالى إعلان بؤره في مناطق «الفوضى» كلها؛ من سورية، إلى اليمن، إلى سيناء، إلى ليبيا، إلى خراسان؛ وهنا، أُعلِنت بيعات للخلافة من هذه الخلايا.

(671) «كلمة للشيخ المجاهد أبي محمد العدناني الشامي حفظه الله بعنوان: ‘هذا وعد الله’»، شوهد في 22/8/2018، في: https://goo.gl/8JRn19

(672) «أول ظهور لزعيم ‘تنظيم الدولة الإسلامية’ بالموصل»، موقع يوتيوب، 5/7/2014، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/CasFVA

(673) Ruth Sherlock, «Inside the leadership of Islamic State: how the new ‹caliphate› is run,» The Telegraph, 9/7/2014, accessed on 23/8/2018, at: https://bit.ly/2Ll3j0r

(674) تسجيل صوتي بعنوان «ما أصابك من حسنة فمن الله» للشيخ المجاهد أبي محمد العدناني الشامي»، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، 11/6/2014، شوهد في 1/3/2018، في: https://goo.gl/4fqFjL

(675) مثال ذلك ما يعرف بحادثة الكنطري؛ حيث قام حاجز للتنظيم في منطقة الكنطري الواقعة بين سلوك وتل أبيض باحتجاز عشرات العناصر من أحرار الشام، ثم إعدامهم في اليوم التالي، بعد إعطائهم الأمان في اتفاق ضمني لتسهيل انسحاب عناصر أحرار الشام من مدينة الرقة.

(676) بحسب شهادة جمعها فريق البحث، مع أبي إسحاق الفراتي وأبي عبد الله الراوي، وهذان اسمان حركيان لشخصين عايشا التنظيم منذ معاركه الأولى في سورية في الرقة ودير الزور في ما بعد. مقابلة وجاهية، تركيا، 25/2/2017.

(677) اسمه علي موسى الشوّاخ، ويحمل إجازة في الحقوق، وهو من مواليد بلدة السحل، غرب الرقة، في عام 1978.

(678) عُرِف بالنائب لأنه كان نائبًا لأبي لقمان خلال فترة حكم الأخير للرقة؛ وهو من ناحية سلوك الواقعة شمال مدينة الرقة التي تُعَد واحدة من أهم بؤر الفكر السلفي الجهادي في المنطقة.

(679) شهادات جمعها فريق البحث من مجموعة من الأشخاص الذين كانوا يعيشون تحت سيطرة تنظيم الدولة. مقابلات وجاهية، تركيا، 1-15/2/2015.

(680) لا يكون التقدير صحيحًا في أغلب الحالات، ويعتمد على مزاجية الشخص المكلَّف بتقدير الزكاة، وتؤثر العلاقات الشخصية والمحسوبيات تأثيرًا مهمًّا في هذا المجال.

(681) الشعيطات عشيرة كبيرة تنتشر في قرى وبلدات في منطقة تبعد 40 كيلومترًا شمال غرب مدينة البوكمال الحدودية، وتتوزع على قرى عدة مثل أبي حمام وغرانيج وغيرهما. وتمرّدت فئات من العشيرة على سلطة التنظيم بُعَيد سيطرته على كامل دير الزور، فأوقع فيها مقتلة، وطردها من ديارها عقوبةً لها.

(682) حادثة إعدام الأمير التونسي مشهورة في ريف دير الزور الغربي. أما قصة خلافه مع أبي جهاد، فمنقولة عن شهادة أبي إسحاق الفراتي التي قدّمها إلى فريق البحث، وكان مقربًا من أبي جهاد.

(683) التفصيلات كلها الواردة عن المعسكر أُخِذت من شهادة جمعها فريق البحث من أبي عبد الله الراوي الذي خضع لإحدى الدورات العسكرية في ريف دير الزور. مقابلة وجاهية، تركيا، 17/3/2016.

(684) نقلًا عن أبي إسلام العسكري، الأمير العسكري لقطاعات مدينة دير الزور، بوساطة مصادر خاصة قدمت شهادتها إلى فريق البحث.

(685) المرجع نفسه.

(686) Christoph Reuter, «Secret Files Reveal the Structure of Islamic State,»

Spiegel Online, 18/4/2015, accessed on 1/3/2018, at: https://goo.gl/Woxb7M

(687) J. M. Berger, «The ISIS Twitter Census: Making Sense of ISIS's Use of

Twitter,» Report, Brookings, 6/3/2015, accessed on 1/3/2018, at: https://goo.gl/XU8iRp

(688) Monica Maggioni & Paolo Magri (eds.), Twitter and Jihad: The

Communication Strategy of ISIS (Milano: The Italian Institute for International Political Studies, 2015), p. 116, accessed on 24/7/2018, at: https://goo.gl/cNZdu8

(689) Natasha Bertrand, «Senior Western official: Links between Turkey and ISIS are now ‹undeniable›,» Business Insider, 28/7/2015, accessed on 14/1/2017, at: https://goo.gl/fJdq0i

(690) Lori Plotkin Boghardt, «Saudi Funding of ISIS,» Policy Analysis, The Washington Institute, 23/7/2014, accessed on 14/1/2017, at: https://goo.gl/az86C7

(691) حمزة المصطفى، «جبهة النصرة لأهل الشام: من التأسيس إلى الانقسام»، مجلة **سياسات عربية**، العدد 5 (تشرين الثاني/نوفمبر 2013)، ص 70-71.

(692) Liz Sly «The hidden hand behind the Islamic State militants? Saddam Hussein's,» The Washington Post, 4/4/2014, accessed on 14/1/2017, at: https://goo.gl/yCzTVo

(693) Janine Di Giovanni, Leha Mcgrath Goodman & Damien Sharkov, «How Does ISIS Fund Its Reign of Terror?» Newsweek, 11/6/2014, accessed on 14/1/2017, at: https://goo.gl/MefAk5

(694) في مطلع آب/أغسطس 2014 وضعت الولايات المتحدة كلًّا من شافي العجمي وحجاج العجمي وعبد الرحمن العنيزي في القائمة السوداء بتهمة تمويل جبهة النصرة في سورية. ينظر: «كويتيون على لائحة واشنطن ‹السوداء› لتمويل القتال بسورية والعراق»، **العربي الجديد**، 7/8/2014، شوهد في 14/1/2017، في: https://goo.gl/dfC8Um

(695) «لقاء الشيخ حجاج العجمي في برنامج ‹في الصميم› على قناة روتانا خليجية 16/7/2014م»، موقع بركة الإخباري، 16/7/2014، شوهد في 14/1/2017، في: https://goo.gl/E7MQuA

(696) كان يضم عددًا من النواب ورجال الأعمال والدُعاة في الكويت أبرزهم: فهد الخنة ومحمد هايف وعثمان الخميس وفرحان الشمري ونايف العجمي ومحمد ضاوي العصيمي وعبد المانع الصوان. ينظر: «محمد هايف.. أمينًا عامًّا لمجلس ‹الداعمين للثورة السورية›»، صحيفة **الوطن** الكويتية، 10/12/2012، شوهد في 1/3/2016، في: https://goo.gl/wW2kr5

(697) «القطري عبد الرحمن النعيمي على قائمة العقوبات البريطانية بشبهة تمويل الإرهاب»، بي بي سي عربي، 19/10/2014، شوهد في 14/1/2017، في: https://goo.gl/LLtLmU

(698) Di Giovanni, Goodman, & Sharkov.

(699) Juan C. Zarate & Thomas M. Sanderson, «How the Terrorists Got Rich,» The New York Times, 28/6/2014, accessed on 14/1/2017, at: https://goo.gl/AS4Uhn

(700) متابعة فريق البحث لمسار الأحداث في سورية.

(701) «معارك أبواب الله لا تغلق: تحرير مستودعات الذخيرة في مهين»، المركز الإعلامي في القطير، موقع يوتيوب، 7/11/2013، شوهد في 14/1/2017، في: https://goo.gl/7czmQ1

(702) «'داعش' يسيطر على 4 مخازن أسلحة في دير الزور»، الحياة، 5/8/2014، شوهد في 14/1/2017، في: https://goo.gl/siSTpC

(703) شهادة جمعها فريق البحث من أبي همام الديراني، أحد جنود جبهة النصرة في دير الزور. مقابلة عبر سكايب، 15/10/2016.

(704) «دبابات وصواريخ ضمن عرض لغنائم تنظيم الدولة الإسلامية»، بي بي سي عربي، 1/7/2014، شوهد في 14/1/2017، في: https://goo.gl/P3HpJ1

(705) «مسرب من اللواء 93 بالرقة بعد سيطرة تنظيم الدولة عليه»، وكالة خطوة الإخبارية، يوتيوب، 7/8/2014، شوهد في 22/8/2018، في: https://goo.gl/rc4h1g

(706) «بعض غنائم الفرقة 17 من صواريخ غراد وكونكورس وقذائف دبابات وغيره»، يوتيوب، 2/9/2013، شوهد في 14/1/2017، في: https://goo.gl/effjSq

(707) «How Western art collectors are helping to fund Isis,» The Guardian, 26/2/2016, accessed on 14/1/2017, at: https://goo.gl/AYUbnT

(708) «الفدية من أهم موارد 'داعش'»، موقع بوابة الحركات الإسلامية، 30/8/2014، شوهد في 14/1/2017، في: https://goo.gl/bKRMVN

(709) «النرويج ترفض دفع فدية لتحرير مواطنها من 'داعش'»، روسيا اليوم، 10/9/2015، شوهد في 14/1/2017، في: https://goo.gl/BE6JyY

(710) كان تنظيم الدولة يبيع ربطة الخبز (زنة كيلوغرام واحد) بسعر 60 ليرة سورية في عام 2014، بينما لا تتعدى تكلفة إنتاجها 15 ليرة سورية. وبحسب الشهادة التي قدّمها مدير مؤسسة القمح والطحين في مدينة الباب لفريق البحث، فإن صافي ربح التنظيم من مادة الخبز في مدينة الباب وحدها التي يبلغ عدد سكانها 200 ألف نسمة، بلغ نحو 14 ألف دولار يوميًّا، وبلغ الربح الصافي من جميع المناطق التي يسيطر عليها التنظيم 100 ألف دولار يوميًّا. مقابلة عبر سكايب، 12/12/2014. وكذلك شهادة جمعها فريق البحث من عبد العزيز الهنيدي، أحد سكان مدينة الرقة القاطنين في تركيا، مقابلة عبر سكايب، 9/10/2016.

(711) شهادات جمعها فريق البحث من خليفة خضر، وهو أحد سكان ريف الرقة القاطنين في تركيا، مقابلة عبر سكايب، 17/10/2016.

(712) «الطرق العشر التي يتجنب بها تنظيم 'الدولة' تجفيف منابع أمواله»، موقع التجمع الوطني الحر للعاملين في مؤسسات الدولة، 24/2/2015، شوهد في 14/1/2017، في: https://goo.gl/3Qd664

(713) المرجع نفسه.

(714) «ملايين داعش.. القصة الكاملة»، قناة الحرة، 25/8/2015، شوهد في 14/1/2017، في:

https://goo.gl/6F8C4z

(715) شهادة جمعها فريق البحث من مقابلة مع محمد أبو صبحي، أحد سكان مدينة الرقة، ومع ساشا العلو، وهو صحافي ينحدر من مدينة دير الزور، مقابلة عبر سكايب، 10/9/2016.

(716) «ديوان الزكاة باب رزق جديد لداعش»، عين المدينة، 19/4/2015، شوهد في 14/1/2017، في:

https://goo.gl/ufXJcf

(717) «تنظيم الدولة يفرض الضرائب ويحصل الفواتير في الرقة»، الجزيرة نت، 19/8/2014، شوهد في 14/1/2017، في: https://goo.gl/VRrMNS

(718) «الرقة: المحافظة التي نسيها الأسد وأغرقها تنظيم الدولة بالضرائب»، السورية نت، 19/3/2015، شوهد في 14/1/2017، في: https://goo.gl/p5Gsoi

(719) «داعش يمنح الصادرات العربية للعراق خصمًا بـ 50%»، العربي الجديد، 14/4/2015، شوهد في 14/1/2017، في: https://goo.gl/tKGVhm

(720) «تنظيم الدولة يسيطر على حقل الشاعر»، الجزيرة نت، 5/5/2016، شوهد في 14/1/2017، في: https://goo.gl/zXMfpG

(721) Abdullah Hammadeh & Mohammed Alarabi Albakri «Deadly Oil: Theft of Syria›s Future,» Syrian Economic Forum, July 2015, pp. 7-8, accessed on 11/7/2018, at: https://goo.gl/xcT1Ao

(722) Ibid., pp. 9-10.

(723) Ibid.

(724) «عقوبات ضد رجل أعمال سوري يشتري نفط داعش لحساب النظام»، العربية نت، 8/3/2015، شوهد في 14/1/2017، في: https://goo.gl/ZhXE9s

القسم الثالث
تنظيم الدولة الإسلامية
الخطاب والسياقات الإقليمية والدولية

الفصل السابع
«داعش»: البنية الخطابية بين الانخراط في المحلي الوطني والبعد الإسلامي الكوني

حيدر سعيد

مقدمة: «داعش» وأزمة العلوم الاجتماعية

لا تزال مساهمة العلوم الاجتماعية في فهم ظاهرة تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)، وما يحيط بها محدودة، على الرغم من مئات الدراسات والكتب التي نُشرت عنها باللغات المختلفة، ولا سيما بعد سيطرة التنظيم على مدينة الموصل، في حزيران/ يونيو 2014.

قد يكون الأمر مرتبطًا بعدم توافر المعطيات الكافية التي يمكن عدُّها مادة قابلة للبحث العلمي، ولا سيما إننا أمام تنظيم حديث النشأة ومغلق. وهذا، في حد ذاته، ربما يفسّر انشغال جلّ الدراسات المنشورة عن داعش بالمعطيات والمعلومات، أكثر من انشغاله بوضع أطر لتفسير الظاهرة نفسها وفهمها.

إن ما يمكن تسميته «فشل العلوم الاجتماعية» في مواجهة داعش لا يرتبط بداعش، ولا يقتصر عليه، بقدر ما يرتبط بأزمة العلوم الاجتماعية نفسها. والقصور في فهم داعش وجه واحد فقط من وجوهها. هذا مع تسليمنا بأن هذه الظاهرة مثّلت تحدّيًا كبيرًا لحزمة المقولات والموضوعات التي دارت عليها العلوم الاجتماعية مدة قرن أو أكثر، من قبيل الدولة والنظام الوستفالي والمواطنة والأمة والهويات العابرة للحدود والحداثة والتحديث وغيرها. وهو تحدٍّ يتجاوز ما جذب الدراسات عن داعش، التي تتركز على عنفه والنزعة العدمية المرتبطة به.

وفي النهاية، لا تملك العلوم الاجتماعية (الغربية هنا) غير جواب وحيد متملّص على هذا التعقيد، وهو: استثنائية الحالة العربية الإسلامية واستعصاؤها على التحديث.

تسلل إلى العلوم الاجتماعية المعاصرة، ولا سيما عند البحث في المنطقة العربية، روح مراكز التحليل السياسي (Think Tank)، وهي مراكز ليست بالضرورة جزءًا من مؤسسات أكاديمية وجامعية، بقدر ما لها من تفاعلات وتأثير في مؤسسات صنع القرار. ومن ثم، هي ليست طريقة أو نوعًا من مراكز الدراسات فحسب، بل شكل من أشكال العلاقة بين مراكز إنتاج المعرفة والسلطة. وبسبب هذه الصلة، لا تهتم هذه المراكز بتطبيق نظريات العلوم الاجتماعية أو كشف قصورها في فهم مظاهر معينة، ولا بما يسمّيه المؤرخ الفرنسي فرناند بروديل «البنى الطويلة»، أي الدينامية البطيئة التي تسير بها المجتمعات، بما في ذلك لحظات الانقلاب والتحوّل، بقدر ما تهتم بتقديم «معرفة» لازمة لبلورة سياسات أو تشكيل الرأي العام، لتنتفي من ثم حاجة هذه المراكز إلى العلوم الاجتماعية من حيث هي نشاط معرفي مهمّته تفسير العالم، وليتحول المشتغلون والمتخصصون بهذه العلوم في هذه المراكز إلى «وكلاء معلومات».

طبعًا، يحتاج الوصف المقدّم هنا إلى وقفة تفصيلية عند حقول العلوم الاجتماعية المختلفة، والبيئات الثقافية المختلفة؛ فالأمر ليس واحدًا بين هذه المجالات. وفي الحقيقة، يشيع هذا النمط من المراكز في الولايات المتحدة الأميركية، بالدرجة الأولى، وهو يعبّر عن نمط من العلاقة التي تربط مؤسسات صنع القرار بالمراكز البحثية، طبع التجربة السياسية الأميركية.

هناك من يحاجج بأن مثل هذه المراكز دليل على فاعلية المؤسسات البحثية والعلمية في المجال العام، وأنها خرجت من طابعها الأكاديمي المغلق، إلا إنها – من جهة أخرى – تعبير عن استعادة إشكالية علاقة السلطة بالمعرفة وتوظيفها لها واستخدامها وإخضاعها ضمن مستلزماتها.

وفي الأحوال كلها، أثّر هذا الطابع في طريقة تناول العلوم الاجتماعية داعش، فأصبحت الدراسات عن هذا التنظيم تهتم بأسماء قادته وسيرهم وتقلّباتهم، على سبيل المثال، أكثر مما تهتم بعلاقته باضطراب نسيج الهويات في المنطقة.

من الواضح أن مثل هذه المعلومات لا تخدم السلطةَ فحسب، بل هي مفيدة للعمل الاستخباري والعسكري (ومستفيدة منه في الوقت نفسه)، في حين أن فكرة تشكّل داعش في حاضنة هوياتية مضطربة لا تخدم الأجهزة الاستخبارية والعسكرية والأمنية، ولا تهتم به في عملها المباشر.

في ظل هذا المناخ، كان يبدو طبيعيًا نمط المعرفة المعلوماتية التي تنتجها الدراسات عن داعش، من دون التوقف عند سؤال أساسي قَبْلي، سابق على إنتاج هذه الدراسات، عن طبيعة المعرفة الممكنة عن داعش نفسها: ما نمط المعرفة التي يمكن أن تقدّمها العلوم الاجتماعية عن هذه الظاهرة؟

وبالتدرّج، كانت تغيب عن العلوم الاجتماعية المعنية حزمة الأسئلة والمحدّدات المنهجية الرئيسة اللازمة لفهم الظاهرة، ولا سيما التمييز بين داعش التنظيم وداعش الظاهرة، فداعش ليس تنظيمًا فحسب، بل هو كذلك ظاهرة، يتحدّد معناها وطرق الاستجابة لها بحسب المستقبلين، فهو حمل معنًى خلاصيًا لكثير من الأطراف، وقد كان جزءًا من ذلك التعاملُ معه والنظر إليه بوصفه أداة انتقام. ولذلك، كانت ثمة استجابات متعدّدة لهذه الظاهرة. وإن طرائق الاستجابة وردات الأفعال عليها هي، في النهاية، جزء منها، أي من الظاهرة.

غيّب الخلطُ بين التنظيم والظاهرة أسئلة أساسية، من قبيل: هل داعش تنظيم مركزي؟ وهل ما جرى من عمليات تبنّاها التنظيم في أوروبا هو نتاج قرار مركزي صادر من العراق أو سورية؟ أم إنه جزء من الاستجابات؟ وهل يمكن بناء تفسير موحَّد للتنظيم في المشرق العربي وأوروبا؟ أم إن لكل منهما سياقًا سوسيولوجيًا وسياسيًا وثقافيًا مختلفًا؟

وبكل تأكيد، أوجد هذا الخلطُ بين التنظيم والظاهرة ارتباكًا في فهم الظاهرة.

أولًا: المقاربة الأيديولوجية لداعش

قاد عقم السوسيولوجيا تجاه تنظيم داعش إلى بروز مقاربة أيديولوجية تتعامل معه بوصفه مركبًا أيديولوجيًا عائمًا فوق التاريخ. ولعلّنا لا نستطيع الجزم إن كانت هذه المقاربة هي السائدة أم لا، وما حجمها

وموقعها في فهم الظاهرة، لكن الأكيد أنها إحدى المقاربات البارزة.

لا يمكن نسبة هذه المقاربة إلى جهة تفسيرية دون أخرى، فهي ليست نتاج الجهود البحثية المحلّية فحسب، ولا هي نتاج جهود الباحثين الغربيين وحدهم، بل هي مقاربة يكاد يتقاسمها الجميع، لكن، بدوافع مختلفة. ففي حين كان داعش فرصة لإحياء النزعات الأصلانية في الثقافة الغربية لإعادة إنتاج الصور الاستشراقية النمطية عن الإسلام والمسلمين، كانت مقاربة الباحثين العرب الأيديولوجية توحي بـ «نَفَس نضالي»، كثيرًا ما طبع مقاربات جزء غير قليل من العلمانيين العرب عن الإسلام الحركي.

يرى بعض الباحثين أن من غير الممكن فهم داعش من دون فهم أيديولوجيته، فهي المدخل الأول لفهمه، ذلك أنه من غير المتصوّر أن تنتج الأزمات السياسية والاختناقات الطائفية عنفًا بهذه الدرجة[725].

لكن هذه الأيديولوجيا ليست جزءًا أو مكوّنًا محدودًا من تنظيم واسع ومعقّد ومتعدّد الوجوه. لذلك، يردّ التركيز على هذه الأيديولوجيا، وظيفيًا، على فكرة أن تنظيم الدولة هو نتاج قبول المجتمع المحلّي، على نحو ما يرى فالح عبد الجبار[726] الذي يتعامل معه بوصفه كيانًا أيديولوجيًا، يعبّر عن تيار داخل المجتمع، قديم وعريق، وما حدث أن فشل دولة المشرق العربي، على نحو ما تجسّد في العقدين الأخيرين، هو الذي أتاح لهذا التيار النمو. يقول: «مشروع الدولة الإسلامية هو حراك وتيار أيديولوجي يعبّران عن تيار اجتماعي قائم منذ أمد بعيد، ولم يختفِ هذا التيار يومًا من حياتنا في العالمين العربي والإسلامي، وإن تعددت أشكاله، وإن تحوّلت قواه المجتمعية بتحوّل البنية الاجتماعية في منطقتنا. أما شروط تشكّله وانبثاقه الجديدين، بل صعوده المدوّي في الآونة الأخيرة، فترتبط لا محالة بأزمة الدولة، وعجزها»[727]. ويضيف: «أن انتقال التيار التكفيري من لحظة العنف إلى لحظة إعلان 'الدولة'/ 'الخلافة' مرهون بإخفاق الدولة العراقية في سياق احتجاج المجتمع المحلّي عليها. لذا، فإننا إزاء لحظة قران فريدة بين إخفاق الدولة وصعود التيار التكفيري حامل فكرة دولة الخلافة، وبين احتدام انقسام المجتمع المحلي»[728]. ومن ثم، يكون هذا التيار أشبه بالبنية الأزلية، أو الثابت، وليس متغيرًا عابرًا، ولن يجدي معه، لا العمل العسكري، ولا الترتيبات السياسية. يقول عبد الجبار أيضًا: «قد تكون (الدولة الإسلامية) – بوصفها حركة وأيديولوجيا وكيانًا سياسيًا – أكثر تعقيدًا من مجرد 'متغيّر' عابر يعود بالمجتمع إلى ما كان عليه قبل ظهوره، أي إن المقاربة

السياسية المسيطرة اليوم لمواجهة 'داعش' - وهي أن هذه الظاهرة ستزول بمجرد القضاء العسكري عليها، أو بمجرد أن تتوصل الدولة (العراقية أو السورية) إلى تبني ترتيبات جديدة في إدارة التعدد الإثني - لا تستند إلى أساس متين في اعتقادنا»[729].

لعل من المفيد، هنا، أن نشخّص أن جزءًا مهمًا من الباحثين الغربيين عارض منهجيًا مثل هذه المقاربة الأيديولوجية. ويحاول نقضُ هذه المقاربة الأيديولوجية عند هؤلاء مواجهةَ تيار أساسي في الأدبيات الغربية، عمل على أن يُقدَّم داعش بوصفه تعبيرًا عن كراهية دينية وعداء حضاري وجوهرًا متأصلًا في الإسلام، ويحاول كذلك أن يدافع عن اندماج الموجات الكبيرة من المهاجرين المسلمين في المجتمعات الغربية، حيث كان داعش فرصة للتيارات اليمينية في السياسة الغربية لأن تقدح في مواطنة هؤلاء المهاجرين، بسبب ما أورثه فيهم الإسلامُ من عدم قبول الآخر، بحسب ما تعتقده هذه التيارات.

لم تبدأ هذه المواجهة، التي نهض بها باحثون غربيون عدة، مع صعود داعش، بل ترجع إلى بواكير التفسير الغربي العام للتنظيمات الإسلامية الراديكالية، وفي صدارتها القاعدة. ولعل الباحث الفرنسي فرانسوا بورغا كان من أوائل الباحثين الذين حاولوا تفسير الإسلام السياسي بوصفه فضاء احتجاجيًا ذا أنساغ سياسية، وليس دينية أو أيديولوجية. ودافع بورغا، منذ وقت مبكّر، عن أطروحة أن تنظيم «القاعدة» (الذي يمثل المرحلة الثالثة من الإسلام السياسي، بحسب تحقيبه) ليس أيديولوجيا كارهة للغرب، أو أيديولوجيا دينية فقط، بل هو واحد من ردّات الفعل على التركة الاستعمارية، وعلى السياسات الأميركية، على نحو خاص؛ إذ يقول: «إن تمرّد القاعدة سياسي أكثر من كونه دينيًا، و'الإسلامية الراديكالية' تخفي من الأصولية الدينية والتعصّب والتجهيل أقل بكثير مما تُخفيه من الدفاع الذي هو مشروع أحيانًا، عن مصالح سياسية أو اقتصادية، متداخلة بشكل معقّد في تأكيد عادي جدًا للهوية»[730]، ويضيف: «فك طلاسم آليات الراديكالية الإسلامية لا يمكن قراءته بمعزل عن مرآة سلوك المحيط الغربي، حيث تُساهم مكوّنات أصولية مدانة بنفس القدر بعدد لا بأس به من التعبئة السياسية»[731].

وتكاد هذه الأطروحة أن تكون الأطروحة المركزية التي تتخلل أعمال بورغا كلها.

أما الأنثروبولوجي الأميركي سكوت آتران، فيعمل على نقض فكرة الجذور الدينية للقاعدة وتنظيم الدولة من خلال عمل ميداني، أوصله إلى استنتاج أن «التكوين الإرهابي» لا تنهض به الجوامع، كما يشاع، فهي لم تكن نقطة تعليم للإرهابيين، بل هو ينمو، بحسب ما يرى، في مجتمع علائقي معيّن (طلاب، أبناء حي واحد، أهل، أقارب، أصدقاء ...). وهذه النتيجة، بحسب آتران، تنفي الجذور الدينية للظاهرة الإرهابية[732]. ولا يتوقف آتران عند ذلك، بل ينتقد التفسيرات ذات الطابع السوسيو- اقتصادي، من قبيل أن الإرهابيين هم نتاج المناطق الفقيرة (كما يسود في المقاربات الأوروبية، ولا سيما الفرنسية)، أو إنهم نتاج عصابات إجرامية. ونقيضًا لذلك، يركز آتران على «الجانب الفضائلي» في داعش، حيث يرى أن «قتل النفس من أجل شيء ما»، وهو ما يقوم به الإرهابيون، إنما يرتبط بمجموعة من الفضائل الأخلاقية. وبالقدر نفسه، وامتدادًا لهذا الفهم، يتمتع التنظيم بجاذبية ثورية، ذلك أن مَن يرتبط به يسعى إلى المجد.

بالتأكيد، تتمتع مثل هذه المقاربات بأهمية وظيفية في مواجهة المقاربة الأيديولوجية، لكنها (ومنها مقاربة آتران هذه) تقصي العوامل السياسية كذلك، فتبدو كأنها تسعى إلى تأسيس مقاربة سيكولوجية لظاهرة الإرهابيين، أكثر منها سياسية أو حتى أنثروبولوجية. ولعل هذا هو الذي جعل آتران لا ينشغل بتفسير الإرهاب (الحركات والتنظيمات ...)، بل بتفسير الإرهابيين، أو الفرد الإرهابي.

ثانيًا: إدارة التوحّش: إغواء العقيدة السرية

تركت المقاربة الأيديولوجية بصمات كثيرة تخلّلت البحث عن هذه الظاهرة وما أُنتج من كم كبير من الأدبيات في هذا المجال. ولعل أحد أهم إفرازات هذه المقاربة إعادة البحث في تاريخ فكرة «الخلافة» في العصر الحديث، باعتبار داعش النقطة الأخيرة في هذا التاريخ.

ومن هذه الإفرازات، سيادة افتراض أن التنظيم نتاج، أو تجسيد، أو تطبيق لمصادر نظرية محدّدة. وفي جمهرة غالبة من الدراسات التي تناولت داعش، العربية منها والغربية، كان يجري الحديث عن كتاب محدد، هو كتاب **إدارة التوحّش**، بوصفه المصدر النظري والأيديولوجي لداعش، وأن الأخير هو التجسيد العملي لأفكار هذا الكتاب.

ومع أن تقاليد الكتابة البحثية تقتضي توثيق هذه الفكرة، فإنني لن أفعل، لأن هذا الارتباط أصبح كالمسلّمة. يمكنني أن أورد عناوين عشرات الكتب والدراسات والمقالات التي تجزم بهذا الربط؛ وأي متحقق سيلاحظ فورًا الارتباط الصميمي بين **إدارة التوحش** وداعش[733].

ربما يبدو هذا الربط مقبولًا وطبيعيًا؛ إذ إن ممارسات داعش تبدو كأنها مصداق لأفكار الكتاب وعنوانه، لكن هذه «الطبيعية» في قبول الربط منعت الباحثين من التدقيق، في أصول الكتاب، ثم علاقته بالتنظيم.

وبغض النظر عن أفكار هذا الكتاب، يُفضي فهمُ تنظيم مسلّح بوصفه يتحرك بوحي من كتاب ما، مهما كان هذا الكتاب، إلى أن يبدو كأنه تجسيد للأيديولوجيا. وإلى حد ما، كان الربط بين داعش و**إدارة التوحش** يشبه الربط بين بعض التنظيمات المسلّحة وعقائد سرية أو باطنية تقبع خلفها وتوجّه عملها وتنظّم أعضاءها.

يُنسَب **إدارة التوحش** إلى أبي بكر ناجي، وهو اسم حركي أو مزيّف، والمؤلف الحقيقي هو أحد الكتّاب من أعضاء تنظيم القاعدة[734].

وقد نُشر الكتاب في عام 2004 على المواقع والمنتديات الجهادية المرتبطة بتنظيم «القاعدة في جزيرة العرب»، الذي يمكن القول إنه تبنّى الكتاب. وقد نشر التنظيم ومجلّتُه **صوت الجهاد** المصنّفات الأخرى لأبي بكر ناجي، وهي أربعة كتب (أو كتيبات)، ونشرت المجلة أيضًا أجزاء من **إدارة التوحش**، قبل نشره كاملًا.

ظل نشر **إدارة التوحش** والإشارة إليه مقتصرين على هذه المواقع والمنتديات. وكان يشار إليه بوصفه أحد الكتب الجهادية، مصدرًا واحدًا فقط من عشرات المصادر. إن فهم ارتباط هذا الكتاب بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب مهم جدًا لتكوين فهم دقيق عن شبكة ارتباطات الكتاب، وإن كانت ثمة علاقة له بداعش أم لا. ومع ذلك، ينبغي القول إن هذا الكتاب لا يعكس تمامًا توجّهات التنظيم، الذي تركّزت أهدافه – في أعوام ظهور الكتاب وما تلاها (2004 وما بعدها) – على استهداف الدولة السعودية لإقامة نظام إسلامي[735]. وربما يعكس الكتاب توجّهات التنظيم في ارتباطه بالشبكة العالمية لتنظيم القاعدة، وتحديدًا، توجّهات أسامة بن لادن.

يرى الباحثون أن تجربة تنظيم القاعدة، من حيث هو تنظيم فعلي متماسك، تمتد بين عامي 1996 و2001، إذ تحوّلت أفغانستان إلى مركز للتدريب، كان يضفي نوعًا من الوحدة الأيديولوجية على فروع التنظيم كلها. لكن الأمور ما عادت بهذا الشكل بعد حرب 2001، التي فتّتت التنظيم. وثمة سجال واسع بين الأكاديميين والمتخصصين بالموضوع على مستوى العالم على القدرة القيادية لتنظيم القاعدة بعد هزيمته في أفغانستان، وإن بقيت ثمة «قيادة عليا»، أم لا، وإلى أي حد تتمتع هذه القيادة، إن كانت لا تزال موجودة، بالسيطرة على الشبكة العالمية الواسعة لتنظيم القاعدة، من تنظيمات فرعية أو أفراد[736]. ويرى الاتجاه العام بين الباحثين في هذا المجال أن تنظيم القاعدة ضعف، لينشأ بدلًا منه «الجهاد اللامركزي»، وهو «جهاد من دون قيادة»[737]؛ إذ افتقدت الفروع مركزًا يضفي عليها نوعًا من الوحدة. من هنا، ما عاد يجمع الفروع التي تنتمي إلى القاعدة (أو تدّعي ذلك) هدفٌ واحد[738].

ظهر كتاب **إدارة التوحش** في هذا السياق، لاستعادة (أو الحفاظ على) مركزية تنظيم القاعدة. وكان (الكتاب) يتحرك في اتجاهين: للوقوف، من جهة، في وجه تيار أبي مصعب الزرقاوي، الذي شكّل تحديًا للعمل الجهادي ومركزية تنظيم القاعدة وقيادته، ومن جهة أخرى، للوقوف في وجه الدعوات ذات الطابع النظري للامركزة العمل الجهادي، ولا سيما ما دعا إليه أبو مصعب السوري، الذي كان قد أصدر في العام نفسه (2004)، كتابه **دعوة المقاومة الإسلامية العالمية**.

ظل **إدارة التوحش** حبيسَ المنتديات والمواقع الجهادية، ولم يُطلق إلى النقاش العام إلا مع لحظتين: **الأولى** حين ترجمه الأكاديمي والباحث الأميركي المتخصص بالتنظيمات الإسلامية الراديكالية وليام مكانتس إلى الإنكليزية، وصدر في أواسط عام 2006، واهتمت به، على نحو خاص، الأكاديميات العسكرية الأميركية، ولا سيما أكاديمية ويست بوينت العسكرية، فذكرته في عدد من الدراسات، كما أشير إليه في كتب أكاديمية عدة.

لكن، كانت هناك إشارتان إلى الكتاب قبل صدور ترجمته الإنكليزية: **الأولى** في مقالة لستيفن أولف، في آذار/ مارس 2005، تحدّث فيها عن الكتاب[739]؛ **والثانية** في دراسة أصدرها مركز مكافحة الإرهاب، التابع إلى الأكاديمية العسكرية الأميركية في ويست بوينت، في شباط/ فبراير 2006، وشارك في تأليفها

وليام مكانتس (مترجم الكتاب نفسه) وجاريت براتشمان، وفيها حاول المؤلفان متابعة كيف يتحدّث المنظرون الجهاديون عن نقاط ضعف التنظيمات الجهادية وقوتها، من خلال أربعة نصوص رئيسة، يبدآنها بأبي بكر ناجي، ثم أيمن الظواهري، وأبي قتادة، وأخيرًا أبي مصعب السوري[740]. وهذا يعني أن المؤلفين وضعا أبا بكر ناجي إلى جانب ثلاثة منظّرين جهاديين مشهورين، بل بدآ الحديث عنه، وأفردا له مساحة أوسع مما أفرداه لسائر المنظرين الآخرين. وقد يكون ذلك بسبب جدّة الكتاب، الذي تصف الدراسة مؤلفَه بأنه «النجم الصاعد في الحركة الجهادية»[741]. ومع ذلك، يبدو أن المؤلفين يعتقدان فعلًا أن أبا بكر ناجي هو أحد المنظّرين الجهاديين البارزين، فهما يستدلّان مثلًا على أهمية أبي قتادة الفلسطيني باستشهاد ناجي به[742]. وما عدا ذلك، تنشغل الدراسة بتلخيص أفكار الكتاب، غير أنها تشتق توصية للإدارة الأميركية، استنادًا إلى أفكار الكتاب، وهي عدم الانجرار إلى حروب مباشرة في الشرق الأوسط، ويمكنها أن تعتمد على وكلاء محليين في هذا المجال، ذلك أن هذا الاستدراج هو إحدى إستراتيجيات القاعدة، بحسب ما يكشفه **إدارة التوحش**[743].

أظن أن من المهم الانتباه إلى أن عنوان الكتاب تُرجم، في هاتين الدراستين اللتين سبقتا نشره، إلى *Management of Barbarism* (إدارة البربرية)، ثم عدّل مكانتس (كاتب إحدى هاتين الدراستين) العنوانَ حين نُشرت الترجمة الإنكليزية للكتاب، إلى *Management of Savagery* (إدارة الوحشية). وقد يكون الأمر خاضعًا لسياسة الترجمة، لكن يبدو أن فهم «التوحش» بوصفه «البربرية»، وليس «الفوضى»، هو الذي استدرج المهتمين الغربيين إلى الكتاب، من جهة أنه يصور إستراتيجية القاعدة في إدارة مشروعه البربري، لا من جهة توظيفه واستغلاله وإدارته الفوضى الناتجة من انهيار الأنظمة.

وهكذا، سرعان ما أُسبغت على الكتاب، في الأدبيات الأميركية، أوصاف، بوصفه مصدرًا جهاديًا فريدًا.

ومع ظهور الترجمة الإنكليزية في عام 2006، بدأ أول نقاش عامّ عن الكتاب، في الولايات المتحدة تحديدًا، وباللغة الإنكليزية، فظهرت إشارات إليه في كتب أكاديمية عدة، وقُدِّم بوصفه مرجعًا أيديولوجيًا أساسيًا للقاعدة. ويبدو لي، إجمالًا، أن من انشغل أساسًا بمناقشة الكتاب هو المؤسسات والأكاديميات

والمراكز والباحثون المنشغلون بالقضايا العسكرية والإستراتيجية. ونحن لا نملك معلومات عن طريقة تعاطي الدوائر الاستخبارية مع الكتاب[(744)].

كان المترجم، مكانتس، وهو أكاديمي وباحث، حين ترجم الكتاب، زميلًا في مركز مكافحة الإرهاب في أكاديمية ويست بوينت، الذي اهتم – منذ تأسيسه في عام 2003 – بأيديولوجيات التنظيمات الراديكالية وإستراتيجياتها العسكرية. وفي الحقيقة، بدأت الأكاديميات ومراكز البحوث الأميركية تولي أيديولوجيات التنظيمات الإسلامية المسلّحة اهتمامًا خاصًا، بعد هجمات 11 سبتمبر 2001. ومن يؤرخ لهذا الأمر، سيجد أن عددًا مهمًا من مراكز البحوث، أو البرامج البحثية الخاصة، أو الدوريات الأكاديمية المتخصصة، أنشئ للتخصص بهذا الموضوع، في الأعوام القليلة التي أعقبت 2001. ومركز مكافحة الإرهاب في أكاديمية ويست بوينت واحد منها. وبالتأكيد، تعمّق هذا الأمر بعد الغزو الأميركي للعراق وتحوّله إلى ساحة أساسية لنشاط التنظيمات الإسلامية المسلّحة، وفي صدارتها القاعدة.

تأتي ترجمة **إدارة التوحش** في هذا الإطار. ولاحقًا، عمل المركز، من خلال مجموعة من المنشورات، على تصدير فكرة أن هذا الكتاب هو من المصادر الأيديولوجية الأساسية للقاعدة، فعظّمت من شأن أبي بكر ناجي، الذي كان يُوصَف بأنه «مفكر جهادي مؤثر جدًا»[(745)]، أو «النجم الصاعد في الحركة الجهادية»، وغير ذلك.

وبعد عام واحد من صدور الترجمة الإنكليزية، صدرت في عام 2007 ترجمة فرنسية للكتاب، بعنوان *Gestion de la barbarie: L’étape par laquelle l’islam devra passer pour restaurer le califat*. وأُنشئت صفحة للكتاب بالإنكليزية في الموسوعة الحرة Wikipedia بعنوان Management of Savagery، في حزيران/ يونيو 2006، في حين أن الصفحة الخاصة بالكتاب بالعربية لم تُنشأ إلا في آذار/ مارس 2012. ويؤكد هذا الأمرُ أن الاهتمام الأول بهذا الكتاب كان غربيًا، ولم يهتم به العرب إلا في لحظة لاحقة، وهي اللحظة التي أصفها هنا بأنها **اللحظة الثانية** من لحظات الكتاب.

كانت اللحظة الثانية التي خضع فيها **إدارة التوحش** إلى نقاش عام في أواسط عام 2008، حين أعلنت وزارة الداخلية السعودية القبض على نحو 700 إرهابي، بحوزتهم كتاب عنوانه **إدارة التوحش**[746]. ومنذ تلك اللحظة، ظهرت عشرات المقالات التي تتحدث عن الكتاب، ولا سيما في الإعلام السعودي[747]. وفي تقديري، أن هذا كان أول نقاش عام عن الكتاب بالعربية. ولم أستطع العثور على أي مادة عن الكتاب بالعربية قبل ذلك خارج ما كان يرد في المواقع والمنتديات الجهادية.

في بداية عام 2010، خفت الحديث عن الكتاب، قبل أن يُستأنَف بُعيد «الربيع العربي»، وتحديدًا مع الثورة السورية وتفاعلاتها، في ما يمكن عدّه **اللحظة الثالثة** من لحظات الكتاب، وذلك بالربط بينه وبين تنظيم دولة العراق الإسلامية، ثم داعش منذ عام 2013، وتحديدًا، بعد سقوط الموصل بيد التنظيم، في حزيران/ يونيو 2014، إذ انفجر الحديث عن الكتاب، واستُعيد بوصفه إطارًا مرجعيًا لفهم التنظيم.

بات معلومًا أن تنظيم دولة العراق الإسلامية تعرّض إلى ضربة عنيفة بعد مشروع الصحوات وما عرف بخطة بترايوس (2007–2008)، إذ يرى كثير من المتخصصين أن التنظيم كان شبه ميت مع حلول ربيع 2010. لكن التنظيم استطاع تفعيل دوره من جديد خلال عامي 2011 و2012. ومع حلول عام 2013، بدا أن ثمة نهضة جديدة للتنظيمات الراديكالية. وكما خطّط التنظيم لأن يستجمع قواه بعد الانسحاب الأميركي من العراق في أواخر عام 2011، استفاد من حركة الاحتجاج السُنّية في العراق، في أواخر عام 2012، ورد فعل الحكومة العراقية العنيف تجاهها، كما استفاد من الثورة السورية التي تحوّلت تدريجًا إلى ساحة لصراع إقليمي. وفي هذه الظروف الإقليمية والمحلية، خطّط تنظيم دولة العراق الإسلامية لأن يعيد تأهيل نفسه من خلال القيام بدور رئيس في الفضاء السنّي المسلّح الناشئ في العراق وسورية. ولعل الإعلان عن ولادة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» هو التعبير الأقصى عن هذا الطموح[748].

هنا، بدا **إدارة التوحش** كأنه مستند جاهز لتفسير عنف تنظيم الدولة المتصاعد، أمر بدا كأنه بديهة، كرّره الجميع، من دون كبير عناء لاكتشاف حقيقة هذا الارتباط. ربما لأن هذا كان يلبي، في الوقت نفسه، حاجة غربية إلى التعامل مع التنظيم بوصفه خطرًا كونيًا، وهو ما يمكن أن يكون **إدارة التوحش** دليلًا عليه.

وفي تقديري، أن هذا الربط هو نتاج نوع من التعميم التاريخي والسياقي.

ومن دون أي برهان، من أي نوع، على أن داعش استفاد من **إدارة التوحش،** ومن دون إثبات أن تطورات الأمور في العراق، وصولًا إلى إعلان الخلافة، هي تجسيد للدينامية الإستراتيجية التي يضعها هذا الكتاب، ومن دون التوقف، أو حتى الوعي بطبيعة التناقضات والتنافسات بين القاعدة وداعش، انزلقت الأدبيات الأميركية بيسر إلى الحديث عن الكتاب بوصفه أحد مصادر داعش، بعد أن كانت قد تعاملت معه بوصفه أحد مصادر تنظيم القاعدة، وهو كذلك.

باختصار، لا يثبت التحرّي، ولا تبرهن الدلائل المادية على صحة هذا الافتراض. فداعش لم يُعد نشرَ الكتاب في دار النشر التابعة له، ولم يشر إليه ولا مرة واحدة في ما نشر من كتب ورسائل وكراسات ومجلات وصحف ومطويات، ولا في ما أصدر من بيانات وإصدارات مرئيّة ومسموعة، وكذلك، لم يعثر عليه في مقارّه بعد تحرير المدن التي كان يسيطر عليها. لم يُفِد التنظيم من **إدارة التوحش،** حتى وهو يعاني «فراغًا أيديولوجيًا»، الأمر الذي سأبسط فيه الحديث لاحقًا.

وفي الخلاصة، أن الأهمية التي نُسبت إلى هذا الكتاب هي صناعة غربية، وأعني طبيعة التنميط والتصنيف اللذين خضع لهما. أتى وضعُه في صدارة المصادر الأيديولوجية للفكر الجهادي من الخارج، من خارج اعتبارات التنظيمات الجهادية وتصنيفاتها، ولم يكن ترتيبًا أو اعتبارًا داخليًا، حيث بقيت المصادر القريبة من الفكر الجهادي تورد هذا الكتابَ بوصفه كتابًا واحدًا من كتب عدة. وتسلل هذا التنميطُ إلى النقاش العربي، لتغدو مرجعية **إدارة التوحش** لداعش مسلّمة مفروغًا منها.

ثالثًا: السياق الخطابي

يبدو كتاب **إدارة التوحّش،** وهو يتحدث عن استغلال مناطق الفوضى، كأنما يفترض وجود هيئة قرار متماسكة، تراقب العالم من عَلٍ، لتحدد مناطق الفوضى وتقرر استغلالها، يقول: «رشّحت الدراسات القريبة حتى لا تتشتت القوة الضاربة للمجاهدين في دول لا مردود من وراء العمل المُركز فيها [...] ونستطيع

القول إن الأمر فيه من المرونة بحيث يتغيّر تبعًا للتطورات [...] فقد أعلنت القيادة بعض التعديلات فاستبعدت بعض المناطق من مجموعة المناطق الرئيسية على أن يتم ضمّها لتعمل في نظام بقية الدول»[749]. وفي الكتاب كله يتكرر هذا التصوّر بأن اختيار المناطق التي ستنشط فيها الحركة الجهادية يجب أن يكون خاضعًا لقرار «القيادة العليا»، هذا التعبير الذي يتكرر عشرات المرات في الكتاب، والذي يقصد فيه المؤلف قيادة تنظيم القاعدة. ومرارًا، يحذّر الكتاب من العمل الجهادي الذي لا يكون منضبطًا بقرارات هذه القيادة. لذلك، وصفت الدراسات الكتابَ بأنه «ذو نزعة مركزية» ودفاع عنها، في وقت تعرّض فيه التنظيم لضربة شديدة.

وفي تقديري، أن الكتاب يسعى إلى محاولة تقعيد تجربتي أفغانستان والعراق وبناء إستراتيجية انطلاقًا منهما، ذلك أن التجربة السوفياتية في أفغانستان والتجربة الأميركية في العراق، تعرّضتا لإنهاك شديد، أضعف الدولة وخلّف حالة فوضى، جعلت جزءًا مهمًا من المجتمع المحلي يرى في «التنظيمات الجهادية» بديلًا. لذلك، يُصرّ ناجي على كسب المجتمع المحلي وعدم استعدائه، ويضرب أمثلة لحالات تضررت بها الحركة الجهادية بسبب نقمة المجتمع المحلّي[750].

هذه الطريقة في التفكير (عدّ ما جرى في العراق نموذجًا يمكن توسيعه وإعادة تطبيقه) تتكرر في تفكير قادة القاعدة. فمثلًا، يقول سيف العدل، وهو يضع مجموعة توصيات للتنظيمات الجهادية، وللقاعدة تحديدًا، إنه يجب «استغلال الفرص المتاحة واستشراف المستقبل من أجل الإعداد لاستغلال ما يستجدّ من ظروف وأحوال». وفي هذا، «يضرب مثال العراق في الوقت الحالي، فحالة الانفلات الأمني التي نتجت عن انهيار نظام صدام حسين هي التي أتاحت الفرصة الجيدة للعمل الإسلامي الجهادي في أن يتغلغل وينتشر ويتجذّر في ساحة مثل الساحة العراقية، والتي ما كان له أن ينجح لو بقي النظام السابق». ويستنتج سيف العدل أن «هذه الفرص قد تتكرر وتتاح في مناطق أخرى»[751].

لا أظن، من ثمّ، أن من الصحيح افتراض أن داعش هو تطبيق لنظرية ثاوية، هي «إدارة التوحّش»، بقدر ما أن **إدارة التوحّش** هو اشتقاق من تجربة أفغانستان والعراق.

وإذا كان هذا الضرب من التخطيط الإستراتيجي مفهومًا وممكنًا لتنظيم، على غرار القاعدة، يتمتع بقيادة مركزية ترسّخت عبر عقدين، وإذا كان مفهومًا في السياق الذي كُتب فيه، وهو سياق ما بعد 11 سبتمبر وانتهاء تجربة أفغانستان وحضانتها القاعدة؛ إذ تركّز البحث على مناطق فاعلية بديلة، ثم ما كشفته تجربة الفوضى في العراق بعد عام 2003 من إمكان تكرار هذه التجربة وصوغ مبدأ عام منها، أقول: إذا كانت الإشكالية التي يطرحها **إدارة التوحّش** والتخطيط الإستراتيجي الذي يقدّمه بديلًا مفهومين في هذا السياق، فإنهما غير مفهومين في تنظيم حديث النشأة ومشتت القيادة.

في الحقيقة، كانت أفكار تنظيم الدولة أحيانًا قريبة مما يرد في **إدارة التوحّش**، لكن، من دون إطار متماسك. وعلى كل حال، لا تبدو أفكار **إدارة التوحّش** نظريات متعمّقة، بقدر ما هي محاولة لتقعيد الاضطرارات التي واجهت التجربة العملية للتنظيم.

وبدلًا من ذلك، يتحدث داعش عن «استغلال الفرص»، وهو أمر من البدهي أن تتحدث عنه تنظيمات مسلّحة من نوعه، ما يعني ضمنًا أن «إدارة الفوضى» واستغلالها أمر بدهي تنتجه التجربة العملية لهذه التنظيمات بوصفها «فرصة».

تدعو الوثيقة الإستراتيجية التي أصدرتها دولة العراق الإسلامية في مطلع عام 2010 إلى الاستعداد لمرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي من العراق في أواخر عام 2011، وهذه الدعوة تبطن تصوّرًا بأن هذا الانسحاب سيترك فراغًا في المجال الأمني، وهو الفرصة التي تدعو الوثيقة إلى استغلالها. وبالفعل، ثمة تفسير على نطاق واسع بأن الانسحاب الأميركي من العراق كان من العوامل المباشرة التي قادت إلى صعود التنظيم.

يقرّ داعش، على نحو عام، بأن نجاحه منذ عام 2014 ما كان ليتحقق لولا استغلاله الفرص. جاء في إحدى افتتاحيات **النبأ** (الجريدة الأسبوعية للتنظيم) بعنوان «عالم هشّ وفرص كثيرة» أنه: «في الاضطرابات الأخيرة التي حصلت خلال السنوات الماضية فيما يسمّى (ثورات الربيع العربي) وحدها الدولة الإسلامية من مكّنها الله من استثمارها»[752].

إجمالًا، يتعارض النموذج التفسيري الذي يمكن أن نستنبطه من **إدارة التوحّش** لنشأة تنظيم الدولة، بأنه نتاج هيئة قيادية تقرّر اقتحام مناطق الفوضى، وبأنه تطبيق وتجسيد للإستراتيجية الموصوفة في هذا الكتاب، مع النموذج الذي نتبنّاه لتفسير نشوء هذه التنظيمات، وداعش تحديدًا، وهو أنها تنمو بالتفاعل مع المجتمع، فتتحوّل الجهادية إلى فضاء احتجاجي، حاله حال الفضاء الاحتجاجي الذي كانَهُ اليسار يومًا ما، أو الإسلام السياسي التقليدي. يحمل هذا الفضاء الاحتجاجي في داخله مظالم اجتماعية. ومن ثم، يحمّل المجتمعُ هذه الجهاديةَ رهاناته وطموحاته، بغض النظر عن المضمون الأيديولوجي لهذه التنظيمات وطبيعته.

في مستهل كتابهما عن داعش، يسرد مايكل ويس وحسن حسن قصة الشاب السوري عبد العزيز كوان، ابن العائلة السورية التي تُصنّف من الفئات الوسطى، والتي تقيم في البحرين، كيف اتخذت رغبته في المساهمة في الثورة على نظام الأسد إطارًا جهاديًا، فتنقّل بين عدد من الفصائل المسلّحة في سورية، ثم بين فصائل جهادية (أحرار الشام، ثم جبهة النصرة)، قبل أن ينتهي الأمر به في داعش، الذي تدرّج فيه، وأصبح أمير ثلاث بلدات في محافظة دير الزور، واتخذ اسمًا حركيًا، هو أبو المعتصم[753].

ويروي مناف الراوي، وهو والي بغداد في دولة العراق الإسلامية، كيف انضم إلى جماعة التوحيد والجهاد. فالراوي، ابن الطبقة الوسطى، الذي يسكن في واحدة من مناطق بغداد المتوسطة، والمولود في موسكو، حيث كان والده يدرس، وهو مهندس وضابط عسكري قُتل في الحرب العراقية – الإيرانية، وتتحدّر أصوله من بلدة راوة في أعالي الفرات، يسرد في لقاء تلفزيوني أن كل ما في الأمر أنه أراد مقاتلة الأميركيين، محتلي بلاده، لكن هذه الرغبة لم تتأطر إلا بإطار الأيديولوجيا الجهادية التي قادته ليكون قياديًا في دولة العراق الإسلامية. يقول: «أول ما سقط صدّام في 2003، كان عندي رغبة بمقاتلة الأمريكان باعتبارهم أعداء محتلين. التقيتُ بأبي محمد اللبناني [أحد العناصر القيادية في شبكة الزرقاوي] في منطقة راوة [...] وبدأت العمل معهم»[754].

لكن الراوي لم يقف عند العمل، بل أخذ ينطق بلغة هذه التنظيمات، فتقبّل صفة «والي»، وأصبح يتحدث عن «التمكين» و«شروط السبي»، وما إلى ذلك من مفردات المعجم الجهادي.

تتكرر هذه القصة، بمضمونها الجوهري (كون داعش إطارًا لمعارضة سياسية) كثيرًا: أشخاص لا علاقة لهم بالأيديولوجيا الجهادية، لكن ظروفًا وسياقات سياسية محدّدة تجعلهم ينطقون بلغة الجهادية، المتوافرة والقريبة. وفي تقديري، أنه كان يمكن أن تعبّر لغة أيديولوجية أخرى عن هذه الظروف السياسية.

رابعًا: الفراغ الأيديولوجي

هذه الدراسة، إلى حد بعيد، هي بحث عن «مكتبة» داعش، خطابه ومدوّنته التي أنتجها بنفسه، لا ما ورثه من الفكر الجهادي، عن النصوص الفكرية التي صاغها، ولم يُشَع عنه إلا التسجيلات والنشرات الإعلامية.

بدأت هذه الدراسة من محاولة البحث عن المكتبة التي أنشأها داعش، عن خطابه ومدونته، ما مصادره الأيديولوجية. إذًا، إن لم يكن **إدارة التوحّش**؟ ما إنتاجه الفكري والأيديولوجي؟

يعاني التنظيم (على عكس القاعدة، وفي واحد من أهم اختلافاته عنها) «فراغًا أيديولوجيًا»، بمعنى الفراغ في النصوص التي تعبّر عن رؤية متماسكة للعالم، وعن تصوّراته لأهدافه ومشروعه، وكيف تتنزّل هذه الرؤية والتصوّرات في سائر مفاصل بنائه الفكري والتنظيمي والحركي، سواء كان هذا التصوّر نقد الغرب، أم تكفير المجتمع، أم الأنظمة السياسية الحاكمة وغيرها.

والفراغ الأيديولوجي يعني محدودية ظاهرة في النصوص التي أنتجها داعش (لا التي تبنّاها)، وافتقارَ هذه النصوص إلى الصلة بالسجال الأيديولوجي الذي عرفه تنظيم القاعدة (المواقف المبدئية من الغرب، والشيعة، والجهاد ...)؛ بمعنى أننا نفتقد مع داعش الإنتاج الأيديولوجي، ونكون أمام قطيعة مع السجال الأيديولوجي المستمر للحركة الجهادية، وكأن الأيديولوجيا ستصبح معه ثقبًا أسود (إلا في ما يخص إعلان الخلافة، الذي تناوله بعض الباحثين والمهتمين من خلال مقاربة أيديولوجية، كما سيتضح).

لا شك في أن ما نقصده بداعش، في هذا السياق، تجربة السلفية الجهادية في العراق التي بدأت تأخذ ملامحها الخاصة المميزة من التجربة الجهادية العالمية منذ عام 2006، مع الإعلان عن دولة العراق

الإسلامية، وجذورها، ولا سيما في مجلس شورى المجاهدين، وصولًا إلى الإعلان عن الدولة الإسلامية في العراق والشام، ثم الخلافة، في عامي 2013 و2014.

وفي الحقيقة، قد يكون هذا الفراغ الأيديولوجي والارتباك في فهم مرجعية داعش الفكرية وأطره النظرية التي يعمل بها، هما من عوامل الارتباك في فهمه وتفسيره.

حاول تنظيم الدولة معالجة هذا الفراغ من خلال حزمة من الإستراتيجيات، منها أنه (وعبر دار النشر الخاصة به «مكتبة الهمة») أعاد نشر ما نُمّط وصُنّف بوصفه «تراث السلفية الجهادية»، ولا سيما نصوص الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ت. 1791) التي أعاد نشر عدد غير قليل منها.

لكن الإستراتيجية الأهم في معالجة هذا الفراغ الأيديولوجي تمثّلت في الاعتماد على نصوص أيديولوجية أُنتجت في سياق القاعدة أو حرب أفغانستان، أعاد داعش نشرها أو بثّها في إطار منظومته الأيديولوجية وجزءًا منها، كنصوص أبي عبد الله المهاجر التي كُتبت قبل/ وخارج تجربة العراق، أعاد داعش نشرها وبثّها من خلال مطابعه ودار النشر الخاصة به، وعلى مواقعه ومنصّاته كلها. وكانت الكتب ورسائل المهاجر المعاد نشرها، تُمهر بختم «الدولة الإسلامية»، فضلًا عن أن بعض نصوصه كان يطبع على شكل كرّاسات أو مطويّات صغيرة.

يصلح المهاجر، أيضًا، مثالًا لواحدة من الإستراتيجيات المرافقة لمعالجة الفراغ الأيديولوجي، وهي عرقنة (Iraqization) المنظّرين أو النصوص الأيديولوجية المنجزة قبل التجربة العراقية، فتنظيم الدولة يتعامل مع المهاجر بوصفه جزءًا من التجربة العراقية، حتى إن أنجز نصوصه خارج التجربة العراقية، فهو شيخ الزرقاوي الذي استدعاه إلى العراق، واختلط بالتجربة العراقية وعايشها.

وفي الحقيقة، مثلما كان الزرقاوي أحد الممرات إلى داعش، واكتسبت «أشتات» السلفية الجهادية في العراق من خلاله شرعية الانتماء إلى الجهادية العالمية، وأصبحت تجربة الجهاد في العراق في قلب هذه الحركة، كان أيضًا بمنزلة «جسر أيديولوجي»، عبرت من خلاله أيديولوجيا السلفية الجهادية إلى العراق عبورًا منظمًا. وإذا كانت التسعينيات قد شهدت تسرب بعض الأدبيات الجهادية إلى العراق، فإن ما ساهم به

الزرقاوي هو دخول هذه المكتبة بصورة أوسع. وهنا، ينبغي ملاحظة أن هذه المكتبة كانت تتحدد بما يقرّه الزرقاوي ويُصدره من نصوص، وبما لا يتبنّاه ويروّج له. ولعل هذا يفسر غياب كتاب **إدارة التوحّش** عن هذه المكتبة، ليس لأنه نشر في عام 2004 فحسب، أي قبل عامين من مقتل الزرقاوي، بل لأن هذا الكتاب هو من مصادر القاعدة التي كان الزرقاوي يجهد في إظهار اختلاف نموذجه عنها (وهو الصراع الذي استمر إلى صراع البغدادي والظواهري في عامي 2013 و2014). وقد بيّنتُ، سابقًا، أن هذا الكتاب كان يقف في وجه النزعة اللامركزية في العمل الجهادي التي تنامت بعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001 والهزيمة في أفغانستان، والتي كان يمثلها على المستوى الفكري والنظري أبو مصعب السوري، وعلى المستوى العملي، تجربة الزرقاوي في العراق. كما أن هذا نفسه يفسر احتفاء داعش بأبي عبد الله المهاجر.

خامسًا: مدوّنة داعش

ثمة جدال واسع على سعة تنظيم داعش وتمدّده، وهل يمكن اعتبار التنظيمات (التي على غرار «ولاية سيناء» مثلًا)، أو الأفراد الذين يقومون بعمليات مفردة في أوروبا، مثلًا، هم جزء من تنظيم مركزي أم لا؟ بمعنى هل تتحدّد سياسات هذه التنظيمات الطرفية، أو الأفراد، من خلال قرارات وسياسات وتوجّهات مركزية، صادرة من قيادة التنظيم في العراق وسورية أم لا؟

إجمالًا، يمكن القول إن ثمة جوابين لتفسير هذه الإشكالية:

الأول افترض أن لا علاقة تنظيمية بين مركز داعش وهذه الأطراف والأفراد، حتى إن أعلن بعضها البيعة لداعش والخليفة، وأن التنظيمات الطرفية تستعمل اسم داعش في صراعاتها المحلية، لتستفيد من الزخم الذي أخذه الاسم، وربما لتحشد الدعم لها.

الثاني هو أن داعش تنظيم لامركزي، وأن العلاقة التنظيمية بين المركز والأطراف محدودة ومبسّطة.

وفي الحقيقة، إن وصف اللامركزية غير كافٍ لفهم ظاهرة داعش، ذلك أننا أمام لامركزية مفرطة، ومفرطة للغاية في بعض الأحيان، بمعنى أن العلاقة بين المركز والأطراف تكون في حدودها الدنيا، وفي

أحيان كثيرة، تسلك الأطراف بشكل مستقل، وتخالف أحيانًا، توجّهات المركز.

ولعل هذا التوصيف هو الأكثر ملاءمة لفهم هذه الحالة الواسعة والمعقّدة والفضفاضة؛ إذ يمكن أن يشمل درجات وأنماطًا مختلفة من العلاقة: علاقة تنظيمية محدودة (ليبيا)؛ أو علاقة ولاء وبيعة (سيناء) وفي العادة تُدرج أدبيات داعش تنظيمَ ولاية سيناء في إطارها؛ أو استعمال التنظيمات الطرفية إطار داعش.

وقد حاولنا، من خلال اقتراح التمييز بين داعش التنظيم وداعش الظاهرة، المساهمة في حل هذه الإشكالية، فالتنظيمُ يشير إلى الجسم المركزي، في حين يمكن أن تشمل الظاهرةُ تنظيماتٍ طرفية ومتعاطفين، حتى وإن قاتل بعضهم في صفوف داعش.

في هذا التمهيد، نسعى إلى الكشف عن كيفية سعي الخطاب إلى ضبط هذه اللامركزية وانفلاتاتها.

وفي الحقيقة، يقوم الخطاب بدورين: **أولًا**، أنه يُرشِّد، قدر الإمكان، هذه اللامركزية، من خلال فرض لغة ومفاهيم موحّدة عليها. وبالقدر نفسه، **ثانيًا**، يكون الخطاب وعاء تصب فيه ملفوظات مختلفة ومتعارضة. ومع ذلك، يبقى الخطاب هو الإطار الملموس لداعش، الواسع والفضفاض؛ بمعنى أن داعش يتشكّل خطابيًا، فخطابُه، بسعته، يمكن أن يجمع داعش التنظيم وداعش الظاهرة، وداعش المركز وداعش التنظيمات الطرفية، وداعش القادة والمنظرين وداعش المتعاطفين. إنه تحقق المعنى لكل منخرط في هذا النمط من التصوّرات والنصوص والأفعال.

ومع ذلك، ظل خطاب داعش غير مقروء، وبقيت الإشارات والإحالات إليه نادرة، إلا ما يرد عابرًا وعرضيًا، لتعزيز بعض الاستنتاجات عنه. وفي الأغلب، هذه الإشارات ليست ناتجة من قراءة شاملة ونظامية (systematic) للخطاب.

وفي تقديري، ثمة سببان متضافران وراء ندرة الإحالات إلى خطاب داعش: **الأول** هو هيمنة خطاب القاعدة ونصوصه وإغرائه الإستراتيجي والأيديولوجي، لكونه يخاطب الهوية الحضارية العربية والإسلامية في مواجهة الغرب، في مقابل جفاف خطاب داعش، الفقهي التبريري النزعة، والسبب **الثاني** هو أن الحاجة

إلى مواجهة داعش جعلت التركيز ينصبّ على بنيته التنظيمية وقدراته العسكرية والقتالية وموارده. ولم يبدُ خطابُ التنظيم، في هذا الجانب، أمرًا مُعِينًا أو ذا بال.

جرى التركيز على خطاب داعش الإعلامي، من بيانات ونشرات ورسائل وخطب مكتوبة ومسموعة ومقروءة، ويتضمّن هذا خطابه المشهدي، فضلًا عن استعماله تقنيات الاتصال الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي. ولعل اهتمامًا استثنائيًا حصل في خطابه البصري الذي بدا متقدّمًا، بالنسبة إلى تنظيم إسلامي راديكالي. وفي العموم، هذا كله هو مما يدخل في بروباغندا داعش، ما يعكس أن الاهتمام به هو محاولة لاكتشاف قدرته على التأثير والتعبئة والحشد والتجنيد. في تقديري، أن البروباغندا هي جزء من الخطاب، لكنها ليست العيّنة التمثيلية الملائمة (سأفصّل في هذا الأمر بعد قليل).

وفي النتيجة، مثّلت قلة الوصول إلى خطاب داعش نقصًا منهجيًا فادحًا؛ إذ بقيت التصوّرات عنه تستند إلى مرجعية مغلقة لمجتمع من «الخبراء «والمهتمين والمتخصصين، يردّدون تصوّرات شائعة، بنيت من خلال القراءات المبتسرة، أو الفهم المرحّل من خارج داعش، أو الاستنتاجات المبنية على أخبار وحوادث أو معطيات تنظيمية، وما يتيحه ذلك من استرسالات. وبقيت هذه التصوّرات أيضًا سائدة، بسبب أن مجتمع الخبراء هذا يحيل كل واحد فيه إلى الآخر، كل ذلك من دون العودة إلى خطاب داعش نفسه.

قبل رسم حدود المدوّنة، ينبغي الإشارة إلى ملاحظتين منهجيتين:

الأولى هي أن ما يمكن تسميته «خطاب داعش» لا يقتصر على ما أنتجه أشخاص أو مؤسسات أو مواقع مرتبطة بالتنظيم، بل كذلك ما أنتجه وقدّمه أشخاص ومؤسسات قريبة منه أو داعمة أو مؤيدة له. وتتبنّى أغلبية النصوص التي تأتي من خارج إطاره المؤسسي والتنظيمي البنيةَ الخطابية نفسها، من حيث الموضوعات التي تتناولها والأولويات وطرائق الترتيب في ذلك، كما تعتمد على المنطق الحجاجي نفسه في البرهنة والاستدلال. ولذلك، يبدو من المفيد، في تقديري، الاستعانة بهذه النصوص، أو ببعضها، عند الإضاءة على خطاب داعش.

الثانية هي أن ما نتناوله، في هذا السياق، هو الخطاب المكتوب الذي يقدّم رؤاه الفكرية والسياسية وحججه وبراهينه التي يثبت من خلالها رؤيته للعالم. وهذا يعني أننا نعزل نوعين من الخطاب: الخطاب الإعلامي الذي يتضمّن جانبين: الجانب الإخباري والجانب الدعائي، أي البروباغندا التي يسعى من خلالها إلى التأثير في الجمهور. ويعتمد الخطابُ الإعلامي على المواد المرئية والمسموعة أساسًا، ويستعمل كذلك وسائل الإعلام الجديدة في سبيل ذلك[755]. ومع أن البروباغندا هي جزء من الخطاب، لن نركز على الخطاب الذي يُبنى لكسب الجمهور، على أهميته، بل سنركز على ما يمكن تسميته «الخطاب الصافي»، إن صح التعبير، أي الخطاب الذي يعكس كيفية التفكير بالرؤى وإشكالياتها، وكيفية عرضها وتقديمها، وكيفية الردّ على نقدها، وكيف يتداولها في المجتمع الخطابي، مع أنه قد يكون من غير اليسير الفصل بين الأمرين، أو تصوّر أن هذه النصوص الأخيرة لا تتضمن شكلًا من أشكال البروباغندا، أو أن النصوص الدعائية تخلو من رؤية ما، هي رؤية داعش نفسها. ومن ثم، قد يكون هذا الفصل إجرائيًا، إلا أنه يستند إلى الغاية التي تقف وراء كل نوع من أنواع النصوص هذه، وتؤثر في تحديد بنيته، وهذا هو ما يبرر الفصل.

أما الخطاب الآخر الذي نعزله، فهو الخطاب الإداري الذي يشكل جزءًا من عملية الحوكمة والتسيير؛ إذ لا يعبّر الجزءُ الأكبر من بنية هذا الخطاب، بالضرورة، عن رؤية داعش، بقدر ما يرتبط بآليات الحكم والإدارة اليومية. وقد أنتج التنظيم كمًا كبيرًا من الوثائق الإدارية والمنشورات الإرشادية، منذ الإعلان عن قيام دولة العراق الإسلامية في أواخر عام 2006، على نحو ما يلاحظ أيمن جواد التميمي، لكن لم يُقدَّر لهذه الوثائق أن تتاح، بسبب وضع الحرب الذي عاشه التنظيم بعد تأسيسه (المواجهة مع فصائل الصحوة، والمواجهة مع الفصائل السنّية المسلّحة الأخرى، والمواجهة مع الفصائل السورية). وهو أمر يختلف تمامًا عما حصل لوثائق داعش بعد إعلان الخلافة في حزيران/ يونيو 2014؛ إذ كانت متاحة على نطاق واسع[756].

مدوّنة داعش محدودة، وليست كبيرة. لكن، يمكن تصنيفها إلى فئات مختلفة من النصوص:

- **النصوص الفكرية الأساسية**: وهي كتب أو كتيبات، تعبّر عن رؤيته، معظمُها صدر بعد ولادة داعش وسقوط الموصل، من قبيل **موجبات الانضمام للدولة الإسلامية في العراق والشام** لأبي الحسن الأزدي، و**بيعة الأمصار للإمام المختار: أحكام البيعة في الإسلام وتنزيلها على بيعة أهل الشام** لأبي جعفر الحطاب، ومد

الأيادي لبيعة البغدادي لأبي همام الأثري (تركي البنعلي)، و**الدولة الإسلامية في العراق والشام: البصيرة في حقيقة المسيرة** لقلم موحِّد، و**تبصير المحاجج بالفرق بين رجال الدولة الإسلامية والخوارج** لأبي همام الأثري (تركي البنعلي)، و**رفع الملام عن دولة الإسلام في العراق والشام** لأبي المنذر الشنقيطي[757]، و**أحوال المعارضين لدولة المسلمين** لأبي محمد الأزدي، و**شرح شروط وموانع التكفير** لتركي البنعلي، و**توبيخ الغالطين في إمام الحرمين** لأبي الحسن الأزدي، و**إلجام المعتدي على خلافة حفيد النبي** لأبي عبيدة الشنقيطي، و**إتحاف العرب والعجم والبربر بشرح عقيدة الأمير أبي عمر** لأبي مارية القرشي وسواها. ويمكن إضافة نص إلى هذه النصوص، صدر في مطلع عام 2007، بُعيد الإعلان عن تشكيل دولة العراق الإسلامية، بعنوان **إعلام الأنام بميلاد دولة الإسلام** لعثمان بن عبد الرحمن التميمي. وكذلك يمكن إدراج ما أنتجه تنظيم دولة العراق الإسلامية من مصنّفات، على قلّتها، وفي صدارتها كتب أبي حمزة المهاجر **زاد المهاجر** و**النبي القائد: مبحث في سرايا النبي وغزواته** و**الوصية الثلاثينية لأمراء وجنود الدولة الإسلامية**. ويدخل في هذا الباب كتاب **خطة إستراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لدولة العراق الإسلامية** الذي صدر في مطلع عام 2010. وقد صدر معظم هذه الكتب عن مكتبة الهمة، وهي دار النشر الرسمية التابعة لـلتنظيم.

- **النصوص ذات الطابع الديني** (فقهي أو أصولي أو عقائدي أو في علوم الحديث): من قبيل **توعية الرعيّة بالسياسة الشرعية**، و**البيوع: وما يشرع ويمنع منها**، و**إرشاد الهداة في فقه الزكاة**، و**الوجيز في أحكام تجويد كتاب الله العزيز**، و**مسائل وأحكام في الصلاة والصيام**، و**التقريرات المفيدة في أهم أبواب العقيدة**. وبعضها ذو صلة بتوجهات سياسية أو عسكرية تبنّاها داعش، من قبيل **المسائل الجياد في فقه الجهاد**، و**السبي: أحكام ومسائل**. معظم هذه الكتب صدر بتوقيع «مكتب البحوث والدراسات» التابع للتنظيم، ما يعني أنها ذات طابع تثقيفي، موجّهة إلى الجمهور العام.

- أعاد داعش نشر عدد من **أدبيات القاعدة أو جماعة الزرقاوي**، ما يندرج في خطّه، من قبيل: **مسائل في فقه الجهاد** لأبي عبد الله المهاجر، و**ردود وتلميحات على منكري العمليات** لأبي الحسن الفلسطيني، و**إنما شفاء العي السؤال** لميسرة الغريب (محمد وائل حلواني)، و**الأدلّة الجليّة في كفر من ناصر الحملة الصليبية**

(في الأصل، مقتبسة من رسالة سابقة بعنوان «التبيان في كفر من أعان الأمريكان في حملتهم الصليبية ضد الأفغان»)، و**البشرى المهدية لمنفذي العمليات الاستشهادية** لأبي الحسن الفلسطيني.

– أعاد التنظيم نشر مجموعة من **الكتب التراثية** التي تشكّل إطارًا مرجعيًا له. واللافت في هذا الباب أن التنظيم أعاد نشر مجموعة كبيرة من كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب ورسائله، من قبيل **مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد**، و**مختصر سيرة الرسول**، و**مسائل الجاهلية**، و**الواجبات المتحتمات المعرفة على كل مسلم ومسلمة**، و**كشف الشبهات**، و**الأصول الثلاثة والأصول الستة والقواعد الأربعة** (ثلاث رسائل). وكذلك، أعاد نشر عدد من كتب بعض علماء الوهابية ورسائلهم، من قبيل كتاب **الدلائل في موالاة حكم أهل الإشراك**، ويليه: **أوثق عرى الإيمان** لسليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت. 1818)، و**الانتصار لحزب الله الموحدين** لعبد الله أبا بطين (ت. 1865). وفي الإطار نفسه، أعاد التنظيم نشر كتاب محمد بن علي الشوكاني (ت. 1839) **شرح الصدور بتحريم رفع القبور**. وإلى جانب هذا، نشر مصنّفات تراثية أقدم من حقبة الوهابية، لكنها يمكن أن تكون مداخل للدراسة الشرعية (بحسب فهمه لها)، ففي الفقه نشر كتاب **عمدة الفقه في المذهب الحنبلي** لابن قدامة المقدسي (ت. 620هـ)، وفي أصول الفقه **الورقات في أصول الفقه** لأبي المعالي الجويني (ت. 478هـ)، و**سلّم الوصول إلى علم الأصول** لحافظ الحكمي (ت. 1958)، و**المنظومة البيقونية في مصطلح علم الحديث** (ثلاث رسائل) لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني (ت. 1080هـ)، وفي الحديث **الأربعون النووية** ليحيى بن شرف النووي (ت. 676هـ)، وفي السياسة الشرعية **مختصر الأحكام السلطانية والولايات الدينية** لأبي الحسن الماوردي (ت. 450هـ)، وفي النحو كتاب **المقدمة الآجرومية** لمحمد بن آجروم الصنهاجي (ت. 723هـ)، و**قطر الندى وبل الصدى** لابن هشام الأنصاري (ت. 761هـ).

– **المطويّات** (Brochures): أصدر التنظيم عشرات المطويّات الصغيرة، المخرجة والمصمّمة تصميمًا فنيًا جيدًا، والموجّهة إلى الجمهور العام، بعضها يمثّل اختصارات لكتبه، أو لكتب أعاد نشرها (نشر مطويات مستلّة من رسائل أعاد نشرها لكلّ من محمد بن عبد الوهاب والشوكاني). واللافت أنه لم ينشر لابن تيمية (ت. 728هـ) سوى مطوية أعدّها من رسالة وجّهها إلى المقاتلين المسلمين الذين كانوا يتصدون لهجوم

المغول على مدينة دمشق في العام 699هـ، وأصدرها داعش تحت عنوان «رسالة من شيخ الإسلام إلى جنود دولة الإسلام: عن رسالة كتبها ابن تيمية إلى المجاهدين في وقته». وبعض المطويّات مقتبس من كتب تدخل في الدائرة الجهادية (نشر مطويتين، إحداهما للشيخ عمر عبد الرحمن، وأخرى للقيادي السابق في تنظيم القاعدة إبراهيم الربيش). ويتناول عدد من المطويات، بطريقة مبسطة، مبادئَ أيديولوجية، تدور في إطار أيديولوجيا التوحيد التي يؤمن بها. ويتناول عدد آخر من المطويات مسائل دينية شرعية أو عقائدية أو فقهية أو أخلاقية، ويضيء بعضُها مفاصل معيّنة في التاريخ الإسلامي مما يمكن أن يعزّز السياق الحالي. وتناول عدد لا بأس به من المطويات المرأة وملبسها وسلوكها. ويدخل بعضها في إطار التعبئة الحربية، ويعرّف بأعدائه (الشيعة والعلويين).

– **المجلات**: أصدر التنظيم، بُعيد سيطرته على الموصل، عددًا من المجلات باللغات الأجنبية، يبدو أن الهدف منها كان الانفتاح على الجمهور الجهادي خارج حدود اللغة العربية، ممن يمكن أن يلتحق بـ «الدولة الوليدة»، ولا سيما إن البغدادي دعا، بعيد إعلانه الخلافة، إلى النفرة إلى أرض الخلافة. وقد أسّس التنظيم مركزًا متخصصًا (مركز الحياة للإعلام) تولّى هذه المهمة. أولى المجلات التي أصدرها كانت **دابق** *Dabiq*، باللغة الإنكليزية. وصدر العدد الأول منها في صيف 2014. وفي الوقت نفسه، أصدر مجلة **دار الإسلام**، باللغة الفرنسية، ثم أصدر في خريف 2015 مجلة باللغة الروسية حملت اسم **المنبع**، أعقبتها مجلة **فتح القسطنطينية** التي صدرت باللغة التركية في أواخر عام 2015. وفي خريف 2016، أصدر مجلة **رومية**، التي تضم مواد بسبع لغات. وكان التنظيم قد أصدر، منذ خريف 2015، جريدة باللغة العربية، بعنوان **النبأ**، صدر منها أكثر من 150 عددًا (حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2018). وعلى الرغم من طابع الجريدة الإخباري، ثمة في كل عدد منها مقالات سياسية وفكرية، وأحيانًا تحوي ما يشبه المقالة الافتتاحية، تعبّر عن وجهة نظر سياسية. وهذه الصحف والمجلات كلها لا تزال مستمرة في الصدور، حتى مع تحرير أغلبية المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم، ما يعني أنها تصدر من خارج مناطقه، ومن ثم، فإن من يصدرها هم أعضاء في التنظيم يعيشون خارج المناطق التي كان يسيطر عليها، ما يعني أن الجسم الإعلامي (الخطابي) لداعش هو أوسع من (ومختلف عن) الجسم التنظيمي والسياسي والعسكري. وقد يسمح لنا هذا باستنتاج

أن جزءًا من الفاعلين في هذا الجسم الإعلامي قد يكون قريبًا ومنخرطًا في أجواء داعش الظاهرة، لا داعش التنظيم.

- **المقررات الدراسية**: أنتج التنظيم كثيرًا من المقررات الدراسية، بعضها لمواد موجودة سلفًا (التاريخ، والجغرافيا، والأدب العربي، والرياضيات، واللغة العربية، ومعاني النحو «قواعد اللغة العربية»، والإعداد البدني «الرياضة» ...)، وبعضها الآخر لمواد مستحدثة (أصول الفقه، والسياسة الشرعية، والقرآن وتفسيره، ومصطلح الحديث، والعقيدة، والفقه، والتوحيد، والحديث النبوي ...). وبغض النظر إن كان قد استطاع تدريس هذه المواد أم لا، والمدة التي درّسها فيها، فإن إصدارها فقط يمكّننا من ضمّها إلى مدوّنته.

- **مقالات المؤيدين والمتعاطفين**: هناك كمّ كبير من المقالات، بعضها على شكل كتيبات، أنجزها كتّاب مؤيدون لداعش. وما يهمنا منها، هنا، المقالات التي نُشرت في (أو أعادت نشرها) المواقع الإلكترونية التابعة له، أو القريبة منه.

سادسًا: خطاب داعش من التبشير إلى التبرير

قد يكون العمل الأهم الذي واجه به التنظيمُ الفراغَ الأيديولوجي هو النصوص محدودة العدد (التي تشكل الفئة الأولى، النصوص الفكرية الأساسية، من مدوّنته أعلاه)، التي وضعها انطلاقًا من تجربته، وأراد بها بسط توجّهاته التي ميّزته في سياق نمو الحركة الجهادية، ولا سيما فكرة الدولة الإسلامية، وما يدور في دائرتها المفاهيمية.

هذه النصوص لم ينظر إليها داعش بوصفها إنتاجًا أيديولوجيًا يعالج بها فراغه الأيديولوجي، لكنه كان مضطرًا إليها لبيان موقعه من الحركة الجهادية العالمية وتطوّراتها. وإذا كنّا نعتقد (انسجامًا مع التصوّرات العامة في هذا المجال) أن داعش هو استمرار لخط الزرقاوي، بما يعني أنه أحد تطوّرات الزرقاوية، ذلك أنه - وإن كان في نشأته قد تطوّر بالصلة بخط الزرقاوي - تفاعل وتطوّر مع السياق السياسي والاجتماعي، ليكون، من ثم، تعبيرًا عن شكل التفاعل هذا[758]، فإن داعش، على المستويين الأيديولوجي والخطابي، هو

استمرار لحزمة من النصوص والتصوّرات التي ظهرت منذ تلك المرحلة. وهذا يعني أن البنية الخطابية هي ما يعكس هذه التطوّرات والتحوّلات.

وبالفعل، يعكس خطاب داعش منذ نصوصه المبكرة في عام 2007، التحوّل من خطاب «الجهادية العالمية» الذي طبع خطاب الزرقاوي، إلى التنظير لدولة خلافة متعيّنة، وما يتضمّنه هذا من التعبير عن أزمة سياسية، الأمر الذي سأفصّل فيه لاحقًا.

تمتد نصوص المدوّنة بين عامي 2007 و2016، إذًا. ولعل كتاب **إعلام الأنام بميلاد دولة الإسلام** الذي صدر في مطلع عام 2007، هو أول النصوص التي يبدأ معها خطاب ما سيُعرف لاحقًا بداعش، فهذا النص يفتتح تجربته، وهو وليدها في الوقت نفسه. ولذلك، يبدو لي، منهجيًا، أن من الضروري التعامل مع هذا الكتاب.

وما سبق هذا النص، بما في ذلك النصوص (و/أو الخطب والرسائل) التي كتبت في العراق أو عنه، للزرقاوي أو عطية الله الليبي أو سواهما، هو استمرار لأيديولوجيا تنظيم القاعدة وخطابه وتطوّرات السجال داخل الحركة الجهادية العالمية.

أما **إعلام الأنام**، فأول نص يُعبّر عن التجربة العراقية وخصوصيتها: إنه يعبّر عن المرحلة التي وصلت إليها الجهادية في العراق، ويتناول موضوعًا يناقش أول مرة في الأدبيات الجهادية، وهو موضوع (الدولة الإسلامية) بوصفها المرحلة التي وصلت إليها التجربة الجهادية، وليس بوصفه مبدأ أيديولوجيًا عامًا، على نحو ما كان سابقًا. وفي خلفيات ذلك كله، تحضر التناقضات السياسية العراقية، فضلًا عن أن مؤلف الكتاب هو عراقي.

ظهر **إعلام الأنام** مع الانتقال من «مجلس شورى المجاهدين» والإعلان عن قيام دولة العراق الإسلامية في خريف 2006. ولذلك، كان بمنزلة النص التبريري لقيامها، فهو يسعى إلى «تأصيل شرعي لمشروع الدولة [الإسلامية]»[759]، وذلك بعد أن سيطرت التنظيمات الجهادية على أراضٍ واسعة في العراق، ما جعلها تطرح فكرة إقامة الدولة.

ويذهب الكتاب أبعد بالبرهنة على إمكان قيام الدولة الآن وتبريرها. ويجب أن يوضع هذا التبرير في سياق الخطاب الجهادي العالمي والنقاش على فكرة الدولة، بمعنى أنه تبرير داخل مجتمع خطابي وله، إن صح التعبير. وهو، نصّيًا، تبرير لما اقتضته فكرة «الدولة» من اختلاف في آلية العمل الجهادي، من المواجهة القتالية إلى الإمساك بالأرض.

وستصبح هذه النزعة هي الموديل، أو الملمح العام الذي يسم خطاب داعش، ولا سيما بعد سقوط الموصل وإعلان دولة الخلافة. ولذلك، وبهذا المعنى، يمكن عدّ نص **إعلام الأنام** النص النموذجي في خطابه. وستصبح طريقته في التأليف تقليدًا في أدبياته، مع تعديلات واستدراكات وتوسّعات يسيرة.

وإذا كان **إعلام الأنام** ظهر في وقت كانت دولة العراق الإسلامية تسيطر على مساحات واسعة من الأرض، فإنها، بعد ذلك بقليل، ضعفت إلى حد بعيد؛ إذ دخلت في حرب أضعفتها وأنهكتها، مع نشوء الصحوات وما عرف آنئذٍ بمشروع ديفيد بترايوس، في خريف 2007، فتخلّصت من سياسة الإمساك بالأرض، وأوقفت ملف التجنيد، وتوقّفت عن استقبال المجاهدين العرب، وقلّ عدد مقاتليها من 22 ألفًا، إلى ألفين فقط في عام 2010، مركّزة على تشكيل ما يمكن وصفه «قوات نخبة» (لواء درع الإسلام)، وأعلنت أنها تركز على العمليات النوعية[760]. ولذلك، سرعان ما انقطع هذا النمط من التأليف، مع انتفاء الحاجة إليه. ولعل هذا هو ما يفسّر لمَ لم يجر التأسيس الأيديولوجي على **إعلام الأنام**، ولمْ يُستأنَف إلا بعد الإعلان عن الدولة الإسلامية في العراق والشام (ربيع 2013)، وسقوط الموصل وإعلان الخلافة (صيف 2014)، إذ تجدّدت الحاجة إلى هذا النمط من التأليف الذي يبرّر الدولة الإسلامية والخلافة، فظهرت مصنّفات تعتمد الموديل نفسه الذي أرساه **إعلام الأنام**، مع تفصيلات أكثر هنا أو هناك، ولا سيما تلك المرتبطة بالمستجدات وشخصية أبي بكر البغدادي، فعلى سبيل المثال يفرد الفصلُ الأول من كتاب **مد الأيادي** للحديث عن فضائل البغدادي الثلاث: كون نسبه ينتهي إلى النبي، وأن لديه تحصيلًا في العلوم الشرعية، ويملك تجربة جهادية[761].

يدافع **إعلام الأنام** عن أن إعلان الدولة الإسلامية يمثل مزيجًا من مسائل شرعية (رؤى أيديولوجية قَبْلية) ورؤى واقعية وسياسية أفرزتها التجربة الراهنة، ويقول: «ينبغي أن يراعى عند تطبيقات العلم

ونظرياته شروط العمل ومواصفاته التي تنضبط بقواعد الشرع الحنيف وتوزن بميزانه، ومن أهم تلك الشروط والمواصفات أن يكون الواقع موافقًا ومطابقًا لصورة الحكم الشرعي المراد تطبيقه، وهو ما يعرف عند أهل الأصول بتحقيق المناط، أي إن أي تكليف شرعي يهم المسلم في تطبيقه، ينبغي أن يُعرض على ميزان الشرع للتحقق من صوابه أو خطئه عند ممارسته على أرض الواقع، ومشروع دولة العراق الإسلامية يأتي كتطبيق عملي لواجب هام من واجبات الشريعة، أتاحت له الظروف مجالًا رحبًا حسبما يراه أبناء الجهاد، وبات الواقع متهيئًا ومناسبًا لموضوعه وبرنامجه ليأخذ مكانه في ساحته، الانطلاقة التي اعتمدها المجاهدون في إعلانهم لدولتهم كانت مزيجًا مركبًا من حقائق شرعية مستمدة من الكتاب والسنّة ورؤى واقعية وسياسية تتمخض عن ساحة التجربة والمراس»[762].

يحاول الكتاب أن يبرر إعلان الدولة من الطرف الأقوى (المجاهدون، هنا). وقبل ذلك، يثبت من خلال النصوص القرآنية والأحاديث والدلائل الفقهية وجوبَ قيام الدولة التي تمارس سائرَ الصلاحيات السياسية[763]، وأن الدولة التي يرتضيها الإسلام هي الدولة التي تقيم حقوق الدين قبل أي اعتبار آخر[764]، غير أن زمام المبادرة لإعلان الدولة كان بيد المجاهدين، لأنهم هم الذين عملوا على الأرض[765]. وإذا كان المؤلف ينقل عن الماوردي والجويني الطرائقَ الثلاث لتنصيب الإمارة (بيعة أهل الحل والعقد، وعهد الإمام لرجل من المسلمين، والغلبة بالقهر والسيف في أزمان الفتن إذ تنعدم الطريقتان الأوليان)، فإن الظرف الخاص يحتم أن يكون المجاهدون هم أهل الحل والعقد، من خلال المؤسستين أو التنظيمين اللذين يجمعهما «مجلس شورى المجاهدين» و«حلف المطيبين»[766].

سياسيًا، يتحدّث الكتابُ عن الأسباب المباشرة لإعلان الدولة الإسلامية، ولا سيما الفراغ السياسي في المناطق السنّية في العراق؛ إذ جاءت «الدولة الإسلامية» لتملأ هذا الفراغ، يقول: «بسطاء الناس باتوا يدركون دون ألمعية، أن الحكومة العراقية موجودة نعم!! ولكن ضمن حدود المنطقة الخضراء الحصينة فقط، ودون ذلك فالحكومة لا وجود لها في ربوع العراق الحبيب [...] ونحن بدورنا ندرك تمامًا أن ما يسمى بالحكومة العراقية [...] بات أشد وهنًا وأكثر ضعفًا من أي وقت مضى، وهو ما يؤمن فرصة سياسية ناجحة لإعلان الدولة الإسلامية»، ويضيف: «لا بدّ للرعية من قائم بأمورها يحملها على الطريق الحسنة وينصف

المظلـوم مـن الظالم. والسياسة الشرعية مبنيّة على أساس رعاية المصالح وتكميلها، والفراغ الذي يحصل في هـذا البـاب سيؤدي بلا ريب لضياع المصالح وتفويتها، والعدو الصليبي يعوّل على هذا الباب في لفـت الأنظـار وصرفها عن حقيقة المعركة، ويسعى بجد لاستجلاب الناس واستمالتهم بمشاريع الإعمار والخـدمات ليحقق بذلك مكاسب سياسية في الميدان، والدور الذي سيلعبه الإعلان عـن الدولـة الإسـلامية، سيكون كفيلًا في إفشال مخططات اللعب بعقول أبناء السنّة لتجنيدهم في الجيش والشرطة والحرس لصالح المخطط الصليبي الأمريكي ليصبحوا أذنابًا له يدورون في فلكه ويتحركون وفـق إشـارته، فالإعلان عن الدولة سيشكل ثقلًا سياسيًا إسلاميًا نابعًا من تجربة جهادية صـادقة، أقامهـا ورسـم روائعها أبناء العراق أنفسهم مع إخوانهم المهاجرين، وهو ما سيضفي على المشروع الجديد شـرعية تاريخية يستحقها بموجب نضاله وتصدّيه للغزاة والمحتلين، وهو بدوره ما سيصنع قطبًا إسلاميًا يلتـفّ حوله أبناء المسلمين في العراق ويستثمروا [كذا] طاقاتهم في بناءه [كذا] وإنهاضه، بعيدًا عن الوقوع في مـستنقعات العمالة والانجرار إلى متاهات الردة وعهرها، ودون تقديم قوائم المطالبـة والاسـتجداء والتوسّـل للحكومة المرتدّة العميلة، التي ستظهر في مشهدها الحقيقي عرية مسلوخة عن الشرعية والمـصداقية، بلا معونة ولا مساندة من أحد من أبناء المسلمين، وتذوب سريعًا أمام وهج تألق الدولـة الإسـلامية المباركة»[767].

لم يستعمل **إعلام الأنام** مصطلح «الخلافة»، بل استعمل «الإمارة». وثمة شبه اتفاق بين الباحثين المعنيين على أن سبب ذلك هو أن دولة العراق الإسلامية لم ترد إثارة حفيظة المجتمع الجهادي من خلال تعبير الخلافة، وإلا فإنها سمّت زعيمها «أمير المؤمنين»، واستعملت راية العقاب السوداء المنسوبة إلى النبي[768]. ومع ذلك، تعرّضت دولة العراق الاسلامية للنقد، بسبب استعمال تعبيرَي «دولة» و«أمير المؤمنين»، إذ نصحها عطية الله الليبي، أحد منظّري القاعدة، باستعمال تعبيري «إمارة» و«أمير»، «حتى يكون المعنى المتبادر الواضح: أنه أمير هذه الدولة، لأن التسمية بـــ 'أمير المؤمنين' توهِـــم أنه الإمام الأعظم، وتوهِم أن إخواننا [في دولة العراق الإسلامية] ربما يعتقدون فيه أنه كذلك، لما استقرّ في عُرف المسلمين مِن لدن سـيدنا عمر بن الخطاب [...] والحاصل: أن 'دولة العراق الإسلامية' هي دولة للمسلمين في هذا المِـصـر من بلاد

المسلمين، أعني العراق بمعناه المعروف اليوم وربما ما حوله بحسب الإمكان، وليس المقصود منها الآن أنها دولة الإسلام الكبرى (الإمامة العظمى والخلافة)؛ فإن هذا لا يزال مبكرًا»[769].

في العموم، يحفل خطاب داعش بتوجّس دائم من أن مشروع الدولة سيُواجَه بالكثير من الشبهات والنقد[770]. وفي تصوّري، أن هذا هو أحد دلائل الانعطافة التي أحدثها التنظيم في المشروع الجهادي، أي إنه تحسس لـ «لاطبيعية» الخطوة، على الرغم من أنه يعدّها أمرًا طبيعيًا.

يخصص كتاب **موجبات الانضمام** مساحة واسعة للرد على من يقدح في إقامة الدولة وإعلان الخلافة[771].

وبما أن **إعلام الأنام** لا يخصص مساحة واسعة لشروط الأمير أو الخليفة، تكفّلت النصوص اللاحقة بهذا الأمر، ولا سيما **موجبات الانضمام** و**مد الأيادي**. وهذا الكتابُ الأخير يخصّص المساحةَ الأهم للحديث عن شخص الخليفة، أبي بكر البغدادي، فيرى أنه يتّسم بثلاث سمات: نسبه القرشي، وتحصيله الشرعي، وتجربته الجهادية. ويخصّص المحور الثاني من الكتاب للرد على الشبهات المثارة على البغدادي، وهي ست في نظره: استيفاؤه شروطَ الإمامة، وعدم مبايعة كل الناس، وتغلّبه بالسيف على بعض المناطق، ومجهوليته، وافتقاده التمكين التام، وعدم اعتراض جميع أهل الحل والعقد على إمرته في الشام[772]. وفي تقديري، أن الأمر قد يكون مرتبطًا بصراع الزعامة الذي ثار بين البغدادي من جهة، والظواهري والجولاني من جهة أخرى.

وفي الخلاصة، يقتصر خطاب داعش على مناقشة هذين الأمرين: المبررات الشرعية والسياسية للدولة وأطر مشروعيتها، وطرائق تنصيب الزعيم، أي شروط الأمير وتحديد كيفية اختيار الخليفة. ولأن خطابه عن الدولة تبريري، كانت مصنّفاته تتضمن مناقشات وردودًا على الشبهات والإشكالات المثارة على الأمرين. وما عدا ذلك من تفصيلات تتعلّق بشكل الدولة وبنيتها (مؤسسات الدولة، وهيئة القيادة إلى جانب الأمير، والقضاء ...) فلا يهتم بها الكتاب. وسيسود هذا الأمر في سائر خطاب داعش عن الدولة. ولذلك، وصفناه، بطابعه العمومي هذا، بأنه ذو طابع تبريري.

يلخص أحد الباحثين أن مشروع إنشاء الدولة (Statehood) بقي هاجسًا لدى داعش، وهو يفسر خلاف التنظيم مع جبهة النصرة بأن أصبح للأخيرة مشروع منفصل في سورية لا يتضمن إنشاء دولة، وقد حاولت الاندماج في فصائل الثورة السورية. وهو يرى أن هذا هو الذي حمل البغدادي على إعلان الدولة الإسلامية في العراق والشام في ربيع 2013[773].

وهذا يفسّر سبب تركيز خطاب التنظيم على هذين الموضوعين (إنشاء الدولة وشروط الأمير)، حيث تكاد تغيب الموضوعات الأخرى، ولا سيما السياسية والإستراتيجية، وكذلك موضوع المواجهة مع الغرب.

إن هذا الخطاب ذا النزعة التبريرية الذي يدافع عن فكرة إعلان الدولة، ثم الخلافة، واختيار الخليفة، كأنها محط اتهام، سيختلف عن الطابع العام للخطاب الجهادي (أو خطاب القاعدة، على نحو أدق) الذي كان تبشيريًا يحاول التعبئة في خطاب الجهاد العالمي ضد الغرب. ومن ثم، انتقل داعش من خطاب القاعدة التبشيري إلى خطاب تبريري دفاعي.

لم تسُد فكرة «الجهادية العالمية» إلا مع هجمات 11 سبتمبر 2001، على الرغم من أن أسامة بن لادن أطلقها في عام 1998، لكنها بقيت فكرة هامشية في السجال الجهادي، بحسب ما يلاحظ بعض الباحثين، بسبب سيادة نموذج مقاتلة الأنظمة الكافرة وتحرير أراضي المسلمين[774]. ولذلك، حين غزا الأميركيون العراق، ومع رواج نموذج الجهادية العالمية، نُظر إلى العراق بوصفه استمرارًا للجهاد العالمي، أكثر من كونه تحريرًا لأرض إسلامية، وإن كان الهدف الثاني متضمنًا، بكل تأكيد. ويشير الباحثون، هنا، إلى سلسلة المقالات التي نشرها يوسف العييري، بعنوان «الحرب الصليبية على العراق»، بوصفها من أهم النصوص التي وضعت التأطير الفكري لطبيعة الجهاد في العراق باعتباره استمرارًا للحرب مع الصليبيين[775].

إذا كان تنظيم القاعدة وشبكة الزرقاوي يؤسسان لحرب العراق بوصفها جزءًا من الجهادية العالمية، فإن داعش كان ينتقل (وهذه هي الخلاصة الأساسية الثانية عن خطاب داعش) من فكرة الجهادية العالمية العابرة للحدود والمواجهة مع الغرب إلى الانخراط في أزمة سياسية محليّة وصراع على الدولة، بما يمكن أن يفضي إليه هذا (وقد أفضى) إلى السيطرة على مساحات جغرافية واسعة. وهذا هو جوهر القطيعة بين القاعدة

وداعش، حيث يتمايز نموذجان، لكل منهما منطق مختلف. هذا البون عبّرت عنه دولة العراق الإسلامية، حين رفعت في مطلع عام 2010 شعار «طلقة واحدة للصليبيين وتسع طلقات للمرتدّين».

ولعل هذا هو الذي كتب السيادة لمكتبة القاعدة (**إدارة التوحّش، مسائل من فقه الجهاد** ...)، على حساب مكتبة داعش التي لم تسُد، بسبب البعد الكوني والإستراتيجي في الأولى، والانغلاق المحلي والفقهي الشرعي في الثانية.

يتفق كثير من الباحثين المتخصصين بالحركات الجهادية مع هذه الخلاصة. يقول تشارلز ليستر: «تتقدم الدولة الإسلامية بنقطة رئيسية على تنظيم القاعدة وهي أن هدفها الأساسي يكاد يكون محليًا بشكل كامل، وليس أجنبيًا، رغم أنه من الواضح أن تنظيم القاعدة اقترب أكثر إلى هذه المحلية في السنوات الأخيرة كجزء من استراتيجيته للبقاء، إلا أن الأهداف المحلية هي متأصلة ضمن تفكير الدولة الإسلامية الاستراتيجي»[776]. ومع ذلك، يرى ليستر أن هذه المحليّة هي مرحلة لمشروع أوسع، يضيف: «يركّز مشروع الدولة الإسلامية على بناء دولة وتوسيع الخلافة – من خلال نقاط الحبر المنتشرة عالميًا التي ستستمر نظريًا في التوسع إلى أن تحكم الدولة الإسلامية العالم»[777]. وهذا ما لا نوافق عليه، ونعتقد أن من العسير إثباته، فالتنظيمات والحركات التي أعلنت عن ارتباطها بداعش إنما حاولت ترميز حراكها، المحلي الجذور، من خلال وسم (Brand) عالمي، من دون أن يعني هذا أن هناك تنظيمًا عالميًا واحدًا، يتحرك استنادًا إلى قرارات مركزية تصدر من العراق وسورية. يرى بعض الباحثين أن فروع داعش كلها هي حركات تمرّد ضمن نزاعات محليّة، وحتى المقاتلون الأجانب الملتحقون بداعش في العراق وسورية هم قادمون من مناطق أزمات[778]. الحالة الوحيدة التي بدا فيها أن ثمة ارتباطًا مركزيًا هي حالة ليبيا. ويشمل هذا حتى الأعمال الفردية التي شهدتها أوروبا منذ عام 2015. وحتى لو كان قد تولّد لدى قيادة التنظيم في العراق وسورية طموح بجمع هذه الإعلانات في إطار مركزي واحد، فإن هذه «الكونية» هي ناتج عرضي، وليس من أساسيات التفكير الإستراتيجي للتنظيم.

وفي الخلاصة، تدافع هذه الدراسة عن فرضيتين جوهريتين:

– أن داعش ليس استمرارًا للقاعدة،

– وأنه ليس استمرارًا أيديولوجيًا له أيضًا، بمعنى أنه ليس تطوّرًا ضمن سجال أيديولوجي على فكرة الخلافة مستمر منذ عقود. وفي تصوّري، لا تتعارض هذه الفرضية مع ما قرّرته سابقًا من كون جوهر الإنتاج الأيديولوجي لداعش يتمثل في التأسيس الفقهي لفكرة الدولة الإسلامية، ذلك أنني أعتقد أن أساس هذه الفكرة ليس أيديولوجيًا، بقدر ما هو ترتيب سياسي مرتبط بالأزمة السنّية.

تساهم هذه الفرضية في نقض المقاربة الأيديولوجية لداعش، التي حاولنا الإشارة إليها في مقدمة هذه الدراسة. وبغض النظر عن النقاش الأيديولوجي داخل القاعدة والتنظيمات الجهادية على مقاتلة العدو البعيد، أو القريب، أو مقاتلة الأنظمة (امتدادًا لفكرة جاهلية المجتمع القطبية)، فإن طرح فكرة «الدولة الإسلامية» مغاير بالكامل لمجال «مواجهة الغرب»، بوصفه أساس أيديولوجيا القاعدة وحراكه المسلّح. إن إقامة الدولة تعني تأسيسًا داخليًا، على أرض متعيّنة، وهو، بالتأكيد، نقيض المواجهة المسلّحة، المتحركة والعابرة للحدود، وفوق الوطنية، إن صحّ التعبير.

ومع أن إقامة الدولة الإسلامية لا تشترط، من حيث المبدأ، الاعتراف بالحدود الوطنية القائمة (وسأحاجج، لاحقًا، ضد هذا من خلال واحدة من الأطروحات الأساسية التي أدافع عنها هنا، وهي ارتباط التنظيمات الجهادية، ارتباطًا جوهريًا، ولا سيما داعش، بديناميات وطنية، حتى وإن كانت تتبنّى أيديولوجيا فوق وطنية)، تستصحب الأرضُ المتعيّنة التي تُقام عليها الدولة نسيجَ الهويات القائمة،ولا سيما الوطنية.

وهكذا، وجدنا دولة العراق الإسلامية ترفع في وثيقتها الإستراتيجية لعام 2010، شعار «طلقة واحدة للصليبيين وتسع طلقات للمرتدّين». وإذا كان لهذا الشعار سياق سياسي خاص (كما سيتضح لاحقًا)، فإنه كان يعني تراجع مواجهة الغرب (مع الإشارة إلى أن القوات الأميركية، حين رُفع هذا الشعار في مطلع عام 2010، كانت لا تزال في العراق، وقد انسحبت في أواخر عام 2011، كما هو معلوم)[779].

وبالأحرى، ثمة ارتباط ضروري بين التنظير لفكرة الدولة، على نحو ما بُدئ به في أواخر عام 2006، في كتاب **إعلام الأنام بميلاد دولة الإسلام**، وتراجع مواجهة الغرب.

نحن، إذًا، أمام نموذجين جهاديين متباينين: نموذج مواجهة الغرب الذي تبنّاه القاعدة، ونموذج إقامة الدولة الإسلامية الذي تبناه داعش. والأمر مرتبط، بلا شك، بالأسس التكوينية لكل منهما: القاعدة الذي نشأ جهادًا فوق وطني وعابرًا للحدود، وداعش الذي نشأ في سياق أزمة وطنية.

سابعًا: الاستصحاب الأيديولوجي

يرى عزمي بشارة أنه على الرغم من الفرق الجذري بين الحروب الدينية لفرض مذهب أو دين، والحروب الطائفية الأهلية في الصراع على النفوذ في الدولة، يمثل داعش حالة تقاطع بين الأمرين، تقاطع «السلفية الجهادية وممارسات الحرب الدينية مع نزعات طائفية غاضبة كرد فعل على ما تعدّه غُبنًا طائفيًا مع جماعات مهمّشة اجتماعيًا وسياسيًا»[780]. ومن ثم، «استغل [داعش] وجود نظام طائفي في العراق للجمع بين أيديولوجيته الدينية المتطرّفة ومشاعر الغبن الطائفي عند السنّة، ما أنتج مصطلحات وسلوكيات الحرب الدينية التكفيرية والطائفية في الوقت ذاته»[781].

جعلت هذه النشأة المركّبة بعض الباحثين يشخّصون أن واحدة من المشكلات الأساسية التي تواجه التنظيمات الإسلامية الراديكالية هي أنها تفتقد «النقاء الأيديولوجي»، أي الوحدة الأيديولوجية[782]. وخطاب داعش، حاله حال هذه التنظيمات، يعاني عدم الانسجام، فقد أُنتج في سياق تحوّل وتبدّل سريعين، لكن الأهم أن الفاعلين فيه ينطلقون من مرجعيات مختلفة.

ما يهمني، هنا تحديدًا، التمييز بين التصوّرات التي يقدّمها العراقيون، وتلك التي يقدّمها غير العراقيين، فمع أن المدوّنة هي مدوّنة داعش، على نحو عام، يبدو لي الخط الفاصل بين المصدرين بيّنًا جدًا.

وفي الحقيقة، أن الجزء الغالب من الخطاب أُنجز بأيادٍ غير عراقية. ففي سائر ما قدّمه التنظيم من كتب ورسائل، يبدو لي أن كتاب **إعلام الأنام** هو الاستثناء في كون مؤلفه عراقيًا، في حين أن سائر الكتب والرسائل كتبها كتّاب من البحرين وموريتانيا والسعودية وتونس ومصر.

إن هذا التمييز مهم جدًا للتفريق بين نمطين من التعامل مع العراق: الأيديولوجيا الجهادية التي تعاملت معه بوصفه ميدانًا للجهاد ضد الكفر العالمي، ونمط الكتّاب العراقيين الذين تعاملوا معه بوصفه محنة: سواء في احتلاله من الأميركيين، أم في وضع الجماعة السنّية فيه وعلاقتها بالشيعة.

يلاحظ توماس هيغهامر أنه بدءًا من خريف 2002، حين بدا أن الولايات المتحدة قررت خوض الحرب على العراق، بدأ العراق يكون المفردة الأساسية في خطابات الجهاديين، بدءًا بكبار القادة (بن لادن، والظواهري، وغيرهما)، مرورًا بالمنظرين الإستراتيجيين (العييري، وحامد العلي ...). ويقدّم هيغهامر إحصاءات عن تراجع موضوعات فلسطين والشيشان والسعودية في الخطاب الجهادي إزاء صعود موضوعة العراق، الذي تعامل معه الخطاب الجهادي بوصفه مأساةً جديدةً للمسلمين بما ترتكبه الولايات المتحدة من جرائم فيه، وأنه يمكن أن يشكل قاعدة إستراتيجية متقدّمة، وأن النصر فيه أيسر من أي ساحة جهادية أخرى.

لم يخرج الخطاب الجهادي في تناوله الموضوع العراقي من مقاربة الجهادية العالمية: أن هذه حرب صليبية لا تستهدف العراق وحده، بل الإسلام عمومًا، ومن ثم، ينبغي مواجهتها عسكريًا، أي إن العراق في الخطاب الجهادي تحوّل إلى ساحة جديدة لمواجهة الأميركيين.

يتحدث قلم موحِّد، مؤلف كتاب **البصيرة في حقيقة المسيرة** عن «عولمة الجهاد العراقي وجعله جهادَ أمة وليس جهادًا قُطريًا»[783]. وعلى نحو عام، تعود التصوّرات الأيديولوجية العابرة للحدود، وذات الطابع الإسلامي الكوني، إلى مصادر وكتّاب من غير العراقيين. ولعل هذا الكتاب، أو الرسالة نفسها **البصيرة في حقيقة المسيرة**، الذي نُشر بتوقيع (قلم موحِّد)، ونشرته مؤسسة المأسدة الإعلامية القريبة من التنظيمات الجهادية في أواخر عام 2014، على الأرجح، أي بعد أشهر على ولادة داعش وإعلان الخلافة، هو خير مثال على هذا، فمع أن اسم كاتب هذه الرسالة (قلم موحِّد) هو اسم حركي، يتّضح أنه غير عراقي (في ص 6 يقول: «سقطت العراق»، بتأنيث اسم العراق، وهو أمر يشيع في بعض اللهجات العربية، في حين أن العراقيين يذكّرون الاسم). وهذا الكتاب نموذجي بين نصوص داعش، في تكريس أمرين:

الأول، هو أن المجاهدين يفكرون في «الأمة الواحدة»[784]. وبغض النظر عن تحديد مفهوم «الأمة» هنا، التي هي، بحسب سياق الكتاب واستشهاده المتكرر بالآية القرآنية: (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً) (الأنبياء، 92)، تعني الجماعة البشرية التي تقوم على الرابطة الإسلامية، وبغض النظر عن الخلفية التكوينية لكاتب النص، تفيد فكرة أن المجاهدين يفكرون في الأمة الواحدة أنهم يفكرون في الروابط فوق الوطنية، العابرة للحدود، وأيًّا كان معنى الأمة هنا، فالأكيد فيه أنه يعارض مفهوم الوطنية. ومن ثم، تكون الإشارة إلى وهمية الحدود تبريرًا للجهاد العابر للحدود.

هذه الحجة نفسها كان قد استعملها الزرقاوي لتبرير الجهاد في العراق، ففي خطبته «القتال قدر الطائفة المنصورة»، ينقل الزرقاوي عن شيخ الإسلام قوله إن بلاد الإسلام كالبلدة الواحدة، وإذا نزل بها العدو، يجب النفير إليها.

وفي هذا السياق، يدعو الكاتب إلى «العمل على إعادة مفهوم الأمة الواحدة وتحطيم أفكار سايكس - بيكو»[785]. ويعود مرة أخرى إلى الحديث عن سايكس - بيكو، وكيف أن تمدّد الدولة الإسلامية إلى الديار الشامية هو بمنزلة تحطيم حدود سايكس - بيكو وإعادة مفهوم الهوية الواحدة إلى الأمة[786].

يتكرّر هجاء سايكس - بيكو كثيرًا في خطاب داعش. ويبدو لي أنه جزء من تأثيرات التصوّرات السائدة عن الاتفاقية، التي أدّى الخطاب القومي العربي دورًا في صوغها، بوصفها تقسيمًا للمشرق العربي، وليس للأمة الإسلامية.

أما الأمر **الثاني** الذي يسعى الكتاب إلى تكريسه، فهو أن فكرة «الدولة» تسبق دولة العراق الإسلامية، حيث يردّها الكاتب إلى الزرقاوي[787]، بل إنه ينقل نصًا عن أبي عبد الله المهاجر يقول فيه إن فكرة الدولة كانت موجودة مع أول طلقة أُطلقت ضد الاحتلال الأميركي[788].

ولعل الفرضية الأساس في هذه الدراسة هي أن خطاب التنظيم، كما تجسّد في المدوّنة الموصوفة أعلاه، يشبه المجرّة التي تضم مركزًا وأطرافًا، وما يريد أن يقوله هذا الخطاب ليس واحدًا، وليس متساويًا بين المركز والأطراف، بل متفاوت ومتباين أحيانًا.

في تقديري، أن الفئة الأولى من مدوّنات داعش (النصوص الفكرية الأساسية) تمثّل مركز هذا الخطاب، وتشمل نصوصَه الفكرية الأساسية التي صاغت نموذجه الخطابي: التبرير الفقهي والسياسي لفكرة الدولة الإسلامية ومشروعيتها وأُطرها. وهو ما عددناه خروجًا من خطاب القاعدة، الذي ركّز على المواجهة مع الغرب، وأنه السمة الأساس لخطاب داعش، حتى إن كانت التنظيمات الجهادية الأخرى تفكر في إقامة الدولة الإسلامية بوصفها هدفًا نهائيًا، وتناقشها بين آونة وأخرى، إلا أن تَجَسُّد هذه الأفكار في خطاب متكامل لم يحدث إلا في حالة تنظيم الدولة.

ومع ذلك، لم يحذف داعش الجوانب الأيديولوجية الأخرى، على سعتها (مواجهة الغرب، والطواغيت، وهجاء الديمقراطية، وهجاء الروابط غير الإسلامية، مثل القومية والقبائلية ...)، بل أزاحها إلى الفئات الطرفية، فصارت الفئات الأخرى من مدوّنة داعش حاضنة لمثل هذه التعبيرات الأيديولوجية، عبر نشر كتب أو رسائل أُنتجت في إطار الفكر الجهادي قبله، أو يجري تضمينها في المقررات الدراسية، أو ينشرها في كراسات تعريفية، وما إلى ذلك.

وقد ركّز بعض الباحثين على هذه النصوص بوصفها مفتاحًا لفهم التنظيم وأيديولوجيته. وفي تقديري، أن هذه الطريقة لا تنفصل عن مقاربته الأيديولوجية. ومن ثم، ينبغي إعادة موضعة هذه النصوص في إطار البنية الكلية لخطابه.

سأصطلح على هذا التبني للإنتاج الأيديولوجي من خارج منظومة داعش اسم «الاستصحاب أو التضمين الأيديولوجي»، وهو، في تقديري، إحدى أهم إستراتيجياته لمعالجة فراغه الأيديولوجي. وأعني بـ «الاستصحاب الأيديولوجي»، هنا وعلى وجه التدقيق، نقلَ نصوص أيديولوجية كاملة وتبنّيها، ودمجها في خطاب التنظيم، ولا سيما في المباحث التي ما عادت من أولوياته، ولم ينتج منها شيء، ومنها موضوعات مركزية وشديدة الأهمية في الخطاب الجهادي، مثل موضوع نقد الغرب الذي، في تقديري أيضًا، ما عاد من أولوياته، بإزاء الأزمة المحلية والعلاقات الطائفية. ولذلك، سمح لخطابه بأن يكون استمرارًا لخطاب القاعدة في هذه الموضوعات، بمعنى أنه كان يعوّض عن عدم قدرته على الإنتاج أو الإضافة الأيديولوجية في

هذا المجال، بالتضمين الأيديولوجي الكامل من خطاب القاعدة والخطاب الجهادي العام. وهذا أمر شائع في خطاب داعش، في حين ظل هو يتولّى صوغَ خطابه بنفسه في مباحثه الخاصة، من دون استعارة أو تضمين.

ضَمن هذا الأمر للتنظيم، الذي بقيت تتحكم فيه ديناميات وطنية، خطابًا ذا طابع كوني. ومن ثم، يبدو هذا الخطاب خطابًا مركّبًا بين نزعة محلوية ذات جذور قومية، ونزعة إسلاموية كونية. وفي تقديري، هناك خيط دقيق يفصل خطاب داعش الذي أنتجه هو عن الخطاب الذي ضمّنه.

حين انطلقت حركة الاحتجاج في المحافظات السنّية في العراق، في أواخر عام 2012 وأوائل 2013، كان ثمة أمل كبير في المجتمع السنّي في العراق (على ما فيه من تنوّعات) بأن تتحوّل هذه الحركة إلى «انتفاضة» سنّية عامة على ما يصفه هذا المجتمع بأنه «سياسات طائفية» مورست ضده بعد الاحتلال الأميركي في عام 2003. ومع أن هذا لم يتحقق سريعًا، عدّت فئات كثيرة داخل المجتمع السنّي سقوطَ الموصل بيد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في حزيران/ يونيو 2014، تحقيقًا لهذه «الانتفاضة». تشهد على هذا البيانات التي أصدرتها جهات سنّية عراقية، سياسية وعسكرية، والتي كانت تتحدث، بدءًا، عن «انتفاضة عامة»، لا يرد فيها ذكر لتنظيم، ثم تحدثت عن انتفاضة يُعدّ التنظيم شريكًا فيها فقط، قبل أن تتوقف عن هذا الحديث في أواخر حزيران/ يونيو من العام نفسه، حين أعلن أبو بكر البغدادي دولة الخلافة.

لا يشير هذا إلى آمال مجتمعية، خذلها تنظيم راديكالي، فنحن هنا نتبنّى مقاربة تعتقد أن هذه التنظيمات تنمو وتتطوّر في سياق دينامية تفاعلية بينها وبين مجتمعاتها. ومن ثم، لا يشير توقف الحديث عن «انتفاضة سنّية» مع إعلان داعش دولة الخلافة، إلى خذلان، بقدر ما يشير إلى تفاوت تقديرات الأطراف المختلفة لفكرة «دولة الخلافة» وبعدها الأيديولوجي، منه إلى الحديث عن «انتفاضة عامة».

وفي كل الأحوال، مثل داعش، هنا، «شكلا»، تعبيرا شكليا عن جوهر ما. والشكل والجوهر يُصنعان في ديناميكية تفاعلية، مع المحيط، الذي نسميه: السياق السوسيو–سياسي لداعش.

إن النقطة الجوهرية في اختلاف داعش عن القاعدة هي أن الأول ظل مرتبطًا بديناميات وطنية (National)، وبقيت تطوّراته كلها مرتبطة بمثل هذه العوامل، في حين نشأ تنظيم القاعدة في سياق عابر للحدود. ومن ثم، داعش ليس ظاهرة ما بعد قومية (Post-national)، بل إن دينامياته بقيت مرتبطة بالهوية الوطنية، وكان انفصاله عن القاعدة من جهة، وعن جبهة النصرة، من جهة ثانية، محكومًا بحدود قومية واضحة.

أما البعد الإسلاموي الكوني في خطاب التنظيم، فهو امتداد لتقاليد التأسيس الأيديولوجي، كما أرساه تنظيم القاعدة. ويرتبط هذا البعد بنزعة جيوستراتيجية، تملّكت سائر المجتمع السنّي في العراق، تحاول فتح الصراع في العراق بوصفه صراعًا طائفيًا أوسع وعابرًا للحدود العراقية. وكما حاول بعض الأطراف الشيعية فعل الأمر ذاته، حاول تنظيم الدولة، من خلال خطابه الإسلاموي الكوني، إعادة إحياء هوية سنّية متخيّلة. وهذا الأمر نقطة اختلاف جوهرية أخرى بينه وبين والقاعدة.

يشمل التضمين الأيديولوجي نقل نصوص لعدد من المنظرين الأيديولوجيين الجهاديين واقتباسها داخل النصوص التي أنتجها داعش، أو نقل رسالة كاملة ووضعها في سياق جديد، كما حدث مع نص **الأدلّة الجليّة في كفر من ناصر الحملة الصليبية** الذي هو من نصوص القاعدة خلال الحرب على أفغانستان، أخذه داعش وأصدره مع بدء غارات التحالف الدولي عليه في آب/ أغسطس [789]2014.

لعل واحدًا من أهم مظاهر الاستصحاب الأيديولوجي لدى داعش هو النصوص التي يزخر بها خطابه، والتي تنكر النظام العالمي القائم، ونظام الدولة–الأمة، والدولة الوطنية التي تسمى في أدبيات داعش والجهاديين وجزء غير قليل من الإسلاميين قبله، «الدولة الوثنية». كما يفرد خطاب داعش مساحة واسعة لهجاء اتفاقية سايكس – بيكو (1916).

وبالقدر نفسه، يهجو داعش رابطة القومية، فيكرر ما يرد في جل الأدبيات الإسلامية من أن الأيديولوجيات القومية (علمانية الطابع) هي ضد الإسلام، لأنها تدعو إلى رابطة غير رابطة الدين. تقول إحدى افتتاحيات مجلة **دابق** إن ما تصفه بـ «الجاهلية القومية»، والوطنية (Patriotism)، والقَبَليّة والنزعة

الثورية (Revolutionism) هي ليست القوى التي تحرك قلوب المجاهدين الموحدين، وأكثر من ذلك، «إن إسلام المرء لا يصح حتى يكفّ عن الاعتقاد بالقومية، ذلك أنها تساوي بين الناس، بغض النظر عن دينهم. وإذا كانت القومية لا تميّز بين الناس على أسس دينية، فإنها تحدد الدين بالحدود القومية، وتمنع تمدّده إلى ما وراء ذلك»[790]. وبهذا المعنى، تعارض القومية التوحيد والشريعة، فـ «هي أيديولوجيا شرْكية وكافرة، جلبها إلى العالم الإسلامي الصليبيان، سايكس وبيكو»[791]. وتجمل المقالة تصوّرها الأيديولوجي عن القومية بالقول: «إن التوحيد الخالص والقومية لا يمكن أن يتعايشا»[792].

نجد، في هذه المقالة تقدّمًا في تصوّر اتفاقية سايكس - بيكو التي يشكل هجاؤها عنصرًا أساسيًا في خطاب داعش والتنظيمات الجهادية السابقة عليه، فبخلاف نصوص داعش الأخرى التي تهجو هذه الاتفاقية من جهة أنها قسّمت العالم الإسلامي، وهو التصوّر نفسه الذي نجده في كتاب **إدارة التوحش**، مثلًا، الذي يضيف عاملًا آخر، وهو أن سايكس - بيكو أنتجت أنظمة تابعة للقوى الاستعمارية، تهجو هذه المقالة الاتفاقية لأنها أسست القومية، فالغرب، بحسب المقالة، اخترع القومية، ليمكّن أهل الذمة ويوسع الردّة في بلاد المسلمين، هذا فضلًا عن تقسيم العالم الإسلامي[793].

لذلك، يحذر داعش من الانجرار إلى النزعة القومية. تقول إحدى افتتاحيات جريدة **النبأ**، المعنونة بـ «الكرد وخريف القوميات»، التي تتناول القوميين الكرد: «لم يتّعظ القوميون الكرد [...] مما حلّ بمن جاورهم من أمم العرب والترك والفرس حينما صدّقوا الطواغيت المنادين بالقوميات، فحكموهم بالأحكام الجاهلية التي فرضوها بالحديد والنار، بل إنهم لم يتّعظوا حتى من أنفسهم في حربهم الطويلة لتحقيق أحلامهم القومية في تأسيس دولة للكرد شبيهة بدويلات العرب والفرس والترك المجاورة لهم، حيث تلاعبت بهم الدول الصليبية، واستخدمهم الطواغيت في الدول المحيطة بهم أوراقًا للضغط على خصومهم، كما استغلّهم قادتهم وزعماؤهم لتحقيق مصالحهم وتعزيز نفوذهم، فيما هم يقدّمون كل ما يملكون في سبيل أوهام الدولة التي يظنون أنها ستحقق أمانيهم وأحلامهم»[794].

إن نزع القومية، بحسب داعش، هو الذي سمح لـ «المجاهدين» بقتال أبناء قوميتهم نصرة للدين، في حالات عدة في العالم الإسلامي، منها العراق وسورية ومصر وليبيا واليمن، حيث تمدد داعش، كما أنه يربط

العمليات الإرهابية في أوروبا بأنها استندت إلى نزع القومية، ما سمح لمنفّذيها بمهاجمة أبناء قوميتهم[795].

غير أن افتقاد داعش النقاء الأيديولوجي أبقى «اللاوعي القومي»، إن صحّ التعبير، حاضرًا في نصوصه.

لعل أحد الأمثلة الجيدة في هذا المجال كتاب **الأدب العربي** للمدارس الذي أصدره داعش، ويتناول تاريخ الأدب العربي في العصر العباسي؛ والذي يعكس خليطًا مما رسّخته الثقافة الوطنية التقليدية، ومِمَّا يحاول داعش إدخاله لنقض هذه الثقافة. وفي العموم، ليس في هذا الكتاب ما يمكن تسميته «رؤية جهادية» لتاريخ الأدب العربي، بل هو يستمد من السائد، مما خلّفه تاريخ الأدب العربي المكتوب، وتبنّته المناهج الدراسية، فهو يتبنّى، مثلًا، تقسيم تاريخ الأدب العربي بحسب الحقب السياسية (أدب جاهلي، وأدب إسلامي، وأدب أموي، وأدب عباسي ...)، وهو التقسيم السائد في المناهج التعليمية، والمستند نظريًا إلى الاتجاه السائد في تاريخ الأدب الفرنسي مطلعَ القرن العشرين، الذي يُعرَف بـ «النظرية اللانسونية في تاريخ الأدب» (نسبةً إلى الناقد والمؤرخ الأدبي الفرنسي غوستاف لانسون). لكن اللافت في هذا الكتاب هو «اللاوعي القومي» الكامن فيه، الذي يطابق في بعض الأحيان أيديولوجيات قومية عربية متشدّدة.

يتناول الكتاب تاريخ الدولة العباسية، فيتحدث عنها بوصفها دولة عربية، حاول الأتراك والفرس نهشها[796]. وهذه السردية هي استمرار للرؤية القومية العربية للتاريخ الإسلامي التي سادت في مناهج التعليم في العراق، كما يتحدث عن سلالات الشعراء العرب باعتداد، فيقول عن المتنبي إنه من «سلالة عربية صميمة»[797]. وأكثر من ذلك، يعطي الكتاب مركزية للغة العربية والتراث العربي في بناء الشخصية الإسلامية، فحين يتحدث الكتاب عن أهدافه، يقول إن واحدًا منها هو: «بناء الشخصية الإسلامية لدى الطالب وتهيئته للتعامل مع كتب التراث العربي»[798].

المفارقة أن الكتاب يصل أحيانًا إلى رؤى تتناقض مع الرؤية الجهادية، فمثلًا، يستعمل تعبير «الشعر العربي قبل الإسلام»[799]، وليس «الشعر الجاهلي»، امتدادًا للتصورات الأيديولوجية القومية العربية التي رأت في تعبير «الجاهلية» القرآني انتقاصًا من عرب ما قبل الإسلام، وعمّمت استعمال تعبير «ما قبل

الإسلام» لوصف تلك الحقبة. وحين يتحدث الكتاب عن البويهيين وتهديدهم السلطة العباسية، يتحدث عنهم بوصفهم فرسًا[800]، وليسوا شيعة رافضة.

تتكرر هذه «الثغرة» مرات عدة، فحين يتحدث الكتاب عن المتنبي، لا يشير إلى صلته بالإمارات الشيعية في القرن الرابع (الحمدانية، والبويهية)[801]. وكذلك، يفرد مبحثًا كاملًا للشاعر صفيّ الدين الحلي، وهو شيعي، ويقول إنه نشأ في مدينة الحلّة التي بناها المزيديون وحملت شعلة الحضارة الإسلامية، وهذه العبارة فيها إطراء للإمارة المزيدية[802]، وهي إمارة شيعية.

هذا كله لا يمنع وجود مبحث مطابق تمامًا لأيديولوجيا تنظيم الدولة، وهو مبحث «شعر الحماسة في الحروب الصليبية»[803]، فهنا تغيب مفردة «العرب»، وتُعرَّف الحروب الصليبية بأنها «الحملات العسكرية التي وجَّهها الغرب النصراني في أوروبا إلى الشرق الإسلامي، بهدف احتلال بيت المقدس والقضاء على الإسلام ووقف انتشاره في أوروبا». ويتحدث الكتاب عن هذه الحقبة بوصفها من أزهى حقب الجهاد، الذي يركز عليه الكتاب في تناوله الحروب الصليبية، وأن شعر الحماسة خلاله كان يدعو إلى الجهاد، ويمجّد أبطاله.

المظهر الأكثر أيديولوجية في الكتاب هو صور أو رسوم الأسلحة الخفيفة التي يستعملها المقاتل الفرد (البندقية والقاذفة ...)، فكتاب **الأدب العربي** الذي لا يكاد يبلغ 80 صفحة، تتكرر فيه هذه الصور عشر مرات، لتملأ الفراغات في الصفحات[804]. والأمر لا يرتبط، في تقديري، بأن التنظيم يعيش وضع حرب فحسب، بل برؤية أن الغاية النهائية من التعليم هي التنشئة العسكرية، وهو أمر أعلى وأهم من التنشئة الأيديولوجية.

يلاحظ يعقوب أوليدورت أن المناهج الدراسية التي تبناها داعش كانت تركز على أمرين: الخلافة والحكم الإسلامي، والطابع العسكري المقاتل (الجهادي) للتنظيم. وكان هذان الأمران ينعكسان على ما يُدرّس من آيات قرآنية، بل حتى في الرياضيات[805]. ومن ثم، فإن الهدف الأساسي من وراء مناهج التعليم، بحسب الباحث، ليس تنمية التطرّف الديني، بل إعداد «جيل مقاتل».

ثامنًا: علم الكلام السياسي لدى داعش

يعود داعش إلى مسألة القومية في أحد كتبه الدراسية، وهو المقرر الدراسي الخاص بالعقيدة. وقد يكون هذا النص من النصوص النادرة والقليلة في خطابه التي تتناول المسائل العقيدية والكلامية بطريقة منهجية ومنظمة. وعدا ما قد يتخلل التأصيل الفقهي لإمكان إقامة الدولة الإسلامية الآن من مسائل كلامية، يكاد خطابُ داعش يخلو من التصورات الكلامية، فلم يحفل بإنتاج مدوّنات في هذا الحقل، ولم يؤلف كتّابه أي شيء فيه، بل لم يتناولوا أي شيء كلامي إلا بشكل عرضي، ولا سيما حين قاموا بالرد على تهمة كون داعش امتدادًا للخوارج، فتناولوا مسائل كلامية، من قبيل من هو الكافر، وما إلى ذلك. ولعل كتاب **تبصير المحاجج بالفرق بين رجال الدولة الإسلامية والخوارج** (2013) هو أحد الأمثلة على هذا؛ إذ يتمحض للرد على اتهام داعش وعناصرها بأنهم خوارج. وفي الأثناء، يأتي المؤلف (أبو همام الأثري) على ذكر نصوص لقادة داعش ومنظّريه، تتناول مسائل كلامية، مثل حكم مرتكب الكبيرة.

وقبل ذلك، يبدو أن مسألة العقيدة كانت مثار جدل، حتى لدى دولة العراق الإسلامية، أي قلّة مدوّنات التنظيم في العقيدة أو المسائل الكلامية أو انعدامها، ما اضطر أميرها، أبا عمر البغدادي، إلى بسط عقيدة التنظيم عبر خطبة (كلمة صوتية)، بعنوان «قل إني على بيّنة من ربي»، وتضمّنت 19 نقطة، تدخل في إطار العقيدة، نُشرت في مطلع عام 2007، بعيد الإعلان عن دولة العراق الإسلامية. وقام أبو مارية القرشي بشرح الخطبة، في رسالة (كتيب) صغيرة بعنوان **إتحاف العرب والعجم والبربر بشرح عقيدة الأمير أبي عمر**. وفي عام 2015، نشر أحد قادة داعش المحليين، واسمه أبو مصعب المقدسي، رسالة صغيرة بعنوان **تبصير الأنام بعقيدة دولة الإسلام**، يشرح فيها التصوّرات العقائدية لزعيمي الدولة الإسلامية، أبي عمر البغدادي وأبي بكر البغدادي.

وما عدا ذلك، هناك بعض المطويّات، من أبرزها مطويّة بعنوان «هذه عقيدتنا وهذا منهجنا»، فضلًا عن أن داعش أعاد نشر بعض المصنّفات القديمة في هذا المجال، ولا سيما مصنّفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

يمكننا أن نستنتج أن المباحث الكلامية لتنظيم الدولة كانت ذات طابع دفاعي، تستهدف الرد على الشكوك (من داخل الدائرة الجهادية وخارجها) في عقيدة داعش ومعايير التكفير لديه، التي بدت موسّعة وفضفاضة. ومن ثم، اضطر إلى اللجوء إلى لغة العقيدة لتوضيح حدود «الكافر» و«المؤمن» و«الموحِّد» و«المرتد» والموقف من الشيعة وغير ذلك.

الكتابان الوحيدان في المدونة اللذان يكادان يتمحضان للمسائل الكلامية من دون التباس بهذه النزعة الدفاعية هما مقرران مدرسيان: الأول عنوانه **العقيدة**، والثاني عنوانه **مقرر في التوحيد**، وهو مخصص للجانب الدراسي الشرعي في معسكرات تدريب المقاتلين، المقسومة شقين: شق معني بالتدريب العسكري/ الرياضي، والآخر معني بالتدريب الشرعي، وفيه يدرس المقاتلون الملتحقون بهذه المعسكرات أربعة كتب (مقررات دراسية): **مقرر في التوحيد**، و**مقرر في الفقه**، و**أخلاق المجاهد**، و**فقه الجهاد**[806].

يدور كتابا **العقيدة** و**مقرر في التوحيد**، كسائر العقيدة السلفية، على نقطة مركزية أساسية، هي التوحيد باعتباره «أصل الدين ولبّه وأساسه الذي ينبني عليه جميع الدين، ولا يصح إيمان ولا يقبل عمل إلا بتحقيقه والبراءة من ضده»، على نحو ما يرد في المقدمة المشتركة للكتابين[807]، فضلًا عن كون التوحيد هو «أصل عزة المسلمين ومصدر قوتهم واجتماعهم وبه يظفرون بمعية الله وحسن تأييده، ويكرمون بدفاع الله عنهم وتمكينهم ونصرتهم على أعدائهم»[808].

في الحقيقة، إن مصادر هذين الكتابين (ويمكن أن نضيف إليهما في هذا الحكم كتابًا ثالثًا من كتب داعش هو المقرر الدراسي الخاص بأصول الفقه)، هي مصادر السلفية التقليدية (أحمد بن حنبل والمدرسة الحنبلية وابن تيمية وابن القيم ومحمد بن عبد الوهاب)، إلى جانب مؤلفين معاصرين آخرين من داخل هذه المدرسة نفسها. ويتّضح الأمر أكثر في كتاب **أصول الفقه** الذي يستند في مرجعيته النظرية إلى مصادر أصول الفقه الحنبلي[809].

يتناول كتابا **العقيدة** و**مقرر في التوحيد** مباحث عقيدية تقليدية، كما ترد في النسخة السلفية للعقيدة الإسلامية، من قبيل «الأصول الثلاثة التي يجب على كل مسلم ومسلمة تعلّمها»: معرفة العبد ربّه، ومعرفة

دينه الإسلام، ومعرفة نبيّه محمد[810]، وأركان الإيمان، وأنواع الكفر، وأركان الإسلام، ومبادئ التوحيد، من قبيل معنى الشهادتين[811]، وأقسام التوحيد[812]: توحيد الذات، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات[813]، وتعريف الشرك[814]، ثم فضائل التوحيد ومفاسد الشرك[815].

إلا أن الجزء الأساسي من الكتابين يتمحض لتناول المبادئ العقيدية ذات الصلة بداعش ومشروعه، وكلها ذات طابع سياسي.

هنا، تتفرع عن «التوحيد»، وهو القيمة المركزية في علم الكلام لدى داعش وعموم السلفية، قيمتان أخريان مركزيتان: الكفر بالطواغيت، والولاء والبراء. تذكر المقدمة نفسها أن «أصل الدين وقاعدته وأساسه هو الإيمان بالله والكفر بالطاغوت». ودائمًا يأتي الكفر بالطواغيت إلى جانب التوحيد، ما يقتضي دائمًا الولاء للأول، والبراء من الآخر.

تتمفصل هذه الثيمات على تصور ثنائي مانوي للعالم: الحق والباطل، الخير والشر. ولذلك، يأتي الدرس الأول من **العقيدة** بعنوان «مبادئ في التوحيد: تاريخ الصراع بين أهل الحق وأهل الباطل»، الذي يرجع، بحسب الكتاب، إلى ثنائية (آدم/ إبليس)، فيرى أنها «الشرارة الأولى لانقسام الخليقة جمعاء، إلى فريقين وحزبين، فريق المؤمنين [...] وفريق الكافرين»[816].

ويبقى «الولاء والبراء»، دائمًا، حاضرًا بوصفه مبدأ أساسيًا. يعرِّف كتابُ **العقيدة** الإسلامَ بأنه «الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله»[817].

وفي تقديري، قد يتجاوز الأمرُ النزعة المانوية التقسيمية، ذلك أنه يرتبط بطبيعة منتِج الخطاب، داعش، العسكري والمحارب الدائم الذي يفكر دائمًا في معسكر الأعداء، غير الموحِّدين، الطواغيت، والمرتدّين، والمشركين، والكفّار. إن هذه التربية هي نوع من التعبئة الدائمة للطلاب في خندق عسكري.

يتحدث **مقرر في التوحيد** عن أن «أول فرض على العبد أن يتعلّمه ويعمل به هو الكفر بالطاغوت والإيمان بالله»[818]، ويستدلّ عليه بالآية القرآنية: (فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (البقرة: 256). ويشرح الكتاب لماذا قُدِّم الكفر بالطاغوت، ذلك

«أن الشرك نجاسة متى خالطت القلب أخرجته من فطرته وطهارته، والتوحيد أعظم طهارة، فلا يمكن أن يجتمع مع الشرك الأكبر في قلب أبدًا، فلا بد من تطهير القلب وتنقيته من رجس الشرك ثم ملؤه بطهارة التوحيد، فإذا كفر بالطاغوت وتبرأ منه صار مهيّئًا لاستقبال التوحيد»[819]. وفي العموم، يسمي الكتاب هذا «أول الواجبات».

يلاحظ أوليدورت أن مناهج داعش تتسم بسمتين: **الأولى** هي تصويب مناهج التعليم الإسلامية التقليدية، وفقًا لمنهجه الذي يستند إلى «تركيز سلفي» أكثر، و**الثانية** هي التركيز على المباحث التي تنسجم مع اهتماماته ومشاغله الخاصة، من قبيل إعلان الخلافة وإقامة الدولة وطريقة استعمال العنف وما إلى ذلك[820].

يُفتتح كتاب **مقرر في التوحيد**، الخاص بمعسكرات التدريب، بمبحث عنوانه «الإيمان عند أهل السنّة والجماعة»، يستهلّه تعريف «أهل السُنّة والجماعة» بأنهم «من كان على مثل ما كان عليه النبي (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه، وهم المتمسكون بسُنّة النبي (صلى الله عليه وسلم) وهم الصحابة والتابعون وأئمة الهدى المتّبعون لهم، وهم الذين استقاموا على الاتباع، وجانبوا الابتداع في أي مكان وزمان، وهم باقون منصورون إلى يوم القيامة. وسموا بذلك لانتسابهم لسنّة النبي (صلى الله عليه وسلم) واجتماعهم على الأخذ بها ظاهرًا وباطنًا، في القول والعمل والاعتقاد»[821]. وبغض النظر عن المحتوى الديني/ الكلامي للتعريف، يبدو أن وظيفة هذا التعريف الذي يرد في مستهل مقرر دراسي خاص بالمقاتلين في معسكرات التدريب، هو تصنيف المقاتلين في هوية مذهبية/ طائفية محددة، وهم يخوضون مواجهة طائفية، وأن هذه المدوّنة الكلامية هي مدوّنة هذا المذهب الذي يعتنقونه، أو ينتمون إليه.

يدور كتاب **العقيدة** على مبدأ «التوحيد»، ويضع ثماني سمات له، يسمّيها «شروطًا»، في درس بعنوان «شروط لا إله إلا الله»[822]: العلم بمعنى هذه الكلمة (لا إله إلا الله) المنافي للجهل بها، واليقين الجازم التام بما تدلّ عليه المنافي للشك، والإخلاص لها المنافي للشرك، والصدق المنافي للكذب، بمعنى أن يتواطأ القلب مع اللسان وفي النطق بكلمة التوحيد، والمحبة المنافية للبغض، أي فرح القلب وسكونه لما تدل عليه كلمة التوحيد، والانقياد المنافي للترك، أي طاعة أمر الله واجتناب نهيه، والقبول بـ «لا إله إلا الله» وما تدل عليه، بالقلب واللسان والجوارح، قبولًا منافيًا للرد. أما الشرط الثامن، فيسميه «الكفر بالطاغوت»، وينقل تعريف

الطاغوت عن كتاب **قاعدة في المحبة** لابن تيمية، فهو «كل معظّم ومتعظّم بغير طاعة الله ورسوله من إنسان أو شيطان أو شيء من الأوثان»[823]، ثم يزيد في شرح معنى الطاغوت من تلميذ ابن تيمية، ابن القيم، قبل أن يدخل في تفصيل «رؤوس الطواغيت»، نقلًا عن الإمام محمد بن عبد الوهاب، وهي خمسة: الشيطان الداعي إلى عبادة غير الله، ومن دعا الناس إلى عبادته من دون الله، ومن عُبد من دون الله وهو راضٍ، والذي يدّعي علم الغيب من دون الله، والحاكم بغير ما أنزل الله، ويدخل في هذا الأخير: الحاكمون بالقوانين الوضعية ورؤساء العشائر الذين يحكمون بالعادات والتقاليد وأعضاء البرلمانات والمجالس التشريعية والقضاة في المحاكم الوضعية[824].

في هذا السياق، يأتي الحديث عما يسمّيه الكتاب «الطواغيت المستجدّة في الأزمنة المتأخرة»[825]، وكلها ذات طابع سياسي، تشمل: الديمقراطية التي يرى كتاب **العقيدة** أنها تشكّل «كفرًا مستقلًا بذاته»، ومن ثم «يجب الكفر بها والبراءة منها وتكفير أهلها والبراءة منهم ومعاداتهم». وهو يناقشها عبر ستة مبادئ: أن «حكم الشعب» يقصد به أن التشريع والتقنين يرجع إلى الشعب، لا إلى الله، وأن «التداول السلمي للسلطة» يعني أن أحقية الحكم ترجع إلى اختيار الأكثرية من الشعب، ولا عبرة بالدِّين والشرع، ما يعني إمكانية اختيار حاكم كافر، وأن «الفصل بين السلطات» يعني فصل الدين عن الحكم والسياسة والنظام الداخلي، وهو يرادف العلمانية، بحسب الكتاب، وأن «استقلال القضاء» تعني تفويض القضاء القائم على القوانين الوضعية، وأن «احترام حقوق الإنسان» يعني التعامل مع الناس على أساس الإنسانية، بعيدًا عن الأساس الديني والعقدي، فلا فرق بين المسلم والكافر، كما أنها تنكر الفروق بين الرجل والمرأة في الحقوق المقررة شرعًا، وتنكر الحدود الشرعية، كالقصاص والقطع والرجم والجلد، وما إلى ذلك، وأن «سيادة القانون على الجميع» تعني أن المصدر الأساسي الذي تسير عليه الدولة هو القانون الوضعي.

أما القومية فـ «دعوة جاهلية إلحادية، تهدف إلى محاربة الإسلام والتخلّص من أحكامه وتعاليمه، واستبدال ذلك بالقومية، وجعلها المظلّة التي تجتمع تحتها الحقوق وتتساوى، وعليها يعقد الولاء والبراء [...] وأن يكون الإيمان بها أقوى من كل الروابط».

وحين يتحدث الكتاب عن «البعثية»، بوصفها من الطواغيت المستجدة، فيخصص لها مبحثًا كاملًا، يقول إن المقصود من تأسيس حزب البعث «قلب مفاهيم الأخوّة الإسلامية وصهرها في القومية العربية، بحيث تصبح [...] هي معقد الولاء والبراء، وتحته تزول الفوارق الدينية»[826]. ولذلك، هو ينتهي إلى عدّها من «الطواغيت التي أصبحت دينًا مستقلًا [...] يجب الكفر بها، والبراءة منها، وتكفير أهلها والبراءة منهم ومعاداتهم»[827].

إن موقف داعش من القومية لا يتوقف عند كونها رابطة بديلة من الرابطة الدينية، بل يتحدث عنها (ولا سيما القومية العربية) بوصفها تتضمن دائمًا موقفًا عدائيًا من الإسلام. حين يتحدّث الكتاب عن دعوة حزب البعث، يقول إن المقصود منها هو «إبعاد المسلمين عن دينهم، وتفريق كلمتهم وإضعاف شوكتهم»[828].

ويتناول الكتاب، أخيرًا، «الوطنية»، بوصفها من الطواغيت المستجدة التي تعمل على غرس تعظيم الوطن في قلوب المسلمين، على حساب الأخوّة الإسلامية، فـ «يكون تقديس الوطن وعقد الولاء والبراء والأخوّة والنصرة لأجله والتفريق بين الناس باعتبار الوطن لا باعتبار الدين»[829].

إن هذه المباحث ليست مسائل أيديولوجية/ سياسية فحسب، بل هي، بحسب داعش، جزء من العقيدة الدينية، وتشكل المادة المركزية في مدونته الكلامية. ينبّه أحمد دلال على أن علم الكلام الإسلامي يتضمن مسائل سياسية، ولذلك، هو ليس لاهوتًا يشبه اللاهوت المسيحي[830]. ومع أنه يسجل هذه الملاحظة في صدر دراسته عن علم الكلام لدى داعش، يهمّني أن أشدد على أن هذه الملاحظة (البعد السياسي للمباحث الكلامية) قد تنطبق على داعش أكثر من غيره، ذلك أن صياغات المبادئ العقيدية لا تنفصل عن الوضع السياسي والعسكري لداعش، ولذلك، هي تؤدي وظيفة تحديد الأعداء. ومن ثم، يكون مفهومًا أن داعش لم يشكل مجال إنتاج كلامي، بقدر ما ربط الأمر بالتنشئة: التربوية والعسكرية.

يمثّل مبحث «نواقض الإسلام» المبحث المركزي في كتاب **مقرر في التوحيد**، الخاص بمعسكرات التدريب (ولا يرد المبحث في كتاب **العقيدة**). و«نواقض الإسلام» هي مفتاح النزعة التكفيرية، بلا ريب[831]. وينقلها الكتاب عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب[832]، مع أن بعض الباحثين يرى أن التيارات

الجهادية، ولا سيما داعش، وسَّعت من مفهوم التكفير، ليشمل عناصر سياسية، من قبيل القبول بالممارسات والنظم والأيديولوجيات السياسية الحديثة، ذات الأصول غير الإسلامية (الأحزاب، والانتخابات ... إلخ)، وهو ما تقبل به أطراف إسلامية، بل حتى سلفية، ذلك أن هذه الممارسات تتحدّى كون التشريع حقًا إلهيًا خالصًا. ومن ثم، يكون من يمارسها مرتدًّا، ما يبرر ممارسة العنف تجاهه.

تاسعًا: الأيديولوجي والإستراتيجي

يرى هيغهامر أن من التغيّرات التي شهدها الفكر الجهادي العالمي بعد حرب العراق 2003 ظهور نوع جديد من الأدبيات التي لم يعرفها هذا الفكر سابقًا إلّا على نحو محدود، وهي «الأدبيات الإستراتيجية»، بعد أن كانت الأدبيات الأيديولوجية هي المهيمنة. والأدبيات الإستراتيجية هي الأدبيات التي تكرّس جهودها للبحث في أفضل الطرائق العسكرية لمواجهة العدو[833]. ومع أن هيغهامر يذكر أن حرب أفغانستان شهدت أدبيات إستراتيجية منذ الثمانينيات، ضعُفَ هذا النمطُ في الفكر الجهادي في التسعينيات، ليعود ويظهر من جديد بدءًا من أواخر عام 2001، أي في الفترة التي تلت حرب أفغانستان[834]، إلا أنه يرى أن حرب العراق كرّست هذا الاتجاه، بسبب أن الفكر الجهادي لم يكن محتاجًا إلى إثبات أو برهنة على ضرورة الجهاد فيها، ولذلك انتقل الفكر الجهادي من سؤال «لماذا الجهاد؟» إلى سؤال «كيف الجهاد؟»، فضلًا عن أن حرب أفغانستان أنهت جيل المشايخ الأيديولوجيين، ليحلّ محلّهم الكتّاب الإستراتيجيون. وعلى العموم، يرى هيغهامر أن الفترة التي تلت حرب العراق شهدت انحسارًا في الإنتاج الأيديولوجي[835].

إذًا، كان الفتور الأيديولوجي لدى داعش جزءًا من ملمح عام وسم الفكر الجهادي. وأنا لا أميل إلى عدّ خطاب التأصيل الفقهي للدولة الإسلامية إنتاجًا أيديولوجيًا.

وفي الحقيقة، بدأ خطاب داعش مع هذه النزعة في عام 2007، التي سرعان ما انحسرت، مباشرة بعيد صدور **إعلام الأنام**، مع بدء مشروع الصحوة وما عرف بمشروع بترايوس. ولم يجر إحياء هذا النمط من التأليف إلا مع سقوط الموصل وإعلان الخلافة وعودة الحاجة إلى مثل هذا الخطاب.

وما بين صعود هذه النزعة وخفوتها، ثم صعودها ثانية، مع اشتداد المواجهة العسكرية ضد داعش، يمكن القول إنه أنتج نصوصًا ذات طابع إستراتيجي، انسجامًا مع المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة ومشروع الصحوة.

كان النص الأبرز في هذا المجال هو الوثيقة الإستراتيجية التي أصدرها التنظيم في مطلع عام 2010 بعنوان **خطة إستراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لدولة العراق الإسلامية** بقصد التحضير لمرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي من العراق (الذي قرّرته الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة لعام 2008، في أواخر عام 2011. وهو ما حدث بالفعل).

ما ينبغي ملاحظته هنا، أن هذه الإستراتيجيات ليست عامة وطويلة الأمد (على غرار **إدارة التوحش** مثلًا)، بل استراتيجيات مرحلية أو انتقالية، استندت إلى قراءة وضع دولة العراق الإسلامية وواقعها العملي، ولا سيما أن هذه الوثيقة كُتبت في ذروة ضعف التنظيم وانحساره. ولعل هذا يفسر لماذا لم ينشر داعش هذه الوثيقة أو ذكرها لاحقًا.

من ثم، تدعو الوثيقة إلى ما يمكن تسميته «تحوّلًا إستراتيجيًا» لتجاوز هذه الحال؛ إذ أعلنت أن التنظيم سيتبنّى سياسة العمليات النوعية، بدلًا من الحرب الشاملة التي اعترفت بأنها أصبحت غير قادرة عليها[836]. ولذلك، نفَّذت في الفترة 2009–2013، عددًا محدودًا من العمليات النوعية.

تضع الوثيقة هدفًا أساسيًا للتنظيم هو الاستعداد لمرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي من البلاد، المخطط بعد عامين من نشر الوثيقة: «هذه الدراسة المختصرة ستتناول [...] كيفية تعزيز موقف دولة الإسلام في هذه الظروف الحالية، حتى تكون بعد انسحاب غالب قوات العدو [الأميركي]، بعد قرابة العامين، في ظرف أفضل وموقع أقوى سياسيًّا وعسكريًّا، بحيث يكون المشروع الإسلامي هو الذي على أهبة الاستعداد لتولّي زمام الأمور كاملةً على كلّ العراق. ومما لا يخفى على كلّ متابع للوضع العراقي أنّ الجميع يسعى لتعزيز موقفه السياسي في هذه الفترة، استعدادًا للموعد المزعوم من قبل العدو الصليبي بانسحاب غالبية قواته من العراق»[837].

اعترفت الوثيقة، بما أنها تنطلق من وضع دولة العراق الإسلامية في مطلع عام 2010، بأنها تعرّضت مع مشروع الصحوة إلى التراجع والانحسار[(838)]. وتفسِّر أسباب هذا التراجع بالصورة التي رسمتها لها الدعاية المضادّة، ومحاولة الأميركيين استمالة رموز المجتمع المحلي، ولا سيما القادة العشائريين، من خلال هبات مالية ضخمة[(839)]. وترفض الوثيقة فكرة أن سبب تراجعها هو أخطاء عناصر التنظيم وقسوتهم وجورهم على المجتمع المحلّي ورموزه[(840)].

إن هذه الصورة، أيًّا كان مصدرها أو سببها، مقلقة للتنظيم. لذلك، يسعى إلى مكافحتها. ولعل هذا هو ما يفسر محاولتها، لاحقًا، كسب ودّ المجتمع المحلي في محافظتي الرقة والموصل اللتين سيطر عليهما.

تُقدِّم الوثيقة حزمةً من الإستراتيجيات والسياسات لتجاوز هذا الانحسار، الجانب الأساسي منها عسكري. لكنها تخصص جزءًا واضحًا من الخطة لما يمكن تسميته «حملة علاقات عامة»، لتجاوز آثار تلك الصورة السلبية. ومن هذه الإستراتيجيات أنها لن تستطيع خوض حرب شاملة بالكيفية التي كانت عليها في الفترة 2004–2007، بل إنها ستلجأ إلى عمليات نوعية عبر ما تسمّيه «سياسة الاستهداف»[(841)]. وهذه العمليات يجب أن تركِّز على العناصر المحليين الذين تسمّيهم «المرتدين»، بدلًا من الأميركيين الذين تسمّيهم «الصليبيين». وتلخّص الوثيقة هذه الإستراتيجيا الجديدة بتعبير «تسع رصاصات للمرتدّين ورصاصة للصليبيين»[(842)]، ما يعني استهدافًا واسعًا للجيش والشرطة، يساهم في «رفع معدّلات الخوف من إمكانية الإصابة والموت عند الانتساب لهذه الأجهزة على معدل إمكانية السلامة والاستمتاع بالوظيفة والمرتب»[(843)]، واستهدافًا للرموز السياسية، حتى وإن اقتضى الأمر تجنيد «جهاديين» ضمن حماياتهم، واستهداف «كوادر» ذات كفاءة تدعم العملية السياسية القائمة[(844)].

لكنّ الهدف الأول للتنظيم، كما تقدّمه الوثيقة، هو مجالس الصحوات وعناصرها. وتفسّر الوثيقة ظاهرة الصحوات بأنها ظاهرة عشائرية، لها أعرافها وتقاليدها، يمكن التعامل معها وفق هذا المنطق واستمالة العشائر الناقمة على الصحوات وسلوكها. لذلك، تدعو إلى محاربتها، وتُقرّ بخطأ عدم تعجيل المواجهة مع الصحوات في المرحلة الماضية. وفي هذا الإطار، دعت الوثيقة إلى تأسيس ما سمّته «مجالس الصحوة الجهادية»، بديلًا من «الصحوات المرتدة»، وذلك بالتحالف مع رموز في المجتمع المحلي، ولا سيما القادة

العشائريين الذين لم ينخرطوا في هذه المجالس. ويتم ذلك بتشكيل قوى أمنية من شباب العشيرة لحماية مناطقهم من «الشرطة العميلة والقوى الصليبية»، وبما يمكّن التنظيم من أن يتمدّد بالاعتماد على نفوذ هؤلاء الشيوخ الاجتماعي من دون الحاجة إلى استخدام القوة داخل العشائر[845].

إن هذا كله ينبغي أن يستند إلى خطوة تمهيدية أساسية هي السعي الجاد لتوحيد الجهود مع الجماعات الجهادية الأخرى، بعد أن كانت قد نشبت بينها خلافات كبيرة، فالوثيقة تدعو إلى «الوحدة التامة بينهم وأن يجعلوها أهم شأنهم وأولى شغلهم، فلا شك أن حدوثها سيُحدث إرباكًا شديدًا للمخططات الصليبية»[846]. وينبغي أن يتضمن هذا، أخيرًا، طمأنة المخالفين الذين لا ينخرطون في مشروعها، لكنهم ليسوا عدوًّا لها، وتثبيت ما تُسمّيه «الرموز الجهادية» التي قدّمتها الدولة خلال تجربتها في العراق[847].

إن وحدة الفصائل الجهادية عمل تمهيدي أساسي لدولة العراق الإسلامية، لذلك تخصص الوثيقة الباب الأول لهذا الموضوع. ويقصد بـ «الفصائل الجهادية» الفصائل التي لم تنخرط في مجموعة الزرقاوي، ثم «مجلس شورى المجاهدين» ودولة العراق الإسلامية، كما لم تنخرط في مشروع الصحوات. وتسمّي الوثيقة تنظيم «أنصار الإسلام» وزعيمه أبا عبد الله الشافعي[848]، ذلك أن دولة العراق الإسلامية دخلت في معارك حتى مع هؤلاء، ومن ثم، كان التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الصحوات، يقوم على تحييد هؤلاء.

لذلك، وبشكل استثنائي، تستشهد الوثيقة بنصوص لأيمن الظواهري، تدعو إلى وحدة المجاهدين في العراق، أي بمرجعيات من خارج إطار التنظيم[849].

المراجع

1- العربية

آتران، سكوت. **الحديث إلى العدو: الدين والأخوّة وصناعة الإرهابيين وتفكيكهم**. ترجمة طاهر لباسي. بيروت/ الرباط: جداول للطباعة والنشر والتوزيع/ مؤمنون بلا حدود، 2015.

إبراهيم، فؤاد. **السلفية الجهادية في السعودية**. بيروت: دار الساقي، 2009.

أبو رمان، محمد. «السلفية الجهادية: (داعش) والنصرة، من إدارة التوحش إلى فقه الدماء». **مجلة الدراسات الفلسطينية**. مج 26. العدد 101 (شتاء 2015).

أبو همام الأثري (تركي البنعلي). **مدُّ الأيادي لبيعة البغدادي**. [د.م.]: [د.ن.]، 2013.

أبو هنية، حسن ومحمد أبو رمان. **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية**. عمّان: مؤسسة فريدرش إيبرت، 2015.

الأدب العربي (الأول الشرعي، الفصل الدراسي الأول). [د.م.]: [د.ن.]، 2015.

الأدلة الجلية في كفر من ناصر الحملة الصليبية على الدولة الإسلامية. [د.م.]: مكتبة الهمة، 2014. في: https://bit.ly/2vQmGZE

الأزدي، أبو الحسن. **موجبات الانضمام للدولة الإسلامية في العراق والشام: اعتراضات وجوابات**. [د.م.]: مؤسسة المأسدة الإعلامية، 2013.

أصول الفقه (للصف الشرعي الأول/ الفصل الدراسي الأول). [د.م.]: [د.ن.]، 2016.

بشارة، عزمي. **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

بورغا، فرانسوا. **الإسلام السياسي في زمن القاعدة: إعادة أسلمة، تحديث، راديكالية**. ترجمة سحر سعيد. دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، 2006.

التميمي، عثمان بن عبد الرحمن. **إعلام الأنام بميلاد دولة الإسلام: بحث في نشأة دولة العراق الإسلامية ودوافع إقامتها وارتباطها بمآلات المسيرة الجهادية وأدوارها السياسية المهمة**. وزارة الهيئات الشرعية في دولة العراق الإسلامية: مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، [د.ت.].

حسن، حسن. «طائفية تنظيم الدولة الإسلامية: الجذور الإيديولوجية والسياق السياسي». **دراسات**. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. 2016. في: https://goo.gl/wpJKXM

خطة استراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لـ «دولة العراق الإسلامية». [د.م.]: مفكرة الفلوجة، 2010. في: https://goo.gl/KWShDn

الرياضيات (للصف الخامس الابتدائي/ الفصل الدراسي الأول). [د.م.]: [د.ن.]، 2016.

عبد الجبار، فالح. **دولة الخلافة: التقدم إلى الماضي («داعش» والمجتمع المحلي في العراق)**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

عطوان، عبد الباري. **الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل**. بيروت: دار الساقي، 2015.

العقيدة (للصف الأول الشرعي/ الفصل الدراسي الأول). [د.م.]: [د.ن.]، 2016.

الليبي، عطية الله. **الأعمال الكاملة للشيخ الإمام الشهيد المجاهد عطية الله الليبي**. جمع وترتيب الزبير الغزي. [د.م.]: دار المجاهدين، 2015.

ليستر، تشارلز. «التنافس الجهادي: الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة». **دراسة تحليلية رقم 16**. مركز بروكنجز الدوحة. كانون الثاني/ يناير 2016. في: https://goo.gl/ck91VJ

مقرر في التوحيد (للمعسكرات). [د.م.]: هيئة البحوث والإفتاء. الدولة الإسلامية، 2015.

موحِّد، قلم. **الدولة الإسلامية في العراق والشام: البصيرة في حقيقة المسيرة**. [د.م.]: مؤسسة المأسدة الإعلامية، [د.ت.]. في: https://bit.ly/2PWLcRa

الهاشمي، هشام. **عالم داعش: من النشأة إلى إعلان الخلافة**. لندن/ بغداد: دار الحكمة/ دار بابل، 2015.

هيغهامر، توماس. **الجهاد في السعودية: قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب**. ترجمة أمين الأيوبي. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013.

2- الأجنبية

Al-Tamimi, Aymenn. «The Evolution in Islamic State Administration: The Documentary Evidence.» *Perspectives on Terrorism.* vol. 9. no. 4 (2015).

Brachman, Jarret M. & William F. McCants. «Stealing al-Qa'ida's Playbook» CTC Report. *Combating Terrorism Center, US Military Academy* (February 2006). at: https://goo.gl/hf5pR9

Dallal, Ahmad. *The Political Theology of ISIS: Prophets, Messiahs, and «the Extinction of the Grayzone»*. USA: Tadween Publishing, 2017.

«Foreword.» *Dabiq*. no. 8 (April 2015). at: https://goo.gl/nyrgM8

Gartenstien-Ross, Daveed & Nathaniel Barr. «How al-Qaeda Works: The Jihadist Group's Evolving Organizational Design.» *Current Trends in Islamist Ideology.* vol. 23 (June 2018). Hudson Institute. at: https://goo.gl/bj3MYv

Gerges, Fawaz A. *The Far Enemy: Why Jihad Went Global*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Harmony Project. *Al-Qaida's (Mis) Adventures in the Horn of Africa*. New York: US Military Academy, Combating Terrorism Center at West Point, 2006. at: https://goo.gl/hnxTNa

Hegghammer, Thomas. «Global Jihadism after the Iraq War.» *Middle East Journal*. vol. 60. no. 1 (Winter, 2006).

Kazimi, Nibras. «The Caliphate Attempted.» *Current Trends in Islamist Ideology.* Hudson Center. vol. 7 (2008).

Olidort, Jacob. Inside the Caliphate's Classroom: Textbooks, Guidance Literature, and Indoctrination Methods of the Islamic State. *Policy Analysis*. The Washington Institute for Near East Policy. (2016). at: https://goo.gl/6sy2jv

Rosenblatt, Nate. «All Jihad is Local: What ISIS Tell us about its Fighters.» *Policy Paper*. New America. (2016). at: https://goo.gl/s6x21D

Sageman, Marc. *Leaderless Jihad: Terror Networks in the Twenty-First Century*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2008.

Shapiro, Jacob N. *The Terrorist's Dilemma: Managing Violent Covert Organizations*. Princeton: Princeton University Press, 2013.

Staffell, Simon & Akil Awan (eds.). *Jihadism Transformed: Al-Qaeda and Islamic State›s Global Battle of Ideas*. New York: Oxford University Press, 2016.

Stern, Jessica & J. M. Berger. *ISIS: The State of Terror*. New York: Harper Collins, 2015.

Ulph, Stephen. «New Online Book Lays Out Al-Qaeda's Military Strategy.» *Terrorism Focus.* vol. 2. no. 6 (March 2005). at: https://goo.gl/bQGfSt

Weiss, Michael & Hassan Hassan. *ISIS: Inside the Army of Terror*. New York: Rogan Arts, 2015.

(725) حسن حسن، «طائفية تنظيم الدولة الإسلامية: الجذور الإيديولوجية والسياق السياسي»، **دراسات**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، حزيران/يونيو 2016، ص 9، شوهد في 7 آب/أغسطس 2018، في: https://goo.gl/wpJKXM

(726) فالح عبد الجبار، **دولة الخلافة: التقدم إلى الماضي («داعش» والمجتمع المحلي في العراق)**، (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 28.

(727) المرجع نفسه، ص 12.

(728) المرجع نفسه، ص 28.

(729) المرجع نفسه، ص 15.

(730) فرانسوا بورغا، **الإسلام السياسي في زمن القاعدة: إعادة أسلمة، تحديث، راديكالية**، ترجمة سحر سعيد (دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، 2006)، ص 120.

(731) المرجع نفسه.

(732) سكوت آتران، **الحديث إلى العدو: الدين والأخوّة وصناعة الإرهابيين وتفكيكهم**، ترجمة طاهر لباسي (بيروت/الرباط: جداول للطباعة والنشر والتوزيع/مؤمنون بلا حدود، 2015)، ص 294-308.

(733) من الكتب التي تبنّت هذا الربط كتابان يظن كاتب هذه السطور أنهما من أفضل ما صدر بالإنكليزية عن داعش: Michael Weiss & Hassan Hassan, *ISIS: Inside the Army of Terror* (New York: Rogan Arts, 2015); Jessica Stern & J. M. Berger, *ISIS: The State of Terror* (New York: HarperCollins, 2015);

ينظر أيضًا: محمد أبو رمان، «السلفية الجهادية: «داعش» والنصرة، من إدارة التوحش إلى فقه الدماء»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 101 (شتاء 2015)، ص 58-68.

(734) لا يهمني، في سياق هذا البحث، التحقيق في مؤلف هذا الكتاب، بل الكيفية التي قُدِّم بها الكتابُ بوصفه المصدر الأيديولوجي الأساسي لتنظيم داعش. ولذلك، لا تخدم معرفةُ مؤلف الكتاب برهانَ البحث بأي شيء. ومع ذلك، وللاطلاع على السجال في شأن مؤلف الكتاب، ينظر: عبد الباري عطوان، **الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل** (بيروت: دار الساقي، 2015)، ص 158.

(735) فؤاد إبراهيم، **السلفية الجهادية في السعودية** (بيروت: دار الساقي، 2009)، ص 151.

(736) Daveed Gartenstien-Ross & Nathaniel Barr, «How al-Qaeda Works: The Jihadist Group's Evolving Organizational Design,» Current Trends in Islamist

Ideology, Hudson Institute, vol. 23 (June 2018), pp. 67-68, accessed on 14/8/2018, at: https://goo.gl/bj3MYv

(737) Marc Sageman, Leaderless Jihad: Terror Networks in the Twenty-First

Century (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2008), p. 5.

(738) Thomas Hegghammer, «Global Jihadism after the Iraq War,» Middle East

Journal,
vol. 60, no. 1 (Winter 2006), pp. 13-15.

(739) Stephen Ulph, «New Online Book Lays Out Al-Qaeda's Military Strategy,»

Terrorism Focus, vol. 2, no. 6 (March 2005), accessed on 15/9/2016, at: https://goo.gl/bQGfSt

(740) Jarret M. Brachman & William F. McCants, «Stealing al-Qa'ida's Playbook,»

CTC Report, Combating Terrorism Center, US Military Academy (February 2006), pp. 6-15, accessed on 30/8/2016, at: https://goo.gl/hf5pR9

(741) Ibid., p. 6.

(742) Ibid., p. 13.

(743) Ibid., p. 18.

(744) إلا أن نسخة من الأصل العربي نُشرت على الموقع الإلكتروني لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، شوهد في 7 آب/أغسطس 2018، في: https://goo.gl/M3WabF

(745) Combating Terrorism Center at West Point, Al-Qaida's (Mis) Adventures in

the Horn of Africa (New York: US Military Academy, 2006), p. 14, accessed on 7/8/2018, at: https://goo.gl/hnxTNa

(746) ينظر: «يعملون وفق تعليمات خارجية ... وفي حوزتهم بحث عن 'إدارة التوحش' ... و520 منهم لا يزالون قيد الاحتجاز. السعودية: اعتقال 701 من جنسيات مختلفة خططوا لمهاجمة منشآت نفطية وأمنية»، **الحياة**، 26/6/2008، شوهد في 7/8/2018، في: https://goo.gl/Zfv6DQ

(747) ينظر، على سبيل المثال: مراد بطل الشيشاني، «انقسامات 'القاعدة' وضعفها تثير نقاشًا ... وانقسامًا غربيًا»، **الحياة**، 29/6/2008، شوهد في 8/7/2018، في: https://goo.gl/uFTRV6؛ عبد الملك بن أحمد آل الشيخ، «إدارة التوحش وجذوره الأيديولوجية»، **الشرق الأوسط**، 15/7/2008، شوهد في 7/8/2018، في: https://goo.gl/VhfhxD؛ يوسف أبا الخيل، «من الفوضى 'الخلاقة' إلى إدارة التوحش..!»، **الرياض**، 23/8/2008، شوهد في 14/8/2018، في: https://goo.gl/affXSc؛ صالح بن خميس الزهراني، «الجميع شركاء في المسؤولية»، **عكاظ**، 29/8/2008، شوهد 26/8/2018، في: https://goo.gl/X2EK42؛ محمد صادق دياب، «ثقوب في جدار المواجهة»، **الشرق الأوسط**، 22/9/2008، شوهد في 26/8/2018، في: https://goo.gl/ocYNdy؛ مشاري الذايدي، «وما زال سوق الوهم قائما»، **الشرق الأوسط**، 23/9/2008، شوهد في 8/7/2018، في: https://goo.gl/bvm3at؛ نجيب غلاب، «القاعدة منتج أصولي والإرهاب ينتج نفسه»، **الحوار المتمدن**، 22/10/2008، شوهد في 7/8/2018، في: https://bit.ly/2weZmp9

(748) ثمة شبه اتفاق بين الدراسات المتخصصة بداعش على أن ولادته مرتبطة بـ «الأزمة السنّية»، ينظر: حسن أبو هنية ومحمد أبو رمان، **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية** (عمّان: مؤسسة فريدرش إيبرت، 2015)، ص 56-66.

(749) أبو بكر ناجي، **إدارة التوحّش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة** (سورية: دار التمرد، [د.ت.])، ص 15.

(750) المرجع نفسه.

(751) سيف العدل، «تجربتي مع أبي مصعب الزرقاوي»، منبر التوحيد والجهاد، [د.ت.]، شوهد في 7/8/2018، في: https://goo.gl/NTeGTS. اللافت أن سيف العدل يتوقع، في النص نفسه، أن تشهد سورية ولبنان ما شهده العراق، ما يمثل فرصة للتنظيمات الجهادية، يقول: «توقعاتنا تشير إلى أن سورية ولبنان قد تتعرضان لظروف سوف تتشابه مع الظروف العراقية الحالية، هذا الأمر - في حال حصوله - سوف يعطي العمل الإسلامي مساحة واسعة للعمل والمناورة، سوف تكسبه كمًا هائلًا من الطاقات البشرية والمادية، وسوف تعطي التيار الإسلامي المجاهد فرصة التواجد على مقربة من حدود فلسطين المحتلة».

(752) «عالم هش وفرص كثيرة»، **النبأ**، العدد 29 (25 رجب 1437هـ [أيار/مايو 2016])، ص 3، شوهد في 8/8/2018، في: https://goo.gl/n5mdS9

(753) Weiss & Hassan, pp. ix-xi.

(754) «الراوي: نضغط على الحكومة العراقية لإسقاطها»، يوتيوب، 13 حزيران/يونيو 2010، شوهد في 7/8/2018، في: https://goo.gl/yu27Yz

(755) Elisabeth Kendall, «Al-Qaeda and Islamic State in Yemen: A Battle for Local Audiences,» in: Simon Staffell & Akil Awan (eds.), Jihadism Transformed: Al-

Qaeda and Islamic State’s Global Battle of Ideas (New York: Oxford University Press, 2016), p. 89.

(756) Aymenn Al-Tamimi, «The Evolution in Islamic State Administration: The Documentary Evidence,» Perspectives on Terrorism, vol. 9, no. 4 (2015), accessed on 7/8/2018 at: https://goo.gl/Ra8LiA

(757) أبو المنذر الشنقيطي هو أحد كتّاب القاعدة، كتب رسالته هذه في أواخر عام 2013، بعد الإعلان عن قيام الدولة الإسلامية في العراق والشام، في نيسان/أبريل 2013، في الدفاع عنها. لكنه، بعد إعلان الخلافة (حزيران/يونيو 2014)، اتخذ خطًا نقديًا حادًّا، ونشر أكثر من كتيب في هجاء داعش، منها: **إعلان الخلافة في الميزان الشرعي** (2014)، **ويريدون دعشنة الجهاد** (2015)، **والإعلام بالفرق بين تنظيم الدولة ودولة الإسلام** (2015)، **وأضواء على المغارة الداعشية** (2016) وسواها. ومع ذلك، أدرجنا رسالته السالفة في إطار خطاب داعش، من جهة أنها تتبنى المنطق الحجاجي نفسه.

(758) ينظر: الفصل الأول من الجزء الثاني.

(759) عثمان بن عبد الرحمن التميمي، **إعلام الأنام بميلاد دولة الإسلام: بحث في نشأة دولة العراق الإسلامية ودوافع إقامتها وارتباطها بمآلات المسيرة الجهادية وأدوارها السياسية المهمة** (وزارة الهيئات الشرعية في دولة العراق الإسلامية: مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، [د.ت.])، ص 3، شوهد في 7/8/2018، في: https://bit.ly/2Panwbr

(760) هشام الهاشمي، **عالم داعش: من النشأة إلى إعلان الخلافة** (لندن: دار الحكمة، وبغداد: دار بابل، 2015)، ص 40-41.

(761) أبو همام الأثري، **مدُّ الأيادي لبيعة البغدادي** ([د.م.]: [د.ن.]، 1434هـ [2013م])، ص 3-5، شوهد في 7/8/2018، في: https://goo.gl/ccDTja

(762) التميمي، ص 9.

(763) المرجع نفسه، ص 5.

(764) المرجع نفسه، ص 9-10.

(765) المرجع نفسه، ص 11.

(766) المرجع نفسه، ص 21.

(767) المرجع نفسه، ص 50.

(768) Nibras Kazimi, «The Caliphate Attempted,» Current Trends in Islamist Ideology, Hudson Center, vol. 7 (2008), p. 57, accessed on 8/7/2018 at: https://goo.gl/WMv9zj

(769) عطية الله الليبي، **الأعمال الكاملة للشيخ الإمام الشهيد المجاهد عطية الله الليبي**، جمع وترتيب الزبير الغزي ([د.م.]: دار المجاهدين، 2015)، ص 516-517.

(770) المرجع نفسه، ص 3.

(771) أبو الحسن الأزدي، **موجبات الانضمام للدولة الإسلامية في العراق والشام: اعتراضات وجوابات**، مؤسسة المأسدة الإعلامية (2013)، ص 10 وما بعدها، شوهد في 7/8/2018، في: https://goo.gl/aaw4ur

(772) أبو همام الأثري، ص 10-18.

(773) Al-Tamimi.

(774) Fawaz A. Gerges, The Far Enemy: Why Jihad Went Global (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), pp. 13-15.

(775) توماس هيغهامر، **الجهاد في السعودية: قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب**، ترجمة أمين الأيوبي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013)، ص 259.

(776) تشارلز ليستر، «التنافس الجهادي: الدولة الإسلامية تتحدّى تنظيم القاعدة»، **دراسة تحليلية رقم 16**، مركز بروكنجز الدوحة، كانون الثاني/يناير 2016، ص 21، شوهد في 28/8/2018، في: https://goo.gl/ck91VJ

(777) المرجع نفسه.

(778) Nate Rosenblatt, «All Jihad is Local: What ISIS› Files Tell Us About Its Fighters,» Policy Paper, New America, 2016, accsesed on 7/8/2018, at: https://goo.gl/s6x21D

(779) **خطة إستراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لـ «دولة العراق الإسلامية»**، مفكرة الفلوجة، محرم 1431هـ [2010]، شوهد في 7/8/2018، في: https://goo.gl/KWShDn

(780) عزمي بشارة، **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة** (الدوحة/بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 54-55.

(781) المرجع نفسه، ص 53-54.

(782) Jacob N. Shapiro, The Terrorist's Dilemma: Managing Violent Covert Organizations (Princeton: Princeton University Press, 2013), p. 57.

(783) قلم موحِّد، الدولة الإسلامية في العراق والشام: البصيرة في حقيقة المسيرة (مؤسسة المأسدة الإعلامية، [د.ت.])، ص 10، شوهد في 7/8/2018، في: https://bit.ly/2PWLcRa

(784) المرجع نفسه، ص 11.

(785) المرجع نفسه.

(786) المرجع نفسه، ص 24.

(787) المرجع نفسه، ص 6.

(788) المرجع نفسه، ص 8.

(789) جاء في مقدمة الناشر، وهو مكتبة الهمة، «أن معظم أبواب هذه الرسالة مستقاة من بحث بعنوان 'التبيان في كفر من أعان الأمريكان في حملتهم الصليبية ضد الأفغان'، لصاحبها الشيخ المأسور في سجون الطواغيت»، ينظر: الأدلّة الجلية في كفر من ناصر الحملة الصليبية على الدولة الإسلامية ([د.م.]: مكتبة الهمة، 1436هـ [2014])، ص 6، شوهد في 9/8/2018، في: https://bit.ly/2vQmGZE

(790) «Foreword,» Dabiq, no. 8 (Jumada al-Akhirah 1436 [April 2015]), p. 4, accessed on 8/8/2018, at: https://goo.gl/nyrgM8

(791) Ibid., p. 3.

(792) Ibid., p. 5.

(793) Ibid., pp. 4-5.

(794) «الكرد وخريف القوميات»، جريدة النبأ، العدد 19 (14 جمادى الأولى 1437 [شباط/فبراير 2016])، ص 3، شوهد في 8/8/2018، في: https://goo.gl/QrmFkD

(795) «Foreword,» pp. 5-6.

(796) **الأدب العربي** (الأول الشرعي، الفصل الدراسي الأول) ([د.ن.]: 1437هـ [2015])، ص 7، شوهد في 9/8/2018، في: https://bit.ly/2vxQNFN

(797) المرجع نفسه، ص 20.

(798) المرجع نفسه، ص 6.

(799) المرجع نفسه، ص 48.

(800) المرجع نفسه، ص 7.

(801) المرجع نفسه، ص 20-21.

(802) المرجع نفسه، ص 70.

(803) المرجع نفسه، ص 33.

(804) المرجع نفسه، ص 32، 36، 41، 46، 49، 56، 58، 67، 69، 76.

(805) في كتاب **الرياضيات** (للصف الخامس الابتدائي/الفصل الدراسي الأول (1437 هـ [2016])، ص 25، شوهد في 9/8/2018، في: https://bit.ly/1V9hjwJ، ترد المسألة الحسابية الآتية: «في إحدى المعارك بلغ عدد جنود الدولة الإسلامية الأبطال 275220 جنديًا، في حين أن عدد الجنود الكافرين بلغ 356230 جنديًا جبانًا، أيهما أكثر عددًا وما الفرق بين عدد الجنود»؛ ينظر أيضًا:

Jacob Olidort, «Inside the Caliphate's Classroom: Textbooks, Guidance Literature, and Indoctrination Methods of the Islamic State,» *Policy Analysis*, The Washington Institute for Near East Policy, 2016, p. 8, accessed on 8/8/2018, at: https://goo.gl/6sy2jv

(806) يمكن الاطّلاع عليها في المدوّنة الإلكترونية التالية:Just Paste. it ، شوهد في 9/8/2018، في: https://bit.ly/2nln5iS؛ ينظر: Aymenn Al-Tamimi, «Islamic State Training Champs and Military Divisions,» Pundicity, 24/6/2015, accessed on 8/8/2015, at: https://goo.gl/5QjmhK

(807) **العقيدة** (للصف الأول الشرعي/الفصل الدراسي الأول) (1436 هـ [2016])، ص 5، شوهد في 9/8/2018، في: https://bit.ly/2MfF4Ft؛ **مقرر في التوحيد** (للمعسكرات) (هيئة البحوث والإفتاء، الدولة الإسلامية، [2015])، ص 1، شوهد في 8/8/2018، في: https://goo.gl/HrwCZY

(808) المرجعان أنفسهما.

(809) من يقلب صفحات كتاب **أصول الفقه** (للصف الشرعي الأول/الفصل الدراسي الأول) (1437هـ [2016])، شوهد في 9/8/2018، في: https://bit.ly/2KHsSs7، يجده يعتمد على نحو أساسي على أربعة من أشهر مصادر أصول الفقه الحنبلي المدرسية: **روضة الناظر وجنّة المناظر** لابن قدامة الحنبلي (ت. 620هـ)، و**قواعد الأصول ومعاقد**

الفصول لصفي الدين البغدادي الحنبلي (ت. 739هـ)، والمختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن اللحام (ت. 803هـ)، وشرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلي (ت. 972هـ)، فضلًا عن كتاب ابن تيمية مجموع الفتاوى الذي يعتمد عليه الكتاب بالدرجة نفسها.

(810) مقرر في التوحيد، ص 7-9.

(811) العقيدة، ص 15.

(812) المرجع نفسه، ص 17-20.

(813) مقرر في التوحيد، ص 13-14.

(814) المرجع نفسه، ص 15-17.

(815) العقيدة، ص 22-24.

(816) المرجع نفسه، ص 7.

(817) المرجع نفسه، ص 13.

(818) مقرر في التوحيد، ص 3.

(819) المرجع نفسه، ص 4.

(820) Olidort, p. 12.

(821) مقرر في التوحيد، ص 3.

(822) العقيدة، ص 26؛ وترد «شروط لا إله إلا الله» في: مقرر في التوحيد، ص 18-22.

(823) العقيدة، ص 32.

(824) المرجع نفسه، ص 34-35؛ ويرد مبحث «رؤوس الطواغيت» في: مقرر في التوحيد، ص 5-6.

(825) العقيدة، ص 37.

(826) المرجع نفسه، ص 42.

(827) المرجع نفسه، ص 45.

(828) المرجع نفسه، ص 43.

(829) المرجع نفسه، ص 45.

(830) Ahmad Dallal, The Political Theology of ISIS: Prophets, Messiahs, and «the Extinction of the Grayzone» (USA: Tadween Publishing, 2017), p. 7.

(831) Al-Tamimi.

(832) مقرر في التوحيد، ص 23-50.

(833) Hegghammer, p. 28.

(834) Ibid.

(835) Ibid., p. 29.

(836) خطة استراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لـ «دولة العراق الإسلامية»، ص 35.

(837) المرجع نفسه، ص 6.

(838) المرجع نفسه، ص 5.

(839) المرجع نفسه، ص 8-9.

(840) المرجع نفسه، ص 10.

(841) المرجع نفسه، ص 36.

(842) المرجع نفسه، ص 33.

(843) المرجع نفسه، ص 34.

(844) المرجع نفسه، ص 37.

(845) المرجع نفسه، ص 38-40.

(846) المرجع نفسه، ص 30.

(847) المرجع نفسه، 46-49.

(848) المرجع نفسه، ص 31-32.

(849) المرجع نفسه، ص 30-31.

الفصل الثامن
السياقات الإقليمية والدولية
لصعود «تنظيم الدولة الإسلامية» وانهياره

مروان قبلان

مقدمة

مثّل صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» تحديًا سياسيًا وأمنيًا كبيرًا لمنطق النظامين الإقليمي والدولي، مثلما كان في أحد مظاهره نتاجًا لهما. لذلك لا يمكن الحديث عن نشأة التنظيم وصعوده بمعزل عن السياقات والظروف الإقليمية والدولية التي ساهمت في ذلك؛ فالتنظيم، شأنه شأن الحركات الجهادية كلها، يتوسّل النص الديني لإسباغ الشرعية على سلوكه وسياساته. وباعتباره تنظيمًا سياسيًا وليس جماعة دينية فقط، فهذا يعني أن له أهدافًا سياسية، ويتفاعل منذ نشأته مع واقع سياسي معيّن، محلي وإقليمي ودولي.

نحاول في هذا الفصل تتبّع السياقات الإقليمية والدولية لظهور تنظيم الدولة الإسلامية، التي يمكن إيجازها في ثلاثية مهمة: **أولًا**، الغزو الأميركي للعراق الذي أنتج نظامًا سياسيًا طائفيًا إقصائيًا وعنيفًا قاده أعوامًا عدة رئيس وزراء العراق السابق نوري المالكي (2006–2014) الذي بنى شرعيته ونفوذه السياسيين على اجتثاث بقايا النظام القديم وتهميش المكوّن السنّي في الحياة السياسية العراقية. ويدفعنا الحديث عن المتغير الطائفي في تحليل السياقات التي ظهر فيها تنظيم داعش إلى التوقف عند العامل **الثاني** الذي ساهم في صعوده، وهو أجندة الفاعل الإيراني الباحث عن مواقع للنفوذ والتأثير في المشرق العربي، مستفيدًا من حالة الانهيار العربي، ومحاولاته استخدام الشيعة العرب الذين يُعدّون طرفًا أصيلًا في عديد المجتمعات في المشرق العربي عمومًا، لتحقيق أهدافه. ويمكن القول إن صعود تنظيم الدولة جاء ردًا على

هذين العاملين المرتبطين ارتباطًا وثيقًا، أي نتيجة ما يسمّى «الأزمة السنّية» التي تفاعلت مع غزو العراق وصعود النفوذ الإيراني في المنطقة، أي سياسات الهوية الطائفية. ويتعلق العامل **الثالث** بديناميات ثورات الربيع العربي وردات فعل الأنظمة العربية عليها، وما أنتجته من عطب أمني إقليمي ساهم في إشعال فتيله المقاربة الأمنية البحتة التي تبنّتها الأنظمة في مواجهة الاحتجاجات السلمية المتطلّعة إلى الحرية. في هذا الصدد يُعتبر القمع الذي مارسه النظام السوري في حق الجماهير المحتجّة والدعم الذي تلقّاه في ذلك من حلفائه (إيران، والعراق، ولبنان) سياقًا إقليميًا محوريًا وعاملًا مركزيًا في صعود تنظيم الدولة الإسلامية وسيطرته على مساحات واسعة في سورية خلال عام 2014.

نتوسّع في التحليل هنا نحو دراسة الاستجابتين الإقليمية والدولية. وفي هذا الإطار يسلّط الضوء في المستوى الدولي على التحالف الذي شكّلته الولايات المتحدة الأميركية وقادته لمواجهة تنظيم الدولة في العراق وسورية، والذي استند إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2170، وضم في عضويته 68 دولة. ويعتبر هذا التحالف بمنزلة عودة للولايات المتحدة إلى الساحة الشرق أوسطية، بعدما انكفأت قليلًا عن سياساتها التدخّلية فيها خلال الولاية الأولى للرئيس باراك أوباما، حيث مثّل إخراج الولايات المتحدة من تجربتين مكلفتين هما أفغانستان والعراق أولوية في سياسته الخارجية.

جاء التدخّل العسكري الروسي في سورية، مدفوعًا بأسباب جيوسياسية تهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز نفوذ روسيا ومواقعها على الساحة الدولية، وفي سياق الاستجابة أيضًا لديناميات الصراع الذي بلغ ذروته بتداعي مواقع النظام السوري اعتبارًا من ربيع 2015، وبالاستفادة من التوجّهات الإقليمية والدولية الساعية إلى القضاء على تنظيم الدولة. وفي هذا السياق أيضًا جاءت عملية «درع الفرات» التي قادتها تركيا، ونشوء التحالف الإسلامي الذي قادته السعودية، وكذا الدور العسكري الذي قامت به إيران في محاولتها الحؤول دون سقوط نظام الأسد، بمشاركة «حزب الله» اللبناني وميليشيات شيعية من العراق وغيرها.

ينتهي الفصل إلى تقويم الاستجابات الإقليمية والدولية لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية. كما يتوقف عند خريطة التحالفات التي أنتجتها ودفعت بها الحرب على الإرهاب، خصوصًا في ما يخص علاقة

الولايات المتحدة باللاعبين الإقليميين الرئيسين: تركيا وإيران والسعودية، حيث وقفت على مسافة مع الأولى، وتقاربت مع الثانية خلال عهد أوباما، ودخلت في تفاهمات مبنيّة على شروط وضوابط مع الثالثة.

أولًا: من سقوط بغداد إلى سقوط الموصل (2003–2014): عوامل الصعود

وجّه الغزو الأميركي لأفغانستان في أواخر عام 2001 وإسقاط حكومة طالبان، ضربة كبيرة إلى تنظيم القاعدة، وأدّى إلى عزل قادة في التنظيم في جبال أفغانستان، بينما خرج آخرون إلى إيران وباكستان. ومع غزو الولايات المتحدة العراق واحتلاله في عام 2003، وجد التنظيم الفرصة سانحة لنقل الصراع إلى منطقة أكثر أهمية ومركزية في العالمين العربي والإسلامي، أي العراق. وكان أبو مصعب الزرقاوي من بين عناصر التنظيم الذين تمكّنوا من الخروج من أفغانستان إلى العراق، وبدأ نشاطه هناك بالتعاون مع جماعة أنصار الإسلام التي كانت تنشط في مناطق كردستان العراق قبل الاحتلال الأميركي. أسس الزرقاوي تنظيمه في العراق بدايةً على نحو شبه مستقل عن تنظيم القاعدة في أفغانستان، ثم أعلن بيعته لبن لادن مع الحفاظ على تميز التنظيم وخطه السياسي وممارساته التي أولت الصراع مع إيران والشيعة اهتمامها. ونتيجة لحالة الاحتلال في العراق ومقاومة القاعدة له، استقطب التنظيم عددًا كبيرًا من المتعاطفين مع فكره وأجندته. كما ساهم انهيار نظام الرئيس العراقي صدام حسين في إضفاء الشرعية على مقاومة الاحتلال الأميركي من منظور إسلامي أممي، وليس من منظور قومي أو وطني فحسب.

بعد مقتل الزرقاوي في حزيران/ يونيو 2006، نُصّب أبو حمزة المهاجر لقيادة التنظيم الذي أصبح اسمه «دولة العراق الإسلامية». ثم تولّى أبو عمر البغدادي قيادة التنظيم حتى مقتله على يد القوات الأميركية في عام 2010، ليخلفه أبو بكر البغدادي. وبعد نشوب الثورة في سورية، كلّف البغدادي، عضو مجلس شورى التنظيم أبا محمد الجولاني بالمتابعة والإشراف على السلفيين الجهاديين في سورية. وفي عام 2012 أعلن الجولاني عن تشكيل جبهة النصرة التي تحوّلت إلى أحد أهم الفصائل العاملة في مواجهة النظام السوري.

كان ظهور داعش الأول في سورية في نيسان/ أبريل 2013، وجاء ذلك نتيجة إعلان التنظيم الاندماج بين تنظيمي دولة العراق الإسلامية وجبهة النصرة، لكن الأخيرة رفضت الاندماج، كما رفضت مبايعة البغدادي، وأعلنت بدلًا من ذلك مبايعة أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة، الأمر الذي كان له أبلغ الأثر في رسم شكل العلاقة بين هاتين الجماعتين اللتين دخلتا في حالة من الاحتراب والاقتتال منذ مطلع عام 2014. وعلى الرغم من أن داعش ينحدر من تنظيم القاعدة، فهو يختلف في بنيته وطبيعته وتكتيكاته وهجماته السرية ومنهجه وأهدافه عنها، وساهم في تشكيله عدد من العوامل، أهمها:

1- الاحتلال الأميركي للعراق وصعود السياسات الطائفية

لا يمكن فصل نشأة تنظيم داعش عن السياق العام الذي أحاط به، بما في ذلك التدخّلات الخارجية الإقليمية والدولية التي أدّت إلى نشوء سلطات ذات طابع طائفي كما في العراق. وأدّت سياسات التهميش والإقصاء وغياب الأمن بعد حقبة طويلة من هيمنة حزب البعث على مقاليد الحكم في العراق، وما تبعه من تناحر وصراع على السلطة في ظل مرحلة انتقالية يقودها الاحتلال العسكري الأميركي ومجلس انتقالي عراقي تهيمن عليه نخب من لون طائفي محدد، دورًا رئيسًا في صعود تنظيم الدولة. وهكذا في سياق محاولات رامية إلى تغيير السياسات العامة للدولة وتغيير الدستور على نحو يقصي فئات واسعة من السكان بحجة اجتثاث البعث وفرض نظام طائفي بمطابقة الغالبية الديمقراطية بالغالبية الطائفية، نشأ تنظيم دولة العراق الإسلامية.

بعد الغزو الأميركي للعراق وسقوط نظام الرئيس صدام حسين في عام 2003، انعدم الأمن في بغداد وساد العنف وعمّت الفوضى التي زاد من انتشارها قيام الاحتلال الأميركي بحل الجيش العراقي، بحجة أنه موالٍ للنظام السابق، ولإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس «وطنية»، وهو القرار الذي اتخذه الحاكم العسكري الأميركي للعراق آنذاك بول بريمر، وأدّى إلى تسريح نحو 400 ألف جندي من قوات الجيش العراقي السابق، كما صدر قانون «اجتثاث البعث» الذي ساهم في إقصاء منتسبي حزب البعث الذين كانوا يشكلون مفاصل وأركانًا في مؤسسات الدولة سابقًا. وبسبب هذا الإقصاء وجد هؤلاء أنفسهم بعيدين عن

أي دور سياسي أو عسكري، وانقطعت فرصهم في العمل، ما دفع كثيرًا منهم إلى الالتحاق بفصائل المقاومة التي كانت سنّية غالبًا، وبتنظيم القاعدة أيضًا، فمنح هؤلاء العسكريون البعثيون التنظيمات المقاتلة فاعلية عسكرية كبيرة وقدرات إضافية، نظرًا إلى ما يملكون من خبرة ومهارات قتالية اكتسبوها خلال عملهم مع النظام السابق، عدا عن قدراتهم في مجال التخطيط العسكري والإستراتيجي[850].

في 13 تموز/ يوليو 2003 أعلن الحاكم العسكري الأميركي نفسه عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي، وقضى القرار بتعيين 25 عضوًا في هذا المجلس، مثّلوا الطوائف والديانات والجماعات الإثنية في العراق. وأوكل إلى هذا المجلس مهمات مختلفة، من ضمنها تعيين الوزراء ورسم السياسات وتحديد الموازنة العامة للدولة، إضافة إلى وضع الإجراءات اللازمة لإنشاء دستور جديد بالتعاون مع سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق بقيادة الولايات المتحدة[851] التي اعتبرت العراق مجموعة من الطوائف وليس شعبًا ومواطنين، وأدّت هذه السياسة إلى تصارع الجماعات الطائفية التي يقوم عليها المجتمع العراقي، بعضها ضد بعض، فظهرت التقسيمات السياسية على أساس طائفي، وجرى التعامل حتى مع الأحزاب اليسارية بحسب تركيب قادتها الطائفي، فمثلًا اعتُبر الأمين العام للحزب الشيوعي ممثلًا عن الشيعة في المجلس الانتقالي[852].

كما تحوّلت التعددية السياسية في العراق من حالة توافقية مفترضة لتحقيق مصالح وطنية إلى أطر ضيّقة لاقتسام الحصص في مفاصل الدولة وإيجاد الشك والتنافس بين فئات المجتمع؛ فأصبحت الأحزاب «توظّف المنطق الطائفي والرموز الدينية لخدمة أهدافها والاستئثار بالمكاسب لصالح طائفة دون أخرى»[853]. وتجاوزت الطائفية حدود «الهوية المذهبية، وأصبحت تعبّر عن طائفية مصالح سياسية [...] وسخّرت نوعًا من الطائفية السياسية العابرة للدولة من أجل توثيق روابط تضامنية مع قوى خارجية»[854].

بعد إقرار الدستور العراقي في تشرين الأول/ أكتوبر 2005، جرت أول انتخابات عامة في العراق في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، وتم اختيار نوري المالكي لتأليف أول حكومة عراقية منتخبة في 20 أيار/ مايو 2006، وجاء ذلك بعد تخلّي زعيم حزب الدعوة الإسلامية ورئيس الحكومة إبراهيم الجعفري عن ترشّحه للمنصب نتيجة معارضة الكتل السنّية والكردية. وخلال فترة حكمه 2006–2014، سعى

المالكي إلى الاستبداد بالحكم عبر تجميع السلطات في يديه من خلال رئاسته الحكومة واحتفاظه بوزارتي الدفاع والداخلية وأجهزة الأمن الوطني والاستخبارات، إضافة إلى قيادة القوات المسلّحة. وكرّس المالكي خلال عهده، حكمًا طائفيًا، واصطدم بالجميع. وكان صدامه مع الشيعة نابعًا من منطلق التنافس على السلطة والحكم، في حين كانت حربه ضد السنّة من منطلق طائفي وسياسي يتمثل في الخوف من العودة إلى ما قبل عام 2003. وسخَّر المالكي موارد العراق كلها، النفطية والمالية، لتحقيق هذه الغاية، تاركًا العراق نهبًا للفوضى والفساد، وفي عهده انعدم الأمن والاستقرار وانتعشت الميليشيات، ومنها تنظيم القاعدة[855].

في انتخابات البرلمان العراقي في عام 2010 فازت القائمة العراقية، العابرة للطوائف بقيادة إياد علاوي، بـ 91 مقعدًا، في مقابل 89 مقعدًا لائتلاف دولة القانون الذي يرأسه المالكي. وساهمت المخاوف الطائفية والمصالح المشتركة بين الأحزاب الشيعية، عدا عن الضغطين الإيراني والأميركي على القوى الشيعية في إعطاء المالكي فترة رئاسة ثانية على حساب القائمة العراقية والأحزاب السنّية[856]. وساهم هذا الإجراء في إفراغ العملية السياسية من مضمونها الديمقراطي، وألقى بنتائج سلبية على المجتمع وعلى نتائج العملية السياسية في العراق بشكل عام؛ إذ انتظمت فرضيتان داخل العراق: **الأولى** تدمج «السنة والبعث والإرهاب في بوتقة واحدة؛ أما **الثانية**، فتربط بين المظلومية والشيعة وإيران ضمن منظومة واحدة»[857].

خلال الاحتلال الأميركي وسنوات حكم المالكي الطويلة، تحوّل العراق نحو الطائفية السياسية، ومثّل الاستقطاب السياسي الطائفي مناخًا خصبًا لانتشار الفكر السلفي الجهادي الذي استثمرت تنظيماته في هذا المناخ ضمن إستراتيجية تقوم على التحريض ضد الشيعة من منطلق مذهبي من جهة، باعتبارهم «طائفة خارجة عن الملّة»، ومن منطلق سياسي باعتبارهم سببًا في سقوط العراق بيد الولايات المتحدة، ومدخلًا للنفوذ الإيراني المساند للهيمنة الشيعية على مقاليد الحكم في العراق من جهة أخرى.

بعد تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في شباط/ فبراير 2006، اجتاحت أعمال عنف طائفية واسعة أرجاء العراق، بلغ خلالها تنظيم القاعدة الذي غدا يعرف بـ «دولة العراق الإسلامية»، ذروة قوته، ولم يَحُدّ منها إلا قيام سلطات الاحتلال الأميركي باتباع إستراتيجية تأسيس الصحوات التي قامت عن طريق تسليح العشائر السنّية المتضررة من ممارسات التنظيم وتدريبها لمواجهته. بدأت تجربة تأسيس الصحوات في محافظة

الأنبار، ثم انتقلت إلى محافظات صلاح الدين ونينوى وبغداد، ووصل عدد المنتسبين إليها إلى ثمانين ألف فرد، ونجحت بحلول عام 2009 في هزيمة التنظيم، وإخراجه من المدن السنّية في الشمال والغرب.

وبدلًا من دمج الصحوات في أجهزة الدولة الأمنية والعسكرية مكافأة لهم على المشاركة في هزيمة التنظيم، قطعت حكومة المالكي رواتب هذه المجموعات وقامت بإعادة هيكلتها ومطاردة الضباط السابقين الذين اندمجوا فيها واعتقالهم، وضرب العشائر في الأنبار. وبهذا، قضى المالكي على فرصة تحقيق مصالحة وطنية زادت احتمالاتها مع ثورة العشائر السنية على تنظيم القاعدة ومواجهته في الفترة 2006–2009.

في عام 2009 وصل باراك أوباما إلى الرئاسة في الولايات المتحدة، بعد أزمة مالية واقتصادية كبرى ضربتها في صيف 2008. ارتكز برنامج أوباما الانتخابي على ضرورة إنهاء الاحتلال الأميركي للعراق الذي بات يشكل عبئًا اقتصاديًا كبيرًا على الخزينة الأميركية بتكلفة وصلت إلى ستة مليارات دولار شهريًا[858]. كما دعا إلى الحدّ من تدخل الولايات المتحدة في شؤون العالم والانكفاء إلى الداخل لوقف الاستنزاف وتسخير الموارد لإعادة البناء[859]. وفي ظل تحوّلات كبرى تجري داخل بنية النظام الدولي، اتّجهت واشنطن إلى تبني إستراتيجية تقوم على التعاون مع قوى مركزية في مناطق العالم المختلفة لتحقيق مصالحها[860]، من دون أن تضطر إلى التدخل العسكري المباشر والمُكلف[861].

ساهم الانسحاب الأميركي السريع من العراق في زيادة النفوذ الإيراني وبروز ظاهرة الميليشيات المسلّحة التابعة لها[862]. كما تكثّفت السياسات الطائفية الناتجة من حكومة المالكي. وانقسمت بغداد قسمين بعد كانون الأول/ ديسمبر 2011: أحياء يقطنها الشيعة، تحميها الدولة وتوفّر لها بعض الخدمات من جهة، ومجتمع سُنّي مهمّش ومفصول ويحلم أهله بالانتقام من جهة أخرى. وكانت مشاعر الإحباط والاضطهاد والتهميش ونكران الجميل قائمة أصلًا لدى القبائل السنّية التي حاربت القاعدة سابقًا على أمل أن تحصل على شراكة سياسية حقيقية داخل الدولة.

بلغ الغليان في العراق ذروته مع ملاحقة المالكي بعض أبرز القادة السنّة الذين شاركوا في العملية السياسية واتخاذه إجراءات انتقامية ضدهم (رافع العيساوي وطارق الهاشمي وأحمد العلواني وغيرهم)،

وإطلاق يد الميليشيات الشيعية ضد بعض القبائل السنّية. وأدى ذلك إلى تفجّر انتفاضة شعبية سلمية (متأثرة في سلميتها بثورات الربيع العربي) من القبائل السنّية العراقية في وجه سياسات المالكي، وطالبت هذه الانتفاضة التي انتشرت في عموم مدن محافظات شمال العراق وغربه، في الأنبار ونينوى وصلاح الدين، باستقالة المالكي وتصحيح أوضاع القبائل السنّية المعيشية وتمثيلها السياسي. لكن المالكي قابل الانتفاضة بإجراءات تعسفية وواجهها بقوة السلاح، واصفًا إيّاها بـ «الفقاعة».

في ظل غياب أي دعم لمواجهة سياسات التهميش والإقصاء، جاء تنظيم داعش وملأ الفراغ، فقد تعاطفت معه في تلك اللحظة التاريخية القصيرة بشدّة القبائل السنّية التي عانت اضطهاد المالكي. وبذلك تكون سياسات الولايات المتحدة وحكومة المالكي قد هيأت الظروف لتأسيس داعش وصعوده، فالولايات المتحدة التي أنهت حكم صدام حسين واحتلت العراق، عيّنت حكومة انتقالية عراقية تقودها الشيعية السياسية، وساندتها في تطبيق سياساتها الطائفية. ثم جاءت حكومة المالكي التي دعمتها الولايات المتحدة على الرغم من سياساتها الطائفية حتى لا تُقرّ بخطئها في الانسحاب السريع من العراق وفشل إستراتيجيتها التي تقوم على الاعتماد على قوات عسكرية محلية لضبط الأمن، ومواجهة التطرّف، وخدمة المصالح الأميركية بدلًا من الاستمرار في الوجود العسكري المباشر.

2- تنامي النفوذ الإيراني والتنافس الإقليمي

تُعدّ إيران أبرز المستفيدين من السياسات الأميركية التي جاءت ردًا على هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، حيث أزالت واشنطن في أثرها اثنين من ألد خصوم إيران الإقليميين. ففي الشرق أطاحت إدارة الرئيس بوش الابن حكم طالبان، وفي الغرب غزت العراق وفككت آلته العسكرية التي كثيرًا ما شكّلت التهديد الإستراتيجي الأبرز لإيران، والعقبة التي تحول دون توسّع نفوذها الإقليمي غربًا[863].

في كلتا الحالتين، ساعدت إيران الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها؛ فعندما قرر الرئيس بوش الابن غزو أفغانستان قدّمت إيران مساعدات لوجستية، منها السماح للطائرات الأميركية باستخدام أجوائها ونقل أسلحة إلى تحالف الشمال المعارض لنظام طالبان، كما ساهمت في مؤتمر برلين الخاص بأفغانستان في عام

2002، وهو المؤتمر الذي أرسى صيغة الحكم القائم حاليًا في كابول. بالمثل، ساعدت إيران أيضًا في إطاحة نظام الرئيس صدام حسين عندما سمحت لآلاف من مقاتلي «فيلق بدر» التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ومقاتلي «حزب الدعوة» بدخول الأراضي العراقية ومساندة قوات التحالف الذي تقوده واشنطن في إسقاط الحكومة العراقية، كما أدّت طهران دورًا مهمًا في منع أي مقاومة ضد الزحف الأميركي في المناطق التي كان لها نفوذ فيها، الأمر الذي أكده محمد علي أبطحي، نائب الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي، عندما أكد أن بلاده «قدّمت الكثير من العون إلى الأميركيين في حربهم ضد أفغانستان والعراق، وأنه لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة»[864].

شهدت إيران حالة صعود في قوتها، على الرغم من أنها كانت في وضع جيوستراتيجي ضعيف عمومًا، عشية الغزو الأميركي للعراق، مستفيدة من سياسات الاحتلال الأميركي للعراق؛ إذ أدّى الاحتلال إلى تفكيك الدولة وحل الجيش الذي هزمها سابقًا، وإيجاد فراغ سلطة لم يستطع الأميركيون ملأه نتيجة عدم وضع قوات كافية لهم على الأرض، بينما كان الإيرانيون مهيّئين أكثر للاستفادة من هذا الوضع بفضل استعداداتهم في أثناء التحضير للغزو، فدعموا قوى وتيارات عراقية معارضة، كانوا قد استضافوها لزعزعة نظام حكم الرئيس صدام حسين، تحوّلت إلى ميليشيات قوية بعد عام 2003 حين جرى تمويلها وتسليحها. وفي حين شُغل الأميركيون بمواجهة «سنة العراق» الذين قاوموهم باعتبارهم محتلين، تحرّكت القوى والميليشيات الشيعية لملء الفراغ، واتضح ذلك جليًّا مع اندلاع الحرب الأهلية بعد تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء في شباط/ فبراير 2006، حيث برزت الميليشيات المسلّحة الشيعية باعتبارها فاعلًا رئيسًا في المشهد العراقي. وعندما قررت الولايات المتحدة البدء في الانسحاب، نتيجة ضغوط شعبية وبتأثير الأزمة المالية، كانت القوى السياسية الشيعية، وجلّها يتلقى دعمه من إيران، قد أمسكت بمفاصل السلطة في العراق. وهكذا لم تتمكن إيران من تحييد العراق فحسب، بل حتى من السيطرة عليه عبر حلفائها المحليين، معتبرة ما جرى نصرًا على المستوى الإستراتيجي بعد أن هزمها العراق مع نهاية حرب الثمانية أعوام 1980 –1988[865].

في خضم هذه التغييرات الجيوبولتيكية المهمة في المنطقة التي جاءت نتيجة التدخل العسكري الخارجي الذي أطاح معادلات القوة فيها – أي الغزو الأميركي – وصل الرئيس محمود أحمدي نجاد إلى السلطة في إيران (آب/ أغسطس 2005) وبدأت تتبلور لديه فكرة مشروع إقليمي إيراني مهيمن يمتد إلى الشمال من جزيرة العرب. فإطاحة نظام الرئيس صدام حسين في بغداد فتحت الباب واسعًا أمام إيران للسيطرة ليس على العراق فحسب، بل لفسح المجال أمام رؤية طموحة في طهران من أجل الهيمنة الإقليمية عبر شبكة تحالفات نُسجت على امتداد عقود.

قاد أحمدي نجاد الذي جاء ممثلًا لتيار أصولي متداخل مع نزعة قومية طاغية، تحوّلًا في سياسات إيران الإقليمية؛ ولم يروِّج لتصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار فحسب، كما كانت عليه الحال في عهد آية الله الخميني، وإنما لإنشاء مشروع إيراني أيضًا يمتد إلى البحر الأبيض المتوسط، مستخدمًا أدوات تصدير الثورة، مثل تسييس الطائفية ودعم ميليشيات وأحزاب طائفية في منطقة لا تعدم القابلية لها.

كانت إيران قد داومت منذ الثورة على سياسات بناء ركائز نفوذ لها في مجتمعات الدول المجاورة عبر محاولات التواصل مع مكوّناتها الشيعية، أو ادّعاء تمثيل هذه المكوّنات وقضاياها عندما لا تملك تواصلًا مباشرًا معها. وقام في إيران بعد الثورة نظام ديني مذهبي حوّل الدولة إلى أداة في نشره وفي تسييس الانتماء الطائفي للشيعة عبر العالم بربطهم بدولة خارجية، أو بمرجعيات خارج حدود دولهم الوطنية، وأخذت إيران على عاتقها مهمة فرض نفسها ممثلًا للشيعة حول العالم. من هذا المنطلق، انطلقت عملية بناء قوى وأحزاب وميليشيات شكّلت أدواتٍ لإيران وأذرعًا لها، تستخدمها للتأثير في مجتمعات هذه الدول وفي علاقات القوة القائمة في الإقليم أيضًا؛ فأُنشئ حزب الله في لبنان على أيدي حرس الثورة الاسلامية في إيران في مطلع الثمانينيات، كما ظهر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وجناحه العسكري فيلق بدر الذي أسسته إيران في عام 1982 أيضًا، وأدى دور رأس الحربة للغزو الأميركي للعراق في عام 2003، قبل أن يتمكّن مع ميليشيات وأحزاب أخرى حليفة لطهران من الإمساك بزمام الدولة العراقية بعد الانسحاب الأميركي في عام 2011. وكانت آخر محاولات إيران في هذا السياق دعم ميليشيات الحوثي في اليمن ودفعها للعمل باعتبارها «ثلثًا معطّلًا»، قبل أن «تجمح» في اتجاه السيطرة على البلاد اعتبارًا من منتصف عام

2014، وكذلك التحكم في الحشد الشعبي الذي دعت إليه المرجعية الشيعية في العراق، ردًا على صعود تنظيم الدولة، لكنها فقدت السيطرة عليه.

أدى ذلك كله إلى جانب السياسات الطائفية التي تبنّاها الاحتلال الأميركي للعراق، ثم حكومة المالكي، إلى زيادة حدّة الاستقطاب الطائفي في المنطقة، وهو الاستقطاب الذي سيؤدي دورًا رئيسًا في صعود تنظيم الدولة وزيادة قدرته على التجنيد وكسب التعاطف، من خلال تقمّص دور المدافع عن حقوق «السنّة العرب» في ظل غياب مشروع عربي قادر على التصدي للمشروع الإيراني مع انهيار دور القوى العربية المركزية (سورية، والعراق، ومصر) وفشل السعودية في ملء الفراغ العربي، وخسارة سورية والعراق ولبنان النفوذ الإيراني[866].

3– الربيع العربي والثورة السورية

أدّت جملة من الظروف والسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى تفجّر موجة من الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في المنطقة العربية، انطلاقًا من تونس، مرورًا بمصر وليبيا واليمن، وصولًا إلى سورية. وعلى الرغم من أن جميع النظم العربية استخدمت العنف في مواجهة الاحتجاجات، فإن سورية مثّلت حالة فريدة في هذا السياق، ما ساهم في صعود نزعات التطرف داخلها. وبمقدار ما أدّت التحركات السلمية العربية إلى الحد من تأثير التنظيمات المتشددة ونفوذها، مثل تنظيم القاعدة وغيره في المراحل الأولى من ثورات الربيع العربي، لم يؤدّ استخدام العنف المفرط من نظم الاستبداد العربية إلى استعادة هذه التنظيمات قدرتها على الحشد والتعبئة والتأثير فحسب، بل أدّى أيضًا إلى صعود أشكال من العنف المتطرف المضاد غير المسبوق في درجته أيضًا.

وبسبب سياسات القمع والتدمير ونتائجها التي كانت تُعرَض على شاشات التلفزيون العربية والعالمية، تحوّلت الأزمة السورية التي بدأت شأنًا داخليًا محليًا، مع سقوط آلاف القتلى، إلى قضية جهادية كبرى بالنسبة إلى فئات من الشباب العرب المحبطين والأجانب الذين أخذوا يتدفّقون إلى سورية.

سعى النظام السوري - نتيجة إفلاسه داخليًّا وعدم قدرته على الإصلاح أو اجتراح مقاربة سياسية تؤدّي إلى حلّ الأزمة، ومع تعالي الأصوات الداعية إلى التدخل لوقف عنف السلطة - إلى شيطنة الثورة وتصوير معركته معها باعتبارها معركة مع التنظيمات التكفيرية الجهادية التي تسعى إلى تقويضه باعتباره نظامًا علمانيًا مهتمًا بحماية الأقليات وغير المسلمين.

عمل النظام السوري من خلال خبرته الطويلة في التعامل مع التنظيمات الجهادية، خصوصًا خلال فترة الاحتلال الأميركي للعراق، على المساهمة مباشرة في صعود تنظيم الدولة وتنظيمات جهادية أخرى؛ إذ أفرج خلال عامي 2011 و2012 عن عدد كبير من الجهاديين الذين كان قد أودعهم السجون خلال فترة الضغط الأميركي للحد من تدفّق المقاتلين الأجانب إلى العراق عبر سورية، والتحق هؤلاء إما بتنظيم الدولة الإسلامية، وإما بجبهة النصرة أو بتنظيمات جهادية أخرى، ما ساهم في تحويل نبوءة النظام إلى واقع.

بدأت الحركة الاحتجاجية التي كانت تفتقر إلى أيّ تنظيم أو تمثيل سياسي ترنو إلى تدخّلٍ دوليّ وإقليميّ وعربيّ لوقف آلة النظام العسكرية عن القتل، وذلك بعد أن فقدت أيّ أملٍ بحصول تجاوب من النظام يؤدّي إلى عمليّة إصلاحية حقيقيّة بسبب العنف الذي وُوجهت به. ومن خلال تغطيتهم الاحتجاجات والعنف الذي استخدمه النظام في مواجهتها، حاول الناشطون إبراز الدعم الإيرانيّ ودعم حزب الله آلة النظام العسكرية على أمل دفع الدول العربيّة «السنّية» إلى اعتبار الحالة السوريّة جزءًا من الصراع مع النفوذ الإيراني في المنطقة[867]. ومن خلال التركيز أيضًا على انتهاكات النظام الحرماتِ والمقدّسات الدينية، خصوصًا في شهر رمضان، من قصفٍ للمساجد وعبثٍ بمحتوياتها وتمزيق المصاحف واعتداء على الأئمّة، حاول الناشطون دفع الأمور في هذا الاتّجاه أيضًا طلبًا للنصرة.

كان الهدف من رفع الأعلام التركيّة وصور رئيس حكومتها رجب طيب أردوغان محاولةً أخرى لدفع أنقرة لتولّي دور حامية الانتفاضة التي حاول النظام وجزءٌ من المعارضة تصويرها باعتبارها انتفاضة إسلاميّة ذات طابع سنّي. وتأكدت مرارًا هذه المساعي من خلال إحراق الأعلام الإيرانيّة وأعلام حزب الله وأعلام روسيا والصّين، ليس باعتبارها حليفة للنظام فحسب، بل باعتبارها عدوّةً للإسلام أيضًا - السنّي - تحديدًا[868].

لكن ذلك كله لم يُجد نفعًا لجهة الدفع إلى تدخّل دولي لوقف عنف النظام. ومع ذلك، نجح في تحريك مشاعر الغضب تجاه صمت العالم وعجزه عن حماية المدنيين السوريين، إذ تقاطر المتعاطفون والناقمون إلى سورية لمقاتلة النظام «الغاشم». في هذا الوقت كانت الثورة قد انتقلت إلى الطابع المسلّح الذي نتج منه خروج بعض المناطق من سيطرة النظام، وبروز خطاب طائفي مضاد، وساهم ذلك كله في بلورة المناخ الذي تغذّى منه تنظيم داعش.

4- الانكفاء الأميركي

عندما عاد تنظيم دولة العراق الإسلامية من الصحراء (الأنبار)، بعد أن تمكّنت مجالس الصحوات من هزيمته في الفترة 2007-2009، كانت الولايات المتحدة قد غادرت العراق، وتركته لإيران لتحكم قبضتها عليه عن طريق حلفائها. ومع إمعان حكومة المالكي في سياسات التهميش والإقصاء التي شملت حتى النخب السنّية التي استوعبت فكرة أنها خسرت حكم العراق وانخرطت في العملية السياسية، بلغ المأزق السني في العراق ذروته. في الوقت نفسه كانت الثورة في سورية قد اندلعت، واختار النظام، بدعم إيران وتشجيعها، استخدام أقصى درجات العنف في مواجهتها. وفي سورية كما في العراق، شعرت إيران، مع خروج الأميركيين وغياب دور عربي فاعل، بفائض قوة وفرصة تاريخية لإعلان منطقة نفوذ إمبراطورية تمتد من غرب أفغانستان إلى الساحل السوري على المتوسط، وقررت نتيجة ذلك إعلان الحرب على الانتفاضتين السورية والعراقية؛ إذ عدّتهما موجهتين ضد مشروعها (حلفائها)، حيث خرج حشد كبير من مجتمعي البلدين رفضًا للتهميش والإقصاء، وطلبًا لحقوق المواطنة والمشاركة العادلة في السلطة والثروة.

تزامنًا مع صعود النفوذ الإيراني والانكفاء الأميركي، اتّجهت الولايات المتحدة إلى تبني سياسة إنشاء توازنٍ في القوى بين السعودية وإيران، ليصبح بديلًا من ذلك الذي كان سائدًا بين إيران والعراق قبل الغزو الأميركي في عام 2003. لكنّ إدارة الرئيس أوباما مالت إلى تبنّي وجهة النظر الإيرانية؛ ففي حين تقوم موازين القوى الإقليمية كلها في العالم، في إطار ترتيبات أمن إقليمي جماعي عماده الدولة الوطنية، وضعت الإدارة الأميركية هذا التوازن في منطقة الخليج في سياق صراعٍ طائفي بين «معسكر سنّي» تقوده السعودية،

و«معسكر شيعي» تقوده إيران، وهذا ما أشار إليه الرئيس أوباما في خطابه الأخير عن حالة الاتحاد في كانون الثاني/ يناير 2016 عندما تحدّث عن صراعٍ داخل الإسلام، عمره ألف سنة، ما أدّى إلى زيادة منسوب الاستقطاب الطائفي في المنطقة وصبّ في المحصلة في خدمة أجندة تنظيم داعش[869].

استفاد التنظيم مما بدا كأنه تلاقي مصالح أميركية - إيرانية، ليعزّز ادعاءاته عن وجود تحالف بين الطرفين لتقويض «حكم السنة» في المنطقة، بدءًا بالغزو الأميركي للعراق. واقع الحال هو أن أوباما المتعجّل الخروج من الشرق الأوسط، بدا أقل اكتراثًا بتمدد نفوذ إيران الإقليمي، حيث جاء موقفه هذا من خلفية أزمة اقتصادية ومالية عميقة، كان لا بد من احتواء تداعياتها من خلال لملمة القوة الأميركية المبعثرة في أرجاء العالم الإسلامي. لذلك، وفور إعلان فوزه في الانتخابات الرئاسية الأميركية، أعلن عن نيّته سحب القوات الأميركية من العراق في نهاية عام 2011، ومن أفغانستان بحلول منتصف عام 2014. وشكلت هذه الوعود بدايات الانسحاب الأميركي التدرجي من المنطقة، وكانت إيران تتجهّز لملء الفراغ، ما بدا كأنه تسليم أميركي إلى إيران مواقع كانت يحكمها السنّة تاريخيًا.

عندما عاجل «الربيع العربي» أوباما قبل أن ينهي سحب قواته من العراق، بدا أيضًا كأنه يهادن إيران، باتخاذه مواقف إما أقرب إليها (في البحرين)، وإما تبني مواقف ضعيفة في سورية قياسًا إلى مواقفه الأكثر وضوحًا في ثورات مصر وتونس وليبيا؛ إذ لم تطالب واشنطن بتنحّي الأسد إلّا في تمّوز/ يوليو 2011، أي بعد نحو أربعة أشهر على اندلاع الثورة السورية في آذار/ مارس 2011، في حين أنها طالبت بذلك خلال أقل من أسبوعين عند انطلاق الثورة المصرية. أمّا مجلس الأمن، فلم يتحرّك جديًّا لمناقشة الأزمة السورية إلا بعد مرور أكثر من ستة أشهر على اندلاع الانتفاضة - أي في تشرين الأول/ أكتوبر - بخلاف الحالة الليبيّة مثلًا، حين تحرّك المجلس في غضون أيّام لتشريع استخدام القوّة لحماية المدنيّين. كان موقف أوباما الضعيف في سورية مدفوعًا بحرصه على الحصول على دعم إيران في تأمين بيئة أمنية مستقرة نسبيًا تسمح له بالانسحاب من العراق وفق البرنامج المحدد، ما بدا كأنه يتواطأ معها[870].

لم يتغير موقف الرئيس أوباما أيضًا نتيجة تنامي التدخل العسكري الإيراني لمصلحة النظام السوري في مواجهة المعارضة، أكان ذلك من طريق حلفاء (ميليشيات عراقية ولبنانية) أم بصورة مباشرة (قوات حرس

الثورة)؛ إذ ظل الرئيس أوباما يرفض تزويد المعارضة السورية بالسلاح ويحثّ حلفاء الثورة الإقليميين على فعل الشيء عينه. وبقي متمسّكًا برفضه تزويد المعارضة المسلحة بسلاح نوعي على الرغم من توصيات من مختلف أركان إدارته - بما فيها الخارجية والدفاع والاستخبارات - لتسليح المعارضة السورية بحجة الخوف من وقوع هذه الأسلحة في أيدي قوى متطرفة في الثورة السورية[871].

كما أن إدارة أوباما، منذ اتفاق جنيف في 30 حزيران/ يونيو 2012، أوكلت مهمة إيجاد حل سياسي للأزمة السورية إلى موسكو. فالولايات المتحدة، وعلى الرغم من دفعها في اتجاه رحيل الأسد، فإنها كانت ترفض انهيار نظامه، أو وصول قوى إسلامية متشددة إلى السلطة في دمشق، كما بدأت في تلك المرحلة تركز أكثر على موضوع ملف إيران النووي وتهيئة الأجواء للانسحاب من أفغانستان مع نهاية عام 2014، كما وعدت، لذلك كانت تحتاج إلى دعم روسي وعدم عرقلة إيرانية.

عندما استخدم النظام السوري السلاح الكيماوي في غوطتي دمشق، الشرقية والغربية، في 21 آب/ أغسطس 2013، ما أدى إلى سقوط أكثر من 800 قتيل من المدنيين، كان يفترض أن يتحرك الرئيس الأميركي لمعاقبة النظام السوري على خرقه الخط الأحمر الذي حدّده له في آب/ أغسطس 2012، عندما هدد بالرد عسكريًا على أي استخدام للسلاح الكيماوي في الصراع السوري. لكن أوباما وافق بدلًا من ذلك على مبادرة روسية قَبِل من خلالها نظام الرئيس بشار الأسد بوضع مخزون بلاده من الأسلحة الكيماوية تحت رقابة دولية، قبل أن يمضي في اتجاه التخلي عنها وتدميرها[872].

تبيّن بعد أقل من شهرين من الاتفاق الروسي - الأميركي أن العامل الرئيس وراء تخلّي الرئيس أوباما عن توجيه ضربة عسكرية لنظام الرئيس الأسد كان يتمثل في حرصه على عدم إغضاب إيران التي دخل معها في مفاوضات سرية للتوصل إلى اتفاق على برنامجها النووي منذ وصوله إلى السلطة في مطلع عام 2009، وتكثّفت منذ أواخر عام 2011، وجرت هذه المفاوضات بوساطة عُمانية، وأسفرت عن الإعلان عن التوصل إلى اتفاق مرحلي في جنيف في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني التي استمرت نحو عشرة أعوام[873].

أدّت سياسات أوباما تجاه إيران (في سورية والعراق) إلى إظهاره مسايرًا للسياسات الإيرانية في المنطقة من خلال عدم إيلاء أهمية لما يجري فيها. أما فعليًا، فكان يعيد رسم الإستراتيجيا الأميركية على الصعيد العالمي.

كانت إدارة أوباما ترى أنّ الولايات المتحدة ونتيجة استغراقها في حروب طويلة في العالم الإسلامي أغفلت تحدّيات إستراتيجية أكبر، خصوصًا في منطقة آسيا والمحيط الهادي، حيث تقبع القوى الاقتصادية والنووية الكبرى في العالم (روسيا والصين والهند واليابان). ورأت مؤسسة صنع السياسة الخارجية الأميركية أنّ روسيا والصين، خصوصًا، استفادتا بشدة من الانشغال الأميركي عنهما في الشرق الأوسط، وفي «الحرب على الإرهاب»، لإعادة بناء قوتيهما ونفوذهما بشكل كبير[874]. ودفع ذلك إدارة أوباما إلى بلورة إستراتيجية أمنية جديدة تجعل الشرق الأقصى، والصين تحديدًا، في بؤرة الاهتمام الأميركي[875]، في الوقت الذي تستمر في مواجهة التهديدات «الإرهابية» في الشرق الأوسط باستخدام تقنيات عسكرية حديثة لا تستدعي تورطًا واسعًا، ولا تتطلب إنزال قوات كبيرة على الأرض، مثل استخدام الطائرات من دون طيار.

أدّى الإحساس العميق بالإخفاق والفشل في التعاطي مع تطوّرات «الربيع العربي» والدفع بها نحو النتائج المرجوّة إلى ردات فعل بلغت في حدّها الأقصى عدم اهتمام واشنطن بالمنطقة العربية، وفي حدّها الأدنى إعادة تعريف المصالح الأميركية فيها[876]. وفي النتيجة، تبيّن للولايات المتحدة أنه لن يكون ربيع في إيران ولا ثورة أو انتفاضة، وحتى لو حصل ذلك، فقد لا يكون بالضرورة لمصلحتها. وسط هذه الفوضى وحالة عدم اليقين، بدأت واشنطن تعيد تعريف مصالحها في المنطقة وتفكر في إستراتيجيات بديلة لحمايتها[877].

في هذا السياق، بدا من الصعب فهم سبب عدم استغلال إدارة أوباما الفرصة التي أتاحتها الثورة السورية لتصحيح الخطأ الذي ارتكبته الولايات المتحدة في العراق قبل عقد وأدّى إلى تعزيز نفوذ إيران الإقليمي[878]. ففي سورية بدت واشنطن مهتمة أكثر بإدارة الأزمة السورية من خلال مقاربة تعينها في «الحرب على الإرهاب» من جهة، وتؤمّن مصالحها في الشرق الأوسط من دون الحاجة إلى تدخّل عسكري مباشر من جهة أخرى. فمن خلال الحيلولة دون انتصار طرفٍ على آخر في النزاع السوري، تمكّن

الأميركيون من إنشاء ميزان قوى محلي، ومن ثمّ إقليمي؛ تنشغل فيه الأطراف المختلفة بالقتال في ما بينها، وبما يؤدي إلى توازن في القوى. دفعت هذه المقاربة الولايات المتحدة نحو إعادة النظر في علاقتها بإيران، فبدلًا من أن تحاول هزيمتها في سورية، كما كان متوقعًا[879]، راحت تعمل على منعها من تحقيق الانتصار، في الوقت الذي بدأت تنفتح عليها أكثر وتسعى لتعظيم الفائدة من دمجها في ميزان قوى إقليمي بعد أن استنفد جهد عزلها وإقصائها الغرض منه.

جاءت هذه المقاربة في إطار رؤية أوسع لخدمة مصالح واشنطن الأخرى في عموم المنطقة؛ فمع اقتراب موعد انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان، وفي ظل تدهور الوضع الأمني في باكستان، أخذت واشنطن تسعى للحصول على مساعدة إيران في سحب آلياتها العسكرية الثقيلة من أفغانستان، كما حصلت على مساعدتها عندما قامت بعملية الغزو في تشرين الأول/ أكتوبر 2001. وفي كلتا الحالتين، فرضت الجغرافيا نفسها على جميع الاعتبارات الأخرى[880]. وفضلًا عن العائد السياسي والأمني للتقارب مع إيران، كانت هناك مكاسب ذات طبيعة اقتصادية للشركات الأميركية التي كانت تستعد للعودة إلى السوق الإيرانية التي أنهكتها العقوبات[881].

سمحت مجمل هذه العوامل، المرتبطة بالبيئتين الإقليمية والدولية، لإيران بالتمدد بأجندة أيديولوجية زادت من حدّة الاستقطاب الطائفي في المنطقة، خدمت في نهاية المطاف أجندة تنظيم داعش وساهمت في صعوده.

ثانيًا: سقوط الموصل واستئناف التدخل الأميركي

عندما غزت الولايات المتحدة العراق في مطلع عام 2003، كانت إيران في وضع استراتيجي ضعيف وهشّ. وعندما انسحبت الولايات المتحدة في أواخر عام 2011، تبيّن مدى التغير الإستراتيجي الذي طرأ على المنطقة؛ إذ امتدّ قوس النفوذ الإيراني من غرب أفغانستان إلى ساحل المتوسّط، مع ظهور ما يشبه الإقرار الأميركي والتسليم الإقليمي بنفوذ إيران في العراق، بعد أن أوصلت حلفاءَها إلى السلطة فيه وحوّلته بذلك من خصم إلى تابع. في هذا السياق، مثّل الربيع العربي فرصةً مهمةً لإعادة التوازن، فتحوّلت سورية إلى

ساحة جديدة للمنافسة السعودية – الإيرانية – التركية بعد أن ظلّ العراق يستأثر القيام بهذا الدور. لكن الوجود العسكري الأميركي ظلّ يحدّ من قدرة هؤلاء اللاعبين على ممارسة أدوار أكبر. ومع الانسحاب الأميركي أصبحت المواجهة مفتوحة بين السعودية وإيران على امتداد الهلال الخصيب، ولم تكن تركيا بعيدة عنها.

في إطار جهودها لتعزيز قبضتها في العراق بعد خروج الأميركيين، وفي سياق الدفاع عن مواقعها التي بدأت تهتز في سورية، ذهبت إيران وحلفاؤها في العراق إلى تبنّي سياسات تهميش وإقصاء مطلقة تجاه القوى والمكوّنات السنّية. واستثمرت بقايا تنظيم القاعدة التي كان الأميركيون قد تمكّنوا من هزيمته بمساعدة الصحوات في العراق بين عامي 2007 و2009، في حالة الاستقطاب الطائفي الناشئ عن السياسات الإيرانية التي دعمت ممارسات المالكي والأسد لإعادة تشكيل نفسها، فظهر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي أخذ يعرف إعلاميًا باسم «داعش» منذ نيسان/ أبريل 2013.

بينما كان الاهتمام ينصبّ على نشاط تنظيم الدولة في الصراع السوري، سقطت الموصل بيده في 9 حزيران/ يونيو 2014، بعد انهيار الجيش العراقي في محافظة نينوى. وأخذ التنظيم يتوسع بسرعة في شمال العراق وغربه حتى تمكّن من السيطرة على مساحة تصل إلى نحو 200 ألف كم^2 في غرب العراق وشرق سورية، بعد أن أعلن عن إنشاء دولة الخلافة وإلغاء الحدود بين البلدين[(882)].

أربك صعود تنظيم الدولة الإسلامية الحسابات السياسية للقوى المحلية والإقليمية والدولية المختلفة. ومثّل نجاحه تحدّيًا لمنطق الدولة التي ظلت تَعدّ نفسها الفاعل الأساسي في النظام الدولي، فتداعت لاحتوائه. ومع اتضاح فشل القوى المحلية في مواجهة التنظيم والحدّ من نفوذه، استنفرت إيران لمواجهته واضطرّت الولايات المتحدة إلى العودة للتدخل العسكري المباشر في المشرق العربي، وذلك بعد أن أحجمت عن التورط المباشر في أزماته منذ إتمام سحب قواتها من العراق أواخر عام 2011. لكن الولايات المتحدة فضّلت العودة لتقود تحالفًا دوليًا وعربيًا لمواجهة تمدّد التنظيم واحتواء قوته المتنامية. وتحوّل موضوع تنظيم الدولة إلى مسألة أمن قومي بالنسبة إلى واشنطن، ومسألة شخصية تهدّد إرث الرئيس الذي فاخر بتنفيذ وعده بإخراج بلاده من مستنقع العراق، وكان يستعد لإخراجها من مستنقع أفغانستان عندما باغته التنظيم.

جاء الرئيس أوباما إلى الحكم ببرنامج انكفائي يدعو إلى الاستعاضة عن التدخل العسكري المباشر بتعزيز قدرات وكلاء إقليميين لحماية المصالح الأميركية. ومثّل دعم حكومة المالكي وبناء الجيش العراقي وتجهيزه وتدريبه ليصبح قوة محلية قادرة على الإمساك بالأرض، ركنًا أساسيًّا في تنفيذ هذه الإستراتيجية[883]. ومن أجل سدّ الطرق أمام أيّ احتمال لعودة التورط العسكري في المستنقع العراقي، كان أوباما الذي استعجل الخروج من العراق، مستعدًّا لغضّ النظر عن سياسات حكومة المالكي الطائفية الإقصائية كلها. هذه السياسة التي تبيّن مدى قصر نظرها، عادت خلال أعوام قليلة لتطارد أوباما وتقوّض سياساته كلها؛ إذ عاد تنظيم القاعدة إلى الظهور بميول أكثر راديكالية، مستفيدًا من احتقان المجتمع السنّي العراقي ضدّ سياسات الحكومة في بغداد ليوجّه ضربة قاصمة إلى سياسات أوباما ونظرياته كلها في العراق. فالجيش العراقي الذي استغرق الأميركيون عشرة أعوام في بنائه وتجهيزه وتدريبه ليكون قوة يعتمد عليها في الإمساك بالأرض، انهارت ثلاث فرق منه في غضون ساعات في الموصل وشمال غرب البلاد. وانهار معه مبدأ أوباما القائل بالاعتماد على وكلاء محليين بديلًا من التورط المباشر. واعترف أوباما بسوء تقديراته عندما أقر بأنّ الاستخبارات الأميركية قلّلت من خطورة تنظيم الدولة، في حين أنّها بالغت في تقدير قوة الجيش العراقي في التصدي له[884].

زاد هذا الأمر من حدّة الضغوط على إدارة أوباما المتّهَمة أصلًا بإضعاف هيبة أميركا بسبب مواقفها المترددة في أزمات الشرق الأوسط وأوكرانيا وشرق آسيا، فلم تجد بُدًّا من التحرك، خصوصًا مع تنامي استياء الرأي العام الأميركي بعد قيام تنظيم الدولة بإعدام صحافيين أميركيين بقطع رأسيهما. لكن التحرّك بصورة منفردة كان يفهم أنّه موجّه ضد المجتمعات السنّية في العراق وسورية وعموم المنطقة العربية؛ لأنّ تنظيم الدولة في النهاية يواجه إيران وحلفاءها في المنطقة، ويقدّم نفسه بوصفه ممثّلًا «للمظلومية السنّية». من هنا برزت الحاجة إلى إنشاء تحالف يضمّ الدول السنّية المهمة في المنطقة واستبعاد إيران، على الرغم من أنّ مصالح الأخيرة تتلاقى مع مصالح واشنطن بخصوص مواجهة تنظيم الدولة الذي مثّل صعوده الضربة الأكبر للمشروع الإيراني في المنطقة من خلال سيطرته على غرب العراق وقطعه التواصل الجغرافي بين إيران وحليفها بشار الأسد في دمشق وحزب الله في لبنان.

ثالثًا: إعادة رسم التحالفات

مثّل التحالف الذي عدّ الرئيس أوباما قيامه شرطًا ضروريًّا لإعلان حربه على تنظيم الدولة، مادةً دسمة للبحث والدراسة؛ ذلك أنّه أقام تحالفًا وأعلن حربًا على تنظيم لديه مصادر قوة محدودة، يتركز معظمها في العنصر البشري المؤدلج. والمعروف أنّ الحروب تُعلَن وتُخاض عادةً ضدّ دول وتحكمها قواعد وقوانين، في حين أنّ التحالفات في المبدأ هي أداة من أدوات السياسة الأمنية والخارجية التي تلجأ الدول إلى تشكيلها لمواجهة قوى لا تستطيع دولة بمفردها أن تواجهها (Hegemon Power). وكلا الشرطين غير متوافر في التحالف الدولي ضدّ تنظيم الدولة؛ فلا التنظيم هو دولة بالمعنى السياسي والقانوني، ولا هو قوة تمتلك من العوامل ما يبرّر إنشاء تحالف ضدّه. ولا يغيّر من الأمر شيئًا صدور قرار مجلس الأمن رقم 2170 في 15 آب/ أغسطس 2014 الذي دعا إلى «اتّخاذ جميع التدابير التي قد تكون ضرورية وملائمة [...] من أجل مواجهة [...] ارتكاب الأعمال الإرهابية»، لأنّ هذا القرار يذكر تنظيم الدولة بوصفه تنظيمًا عابرًا للحدود وليس دولة، كما لا ينظر إليه على أساس أنّه يترتب عليه ما يترتب على الدول من التزامات.

يلفت الانتباه أيضًا بخصوص التحالف الدولي ضدّ تنظيم الدولة، حجم التناقضات بين أطرافه ومدى تقاطع المصالح بين بعض أعضاء التحالف وخصومه. وعلى الرغم من أنّ عودة واشنطن إلى الانخراط في شؤون المنطقة، ساهمت في رسم أدوار اللاعبين الإقليميين وتحديدها في الصراع الممتد على اتساع الهلال الخصيب، فقد بيّنت جهود إنشاء التحالف من جهة أخرى أنّ قيادة الولايات المتحدة ما عادت بالسهولة التي كانت عليها سابقًا؛ ويستدلّ على ذلك من المساومات التي جرت بين واشنطن وشركائها الرئيسين في المنطقة؛ أي السعودية ومصر وتركيا، في الوقت الذي تزايدت معه مؤشرات التقارب بين واشنطن وطهران في العراق في عهد الرئيس أوباما.

تردّدت تركيا كثيرًا في الانضمام إلى التحالف الذي سعت واشنطن لإنشائه من أجل مواجهة تنظيم الدولة، وسط خلاف شديد بشأن الأولويات والإستراتيجيات مع واشنطن. وتذرّعت تركيا أوّل الأمر بخطف تنظيم الدولة نحو 48 موظفًا في قنصليتها في الموصل للتحفظ عن الدخول في التحالف. ثمّ حددت

شروطها للمساهمة في الجهد العسكري لمواجهة التنظيم؛ إذ كان لتركيا مصالح أبعد وأكثر أهمية من هزيمة تنظيم الدولة التي جعلتها واشنطن في المقابل أولوية بالنسبة إليها[885]. حاولت تركيا الاستفادة من التناقض بين تنظيم الدولة والجماعات المسلحة الكردية في شمال سورية؛ ومنع قوات الحماية الكردية – الجناح المسلّح لحزب الاتحاد الديمقراطي – وهو الفرع السوري لحزب العمال الكردي الانفصالي في تركيا – من السيطرة على مناطق كبيرة من الحدود السورية التركية، وتغذية آمال الأكراد بدولة مستقلة، على الرغم من أنّ سيطرة تنظيم الدولة هو الآخر على هذه المناطق تمثّل تهديدًا للأمن التركي على المديَين المتوسط والبعيد. واعتبرت تركيا أيضًا أنّ اقتصار الجهد العسكري للتحالف الذي شكّلته واشنطن على ضرب تنظيم الدولة وإضعافه يصبّ في خدمة نظام الرئيس بشار الأسد. لذلك طالبت تركيا بإستراتيجية شاملة وواضحة للتعامل مع الأزمة السورية، قبل أن توافق على المطالب الأميركية بالمساهمة عسكريًّا في مواجهة تنظيم الدولة[886].

وضعت تركيا شروطًا للالتحاق بتحالف واشنطن؛ **أوّلها** إقامة منطقة عازلة داخل الأراضي السوريّة، لأنّ إنشاء هذه المنطقة يعني سيطرةً تركية على كامل الشريط الحدودي في عمق الأراضي السورية، ما يعني منع تعزيز دور القوى الكردية السورية ومناطق الإدارة الذاتية التي عملوا على إنشائها، ومن ثمّ القضاء على احتمال إنشاء كيان كردي في المنطقة، وإبعاد تنظيم الدولة عن الحدود التركية. ومن شأن هذه المنطقة أيضًا أن تؤمّن إقامة مخيمات لمئات الآلاف من اللاجئين السوريين الذين بدؤوا يشكّلون سببًا للتوتّر والانقسام داخل المجتمع التركي[887]. ويتمثل **ثانيها** في أن تركيا ترى أنه ليس بإمكانها الانضمام إلى تحالف يمكن أن تؤدّي نشاطاته العسكرية إلى تعزيز موقف النظام السوري الذي يتعارض استمرار بقائه مع جوهر المصالح التركية. لذلك اشترطت أنقرة إعلان منطقة حظر جوي[888]، بما يعنيه ذلك من احتمال ضرب الدفاعات الجوية السورية، أي وضع نظام الرئيس بشار الأسد على لائحة أهداف التحالف بهدف إضعافه وإنهاء سيطرته النارية على مناطق المعارضة، خصوصًا في حلب، ما يمثّل تغييرًا في موازين القوى يجبر نظام الأسد على الرضوخ لشروط التسوية التي أقرّها بيان «جنيف 1». وكانت تركيا قد اقترحت إنشاء منطقة عازلة على الحدود وإنشاء منطقة حظر جوي منذ نحو عامين. لكن واشنطن رفضت الفكرة، لأنّها كانت حريصة على عدم التدخل، على أساس أنّ ما يجري في سورية هو حرب أهلية، ليس لها مصلحة في دخولها، وليس لديها

طرف مفضّل فيها[889]. فضلًا عن ذلك، كانت واشنطن حريصة على عدم إثارة الإيرانيين باستهداف نظام حليفهم في دمشق في الوقت الذي يطمح أوباما إلى التوصّل إلى اتفاق يطوي أزمة الملف النووي الإيراني. لذلك، وبعكس الأتراك، رأى الأميركيون أنّ إسقاط نظام بشار الأسد هو أمر لا يدخل في نطاق أهداف حربهم على تنظيم الدولة. ما مثّل نقطة خلاف كبيرة بين الطرفين[890].

لم يطرأ تغيّر استراتيجي على الموقف التركي، أو الأميركي الذي ظلّ يرفض تقديم التزام واضح بالتحرّك ضدّ نظام الرئيس بشار الأسد، على الرغم من حصول تقارب أميركي - تركي بشأن مجموعة من النقاط، منها موافقة الأميركيين على تسليح المعارضة «المعتدلة» السورية وتدريبها، وموافقة الحكومة التركية على السماح لمقاتلين من البشمركة الكردية بعبور حدودها لتقديم الدعم لقوات الحماية الكردية التي تدافع عن مدينة عين العرب/ كوباني[891]. واستمرت تركيا في مقاومة الضغوط الأميركية للقيام بأيّ عمل عسكري برّي ضد تنظيم الدولة في المدينة، ورفضت فتح ممرّ لعبور السلاح إلى المدافعين عنها، ورفضت السماح للأميركيين باستخدام قاعدة إنجرليك في الحرب على تنظيم الدولة[892]. وظلت تركيا تعارض تزويد الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي بالسلاح، ما حدا بالأميركيين إلى القيام بعملية إسقاط جوّي لأسلحة للمقاتلين الأكراد في عين العرب/ كوباني؛ ما أثار حفيظة تركيا، خصوصًا عندما أعلنت الخارجية الأميركية أنّ واشنطن «لم تطلب موافقة» تركيا على هذه العملية، وحاولت تبرير ذلك بأنّ مقاتلي وحدات حماية الشعب الكردي السورية غير مرتبطين قانونيًّا بحزب العمال الكردستاني الذي تصنّفه واشنطن وأنقرة منظمة إرهابية[893]. وهو التبرير الذي رفضته تركيا[894].

في المحصلة، أدّت الحرب الأميركية على تنظيم الدولة إلى مزيد من التباعد بين أنقرة وواشنطن، ومزيد من البرودة في العلاقات التي كانت تعاني أصلًا مشكلات عدة، تبدأ بالموقف التركي المعارض للسياسات الإسرائيلية، مرورًا بالموقف الأميركي من الثورة السورية، وصولًا إلى اتهامات واشنطن بميل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى التسلّط[895]. كما زاد هذا التباعد تلميحات أردوغان إلى دور أميركي محتمل في المحاولة الانقلابية الفاشلة التي حاولت إطاحته في تموز/ يوليو 2016 ومطالبته بتسليم الداعية الإسلامي فتح الله غولن الذي يقيم في الولايات المتحدة، والذي اتهمه بتدبير المحاولة الانقلابية.

في مقابل التباعد التركي – الأميركي، أدّى صعود تنظيم الدولة الإسلامية إلى تقارب أميركي – إيراني وصل إلى حدّ التنسيق غير المباشر في العراق. وعلى الرغم من أنّ واشنطن استبعدت طهران من التحالف الدولي الذي أنشأته خلال مؤتمر باريس الذي عُقد في أيلول/ سبتمبر 2014 – ما أثار حفيظة الإيرانيين ومخاوفهم في الوقت ذاته[896]؛ إذ كان الإيرانيون يطمحون إلى أن تعدّهم واشنطن الحليف الرئيس في حربها على تنظيم الدولة، بدلًا من تركيا والسعودية – فلم يؤثّر عدم انضمام إيران العلني إلى التحالف في فرص التنسيق بين واشنطن وطهران، الذي كان قد طالب به الرئيس حسن روحاني بصورة علنية ومباشرة خلال القمة الرابعة عشرة لمنظمة شنغهاي للتعاون التي عُقدت مطلع أيلول/ سبتمبر 2014 في العاصمة الطاجيكية دوشنبه، عندما دعا إلى أن تكون بلاده جزءًا من التحالف الدولي ضدّ تنظيم الدولة الذي يتطلّب القضاء عليه، كما قال روحاني، «تعاونًا إقليميًا ودوليًا»[897]. وأعلن نائب وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، عن تبادل رسائل بين طهران وواشنطن بشأن قتال تنظيم الدولة[898]؛ إذ جرى الكشف عن رسالة سرّية بعثها الرئيس أوباما إلى المرشد الأعلى آية الله خامنئي، في تشرين الأول/ أكتوبر 2013، وأشار فيها إلى «المصلحة المشتركة» بين البلدين في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية[899].

لم ينكر الأميركيون وجود تنسيق استخباراتي ولوجستي مع إيران في الحرب على تنظيم الدولة في العراق[900]، علمًا أنّ قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني، المصنَّف أميركيًّا على قوائم الإرهاب، هو الذي كان يضطلع بمهمة تنسيق الجهود العسكرية ضدّ تنظيم الدولة في العراق[901]. كما ساندت الطائرات الأميركية في مناسبات مختلفة، جويًّا، الجيش العراقي وميليشيات الحشد الشعبي الشيعية المدعومة إيرانيًّا، خلال مواجهات مع تنظيم الدولة[902].

كما حدث في سورية، حيث كان تعاون تركيا جوهريًّا لاحتواء تنظيم الدولة، وجدت واشنطن نفسها في ظلّ فشل البشمركة الكردية والجيش العراقي وعجزهما عن مواجهة توسّع تنظيم الدولة وعدم رغبتها في إرسال قوات برية مجددًا إلى هذا البلد، أنّها في حاجة إلى تعاون إيراني. صحيح أنّ واشنطن اضطرّت إلى تعزيز عدد مستشاريها العسكريين على الأرض[903]، لكنّها بقيت في حاجة إلى الدعم الإيراني للتنسيق بين القوى الشيعية المختلفة في العراق بغية توحيد جهودها لتشكيل قوة برية قادرة على مواجهة تنظيم الدولة في

ظلّ عجز سلاح الجوّ الأميركي بمفرده عن إلحاق هزيمة بالتنظيم. لقد سعى الرئيس أوباما لاستخدام المصلحة المشتركة الأميركية – الإيرانية في هزيمة تنظيم الدولة سببًا مساعدًا للتوصل إلى اتفاق مع إيران حول برنامجها النووي، الأمر الذي أراده أوباما أن يكون أكبر إنجاز لرئاسته في السياسة الخارجية[904].

مع ذلك، لا يعني التنسيق الأميركي – الإيراني في العراق ضدّ تنظيم الدولة، انتفاء حالة الصراع بينهما، بل على العكس، استخدمت واشنطن صعود تنظيم الدولة وتمدّده أداةً لاحتواء النفوذ الإيراني الكبير في هذا البلد وتطويقه؛ إذ ربطت تدخّلها العسكري ضد تنظيم الدولة – الذي كاد يبسط سيطرته على بغداد ويطيح الإنجازات الإيرانية كلها في العقد الذي أعقب إطاحة نظام الرئيس صدام حسين – برحيل أبرز حلفاء طهران عن السلطة، أي رئيس الحكومة نوري المالكي، والمجيء بقيادة جديدة أقلّ تبعية لإيران[905]، وتطهير الجيش العراقي وأجهزة الأمن من العناصر الأكثر ولاء لإيران[906]. وعبر عودتها من بوابة محاربة تنظيم الدولة، تمكّنت واشنطن أيضًا من تأمين كثير من مصالحها التي كانت قد تركتها وراءها عندما قرّرت الخروج من العراق من دون تفاهمات مع حكومة المالكي الخاضعة كليًّا للنفوذ الإيراني[907]، فضلًا عن إصرارها على إدماج السنّة الذين همّشتهم إيران في العملية السياسية[908]، وتحقيق توازن أكبر في علاقات العراق بدول الجوار[909]. يمكن القول إنّ واشنطن وطهران توصّلتا في عهد أوباما في إطار ما يجمعهما من مصالح وما يفرّقهما من مطامح إلى صيغة للتعاون لا تلغي حالة التنافس القائمة بينهما حول العراق الذي يتمتع بأهمية إستراتيجية كبرى لكلا الطرفين.

أمّا السعودية – اللاعب الكبير الثالث في الصراع الإقليمي الدائر في المشرق العربي وعليه، وهي التي تعدّ تنظيم الدولة الخصم الأكثر خطورةً في إطار صراع حادّ على شرعية تمثيل الإسلام «السنّي» – فكانت أكثر حماسة للانضمام إلى التحالف الأميركي، لكنّها هي الأخرى كان لها شروطها للانضمام. فبمقدار ما شكّل تنظيم الدولة خطرًا على المصالح السعودية، خصوصًا بعد سيطرة التنظيم على مساحات شاسعة من سورية والعراق، وصولًا إلى الحدود السعودية، فضلًا عن التحاق آلاف من الشبّان السعوديين به[910]، شكّلت إيران وحلفاؤها خطرًا لا يقلّ أهمية عن ذلك. ورأت السعودية أنّ اقتصار التدخّل العسكري الأميركي على ضرب تنظيم الدولة من دون تحجيم دور إيران أمرٌ غير مقبول. فاشترطت لتقديم دعمها إلى

الأميركيين أن يخرج المالكي من السلطة، ويتمّ إشراك القوى السنّية من العشائر بصورة أكبر في العملية السياسية، وتقديم مزيد من الدعم إلى المعارضة المسلّحة السورية لتغيير موازين القوى على الأرض، وهذا أمر ظلّت إدارة أوباما ترفضه أكثر من عامين. استجابت واشنطن لبعض شروط الرياض؛ فخرج المالكي من السلطة، وأقرّت واشنطن مساعدات بقيمة 500 مليون دولار للمعارضة السورية[911]، ووافقت على تدريب خمسة آلاف مقاتل داخل الأراضي السعودية وتجهيزهم[912].

مثّلت السعودية الطرف الأضعف في مثلّث القوة الذي يتنازع النفوذ في المشرق العربي، مع أنّها كانت تواجه تحديات داخلية وخارجية كبيرة؛ إذ تشكّل تركيا وإيران دولة – أمّة قائمة في حدّ ذاتها ولديها هوية وطنية راسخة ومقدّرات قوة ذاتية كبيرة، في حين تفتقر السعودية إلى كثير من ذلك، بل إنّ عوامل قوّتها التقليدية (النفط، والشرعية الدينية) ما فتئت تتأكّل بسبب ثورة النفط والغاز الصخري من جهة، وظهور تيارات إسلام سياسي منوّعة تنازع السعودية شرعية قيادة العالم الإسلامي (السنّي تحديدًا)، من جهة أخرى. ومع ذلك، تبقى السعودية قوة إقليمية يُعتدّ بها ولديها أدوات تأثير سياسي فاعلة، ما يؤهّلها للقيام بدور مركزي في لعبة القوة الدائرة على امتداد الإقليم. وبرز هذا النفوذ بوضوح في قيادة السعودية معسكر مقاومة التغيير في العالم العربي، وفي رفضها التوجهات الأميركية في قضايا إقليمية عدة، بدءًا بالموقف من الانقلاب العسكري الذي وقع في مصر في تموز/ يوليو [913]2013، وصولًا إلى نجاحها في دفع إدارة الرئيس أوباما إلى إطاحة رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي بوصفها شرطًا أساسيًّا لانضمامها إلى التحالف الدولي ضدّ تنظيم الدولة.

لم تكتف السعودية بالانضمام إلى التحالف الدولي في الحرب على تنظيم الدولة، بل سعت لتشكيل تحالف إسلامي ضم في عضويته 34 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، أُعلن عن قيامه في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2015 ومقرّه في الرياض. ووصل عدد الدول المشاركة لاحقًا إلى 39 دولة. ويهدف هذا التحالف بحسب بيان إنشائه إلى ملاحقة التنظيمات «الإرهابية» المسلّحة في العالم الإسلامي ومكافحتها، أيًّا كان مذهبها وتسميتها، وذلك من خلال تطوير البرامج والآليات اللازمة لدعم محاربة «الإرهاب» بترتيبات

وتنسيق بين الدول في سبيل خدمة المجهود الدولي العام في مكافحة «الإرهاب» وحفظ السلم والأمن الدوليين[914].

جاء تشكيل التحالف في إطار الصراع القائم بين السعودية وإيران، وفي سياق محاولة الرياض ضم الحوثيين والحشد الشعبي وحزب الله، وغيرها من تنظيمات مرتبطة بإيران إلى قائمة الإرهاب المستهدفة، بدلًا من الاقتصار على تنظيم الدولة الإسلامية فحسب. لكن هذا التحالف لم يكن فاعلًا لأسباب كثيرة، واقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على التنسيق الأمني والتعاون الاستخباراتي من دون أي عمليات عسكرية على الأرض. ومنذ الإعلان عنه، عقد التحالف الإسلامي عددًا من الاجتماعات لرؤساء أركان الدول الأعضاء، لكن هذه الاجتماعات لم تخرج عن الفكرة الأساسية للتحالف التي تؤكد ضرورة تعزيز جهود الدول المشاركة استخباراتيًا وأمنيًا في مكافحة داعش، من دون القيام بأي تحرّكات منفصلة باسم التحالف الإسلامي، بل عززت الاجتماعات فكرة أن التحالف الإسلامي هو تحرك سياسي يشكل جزءًا من التحالف الدولي، ولا يمكن أن يعمل خارج إطاره، خصوصًا أن معظم الدول تشارك في التحالفين، وتتبع الولايات المتحدة. وتراجع الدور السعودي في الأحوال كلها على هذا المستوى بعد التوّرط العسكري في اليمن.

في النتيجة، فرض صعود تنظيم الدولة الإسلامية وسيطرته على مناطق شاسعة من غرب العراق، على الولايات المتحدة القيام بدور سياسي وعسكري أكبر في المنطقة، بعد أن اضطرت إلى الانكفاء عنها، تاركةً للأطراف الإقليمية القيام بدورٍ أكثر فاعلية وملء الفراغ الذي خلّفه الأميركيون. وفي حين توحي العودة الأميركية إلى المنطقة بتناقص دور البعض وانتظام دور الآخرين، كما يبدو في تحجيم النفوذ الإيراني في العراق، فإنّ السطوة الأميركية ما عادت كحالها عندما غزت العراق قبل أكثر من عقدٍ من الزمن. يتّضح ذلك من خلال قائمة المطالب والشروط التي وضعها الحلفاء للانضمام إلى التحالف والصعوبات التي واجهت استمراره[915]، في الوقت الذي اتجهت فيه واشنطن إلى الإقرار لخصومها بدورٍ أكبر في الحرب على تنظيم الدولة، وفي ترتيب شؤون المنطقة، بعد أن كانت تتحفّظ عن ذلك.

رابعًا: من سقوط الموصل إلى سقوط دولة التنظيم:

سياسات المواجهة

جاءت سيطرة تنظيم الدولة على مناطق واسعة من سورية والعراق بين عامي 2013 و2014، بمنزلة إعلان فشل سياسات إدارة الرئيس أوباما التي أرادت الانسحاب من العراق بأي ثمن، كما غضّت الطرف عن السياسات الطائفية لنوري المالكي حتى لا تضطر إلى الاعتراف بفشل سياساتها في العراق وعموم المنطقة. لكن سقوط الموصل وسرعة انهيار الجيش العراقي وإعلان أبي بكر البغدادي عن قيام دولة الخلافة الإسلامية في حزيران/ يونيو 2014، كان صادمًا للولايات المتحدة التي بدأت بدعوة من الحكومة العراقية، في توجيه ضرباتها إلى مناطق سيطرة التنظيم، ونفّذت أولى هذه الضربات في 8 آب/ أغسطس 2014، لوقف زحف التنظيم في اتجاه أربيل.

1- التحرك الأميركي وقيام التحالف الدولي

بعد أقل من ثلاثة أعوام على الانسحاب الأميركي من العراق، اضطرت إدارة أوباما إلى إرسال قوات أميركية من جديد لمنع سقوطه بالكامل بيد تنظيم الدولة، خصوصًا بعد أن ثبت عدم قدرة ميليشيات الحشد الشعبي – التي دعا إلى إنشائها المرجع الشيعي علي السيستاني، بناء على فتوى «الجهاد الكفائي» – على مواجهة تنظيم الدولة الزاحف من الموصل تجاه بغداد. ولا يعود فشل ميليشيات الحشد في مواجهة تنظيم الدولة إلى رفض المجتمعات المحلية لها نتيجة تصرفاتها الطائفية فحسب، بل نتيجة عجزها الفعلي أيضًا عن مواجهة التنظيم في ميادين القتال. وبناء عليه، اضطرت الولايات المتحدة إلى إرسال قوات إلى العراق، ووصل عدد هذه القوات في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 إلى خمسة آلاف عنصر. وأرسلت واشنطن في كانون الثاني/ يناير 2016 مزيدًا من التعزيزات، بينها الفرقة 101 المجوقلة التي وصلت بكامل عتادها، وذلك لقيادة «عمليات التدريب والاستشارة للقوات الأمنية العراقية» ضد تنظيم الدولة. وفي منتصف آذار/ مارس 2016 أرسلت الولايات المتحدة قوة كبيرة من مشاة البحرية الأميركية إلى مطار المثنّى، وسط العراق، وأعادت تشغيل قاعدتي التاجي وعين الأسد، وكلّفت بحمايه المنطقة الخضراء. كما أُنشئت قاعدة أميركية في بلدة مخمور على بعد 112 كم جنوب شرق الموصل، تحمل اسم «فاير بيرز بيل»، ضمت الوحدة

السادسة والعشرين لقوات التدخل السريع لمشاة البحريّة الأميركية (المارينز). وتُعد أول قاعدة أميركيّة مستقلّة يتم إنشاؤها في العراق منذ عودة القوات الأميركيّة إليه في عام [916]2014.

أما في سورية، فبدأت الولايات المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر 2014 بتوفير الدعم الجوي لوحدات حماية الشعب الكردي التي تصدّت لزحف تنظيم الدولة الإسلامية على بلدة عين العرب/ كوباني في أيلول/ سبتمبر 2014. ومثّلت عين العرب/ كوباني بداية اعتماد واشنطن على الأكراد باعتبارهم قوة عسكرية محلية قادرة على الوقوف في وجه تنظيم الدولة وهزيمته، فبدأت عملية تسليحهم وتدريبهم.

بالتوازي مع التحرك العسكري، بدأت واشنطن مساعيها لتشكيل تحالف دولي لمواجهة تنظيم الدولة، ضم التحالف أكثر من 60 دولة من الدول الغربية والدول العربية المجاورة لسورية والعراق، منها فرنسا وألمانيا وبريطانيا وأستراليا وبلجيكا وكندا والدانمارك وهولندا وإسبانيا والسعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة والأردن وتركيا. ومهّدت الولايات المتحدة الأرضية القانونية لهذا التحالف من خلال قرار مجلس الأمن رقم 2170. ففي جلسته المنعقدة في 15 آب/ أغسطس 2014، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2170 الذي استند فيه إلى مجموعة من القرارات السابقة المتعلقة بمكافحة «الإرهاب». وخلص إلى مجموعة من النقاط أكد فيها استقلال العراق وسورية، ودعا إلى الحفاظ على وحدة أراضيهما وسيادتهما، معتبرًا أن «الإرهاب» يشكل خطرًا وتهديدًا للسلم والأمن الدوليين. وأعرب المجلس عن قلقه بشأن وقوع أراضٍ سورية وعراقية تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، والأثر السلبي لوجود التنظيمين وأفكارهما «المتطرفة» وأعمالهما العنيفة التي أثّرت في استقلال سورية والعراق، وأدّت إلى تهجير أكثر من مليون مواطن. ودعا إلى تكاتف جهود الدول والمنظمات الدولية والإقليمية لمنع التهديدات «الإرهابية» وشلّ حركتها بجميع الوسائل التي كفلتها القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة، ومن هذه الوسائل ضرورة اتخاذ الدول تدابير على المستوى الوطني لمنع جهود التنظيمين في تجنيد متطوّعين، إضافة إلى منع بيع الأسلحة ونقلها وتوريدها، ووضع قيود على التمويل ومراقبته، ما يمنع وصول الأموال إلى هذه الجهات[917].

استند القرار إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على آليات التنفيذ والإجراءات العقابية التي تحفظ السلم والأمن الدوليين كأحد مقاصد الأمم المتحدة. وعلى هذا الأساس، حمل القرار في طيّاته إجراءات عقابية ضدّ كل من يموّل الجهات «الإرهابية» التي وردت في نص القرار، ويضع حدًا لتدفق المتطوّعين عبر الحدود للانضمام إلى التنظيمين المذكورين. واتخذت الولايات المتحدة من القرار أرضية قانونية لتشكيل التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية، على الرغم من أن القرار لم يذكر استخدام القوة العسكرية، كما ساوى بين تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، وجمعهما تحت مفهوم «الإرهاب» العابر الحدود. وصاغ التحالف الدولي لاحقًا معظم أهدافه على نحو يتوافق مع إجراءات القرار.

في 10 أيلول/ سبتمبر 2014، ألقى الرئيس أوباما خطابًا تعهّد فيه بمحاربة داعش الذي سيطر على مناطق واسعة من سورية والعراق، وأعلن عن تشكيل تحالف دولي عربي لمحاربة التنظيم، قائلًا: «شكّلنا ائتلافًا دوليًا واسعًا يضم دولًا عربية لمحاربة الدولة الإسلامية». ووافق على إرسال 457 مستشارًا أميركيًا لمساعدة الجيش العراقي، وعلى تقديم 25 مليون دولار مساعدات عسكرية فورية إلى حكومتي بغداد وكردستان العراق لمواجهة التنظيم[918].

لم ينتظر أوباما موافقة الكونغرس حين أعلن في 10 أيلول/ سبتمبر الحرب على تنظيم الدولة وبدْء شن هجمات واسعة على مواقعه شمال العراق وغربه، ودخلت فرنسا على خط المواجهة في 19 أيلول/ سبتمبر من خلال مشاركتها بضربات جوية وإرسال قوات إلى كردستان لتدريب الأكراد. كما دخلت القوات البحرينية والأردنية والقطرية والسعودية والإماراتية على خط الغارات الموجّهة ضد التنظيم، وبعدها زاد عدد الدول حتى وصل إلى أكثر من 20 دولة، تنوّعت آليات تدخلها ومناطقه[919].

في 11 أيلول/ سبتمبر 2014، اجتمع وزراء 11 دولة في مدينة جدة السعودية لبحث سبل التصدي لداعش، حيث اتفقت الولايات المتحدة والسعودية ومصر والعراق والأردن ولبنان وقطر والكويت والبحرين والإمارات وسلطنة عُمان على مواجهة التنظيم عسكريًا وماليًا، وتدريب الدول النامية على أساليب مواجهة غسيل الأموال ومكافحة التفجيرات وغيرها من الإجراءات المطلوبة لمكافحته[920]. وعُقد اجتماع للقادة العسكريين للدول المشاركة في التحالف في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2014 في قاعدة أندروز

الجوية الأميركية قرب واشنطن تلبية لدعوة من رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة مارتن ديمبسي، بمشاركة الولايات المتحدة وأستراليا وبلجيكا وكندا والدانمارك وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ونيوزيلندا وإسبانيا وبريطانيا والبحرين والعراق والأردن والكويت ولبنان وقطر والسعودية والإمارات، إضافة إلى تركيا[921].

حدد التحالف أهدافه في تنسيق الجهود بين الدول المشاركة فيه لمواجهة التنظيم على مستويات مختلفة لتفكيك شبكاته وتجفيف منابع تمويله ومنعه من استخدام النظام المالي الدولي، ومواجهة استغلاله الأصول والموارد الاقتصادية للشعبين العراقي والسوري، واستهدف التحالف حقول النفط والبنية التحتية لإعاقة التنظيم عن إنتاج النفط الذي يعتبر مصدرًا رئيسًا لدخله، ومنع تدفق المقاتلين عبر الحدود من المناطق الواقعة تحت سيطرة داعش وإليها، وإعادة بناء قدرات الجيش العراقي لمواجهته. وأعلن التحالف أيضًا أنه يسعى لدعم الاستقرار وإعادة الخدمات الأساسية إلى المناطق المحررة التي كان يسيطر عليها، بما في ذلك الحوكمة والأمن وتسهيل عودة المهجرين إلى المناطق التي هاجروا منها. ولتحقيق هذه الغاية، قدّمت دول التحالف أكثر من 50 مليون دولار. ويسعى التحالف أيضًا لفضح الرواية الوهمية للتنظيم وعلى رأسها ادعاءات إقامة الدولة، والرواية الدينية الخاطئة التي يحملها ويروّجها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال بث رسائل مشتركة موحدة ومضادة بهدف تقويض جاذبية منهجه الفكري[922].

2 - إطاحة المالكي ومحاولة استيعاب العرب السنّة

كان لفشل قوات الحكومة العراقية في التصدي لـتنظيم الدولة ومنعه من السيطرة على مساحات واسعة في شمال العراق وغربه، الدور الأبرز في القضاء على حظوظ نوري المالكي في البقاء في موقع رئاسة الوزراء؛ إذ توصّلت واشنطن التي ظلت أعوامًا تغض النظر عن سياسات المالكي الطائفية، إلى أن تنظيم داعش ما كان ليحقق هذا التقدم كله لولا إقصاء العرب السنّة ودعم قطاعات منهم لجهود التنظيم في طرد قوات الجيش العراقي والأجهزة الأمنية التي يتهمونها بالطائفية من مناطقهم.

لم تصل واشنطن إلى هذه النتيجة إلا بعد أن فضح سقوط شمال العراق وغربه بيد تنظيم الدولة سوء التقديرات الأميركية وفشل مبدأ أوباما في السياسة الخارجية الذي يقوم على فكرة أن الولايات المتحدة ستستخدم القوة العسكرية، فحسب، إذا دعت الضرورة إلى ذلك وفي حال تعرضت «المصالح الأساسية» الأميركية للخطر. وما لم تكن «المصالح الجوهرية» الأميركية مهددة على نحو وشيك ومحدق، فإن إدارته ستلجأ إلى اعتماد العمليات الخاصة والهجمات بطائرات من دون طيار، كما يجري في اليمن وباكستان، فضلًا عن تقديم المشورة، وتدريب قوات الجيش والأمن في الدول محل الاهتمام. لكن سقوط الموصل حوّل العراق من «قصة» نجاح لإدارة أوباما ومعيار لإنجازاتها في السياسة الخارجية، إلى «قصة» فشل ومعيار ارتباك في السياسة الخارجية، حيث يرى ناقدو إدارته أن الانسحاب الأميركي «الاعتباطي» من العراق، أوجد فراغًا ملأه خصوم الولايات المتحدة، وتحديدًا إيران وداعش وأفقدها السيطرة، أو على الأقل، التأثير في مجريات الساحة هناك.

بسبب مبدأ أوباما تحديدًا، صمتت الولايات المتحدة فترة طويلة عن ممارسات المالكي وسياساته الطائفية والفساد الذي طبع حكمه. ولأنها تريد الانسحاب من العراق بأي ثمن، دعمت بقاء المالكي في موقع رئاسة الوزراء بعد انتخابات آذار/ مارس 2010، على الرغم من أن النتائج أسفرت، حينئذ، عن تقدّم القائمة العراقية، برئاسة رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، بذريعة أنه لم يكن في وسع علاوي تشكيل حكومة غالبية. ومع انتفاض العرب السنّة في إقليم الأنبار ضد المالكي، في أواخر عام 2012، استمرت واشنطن في دعمه وغض الطرف عن سياساته الإقصائية، نظرًا إلى الانتقادات الشديدة التي واجهتها نتيجة رفضها دعم المعارضة السورية؛ ما سمح لتنظيم داعش بالتمدد هناك، فوجدت أن من مصلحتها دعم المالكي وقوات الجيش والأمن العراقيين، بدلًا من وضع قوات أميركية على الأرض لمجابهة تنظيم داعش في العراق بعد انتشاره الكبير في سورية.

أمِلت إدارة أوباما أن تواجه نقّادها، في حال تمكّنت قوات المالكي من إلحاق هزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية، بأن تقول إن «مبدأ أوباما» في السياسة الخارجية يعمل، خصوصًا في جزئه القائم على دعم الحلفاء وتسليحهم وتقديم المشورة إليهم من دون حاجة إلى وضع قوات أميركية على الأرض. لكن التقدم

المفاجئ للتنظيم والعشائر السنّية المتحالفة معه في مطلع حزيران/ يونيو 2014 وهزيمتهم القوات العراقية وسيطرتهم على الموصل ومدن وبلدات أخرى في شمال العراق وغربه، وإعلان التنظيم إزالة الحدود بين سورية والعراق، فضلًا عن اقترابه من الحدود الأردنية والسعودية، وتزايد مخاطر زحفه نحو بغداد والسيطرة عليها، إضافة إلى إعلانه «الخلافة الإسلامية»، غيّر حسابات إدارة أوباما. حينها فحسب بدا واضحًا أن أعوامًا من تهميش السنّة العرب تحديدًا وقمعهم واستهدافهم، أوجدت بيئة مواتية في صفوفهم لتقبّل تنظيم الدولة الإسلامية على حساب النظام الطائفي الذي أرساه المالكي. وهكذا، فإن المالكي الذي أغلق سبل إبقاء أي قوة أميركية على الأرض العراقية في أواخر عام 2011، وجد نفسه يتوسّل دعمًا عسكريًا أميركيًا لمواجهة زحف داعش والعشائر السنّية، وأتبع ذلك بمنح القوات الأميركية الحصانة القضائية التي رفضها قبل أعوام. لكن تحركه جاء متأخرًا، فالمسألة بدت أكبر من توافر دعم عسكري أميركي، سواء أكان جويًا أم بريًا، بقدر ما كانت متعلّقة بأسلوب حكمه التسلّطي الإقصائي، الأمر الذي عادت الولايات المتحدة إلى التركيز عليه مجددًا، رابطة في المرحلة الأولى، أيّ إسناد عسكري ذي معنى، للمالكي، بتشكيل حكومة تشاركية توافقية، لا تقصي أحدًا، خصوصًا من السنّة والأكراد، وصولًا إلى المطالبة بتنحّيه عن الحكم.

تمثّل النهج الذي اتّبعه أوباما في التعامل مع التحدي المقبل من العراق، بداية، في تضييق الخناق على المالكي بغية تغيير سلوكه على الأرض، عبر تأكيد أنه لا حل عسكريًا للوضع في العراق من دون أن تكون هناك صيغة سياسية تشاركية تدمج السنّة والأكراد، إلى جانب الشيعة، للتصدي لخطر داعش، واحتمالية تفسخ العراق إلى أقاليم ثلاثة: شيعي، وسنّي، وكردي. لذلك اكتفى أوباما، بعد سقوط الموصل بإرسال 300 مستشار عسكري أميركي لتنسيق العمليات العسكرية للقوات العراقية على الأرض ضد مقاتلي التنظيم، كما أمر بقيام طائرات أميركية من دون طيار وطائرات مقاتلة (أف-18) بطلعات جوية في الأجواء العراقية، في مهمة حدّد هدفها، حينئذ، بجمع المعلومات الاستخبارية وحماية العناصر الأميركية على الأرض. ولم يأمر أوباما بأي هجمات على مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية إلا صباح يوم 8 آب/ أغسطس

2014، أي بعد شهرين تقريبًا من سقوط الموصل، وذلك بعد بدئها الزحف نحو الإقليم الكردي وتهديد عاصمته أربيل، فضلًا عن استهدافها الأقليات المسيحية والإيزيدية.

استهدف تأخير التدخل العسكري الأميركي، المقصود، الضغط على المالكي للقبول بصيغة حكم تشاركية واسعة، أو أن يخرج من المشهد السياسي، كلّيًا، واستبداله بشخصية أخرى أقل استقطابًا من داخل الائتلاف الشيعي الحاكم. ومنذ الانتخابات البرلمانية العراقية، في نيسان/ أبريل 2014، وعلى الرغم من حصول التحالف الوطني الشيعي الذي تشكل كتلة ائتلاف القانون التي يقودها المالكي أكبر مكوّناته، على غالبية ضئيلة لا تمكّنه من تشكيل الحكومة منفردًا، فإن المالكي لم يتمكّن إلى يوم إعلان سحب ترشّحه لرئاسة الوزراء (15 آب/ أغسطس 2014) من تأليف حكومة، وذلك لرفض السنّة والأكراد العمل معه، بسبب سياساته الإقصائية بحقهم، وكذلك بسبب رفض عدد من مكوّنات التحالف الشيعي نفسه شخص المالكي لتهميشه لهم في الماضي. وما عزز القناعة الأميركية بأن على المالكي أن يرحل لمعالجة جذور الأزمة في العراق هو الحقيقة القائلة إن القاعدة الأوسع للثوار السنّة على حكومته ليسوا من داعش، بل هم من مقاتلي العشائر السنّية التي سئمت سياسات المالكي الطائفية والإقصائية. كما أن كثرًا من ثوار العشائر ضد المالكي كانوا هم أنفسهم من مقاتلي الصحوات الذين ساعدوا الولايات المتحدة على هزيمة تنظيم القاعدة في عامي 2006–2007، ورفض المالكي إدماجهم في ما بعد في الجيش وقوات الأمن العراقية. وبناء عليه، فإن تدخل الولايات المتحدة عسكريًا لمصلحة حكومة المالكي من دون تغيير سلوكه على الأرض، على الأقل، كان سيبدو وقوفًا أميركيًا مع الشيعة وإيران ضد السنّة وحلفاء أميركا في المنطقة، خصوصًا المملكة العربية السعودية، المستاءة من حكومة المالكي وراعيه الإيراني. وفي هذا السياق، أعلن أوباما في مقابلة له مع صحيفة **نيويورك تايمز**، أنه لن يقبل بأن تتحوّل المقاتلات الأميركية إلى سلاح جو للحكومة الشيعية، كما شدد أنه على إيران فهم أن السعي للسيطرة المطلقة على العراق عبر حليفها الشيعي ستكون له نتائج وارتدادات عكسية[923].

مع تواصل الضغوط على المالكي داخليًا، خصوصًا من المرجعية الدينية، وخارجيًا من واشنطن، اضطر في النهاية إلى إعلان التنازل عن تشبثه بولاية ثالثة، وذلك أيضًا بعد أن رفع حليفه الإيراني الغطاء عنه عبر

مباركة تكليف حيدر العبادي لرئاسة الوزراء. وبهذا تكون ورقة المالكي قد طويت أميركيًا بتنسيق مع إيران التي أكد بعض مسؤوليها أن التوافق على العبادي جاء بعد محادثات أميركية – إيرانية[924]. فمصلحة الجميع توافقت على أن تكون هناك حكومة موسعة قادرة على التصدي لتنظيم الدولة الذي بات خطره يهدد مصالح الأميركيين والإيرانيين بالدرجة نفسها. ومن وجهة النظر الأميركية، فإن خروج المالكي يعزّز فرص هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، وذلك قبل أن يتحوّل إلى تهديد إقليمي أكبر من العراق. كما أن تشكيل حكومة توافقية عراقية سيقلل إمكان تورّط عسكري أميركي أرضي جديد في العراق، وهذا آخر ما يريده أوباما الذي كان يرى أن إرثه الرئاسي مرتبط ارتباطًا كبيرًا بسحب القوات الأميركية من العراق. وكان من اللافت أن المقاتلات الأميركية بدأت في توسيع دائرة استهدافها مواقع الدولة الإسلامية منذ 16 آب/ أغسطس 2014، أي بعد يوم واحد فقط من إعلان المالكي عن تنازله عن تشكيل حكومة جديدة، لتشمل مناطق قرب الموصل، كما أربيل الكردية. أما بالنسبة إلى إيران، فإن هدفها الأول هو أن تُبقي على نفوذها في العراق عبر الحفاظ على سيطرة حلفائها على زمام السلطة فيه. وبما أن المالكي فشل في ذلك، وأصبح وجوده عبئًا على هذا الهدف، فإنها في المحصلة مالت إلى الحفاظ على ذلك النفوذ عبر شخصية شيعية أخرى أقل استقطابًا من المالكي، وهو العبادي.

3 – «التنسيق» غير المباشر مع إيران

تباينت ردات الفعل الإيرانية على التحالف الدولي عند إنشائه. وعلى الرغم من أن إيران لم تبد صراحة رغبتها في الانضمام إلى هذا التحالف، فإنها رحّبت به ضمنيًا، فقد دعت على لسان مسؤوليها إلى وجوب التنسيق مع حكومتي دمشق وبغداد في إطار هذا التحالف، ثم اتّجهت إلى تبني الموقف الروسي الذي شكك في شرعية التحالف لتشكّله خارج إطار مجلس الأمن.

عبّرت إيران عن تحفّظها على استبعادها من المشاركة في المؤتمر الدولي الذي عقد في باريس في 15 أيلول/ سبتمبر 2014 للإعلان عن قيام التحالف، ووصف المرشد الأعلى علي خامنئي التحالف بأنه «متحيّز وبلا جدوى»، ورأى أن السياسة التي تتبعها واشنطن ضد الإرهاب وتنظيم داعش تحمل أوجهًا متناقضة، وربما

تهدف إلى إسقاط النظام السوري. وأظهر هذا التصريح في باطنه غضب طهران بسبب استبعادها من التحالف، وتخوّفها من أن يكون له أهداف أخرى غير مواجهة تنظيم الدولة. وردًّا على ذلك، شكّلت إيران في أيلول/ سبتمبر 2015 مع روسيا تحالفًا رباعيًا مكوَّنًا من روسيا والنظام السوري والعراق، لمنافسة التحالف الدولي في حربه ضد داعش، وفتحت غرفة عمليات مشتركة في بغداد بهدف القتال على الأرض، وتعزيز دورها الاستخباراتي، والإشراف مباشرة على قوات الحشد الشعبي التي تواجه داعش في المناطق التي سيطر عليها. لكن هذا لم يمنع تلاقي مصالحها مع الولايات المتحدة بخصوص مواجهة تنظيم الدولة، فقد أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن «خطر داعش ليس على سورية والعراق فحسب، إنما هو خطر على العالم أجمع».[925]

لم تتردد إيران في تقديم يد العون إلى الحكومة العراقية والمقاتلين الأكراد، على عكس الولايات المتحدة التي جاءت ردة فعلها بطيئة في مساندة حكومة المالكي ضد تمدد داعش السريع، ووضعها اشتراطات كثيرة من أجل تقديم أي دعم عسكري إلى العراق، انتهت بإطاحة المالكي نفسه. وبحسب الجنرال إسماعيل قاءاني، المسؤول في فيلق القدس، التابع للحرس الثوري الإيراني، فإنه لولا الدعم الإيراني، لكانت سقطت بغداد نفسها في أيدي داعش[926]. فقد سارعت إيران التي رأت في صعود داعش تهديدًا وجوديًا لمشروعها الإقليمي في العراق وسورية، إلى تقديم السلاح إلى الميليشيات الشيعية والكردية للتصدي لزحف التنظيم[927].

أما الولايات المتحدة التي سبق أن اتهمت إيران بتدريب وتمويل ميليشيات شيعية استهدفت القوات الأميركية في العراق وإذكاء الروح الطائفية فيه، فوجدت نفسها في الصف نفسه مع إيران وتقدم غطاء جويًا إلى الميليشيات التي تموّلها إيران وترعاها. ذلك أن إدارة أوباما لم تكن تريد أي تورط عسكري في العراق، فقد جعل أوباما من سحب القوات الأميركية من العراق أحد أبرز وعوده الانتخابية التي قادته إلى سدة البيت الأبيض في مطلع عام 2009. كان لا بد من شريك ذي تأثير ونفوذ على الأرض، لأن القوات العراقية المدرّبة والمسلّحة أميركيًا، وكذلك قوات البشمركة الكردية، لم تتمكن من صد زحف داعش بإمكاناتها الذاتية، ولأن الدول العربية لم يكن لها أي حضور أو تأثير أو نفوذ في العراق.

بدأ التنسيق غير المباشر بين واشنطن وطهران بخصوص مواجهة تنظيم الدولة عبر الحكومة العراقية؛ فقد تم تبادل معلومات استخباراتية بين الولايات المتحدة وإيران عن مواقع مقاتلي داعش[928]. كما قدّمت الطائرات الأميركية إسنادًا جويًا إلى الجيش العراقي وقوات البشمركة وميليشيات شيعية تدعمها وتسلحها من إيران، خلال معاركهم مع تنظيم الدولة، كما جرى في أيلول/ سبتمبر 2014 في بلدة آمرلي العراقية[929]. وأشار الرئيس أوباما إلى مسألة التنسيق الأميركي مع إيران، لكن عبر طرف ثالث، هو الحكومة العراقية. فبحسب أوباما: «الولايات المتحدة لا تنسق مع إيران مباشرة. هناك نوع من الترتيب عبر طرف ثالث لضمان عدم وقوع أي خطأ، خصوصًا أن لديهم بعض القوات أو الميليشيات التي هي تحت سيطرتهم في بغداد وحولها. ونحن أوضحنا لهم لا تعبثوا معنا، فنحن لسنا هنا لنعبث معكم. فتركيزنا منصبٌّ على العدو المشترك»[930]. وكان أوباما يشير في ذلك إلى قوات فيلق القدس الإيراني، وتحديدًا قائده الجنرال قاسم سليماني، المصنف على قائمة الإرهاب الأميركية[931]، الذي كان يقود عمليًا المعركة ضد داعش هناك. وأكد البنتاغون ذلك أيضًا، بالقول «إن الولايات المتحدة لا تنسق طلعاتها الجوية، ولا عملياتها العسكرية مع إيران، وإنما تترك ذلك، خصوصًا مسألة تنظيم حركة الطائرات في الأجواء العراقية، للحكومة العراقية[932].

ذهبت، إدارة أوباما، في سياق حربها مع داعش، إلى حد التنسيق مع نظام الرئيس السوري، بشار الأسد، إذ تناوب الطيران الأميركي وطيران النظام السوري في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، على قصف مدينة الرقة السورية، عاصمة تنظيم الدولة الإسلامية، وهذا أمر لا يمكن أن يتم من دون وجود نوع من التنسيق بين الطرفين، إذ لا يحدث صدام بين مقاتلات الطرفين[933].

كانت الولايات المتحدة تأمل من خلال التنسيق غير المباشر مع إيران، في دفعها إلى إبداء مرونة أكبر في ملف المفاوضات حول برنامجها النووي، الأمر الذي كان يطمح أوباما إلى أن يكون إنجازه الأكبر في مجال السياسة الخارجية[934]. وعلى الرغم من ذلك، بقي أوباما حريصًا على التأكيد أن أي تنسيق غير مباشر مع إيران ضد «العدو المشترك» غير مرتبط بلمف المفاوضات النووية معها[935]. كما يبدو أن واشنطن كانت تخشى على سلامة قواتها ومستشاريها العسكريين في العراق[936]، وترى أن أي توتر مع إيران سيرتد سلبيًا على القوات الأميركية هناك.

بعد ثلاثة أعوام من الجهد الدبلوماسي والعسكري الذي قادته الولايات المتحدة في إطار التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة، ومن خلال إعادة بناء القوات العراقية وتجهيزها، ودعم البشمركة الكردية، والتغطية الجوية لميليشيات الحشد الشعبي، والتنسيق غير المباشر مع إيران، ودعم الدول العربية للتحالف الدولي، تمّت استعادة المدن العراقية كلها من تنظيم الدولة الذي عاد إلى الصحراء. وفي 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 أعلن رئيس الحكومة العراقية النصر على داعش بعد أن سيطرت القوات العراقية على بلدة راوة غرب محافظة الأنبار، وهي آخر بلدة كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة، في العراق[937].

خامسًا: مواجهة داعش في سورية

واجهت الإستراتيجية الأميركية لدحر تنظيم الدولة تحديات كبيرة في سورية، بعكس العراق الذي بدت الأمور فيه أقل تعقيدًا بالنسبة إلى الأميركيين، على الرغم من النفوذ الإيراني الكبير. ففي حين كانت واشنطن تحظى بشريك محلي في العراق لمواجهة تنظيم الدولة على الأرض ممثلًا بقوات الحكومة العراقية، وقوات البشمركة الكردية، وميليشيات الحشد الشعبي، بدت الولايات المتحدة فاقدة أي شريك محلي في سورية، حيث لم تكن تثق بفصائل المعارضة السورية إما بسبب توجّهاتها الإسلامية، وإما لأنها تعتقد أن تسليحها وتدريبها يفضيان في نهاية المطاف إلى إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، وهذا أمر لم تكن إدارة أوباما متحمّسة له. ودفع ذلك واشنطن إلى الاعتماد على الأكراد، فقامت بتدريبهم وتسليحهم وتحويلهم إلى جيش بري لقتال تنظيم الدولة. لكن هذا الأمر أدّى إلى تعقيد العلاقة بتركيا وهدّد بتقويض التحالف الأميركي معها، إذ رفضت تركيا التوجه الأميركي الداعم للأكراد خشية أن ينعكس ذلك على المسألة الكردية في تركيا، وتنامي التطلعات الانفصالية للقوى السياسية الكردية في المنطقة. وازدادت الأمور تعقيدًا مع التدخل العسكري الروسي في سورية في أيلول/ سبتمبر 2015، بحجة محاربة تنظيم الدولة.

1- تأسيس قوات سوريا الديمقراطية

في خضم بحثها عن شريك وجدت الولايات المتحدة ضالّتها في وحدات حماية الشعب الكردي التي أثبتت كفاءة في مواجهة تنظيم الدولة في معركة عين العرب/ كوباني التي استمرت أربعة أشهر بين أيلول/ سبتمبر 2014 وكانون الثاني/ يناير 2015، تمكّن خلالها المقاتلون الأكراد، بدعم جوي أميركي، من صد هجوم تنظيم الدولة ودحره عن المدينة التي تحوّلت إلى أيقونة للمقاومة الكردية ضد التنظيم.

في هذا السياق، ظهرت قوات سوريا الديمقراطية «قسد»، وهي تحالف ميليشيات كردية وعربية وسريانية وأرمنية وتركمانية، تم الإعلان عن تأسيسها في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، خلال مؤتمر صحافي في مدينة المالكية التابعة لمحافظة الحسكة الواقعة شمال شرق سورية. وسعت هذه القوات إلى طرح نفسها قوة عسكرية محلية قادرة على طرد تنظيم الدولة الإسلامية من محافظة الرقة التي أعلنها التنظيم عاصمة له، ومناطق أخرى من شمال سورية وشرقها[938].

ضمّ هذا التشكيل مكوّنات عدة، عصبها الرئيس وحدات حماية الشعب الكردي، و«قوات الصناديد» وهي ميليشيات عشائرية يقودها حميدي الدهام شيخ عشيرة شمّر الذي سُمّي حاكمًا للجزيرة ضمن مشروع الإدارة الذاتية الذي أُعلن عنه في نهاية عام 2013. كما ضمّ التشكيل «المجلس العسكري السرياني» (التابع لحزب الاتحاد السرياني القريب من حزب العمال الكردستاني) الذي أُسّس في مدينة القامشلي في كانون الثاني/ يناير 2012، و«غرفة عمليات بركان الفرات»، وهي تجمّع تبنّى شعار الجيش الحر ويضم قوات الحماية الكردية مع فصيل من الرقة برز في معارك تل أبيض، و«جيش الثوار» الذي يضم بدوره كتائب عدة، منها «كتيبة شمس الشمال»، و«جبهة الأكراد»، و«أحرار جبل الزاوية» وغيرها[939].

أعلنت قوات سوريا الديمقراطية أن هدفها الرئيس هو محاربة «الإرهاب» وقتال تنظيم الدولة الإسلامية ووقف زحفه وتمدّده وملاحقة قادته وتصفيتهم واستعادة الأراضي والمدن والأقضية التي استولى عليها، وذلك في إطار الشراكة مع التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، التي بدأت في معركة عين العرب/ كوباني.

فور الإعلان عن تشكيل قوات سوريا الديمقراطية، وفّرت واشنطن أشكال الدعم المختلفة له، وألقت قيادة القوات الأميركية المركزية في الشرق الأوسط (سنتكوم) في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2015 (أي بعد يومين من إعلان تشكيل قوات سوريا الديمقراطية فقط)، الأسلحة لمقاتلي «قسد» في شمال شرق سورية للتصدّي لتنظيم الدولة، بينما أعلنت وزارة الدفاع الأميركية الـبنتاغون أنّ» عمليّة دعم للسوريّين الذين سيحاربون تنظيم الدولة قد بدأت»[940]. ووصلت كميّة الدعم المقدّمة من الأسلحة إلى 50 طنًّا، تمّ تسلّمها مع انطلاق قوات سوريا الديمقراطية في تشرين الأوّل/ أكتوبر [941]2015. وإضافة إلى السلاح، شمل الدعم الأميركي، تحديد المواقع الإستراتيجية لتنظيم الدولة بغرض ضربها، والإسناد الجوي لقوات سوريا الديمقراطية، وإمدادها بالخبراء والاستشاريين الأميركيين.

بفضل الدعم الأميركي، تمكّنت «قسد» من تحقيق تقدم ميداني كبير على الأراضي السورية، في وقت قصير نسبيًا. ففي 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، تمكّنت من استعادة جميع المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة في ريف محافظة الحسكة الجنوبي. وفي 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، استطاعت السيطرة على بلدة الهول الواقعة جنوب محافظة الحسكة السوريّة، بعد السيطرة على بحرة الخاتونيّة في ريف الحسكة، لتتّجه الأنظار نحو مدينة الشدادي التي تعتبر أكبر معقل لتنظيم الدولة في المحافظة ويستخدمه في تدريب قوّاته. كما استُعيد في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2015، جميع المناطق الواقعة في ريف عين العرب/ كوباني الجنوبي شرق نهر الفرات. وفي 26 كانون الأول/ ديسمبر 2015، تمت السيطرة على موقع سد تشرين الإستراتيجي الواقع على نهر الفرات في منطقة منبج بريف حلب بعد مواجهات قاسية مع مقاتلي التنظيم، أدّت إلى انسحابهم وسيطرة القوات المتقدمة على ثماني قرى رئيسة محيطة بمنطقة السد الذي يحتوي على ست وحدات توليد مهمة ورئيسة، تزوّد مدينة حلب بالطاقة الكهربائية[942].

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، أطلقت «قسد»، بغطاء ودعم أميركيين، عملية «غضب الفرات» لإخراج تنظيم الدولة من محافظة الرقة[943]. وبعد نجاحها في عزل مدينة الرقة من ثلاثة اتجاهات في أثر نحو ثمانية أشهر من انطلاق العملية، تمكّنت من السيطرة على المدينة في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، ليشكل سقوطها ضربة كبيرة لداعش في سورية بعد أن جرى تحرير الموصل في أيار/ مايو [944]2017.

2- العامل التركي

ظلّت تركيا ترفض مطالب الولايات المتحدة لفتح مجالها الجوي وقواعدها العسكريّة أمام طائرات التحالف، أو المشاركة في عملياته العسكرية ضد التنظيم، منذ سقوط الموصل في 9 حزيران/ يونيو 2014، وتشكّل التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه. وعقّد هذا الأمر الجهود العسكرية الأميركية لمواجهة تنظيم الدولة الذي بدت حركته أسرع أحيانًا من حركة الطائرات الأميركية التي كان عليها أن تنطلق من قطر والبحرين لضرب قوافل التنظيم أو تحشداته في سورية، بدلًا من القواعد الأميركية أو الأطلسية الموجودة في تركيا على بعد نحو 300 كم فقط من الحدود.

عكس هذا الموقف مدى التباين في رؤية الطرفين الأميركي والتركي لأبعاد الصراع في سورية والعراق وجوهره؛ إذ أصرّت تركيا على أنها لن تكون جزءًا من الجهد العسكري للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة إلا في إطار مقاربة شاملة تؤدي إلى التعامل مع جذور الأزمة (نظام الرئيس بشار الأسد والسياسات الطائفية لرئيس الحكومة العراقية نوري المالكي) التي أدّت إلى نشوء الظواهر التي يحاول التحالف معالجتها (تنظيم الدولة الإسلامية). لذلك ربطت تركيا مشاركتها في الجهد العسكري للتحالف بشروط، أهمها: ألّا تستثني عمليات التحالف النظام السوري وإقامة منطقة «آمنة» تشمل حظرًا للطيران شمال سورية، وتدريب المعارضة السورية المعتدلة وتسليحها لمواجهة النظام السوري وتنظيم الدولة معًا[945]. كانت إدارة أوباما أكثر تجاوبًا في ما يتعلق برحيل المالكي في العراق، ذلك جاء في إطار تفاهم مع إيران على استبداله بشخص آخر من ضمن نخبة الحكم العراقية القريبة من طهران، وحتى من الحزب الحاكم نفسه (حزب الدعوة). أما في سورية فبدا أوباما أكثر ترددًا في الاستجابة للمطالب التركية، فقد كان أكثر اهتمامًا بالتوصل إلى اتفاق مع إيران حول ملفها النووي، فاختار عدم إثارة الخصم الإيراني على إرضاء الحليف التركي، ورفض الاستجابة لأي من شروط أنقرة، بل تجاهلت واشنطن اعتراضات تركيا وذهبت في اتجاه اعتماد قوات حماية الشعب الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي شريكًا ميدانيًا في الحرب على تنظيم الدولة في سورية.

ساهمت السياسة الأميركية في تعزيز نفوذ حزب الاتحاد الديمقراطي وساعدته في السيطرة على الجزء الأكبر من الحدود التركية – السورية، وتأمين تواصل جغرافي بين مناطق نفوذه في القامشلي وعين العرب/ كوباني، بل حتى في محاولة السيطرة على ريف حلب الشرقي والشمالي، وصولًا إلى عفرين (أقصى شمال سورية الغربي)، وإقامة كانتون كردي (مشروع الإدارة الذاتية)، تمتد مساحته على كامل الشريط الحدودي السوري – التركي. إضافة إلى ذلك، ساعد النفوذ الكردي المتصاعد في سورية في نشوء حالة من النشوة القومية لدى أكراد تركيا، انعكست في بعض جوانبها على سلوك الناخبين في المناطق الكردية في تركيا خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران/ يونيو 2015، حيث انحاز معظم أكراد تركيا إلى حزب الشعوب الديمقراطي، على نحو ساهم في تجاوزه عتبة 10 في المئة اللازمة لدخول البرلمان بوصفه قائمة حزبية أول مرة في تاريخ تركيا الحديث[946].

خلال عامي 2014–2015، ظلت تركيا تراقب عن كثب القتال الدائر بين وحدات حماية الشعب الكردي وتنظيم الدولة باعتباره صراعًا يفضي إلى إضعاف الطرفين، لكن محاولة تنظيم الدولة السيطرة على أعزاز في منتصف أيار/ مايو 2015، وهي نقطة العبور الرئيسة بالنسبة إلى قوات المعارضة السورية المتركزة في شمال حلب مع تركيا، وسيطرة القوات الكردية على تل أبيض في حزيران/ يونيو 2015 دفع أنقرة إلى تغيير حساباتها خشية أن ينجح تنظيم الدولة في قطع مناطق شمال حلب عن تركيا بعد إخراج قوات المعارضة منها، وينجح الأكراد في إقامة كانتون على امتداد حدودها الجنوبية، وجعل سورية قاعدة لانطلاق مقاتلي حزب العمال الكردستاني ضدها.

أدّت هذه العوامل كلها إلى تغيير الموقف التركي وتسريع التوصل إلى اتفاق بين واشنطن وأنقرة في تموز/ يوليو 2015، يسمح لكليهما بتحقيق جزء من أهدافه. سمح الاتفاق للأميركيين بالحصول على دعم أنقرة العسكري والأمني والاستخباراتي الذي لا غنى عنه في المعركة لهزيمة تنظيم الدولة. أما تركيا فسمح لها الاتفاق بإطلاق يدها لمواجهة المطامح الكردية في إنشاء كيان مستقل على حدودها مع سورية، وفي إنشاء منطقة آمنة خالية من تنظيم الدولة وقوات النظام السوري وتشكيل قاعدة لقوات المعارضة السورية ومنطقة

يمكن استيعاب عدد كبير من اللاجئين السوريين فيها بما يخفف الضغط على الداخل التركي من الناحيتين الأمنية والاقتصادية.

نصّ الاتفاق الذي تطلّب الوصول إليه مناقشات طويلة استغرقت نحو عام، تخلّلها توتر مكتوم ظهر إلى العلن في مناسبات مختلفة، على سماح تركيا للولايات المتحدة باستخدام المجال الجوي التركي والقواعد العسكرية الموجودة في أضنة (إنجرليك) وديار بكر في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وفي المقابل وافقت واشنطن على إنشاء «منطقة آمنة» غير معلنة في شمال سورية، غرب نهر الفرات، تبدأ من مدينة جرابلس وتمتد إلى مسافة 100 كم تقريبًا، في اتجاه الغرب، وبعمق يصل في بعض المناطق إلى 50 كم داخل الأراضي السورية[947].

إثر ذلك، أعلنت الحكومة التركية عن بدء عملياتها العسكرية ضد تنظيم الدولة، مستغلة تفجيرًا انتحاريًا نفّذه أحد أفراد التنظيم (تركي كردي) في مدينة سروج الحدودية مع سورية في 21 تموز/ يوليو 2015، فقصفت طائراتها مواقع لحزب العمل الكردستاني في إقليم كردستان العراق، ولم يخل الأمر من استهدافات تركية لمواقع وحدات حماية الشعب الكردي عبر الحدود مع سورية. لكن التدخل العسكري الروسي في أيلول/ سبتمبر 2015 منع تنفيذ اتفاق تموز/ يوليو بين أنقرة وواشنطن، كما أن سيطرة أردوغان المحدودة على الجيش حالت أيضًا دون القيام بتدخل عسكري واسع داخل سورية.

في الواقع، اتّسمت السياسة التركية تجاه سورية منذ بداية الأزمة في آذار/ مارس 2011 بالتردد وغياب الحزم. وكان هذا التردد مرتبطًا إلى حدّ بعيد بموقف المؤسسة العسكرية والعلاقة بها. وألقت مشاركة قادة الجيشين الثاني والثالث في المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد حكومة العدالة والتنمية في منتصف تموز/ يوليو 2016، وهما الجيشان المسؤولان عن حماية الحدود الجنوبية والشرقية مع سورية والعراق وإيران، بعض الضوء على خلفيات إحجام الحكومة التركية عن التدخل عسكريًا في سورية. كما بات واضحًا أن الجيش كان يقاوم خلال الفترة الماضية طلبات الحكومة كلها من أجل التدخل في الصراع السوري، بذريعة أنه لا يستطيع فعل ذلك من دون دعم أميركي أو غطاء من حلف شمال الأطلسي «الناتو»، وهو أمر غدا فعلًا غير

ممكن بعد التدخل العسكري الروسي في سورية. لكن المحاولة الانقلابية الفاشلة، وردات الأفعال الشعبية والسياسية عليها، مثّلت فرصة استغلها الرئيس أردوغان لتطهير الجيش وإحكام سيطرته عليه.

استثمرت حكومة العدالة والتنمية حال الاستياء الشعبي من التهديدات الأمنية التي أخذ يمثلها بشكل متزايد تنظيم داعش وحزب العمال الكردستاني للقيام بعملية عسكرية تؤدي إلى وقف حملة التفجيرات التي يتعرض لها الداخل التركي انطلاقًا من الأراضي السورية، فكانت عملية «درع الفرات».

ففي 9 آب/ أغسطس 2016، وفي أثر زيارة التقى بها بوتين في سانت بطرسبورغ، أعطى أردوغان أمر إطلاق العملية، حيث دخلت دبابات وقوات خاصة تركية مدعومة بغطاء جوي لمساندة هجوم المعارضة السورية على مدينة جرابلس الحدودية الواقعة على الضفة الغربية لنهر الفرات، والمتاخمة للحدود التركية في ريف حلب الشمالي، بعد استيلاء داعش عليها. ووفّرت القوات التركية غطاءً جويًا لإسناد فصائل المعارضة السورية (الجيش الحر المكوّن من «فيلق الشام» و«لواء السلطان مراد» و«الفرقة 13») لمواجهة تنظيم الدولة واستعادة المدينة، ومنع تقدم قوات سوريا الديمقراطية. هدفت العملية إلى منع الأكراد من الربط بين ضفتي نهر الفرات، والحيلولة دون تمكّنهم من إنشاء شريط لهم على الحدود، وإقامة منطقة آمنة على امتداد الحدود التركية – السورية بين جرابلس وأعزاز يصل طولها إلى نحو مئة كيلومتر، وعمق يصل إلى 30 كيلومترًا، تضمن من خلالها تركياعدم قيام كيان كردي غرب الفرات[948].

نجحت العملية في مراحلها الأولى في طرد «داعش» من مدينة جرابلس، واستطاعت تركيا في المرحلة الثانية من العملية التي شاركت فيها قواتها إلى جانب فصائل من المعارضة السورية، الاستيلاء على المثلث الواقع بين جرابلس – أعزاز والباب، وشكّلت منطقة آمنة وصلت مساحتها إلى 2000 كيلومتر مربع[949].

عندما استعادت تركيا المدينة من تنظيم الدولة الإسلامية، وجّهت إنذارًا أعطت فيه قوات سوريا الديمقراطية التي تمثل وحدات حماية الشعب الكردي عمودها الفقري، مهلة ثلاثة أيام لسحب قواتها إلى شرق نهر الفرات، بعد أن تمكّنت «قسد» بدورها وبغطاء جوي من قوات التحالف الدولي من استعادة مدينة منبج ذات الأهمية الإستراتيجية من تنظيم الدولة.

ما كان للعملية أن تتم من دون الحصول على دعم روسي وأميركي في الوقت نفسه. فواشنطن التي لا تريد خسارة الدعم التركي الحيوي في مواجهة تنظيم الدولة، أيّدت العملية التركية في مناطق غرب الفرات، التي بدأت صباح اليوم الذي وصل فيه نائب الرئيس الأميركي جو بايدن إلى تركيا (24 آب/ أغسطس 2016)، حيث دعا من هناك قوات حماية الشعب الكردية إلى الانسحاب إلى شرق الفرات تحت طائلة فقدان الدعم الأميركي الذي تلقّته غرب النهر لإخراج تنظيم الدولة من مدينة منبج. لكن هذا لم يحصل.

لم يكن لهذه العملية أن تتم أيضًا من دون موافقة روسية؛ إذ وضع التدخل العسكري الروسي في سورية في 30 أيلول/ سبتمبر 2015 نهاية لإمكان قيام تركيا بفرض المنطقة العازلة التي كثيرًا ما سعت إلى إقناع واشنطن بها في شمال سورية. لكن إسقاط الطائرة الروسية التي دخلت المجال الجوي التركي يوم 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 أغلق سماء سورية في وجه الطيران التركي فوق الأراضي السورية. وعلى الرغم من أن تركيا داومت على قصف قوات حماية الشعب الكردية بالمدفعية لمنعها من التمدد على طول الحدود الجنوبية، خصوصًا غرب النهر، انطلاقًا من عفرين في اتجاه أعزاز والمناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية، فإن نتائج القصف كانت محدودة في المجمل، حيث استمر الأكراد في السيطرة على المزيد من الأراضي في شرق الفرات وغربه.

تمكّن الرئيس التركي من تحييد الموقف الروسي في الصراع مع الأكراد، بتوجهه إلى إنهاء القطيعة مع روسيا، خصوصًا بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة. وفور وصوله إلى سانت بطرسبورغ في 9 آب/ أغسطس 2016، استقبلت موسكو أردوغان من دون ضجة كبيرة بإغلاق مكتب التمثيل التابع لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وكانت قد سمحت لهذا الحزب بفتح مكتب تمثيلي في موسكو نكاية بتركيا بعد أزمة إسقاط الطائرة، ليواكب دعمها السياسي والعسكري لهذا الحزب في سورية وحتى داخل تركيا نفسها.

بالتوازي مع إصلاح العلاقة بروسيا، كانت تركيا قد اتجهت إلى إصلاح علاقاتها بإيران، إذ تمثل سورية نقطة خلاف جوهرية بين الطرفين. وكانت التصريحات الروسية والأميركية عن إمكان تقسيم سورية أو إقامة فدرالية يتمتع فيها الأكراد بقدر كبير من الاستقلالية، قد أثارت قلق أنقرة وطهران، ودعت الطرفين إلى تكثيف مشاورتهما بشأن سورية بهدف تقريب المواقف. وكانت إيران قد صعّدت هجماتها على قواعد

حزب الحياة الكردي المعارض وغيره من الفصائل الكردية ذات التوجهات الاستقلالية المتمركزة في شمال العراق، وبلغ التنسيق التركي – الإيراني أوجه في الموضوع الكردي مع قيام حكومة إقليم كردستان العراق بإجراء استفتاء على الاستقلال في 25 أيلول/ سبتمبر 2017، حيث تعاضدت الجهود التركية والإيرانية على إفشاله ومنع الانفصال، خلال زيارة قام بها رئيس الأركان الإيراني محمد باقري إلى أنقرة في آب/ أغسطس 2017. تمثلت في اتفاق الطرفين على إسقاط الاستفتاء.

في 20 كانون الثاني/ يناير 2018، أطلقت تركيا عملية غصن الزيتون، لانتزاع منطقة عفرين التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب الكردي منذ انسحاب النظام السوري منها في صيف 2012. ومثل عملية «درع الفرات» من قبل، أمّنت أنقرة موافقة روسية جاءت واضحة مع قيام موسكو بسحب مراقبيها المنتشرين في عفرين إلى منطقة تل رفعت الإستراتيجية، بموجب الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه خلال زيارة قام بها إلى موسكو في منتصف كانون الثاني/ يناير 2018 رئيس الأركان التركي خلوصي آكار ومعه مدير الاستخبارات التركية هاكان فيدان. في هذا الوقت وبعد أكثر من عامين على تدخّلها العسكري في سورية، كانت موسكو قد كرّست وجودها في سورية باعتبارها القوة المركزية فيها، وكانت قد دخلتها بحجة ضرب تنظيم الدولة لأن الولايات المتحدة غير جادة على حد زعمها في مواجهة التنظيم وهزيمته.

3– التدخل العسكري الروسي في سورية

في إطار لعبة التوازنات التي كان بشار الأسد ينشدها لتغطية ضعفه المتزايد بعد انهيار العراق والضغط الأميركي والغربي المتزايد عليه بخصوص سياساته في لبنان، بدأ في محاولة تطوير علاقاته بروسيا، فقام في آخر عام 2004، بزيارة روسيا، وكان في خلالها متشجعًا بالموقف الروسي المعارض غزو العراق، لذا حاول إحياء التحالف القديم واستدعاء أجواء الحرب الباردة. لكنّ روسيا لم تكن مهتمة كثيرًا بهذا العرض، لأنها كانت في ذلك الوقت لا تزال تحاول استعادة توازنها الذي فقدته بسقوط الاتحاد السوفياتي، ولم تكن معنية بأي مواجهة مع الغرب. وانتقدت الأسد لأنه لم يطرق أبوابها، إلّا عندما أُغلقت في وجهه أبواب الغرب[950]. وعبّر الروس عن امتعاضهم من هذا السلوك، عندما سمحوا بتمرير جميع قرارات مجلس الأمن المتّصلة بسورية بما فيها القرار رقم 1559 الذي صدر في أيلول/ سبتمبر 2004، ودعا إلى إنهاء الوجود

العسكري السوري في لبنان، والقرار 1595 الذي صدر في نيسان/ أبريل 2005 ونص على تشكيل لجنة تحقيق دولية في اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري[951].

لكن بشار الأسد تمكّن مع ذلك في خلال زيارته هذه، وكانت الأولى إلى موسكو، من إبرام اتفاق يُلغي أكثر من 70 في المئة من ديون روسيا المستحقة على بلاده خلال فترة الحرب الباردة، وتسديد الباقي على شكل بضائع، أو استثمارات داخل سورية. وسنحت الفرصة أمام بشار من جديد لتوطيد العلاقة بالكرملين، عندما غزت روسيا جورجيا في آب/ أغسطس 2008، حيث زار موسكو مرة ثانية، وأعرب فيها عن تأييده الكامل للموقف الروسي، وهو أمر لقي استحسانًا في موسكو التي أخذت تبدو أكثر استعدادًا لمواجهة الغرب، بسبب توسع الأطلسي وموضوع الدرع الصاروخية والثورات الملوّنة التي رأت روسيا أنها مؤامرة غربية تستهدف الوصول إليها وإطاحة نظامها أو على الأقل إحاطتها بأنظمة معادية.

لذلك، عندما اندلعت الثورة السورية، اتخذت روسيا موقفًا مؤيدًا للأسد، وحالت دون صدور أي قرار عن مجلس الأمن يدين العنف الذي استخدمه نظامه ضد المتظاهرين، كما تبنّت رواية النظام لجهة وجود عصابات مسلحة تنشر الرعب والإرهاب في طول سورية وعرضها[952].

مثّل ارتياب موسكو من صعود تيارات الإسلام السياسي في العالم العربي، ووصولها إلى السلطة أحد المحددات المهمة للموقف الروسي من الأزمة السورية؛ إذ لم تخفِ موسكو قلقها من تصاعد هذا المد في أقاليمها الإسلامية، خصوصًا في ضوء تجاربها في أفغانستان والشيشان. فضلًا عن ذلك، كانت روسيا تتوجّس من تنامي النفوذ الإقليمي التركي. وبما أنّ تركيا هي وريث الدولة العثمانية، خصم روسيا التاريخي، مع ملاحظة ما لها من نفوذ وامتدادات في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، فقد أثّر ذلك بوضوح في الحسابات الروسية[953]. وساهم النظام السوري في تغذية مخاوف روسيا من تعاظم النفوذ التركي من جهة، وارتباطه بتيارات دينية من جهة أخرى، عبر تصوير الاحتجاجات باعتبارها حركة إسلامية سنّية متشددة تسعى إلى إطاحته، وإحلال نظام قريب من أنقرة في دمشق. لذلك رأت موسكو أنّ وصول نظام سنّي إلى الحكم في سورية مبعث قلق رئيس لروسيا، كما جاء على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف، باعتباره

يُهدّد توازنات القوى في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى، وهي مناطق تحظى باهتمام كبير في الكرملين[954].

من جهة أخرى، مثّلت إيران خلال العقد الماضي مشكلة حقيقية بالنسبة إلى روسيا، فهي من جهة تخشى من تزايد نفوذ إيران الإقليمي على حساب الدور الروسي، وكذلك من منافستها لها في قطاعي النفط والغاز، لكن من جهة أخرى ترى موسكو في إيران خطًا دفاعيًا أساسيًا عنها عندما يتعلق الأمر بسعي الغرب إلى مد نفوذه إلى التخوم الجنوبية لروسيا. وبناء عليه، ترى روسيا أنّ وجود إيران معادية للغرب أمر حيوي لأمنها القومي[955]، وانعكست هذه الرؤية على طريقة إدارة موسكو الأزمة السورية. فالصراع الدائر في سورية، من وجهة نظر موسكو، إنّما هو حرب تخوضها واشنطن وحلفاؤها الإقليميون (دول الخليج وتركيا)، لإضعاف إيران وإخراجها من سورية، تمهيدًا للقضاء على نفوذها وفرض شروط «الاستسلام» عليها، على نحو يخلُّ بموازين القوى الإقليمية القائمة[956].

من المصالح الروسية البارزة في الأزمة السورية هي أن تسعى موسكو إلى التمسك بمكانتها بصفتها عملاقًا في حقل الطاقة، وتعمل على منع المنافسين الكبار من مزاحمتها اقتصاديًّا وإستراتيجيًّا، فموسكو تعتقد أنه مع تناقص عدد سكانها واضمحلال دورها وانتقالها من قوة عالمية إلى قوة إقليمية، فإنّ قطاع الطاقة قد يكون الخيار الأمثل وربّما الوحيد لتحقيق مكانة عالمية، في ظروف تشهد تحولات عميقة في بنية النظام الدولي[957]. لذلك، تجد أنّ علاقاتها بالمنافسين الكبار في حقل الطاقة تؤدي دورًا مهمًا في تحديد توجّهاتها السياسية، بما في ذلك مع إيران[958].

إنّ التنافس الدولي والإقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط سواء من بحر قزوين أم من الدول المطلّة على الخليج العربي، مثّل أحد المحددات المهمة للموقف الروسي من الأزمة السورية؛ إذ تخشى موسكو من أن يؤدي سقوط النظام السوري إلى تحول سورية إلى ممر بري لنقل الغاز من مصادر مختلفة في المنطقة إلى الأسواق الأوروبية. وكانت سورية قد طرحت قبل الثورة رؤية ربط البحار الخمسة والتحول إلى مركز إقليمي لنقل الطاقة من الشرق إلى الغرب. وهو أمر من شأنه أن يحرم الكرملين ورقة رابحة إستراتيجيًّا واقتصاديًّا لو تمت ترجمة هذه الرؤية بعيدًا عنه[959].

كما دخلت الاكتشافات الجديدة للغاز في شرق المتوسط في الحسابات الروسية المتصلة بالأزمة السورية، بما ينبئ بإعادة رسم خريطة التحالفات الإستراتيجية في المنطقة[960]؛ إذ تتنامى باطراد العلاقات الإسرائيلية – اليونانية – القبرصية – المصرية على أرضية تعاون هذه الأطراف في استثمار حقول الغاز المكتشفة حديثًا في المنطقة. وتقوم روسيا بدور الراعي لهذه العلاقة، مستفيدة من روابطها التاريخية مع اليونان عبر الكنيسة الأرثوذكسية من جهة، ومن وجود نحو مليون مهاجر يهودي من أصول روسية في إسرائيل من جهة أخرى، ومن تطوير علاقاتها بنظام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي باتت تَعدّه روسيا إحدى أهم ركائز سياساتها في الشرق الأوسط حاليًا من جهة ثالثة. وما يؤكد أهمية القضية بالنسبة إلى موسكو هي أن إسرائيل وقبرص كانتا الوجهة الخارجية الأولى للرئيس الروسي فلاديمير بوتين عقب عودته إلى سدة الرئاسة في حزيران/ يونيو 2012، حيث عرض عليهما تقديم الدعم الروسي التقني وإنشاء مشروعات مشتركة[961]. كما عززت روسيا وجودها في قطاع الطاقة المصري، من خلال شراء 30 في المئة من امتياز شروق البحري المصري الذي يشمل حقل ظهر العملاق للغاز[962]. وتبدي روسيا أيضًا اهتمامًا متزايدًا بالاحتياطيات الغازية المحتملة قرب السواحل اللبنانية. في الوقت نفسه، تبدي موسكو قلقها من إمكان قيام تركيا، بعد الاكتشافات الغازية الجديدة، بتحقيق نوع من الاستقلال الطاقوي عنها. لذلك، تبنّت روسيا موقف قبرص واليونان في النزاع الدائر مع تركيا حول حدود الملكية البحرية لهذه الحقول، وإمكان استثمارها[963]. فضلًا عن ذلك، أحكمت روسيا قبضتها على قطاع الطاقة السوري عبر مجموعة من الاتفاقات تكاد تضمن لها الانفراد كليًا بالاستثمار في هذا القطاع، لكن اهتمامها الأكبر ظل منصبًّا على سورية باعتبارها حلقة الوصل الرئيسة التي تضمن تعزيز قبضة روسيا على إمدادات الغاز الأوروبية، نظرًا إلى وجود مشروعات متعددة، تمثل سورية نقاط عبور إجبارية فيها، منها خط الغاز الإيراني إلى سورية عبر العراق، ثم إلى أوروبا، وخط الغاز العربي من مصر إلى الأردن، فسورية، ومنها إلى تركيا، وخط آخر محتمل لنقل الغاز القطري يمر أيضًا من سورية إلى تركيا، فأوروبا[964].

زاد اندلاع الأزمة الأوكرانية، في شتاء 2014، من إصرار روسيا على أداء دور مؤيد لنظام بشار الأسد في سورية؛ إذ لم يوجّه الغرب ضربة قوية لروسيا عبر إسقاطه النظام الحليف لها في كييف فحسب، بل فرض

عليها عقوبات قاسية أيضًا، وذلك ردًا على قيامها بضم شبه جزيرة القرم في آذار/ مارس 2014، وكأنه يتعامل مع دولة عالمثالثية. لذلك، عندما تلقّى الرئيس بوتين دعوة من النظام السوري للتدخل عسكريًا إلى جانبه، بعد أن بدأت قواته تتداعى أمام تقدم المعارضة، خصوصًا في مناطق الشمال الغربي بداية من ربيع 2015، بدا أنّ لدى بوتين من الأسباب ما يكفي لتلبية الدعوة[965]. وكان من أهم نتائج التدخل العسكري الروسي في سورية أنه أدّى إلى تراجع أدوار القوتين الإقليميتين إيران وتركيا في الصراع الدائر في سورية، لكنه أفقد من جهة أخرى النظام السوري استقلالية القرار، بعد أن أصبحت إرادته مرتبطة كليًا بالإرادة الروسية[966].

بدأت القوات الروسية تصل إلى سورية بعد يومين من خطاب ألقاه بوتين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 أيلول/ سبتمبر 2015، هاجم فيه السياسات الغربية التي تعيد العالم إلى مرحلة الحرب الباردة وانتقد توسع الناتو، وألقى اللوم على الغرب واتهمه بإثارة الثورات والاحتجاجات في العالم، واتهم الولايات المتحدة بالمسؤولية عن التوتر في الشرق الأوسط. وسعى بوتين إلى التسويق لمقترح يقوم على قيادة روسيا لتحالف دولي لمكافحة داعش في سورية، وبدأت روسيا القيام بضربات جوية قالت إنها تستهدف مواقع تابعة لداعش بعد ساعة واحدة من إبلاغ الولايات المتحدة نيّتها توجيه هذه الضربات.

لم يكتف بوتين بالتدخل المباشر لمصلحة نظام الأسد، بل دعا إلى تشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب لدعم الأسد في مكافحة التطرّف الإسلامي، وتنظيم داعش تحديدًا، عبر استدعاء «شبح» التجربة الليبية التي نتجت من سقوط القذافي، والتخويف من إمكان توسّع داعش في أوروبا وروسيا وجنوب شرق آسيا.

ساهمت روسيا في تثبيت نظام الأسد، واستغلت الارتباك الأميركي لإطلاق دينامية خاصة بالصراع السوري بعيدًا عن الولايات المتحدة، وبالاتكاء على شراكة مع إيران وتركيا، فبدأت بما أصبح يُعرف لاحقًا بـ «إعلان موسكو»[967]. أسس الإعلان لمسار أستانا ومناطق خفض التصعيد التي استخدمتها روسيا لفرض رؤيتها للحل في سورية، التي تقوم على قصم المعارضة المسلّحة السورية كخطوة أساسية في اتجاه الحل[968].

مع اتضاح فشل أي إمكان لحصول تفاهم روسي - أميركي بعد وصول الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض بسبب معارضة المؤسسة الحاكمة في واشنطن، ومع احتدام حدة التنافس الروسي - الأميركي في سورية، بدأ سباق للسيطرة على الأرض التي يحكمها تنظيم الدولة في سورية، بين الميليشيات الكردية التي تدعمها واشنطن والميليشيات الإيرانية التي تدعمها روسيا. وبلغ هذا السباق ذروته في النصف الثاني من عام 2017، حيث سارعت الولايات المتحدة وحتى قبل أن تنتهي معركة طرد داعش من الرقة، إلى توجيه وحدات الحماية الكردية إلى دير الزور بعد التقدم الكبير الذي حققه النظام في اتجاه المدينة، بدعم روسي - إيراني. وتمكّنت الوحدات الكردية من بسط سيطرتها على غالبية مناطق شرق الفرات، في حين تمكّن النظام والميليشيات الإيرانية الحليفة من السيطرة على مناطق غرب الفرات. وكان الطيران الأميركي في تصديه لتقدم قوات النظام السوري في اتجاه مدينة الطبقة التي انتزعها الأكراد من تنظيم الدولة في تموز/ يوليو 2017 بمنزلة إعلان نيات أميركي بأنه لن يسمح للنظام السوري بالعودة إلى منطقة الجزيرة. وبهذا جرى إنهاء سيطرة تنظيم الدولة على أكثر من 95 في المئة من الأراضي التي كان يسيطر عليها في سورية. لكن هذا الأمر أدى في المقابل إلى تقسيم البلد فعليًا إلى منطقتي نفوذ روسية وأميركية، يفصل بينهما نهر الفرات.

خاتمة

ولد تنظيم الدولة الإسلامية من رحم سياقات دولية وإقليمية نشأت في المنطقة خلال العقدين الماضيين، أبرزها الغزو الأميركي للعراق وإسقاط نظام الرئيس صدام حسين، الذي أدى بدوره إلى تغيير على المستوى الإستراتيجي في المنطقة. فمن جهة، بدلًا من أن ينشأ نظام ديمقراطي يتساوى فيه جميع المواطنين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم أمام القانون - مثلما ادّعى الأميركيون أن هذا أحد أهدافهم من غزو العراق - نشأ نظام محاصصة طائفي، وجرى استبعاد مكوّن أساسي من مكوّنات الشعب العراقي، وتحميله مسؤولية سياسات النظام القديم. غذّت عملية التهميش والإقصاء (ممثلة في حل الجيش العراقي وإصدار قانون اجتثاث البعث) واتباع سياسات طائفية مكشوفة، نزعات التطرف داخل المجتمع العراقي ومثّلا عاملًا رئيسًا في صعود تنظيم الدولة. ومن جهة أخرى، أدّى الاحتلال الأميركي للعراق إلى تدمير بنية

النظام الإقليمي وموازين القوى في المشرق العربي التي كانت تقوم على توازن دقيق في القوة بين العرب (عمادهم العراق) وإيران. وقاد هذا الأمر إلى تغوّل النفوذ الإيراني في المنطقة، والسعي إلى السيطرة على العراق وربط مناطق النفوذ الإيرانية، وصولًا إلى لبنان عبر التحالف مع سورية. أدّى تعاظُم الإحساس بالنفوذ الإيراني وسياساته المذهبية، إلى عبور الاستقطاب الطائفي الحدود، لينتشر في أرجاء المنطقة، وليمثل بدوره عاملًا جوهريًا في صعود تنظيم الدولة الذي أخذ في ظل غياب مشروع نهضة عربي وعجز الدول العربية الكبرى عن مواجهة التصدي للمشروع الإيراني، يقدم نفسه باعتباره مدافعًا عن حقوق السنّة.

وزادت الثورة السورية والعنف الذي استخدمه نظام الرئيس بشار الأسد بدعم من حكومة المالكي وإيران وحزب الله ومن ورائهم جميعًا روسيا، فضلًا عن نشوء حالة لامبالاة دولية تجاه معاناة المدنيين، من تعميق الإحساس بالظلم والقهر الذي تغذّى به تنظيم الدولة، فقدم نفسه باعتباره نقيضًا للمشروع الطائفي الإيراني وقوة لا يستهان بها في مواجهته.

أجمعت قوى النظام الدولي الإقليمية والكبرى على هزيمة تنظيم الدولة وتضافرت جهودها كلها بتنسيق أو من غير تنسيق في سبيل القضاء عليه؛ إذ شكّل تنظيم الدولة تهديدًا للنظام الدولي الذي أسسته اتفاقية وستفاليا وجعل الدولة القومية ذات الحدود الواضحة، المعترف بها، العضو الوحيد الممكن في النظام. من هنا كان الإجماع الدولي على رفض قيام أي كيان لا يحمل صفة الدولة بمحاولة العبث بطبيعة النظام الدولي أو تغييره، أو إنشاء كيانات لا تتمتع بصفات الدولة المتفق عليها في هذا النظام.

لكن، هل تعني هزيمة التنظيم عسكريًا في العراق وسورية هزيمته نهائيًا؟ الأرجح أن يعود داعش إلى الصحراء التي خرج منها بعد أن توارى فيها في طور صعوده الأول، عندما خسر تنظيم القاعدة في العراق المواجهة مع الأميركيين والصحوات (2007–2009)، ليعود بعدها بنسخة جديد قد تكون أشد قسوة وأكثر عنفًا.

لذلك بات ممكنًا الحديث أو رصد ما يمكن وصفه بـ «الباترن» (Pattern)، أو دورة حياة التنظيمات الجهادية، التي تشبه إلى حد ما النموذج الخلدوني الشهير (دعوة – عصبية وتنظيم أو شوكة – صدام مع البيئة

المقصودة بالتغيير – خسارة – انسحاب – ثم عودة). تنطبق هذه الدورة على أكثر التنظيمات الجهادية، مع ملاحظة أن عودتها غير مرتبطة بالضرورة بالمكان عينه، فهي قد تظهر بمسمى آخر وفي مكان آخر. فقد ارتبطت نشأة داعش بواقع سياسي محلي – إقليمي – دولي معيّن. وما لم تتغير السياقات والظروف التي أدّت إلى انبعاثه، سيظل الفكر الذي أنتج تنظيم الدولة متقدًا، وهو إن توارى أو انتكس مؤقتًا، فسوف يعود بأشكال ومسميات جديدة.

المراجع

1- العربية

أبو ارشيد، أسامة. «هل تنساق الولايات المتحدة الأميركية إلى حرب برية جديدة في الشرق الأوسط؟». **تحليل سياسات**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 30/10/2014. في: https://goo.gl/zavTgY

بشارة، عزمي. «المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير». **عمران**. مج 3. العدد 11 (شتاء 2015).

دوغين، ألكسندر. **أسس الجيوبوليتكيا ومستقبل روسيا الجيوبوليتكي**، ترجمة وتقديم عماد حاتم. بيروت: دار الكتب الجديدة المتحدة، 2004.

الرمضاني، مازن. «العلاقة العراقية-الإيرانية». **دراسات**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2011/1/17. في: https://goo.gl/a4WGye

سالم، وليد. «مأزق العابدي: بناء دولة وطنية بمليشيات طائفية». مركز الجزيرة للدراسات. 2015/4/20. في: https://bit.ly/2vzxiwL

عبد الهادي، علي. «قراءة في سياسات المالكي في العراق». سلسلة الراصد الإلكترونية. 2014/3/3. في: https://goo.gl/8aZijm

«عملية درع الفرات: زخم إضافي لخيارات السياسة التركية». **تقدير موقف**. جسور للدراسات. 2016/ 10. في: https://goo.gl/F983Wz

«فرص نجاح الاتفاق الروسي التركي بشأن سورية». **تحليل سياسات**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2017/ 1/ 2. في: https://goo.gl/VLB4o3

قبلان، مروان. «اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط: استشراف الفرص والتحديات الجيوسياسية». مجلة **استشراف**. العدد 3 (2018).

______. «الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية». **سياسات عربية**. العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2016).

______. «العلاقات السعودية - الأميركية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه؟». **سياسات عربية**. العدد 6 (2013).

قدورة، عماد يوسف. «تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود». **تحليل سياسات**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2014/ 10/ 16. في: https://goo.gl/eeYGiP

«قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية التركية (حزيران/ يونيو 2015)». **تقييم حالة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2015/ 7/ 14. في: https://bit.ly/2Ll1Lyz

«قوات سورية الديمقراطية: بداية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في مواجهة تنظيم الدولة». مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. 2015/ 12/ 30. في: https://goo.gl/g6AHMt

مجموعة مؤلفين، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

«هل يمثل إعلان موسكو صدى لسقوط حلب؟». **تقدير موقف**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2016/ 12/ 22. في: https://goo.gl/oJf1gr

وحدة تحليل السياسات. «خلفيات التباين الأميركي - التركي في سورية». **تحليل سياسات**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2014/11/6. في: https://goo.gl/etVppN

2- الأجنبية

«Background-interview: Syrian Democratic Forces set sights on IS stronghold - Sardar Mlla Drwish.» Kurdish Institute. 7/1/2016. at: https://bit.ly/2ANFL4e

Bender, Jeremy. «The US IS Now In An ‹Awkward› Position Over Syria And Iraq.» *The Business Insider*. 2/12/2014. at: https://goo.gl/3XM96E

Bilmes, Linda & Joseph Stiglitz. «The economic costs of the Iraq war: An Appraisal Three Years after the Beginning of the Conflict.» Information Clearing House. at: https://goo.gl/KVi776

Clinton, Hillary. «America's Pacific Century». *Foreign Policy*. 11/10/2011. at: https://goo.gl/wU8PCf

Dark, Edward. «Sharing the skies with Assad: America's predicament in Syria.» *Middle East Eye*. 28/11/2014. at: https://goo.gl/JGWXtA

Friedman, George. «Putin's Visit and Israeli-Russian Relations.» Stratfor. 26/6/2012. at: https://goo.gl/jL339i

Friedman, George. «The U.S.-Iran Talks: Ideology and Necessity.» Stratfor. 12/11/2013. at: http://goo.gl/3rWeOK

Goldberg, Jeffrey. «The Obama Doctrine: The U.S. President Talks Through his Hardest Decisions about Americas Role in the World.» *The Atlantic*. (April 2016). at: https://goo.gl/x3zgSH

Hadar, Leon. «Understanding Moscow's Mideast Policy.» *The National Interest*. 21/6/2012. at: https://goo.gl/67ypid

Hass, Richard. «The age of Nonpolarity.» *Foreign Affairs* (May-June 2008). at: https://goo.gl/UFr5CT

Hof, Fredric C. «Obama's Hands-off Syria Policy is All About Iran». *Newsweek*. 5/12/2016. at: https://goo.gl/hLTTGX

Holliday, Joseph. *The Struggle for Syria in 2011: An Operational and Regional Analysis*. Middle East Security. Report 2 (December 2011). The Institute for the Study of War. at: https://goo.gl/gYkHV2

International Crisis Group. *Turkey's Syrian Refugees: Defusing Metropolitan Tensions*. Report no. 248 (January 2018). at: https://goo.gl/n5VGLT

Kaplan, Robert D. «The Geography of Chinese Power: How Far Can Beijing Reach on Land and at Sea?» *Foreign Affairs* (May-June 2010).

Knights, Michael. «The U.S. Role in Iraq›s Postelection Politics.» The Washington Institute. 24/4/2014. at: https://goo.gl/JCJg3a

Kreutz, Andrej. *Russia in the Middle East: Friend or Foe?* Connecticut/London: Praeger Security International, 2007.

Nye, Joseph. «The Future of American Power.» *Foreign Affairs* (November-December 2010). at: https://goo.gl/DsB1vw

Orlov, Vladimir A. & Miriam Fugfugosh. «The G-8 Strelna Summit and Russia's National Power.» *The Washington Quarterly*. vol. 29. no. 3 (Summer 2006).

Payam Mohseni (ed.). *Disrupting the Chessboard: Perspectives on the Russian Intervention in Syria*. USA: Harvard Kennedy School, Belfer Center for Science and International Affairs, 2015. at: https://goo.gl/SFFGgt

«Q&A With Robert Kaplan on China.» *Foreign Affairs* (May 2010). at: https://fam.ag/2vITOlU

«Security Council Adopts Resolution 2170 (2014) Condemning Gross, Widespread Abuse of Human Rights by Extremist Groups in Iraq, Syria.» UN - Security Council. 15/8/2014. at: https://bit.ly/2jzy2wL

Simon, Steven. «Staying Out of Syria: Why the United States Shouldn't Enter the Civil War-But Why It Might Anyway.» *Foreign Affairs* (26/10/2014). at: https://fam.ag/2vITOlU

Sogoloff, Nikita. «Russia Energy Goals in Syria.» Fikra Forum. The Washington Institute. 30/8/2017. at: https://bit.ly/2rqrXpj

---

(850) Isabel Coles & Ned Parker, «The Baathists: How Saddam's men help Islamic State rule,» Reuters, 11/12/2015, accessed on 22/7/2018, at: https://reut.rs/2KDTj29

(851) قسم البحوث والدراسات، «مجلس الحكم الانتقالي»، الجزيرة نت، 3/10/2004، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/7qVDkR

(852) «تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي العراقي،» بي بي سي عربي، 15/7/2003، شوهد في 23/7/2018، في: https://bbc.in/2Ac5MtZ

(853) وليد سالم، «مأزق العابدي: بناء دولة وطنية بمليشيات طائفية»، مركز الجزيرة للدراسات، 20/4/2015، ص 3، شوهد في 17/7/2018، في: https://bit.ly/2vzxiwL

(854) عزمي بشارة، «المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير»، عمران، مج 3، العدد 11 (شتاء 2015)، ص 7.

(855) علي عبد الهادي، «قراءة في سياسات المالكي في العراق»، سلسلة الراصد الإلكترونية، 3/3/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/8aZijm

(856) Michael Knights, «The U.S. Role in Iraq›s Postelection Politics,» The Washington Institute, 24/4/2014, accessed on 17/7/2018, at: https://goo.gl/JCJg3a

(857) سالم، ص 4-5.

(858) Linda Bilmes & Joseph Stiglitz, «The economic costs of the Iraq war: An Appraisal Three Years after the Beginning of the Conflict,» Information Clearing House, accessed on 17/7/2018, at: https://goo.gl/KVi776

(859) «Barack Obama's Inaugural Address,» The New York Times, 20/1/2009, accessed on 22/7/2018, at: https://nyti.ms/2vsm3G0

(860) Richard Haass, «The age of Nonpolarity,» Foreign Affairs (May/June 2008), accessed on 17/7/2018, at: https://goo.gl/UFr5CT

(861) Joseph Nye, «The Future of American Power,» Foreign Affairs (November/December 2010), accessed on 17/7/2018, at: https://goo.gl/DsB1vw

(862) «أبرز الميليشيات الشيعية المسلحة في العراق»، الجزيرة نت، 8/9/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/j5pUQS

(863) George Friedman, «Syria, Iran and the Balance of Power in the Middle East,» Stratfor, 22/11/2011, accessed on 8/8/2018 , at: https://goo.gl/iPKujJ

(864) مازن الرمضاني، «العلاقة العراقية - الإيرانية»، **دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17/1/2011، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/a4WGye

(865) محمد صالح صدقيان، «إيران والمتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي: وجهة نظر إيرانية»، في: مجموعة مؤلفين، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 604-605.

(866) Joseph Holliday, The Struggle for Syria in *2011:* An Operational and Regional Analysis, Middle East Security Report 2, The Institute for the Study of War (December 2011), p. 23, accessed on 17/7/2018, at: https://goo.gl/gYkHV2

(867) ينظر مثلًا تعامل المعارضة مع المهندسين الإيرانيّين السبعة الذين جرى احتجازهم في حمص في أواخر عام 2011.

(868) جاءت تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بمنزلة تأكيد لأصحاب هذه النظرية أنّ روسيا لا ترغب في رؤية نظام «سنّي» في سورية. ينظر: «تصريحات لافروف عن 'حكم السنّة' في سوريا تثير إدانات موسعة»، **الشرق الأوسط**، 23/3/2012، شوهد في 22/7/2018، في: https://bit.ly/2vpEY4A

(869) «Remarks of President Barack Obama - State of the Union Address As Delivered,» The White House, 13/1/2016, accessed on 17/7/2018, at: https://goo.gl/Qe4KSu

(870) Fredric C. Hof, «Obama's Hands-off Syria Policy is All About Iran,» Newsweek, 5/12/2016, accessed on 8/8/2018 , at: https://goo.gl/hLTTGX

(871) Mark Mazzetti, Robert F. Worth and Michael Gordon, «Obama's Uncertain Path Amid Syria Bloodshed,» The New York Times, 22/10/2013, accessed on 8/8/2018 at: https://goo.gl/FPEUdC

(872) Jeffrey Goldberg, «The Obama Doctrine: The U.S. President Talks Through his Hardest Decisions about Americas Role in the World,» The Atlantic (April 2016), accessed on 17/7/2018, at: https://goo.gl/x3zgSH

(873) Carol E. Lee, Jay Solomon and Laurence Norman, «Two-Track Negotiations Led to Iran Nuclear Deal,» The Wall Street Journal, 24/11/2013, accessed on 17/7/2018, at: https://goo.gl/PEy1YS

(874) Robert D. Kaplan, «The Geography of Chinese Power: How Far Can Beijing Reach on Land and at Sea?,» Foreign Affairs (May-June 2010); «Q&A With Robert Kaplan on China,» Foreign Affairs (May 2010), accessed on 8/8/2018, at: https://fam.ag/2vITOlU

(875) Hillary Clinton, «America's Pacific Century,» Foreign Policy, 11/10/2011, accessed on 8/8/2018 , at: https://goo.gl/wU8PCf

(876) حصل هذا بشكل أساسي بعد مقتل السفير الأميركي في ليبيا في أيلول/سبتمبر 2012.

(877) George Friedman, «The U.S.-Iran Talks: Ideology and Necessity,» Stratfor, 12/11/2013, accessed on 17/7/2018, at: http://goo.gl/3rWeOK

(878) جمال خاشقجي، «أوباما يفرّ... وسورية 'فيتنام' لإيران ... ماذا عن السعودية؟» الحياة، 26/10/2013، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/bRtLuM

(879) راغدة درغام، «أوباما لبّى رغبة إيران وروسيا في الانتصار»، **الحياة**، 11/2/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/Uo8XqA

(880) محمد صالح صدقيان، «معاهدة استراتجية إيرانية أفغانية تستوعب تداعيات الانسحاب الأميركي»، **الحياة**، 10/12/2013، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/veyTWt

(881) John Cassidy, «Trump's Iran-Deal Decision Will Hurt American Businesses and American Workers,» The New Yorker, May 8, 2018, accessed on 8/9/2018 at: https://bit.ly/2nm7SOt

(882) «'داعش' يعلن إقامة 'الخلافة الإسلامية' ويبايع زعيمه خليفة للمسلمين»، بي بي سي عربي، 30/6/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/49AoM2

(883) للمزيد ينظر: أسامة أبو ارشيد، «هل تنساق الولايات المتحدة الأميركية إلى حرب برية جديدة في الشرق الأوسط؟»، *تحليل سياسات*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 30/10/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/zavTgY

(884) «Obama: U.S. Underestimated Rise of ISIS in Iraq and Syria,» CBS News, 28/9/2014, accessed on 17/7/2018, at: https://goo.gl/KrzMUX

(885) «إيران مستعدة للتعاون مع السعودية وتركيا ومصر لمكافحة «الإرهاب»»، **العربي الجديد**، 24/10/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/EEDtZY

(886) «أردوغان: واشنطن لم تلب شروطنا لمحاربة تنظيم الدولة»، الجزيرة نت، 19/11/2014، شوهد في 17/7/2018، في: http://goo.gl/rycfNL؛ ينظر أيضًا: «تركيا تربط محاربة 'تنظيم الدولة' بحل الأزمة السورية»، الجزيرة نت، 1/12/2014، شوهد في 17/7/2018، في: http://goo.gl/2pxiHh

(887) ينظر التقرير المفصل الذي تناول التوترات الناشئة في تركيا عن استضافة نحو 3 ملايين لاجئ سوري:
Internatinaol Crisis Group, *Turkey's Syrian Refugees: Defusing Metropolitan Tensions*, Report no. 248 (January 2018), accessed on 17/7/2018, at: https://goo.gl/n5VGLT

(888) باسم دباغ، «أردوغان يجدد المطالبة بمنطقة آمنة في سورية»، **العربي الجديد**، 2/11/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/mtSy42

(889) Steven Simon, «Staying Out of Syria: Why the United States Shouldn›t Enter the Civil War-But Why It Might Anyway,» Foreign Affairs, 26/10/2014, accessed on 22/7/2018, at: https://fam.ag/2vITOIU

(890) Karen DeYoung & Liz Sly, «U.S. frustration rises as Turkey withholds military help from besieged Kobane,» The Washington Post, 9/10/2014, accessed on 17/7/2018, at: http://goo.gl/rjV7Wz

(891) للمزيد عن الموقف التركي، ينظر: عماد يوسف قدورة، «تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود»، **تحليل سياسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 16/10/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/eeYGiP

(892) «Turkish official denies report of deal with US to use bases for ISIS strikes,» FoxNews, 13/10/2014, accessed on 17/7/2018, at: http://goo.gl/A0Lbzj.

(893) The Associated Press, «Turkey says it helps Kurdish fighters enter Syria,» The Washington Post, 20/10/2014, accessed on 17/7/2018, at: http://goo.gl/U4P64s.

(894) للمزيد عن الخلافات التركية - الأميركية حول سورية والحرب على تنظيم الدولة، ينظر: وحدة تحليل السياسات، «خلفيات التباين الأميركي - التركي في سورية»، **تحليل سياسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 6/11/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/etVppN

(895) James Goldgeier, «ISIS Fight Not a NATO Mission, or in Turkey's Interest,» The New York Times, 14/10/2014, accessed on 17/7/2018, at: http://goo.gl/lA1vy

(896) عثمان المختار، «حسابات إيرانية تبدّل الموقف الشيعي من التدخل الغربي بالعراق»، **العربي الجديد**، 21/9/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/LdHZdc

(897) مروان قبلان، «طهران تنشد التفاهم مع 'الشيطان الأكبر' جهرًا»، **العربي الجديد**، 24/9/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/uQsuAd

(898) عثمان المختار، «العراق: وعكة صحية للعبادي بسبب الضغوط»، **العربي الجديد**، 13/10/2013، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/h76QrA

(899) Jay Solomon & Carol E. Lee, «Obama Wrote Secret Letter to Iran's Khamenei About Fighting Islamic State,» The Wall Street Journal, 6/11/2014, accessed on 17/7/2018, at: http://goo.gl/abz8QV

(900) عثمان المختار، «العراق: تنسيق أميركي - إيراني غير مباشر بالحرب على 'داعش'»، **العربي الجديد**، 1/11/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/yKjSW7

(901) صفاء عبد الحميد، «إيران: سليماني هو قائد العمليات العسكرية ضد ‘داعش’ بالعراق، العربي الجديد، 30/10/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/wyyJM1

(902) Aki Peritz & Faris Alikhan, «The U.S.-Iran non-alliance allianc against Islamic State,» Reuters, 29/10/2014, accessed on 17/7/2018, at: http://goo.gl/9aNrzF

(903) عثمان المختار، «الولايات المتحدة تختار خمس قواعد عسكرية لجنودها في العراق»، العربي الجديد، 9/11/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/gr4gwW

(904) Akbar Shahid, Ahmed & Ryan Grim, «What›s Wrong with This Picture? For U.S. Fight Against ISIS, Everything,» The Huffington Post, 23/11/2014, accessed on 17/7/2018, at: http://goo.gl/sKXntm

(905) عثمان المختار، «العراق: ‘داعش’ يقسّم التحالف الوطني بين طهران وواشنطن»، العربي الجديد، 30/9/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/kyZRmy؛ ينظر أيضًا: صفاء عبد الحميد، «إيران ‘تحمي’ المالكي من التحقيق في سقوط الموصل»، العربي الجديد، 17/12/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/jRZgHX

(906) عثمان المختار، «العبادي يطيح جنرالات المالكي... ورجل الأسد في بغداد»، العربي الجديد، 14/11/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/WGxEnt

(907) عثمان المختار، «الولايات المتحدة: النفط مقابل ‘داعش’»، العربي الجديد، 30/11/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/DkxmWV

(908) صفاء عبد الحميد، «العراق: العبادي يقرّر إعادة ضباط الجيش السابق»، العربي الجديد، 25/11/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/4qCXkW

(909) عثمان المختار، «سورية والمصالحة الوطنية... مفتاح عودة العلاقات السعودية العراقية»، العربي الجديد، 27/11/2014، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/deTyS8

(910) منيرة الهديب، «‘داعش’ يزجّ بالسعوديين في محرقة ‘عين العرب’ والقتلى بالعشرات»، الحياة، 27/12/2014، شوهد في 17/7/2018، في: http://goo.gl/FJ5frV

(911) Julian E. Barnes, Adam Entous & Carol E. Lee «Obama Proposes 500 Million $ to Aid Syrian Rebels,» The Wall Street Journal, 26/6/2014, accessed on 17/7/2018, at: https://goo.gl/5ptL65

(912) «Saudis launch U.S.-backed training for 5,000 Syrian rebels,» World Tribune, 6/10/2014, accessed on 22/7/2018, at: https://bit.ly/2KCJjWz

(913) ينظر: مروان قبلان، «العلاقات السعودية - الأميركية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه؟» **سياسات عربية**، العدد 6 (2013)، ص 5-18.

(914) ينظر الموقع الرسمي للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، شوهد في 17/7/2018، في: https://goo.gl/hMYabH

(915) إبراهيم حميدي، «'داعش' يستدرج 'التحالف' إلى سورية ... ويعدل الأولويات»، **الحياة**، 20/12/2014، شوهد في 17/7/2018، في: http://goo.gl/XhZsf5

(916) أكثم سيف الدين، «واشنطن تعلن إنشاء قاعدة عسكريّة في العراق»، **العربي الجديد**، 22/3/2016، شوهد في 23/7/2018، في: https://bit.ly/2uIoEvr

(917) «Security Council Adopts Resolution 2170 (2014) Condemning Gross, Widespread Abuse of Human Rights by Extremist Groups in Iraq, Syria,» UN-Security Council, 15/8/2014, accessed on 22/7/2018, at: https://bit.ly/2jzy2wL

(918) «Statement by the President on ISIL,» The White House, 10/9/2014, accessed on 22/7/2018, at: https://bit.ly/2rgA1tv

(919) «ما هو التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية؟»، الجزيرة نت، 6/1/2015، شوهد في 18/7/2018، في: https://goo.gl/FH0nVm

(920) حسن الطالعي، «12 دولة تجتمع في جدة اليوم لإنهاء داعش»، العربية نت، شوهد في 18/7/2018، في: https://goo.gl/74Hh8M

(921) «قادة جيوش 22 دولة يبحثون في أمريكا سبل وقف تقدم تنظيم «الدولة الإسلامية»»، بي بي سي عربي، 14/10/2014، شوهد في 23/7/2018، في: https://bbc.in/2uYzJH

(922) الموقع الرسمي للتحالف الدولي، شوهد في 18/7/2018، في: https://goo.gl/v9YuAf

(923) Thomas Friedman, «Obama on the World,» The New York Times, 8/8/2014, accessed on 18/7/2018, at: https://goo.gl/sogHEf

(924) مايكل جورجي، «صانعو القرار في المنطقة يختارون الرهان الآمن على العبادي خوفا من انهيار العراق»، رويترز، 15/7/2014، شوهد في 18/7/2018، في: https://goo.gl/N3Fx67

(925) «إيران - الحاضر الغائب في الحرب على داعش»، دويتشه فيله، 15/9/2014، شوهد في 22/10/2018، في: https://bit.ly/2PSDVSY

(926) Ben Brumfield, «Pentagon: There are ‹indications› that Iran may have bombed ISIS in Iraq,» CNN, 3/12/2014, accessed on 22/7/2018, at: https://cnn.it/2Md1uaj

(927) Tim Arango and Thomas Erdbrinkdec, «U.S. and Iran Both Attack ISIS, but Try Not to Look Like Allies,» The New York Times, 3/12/2014, accessed on 22/7/2018, at: https://nyti.ms/2ASuW0Q

(928) Jeremy Bender, «The US IS Now In An ‹Awkward› Position Over Syria And Iraq,» The Business Insider, 2/12/2014, accessed on 18/7/2018, at: https://goo.gl/3XM96E

(929) Aki Peritz & Faris Alikhan, «The U.S.-Iran non-alliance alliance against Islamic State,» Reuters, 29/10/2014, accessed on 18/7/2018, at: https://goo.gl/bfCxdg

(930) Rebecca Kaplan, «Obama outlines «new phase» in the fight against ISIS,» CBS News, 9/11/2014, accessed on 18/7/2018, at: https://goo.gl/LuxVea

(931) Patrick Goodenough, «Obama Told Iranians: ‘Don’t Mess with Us, We’re Not Here to Mess with You’», CNS News, November 9 2014, accessed on 8/8/2018, at: https://goo.gl/vH6tXr

(932) Arango & Erdbrinkdec.

(933) Edward Dark, «Sharing the skies with Assad: America’s predicament in Syria,» Middle East Eye, 28/11/2014, accessed on 18/7/2018, at: https://goo.gl/JGWXtA

(934) Shahid & Ryan Grim.

(935) Kaplan, «Obama outlines ‘new phase’ in the fight against ISIS».

(936) Shahid & Ryan Grim.

(937) «العبادي يعلن النصر عسكريًا على تنظيم الدولة، الجزيرة نت، 21/11/2017، شوهد في 18/7/2018، في: https://goo.gl/yLxYC8

(938) «Background-interview: Syrian Democratic Forces set sights on IS stronghold - Sardar Mlla Drwish,» Kurdish institute, 7/1/2016, accessed on 22/7/2018, at: https://bit.ly/2ANFL4e

(939) مهند الكاطع، «ما هي 'قوات سوريا الديمقراطية'؟»، **القدس العربي**، 6/11/2015، شوهد في 18/7/2018، في: https://goo.gl/1PAQiv

(940) Background-interview.

(941) Ibid.

(942) «قوات سورية الديمقراطية: بداية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في مواجهة تنظيم الدولة»، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 30/12/2015، شوهد في 18/7/2018، في: https://goo.gl/g6AHMt

(943) «'غضب الفرات'.. عملية عسكرية عينها على عاصمة تنظيم الدولة»، الجزيرة نت، 20/11/2016، شوهد في 18/7/2018، في: https://goo.gl/FQQ3eu

(944) محمد أمين، «انطلاق معركة تحرير الرقة: آخر أيام 'خلافة داعش'»، **العربي الجديد**، 5/6/2017، شوهد في 18/7/2018، في: https://goo.gl/6edPFw

(945) «أردوغان يرهن الانضمام للتحالف بتلبية شروط تركيا»، الجزيرة نت، 19/10/2014، شوهد في 18/7/2018، في: https://goo.gl/G6JJfw

(946) «قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية التركية (حزيران/يونيو 2015)»، **تقييم حالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 14/7/2015، ص 1-3، شوهد في 8/8/2018، في: https://bit.ly/2LI1Lyz

(947) ينظر تفصيلات الاتفاق الذي جرى تسريبه إلى صحيفة **واشنطن بوست**: «U.S.-Turkey deal aims to create de facto 'safe zone' in northwest Syria,» *The Washington Post*, 26/7/2015, accessed on 18/7/2018, at: https://goo.gl/ftDsJq

جرى تنفيذ هذا الاتفاق لاحقًا تحت مسمى عملية «درع الفرات»، لكن بالتنسيق مع الروس وليس مع الأميركيين، حيث كانت روسيا قد تدخلت عسكريًا في سورية في أيلول/سبتمبر 2015.

(948) «درع الفرات.. عملية عسكرية متعددة الأهداف والجبهات»، الجزيرة نت، 8/9/2016، شوهد في 18/7/2018، في: https://goo.gl/swzdA4

(949) «عملية درع الفرات: زخم إضافي لخيارات السياسة التركية»، **تقدير موقف**، جسور للدراسات، تشرين الأول/أكتوبر 2016، شوهد في 18/7/2018، في: https://goo.gl/F983Wz

(950) Marwan Kabalan, «Is Syria's Eastward Drift Viable,» Gulf news, 2/6/2006.

(951) Andrej Kreutz, Russia in the Middle East*:* Friend or Foe*?* (Connecticut/London: Praeger Security International, 2007), pp. 37-38.

(952) ينظر: «لافروف: الغرب يتعامل بازدواجية مع الإرهاب»، روسيا اليوم، 22/12/2012، شوهد في 18/7/2018، في: http://bit.ly/1Kn2BOE

(953) Leon Hadar, «Understanding Moscow's Mideast Policy,» The National Interest, 21/6/2012, accessed on 18/7/2018, at: https://goo.gl/67ypid

(954) «لافروف: إذا سقط النظام السوري، بعض بلدان المنطقة ستمارس ضغوطا هائلة لإقامة نظام سني»، **الشرق الأوسط**، 22/3/2012؛ وأيضًا: «تصريحات لافروف عن «حكم السنة» في سوريا تثير إدانات موسعة»، **الشرق الأوسط**، 23/3/2012.

(955) للدلالة على أهمية إيران بالنسبة إلى الأمن القومي الروسي، ينظر مثلًا كتاب أهم منظري الاستراتيجية الروسية في فترة ما بعد الحرب الباردة، ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتكي**، ترجمة وتقديم عماد حاتم (بيروت: دار الكتب الجديدة المتحدة، 2004)، ص 286-294.

(956) «لافروف: إن ما يجري في الغرب حول سورية تمليه المصالح الجيوسياسية»، **جريدة صيدا نت**، 25/10/2012، شوهد في 22/7/2018، على الموقع: https://bit.ly/2KDH8lA

(957) مروان قبلان، «الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية»، **سياسات عربية**، العدد 18 (كانون الثاني/يناير 2016)، ص 64-67.

(958) Vladimir A. Orlov & Miriam Fugfugosh, «The G-8 Strelna Summit and Russia's National Power,» The Washington Quarterly, vol. 29, no. 3 (Summer 2006), pp. 35-48.

(959) Nikita Sogoloff, Russia Energy Goals in Syria, Fikra Forum, Washington Institute, August 30, 2017, accessed on 9/8/2018 at: https://bit.ly/2rqrXpj

(960) Hadar.

(961) George Friedman, «Putin's Visit and Israeli-Russian Relations,» Stratfor, 26/6/2012, accessed on 18/7/2018, at: https://goo.gl/jL339i

(962) روسنفت الروسية تشتري 30% من حقل ظهر المصري للغاز، **العربي الجديد**، 12/12/2016، شوهد في 18/7/2018، في: https://goo.gl/onvaoL

(963) Hadar.

(964) مروان قبلان، «اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط: استشراف الفرص والتحديات الجيوسياسية»، مجلة **استشراف**، العدد 3، 2018، ص 104.

(965) Marwan Kabalan, «Putin's Unexpected Move in Syria: Perspectives on the Russian Intervention in Syria,» in Payam Mohseni (ed.), Disrupting the Chessboard: Perspectives on the Russian Intervention in Syria (USA: Harvard Kennedy School, Belfer Center for Science and International Affairs, 2015), accessed on 18/7/2018, at: https://goo.gl/SFFGgt

(966) ينظر بنود الاتفاقية السرّية التي وقعها النظام السوري مع موسكو، والتي يتنازل بموجبها كليًا عن حقه في السيادة واستقلالية القرار: Michael Birnbaum, «The secret pact between Russia and Syria that gives Moscow carte blanche,» *The Washington Post*, 15/1/2016, accessed on 18/7/2018, at: http://wapo.st/1J8pCoe

(967) «هل يمثل إعلان موسكو صدى لسقوط حلب؟»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 22/12/2016، شوهد في 18/7/2018، في: https://goo.gl/oJf1gr

(968) «فرص نجاح الاتفاق الروسي التركي بشأن سوريا»، **وحدة تحليل السياسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2/1/2017، شوهد في 18/7/2018، في: https://goo.gl/VLB4o3